المحور الاقتصادي والمالي



دور الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني في المصارف العراقية

م.م. حيدر حسين جواد[1] ، م.م. علي سامر يوسف[2] ، م.م. حيدر عاشور حسن[3]

جامعة القادسية – كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، hayder.hossein@qu.edu.iq [1]

جامعه الفرات الاوسط التقنيه - المعهد التقني الديوانية، ali.youssef.idi11@atu.edu.iq [2]

جامعة القادسية – كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات ، haider.a.hassan@qu.edu.iq [3]

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحديد دور الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني في المصارف العراقية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كمنهج عام للدراسة، كما تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية للدراسة العملية، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS 25 لاستخلاص النتائج العملية، وتوصل الباحثون إلى النتائج التالية: أن استخدام الذكاء الاصطناعي يسهم في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني في المصارف العراقية من وجهة نظر عينة الدراسة، كما قدمت الدراسة عدد من التوصيات ومنها: تأمين الدعم المالي اللازم لتطوير البنية التحتية المناسبة، وتدريب الموظفين وفق برامج تدريبية متخصصة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي ،أنظمة الائتمان ، التصنيف الائتماني ، المصارف العراقية.

The role of artificial intelligence in developing credit and credit rating systems in Iraqi banks

Hayder hussein jawad, Ali Samer Yousif Al bhate, Haider Ashour Hassan

Abstract

The study aimed to determine the role of artificial intelligence in developing credit and credit rating systems in Iraqi banks. The descriptive analytical approach was used as a general approach for the study. The questionnaire was also used as a tool to collect primary data for the practical study. The data were analyzed using the SPSS 25 statistical analysis program to extract practical results. The researcher reached the following conclusions: The use of artificial intelligence contributes to the development of credit and credit rating systems in Iraqi banks, from the perspective of the study sample. The study also presented a number of recommendations, including: securing the necessary financial support to develop appropriate infrastructure and training employees according to specialized training programs.

Keywords: Artificial Intelligence, Credit Systems, Credit Rating, Iraqi Banks.

المقدمة

كثرت التداعيات التي توضح ماهية استخدام الذكاء الاصطناعي في عملية تحليل الائتمان من قِبل المصارف ومؤسسات التمويل الأخرى، حيث بينت العديد من النتائج أن الميزات الفريدة لنماذج الذكاء الاصطناعي، إلى جانب توسع القدرة الحاسوبية، تتيح مصادر جديدة للمعلومات (البيانات الضخمة) لتقييمات الجدارة الائتمانية. مما يمكن لاستخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة معًا رصد إشارات ضعيفة، سواءً في شكل تفاعلات أو عدم خطية بين المتغيرات التفسيرية، والتي يبدو أنها تُحقق تحسينات في التنبؤ مقارنةً بالمقاييس التقليدية للجدارة الائتمانية (Sadok et al, 2022) ، ومع تقدم تكنولوجيا المعلومات وتضخم حجم البيانات نتيجة التحول الرقمي والخدمات الالكترونية والأنظمة الذكية واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي بشكل أساسي ويومي، ظهرت الحاجة إلى معرفة كيفية استخدام هذه البيانات والاستفادة من الذكاء الاصطناعي ضمن المجالات المصرفية (بن عائشة وآخرون، 2024: ص 47)، وذلك لضبط عمل تلك المصارف، وتحسين خدماتها، وتحقيق رضا العملاء واستقطابهم؛ وأن استخدام الذكاء الاصطناعي لتقييم مخاطر الائتمان يُمكن من إحداث ثورة في القطاع المصرفي، وفي تقييم مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي، وهذا ما يوضح أهمية دور الذكاء الاصطناعي في عالم التمويل الديناميكي، حيث يُمثل تقييم مخاطر الائتمان ركيزةً أساسيةً للمؤسسات المصرفية. وقد اعتمدت هذه العملية تقليديًا بشكل كبير على النماذج الإحصائية والبيانات التاريخية. ومع ذلك، فقد حفّز ظهور الذكاء الاصطناعي (AI) تحولًا جذريًا في هذا المجال، وزاد من تعزيز كفاءة ودقة العمليات المصرفية. ومن خلال الاستفادة من خوارزميات التعلم الآلي والشبكات العصبية وتقنيات معالجة اللغة الطبيعية، يمكن تقديم مناهج مبتكرة لتقييم الجدارة الائتمانية. وعلى عكس الطرق التقليدية، تتمتع النماذج المعتمدة على الذكاء الاصطناعي بالقدرة على استيعاب مجموعات بيانات ضخمة، وتحديد الأنماط المعقدة، والتكيف ديناميكيًا مع ديناميكيات السوق المتطورة (92: Edunjobi Odejide, 2024).

وفي ضوء ما تقدم ستتضمن الدراسة مجموعة من المباحث، والمحاور وهي على النحو الآتي:

- الفصل الأول: منهجية الدراسة، ويتضمن (مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، وأهدافها وفرضياتها، والمنهجية المعتمدة لإتمام الدراسة).
- الفصل الثاني: الإطار النظري، ويتضمن أربعة مباحث (الذكاء الاصطناعي، الأنظمة والتصنيف الائتماني، العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وأنظمة الائتمان وتصنيفه، واقع الذكاء الاصطناعي والأنظمة المصرفية في العراق).
- الفصل الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة، ويتضمن: (مجتمع وعينة الدراسة، تصميم الأداة واختبار صدقها وثباتها، اختبار الفرضيات، الاستنتاجات، التوصيات، ومن ثم الخاتمة).

الفصل الأول: منهجية الدراسة

1. مشكلة الدراسة:

تعددت التقنيات التي أفرزها الذكاء الاصطناعي في عمليات التصنيفات الائتمانية للشركات، ومن ضمن تلك التقنيات طرق التعلم الآلي Machine learning التي تعد إحدى أهم تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث تسمح بنية هذه النماذج– طرق التعلم الآلي Machine learning -(ML)

استكشاف الاتجاهات المعقدة غير الخطية في البيانات (Elbel et al, 2017: P60)، الامر الذي يشير إلى دور الذكاء الاصطناعي في الأنظمة الائتمانية، وما يوفره نتائج دقيقة، وموثوقة، وبعيدة عن الغايات الشخصية، وضرورة توفره في المصارف العراقية. إذ إن التقنيات تساهم بشكل كبير في التصنيف الائتماني بشكل دقيق، وفي ضوء ذلك يطرح الباحثون التساؤلات التالية:

- **ما هو دور الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني في المصارف العراقية؟**
- **هل يوجد فروق معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول دور استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني في المصارف العراقية تبعاً لمتغير الخبرة؟**

2. أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية النقاط التي تتناولها هذه الدراسة وهي كالتالي:

- تحليل مدى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في أنظمة الائتمان ومدى فعاليتها ضمن المصارف العراقية، والعمل على تحسينها.
- معرفة التطور الحاصل الذي شهده تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال المالي والمصرفي، وكيفية مساهمته في الرفع من أداء المصارف وتعزيز التصنيف الائتماني، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

3. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان دور استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني في المصارف العراقية من وجهة نظر عينة الدراسة.
- التعرف على دور استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني في المصارف العراقية بالاعتماد على متغير الخبرة لدى العينة المبحوثة.

4. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى: يوجد دور معنوي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني في المصارف العراقية من وجهة نظر عينة الدراسة.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد فروق معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول دور استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني في المصارف العراقية تبعاً لمتغير الخبرة.

5. حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** عدد من المصارف العرقية، وهي: (مصرف الائتمان العراقي_ مصرف الرافدين_ مصرف الرشيد_ مصرف بغداد الأهلي_ مصرف التنمية الدولي).
- **الحدود البشرية:** العاملين في المصارف العرقية محل الدراسة.
- **الحدود الزمانية:** العام الدراسي 2024_ 2025 م.

- **الحدود الموضوعية**: (دراسة دور الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني في المصارف العراقية).

6. منهج الدراسة:

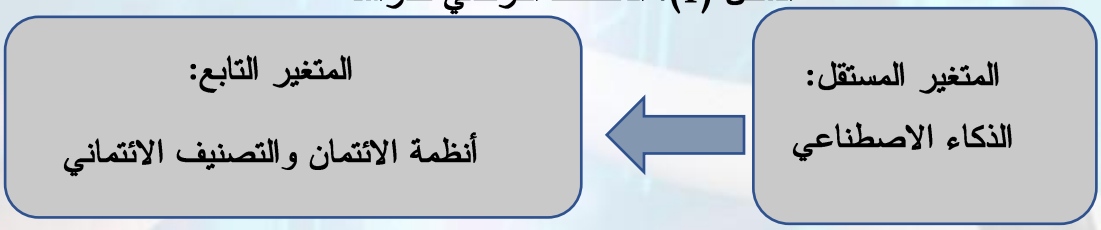
اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج عام للبحث، حيث ينطلق الباحثون من الاستنباط كقاعدة عامة في التفكير، حيث يتناسب المنهج الوصفي وكذلك التحليلي مع أهداف وحيثيات الدراسة، وقام الباحثون بالعودة إلى عدد من الدراسات والبحوث العلمية التي تحدثت عن دور الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتمان. وتم الاعتماد على الاستبيان كأداة لاستكمال الجزء الميداني من خلال توزيعه على عينة قصدية من العاملين في المصارف العرقية محل الدراسة، ومن ثم تحليل الاستجابات المتحصل عليها وفقاً لبرنامج التحليل الإحصائي SPSS 25 للوصول إلى النتائج العملية للدراسة.

7. المخطط الفرضي للدراسة

المتغير المستقل: الذكاء الاصطناعي.

المتغير التابع: أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني.

الشكل (1): المخطط الفرضي للدراسة



المصدر: من إعداد الباحثون

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي

مفهوم الذكاء الاصطناعي

يُعرف الذكاء الاصطناعي بأنه علم تقني جديد يقوم بدراسة وتطوير النظريات والأساليب والتقنيات وأنظمة التطبيق لمحاكاة وتوسيع الذكاء البشري، متضمنًا العديد من المجالات العلمية، مثل: علوم الكمبيوتر وعلم وظائف الأعضاء والفلسفة وعلم النفس والرياضيات، وتتمثل المهمة الأساسية له في بناء نظام سلوك يمكنه تقليد وظائف الدماغ البشري، والتحكم فيه بواسطة نظام كمبيوتر بشري، ويوسع تطبيق هذه التقنية من موارد التعليم ويوفر أنظمة حديثة للإدارة والتعلم (مكاري وعجوة، 2023: 77)؛ وللذكاء الاصطناعي عدة تعريفات نوردها كالآتي: يعرف على أنه "هو علم تكنولوجي جديد يدمج

النظرية والأسلوب والتكنولوجيا ونظام التطبيق من خلال إجراء محاكاة حاسوبية، لجعله مشابهًا لأسلوب التفكير البشري وتوسيع نطاق الذكاء البشري، ويريد جوهره أن يكون آلة ذكية كاملة وناضجة من خلال محاكاة السلوك البشري واستكشافه بشكل مستمر"، (Yuxin Li et al., 2021: p97). كذلك يعرّف على أنه" قدرة عقلية عامة على التفكير وحل المشكلات والتعلم" وهو نظام ذكي تم إنشاؤه لاستخدام البيانات وتحليلها بالإضافة إلى أداء مهام معينة دون الحاجة إلى البرمجة (Mhlanga, 2020 :p4).

أهمية الذكاء الاصطناعي

يعد الذكاء الاصطناعي أحد أبرز المستحدثات التكنولوجية في الساحة المعاصرة ومن أحد عوامل نجاح المؤسسات في تنمية النواتج المتنوعة لديها، عبر إتاحة الأدوات والتطبيقات والخدمات الإلكترونية داخل بيئات التعلم المختلفة (مكاري وعجوة، 2023: ص77)، حيث يتمتع الذكاء الاصطناعي بقدرة قوية على إنشاء أساس لاتخاذ القرار والدعم من خلال الرؤى والنتائج، التي يتم جمعها من مجموعات بيانات ضخمة ومعقدة، يتم ضغطها في نطاق يمكن التحكم فيه (Mhlanga, 2020: p4)؛ كما يمكن ان تساهم كل من تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في تصنيف العمليات المالية والمصرفية ضمن نطاق المراقبة والتخطيط والتحليل المالي بناء على تحليل العمليات التاريخية. ومع ذلك، تعتمد جودة التنبؤ على جودة المدخلات للبيانات المستخدمة؛ ومن خلال ما تقدمه تلك التقنيات المعاصرة، وما تلتزم به من معايير الدقة، والموثوقية، وقدرتها على التدخل في الشؤون المالية والمصرفية بشكل دقيق، وسريع، فإنها قادرة على التأثير على الموازنة التي يتم إعدادها بشكل رقمي، والتحسين منها، مع إمكانية تعديها، وتحسينها، بما يتلاءم مع الوضع المالي المتغير (Sheng, et al, 2018: P120).

المبحث الثاني: الأنظمة والتصنيف الائتماني

مفهوم الأنظمة والتصنيف الائتماني: عرفت مؤسسة **"Standard Poor's "** التصنيف الائتماني على أنه دراسات تقوم بها الوكالة حول مخاطر الائتمان وتمثل رغبة وقدرة المقترض سواء أكان شركة أم مؤسسة أو دولة حول الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل في الوقت المحدد، كما يأخذ في الاعتبار الجدارة الائتمانية للمقترض، التأمين، وغير ذلك من أشكال الائتمان مما يؤثر على الدفع في حالة التخلف عن السداد، واعتبرت هذه الوكالة التصنيف الائتماني على أنه واحد من العديد من الأدوات التي يمكن للمستثمرين استخدامها عند اتخاذ قرارات بشأن شراء السندات او الاستثمار، ولم تعتبره مقياساً مطلقاً ولكن هناك أحداث وتطورات مستقبلية لا يمكن التنبؤ بها (مصطفى، 2020: ص 475)، ويتمثل المحدد الأساسي في عملية التصنيف الائتماني للشركات البيانات التي تحويها التقارير المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث يتم تعديل هذه البيانات من قبل وكالات التصنيف الائتماني لتعكس بشكل أفضل الجوهر الاقتصادي للمعاملات والأحداث قبل استخدامها كمدخلات في نماذج كمية مستخدمة لحساب التصنيف الائتماني للشركات (محمد وآخرون، 2025: ص503). وللتصنيف الائتماني وكالات متعددة، وتقدم تلك الوكالات للسوق تقييمها المستقل عن الجدارة الائتمانية للشركة وذلك استنادًا إلى المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بشكل عام في القوائم المالية والمعلومات الخاصة ذات الصلة (أبو العز، 2022: ص 178).

ويعرفه Berisha et al (2023: P115) بأنه مقياس يهدف إلى توفير المعلومات وتقييم الملاءة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، او جودة الأوراق أو المنتجات المالية.

في حين يجد Wasiuzzaman et al (2020: P293) أنه يشير إلى التقييم الذي يقوم به المقرضون والذي يحدد احتمالية تخلف المقترض عن الوفاء بالتزامات ديونه، ويتم تقييم الجدار الائتمانية بناء على خصائص الشركة، مثل قدرتها المالية واستعدادها لسداد القروض.

وإن التصنيف الائتماني يعبر عن رأي الجهة المتخصصة بالتقييم في الملاءة المالية للجهة المقيمة، ويتم كل ذلك بناء على معايير كمية وتوعية تشمل مختلف العوامل السياسية والاقتصادي والمالية المحيطة بالجهة المقيمة أو هي عملية تهدف إلى توفير المعلومات الخاصة بالتقييم المستقبلي بشأن الملاءة المالية توفر القدرة على الدفع، والوفاء بالالتزامات عبر استحقاقها للمؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها (يوسف، 2024: ص1214)

أهمية الأنظمة والتصنيف الائتماني: للتصنيف الائتماني أهمية كبرى في النظام الاقتصادي باعتباره من محددات تكلفة الاقتراض، وهو من يؤثر على قرارات المستثمرين في تشكيل محافظهم الاستثمارية وهو من يوجه مسار الاستثمارات العالمية ، وهو من يؤثر على امكانية حصول الدولة على قروض دولية من أسواق المال العالمية، وتحديد تكلفتها لهذه الأهمية تسعى الدول والشركات للحصول على تصنيف ائتماني مرتفع مما سمح لها باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنشيط أسواقها المالية والاقتراض بأقل تكلفة (عروسي، 2022: ص 2).

كما أصبحت التصنيفات الائتمانية المرتفعة التي تمنحها هيئات التصنيف الائتماني هدفا في حد ذاته تسعى العديد من الشركات للحصول عليها، باعتبار هذا التصنيف شهادة دولية تؤكده حسن أداء الشركة وقوة مركزها المالي، إذ يعتبر التصنيف الائتماني للشركات من العوامل الهامة بالنسبة للشركة، نظرا لتأثيره المباشر على تقييم الأسهم والسندات لهذه الشركات، وبالتالي تأثير المباشر على قرارات المستثمرين فيما يتعلق باستثمارهم في هذه الشركات من عدمه، وبالتالي تأثيره المباشر على قيمة الشركة (أبو العز، 2022: ص 181).

وتتمثل أهمية التصنيف الائتماني في أنه يسهل على الشركة الحصول على التمويل الذي تريده من خلال الأسواق المحلية أو الخارجية، وذلك لاعتماد كثير من الجهات الممولة (منشآت أو أفراد) على معرفة التصنيف الائتماني للجهة طالبة الاقتراض. ويساعد المقرض في تحديد خياره. في شراء السند من عدمه، وتحديد الحكم في مستوى إدارة الشركة وجودتها وفعاليتها في تسيير أمورها. ويعكس قوة المركز المالي للشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية. ويعكس سمعة ومصداقية الشركة والموقع الريادي لها في السوق. ويمنح المستثمرون المزيد من الثقة في التعامل مع الشركة المصنفة بدرجة عالية، ومصداقية التصنيفات الائتمانية هامة لصغار المستثمرين الذين لا تتوافر لديهم مصادر أخرى للمعلومات تساعدهم في اتخاذ القرار (He, 2018: P337)

المبحث الثالث: العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وأنظمة الائتمان وتصنيفه

للذكاء الاصطناعي دور مؤثر في القرارات الائتمانية، حيث تساعد الحلول التي يقدمها والأفكار التي يطرحها كل من المؤسسات المالية ومانحي الائتمان على اتخاذ قرارات اكتتاب أكثر ذكاءً من خلال استخدام العديد من العوامل والمتغيرات -التي تقيّم بدقة أوضاع المقترضين الذين يعانون من نقص

الخدمات تقليدياً- في عملية صنع القرار الائتماني، لجعله قراراً صائباً ومدعوماً بالبيانات (Mhlanga, 2020: p9)؛ ومن خلال استخدام النماذج القائمة على الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة بشكل متزايد من قبل البنوك والمقرضين في مجال التكنولوجيا المالية، يتم تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين المحتملين (Belhaj Hachaïchi, 2023: p3) تقييما ًأسرع وأكثر دقة وبتكاليف أقل. وللإشارة يستند التصنيف الائتماني المستخدِم للذكاء الاصطناعي على قواعد أكثر تعقيداً وتقدماً تختلف عن مخططات تصنيف القروض التقليدية، بحيث تمكّن المقرضين من التمييز بين المرشحين لمخاطر التوقف عن السداد والذين يستحقون الائتمان ولكنهم يفتقرون إلى تصنيف ائتماني، وللتحقق من أهلية القرض وتقديم خيارات مخصّصة، تستخدم البنوك الرقمية وتطبيقات إصدار القروض خوارزميات التعلم الآلي لتحليل حالة الائتمان بمعلومات اختيارية مثل: بيانات الهاتف الذكي (Kunwar,2019: p26).

كما يمكن لخوارزميات التعلم الآلي أن تتعامل مع كميات كبيرة من البيانات الكمية والنوعية، وأيضاً يمكن أن يؤدي استخدام طرق التعلم الآليML لقياس مستوى التصنيفات الائتمانية إلى خفض التكاليف ومتطلبات الوقت للعملية بشكل كبير، مما يجعل التقييمات أكثر سهولة ويمكن لجميع أنواع الشركات والمصارف الوصول إليها، وهذا له فوائد ليس فقط على مستوى الاقتصاد الجزئي، ولكن أيضاً على مستوى الاقتصاد الكلي (Balios et al, 2016: P122)؛ وتُمكّن هذه القدرات البنوك من اتخاذ قرارات أكثر استنارة وفي الوقت المناسب بشأن أنشطة الإقراض؛ علاوة على ذلك، فأن هذه المنهجيات المتقدمة تُمكّن البنوك من تخفيف المخاطر مع تعظيم الربحية. ومن خلال تسخير الذكاء الاصطناعي، يُمكن للمؤسسات المالية تحسين عمليات تقييم الائتمان، وتحديد المُتعثرين المُحتملين بدقة أكبر، وتخصيص شروط الإقراض بناءً على ملفات تعريف المخاطر الفردية. بالإضافة إلى ذلك، يسهل الذكاء الاصطناعي مراقبة محافظ الائتمان في الوقت الفعلي، مما يسمح بإدارة المخاطر بشكل استباقي والتدخلات في الوقت المناسب لمنع النتائج السلبية (Edunjobi Odejide, 2024 :P92).

المبحث الرابع: واقع الذكاء الاصطناعي والأنظمة المصرفية في العراق

نظرا لأن الذكاء الاصطناعي يوفر منصة للمصارف لاستكشاف وفهم أحدث الجوانب التي تعتمد على التكنولوجيا وذلك عبر تأدية بعض المهام المحاسبية المفيدة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي وهي كما أشار إليها Gusai (2019: P66) :

- يساعد المصارف من خلال الحصول على البيانات وتوحيدها ودمجها من مصادر مختلفة ومتعددة، مما يوفر وقتهم ويساعدهم على التخطيط لأهدافهم بشكل فعال.
- يساعد الذكاء الاصطناعي في البحث عن الملفات الرقمية والوصول إليها بسهولة، مما يزيد من دقة التدقيق الذي تم إجراؤه حيث يمكن النظر إلى المعاملات المالية للمصرف بسهولة.
- يمكنه مراجعة الإيصالات والمصروفات وتحديد ما إذا كان هناك أي خرق للسياسات والإجراءات المحاسبية التي يتم اتباعها.
- يساعد في حل استفسارات المستهلكين وتتبع رصيد حساباتهم والفواتير المعلقة وما إلى ذلك.

وهذا ما استفادت منه العراق في أنظمتها المصرفية، حيث إنه من خلال تطبيق الذكاء الاصطناعي في المصارف التجارية، توصلت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي (AI) يتمتع بالقدرة على التأثير

بشكل كبير على جودة التدقيق من خلال تعزيز الجوانب المختلفة لعملية التدقيق عبر مواكبة التطورات في تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها في مهنة التدقيق. يضمن التعلم المستمر أن تظل فرق التدقيق على دراية بأحدث الأدوات والمنهجيات، كما يمكن الذكاء الاصطناعي المدققين ضمن المصرف من معالجة وتحليل كميات كبيرة من البيانات بشكل أكثر كفاءة، وتحديد الأنماط والحالات الشاذة والاتجاهات التي قد يكون من الصعب على المدققين البشريين اكتشافه (عون وآخرون، 2024: ص 874)، كذلك إن دراسة (كحيط وآخرون، 2023: ص 767) والتي أجريت لبيان أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المصرف التجاري العراقي فرع بابل أكدت وجود أثر لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في جودة تدقيق المصارف مما يشير إلى الحاجة إلى الاعتماد على المزيد من تلك التطبيقات بما يساهم في تحسين الدقة ويعود على الأداء العام للمصرف، كذلك بينت الدراسة أن الاعتماد يقتصر على بعض التطبيقات الذكية في عمل المصرف وبشكل بسيط، لذلك تواجه آليات العمل في المصرف مجموعة من المحددات في الدقة والسرعة.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة

يتضمن هذا الجزء وصفاً لمنهجية الدراسة ومجتمع الدراسة، وعينتها والطريقة التي تم فيها اختيار العينة والأدوات المستخدمة في مثل هذه الدراسة، حيث يتم جمع البيانات من خلال توزيع الاستبانات وجمعها وتحليلها إحصائياً بالأساليب المناسبة.

مجتمع وعينة الدراسة: يتألف مجتمع الدراسة من جميع (الموظفين_ رؤساء أقسام_ المدراء الماليين _ معاونو المدراء_ المدراء) في خمس مصارف في العراق، وهي: (مصرف الائتمان العراقي_ مصرف الرافدين_ مصرف الرشيد_ مصرف بغداد الأهلي_ مصرف التنمية الدولي)، حيث تم توزيع 430 استبانة على عينة قصدية من الأفراد الذين يمتلكون العلم والدراية والمعرفة الكافية من مجتمع الدراسة، والتي تؤهلهم للإجابة على أسئلة الاستبيان وإعطاء البيانات الصحيحة مما يسهم في الحصول على نتائج إحصائية دقيقة، وقد تم استراد 419 استبانة، وتم استبعاد 7 استبانات غير صالحة للتحليل بسبب نقص الإجابات، وبذلك وصلت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل إلى 412 استبانة. **وفيما يلي توضيح البيانات الشخصية لعينة البحث:**

جدول (1): المستوى التعليمي

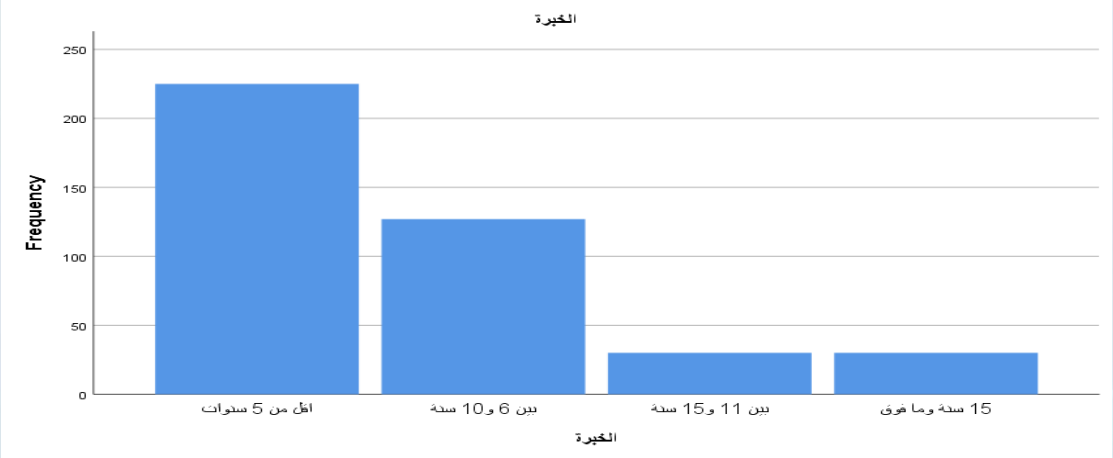
المستوى التعليمي للعينة	التكرارات	النسبة
بكالوريوس	204	49.5
دبلوم	171	41.5
ماجستير	30	7.3
دكتوراه	7	1.7
الإجمالي	**412**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج Spss 25.

نلحظ أن مؤهلات العينة تتوزع كالآتي:

- (49.5%) بكالوريوس.
- (41.5%) دبلوم.
- (7.3%) ماجستير.
- (1.7%) دكتوراه.

الشكل (2): المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج Spss 25.

جدول (2): الخبرة

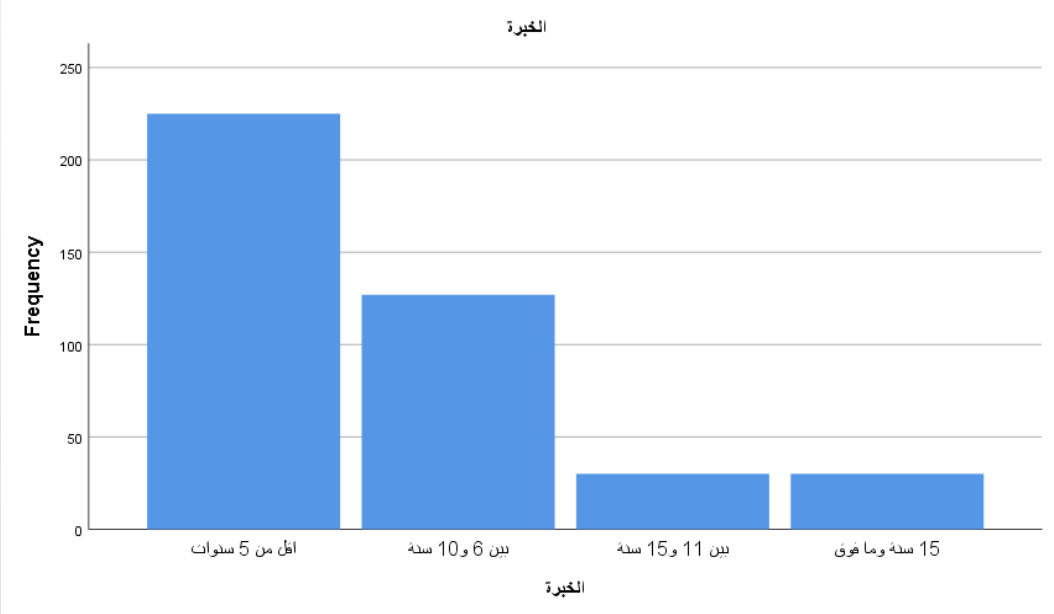
خبرة العينة	التكرارات	النسبة
اقل من 5 سنوات	225	54.6
بين 6 و10 سنة	127	30.8
بين 11 و15 سنة	30	7.3
15 سنة وما فوق	30	7.3
الإجمالي	**412**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج Spss 25.

نلحظ أن خبرة العينة تتوزع كالآتي:

- (54.6%) 5 أو أقل.
- (30.8%) 6 – 10.
- (7.3%) 11-15.
- (7.3%) 15 أو تزيد عن ذلك.

الشكل (3): الخبرة



المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج Spss 25.

اختبار ثبات وصدق المقياس:

الجدول (3) قيم معامل ألفا كرونباخ

المحاور	معامل الثبات	عدد العبارات
الذكاء الاصطناعي	0.967	8
أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني	0.971	7
الدرجة الكلية للاستبانة	0.984	15

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج Spss 25.

قيمة معامل الثبات لجميع المحاور > (0.70) بالتالي هي قيم مقبولة إحصائياً؛ وذلك لكون القيم معنوية بقيم أكبر من (0.70)؛ أي أن الترابط والتناسق بين فقرات الاستبيان يكون أعلى، وبالتالي في حال توزيعه على عينة تتمتع بنفس الخصائص نحصل على نتائج متقاربة.

الصدق البنائي:

جدول (4): معاملات الارتباط

المحاور	معامل بيرسون	(sig)
الذكاء الاصطناعي	0.995	0.00
أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني	0.993	0.00

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج Spss 25.

نلاحظ أن معاملات الارتباط "بيرسون" دالة إحصائياً، فالاستبانة صادقة.

صدق الاتساق الداخلي:

جدول (5) معامل ارتباط الفقرات مع المحاور

م	المحور الأول: الذكاء الاصطناعي	معامل الارتباط
1	تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لمعالجة المعلومات المطلوبة لصنع القرار بشكل أقرب إلى طريقة الإنسان في حل المسائل.	0.956
2	تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في الحد من عبء المهام المتكررة.	0.860
3	تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي للرد الآلي على استفسارات العاملين حول العمل.	0.903
4	تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في اقتراح حلول لمشكلات العمل المعقدة.	0.891
5	تسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في استخلاص المعلومات من البيانات المعقدة.	0.911
6	تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل منظم للمعلومات وفق منهجية علمية منطقية.	0.867
7	تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تكوين قواعد بيانات شاملة.	0.904
8	تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في توجيه المعلومات حسب حاجة صناع القرار.	0.952
	المحور الثاني: أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني **تسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في:**	
9	عملية صنع قرار ائتماني صائب ومدعوم بالبيانات.	0.930
10	تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين المحتملين بدقة وبأسرع وقت.	0.941
11	تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين المحتملين بأقل تكلفة.	0.904
12	تمكين المقرضين من التمييز بين المرشحين لمخاطر التوقف عن السداد.	0.936
13	التحقق من أهلية المقترض وتقديم خيارات مخصّصة لكل مرشح.	0.946
14	التعامل مع كميات كبيرة من البيانات الكمية والنوعية لقياس مستوى التصنيفات الائتمانية.	0.900
15	مراقبة محافظ الائتمان في الوقت الفعلي، مما يسمح بإدارة المخاطر بشكل استباقي.	0.935

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج Spss 25.

يتبين أن كافة الفقرات حققت ارتباط معنوي مع محاورها؛ بالتالي فأن المحاور تتمتع بصدق الاتساق الداخلي، وذلك لكون جميع المعاملات معنوية بقيم < (0.60)؛ وبالتالي يتضح وجود ارتباط معنوي إيجابي بين جميع الفقرات، ومنه يمكن استنتاج أن هذا الاستبيان يعطي نتائج متسقة، ويمكن الاعتماد عليه للقياس، ومما سبق فأن الاستبانة تتسم بصدق الاتساق الداخلي.

الإحصائيات الوصفية:

تم اعتماد معيار مقياس ليكرت الخماسي للحكم على مستوى الإجابة كما يلي:

الجدول (6) معيار مقياس ليكرت الخماسي

المجال	1 – 1.8	1.81 – 2.60	2.61 – 3.40	3.41 – 4.20	4.21 - 5
التقييم	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

تم إيجاد الإحصائيات الوصفية لفقرات الاستبانة وأظهرت النتائج ما يلي:

الجدول (7) إحصائيات فقرات الاستبانة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	sig
1	تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لمعالجة المعلومات المطلوبة لصنع القرار بشكل أقرب إلى طريقة الإنسان في حل المسائل.	3.5413	1.51577	.07468	0.00
2	تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في الحد من عبء المهام المتكررة.	3.7209	1.24680	.06143	0.00
3	تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي للرد الآلي على استفسارات العاملين حول العمل.	3.6189	1.47417	.07263	0.00
4	تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في اقتراح حلول لمشكلات العمل المعقدة.	3.2670	1.46045	.07195	0.00
5	تسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في استخلاص المعلومات من البيانات المعقدة.	3.4879	1.27958	.06304	0.00
6	تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل منظم للمعلومات وفق منهجية علمية منطقية.	3.6335	1.42421	.07017	0.00
7	تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تكوين قواعد بيانات شاملة.	3.4515	1.11398	.05488	0.00
8	تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في توجيه المعلومات حسب حاجة صناع القرار.	3.4854	1.37665	.06782	0.00
	تسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في:				
9	عملية صنع قرار ائتماني صائب ومدعوم بالبيانات.	3.4806	1.20304	.05927	0.00
10	تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين المحتملين بدقة وبأسرع وقت.	3.5777	1.47527	.07268	0.00
11	تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين المحتملين بأقل تكلفة.	3.6699	1.16634	.05746	0.00

12	تمكين المقرضين من التمييز بين المرشحين لمخاطر التوقف عن السداد.	3.6505	1.13308	.05582	0.00
13	التحقق من أهلية المقترض وتقديم خيارات مخصّصة لكل مرشح.	3.7573	1.40881	.06941	0.00
14	التعامل مع كميات كبيرة من البيانات الكمية والنوعية لقياس مستوى التصنيفات الائتمانية.	3.6626	1.08530	.05347	0.00
15	مراقبة محافظ الائتمان في الوقت الفعلي، مما يسمح بإدارة المخاطر بشكل استباقي.	3.5922	1.23759	.06097	0.00

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج Spss 25.

يتضح أن متوسط الإجابات على فقرات الاستبانة تدل على تقييم مرتفع وفق آراء عينة البحث.

اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة الأولى: يوجد دور معنوي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني في المصارف العراقية من وجهة نظر عينة الدراسة.

الجدول (8): اختبار الفرضية الرئيسة الأولى

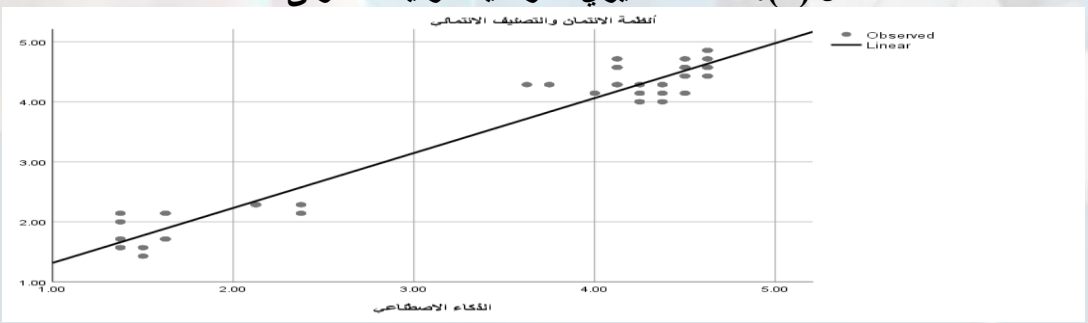
الخطأ المعياري		معامل التصحيح المعدل		معامل التحديد	معامل بيرسون
.246		.955		.955	.977
الدالة	درجات الحرية	مربع المتوسط	df	مجموع المربعات	
.000	8624.300	523.794	1	523.794	الانحدار
		.061	410	24.901	البواقي
			411	548.696	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج Spss 25.

نلحظ الآتي:

- قيمة الارتباط = 0.977 فهي علاقة قوية جدا.
- قيمة التحديد المصحح = 0.955 فأن الذكاء الاصطناعي يفسر 95.5% من فارق تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني في المصارف العراقية.
- (Sig) = 0.00 <0.05 أي يوجد دور معنوي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني في المصارف العراقية من وجهة نظر عينة الدراسة، ويتضح ذلك في الشكل الآتي:

الشكل (4): علاقة متغيري الفرضية الرئيسة الأولى



المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج Spss 25.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد فروق معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول دور استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني في المصارف العراقية تبعاً لمتغير الخبرة.

بداية تم تحديد مستوى استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني في المصارف العراقية من وجهة نظر أفراد العينة باستخدام اختبار One-Sample Statistics كما يلي:

الجدول (9): اختبار One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
412	3.5731	1.19057	.05866

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني	9.771	411	.000	.57314	.4578	.6884

- المصدر: نتائج برنامج Spss 25.

يلاحظ من الجدول أن قيمة Sig<0.05، وقيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لمحور مستوى استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني = 3.57 مما يشير إلى وجود فروق معنوية إيجابية؛ وبالتالي هناك مستوى مرتفع لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني في المصارف العراقية.
ثم تم اختبار هذه الفرضية باختبار **ANOVA** كما يلي:

الجدول (10): اختبار ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	8.183	3	2.728	1.938	.123
Within Groups	574.390	408	1.408		
Total	582.574	411			

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج Spss 25.

نجد أن Sig =0.123 > 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدم أي لا يوجد فروق معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول دور استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني في المصارف العراقية تبعاً لمتغير الخبرة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

1. أن استخدام الذكاء الاصطناعي يسهم في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني في المصارف العراقية من وجهة نظر عينة الدراسة.
2. لا يوجد فروق معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول دور استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني في المصارف العراقية تبعاً لمتغير الخبرة.

ويمكن تفسير هذه النتائج من إدراك جميع الموظفين في المصارف العراقية باختلاف مستوياتهم الوظيفية إلى أهمية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في تطوير أنظمة الائتمان والتصنيف الائتماني في المصارف العراقية، لما تتمتع به هذه التقنيات من إمكانية تحليل عدد كبير من البيانات

المرتبطة بأنظمة الائتمان بسرعة ودقة وشفافية بعيداً عن الأخطاء البشرية والتلاعبات المختلفة وبكل حيادية واستقلالية.

التوصيات:

بناءً على نتائج البحث يقدم الباحثون التوصيات التالية للمصارف العراقية:

1. تأمين الدعم المالي اللازم لتطوير البنية التحتية التكنولوجية المناسبة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن المصارف العراقية.
2. تدريب الموظفين وفق برامج تدريبية متخصصة على أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال أنظمة الائتمان.
3. ضرورة تبنى الإدارة التنفيذية في المصارف العراقية لتقنيات الذكاء الاصطناعي الممكن استخدامها في مجال أنظمة الائتمان، وإجراء دراسة لتقييم جدوى ذلك ومتطلبات هذا الاستخدام ومعوقاته المختلفة، وتحديد طرق التغلب على مختلف التحديات والمعوقات.
4. يتوجب على المستثمرون الاعتماد على نماذج تصنيف الائتمان لضمان الإنذار المبكر وتجنب المخاطر المرتبطة باتخاذ قرارات استثمارية غير صحيحة.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. أبو العز، انجي عادل. (2022)، مدخل مقترح لتدنية التأثيرات السلبية لممارسات إدارة الأرباح على التصنيف الائتماني، مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد 23، العدد 3.
2. بن عائشة، سليمة، ذهبية، بن عبد الرحمان؛ مصطفى، طويطي. (2024)، دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين القطاع المالي، مجلة الاجتهاد، المجلد 13، العدد 2.
3. عروسي، سميرة. (2022)، فعالية وكالات التصنيف الائتماني في تقييم المخاطر السيدية دراسة حالة أزمة الديون السيادية الأوروبية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
4. عون، كرار حسين رزاق، والابراهيمي، احمد عبد الحسين كحيط، وغياض، علي سليمان. (2024)، الذكاء الاصطناعي وتأثيره في جودة التدقيق دراسة استطلاعية في المصرف التجاري العراقي فرع النجف، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد خاص.
5. كحيط، أحمد عبد الحسن، وحسين، علي محمد، وكاظم، محمد سعدي. (2023)، تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها في تحقيق جودة التدقيق الداخلي دراسة استطلاعية في المصرف التجاري العراقي فرع بابل، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي السادس والسنوي، السابع عشر.
6. محمد، طلعت محمد سالم؛ السيد، داليا عادل عباس؛ عوض، وائل عبد القادر. (2025). نموذج محاسبي مقترح لقياس مستوى التصنيف الائتماني باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة بسوق الأوراق المالية .المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية.547-501 ,6(1)
7. مصطفى، محمد محمد محمود. (2020)، أثر الفساد على التصنيف الائتماني بالتطبيق على الحالة المصرية، جامعة السويس، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني.
8. مكاري، ناهد منير؛ عجوة، محمد سعيد سيد. (2023)، واقع توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحدياته في تأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (اضطراب طيف التوحد – الإعاقة العقلية) من وجهة نظر المعلمين والاختصاصيين، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد الأول، المجلد 34.

المراجع الأجنبية:

1. Balios, D., Thomadakis, S., & Tsipouri, L. (2016). Credit rating model development: An ordered analysis based on accounting data. Research in International Business and Finance, 38, 122-136.
2. Berisha, V., Morina, F., Hetemi, A., & Zeqaj, B. (2023). The role of Internal Audit in Credit Risk Management in commercial banks. *Economic Alternatives*, *29*(1), 115-130.
3. Edunjobi, T. E., & Odejide, O. A. (2024). Theoretical frameworks in AI for credit risk assessment: Towards banking efficiency and accuracy. *International Journal of Scientific Research Updates*, *7*(01), 092-102.
4. Elbel, B., Mijanovich, T., Kiszko, K., Abrams, C., Cantor, J., & Dixon, L. B. (2017). The introduction of a supermarket via tax-credits in a lowincome area: the influence on purchasing and consumption. American Journal of Health Promotion, 31(1), 59-66.
5. Gusai, O. P. (2019). Robot human interaction: role of artificial intelligence in accounting and auditing. Indian Journal of Accounting, 51(1), 59-62.
6. He , G." Credit rating and managerial voluntary disclosures", **financial review**,Vol.53, No.2, 2018, Pp:337-378.
7. Manju Kunwar, (2019), ARTIFICIAL INTELLIGENCE IN FINANCE Understanding how automation and machine learning is transforming the financial industry, Thesis CENTRIA UNIVERSITY OF APPLIED SCIENCES Business Management ,August.
8. Meryem Belhaj, (2023), Yassine Hachaïchi, Artificial Intelligence, Machine Learning and Big Data in Finance Opportunities, Challenges, and Implications for Policy Makers, April https://www.researchgate.net/publication/369912767
9. Mhlanga, David (2020), Industry 4.0 in Finance: The Impact of Artificial Intelligence (AI) on Digital Financial Inclusion, *International Journal of Financial Studies*,Volume 8 Issue 3,
10. Sadok, H., Chaibi, H., & Saadane, R. (2023, May). An exploratory study on the contribution of Artificial Intelligence in improving the bank credit analysis process. In *Proceedings of the 6th International Conference on Networking, Intelligent Systems & Security* (pp. 1-4).
11. Sadok, H., Sakka, F., & El Maknouzi, M. E. H. (2022). Artificial intelligence and bank credit analysis: A review. *Cogent Economics & Finance*, *10*(1), 2023262.
12. Sadok, H., Sakka, F., & El Maknouzi, M. E. H. (2022). Artificial intelligence and bank credit analysis: A review. *Cogent Economics & Finance*, *10*(1), 2023262.
13. Sheng, H., Fan, W. Hu, W., Liu, X., and K. Zhang. (2018), ``Economic incentive structure for blockchain network," in Smart Blockchain

(Lecture Notes in Computer Science), M. Qiu, Ed. Cham, Switzerland: Springer, 2018, pp. 120-128

14. Wasiuzzaman, S., Nurdin, N., Abdullah, A. H., & Vinayan, G. (2020). Creditworthiness and access to finance: a study of SMEs in the Malaysian manufacturing industry. *Management Research Review*, *43*(3), 293-310

15. Yuxin Li , Jizheng Yi, Huanyu Chen, Duanxiang Peng, (2021), Theory and application of artificial intelligence in financial industry, Data Science in Finance and Economics Volume 1, Issue 2

السياسة المالية مراجعة اقتصادية فلسفية لدولة القوة

أ.د رزاق ذياب شعيبث[1] الباحثة همسة كاظم عبدالله [2] احمد سلمان حمزة[3]
جامعة المثنى /كلية الإدارة والاقتصاد[1،2،3]

المستخلص :
من الضروري عرض التطور التاريخي لدور الدولة ومجال تدخلها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، حتى يمكن توضيح ذلك المفهوم.
باعتبار أن الشق الأوّل من المصطلح (السياسة) يتضمّن بطياته عدداً من المعاني ومن بين هذه المعاني هو أن السياسة ما هي إلا مجموعة إجراءات وتدابير أو مواقف تتخذها سلطة ما في مجالٍ ما. فحتماً سيكون لطبيعة دور الدولة وحدود ومجالات تدخلها في الحياة العامة أثرٌ واضحٌ في رسم تلك السياسة.
ولغرض إعطاء صورة واضحة عن تطور أدوار الدولة في مجالات الحياة سيتم دراسة هذه الأدوار ابتداء منذ قيام الدولة القومية وحتى وقتنا الحاضر ومناقشة تلك الأدوار للدولة وفقاً للمدارس الفكرية التي ظهرت عبر التاريخ، وتوصل البحث الى ان للدولة دورا كبيرا في تعزيز المكانة المالية لمؤسساتها من خلال الإجراءات التي أتخذها للوصول الى حالة الاستقرار المالي ، ويوصي البحث بضرورة المرونة التامة في الإجراءات المالية للوصول الى الهدف المالي الذي تسعى اليه الدولة ومؤسساتها .
الكلمات المفتاحية (المدرسة الاقتصادية ، الدولة ، السياسة المالية)

Fiscal Policy: An Economic-Philosophical Review of the Power State

Abstract:
It is essential to present the historical development of the state's role and the s cope of its intervention in social and economic life in order to clarify this conc ept.
Given that the first part of the term "politics" encompasses a number of meani ngs, among which is that politics is nothing more than a set of procedures, me asures, or positions taken by an authority in a given area. The nature of the sta te's role and the limits and scope of its intervention in public life will inevitabl y have a clear impact on shaping this policy.
To provide a clear picture of the evolution of the state's roles in various areas of life, these roles will be studied, starting from the establishment of the natio n-state to the present day, and discussed according to the schools of thought th at have emerged throughout history.
Keywords: (economic school, state, fiscal policy)

اهمية البحث : تنبع اهمية البحث من كونه يعالج واحدة من المسائل ذات الاهمية الكبيرة بالنسبة للنظرية الاقتصادية من خلال الاستعراض النظري للأفكار الاقتصادية لعلماء الاقتصاد وتحديد اوجه التماثل والتمايز بين المدارس الاقتصادية والوقوف على اهم المعالجات المهمة التي قدمتها هذه المدارس .

هدف البحث : يهدف البحث الى ابراز الادوار الرئيسية للتطور التاريخي للمدارس الاقتصادية لمفهوم السياسة المالية على امتداد تطور النظرية الاقتصادية ، واهمية لعب الادوار الرئيسية في معالجة المشاكل التي تعترض الهيكل الاقتصادي العالمي .

مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في ان اغلب المدارس كانت تؤكد على ان افكارها وحدها هي الافكار التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير اداء السياسة المالية فمنهم من ينتقد السياسة المالية ويحجم دورها ومنهم من يجعل كل تفاعلات السوق امام مسؤولية السياسة المالية .

فرضية البحث : يستند البحث الى فرضية مفادها ان السياسة المالية تطورت عبر الزمن من خلال اوجه النظر المختلفة التي كان لها الدور الاساسي في توجيه السياسة المالية الوجهة الصحيحة بالاعتماد على كل الآراء المخالفة والمؤيدة لأهميتها.

المقدمة : يشكل الخلاف الفكري للمدارس الاقتصادية لدور السياسة المالية واحدا من الركائز لاساسية في مجالات البحث العلمي في علم الاقتصاد ، وعند الرجوع الى اغلب التيارات الاقتصادية المتناقضة والمتفقة على مفهوم السياسة المالية ، وطريقة التصرف المثلى للدولة في ادوات هذه السياسة نلاحظ ان معظم هذه المدارس تبنت نهجا اقتصاديا معارضا للمدرسة التي قبلها ، ويعود هذا الاختلاف في وجهات النظر الى ان هذه المدارس تتبنى معالجة قضايا اقتصادية حدثت في زمن معين كانت هي بالأساس من يقود القرار الاقتصادي ، وعلى مر العصور كانت الافكار الكلاسيكي ولا زالت تمثل نقطة تحول في اداء السياسة المالية من خلال دعوتها الدولة الى عدم التدخل في السوق باي صورة من الصور ، لكون ذلك وحسب وجهة نظرهم له اثارا سلبية في الاداء الاقتصادي وجعل السوق يتوازن من تلقاء نفسه مؤمنين بحالة اليد الخفية المسؤولة عن اعادة السوق الى التوازن ، وعلى خلاف ذلك جاءت المدرسة الكينزية منتقدة لكل الآراء الكلاسيكية وقدمت نموذجا جديدا بعد ازمة الكساد الكبير في العام 1929 ، حيث تبنت هذه المدرسة ان يكون الدور الحاسم للحكومة في النشاط الاقتصادي وان يكون دور الدولة تدخلي بكل المفاصل والانشطة الاقتصادية ، لأجل اعادة حالة التوازن للسوق وتفعيل الطلب الكلي لتحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي ، وبعد ذلك جاءت مدرسة شيكاغوا مدعية ان الانشطة الاقتصادية لا تعمل بكفاءة متى ما كان هنالك تدخلا حكوميا ، وان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب من ان تكون السياسة النقدية هي المسؤولة عن اداء وانشطة السوق للسيطرة على التضخم ومعالجة البطالة ، وبالتالي تحقيق حالة الاستخدام الكامل ، هذه الآراء وغيرها سيتم التطرق لها في هذا البحث للوصول الى نتائج تثبت احقية المدارس الاقتصادية في اثبات وجهات نظرها ، واهمية ان يكون هنالك رصيدا نظريا لتوضيح الادوار الرئيسية لهذه المدارس .

المبحث الاول : السياسة المالية وفقا للمدارس القديمة : بداية التطور

اولا : المدرسة التجارية

تعد نهاية القرن الخامس عشر الميلادي بداية لنشوء الدولة القومية في أوربا، إذ شهدت تلك الحقبة تفككاً في العلاقات الإقطاعية وانهياراً للنظام الإقطاعي وضعف سلطة النبلاء الإقطاعيين، وقد ساعد في ذلك الانهيار تفاعل عوامل عدة، منها زيادة السكان والطلب المتزايد على الغذاء وضعف النظام الاقتصادي المغلق الذي كان سائداً في تلك الحقبة وعجزه عن توفير المواد الغذائية للسكان، كذلك حركة النهضة والإصلاح الديني والاجتماعي التي شهدتها أوربا وحركة الاستكشافات الجغرافية وغيرها من العوامل التي لعبت دوراً مهمّاً في انهيار النظام الإقطاعي ومهّدت الطريق لنشوء الدولة القومية.(الجبوري :1987:84)

وبعد حروب طويلة تكوّنت الدولة القومية. وأخذت هذه الدولة تسعى لبناء قواها العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية والتجارية وبدأت هذه الدول تشعر بأنّ مصدر قوتها هي ما تمتلكه من الثروات المعدنية النفيسة كالذهب والفضّة، وهكذا باتت هذه الدول تتسابق من أجل الحصول على هذين

المعدنين حتّى سُمي ذلك العصر بعصر (المعدنين). في إشارة للأهمية القصوى التي شغلها المعدن النفيس للدول.

ومع توسّع الدول أصبحت كل دولة مطالبة باتخاذ الإجراءات والتدابير التي من شأنها زيادة مواردها المالية، فلجأت الدول إلى إصدار تشريعات يتم بموجبها جباية الضرائب من الأفراد كأوّل مصدر من مصادر الإيرادات ودولاً أخرى زادت من نشاطها التجاري لغرض تحقيق غاياتها.

وفي تلك الظروف تولّدت أفكارٌ ونظريات تمجّد وتنظّم العمل التجاري للأفراد سمّيت بالمذهب التجاري الذي بدأت أفكاره تحرّك النشاط التجاري للدولة.

ومن أبرز الاقتصاديين الذين كان لهم اهتمامٌ وولعٌ في تنظيم الأمور المالية للدولة هما: الألمانيان (فان جوستي (1717-1771)) و(داريس (1714-1791))، حتّى يمكننا القول إن بداية الاهتمام بالأ مور المالية العامة بشكلها المنظّم يمكن أن يسند إلى هذين المفكرين نتيجة للأعمال التي قاما بها من تن ظيم لموارد خزينة الدولة وتصنيف لنفقاتها حتّى أنّهم استخدموا مصطلح (كاميرا) في اللغة الألمانية لـ لدلالة على المكان الذي يوجد فيه خزانة الدولة، وكانت إيرادات الدولة تتكوّن بشكلٍ عام من الضرائب والرسوم الگمرگية والدومين.(سلمان :166، 1984)

كذلك كان للاقتصادي (وليم بيتي) (1623-1687) اثر مهم في تنظيم الجوانب المالية والمحاسبية للدولة.

وتكمن الفلسفة الاقتصادية لدور الدولة وفقاً للمذهب التجاري بما يأتي(عثمان :2018:22)

1. يجب أن تكون الدولة قوية وغالباً ما يطلق على نظريتهم (اقتصاد القوّة).
2. على الدولة أن تسعى في مختلف المجالات لزيادة ثرواتها التي تمتلكها واعتبار الثروة هي مصدر القوّة.
3. السعي لجعل الميزان التجاري في حالة الفائض.

ومما يلحظ من الأفكار التي جاء بها المذهب التجاري، وأنصاره أنّها كانت دائماً تحاول أن تعطي أهمية خاصة للجانب السياسي للدولة وتدخلها في الحياة العامة وقد يكون هذا الاهتمام بسبب طبيعة المرحلة التي ظهرت فيها الدولة القومية، من جانب آخر نادت الأفكار التجارية بضرورة إخضاع التجارة الخارجية لسيطرة كاملة من الدولة وحجم دور القطاع الخاص.

ومن مظاهر تدخل الدولة لدى التجاريين فرض الرسوم الگمرگية على الواردات بقصد منعها وحماية المنتجات المحلية وتوفير إيرادات مالية لخزينة الدولة، والمظهر الآخر تمثّل بتدخّل الدولة في مساعدة الصناعات الناشئة من خلال تخفيض الرسوم الگمرگية على المواد الأولية التي تدخل في هذه الصناعات كذلك منح الامتيازات وتقديم إعانات التصدير لغرض إنتاج وتصدير سلع معيّنة، ومن أوجه التدخل الآخر للدولة تحديد الأجور والأسعار وإنشاء الصناعات للسلع .

ثانيا : المدرسة الكلاسيكية الاولى :

لقد ارتبط هذا الدور للدولة بأفكار المدرسة الكلاسيكية التي شاعت أفكارها في القرن التاسع عشر وكان أبرز روّادها (آدم سميث) (1723-1790) و (ريكاردو) (1772-1823)، وهذه المدرسة دع ت من خلال أفكارها إلى حرية العمل والنشاط الاقتصادي ومبدأ المنافسة والتي كانت تعتقد بأنّها كافية لخلق مجتمع تسوده العدالة والتقدم، وإن المنافسة وحرية العمل كافيان لتحقيق الاستقرار الاقتصادي دو ن أي تدخّل من قبل الدولة(كنعان : 2011:33)

ومن المبادئ الأخرى التي آمن بها الكلاسيك حالة التوازن الاقتصادي والاستخدام الكامل، إذا ترك النظام الاقتصادي يعمل بشكلٍ طبيعي دون أي تدخل من الدولة فإنّ تدخلها بحسب اعتقادهم سيعيق آلي ة التوازن التلقائي وبالتالي سيولد آثاراً سلبية غير مرغوبة وفكرة التوازن الاقتصادي هذه كانت مبنية أساساً على قانون الأسواق للاقتصادي الفرنسي (ساي) الذي مفاده بأنَّ العرض الكلّي من السلع والخد مات سيولد الطلب عليه ويساويه، فلا يوجد فائض في العرض أو الطلب على السلع، وبالتالي فإنَّ أي تـ دخل من الدولة في الحياة الاقتصادية سيؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي وبالتالي حدوث الأزمات الاقتصادية سيزيد من إنفاقها العام ويؤدي إلى اختلال التوازن المالي والذي سيظهر آثاره في التوازن ا لاقتصادي، لذا يجب أن تكون الدولة محايدة.

(الدليمي 1991:66)

إنَّ الفكرة الرئيسة للفكر الكلاسيكي هو تحجيم دور الدولة واقتصارها على بعض الأمور الضرورية وإشباع الحاجات العامّة التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها كالدفاع والأمن والعدالة وبعض المرافق العامة، وحتّى لا تبالغ الدولة في إشباع تلك الحاجات فإنّ الكلاسيك قد وضعوا بعض القواعد منها:

- قاعدة الحياد الضريبي والإنفاقي1

ويقصد بالحياد هو عدم تأثير الدولة على قرارات وتصرفات الأفراد في القطاع الخاص من خلال فرض الضريبة أو تنفيذ النفقة العامة.

2- قاعدة توازن الميزانية

وهذه القاعدة تستوجب أن تكون النفقات العامة للدولة مساوية لإيراداتها العامّة لذا يتعيّن على الدولة تقدير نفقاتها العامة في حدود إيراداتها العامة وبما يسمح بإشباع الأرامل الأربعة كما يسموها (الدفاع والأمن والعدالة وبعض المرافق العامة).

أمّا من حيث الإيرادات، فإن الدولة تغطي نفقاتها من إيراداتها الاعتيادية كالدومين العام، وإذا لم يـ كن كافياً فيمكن لها أن تلجأ إلى الضرائب ويفضل الكلاسيك الضرائب التي تقلل من تدخل الدولة في حـ رية الأفراد كالضرائب غير المباشرة، ولا تفضّل الضرائب المباشرة التي تصيب الدخل النقدي للأفراد وبالتالي تؤثّر على الادخار الذي يعدونه العامل الأساس في تكوين رؤوس الأموال.(الجمل :2006 ،12)

كذلك طالب الكلاسيك بعدم لجوء الدولة لتغطية نفقاتها العامة إلى الإصدار النقدي أو القروض العامّة إلا في حالات استثنائية وعند الضرورة وبشروط خاصة كحالات الحرب إذ يعتقد الكلاسيك إنّ وسيلة الإصدار النقدي لتمويل الإنفاق العام وسيلة غير مفضلة كونها ضريبة مستترة لأن الإصدار النقدي سيؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة وبالتالي ارتفاع مستويات الأسعار وحدوث التضخّم.

كما أن الاقتراض من الداخل سيؤدي إلى ظهور المنافسة من قبل الدولة للقطاع الخاص على الأموال القابلة للإقراض ومن ثمّ ظهور ما يسمى بأثر المزاحمة وبالتالي تنخفض قدرة القطاع الخاص في تمويل استثماراته.(عثمان :2011:32).

الضريبة لدى الكلاسيك :

تعد الضرائب أهم أدوات السياسة المالية كونها أحد روافد الإيرادات المهمّة التي تصب في خزينة الدولة، فقد لجأت إليها الدول في السابق لغرض تمويل نفقاتها العامة وازدادت أهميتها نتيجة لتوسّع الدول وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد أصبحت الضرائب اليوم إضافة إلى كونها مصدراً للإيرادات، أداةً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة التقلبات الاقتصادية وأداةً لتوزيع الدخول بين الأفراد وتوجيه الاستثمارات بما يخدم الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هنالك بعض النظريات حاولت تفسير الأساس القانوني الذي يعتمد عليه فرض الضريبة من قبل الدولة منها نظرية (العقد المالي) التي صاغها (هوبز) و(لوك) نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، وطوّرت هذه النظرية فيما بعد على يد الفرنسي جان جاك روسو وسميت فيما بعد بنظرية (العقد الاجتماعي) التي ترى بأنّ هنالك عقداً ضمنياً بين الدولة والأفراد وهذا العقد يكون على ثلاث أنواع هي:

1-عقد إيجار أعمال: فالضريبة وفقاً لهذا النوع من العقد هي ثمن للخدمات التي تقدمها الدولة للأفراد.

2- عقد التأمين: يرى أصحاب هذا الاتجاه بأنَّ الضريبة هي بمثابة أقساط تأمين يدفعها الأفراد سنوياً مقابل حصولهم على الأمن والاستقرار والمحافظة على حياتهم وأموالهم.

3- عقد الشراكة بين الدولة والأفراد: فالدولة بمثابة شركة ، والأفراد هم الشركاء.

ثمّ ظهرت بعد ذلك نظرية التضامن الاجتماعي، التي تعتبر أن الأفراد يجب أن يتضامنوا فيما بينهم كل بحسب مقدرته لمواجهة أعباء التكاليف التي تتحملها الدولة.

وهذا ناجم عن طبيعة الدور السيادي لها ورعاية أفرادها وهذا حق احتكاري لها مشابه لحقها في إصدار العملة النقدية وفي نفس الوقت إن الضريبة هي واجب على كل فرد انسجاماً مع مبدأ التضامن الاجتماعي في تحمل الأعباء العامة للدولة، وعلى الدولة أن تراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأفرادها ومدى تحملهم لهذه الأعباء وأن تخصص إيرادات الضريبة للمصلحة العامة وليس المصلحة الفردية(طلال ،كداوي :1990:136)

يرى أنصار هذا النوع من الضرائب أمثال (فان جوستي) و(آدم سمث) بأن هذا النوع من الضرائب يمتاز بالعدالة والمساواة بين الأفراد حيث يخضع الجميع لسعر واحد مهما كان حجم ثرواتها كذلك تمتاز بسهولة فرضها وحسابها، ولكن في الواقع هذه الضريبة تكون بعيدة عن العدالة كونها لا تميز بين الأغنياء والفقراء.

العدالة الضريبية :تعد قاعدة العدالة الضريبية أهم القواعد الأساسية التي تحكم فرض الضريبة إضافة إلى القواعد الأخرى المتمثلة بقاعدتي الملاءمة واليقين، فضلاً عن قاعدة الاقتصاد، لقد حظيت مسألة العدالة الضريبية باهتمام العديد من كتّاب المالية ودار حولها جدل كثير لاسيما إن أحد شروط فرض الضريبة هي مراعاة العدالة بين الأفراد (المكلفين) بالضريبة. فمن منطلق إن العدالة هي المساواة فتكون هذه المساواة على شكلين:

أ-**المساواة الافقية :**في ظل هذه المساواة يتساوى جميع الأفراد بدفع الضريبة طالما انتفع الجميع من الخدمات التي تقدمها الدولة لهم ويلاحظ إنّ أصل هذه المساواة قائم على مبدأ النفعية وأوّل من طالب بهذه المساواة هم الكلاسيك القدماء أمثال (آدم سميث) و(فان جوستي)، ويرى أصحاب هذه القاعدة إنَّ الضرائب التي تكون أسعارها ثابتة على جميع الأفراد (الضرائب التناسبية)، هي التي تحقق العدالة بين الأفراد

ولكن في واقع الحال، إذا اعتبرنا هذه المساواة مساواة مطلقة فهي لا تحقق العدالة لأنّها ستكون شديدة الأثر على ذوي الدخول المنخفضة أكثر من ذي الدخول المرتفعة فيما لو دفع الاثنان نفس مبلغ الضريبة من منطلق المساواة، كذلك لو اعتبرنا أن هذه المساواة نسبية فستكون مساواة ظاهرية إلا إذا تساوت دخول جميع الأفراد.

إنّ المساواة الأفقية بين الأفراد تعتمد أساساً على مبدأ النفعية الذي أشرنا إليه، ومبدأ التضحية من الدخل، فمقابل انتفاع الأفراد من الخدمات التي تقدمها الدولة يجب أن تكون تضحيتهم من الدخل متساوية، وهو مبدأ ضروري لدى الكلاسيك حتّى تحقق العدالة الضريبة.

الناحية الثانية: لو فرضنا العكس، أي لو فرضنا أن دخول الأفراد متساوية، وهذا الأمر كما سلف لا يمكن تخيّله، ولكن لتبرير الموضوع سنفترض أنّها متساوية وبالتالي تتساوى تضحية الأفراد من الدخل وسيترتب عليه هذه الحالة أن تكون المنافع لجميع الأفراد متساوية، وهذا من الصعب جدّاً. ومن ذلك نستنتج أن مبدأ المساواة الأفقية يعيبه بعض التشوهات في جانب العدالة وهذا يقودنا إلى مناقشة النوع الآخر من المساواة:

ب-**المساواة العمودية** : وفقاً لهذا النوع من المساواة يعامل الأفراد غير المتساوين في مقدرتهم التكلفية معاملة مختلفة وهذا يعني أنّ (عبء الضريبة) الذي سيتحمّله الأفراد سيختلف من فردٍ لآخر، ووفقاً لهذه المقدرة التكلفية لهم إذا أريد تطبيق العدالة، نرى أنّ أصحاب هذا المبدأ اعتمدوا على إدخال متغيرات خاضعة للقياس الكمّي مثل الدخل أو الأنفاق الاستهلاكي أو الثروة لدى الأفراد وإحلالها مبدأ التضحية غير الخاضع للقياس.

وانسجاماً مع مبدأ المساواة العمودية فإنَّ الضرائب التي تفرض على الأفراد لا تحدد وفقاً للمنفعة الشخصية التي يحصل عليها كل فرد لصعوبة قياس مدى الانتفاع للأفراد وإنّما يكو نفرض الضريبة من قبل الدولة خاضعاً لتقديرها لمدى تحمّل الأفراد للأعباء العامّة وفقاً لمقدرتهم التكلفية ومدى مساهمتهم في التضامن الاجتماعي وتحمّل هذه الأعباء، وهنا تكون الضريبة ذات طابع عام، فبذلك تتحقق قاعدة (عمومية الضرائب)، ولكن لا يعني ذلك أن هذه القاعدة خالية من الإعفاءات أو الاستثناءات بل هنالك بعض الإعفاءات التي تمنحها الدولة للأفراد والمؤسسات مراعاتها لعدة أسباب قد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو إدارية أو سياسية.

وفي ضوء ذلك فإن أصحاب هذا المبدأ من المساواة العمودية استطاعوا تبرير الضرائب التصاعدية التي ترتفع أسعارها مع زيادة دخل المكلّف أو ثروته معتبرين أنّه كلّما زاد دخل المكلّف ازدادت نسبه الضريبية الواجب عليه دفعها.

وخلاصة لما ذُكر، نستطيع القول أنَّ مسألة العدالة الضريبية هي مسألة شائكة ومعقّدة تضم بطيّاتها كثيراً من الآراء والجدل سعياً لتحقيقها وسواء نُظِّمت الضرائب وفقاً لمبدأ المساواة الأفقية أو العمودية، يبقى قانون تشريع الضرائب خاضعاً بالأساس للقرارات السياسية للحكومة ومدى تفهّمها للوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد. ومن خلال واقع تشريعات الأنظمة الضريبية للدول المختلفة ، نرى أنّها استخدمت فنوناً مالية متنوعة لفرض الضرائب، بعض الدول شرّعت الضرائب مراعاة لوضعها الاقتصادي دون دراسة الوضع الاجتماعي لأفرادها، والبعض الآخر حاولت تطبيق قانون الضرائب لمحاربة المجالات الاستهلاكية الكمالية وتشجيع المجالات الإنتاجية وأخرى فرضت قانوناً للضرائب تستطيع من خلاله إعادة توزيع الثروات بين الأفراد، وهكذا استطاعت هذه الدول المزج بين مبدأي (المنفعة) والقدرة على الدفع للوصول إلى تحقيق غايتها في فرض الضريبة.

ثالثا : المدرسة الكينزية :دولة الأوامر التدخلية

عند حدوث أزمة الكساد العظيم عام 1929 وتفاقم المشاكل الاقتصادية المتمثلة بزيادة المعروض السلعي وزيادة المخزون منه وتوقف العديد من المنشآت الصناعية وتسريح العمّال وظهور البطالة التي وصلت معدلاتها إلى حوالي 25% وانخفاض الأجور عجزت النظرية الكلاسيكية في إيجاد تفسير معقول لهذه الأزمة لأنّها أصلاً كانت لم تؤمن بحدوث مثل هذه الأزمات إذ كانت تؤمن بأنّ حالة التوازن الاقتصادي هي الحالة السائدة وعدم التوازن هي حالة استثنائية أو عابرة سرعان ما تتحوّل إلى توازن.

لقد أثبتت هذه الأزمة ضعف النظرية الكلاسيكية وقصورها في معالجة الأزمات وأنّ مبدأ الحرية والمنافسة اللتين كانت تؤمن بهما النظرية ولدا فيما بعد مجتمعاً رأسمالياً احتكارياً تسوده حالات البؤس والفقر لدى أغلب أفراده ولاسيما الطبقة العاملة منه.

لقد شهد النظام الرأسمالي تحوّلاً فكرياً كبيراً بعد حدوث هذه الأزمة ولاسيما بعد ظهور أفكار الاقتصادي (جون ماينرد كينز) التي وضعها في كتابه المعروف(شقير :1990:66) (بالنظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود) وقد طالب من خلال أفكاره بزيادة دور الدولة وتوسيع وظائفها لتشمل كافة مجالات الحياة والخروج عن الوظائف التقليدية لها والتنازل عن سياسة حرية النشاط الاقتصادي وعدم التدخل لغرض تحفيز الطلب الكلي الفعّال الذي يراه هو المفتاح الرئيس للتخلص من هذه الأزمة ومعالجة المستويات المرتفعة من البطالة، وهذه المطالبة من قبل (كينز) بتدخل الدولة وتوسيع نشاطها الاقتصادي كانت مبنية على عدة اعتبارات منها اعتبارات اقتصادية تدفع الدولة للتدخل لمعالجة الأزمات الاقتصادية كحالات الكساد والتضخم واعتبارات اجتماعية تهدف إلى تحقيق قدرٍ عالٍ من الرفاهية الاجتماعية للأفراد من خلال تقديم أفضل السلع والخدمات لهم وبأسعار رمزية كخدمات الصحّة والتعليم والسكن وغيرها، فضلاً عن الاعتبارات المالية، فعندما تشهد موازنة الدولة فائضاً يتطلب ذلك الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدّمها للأفراد وزيادة في بنيتها التحتية والخروج من فكرة توازن الموازنة وعدم اللجوء إلى القروض التي آمن بها الكلاسيك (الزبيدي :2018:397)

ومن هنا أصبحت الدولة بحاجة لاتخاذ إجراءات وتدابير معيّنة من خلالها تخطط لنفقاتها العامة وتدبّر مصادر لإيراداتها انسجاماً مع أهدافها العامة. وهذه الإجراءات والتدابير المتعلقة بالجانب المالي هي ما يسمى بالسياسة المالية ، وهذا المصطلح تطوّر نتيجة لتطور دور الدولة، إذ بقي هذا المصطلح مرادفاً لمفهوم (المالية العامة) لفترة من الزمن، ثمّ تبلور وأصبح واضحاً ومميزاً عن مفهوم المالية العامة بالرغم من اختلاف الكتاب في إعطاء تعريف محدد له. فالسياسة المالية تعرّف بأنّها: (استخدام الميزانية العامة لتوجيه الاقتصاد عن طريق الملاءمة المتعمّدة بين معدّلات الضرائب ومستوى الانفاق الحكومي لتحقيق مستوى مرغوب من الدخل والاستخدام). (السيد علي :154،1984)

ويعرّفها بعض الاقتصاديين بأنّها: (الجهود والمحاولات الحكومية المتعمّدة لتحقيق الاستخدام الكامل دون التضخّم من خلال سياستي الإنفاق والضريبة)

ويرى آخرون أنَّ السياسة المالية ما هي إلا استخدام للموازنة العامّة لتحقيق غايات كلية مثل الاستخدام الكامل وتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل واستقرار المستوى العام للأسعار(خليل :1992:28)

أمّا هشام محمد صفوت العمري فإنّ نظرته للسياسة المالية أكثر شمولاً من السابقين، إذ يفسّرها: (بأنّها الطريق الذي تسلكه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها كما تظهر في الموازنة العامة التي قد تتجه بالاقتصاد في النفقات العامّة وتقتصر على أداء الخدمات الأساسية وبالتالي تأخذ مبدأ الحيادية أو تتجه بتوسيع نفقاتها من خلال إحلال النشاط العام محل الخاص وتدخل في إنتاج بعض السلع وإصلاح عيوب الأجهزة الرأسمالية وإيقاف خطر الأزمات والحد من الدورات الاقتصادية وتقريب التفاوت بين دخول الأفراد وتعديل أسس البناء الاقتصادي والأخذ بطابع التدخل أو حتى تصل إلى الطابع الاشتراكي من خلال امتلاكها لوسائل الإنتاج)

وبعد هذا العرض لبعض مفاهيم السياسة المالية، يرى الباحث أن التعريف المناسب للسياسة المالية: هو مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في المجال المالي من خلال تحديد مصادر إيراداتها وأوجه الإنفاق الملائمة لهذه الإيرادات سعياً لتحقيق الغايات المنشودة منها. (العمري :1986:4 01)

ثالثا : مدرسة شيكاغو :

دار جدل كبير ونقاش واسع ما بين مؤيّدي المدرسة الكينزية والمدارس الاقتصادية الأخرى من حيث مبدأ اختيار السياسة الملائمة لتحقيق هدفي الاستقرار والاستخدام الكامل ومن أبرز المدارس التي دعت إلى هذا النقاش والجدلية هي مدرسة النقوديين وأبرز روّادها (ميلتون فريدمان)، وتمركز هذا الجدل على طبيعة السياسة الملائمة لتحقيق الأهداف أعلاه، فالمدرسة الكينزية ترى وجوب الاعتماد على السياسة المالية بأدواتها (الضرائب – الإنفاق العام) وتفضّلها على السياسات الأخرى، فالموازنة العامّة يعتبرها كينز سلاحاً فعّالاً في مواجهة البطالة والتضخّم وتحقيق الاستثمار. أمّا النقديون فعلى العكس من ذلك، إذ أنّهم يرون أن السياسة النقدية تؤدي الغرض نفسه الذي تؤديه السياسة المالية في تحقيق الغايات المنشودة.

تفسير المدرسة النقدية لحالة عدم الاستقرار:

تستند المدرسة النقودية في أساسها على اعتماد الأفكار الكلاسيكية والمبنية على نظرية كمّية النقود التي تعتقد أن كمّية النقود تؤدي إلى تغيرات في مستويات الأسعار كذلك تفترض أن الأسعار والأجور تكون مرنة بشكل كبير وفقاً للحالة الاقتصادية، فتكون منخفضة في حالات الكساد ومرتفعة، إذ وصل الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام الكامل.

لقد اعتمدت المدرسة في جوهر تحليلها على مبدأ حرية العمل وتجنب تدخّل الدولة إلا في مجالات معينة، وبناءً على هذا المبدأ فإن حالة الاستقرار في السوق هي الحالة الشائعة وإن عدم الاستقرار ما هي إلا حالات نادرة.

على النقيض من الأفكار الكينزية التي كانت تفترض أن النقود هي ليست عاملاً أساسيّاً يقف وراء التقلبات الاقتصادية (إذ يعتقد الكينزيون أن هنالك عوامل أخرى غير نقدية إضافة للعواماال النقدية تفسر تقلبات الأسعار منها النقص في حجم الاستثمار والاستهلاك)(الجبوري :2006:56)

وعلى هذا الأساس فسّرت المدرسة الكينزية التقلبات الاقتصادية وتقلبات الأسعار من خلال آلية العرض الكلي والطلب الكلي.

وتعزو المدرسة النقودية التقلبات في الأسعار إلى التغير في كمية النقود المعروضة في الفترتين القصيرة وطويلة الأجل(بيهرافيش:1988:379).

ويرى (فريدمان) إن العلاقة بين التغيرات في كمية النقود ومستويات الأسعار هي ليست بشكلٍ ديناميكي، بل يمكن أن تتأثّر بتغيرات حجم الإنتاج وكمّية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها بشكل أرصدة نقدية الذي اعتبره شكلاً كمالياً للاحتفاظ بالنقود وهو برأي فريدمان كتغيّر مستقل نسبياً في الأجل الطويل، ويعتمد على حجم الدخل الحقيقي للفرد (الثروة) وعلى كلفة الاحتفاظ بالنقود وهو ما

يعادل سعر الفائدة على الموجودات الأخرى غير النقدية والذي يتوقّف على المستوى العام للأسعار أو التضخّم.(الجبوري :2006:83)

أمّا العامل الآخر، حجم الإنتاج الذي اعدّه (فريدمان) متغيّراً مستقلاً، فهو ليس مقدار ثابت كما افتر ضته النظرية الكلاسيكية لذلك فإن النقديين يرون أن أزمة الكساد التي حدثت خلال الأعوام 1929-19 32، كان يقف وراءها النقص في عرض النقد. أمّا التضخّم الذي حدث أواخر الستينات ومنتصف السب عينات فقد أرجع سببه إلى زيادة عرض النقد(الدليمي :1990:316)

حالة الاستقرار الاقتصادي :

المسألة الأخرى هي حالة الاستقرار الاقتصادي والوصول إلى مستوى الاستخدام الشامل إذ يرى أ نصار المدرسة النقودية إن سلطة إدارة العرض النقدي هي المسؤولة دائماً عن ذلك في ظل اقتصاد يع مل بآلية السوق الحرّة ويجب أن تكون معدّلات النمو في عرض النقد ثابتة تتراوح بين 3-5% لتجنّب حدوث التضخّم والانكماش، على العكس من ذلك يعتقد الكينزيون إنَّ آلية السوق في اقتصاد حر نادراً ما تكون هي المؤثّرة في استقرار الاقتصاد، كما أن المستوى التوازني للدخليمكن أن يكون دون حالة ا لاستخدام الكامل وذلك لأنَّ النظرية الكينزية تفترض بأن الأجور النقدية ثابتة تنازلياً لذلك فإن البطالة ي مكن أن توجد لمدة طويلة وهذا قد دفع بالكينزيين بالإيمان بأنّه ليس هنالك ما يمنع حدوث التضخّم حتّى وإن لم يزدد عرض النقد إذ بالإمكان استخدام سياسة إدارة الطلب الكلي لتحفيز الاقتصاد الذي يعاني م ن وجود معدّل مرتفع من البطالة وفيه موارد اقتصادية معطّلة، فإنّ زيادة الإنفاق العام بكافة مكوّناته سوف يعمل على زيادة الإنتاج دون زيادة في الأسعار حتّى يصل الاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل، ومثل هذه السياسة المالية التوسعية سوف لا تتأثّر فاعليتها في معالجة الفجوة الإنكماشية، أمّا إذا كان ا لاقتصاد لا تتوافر فيه موارد اقتصادية معطّلة أي يعمل في طاقته الإنتاجية القصوى فإن اعتماد السياس ة المالية التوسعية تي ترفع من مستوى الطلب الكلي سترفع معها أيضاً المستوى العام للأسعار وبالتالي ستحدث فجوى تضخمية وللحيلولة دون حدوث مثل هذه الفجوة لابد من أن تكون السلطة المالية حذرة قدر الإمكان في التنبؤ في استخدام السياسة المالية المناسبة(ابدجمان :2004:183)

فاعلية السياسة المالية :

بخصوص فاعلية السياسة المالية من وجهة نظر النقوديين، فيرى (فريدمان) أن السياسة المالية التوسعية التي وضعها كينز لمعالجة أزمات الكساد ورفع مستويات الاستخدام تكون ذات قدرة محدودة في فاعليتها وتحقيق غاياتها فيعتقد (ميلتون فريدمان) أن مبدأ (عجز الموازنة المقصود إذا تمّ تمويله عن طريق الافتراض إضافة للموارد المحليّة المتوفرة (بافتراض ثبات عرض النقد)، فإنّ ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الفائدة نتيجة لزيادة طلب الحكومة على القروض وأثر ارتفاع سعر الفائدة ستظهر على حجم الاستثمار الخاص الذي يكون لسعر الفائدة دور كبير في تحديد حجمه. فارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار الخاص وبذلك فإن سياسة عجز الموازنة المبنية على زيادة الانفاق العام والممولة عن طريق القروض كما ذكرنا ستؤدي إلى ظهور أثر المزاحمة وإزاحة الاستثمار الخاص من النشاط الاقتصادي ليحل محله الاستثمار العام (النقاش :2014:74) ولا يخفى إن إي انخفاض في الإنفاق الخاص (الاستثماري + الاستهلاكي) سيؤدي في الأقل إلى خفض الأثر التوسعي المتولد عن زيادة الإنفاق الحكومي بسبب الأثر المضاعف وبالتالي فإنّ الهدف الرئيس (الوصول إلى حالة الاستخدام الكامل) يكون من الصعب إدراكه لأنّ الأنشطة الحكومية الجديدة تضيف جهداً إضافياً للقوى العاملة ولكنّها لا توسع من طاقات الاستخدام الجديدة في الاقتصاد ولامتصاص البطالة الناجمة عن إزاحة القطاع الاستثماري الخاص، ويعتقد النقوديون أنّ هذا الأسلوب سيؤدي إلى زيادة ضئيلة في حجم الناتج القومي على المدى البعيد(جوارتيني :2006:315).

لذلك يعتقد النقوديون إن زيادة الإنفاق العام يجب أن تموَّل عن طريق آخر غير الاقتراض من المواطنين بل من خلال طريق الإصدار النقدي الجديد أو زيادة الضرائب، فإذا تمَّ تمويلها عن طريق الإصدار النقدي الجديد ستؤدي حتماً وبحسب رأي النقوديين إلى زيادة كبيرة في حجم الإنتاج دون

إزاحة رأس المال الخاص أمّا إذا موّلت عن طريق زيادة الضرائب فإنّ أثر ذلك سيؤدي إلى زيادة ضئيلة في الناتج على الأمد الطويل بسبب انخفاض الاستثمار أيضاً لقلّة الأرباح المتوقعة.

يرد الكينزيون على ذلك بأنّ زيادة الإنفاق العام بالفعل ستؤدي إلى زيادة الطلب على النقود كما ادعى النقديون ولكنها سترفع من سعر الفائدة، ولكن هذا الارتفاع سيكون ضئيلاً جدّاً وليس مثلما توقعه النقديون، وذلك لأنّ الطلب على النقود محكوم بثلاثة بواعث هي: (الطلب لأغراض المعاملات، الطلب لأغراض الحيطة والحذر والطلب لأغراض المضاربة) وبالتالي فإنَّ الطلب لا يعتمد على سعر الفائدة فقط بل على الدخل أيضاً(السويدي :2000:187).

وعلى هذا الأساس فإنّ أثر مزاحمة الإنفاق الخاص سيكون ضئيلاً جدّاً وغير محسوس، وبالتالي لا ينخفض الأثر التوسيعي للسياسة المالية ولا تتأثّر فاعليتها.

فإذا قام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية توسعية عن طريق شراء السندات الحكومية من السوق، وبالتالي زيادة كمية النقد المتداول والمحافظة على استقرار سعر الفائدة كذلك الحال لو كان الاستثمار الخاص قليل المرونة بالنسبة لسعر الفائدة فإن ارتفاع سعر الفائدة الناجم عن السياسة المالية التوسعية لن يؤثّر كثيراً في حجم الاستثمار الخاص.

المبحث الثاني :الاثار الفعلية للضرائب :

في مجال رسم السياسة الضريبية لابد من دراسة ردود فعل الأفراد اتجاه مختلف مستويات الضريبة مع الأخذ بعين الاعتبار إن أي ضريبة تفرض على نشاط إنتاجي معيّن قد تكون مصدراً لعدم الكفاءة الاقتصادية بسبب انخفاض مستوى هذا النشاط على الرغم من كونها مصدراً للموارد المالية التي تولدها لخزينة الدولة.

وبصدد هذا الموضوع فمن المناسب دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب على ثلاثة مستويات وهي:

أثر الضرائب على عرض العمل:

مما لا ريب فيه إن فرض ضريبة على دخل العامل ستؤدي حتماً إلى خفض معدل الأجر الصافي له، وكما هو معروف إنّ دخل العامل يتحدد وفقاً لساعات العمل التي يبذلها العامل ووفقاً لتفضيلاته ما بين ساعات العمل وساعات الراحة وبالتالي سوف يختار التوليفة المثلى من ساعات العمل والراحة عند مستوى الأجر النقدي المناسبة السائد. إنّ ذلك القرار يتوقف على شكل نمط التفضيل وبمعنى أدق يعتمد على المنفعة الحدّية للدخل والمنفعة الحدّية للراحة مع الإشارة إلى أن الخسارة في جانب معيّن يجب أن تعوّض في الجانب الآخر حتّى يكون العامل في وضع جيّد وهذا ما أكّدته النظرية الكلاسيكية في العمل.

ووفقاً لذلك فإنَّ منحنى عرض العمل الاعتيادي يتجاوب طردياً مع زيادة الأجور، إنّ تأثير الضريبة على ساعات العمل والراحة غير واضح بسبب أثر الإحلال فقد يفضّل البعض ساعات الراحة محل ساعات العمل عند انخفاض الأجور وقد يعمل آخرون ساعات أكثر من السابق لتعويض الخسائر التي سببتها لهم الضرائب لذلك يمكن القول أن أثر الإحلال والدخل سيعملان بشكلٍ مضاد للضرائب (الراوي :1999:33).

فإذا كان منحنى عرض العمل مرن (علاقة طردية بين الأجور وعرض العمل، ووفقاً للنظرية الك لاسيكية، فإن خفض الأجور بسبب فرض الضريبة سيؤدي إلى خفض كمية العمل المعروض بسبب ظ هور أثر الإحلال أي إحلال ساعات الراحة محل ساعات العمل، أمّا إذا كان منحنى عرض العمل غير اعتيادي (علاقة عكسية بين الأجور وعرض العمل) وهو ما تنبته النظرية الحديثة في العمل فإنّ خف ض الأجور الناجم عن الضريبة سيحفّز الأفراد للعمل لساعات أكثر من السابق تعويضاً للخسائر التي لـ حقت بهم جرّاء فرض الضريبة عليهم، وهنا يظهر أثر الدخل (إحلال ساعات العمل محل ساعات الرا حة)(جوارتيني :1984:34)وفي هذا الجانب نشير إلى أنّ قدرة أي فرد على العمل تعتمد على عدد م ن العوامل منها بايلوجية واجتماعية ونفسية ترتبط معاً لتكوّن القدرة على العمل، ولعلَّ عامل الدخل هو العامل الوحيد الذي يحدد هذه القدرة من خلال تأثيره على المهارات الجسمية والصحية والنفسية للعامل ، ويبعث فيه الدافع للعمل، ولهذا فإنّ تصميم ضريبة مبنية على الدخل، يجب أن لا تستهدف الطبقة العا

ملة من المجتمع كونها أساساً ذات دخول متدنية وفرض ضريبة عليها سيؤدي إلى خفض مستواها إلى أكثر من السابق وبالتالي سوف تنعدم قدرتها على العمل علاوة على الاعتبارات الإنسانية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

أثر الضرائب على الاستهلاك والادخار:

لتوضيح أثر الضرائب على الاستهلاك والادخار، لابد من التعرف على العوامل التي تحدد كلاً منهما، فالاستهلاك يتأثّر بعدة عوامل منها الدخل والأذواق وتفضيل المستهلكين وحجم السكان، أسعار السلع البديلة والمكملة وتوقعات المستهلكين ويعتبر الدخل من أهم هذه العوامل باعتباره المحدد الرئيس لاستهلاك الأفراد، أمّا بقية العوامل فيكون تأثيرها أقل من عامل الدخل(ساملسون :1999:321).

أمّا الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يوجه نحو الاستهلاك فإنّه أيضاً سيتأثّر بحجم الدخل الفردي القابل للتصرف والميل الحدي للاستهلاك إذ افترضت النظرية الكينزية إن الدخل

يتوزع ما بين الاستهلاك والادخار لذا فإنَّ كل ما يؤثر على حجم الدخل سيظهر أثره على الادخار والاستهلاك سلباً أو إيجاباً لارتباطهما أي (الادخار والاستهلاك) بعلاقة طردية مع الدخل (ابدجمان :1984:112).

إن الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة تؤثّر سلباً على دخل الأفراد، فالضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع والخدمات تعمل على رفع أسعار هذه السلع والخدمات وبالتالي انخفاض الطلب عليها من قبل الأفراد وانخفاض دخولهم الحقيقية نتيجة لانخفاض استهلاكهم من السلع والخدمات لارتفاع أسعارها.

إنّ أثر الضرائب غير المباشرة على أسعار السلع يعتمد على نوعية السلع ومرونة الطلب عليها، فالسلع الضرورية التي تمتاز بكونها ذات طلب قليل المرونة تكون أسعارها أكثر تأثّراً بالضريبة من السلع الأخرى التي يكون الطلب عليها عالي المرونة (الجنابي :1991:57)

أمّا بالنسبة للضرائب المباشرة فإن أثرها سيؤدي حتماً إلى خفض الدخل الفردي القابل للتصرف مما سيظهر أثره على خفض حجم الاستهلاك والادخار للأفراد لارتباطهما بعلاقة طردية مع الدخل الفردي.

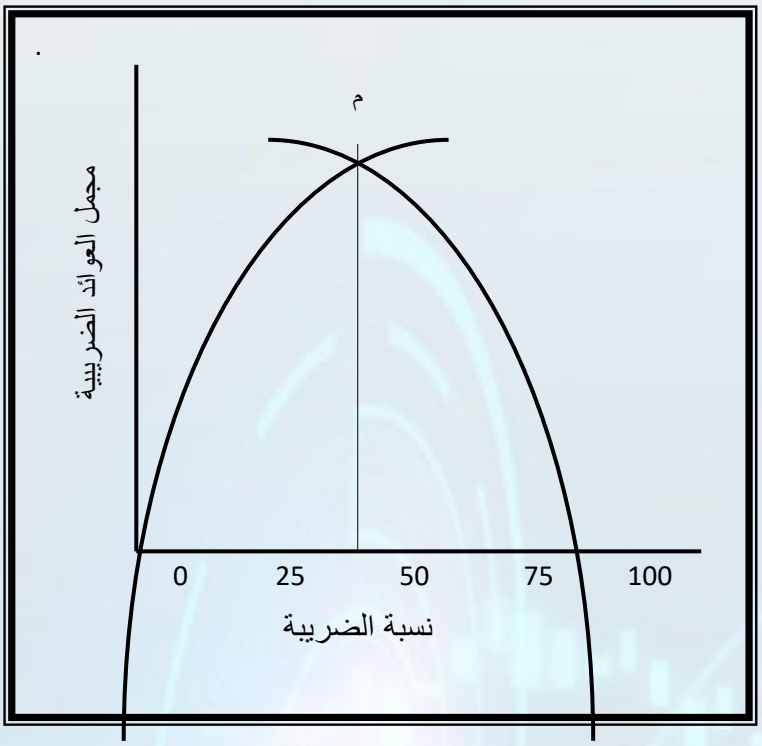
إن تأثّر حجم الادخار بالضرائب المباشرة يعتمد على طبيعة التنظيم الفني للضريبة وفئات أو شرائح الدخل التي تشكّل وعاء الضريبة، فإذا كانت ضرائب الدخل من نوع الضرائب النسبية، فإن حجم الادخار الكلي سيتأثّر بشكل قليل وغير محسوس لأن الضرائب النسبية تصيب الأغنياء والفقراء على حد سواء ويكون أثرها قليلاً نسبيّاً على طبقة الأغنياء التي تمتاز بارتفاع ميلها الحدي للادخار.

أمّا إذا كانت الضرائب المباشرة من النوع التصاعدي فسيكون أثرها كبيراً على خفض الادخار لأ نّها سوف تقتطع جزءاً كبيراً من دخول الأغنياء التي قد تكون مخصصة للادخار ولكن هذا الانخفاض في الادخار يمكن أن يعوّض من خلال زيادة دخول الأفراد ذوي الدخل المنخفض عن طريق سياسة إع ادة توزيع الدخل التي تعد الضرائب المباشرة التصاعدية من أهم أدواتها (.201HEIJDRA,BEN 2:25

النظريات الحديثة في السياسة المالية :وفي السياق نفسه ظهرت في مطلع الثمانينات مدرسة سميت بمدرسة جانب العرض ومن روّادها (جورج شيلدور واكريتول) وقد انتقدت هذه المدرسة الأفكار الكينزية المالية التي بقيت مسيطرة على النشاط الاقتصادي حتّى منتصف السبعينات، ويرى أصحاب هذه المدرسة إن النظرية الكينزية كانت تؤكّد دائماً على جانب الطلب الكلي وتهمل جانب العرض الكلي إذ يرى رواد هذه المدرسة إن أفضل طريق لتحسين الأداء الاقتصادي هو الاهتمام بزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، كذلك تخفيض معدلات الضرائب العالية لما لها من أثر كبير على قرارات الاستثمار وعرض العمل والإدخار ويعتقد اقتصاديو جانب العرض إن المعدلات الحدّية المرتفعة للضرائب تخفض الادخار وتزيد من الاستهلاك وتحد من الحافز على الاستثمار.(كاظم :2016:73)وبالتالي خفض معدلات النمو الاقتصادي فضلاً عن انخفاض حصيلة الإيرادات من الضريبة لذلك يطالب اقتصاديو جانب العرض بخفض المعدلات الحدّية للضريبة لتحفيز العاملين على زيادة عرض العمل وتحفيز المستثمرين وزيادة الإنتاجية ورفع مستويات النمو وبالتالي زيادة حصيلة الضرائب'

ومن الأدوات التحليلية التي استخدمها اقتصاديو جانب العرض لدعم وإسناد آرائهم هو المنحنى الـ بياني الذي وضعه الاقتصادي (آرثر لافر) الذي يوضّح العلاقة بين معدلات الضريبة ومجمل العوائد الضريبية التي تحصل عليها الدولة.

منحنى الضرائب لدى لافر



نلحظ أن المحور الأفقي يمثل نسبة الضريبة والمحور العمودي يوضّح مجمل العوائد التي تحصل عليها الدولة من الضرائب ويتخذ منحنى (لافر) شكل مقلوب لحرف (U)، إذ أن الإيرادات الضريبية تزداد مع زيادة معدلات الضريبية وتصل إلى أقصى حدٍّ عند نقطة (م) ثم تبدأ بالانخفاض مع تزايد معدلات الضريبية وهذا ما يدعم أفكار اقتصادي جانب العرض، فعندما يكون معدل الضريبة صفراً فإن مجمل العوائد سيكون صفراً أيضاً وكذلك الحال لو كان معدّل الضريبة (100%)، فإن مجمل العوائد سيكون صفراً أيضاً لامتناع الأفراد عن ممارسة الأنشطة الاستثمارية لكونها غير مربحة وأفضل معدّل للضريبة يكون عند مستوى (50%) إذ تصل مجمل العوائد الحكومية لأعلى مستوى لها عند النقطة (م).

وبعد هذا المعدل الضريبي تبدأ حصيلة الضرائب بالانخفاض على اعتبار أن معدلات الضريبة المرتفعة ستخفض من عرض العمل والادخار والاستثمار وتدفع المكلفين بالضريبة إلى التهرب الضريبي أو تجنبها. وقد خلص اقتصاديو جانب العرض إلى وضع تعديلات على هيكل النظام الضريبي سميّ بـ(اقتطاعات ضريبة جانب العرض) وتحسين الحوافز من خلال خفض معدلات الضريبة الحدية وجعل النظام الضريبي أقل تصاعداً وأن يكون مصمماً لتشجيع الإنتاجية وتحفيز العرض الكلي بدلاً من الاعتماد على الطلب الكلي.

الاستنتاجات :

1- استنتج الباحث ان هنالك جدل واسعا حول مفهوم السياسة المالية بين المدارس الاقتصادية ، و وفقا للمدرسة الكلاسيكية ان السياسة المالية يجب ان تكون سياسة مالية محايدة تضمن حقوق الـ ملكية الخاصة مرتكزة بالأساس على افكار ادم سمث بعدم التدخل الحكومي في السوق .

2- عالجت المدرسة الكينزية مفهوم السياسة المالية واهمية الدور التدخلي للحكومة الذي يعد وفقا لـ رؤيتهم مصدر القوة والنجاح الاقتصادي وضمان المستقبل وان يكون للحكومة الدور الحاسم و الفاعل في اليات السوق لضمان الحصول على الاستقرار الاقتصادي الذي وضع كهدف اول للـ سياسة المالية لدى كينز .

3- يعتقد النقوديون إن زيادة الإنفاق العام يجب أن تموَّل عن طريق آخر غير الاقتراض من المواطنين بل من خلال طريق الإصدار النقدي الجديد أو زيادة الضرائب، فإذا تمَّ تمويلها عن طريق الإصدار النقدي الجديد ستؤدي حتماً وبحسب رأي النقوديين إلى زيادة كبيرة في حجم الإنتاج دون إزاحة رأس المال الخاص.

4- إذا قام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية توسعية عن طريق شراء السندات الحكومية من السوق، وبالتالي زيادة كمية النقد المتداول والمحافظة على استقرار سعر الفائدة كذلك الحال لو كان الاستثمار الخاص قليل المرونة بالنسبة لسعر الفائدة فإن ارتفاع سعر الفائدة الناجم عن السياسة المالية التوسعية لن يؤثّر كثيراً في حجم الاستثمار الخاص.

التوصيات :

يوصي الباحث بالاتي :

1-ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار الخاص وبذلك فإن سياسة عجز الموازنة المبنية على زيادة الانفاق العام والممولة عن طريق القروض كما ذكرنا ستؤدي إلى ظهور أثر المزاحمة وإزاحة الاستثمار الخاص من النشاط الاقتصادي ليحل محله الاستثمار العام.

2-اتباع الاليات الكينزية في حالة حدوث العجز المالي في ابواب الموازنة العامة من خلال تخفيـ ض الانفاق العام الى ادنى المستويات للوصول الى حالة الاستقرار الاقتصادي المنشود .

3-تعد وجهة النظر للنقوديين واحدة من اهم المنجزات وهي عدم تداخل الاعمال بين السلطة لنقدية والحكومة من خلال اعطاء الدور الكامل للبنك لمركزي بممارسة دوره بصورة صحيحة ، لكون ا غلب التدخلات الحكومية كانت ذات اثار سلبية ومدمرة للاقتصاد منها الافراط في حالة الاصدار ا لنقدي لسد العجز في الموازنة العامة الذي يقود الاقتصادا الى حالة من عدم الاستقرار الاقتصاد ي .

المصادر والمراجع :

بتول مطر عبادي الجبوري، "الإنفاق الحكومي وأثره في التضخّم والبطالة في بلدان مختارة للمدة 1985-2004"، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2006

أدوين، مانسفيلد، ناريمان، بيهرافش، "علم الاقتصاد"، مركز الكتاب الأردني، الأردن، 1988

عبد المنعم السيد علي، دكتور، نزار سعد الدين، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2004

علي توفيق الصادق ومعبد علي الجارحي، "السياسات النقدية في الدول العربية"، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1996

سليمان أحمد اللوزي، ومحمد علي خليل، "المالية العامة"، دار زهران للطباعة والنشر، عمّان، الأردن، 2000

ايكل ايدجمان، "الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988

جيمس جوارتيني وريتشارد أستروب، "الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص"، ترجمة وتعريب د. عبد الر حمن عبد الفتّاح وآخرون، دار المرّيخ للطباعة والنشر، السعودية،

بول آ. ساموبلسون ووليام د. ونوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، ط1، المطبعة الأهلية للنشر، عمّان، الأردن، 2001

طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1990

عادل فليح العلي وطلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الثاني، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1989
سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، 1982
بد المنعم السيد علي، مبادئ الاقتصاد الكلّي، ج2، مطبعة جامعة الموصل، 1984
عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي- دراسة مقارنة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان الأردن، 2008
عوض فاضل الدليمي، "النقود والبنوك"، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990
هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007
لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986
سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 2008

استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في العمل المصرفي ودورها في التنمية الاقتصادية

ا.د. رزاق ذياب شعيبث الناشي[1] ، كريم مطير حسن الزيادي[2] ، انعام هادي علال[3]، دنيا راتب ارجيوي الزيادي[4]
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة المثنى[1,2,3,4]

المستخلص:
يوضح البحث أن استخدام التقنيات المصرفية الحديثة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، يعد خطوة استراتيجية لتطوير الخدمات المصرفية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ومع ذلك، فإن مواجهة التحديات المرتبطة بالأمن السيبراني وتبني التكنولوجيا بشكل متوازن يشكل أمرًا ضروريًا لضمان استمرار النمو والاستقرار في القطاع المالي. كم يستعرض البحث أهمية تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحويل قطاع الخدمات المصرفية، مشيرًا إلى تجارب ناجحة لبنوك مثل بنك Ally التي تبنت أنظمة روبوتات الدردشة (chatbots) لتحسين تجربة العملاء. يُبرز البحث كيف ساهم الذكاء الاصطناعي في تسريع عمليات الأتمتة وتقليل التكاليف التشغيلية وتحسين الكفاءة داخل المصارف، مما يعكس تحولًا من الخدمات التقليدية إلى خدمات رقمية متطورة. هدف البحث الى تسليط الضوء على التطورات الحديثة في استخدام التقنيات المصرفية، خاصة الذكاء الاصطناعي، وتأثيرها على جودة الخدمات .حيث تناول البحث ثلاث محاور مفصلة، جاء في المحور الأول مفهوم الذكاء الاصطناعي تناول تعريف الذكاء الاصطناعي وتطوره التاريخي، تطبيقاته المتنوعة، خصائصه وأنواعه (من الذكاء الاصطناعي الضعيف إلى القوي والفائق). كما جاء في المحور الثاني التنمية الاقتصادية ناقش فيها مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها في تحسين مستوى المعيشة، ودور الجهاز المصرفي في تنظيم حركة الأموال، وتأثير النمو الاقتصادي على المجتمع. اما المحور الثالث استخدام التقنيات المصرفية الحديثة تركز على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي، مثل مكافحة غسيل الأموال، روبوتات الدردشة، الكشف عن الاحتيال، وإنشاء التقارير. كما يستعرض البحث أهمية التقنيات الحديثة مثل تقنية سلسلة الكتل (البلوكتشين) في تعزيز الشفافية والأمان، ودور الشمول المالي في دعم الاستقرار المصرفي. وتوصل البحث الى الاستنتاجات نذكر منها أدت التقنيات المصرفية الحديثة إلى تحسين كفاءة العمليات وتقليل التكاليف التشغيلية، مما ساهم في تقديم خدمات مصرفية أسرع وأعلى جودة. ودعم التحول الرقمي للنظم المصرفية التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات وتوفير التمويل اللازم للمشروعات كما عززت تقنيات الأتمتة والبلوكتشين مستوى الشفافية والأمان في المعاملات المالية. بالرغم من الإيجابيات، يواجه القطاع تحديات رئيسية منها قضايا الأمن السيبراني والاعتماد المفرط على التكنولوجيا. اما التوصيات التي توصل اليها الباحثون هي تعزيز البنية التحتية الرقمية في المصارف لضمان تقديم خدمات آمنة وموثوقة وتطوير استراتيجيات متكاملة لمواجهة المخاطر السيبرانية وحماية البيانات. وتشجيع الابتكار واعتماد حلول الذكاء الاصطناعي لتحسين الأداء وتقديم خدمات مصرفية متطورة. وتحسين برامج التدريب وتنمية الكفاءات الرقمية للعاملين في القطاع المالي. وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتوسيع الشمول المالي وتحقيق استدامة اقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، التنمية الاقتصادية، الشمول المالي، التقنيات المصرفية، الجهاز المصرفي.

The use of artificial intelligence tools in banking and their role in economic development

Razzaq Thaeab Shebith Kaeem Muttair Hasan Anaam Hadi Allal Dunya Rateb Arjewi

Abstract:

The research demonstrates that the use of modern banking technologies chief among them artificial intelligence is a strategic step toward enhancing banking services and achieving sustainable economic development. However, confronting challenges related to cybersecurity and adopting technology in a balanced manner is essential to ensure continuous growth and stability in the financial sector. The study also reviews the importance of artificial intelligence applications in transforming the banking services sector, citing successful experiences by banks such as Ally Bank, which adopted chatbot systems to improve customer experience. It highlights how artificial intelligence has contributed to accelerating automation processes, reducing operational costs, and improving efficiency within banks, reflecting a shift from traditional services to advanced digital services. The aim of the research is to shed light on recent developments in the use of banking technologies—especially artificial intelligence—and their impact on service quality. The study is structured around three detailed axes. The first axis discusses the concept of artificial intelligence, including its definition, historical development, diverse applications, characteristics, and types (ranging from weak AI to strong and super AI). The second axis deals with economic development, addressing the concept of economic development, its importance in improving living standards, the role of the banking system in regulating the flow of funds, and the impact of economic growth on society. The third axis focuses on the use of modern banking technologies, centering on applications of artificial intelligence in the banking sector, such as combating money laundering, chatbots, fraud detection, and report generation. The research also examines the importance of modern technologies such as blockchain in enhancing transparency and security, as well as the role of financial inclusion in supporting banking stability. The study concludes that modern banking technologies have led to improved operational efficiency and reduced operational costs, thereby contributing to the provision of faster and higher-quality banking services. The digital transformation of banking systems has supported economic development by attracting investments and providing the necessary financing for projects, while automation and blockchain technologies have enhanced the level of transparency and security in financial transactions. Despite these advantages, the sector faces major challenges including cybersecurity issues and an overreliance on technology. The researchers recommend strengthening the digital infrastructure in banks to ensure the delivery of secure and reliable services, developing integrated strategies to counter cyber risks and protect data, encouraging innovation and adopting artificial intelligence solutions to improve performance and offer advanced banking services, enhancing training programs and developing digital competencies among financial sector employees, and fostering cooperation between the public and private sectors to expand financial inclusion and achieve economic sustainability.

Keywords:

Artificial intelligence, economic development, financial inclusion, banking technologies, banking system.

المقدمة:

تمتاز تطبيقات الذكاء الاصطناعي بقدرتها على إحداث تحول جذري في مختلف جوانب حياتنا اليومية، وقد حظي الذكاء الاصطناعي، لا سيما في الولايات المتحدة والصين، باستثمارات ضخمة في السنوات الأخيرة مما أدى إلى انتشاره المتزايد في العديد من القطاعات وكان بنك Ally من أوائل المؤسسات المالية التي تبنت هذه التقنية، حيث أطلق برمجية محادثة (شات بوت) تحمل اسمه تتيح للعملاء التفاعل عبر الرسائل النصية والصوتية وسرعان ما حذت العديد من البنوك حول العالم حذوه، مثل Ipal وErica وSIA وSBI، التي تبنّت تقنيات المحادثة الذكية لتعزيز خدماتها المصرفية ومع تزايد الاستثمارات في هذا المجال من المتوقع استمرار توسع الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي.

يُعد القطاع المصرفي ركيزة أساسية في أي اقتصاد حيث يسهم في تنظيم حركة الأموال بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، مما يعزز تمويل الاستثمارات ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية كما ساعد الذكاء الاصطناعي في تسريع عمليات الأتمتة داخل هذا القطاع مما أدى إلى تحسين الكفاءة التشغيلية.

ورغم الفوائد الكبيرة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي إلا أن القطاع المصرفي يواجه تحديات عدة مرتبطة بهذه التكنولوجيا إذ غيّر الذكاء الاصطناعي أنماط تفاعل العملاء مع المؤسسات المالية فقد تبنت العديد من البنوك حلولًا تعتمد على روبوتات الدردشة (chatbots)، التي تعمل كموظفي خدمة عملاء افتراضيين مما أدى إلى تقليل أوقات الانتظار وتحسين تجربة العملاء وتعتمد هذه الأنظمة غالبًا على تطبيقات المراسلة الشهيرة مثل فيسبوك ماسنجر وواتساب ما يتيح تقديم خدمات متعددة دون تأخير كما ساعدت هذه التقنيات البنوك في تقليل تكاليف التشغيل بنسبة تصل إلى 50% بفضل انخفاض تكلفة تطويرها وصيانتها مقارنة بالأساليب التقليدية (دياب،2022: 70).

نتيجة لذلك انتقلت البنوك من تقديم الخدمات المصرفية التقليدية إلى تبني استراتيجيات متطورة تلبي احتياجات السوق باستخدام أحدث التقنيات بهدف جذب المزيد من العملاء وتقليل المخاطر التشغيلية وقد ساعدها ذلك على تحسين الأداء والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية إذ تعكس درجة تبني هذه التقنيات مستوى التقدم الاقتصادي في أي دولة.

وفي المستقبل القريب من المتوقع أن تشهد الخدمات المصرفية طفرة تقنية غير مسبوقة حيث ستواصل البنوك الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة العملاء وتطوير خدماتها وتعزيز كفاءتها التشغيلية مما يسهم في تعزيز مكانتها في السوق بأقل التكاليف وأعلى مستويات الجودة (عائشة، 2024: 5).

تعد قوة العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والتنمية الاقتصادية في المؤسسات المالية أمرًا ذو ضرورة قصوى لتحقيق الاستقرار في القطاع المالي (المصرفي)، مما يجعلنا نطرح التساؤلات التالية:

1- كيف تساهم برامج (التقنيات الحديثة المصرفية) الذكاء الاصطناعي في تحسين القطاع المالي (المصرفي؟
2- ماهي أبرز التحديات او المواجهات والمعوقات التي تواجهها المؤسسات المالية المصرفية عند استخدام برامج وتطبيقات الذكاء الاصطناعي؟
3- كيف يمكن التغلب على تلك المواجهات (المعوقات)؟

أهمية الدراسة: تستمد تلك الدراسة أهميتها من جانبين:

أ- **الجانب العلمي:** حداثة تطبيقات الذكاء الاصطناعي وخاصة في المجال المصرفي مع قلة الأبحاث باللغة العربية في ذلك الموضوع.

ب- **الجانب العملي:** تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة التطور الحاصل الذي شهده تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال المصرفي (المالي) ومساهمته في رفع أداء المؤسسات المصرفية والعمل على تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة البحثية للوقوف على أحدث التطورات التي تمر على القطاع المصرفي واهم مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الخدمات في هذا القطاع بعدما كانت المعاملات والخدمات سابقا في المصارف تتم بشكل تقليدي مستغرقا اوقات زمنية طويلة في انجاز المعاملات للزبائن والمؤسسات المرتبطة، مما جعلنا نجري بحثنا لما لاحظناه من تحول جيد في الانجاز أذ أصبحت تتم من خلال عدة نقرات من على الاجهزة الالكترونية(الحاسوب أو الهاتف المحمول و اللوحي)، وهذا يعود إلى القفزة النوعية في تطور الذكاء الاصطناعي في المجال المصرفي وغيره من المجالات الاخرى. كما نعمل كذلك إلى تسليط الضوء على أهمية ومعرفة ومفهوم التقنيات المصرفية الحديثة للذكاء الاصطناعي في تعزيز القطاع المصرفي.

هيكل البحث: للإحاطة بمختلف جوانب الاشكالية قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور وفق الشكل التالي:



شكل رقم (1) هيكل البحث العلمي

المحور الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي:

الذكاء الاصطناعي يُعدّ أحد أهم إنجازات الثورة الصناعية الحديثة المعروفة بالثورة الصناعية الرابعة، فقد استندت هذه الثورة إلى أسس وضعتها الثورة الصناعية الثالثة التي شهدت تطور الكمبيوتر والإنترنت نتيجة الدمج بين علوم الفيزياء والأنظمة البيولوجية والرقمية في عمليات التصنيع وتعتمد هذه الأنظمة على التحكم الإلكتروني عبر أجهزة الإنترنت الذكية.

سبقت الثورة الصناعية الرابعة ثلاث ثورات كبرى: بدأت الأولى في عام 1760 مع اكتشاف المحرك البخاري، تلتها الثورة الصناعية الثانية في القرن التاسع عشر واستمرت حتى أوائل القرن العشرين، أما الثورة الصناعية الثالثة فقد انطلقت في ستينيات القرن الماضي مع ظهور الكمبيوتر والحوسبة الرقمية، ثم الإنترنت وبلغت ذروتها مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي والطباعة ثلاثية الأبعاد.

وتُعتبر ألمانيا رائدة في إطلاق الثورة الصناعية الرابعة من خلال تبني الأتمتة الصناعية في العصر الحالي ومع التقدم التكنولوجي السريع الذي يشهده العالم أصبح الذكاء الاصطناعي المحرك الرئيسي لهذا التطور ودعامة أساسية للابتكارات التقنية الحديثة (التميمي، 2024: 114).

اولاً: تعريف الذكاء الاصطناعي:

للذكاء الاصطناعي العديد من التعريفات ومن أبرزها: هو مجال علمي وتكنولوجي حديث يجمع بين النظريات والأساليب والتقنيات وأنظمة التطبيق، وذلك من خلال المحاكاة الحاسوبية بهدف تقليد أسلوب التفكير البشري وتوسيع قدراته. يسعى الذكاء الاصطناعي في جوهره إلى تطوير آلات ذكية متكاملة ومتقدمة من خلال استكشاف السلوك البشري ومحاكاته بشكل مستمر (Yuxin Li,et la., 2021, p. 97).

عرَّف أيضًا بأنه "قدرة عقلية شاملة تتيح التفكير وحل المشكلات والتعلم". كما يُعرف بأنه نظام ذكي مصمم لاستخدام البيانات وتحليلها بالإضافة إلى تنفيذ مهام محددة دون الحاجة إلى برمجة مسبقة. يتمتع الذكاء الاصطناعي بقدرة فائقة على توفير أساس لاتخاذ القرارات وتقديم الدعم، من خلال استخراج الرؤى والنتائج المستخلصة من مجموعات بيانات ضخمة ومعقدة وتحويلها إلى نطاق يمكن التحكم فيه (Mhlanga, 2020, p. 4) .

يشير الذكاء الاصطناعي إلى قدرة الآلة على محاكاة وظائف الدماغ البشري من خلال معالجة كميات هائلة من البيانات ورغم ذلك يعتقد الكثيرون أنه لن يتمكن من استبدال الذكاء البشري في المستقبل القريب ومع ذلك فإن استخدامه يتنامى في مختلف المجالات، بدءًا من قطاع الأعمال وصولًا إلى السياسة (عائشة، 2024: 5).

ثانياً: تطور الذكاء الاصطناعي:

ترجع أصول الذكاء الاصطناعي إلى مشروع بحثي صيفي قُدِّم في دارتموث عام 1955 وكان يهدف إلى تطوير آلات قادرة على محاكاة التفكير البشري (Ajitha ,et al, 2023, p 02).

مرّ الذكاء الاصطناعي بعدة مراحل تاريخية منذ نشأته وحتى يومنا هذا وتعود أصول هذا المجال إلى خمسينيات القرن العشرين عندما بدأ العلماء في استكشاف إمكانية تطوير آلات ذكية تحاكي السلوك البشري كان عالم الرياضيات البريطاني آلان تورينغ من أبرز رواد هذا المجال حيث نشر في عام 1950 مقالًا بعنوان "آلات الحوسبة والذكاء" قدم فيه اختبار تورينغ كوسيلة لتحديد ما إذا كانت الآلة تمتلك ذكاءً مشابهًا للبشر كان الهدف الرئيسي من أبحاث الذكاء الاصطناعي آنذاك هو إنشاء أنظمة قادرة على اتخاذ القرارات وحل المشكلات وقد بدأ الباحثون بتطوير برامج بسيطة لممارسة بعض الألعاب مثل الشطرنج، ليكتشفوا لاحقًا أن المهام المعقدة تتطلب خوارزميات أكثر تطورًا من بين رواد هذه المرحلة جون

مكارثي، مارفن مينسكي، وكلود شانون، الذين ساهموا في مؤتمر كلية دارتموث عام 1956، وهو الحدث الذي يُعدّ بداية رسمية لمجال الذكاء الاصطناعي.

خلال السبعينيات والثمانينيات، تحول تركيز الأبحاث من بناء آلات ذكية إلى تطوير برامج متخصصة تؤدي مهام محددة، مما أدى إلى ازدهار "الأنظمة الخبيرة". صُممت هذه الأنظمة لمحاكاة عمليات اتخاذ القرار لدى الخبراء في مجالات متنوعة مثل الطب والتصنيع، وأثبتت نجاحها في بعض التطبيقات ومع ذلك واجهت هذه الأنظمة تحديات كبيرة أبرزها اعتمادها على قاعدة معرفية ضخمة تحتاج إلى تحديث مستمر مما قلل من مرونتها وقدرتها على التكيف مع التغيرات. دفع ذلك الباحثين إلى تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي أكثر ديناميكية قادرة على التعلم والتحسين الذاتي بمرور الوقت.

شهدت تسعينيات القرن الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين تجدد الاهتمام بالذكاء الاصطناعي، لا سيما في مجال "تعلم الآلة"، وهو فرع من الذكاء الاصطناعي يعتمد على استخدام الخوارزميات لتحسين أداء الأنظمة تلقائيًا استنادًا إلى البيانات المدخلة. كان من أبرز التطورات في هذا المجال ظهور "الشبكات العصبية الاصطناعية" المصممة على غرار الدماغ البشري والتي تمتلك قدرة على التعلم والتكيف، ساهمت هذه التقنية بشكل كبير في تطوير أنظمة قادرة على التعرف على الأنماط واتخاذ القرارات بناءً على البيانات، مما أدى إلى تحقيق تقدم هائل في مجالات مثل التعرف على الصوت والصور (بيات، 2024: 2-4).

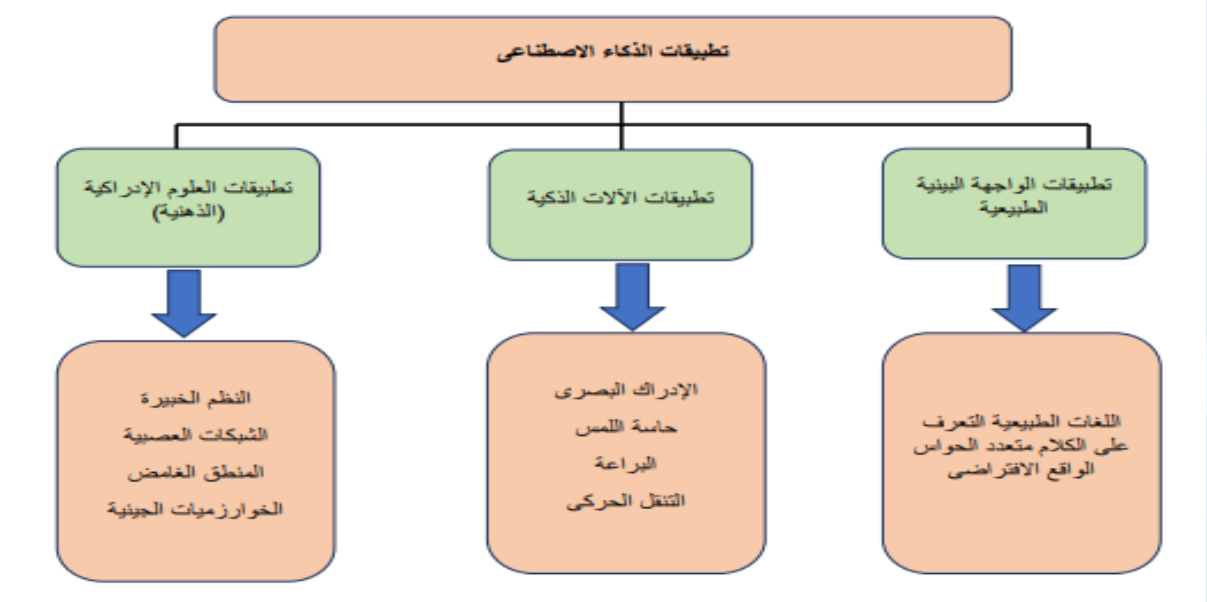
ثالثاً: تطبيقات الذكاء الاصطناعي:

للذكاء الاصطناعي العديد من التطبيقات في مختلف المجالات ومن أبرزها: الأنظمة الخبيرة والتعرف على الكلام والحروف ومعالجة اللغات الطبيعية، وصناعة الكلام، والألعاب، والروبوتات، والتعرف على الأنماط والأشكال، والرؤية الحاسوبية، ونظم دعم القرار، والتعلم والتعليم. ومع تطور التكنولوجيا، يزداد دور الذكاء الاصطناعي ويتعاظم تأثيره بسرعة.

لم تعد تطبيقات الذكاء الاصطناعي محدودة، بل أصبحت تشمل مختلف الصناعات والمجالات فقد أثبت فعاليته في القطاع الطبي حيث يُستخدم في تحديد جرعات الأدوية وتشخيص الحالات المرضية وتقديم المساعدة في العمليات الجراحية كما يظهر استخدامه في مجالات أخرى، مثل الحواسيب التي تلعب الشطرنج، والسيارات ذاتية القيادة، حيث تعتمد هذه الآلات على حساب النتائج المحتملة لكل خطوة، مما يساعدها على اتخاذ قرارات دقيقة فعلى سبيل المثال، في لعبة الشطرنج، يسعى الذكاء الاصطناعي إلى تحقيق الفوز، بينما في السيارات ذاتية القيادة، يقوم الحاسب الآلي بمعالجة المعلومات البيئية لتجنب الحوادث.

يمتد تأثير الذكاء الاصطناعي أيضًا إلى القطاع المالي، حيث يُستخدم في التدقيق والكشف عن الاحتيال، مثل مراقبة الاستخدام غير المشروع لبطاقات الائتمان والودائع الكبيرة مما يسهم في تعزيز الأمن المصرفي كما يساهم في تحسين كفاءة الأعمال التجارية من خلال تسهيل احتساب العرض والطلب وتحديد أسعار الأوراق المالية، مما يجعل العمليات التجارية أكثر سلاسة ودقة (الهيتي، 2023: 9).

كما يُستخدم الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع في مجموعة متنوعة من التطبيقات وبمستويات تعقيد مختلفة فمنها الخوارزميات التي توصي بالمحتوى بناءً على تفضيلات المستخدم ومنها روبوتات المحادثة التي تعمل عبر المواقع الإلكترونية أو من خلال المساعدين الذكيين مثل "أليكسا" و"سيري". كما يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا مهمًا في مجالات مثل التنبؤات الجوية، وتحسين عمليات الإنتاج، وتقليل الجهد المعرفي في مهام مثل المحاسبة الضريبية وتحرير النصوص، فضلًا عن استخدامه في معالجة اللغة وغيرها من المجالات وفي أواخر عام 2022 أطلق برنامج OpenAI نظام الذكاء الاصطناعي التوليدي ChatGPT، الذي انتشر بسرعة هائلة حيث شهد زيادة ملحوظة في عدد مستخدميه الذين بلغوا الملايين شهريًا خلال عام 2023(الهيتي واخرون، 2023: 13).



شكل رقم (2) تطبيقات الذكاء الاصطناعي

رابعاً: خصائص الذكاء الاصطناعي:

1-يتمتع الذكاء الاصطناعي بالعديد من الخصائص والمميزات، من أبرزها:

2-تمكين الأجهزة والآلات من التخطيط وتحليل المشكلات باستخدام المنطق.

3-القدرة على التعرف على الأصوات والكلام وتحريك الأشياء.

4-فهم المدخلات وتحليلها بفعالية لتقديم مخرجات تلبي احتياجات المستخدم بكفاءة عالية.

5-التعلم المستمر بشكل آلي وذاتي دون الحاجة إلى إشراف مباشر.

6-معالجة كميات ضخمة من المعلومات بسرعة ودقة.

7-ملاحظة الأنماط المتشابهة في البيانات وتحليلها بفعالية تفوق القدرات البشرية.

8-حل المشكلات حتى في ظل نقص المعلومات، مع الاستفادة من الخبرات السابقة وتوظيفها في مواقف جديدة.

9-القدرة على التفكير والإدراك، واستخدام التجربة والخطأ لاستكشاف مختلف الأمور.

11- التعلم من التجارب والخبرات السابقة واكتساب المعرفة وتطبيقها.

12-الاستجابة السريعة للمواقف والظروف الجديدة، مما يمكنه من التعامل مع الحالات الصعبة والمعقدة بمرونة عالية (دياب،2022: 77).

خامساً: أنواع الذكاء الاصطناعي:

رغم التقدم الكبير في الأبحاث والدراسات الهادفة إلى تطوير برمجيات ذكية لا يزال الإنسان بعيدًا عن استنساخ ذكائه بالكامل في الآلات، ويمكن تصنيف الذكاء الاصطناعي إلى عدة أنواع رئيسية وهي:

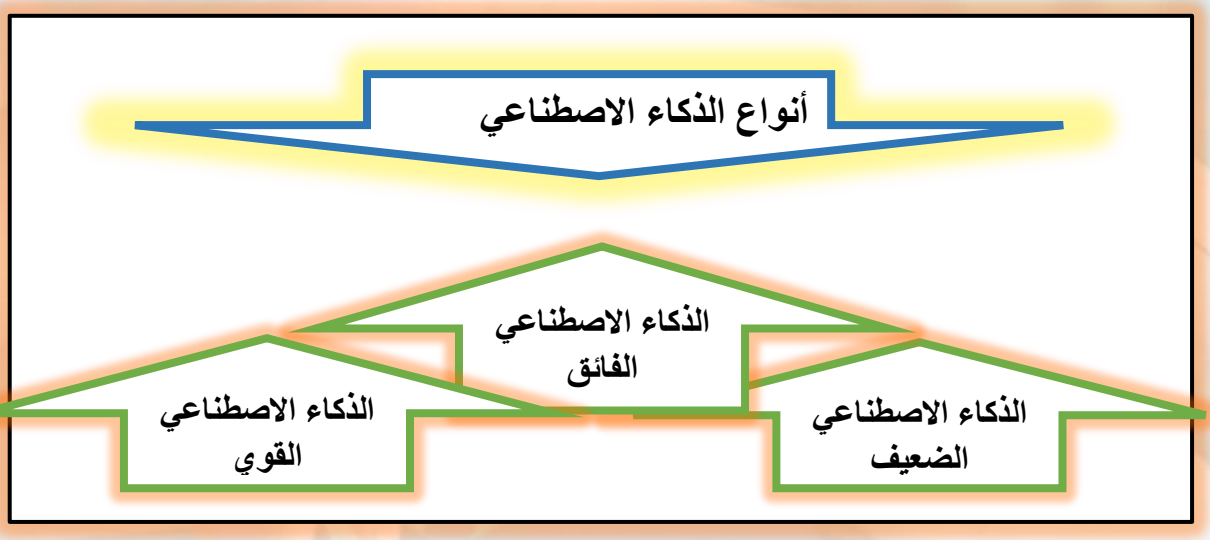
1- الذكاء الاصطناعي الضعيف (Weak AI): يُعرف باسم "الذكاء الاصطناعي الضيق"، وهو النوع الأكثر شيوعًا اليوم يتم تصميمه لأداء مهام محددة مثل التنبؤ بحالة الطقس أو لعب الشطرنج، أو تحليل البيانات لإعداد التقارير الصحفية.

2- الذكاء الاصطناعي القوي (Strong AI): يُعرف باسم "الذكاء الاصطناعي العام"، ويهدف إلى تطوير أنظمة قادرة على محاكاة الذكاء البشري بحيث تستطيع أداء أي مهمة فكرية يمكن للإنسان القيام بها إلا أن هذا النوع لا يزال في طور الفكرة ولم يتحقق بعد.

3- الذكاء الاصطناعي الفائق (Artificial Super Intelligence): يتجاوز هذا النوع الذكاء البشري في جميع المجالات، بما في ذلك الإبداع، والحكمة، وحل المشكلات، يتمتع بقدرات تفوق إمكانيات البشر ما يثير القلق لدى الكثيرين ويعمل بعض العلماء، مثل إيلون ماسك، على تطوير تقنيات تقترب من هذا المفهوم رغم عدم تحقيقه بعد.

ورغم أن الذكاء الاصطناعي القوي والفائق لم يبلغا مراحل متقدمة فإن التطورات الحالية كافية لإثارة المخاوف بين علماء الحاسوب والفيزياء بشأن مستقبل هذه التقنيات فقد حذّر العالم الشهير ستيفن هوكينغ من إمكانية استبدال الذكاء الاصطناعي للبشر بالكامل، بينما يرى بيل غيتس أنه قد يشكل تهديدًا لوجود البشرية إلى حد احتمال انقراضها.

شهدت أبحاث الذكاء الاصطناعي تطورًا ملحوظًا منذ منتصف القرن العشرين مستفيدةً من التقدم في الحواسيب الرقمية وقد أصبح الذكاء الاصطناعي مستخدمًا على نطاق واسع في مجالات عديدة مثل التشخيص الطبي، وجمع البيانات، وأداء المهام الروتينية التي كانت تتطلب تدخل البشر (Hussain, 2018: 78).



شكل رقم (3) أنواع الذكاء الاصطناعي

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية:

تُعَدُّ التنمية الاقتصادية من أبرز قضايا العصر فهي تمثل إحدى مشكلات الحاضر وطموحات المستقبل عند التطرق إلى هذا المفهوم، لا بد من التمييز بين مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. يتشابهان في تحقيق زيادة مستمرة وحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن النمو قد يحدث بشكل طبيعي أو عفوي، بينما التنمية الاقتصادية تتطلب تغييرات وإجراءات محددة لتحسين الأوضاع. كما أن النمو الاقتصادي ينتج غالبًا عن تغيرات في عوامل الإنتاج مثل العمل ورأس المال، في حين أن التنمية الاقتصادية تمتد لتشمل تغييرات في الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية.

ويُعَدُّ النمو الاقتصادي من المواضيع المهمة المرتبطة بالتنمية، لكنه يركز على الجانب الكمي للنشاط الاقتصادي فقط، بينما تشمل التنمية الاقتصادية التغيرات الكمية والهيكلية، إضافة إلى التحولات النوعية التي تؤثر على الاقتصاد. عادةً ما تُستخدم نظريات النمو عند دراسة الاقتصادات المتقدمة، بينما تُناقش نظريات التنمية عند تناول المشكلات الاقتصادية في الدول النامية. لذا، يجب فهم التنمية بوصفها عملية متعددة الأبعاد تتضمن إعادة تنظيم الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تحسين الإنتاج ومستوى الدخل.

كما تتطلب التنمية الاقتصادية تغييرات جذرية في الهياكل المؤسسية والإدارية، بالإضافة إلى تعديلات في التوجهات العامة، العادات، والمعتقدات الاقتصادية. فهي تسهم في تحسين جودة حياة الأفراد على المدى الطويل عبر زيادة الإنتاجية. تحقيق التنمية الاقتصادية يمثل تحديًا شاملاً يستلزم تفعيل عدة جوانب اقتصادية واجتماعية، ويتطلب تعاونًا مشتركًا بين الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني لضمان تحقيق الأهداف المرجوة (محمد واخرون،2024: 297).

اولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية تهدف إلى تحقيق عدة أهداف تتمحور حول رفع مستوى معيشة السكان وتأمين ظروف حياة كريمة لهم. إذ لا يُنظر إلى التنمية على أنها غاية بحد ذاتها، بل كوسيلة لتحقيق غايات أسمى ترتكز على تعزيز رفاهية المجتمع.

وبالرغم من اختلاف الدول وظروفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية فيما يلي (أيوب واخرون، 2023: 53-54):

1- زيادة الدخل القومي:

يُعد رفع الدخل القومي أحد الأهداف الرئيسية في الدول المتخلفة، حيث ينبع هذا الهدف من الحاجة إلى تحسين مستوى المعيشة الذي يعاني منه السكان. ومن المهم التأكيد على أن المقصود بالدخل القومي هنا هو الدخل الحقيقي (السلع والخدمات) وليس الدخل النقدي فقط، ويتم قياسه خلال فترة زمنية محددة.

2- رفع مستوى المعيشة:

لا تقتصر أهداف التنمية الاقتصادية على زيادة الدخل فحسب؛ بل تسعى أيضًا إلى تحسين مستوى المعيشة بشكل شامل. فزيادة الدخل القومي وحدها قد لا تترجم إلى تحسن ملموس في ظروف المعيشة إذا زاد عدد السكان بنسبة تتجاوز الزيادة في الدخل، أو إذا كان توزيع الدخل غير عادل.

3- تقليل التفاوت في الدخل والثروة:

يمثل هذا الهدف جانبًا اجتماعيًا هامًا، إذ أن العديد من الدول المتخلفة تشهد فروقًا واسعة في توزيع الدخل والثروة. ففي حين تستحوذ فئة ضئيلة من المجتمع على الجزء الأكبر من الثروة والنصيب الأكبر من الدخل القومي، يحصل غالبية الأفراد على نسب ضئيلة، مما يستدعي سياسات تهدف إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة.

4- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي

في الدول المتخلفة، غالبًا ما تسود الزراعة على باقي القطاعات الاقتصادية، كونها المصدر الرئيسي للدخل والمعيشة للأغلبية. ومن هنا، يتعين على صناع القرار تخصيص حصة معتبرة من الموارد لتطوير القطاع الصناعي، سواء بإنشاء صناعات جديدة أو توسيع الصناعات القائمة، وذلك لتجاوز المشاكل الناجمة عن الهيمنة الزراعية على البنية الاقتصادية.

بهذا يكون تحقيق التنمية الاقتصادية مسعى شاملاً لا يقتصر على الجانب المالي فحسب، بل يمتد إلى تحسين نوعية حياة الأفراد وبناء مجتمع أكثر توازنًا ورفاهية.

ثانياً: فاعلية التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية تعتمد على تجميع وتوجيه الموارد نحو الاستثمارات، ولا يمكن تحقيقها دون رأس مال. يلعب القطاع المصرفي دورًا حيويًا في توفير التمويل اللازم للنهوض بالاقتصاد، حيث ترتبط فعاليته بجذب الاستثمارات الضرورية. ومع ذلك، تعاني العديد من الدول العربية من بيئة غير جاذبة للاستثمار بسبب المخاطر القطرية وعدم توفر عوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي.

تمثل المصارف دعامة أساسية للاقتصاد، إذ تسهّل المعاملات المالية وتموّل الاستثمارات العامة والخاصة. فهي لا تقتصر على قبول الودائع وشراء الأسهم والسندات، بل تسهم في تمويل المشاريع الاستثمارية والصناعية من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية، مما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز الاستدامة المالية (العكيلي، 2021: 313).

ثالثاً: مفهوم الجهاز المصرفي وطبيعة نشاطه:

تختلف تعريفات القطاع المصرفي وفقًا للقوانين والأنظمة التي تنظم عمله، والتي تتباين من دولة إلى أخرى، كما تتأثر هذه التعريفات بطبيعة نشاط المصارف وهيكلها القانوني. لذلك، يصعب إيجاد تعريف شامل يغطي جميع أنواع المصارف وأشكالها المختلفة. ومع ذلك، يُعدّ التعريف الأكثر شيوعًا للمصرف أنه مؤسسة تعمل في مجال تداول النقود، حيث تُعرَّف المصارف أيضًا بأنها مؤسسات تقدم الأموال للأفراد عند الطلب، وتتيح لهم إيداع أموالهم لديها، أي أنها تقوم بقبول الودائع ومنح القروض.

يُعدّ القطاع المصرفي عنصرًا أساسيًا في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية، مثل الاستقرار والنمو. فعلى سبيل المثال، عندما يطرح البنك المركزي السندات الحكومية في السوق المالية، فإنه يؤثر على السيولة النقدية من خلال تقليل عرض النقد، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض الطلب على الائتمان، وبالتالي تراجع الطلب الكلي وانخفاض معدلات التضخم. وعلى العكس، عندما يشتري البنك المركزي السندات، فإنه يزيد من سيولة المصارف واحتياطاتها، مما يعزز قدرتها على منح الائتمان نتيجة ارتفاع الأرصدة النقدية لدى المصارف التجارية، وبالتالي زيادة عرض النقد والسيولة المحلية.

تلعب المصارف دورًا محوريًا في الفكر الاقتصادي الحديث، حيث لا يمكن تصور التجارة الدولية بدونها. وتُعدّ الأنظمة المصرفية من أبرز ابتكارات المجتمعات الحديثة، نظرًا لدورها الحيوي في الربط بين وحدات الفائض (المودعين الذين يعرضون الأموال) ووحدات العجز (المقترضين الذين يحتاجون إلى التمويل). كما يساهم النظام المصرفي في تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات، إضافة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو المشاريع الأكثر كفاءة وربحية.

وتتجلى أهمية الجهاز المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال الائتمان الذي يقدمه لتمويل المشروعات وتكوين رؤوس أموالها. ويعتمد ذلك على قدرة المصارف على خلق نقود تفوق احتياطياتها النقدية ورأس مالها المدفوع، مستندة إلى الودائع الناتجة عن المدخرات النقدية. ويتم توجيه هذه الودائع نحو القروض التي تُمكّن أصحاب المشروعات من تنفيذ استثمارات تسهم في التوسع الاقتصادي بمختلف القطاعات، مما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المنشود (السراي واخرون، 2023: 13).

رابعاً: دور المصارف في التنمية الاقتصادية:

تلعب المصارف دورًا محوريًا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية، حيث تستقبل الودائع من الأفراد والمؤسسات، ثم تقوم بإقراضها للمستثمرين بهدف توسيع مشاريعهم وتحفيز النشاط الاقتصادي، وذلك مقابل سعر فائدة محدد. وبذلك، تسهم المصارف في تحويل الأموال من حالة الادخار إلى الاستثمار، مما يؤدي إلى تعزيز النشاط الاقتصادي وزيادة مستوى الرفاهية العامة. فكلما زاد حجم الاستثمار، انعكس ذلك إيجابًا على النمو الاقتصادي للبلاد.

وتتنوع أدوار المصارف وفقًا لطبيعة القطاعات التي تدعمها، فالمصارف الزراعية تساهم في تمويل المشاريع الزراعية وتحسين الإنتاجية في هذا القطاع الحيوي، بينما تختص المصارف الصناعية بتمويل المشاريع الصناعية ودعم التصنيع والتحديث التكنولوجي، في حين أن المصارف العقارية توفر التمويل اللازم للبناء والتطوير العمراني، مما يسهم في تلبية احتياجات الإسكان وتحقيق التنمية الحضرية.

علاوة على ذلك، تلعب المصارف دورًا أساسيًا في دعم القطاعين الخاص والمختلط، ليس فقط من خلال التمويل، بل أيضًا عبر تقديم التوجيه والاستشارات المالية التي تساعد الشركات على تحقيق أهدافها بفعالية.

وفي هذا السياق، يُعد البنك المركزي الجهة الرقابية الأهم التي تؤثر في أداء المصارف، إذ يتحكم في قدرة البنوك والمؤسسات المالية على نقل الموارد من المدخرين إلى المستثمرين، كما يضبط العرض النقدي وفقًا لمتطلبات الاقتصاد. فالبنك المركزي لديه القدرة على إصدار أي كمية من العملة تحتاجها المصارف، ولكن ضمن شروط ومعايير محددة تضمن استقرار الاقتصاد. غير أن التوسع غير المدروس في المعروض النقدي قد يؤدي إلى مخاطر تضخمية وارتفاع سريع في الأسعار، لا سيما في حالة عدم توفر موارد إنتاجية عاطلة أو طاقة إنتاجية فائضة قادرة على تلبية الزيادة في الطلب الكلي. لذا، فإن تحقيق التوازن بين النمو النقدي والنشاط الاقتصادي يُعد من أبرز التحديات التي تواجه السياسات النقدية والمالية في أي دولة. (الحجامي، 2020: 9).

خامساً: مفهوم التنمية المصرفية المستدامة:

يشهد مفهوم التنمية المستدامة اهتمامًا عالميًا ومحليًا يتمثل في حماية البيئة وتعزيز الرفاهية الاجتماعية في إطار التنمية الاقتصادية والنمو. ويتطلب هذا المفهوم تنسيقًا متكاملًا بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن ازدهار الأجيال القادمة. وعلى الرغم من أن الدولة تتحمل المسؤولية الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة، فإن تحقيقها لا يقتصر على الجهات الحكومية فقط؛ بل يتعين على المنظمات، والمصارف، والشركات سواء كانت حكومية أو خاصة، بالإضافة إلى المجتمعات المحلية، أن تساهم في هذا المسعى، إذ إن الالتزام به أو تجاهله يؤثر بشكل مباشر على تقدم المجتمع أو تدهوره.

ومن المعروف أن القطاع المصرفي يلعب دورًا حاسمًا في دعم التنمية المستدامة نظرًا لتأثيره الكبير على المجتمع والبيئة. ففي ظل التحديات الاجتماعية والبيئية المتزايدة، تبنت المؤسسات المالية العديد من الممارسات المستدامة، مثل تقديم صناديق الائتمان الخضراء، واستخدام الأنظمة الموفرة للطاقة، وضمان الوصول إلى الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن اختيار الموردين الملتزمين بالمبادئ البيئية والاجتماعية. وتساهم هذه الإجراءات في تعزيز الأداء الاجتماعي والبيئي للمنظمات، مما ينعكس إيجابيًا على سمعة المصرف وأدائه المالي (مفتن، 2021: 8).

المحور الثالث: استخدام التقنيات الحديثة المصرفية (الذكاء الاصطناعي) ودورها في التنمية الاقتصادية:

أولا: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي:

ان لتطبيقات الذكاء الاصطناعي المباشر على القطاع المصرفي دوراً هاماً ومؤثراً في التنمية الاقتصادية ولكي نتطرق الى اهم العوامل التي سيؤثر عليها اكثر من غيرها كما يلي: (مدين، 2024: 29-30).

1-مكافحة غسيل الأموال:

تُعدُّ اليوم ركيزة أساسية لمواجهة الجرائم المالية، خاصة فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال فقد حلت أنظمة الذكاء الاصطناعي محل الأنظمة التقليدية القائمة على قواعد ثابتة، مما أتاح للبنوك الكبرى القدرة على تحليل البيانات المالية بدقة وسرعة أكبر، وبالتالي التعرف على الأنشطة المشبوهة التي يحاول بعض الأفراد تمويهها كمعاملات قانونية.

2-روبوتات الدردشة:

في مجال خدمة العملاء، تستخدم المؤسسات المالية روبوتات الدردشة للتعامل مع الاستفسارات الشائعة مثل فقدان البطاقات المصرفية، استعلامات الرصيد، مواعيد عمل الفروع، وأسعار العملات الأجنبية. ومع ذلك، فإن الحالات التي تتطلب معالجة خاصة يتم تحويلها إلى موظفين مختصين لضمان تقديم حل سريع ومناسب.

3-الكشف عن الغش والاحتيال:

وعلى صعيد مكافحة الاحتيال، برزت تقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن السلوكيات الاحتيالية من خلال استخدام نماذج تحليلية متقدمة مثل تلك التي تعتمد على الشبكات العصبية والتعلم العميق، كما يتضح في نظام FICO Falcon الذي يستخدم تقييمات دقيقة للكشف عن عمليات الاحتيال.

4-التحليلات:

كما أن التحليلات المتقدمة القائمة على الذكاء الاصطناعي تسمح بالانتقال من مجرد وصف الأحداث إلى التنبؤ بها، مما يُمكّن من تحسين نماذج المخاطر والتعرف على الهويات وضمان الائتمان، عبر تحليل كميات ضخمة من البيانات للبحث عن الأنماط والعلاقات.

5-انشاء التقارير:

ومن ناحية إعداد التقارير، تتمكن أنظمة الذكاء الاصطناعي من تجميع المعلومات المهيكلة وتحويلها إلى نصوص تحليلية تلخص النقاط الرئيسية، كما تُحول اللغة العامية إلى نصوص مكتوبة بأسلوب رسمي ومرتب.

6-(اتمتة) العمليات الآلية (RPA):

أما فيما يتعلق بأتمتة العمليات، فتتيح تقنيات الأتمتة (RPA) تنفيذ المهام الروتينية بشكل آلي ودقيق، حيث يتم فحص المدخلات الورقية أو الرقمية وتطبيق قواعد محددة عليها قبل نقلها للمرحلة التالية. ويُعد استخدام بنك JP Morgan لمنصة "Coin" مثالاً على كيفية الاستفادة من هذه التكنولوجيا لتحليل المستندات القانونية واستخلاص البيانات بكفاءة تفوق القدرات البشرية.

وللاستفادة المثلى من الذكاء الاصطناعي، يجب اتباع الخطوات التالية: (مدين، 2024: 29-30).

1-فهم الدور الذي يلعبه الذكاء الاصطناعي في تنظيم وإدارة بيانات الموظفين والعملاء.

2-وضع استراتيجية واضحة لتجميع البيانات وتحليلها واستخدامها في تحسين العمليات.

3-الاستفادة من الموارد الخارجية لتطوير حلول ذكية تضمن مرونة التنفيذ وسرعته.

4-خلق بيئة عمل قابلة للتطوير تدعم عمليات الاختيار والتعلم المستمر لتعزيز الابتكار.

ثانيا: الخدمات المصرفية:

للخدمات المصرفية دور هام في تعزيز التنمية الاقتصادية المصرفية الحديثة ولكي نتطرق الى تلك الخدمات بشكل اكثر تفصيل نوجز التالي: (Ibrahim، 2023: 377-380).

1-مفهوم الخدمة المصرفية:

تعرف الخدمة المصرفية على أنها مجموعة من العمليات ذات المضمون النفعي الكامن، التي تشكل مصدرا الإشباع حاجات الأفراد والمؤسسات المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية، كما أنها تحقق الربح للمصرف وعليه فإن الخدمات المصرفية هي عمليات متنوعة يقوم المصرف لصالح العملاء مقابل الحصول على عائد يمثل ربحية المصرف، وفي المقابل يستخدم العميل هذه العمليات لإشباع حاجاته المختلفة أو رغباته المتنوعة وهذه العمليات يطلق عليها اسم الخدمات المصرفية.

2- أنواع الخدمات المصرفية:

هناك مجموعة من الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف لعملائها منذ مدة طويلة تسمى الخدمات المصرفية التقليدية، وهناك بعض الخدمات المصرفية التي ارتبط ظهورها بالتطور التكنولوجي في القطاع المالي وتسمى الخدمات المصرفية الحديثة، وسنتناول كلا النوعين بالدراسة:

1- الخدمات المصرفية التقليدية:

تتمثل الخدمات المصرفية التقليدية بالخدمات التي تقدمها المصارف منذ بداية ظهور المصارف ومن أهم الخدمات التقليدية:

أ- عمليات الوساطة المصرفية، وتتضمن هذه العمليات:

قبول الودائع: بعد قبول الودائع من أقدم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف، إذ تقوم المصارف

بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو عند انتهاء أجل محدد.

التسهيلات الائتمانية: يقصد بالتسهيلات المصرفية الخدمات التي يقدمها المصرف لعملائه لتمويل نشاطاتهم بأقل جهد وتكلفة، ومن أهم أنواع التسهيلات المصرفية إصدار خطابات الضمان، فتح الاعتمادات، خدمات تصديق الشيكات.

ب- الخدمات المصرفية التجارية: من أمثلة هذه الخدمات خدمات الأمانات وتأجير الخزائن، استبدال النقد الأجنبي الخدمات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية.

ج-خدمات التحصيل: تساعد خدمات التفصيل على تسوية حسابات العملاء عن طريق إجراء عمليات المقاصة بين العملاء وتشمل خدمات التحصيل خصم الأوراق التجارية خدمات التحصيل الداخلية، خدمات التحصيل الخارجية، تحصيل الشبكات، وعمليات التحويل الخارجي.

2- الخدمات المصرفية الحديثة:

ظهرت مجموعة كبيرا من الخدمات المصرفية التي ساعات التكنولوجيا المالية في تطويرها ومن أهم هذه الخدمات:

1- البطاقات البلاستيكية ظهرت العديد من أنواع هذه البطاقات ومن أهمها:

-بطاقات الائتمان هي بطاقة بلاستيكية ممغنطة عليها اسم حاملها، ولها رقم سري لا يعرفه إلا حاملها، وهي تمثل فريضا يستطيع الزبون استخدامه لشراء حاجياته لم يسند قيمته لاحقا، ومن أشهرها بطاقات فيزا كارد.

-البطاقة الذكية هي رقائق الكترونية يتم تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها، وتعد جزءا مهما من خدمات الدفع المستقبلية.

-بطاقات المحلات التجارية في بطاقات تصدر من منظمات خدمية أو سلعية على أن تستخدم في الأسواق المخصصة لهؤلاء الباعة. -البطاقات الذهبية أو القضية تمنح العملاء الذين يبلغ حجم تعاملهم مستوى مميزا.

2- خدمة المصرف المنزلية: وهي البطاقات التي يتم التحكم بها من المنزل وعبر الهواتف الذكية (اللوحية)، حيث يقوم بالعمليات لمصرفية كافة التي يرغب بها.

3-التحويل الالكتروني للأموال تقوم هذه الخدمة على التحويل الالكتروني للأموال من حساب إلى آخر، الكترونيا بعيدا عن الأساليب التقليدية المتبعة، وهناك ثلاث طرق للتحويل الالكتروني للأموال:

- الصراف الآلي: وهي الخدمات الالكترونية التي تقدمها المصارف لعملاتها وتعمل هذه الصرافات على مدار 24 ساعة

التحويل الالكتروني للأموال عند نقاط البيع على فكرة قبول المصرف للعديد من السلع والخدمات التي يحصل عليها عميل المصرف من نقاط البيع.

-الفروع المؤتمنة بالكامل: تقوم هذه الفروع بتوفير مجموعة من الخدمات المصرفية التي يستطيع الزبون. استخدامها بنفسه من دون أي تدخل لموظفي المصرف

-خدمة المصرف الهاتفي وهي خدمات يقدمها المصرف لزبائنه عن طريق المصرف، وان النقود الرقمية ليس لها كيان مادي موجود ولا يمكن استخدامها في العالم الحقيقي

وعليه فإن دخول التكنولوجيا إلى القطاع المصرفي لم يلغ الخدمات التقليدية التي تقدمها المصارف لعملاتها وإنما استمرت المصارف في تقديم هذه الخدمات ولكن الذي تغير هو طريقة تقديم هذه الخدمات ، إذ إن دخول التكنولوجيا ووسائل الاتصال السريع إلى قطاع المصارف اتاح تقديم الخدمات المصرفية التقليدية بسرعة وبجودة افضل مما كان عليه الحال في السابق، كما قدمت التكنولوجيا الحديثة مرونة أكبر الزبائن من ناحية توفر الخدمة على مدار الوقت وإتاحة طلب الحصول على الخدمة من طريق الانترنيت مما سهل على الزبائن إنجاز معاملاتهم بالسرعة والجودة التي يرغبون بها.

3-فوائد تقديم الخدمات المصرفية الحديثة

للمصارف التي تقدم الخدمات المصرفية الحديثة مجموعة من الفوائد من أهمها: (سراي، 2024: 459-462).

1- الدعاية والإعلان للمصرف عندما يرتبط اسم المصرف بتقديم خدمات مصرفية حديثة فإن هذا يشكل إعلانا عين مباشر للمصرف وخاصة مع المتعاملين الذي نتيجة الخدمات المصرفية الحديثة.

2- زيادة موارد المصرف أن زيادة المتعاملين مع المصرف يؤدي إلى زيادة عمليات المصرف وبالتالي زيادة أرباحه، وبالتالي يجب على المصرف أن يقنع المتعاملين معه أن المصرف، وجد لخدمتهم والتقديم أفضل أنواع الخدمات المتاحة.

3- زيادة توظيفات المصرف من خلال مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية بما فيها الخدمات المصرفية القصيرة الأجل.

4-التعامل بكفاءة مع النمو الكبير لعدد حسابات العملاء في المصرف وتحقيق كفاءة التعامل المحاسبي مع زيادة الحسابات دون زيانة الموظفين، وضمان المحافظة على المجوعة في انجاز المعاملات.

5- تخفيض التكلفة الحقيقة العمليات المدفوعات وإجراء المقاصة إن إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى العمليات المصرفية أدى إلى تخفيض المعاملات الورقية بشكل هائل وخفض تكلفة التعامل بالشبكات والعمالة التي كانت مرتبطة بالتعامل اليدوي بالشبكات الورقية.

6- تحرير العملاء من القيود والزمان والمكان فقد أصبح بإمكان المتعاملين التعامل مع المصرف في أي وقت دون الحاجة إلى الذهاب إلى اليه.

7- زيادة القدرة التنافسية حيث أن التكنولوجيا الحديثة جعلت المصارف قادرة على تقديم خدمات مصرفية أكثر بسرعة وبجودة أفضل.

8-زيادة سيولة المصرف من خلال زيادة قدرته على تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية على مدار الساعة مع مراعاة حاجات العملاء الحالية والمستقبلة.

9-تشجيع التنويع والابتكار في الخدمات المصرفية والتكنولوجيا الحديثة تتيح للمصرف التوسع في الخدمات المصرفية التي يقدمها الكترونيا.

وعليه فإنه مع التطور الكبير في الوسائل التكنولوجية في المجال المالي والمصرفي أصبح من الضروري المصارف المواكبة هذه التطورات حتى للتمكن من المحافظة على حصتها السوقية وعلى الاستمرار في المنافسة في السوق المالية، فلم بعد المصارف قادرة على

الاستقرار من دون إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى الخدمات التي تقدمها العملاء بما يحقق الفائدة للعملاء والمصرف على حد سواء.

ثالثا: التقنيات المصرفية الحديثة:

1 : مفهوم التقنيات المصرفية وتعريفها: لقد رفع الانترنت والتطور التكنولوجي اللاحق توقعات المجتمعات البشرية إلى آفاق جديدة غير مسبوقة، وهذا بدورة جعل الحكومات حول العالم تعمل في سباق لا نهاية له للتكيف مع التطور السريع والمتوالي التكنولوجيا والممارسات في الثقافات والجوانب الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، في الواقع برزيت الحكومات في أدوار الكبير على مدى العقدين الماضيين لأنها بحاجة إلى توسيع نطاق مسؤولياتها والاستجابة الاحتياجات مجتمعاتها والعصر الرقمي، لذلك فليس بمستغرب أن تكون التقنيات المالية عليه من الثورة الصناعية الرابعة (الثورة التكنولوجية) وليتضح ذلك لتلقي نظرة على قائمة فوريس التي تقدم 100 علامة تجارية في عام 2019 ستلاحظ إن أول خمسة شركات تنتمي لقطاع التكنولوجيا.

وتعرف التقنيات المصرفية تلك الأدوات والمعدات والأجهزة الحديثة والانظمة والبرمجيات التي لها دور كبير في تحسين العمليات.

2: أهمية التقنيات المصرفية: ويمكن استعراضها من خلال النقاط الآتية:

1- تخفيض النفقات التي يتحملها المصرف لأجزاء المعاملات: وتكون من خلال عدم احتياج الزبون الوصول إلى المصرف، وهذا يؤدي إلى عدم انشاء فروع جديدة للمصارف، خاصة في المناطق المعزولة، بل يكتفي بالخدمات الإلكترونية التي يقدمها المصرف عن طريق الانترنت أو الهاتف المحمول.

2- الصمود بوجه المؤسسات المصرفية الأخرى: يمكن القيام بذلك من خلال تسويق الخدمات والمحافظة على كمية التسويق، ويمكن زيادتها بطرق مختلفة تساعد في تطوير خدمات مصرفية الكترونية مختلفة.

3- زيادة ارتباط العملاء بالمصارف: أن تقديم المصرف معاملاته من خلال الخدمات الإلكترونية يكون قد امتلك من التنافسية، وتعزيز ارتباط العملاء بالمصرف

4-إمكانية زيادة عملاء المصرف: ان أهم ما يميز الخدمة الإلكترونية هو الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء حول العالم دون التقيد بالزمان والمكان.

3: متطلبات التقنيات الحديثة: متطلبات التقنيات الحديثة عديدة منها:

1- استخدام الأساليب والوسائل والمعدات الحديثة والتأكد من أن هذه الاستخدامات تعمل على التطوير المستمر للأعمال وتساعد على تقدم المجتمع.

2-مناخ يوجد فيه حد ادنى من الثقافة والتعليم والاساس بأهمية التقنية في الخط العام المنتمية على جميع المستويات.

3- ضرورة مراعاة الثورة العلمية والتقنية للانتقال من التطور البطيء إلى التطور السريع على اساس تطوير التكنولوجيا والعمل الفني وزيادة عمليات الابتكار والابداع التي تعتبر قوى داعمة للتنمية.

4- أنشاء شبكات متكاملة متخصصة في التقنيات الحديثة وربطها بكافة المراكز البحثية لتزويدها بالمعلومات والحصول عليها.

5- تطوير وتدريب وتنمية الكوادر البشرية بشكل عام وعلى جميع المستويات التقنية والفنية.

6-استخدام الحاسوب الالكتروني وهو من أهم وسائل نقل المعلومات وايصالها إلى الندوات والمؤتمرات لاعتماده على سرعة المعلوماتية ودقتها.

7 - السرعة في انجاز الأعمال المصرفية نتيجة لاتساع الوسائل التقنية الحديثة، وما أحدثته من سرعة في انجاز الأعمال المصرفية، وكذلك القيام بتنفيذ الاجراءات التي تنتهي في اختيار الخدمات والتقنيات ونوعيتها.

4 : مكونات التقنيات المصرفية:

1-المكونات المادية Hardware: وتشمل المعدات المستخدمة لإدخال المعلومات وخزنها ونقلها وتبادلها واسترجاعها واستعمالها وبثها إلى المستفيدين، كما أنها تتضمن أيضا الحاسبة وما يربطها من أجهزة والتي تضم عدد من الأشياء (وحدة المعالجة المركزية Cpu، واللوحة الأساسية، وكذلك الشاشة) وغيرها والتي تسمى بالمكونات المادية بحيث تعد سرعتها مجالاً واسعاً للتطورات التكنولوجية الحديثة، ويعد العلماء والمهندسون وذوي الخبرة في شركات الاتصالات والحاسبات مصدراً اساسياً لهذه التطورات Turban)، أن هناك العديد من الأنواع لهذه الأجهزة الذكر منها (الحاسبات الشخصية، الحاسبات المتوسطة، الحاسبات الكبيرة، الحاسبات العملاقة ، وشبكات الحاسوب والطرفيات) أن الحاسوب وملحقاته يعتبر من أهم عناصر وتكنولوجيا المعلومات لما له من أهمية في اداء الاعمال الالكترونية داخل المنظمة وخارجها. كما يمكن النظر إلى المكونات المادية على انها جميع الأجهزة والمعدات وكافة ملحقاتها من اجزاء ملموسة والتي التعلق بشكل أو بآخر بطبيعة عملها بكيفية التعامل مع المعلومات، وبما أن هذه الأجهزة تتعامل مع البيانات لذا فأن هذه الأجهزة تتضمن أجهزة خاصة لادخال البيانات يطلق عليها وحدات الادخال ، وأن هذه البيانات لكي تكون ذات فائدة ومنفعة يجب أن يتم معالجتها بالكثير من العمليات بالشكل الذي يراه القائمون وبهذا يتم اخراجها بالشكل المطلوب وبهذا تسمى بوحدات الاخراج وأن هذه الأجهزة المتعلقة بالإدخال والمعالجة وكذلك الاخراج متنوعة وكثيرا حيث تشمل (اجهزة الخزن وكذلك الوسائط المتعلقة بربط هذه الأجهزة مع بعضها البعض)

2-البرامجيات Software : مصطلح قديم ظهر في بدايات ظهور الحواسيب القديمة حيث يتضمن كل ما هو معني بالأوامر والاجراءات البرمجية ، وهذا يعني أن المفهوم البسيط البرمجيات يعني مجموعة من الأوامر التي تكتب بواسطة المبرمج لتوافق بين الانسان والماكنة أو الحاسوب حيث أن هذا المفهوم البسيط البرامج والبرامجيات بدأ بالتوسع شيئاً فشيئاً ليشمل هدى أوسع وأشمل خصوصاً للتطور الذي رافق الحواسيب من حيث المعدات المادية والبرمجية ، لذا فأن الدمج بين المعدات المادية والبرمجية في جهاز الحاسوب جعله اكثر تميزاً مما سهل عليه طريق الانتشار السريع والاستخدامات الواسعة في مختلف المجالات .

كما عرفت البرامجيات بأنها مجموعة من التعليمات المكتوبة بلغة خاصة والتي تسيطر على عمل الحاسوب.

وعلى هذا الأساس فإن البرامجيات تعتبر من المكونات غير الملموسة في نظم الحاسوب التي تقوم بمهمة تشغيل الحاسوب وتنفيذ المهام ولهذا تعتبر البرامجيات الجزء الأعلى كلفة مقارنة بالأجزاء الأخرى، وذلك لانها تعتمد على المهارات البشرية بالدرجة الأولى والتي غالياً ما تكون مرتفعة الكلفة . وان وضيع هذه البرامجيات يحتاج إلى مؤهلات فنية وخبرات

تكون قادرة على تحليل وصياغة الأنظمة وبرمجتها والتي تكون بمثابة التعليمات يفهمها الحاسوب لكي تنجز مهاماً متعددة، حيث أن هذه التعليمات تدخل إلى أجهزة الحاسوب الآلي ويقوم بقراءتها بالشكل الصحيح للقدم بالنتيجة النهائية النتائج المطلوبة الدقيقة، وتقسم البرامجيات إلى قسمين هما :

أ- **برامجيات النظام System software** : هي عبارة عن مجموعة من البرامج التي تدير العمليات في جهاز الحاسوب، بما في ذلك (أجهزة الادخال ، أجهزة الاخراج ، أجهزة التخزين الثانوية).

ب-**برامجيات التطبيقات Application Software** : وهي عبارة عن تعليمات توجه نظام الحاسوب الأداء انشطة محددة لمعالجة معلومات ذات فائدة للمستخدم.

3-شبكات الاتصال Communication Net works : تعتبر الشبكات والاتصالات جزءا أساسيا من الموارد الأساسية في جميع انواع نظم المعلومات، أما شبكات الاتصال والتي تتكون من الحاسوب والمحطات ومعالجة الاتصالات ومعدات أخرى تكون مربوطة بوسائل الاتصال المختلفة لتوفير الخدمات

أن شبكات الاتصال هي من الوسائل الأكثر استخداماً لأرسال البيانات والمعلومات، حيث تتألف من مجموعة محطات متواجدة في عدة مواقع ترابط مع بعضها بوسائط تتيح للمستفيدين كمالية اجراء الارسال والتلقي، وعلى المنظمة استخدام أنواع الشبكة التي تلائم عملها.

رابعاً: مفهوم تقنية سلسلة الكتل (البلوكتشين):

تُعد تقنية سلسلة الكتل (البلوكتشين) إحدى التقنيات الناشئة التي أحدثت تحولًا جذريًا في مجال الاقتصاد الرقمي، حيث شكلت البنية التحتية الأساسية للعملات الرقمية المشفرة، مثل البيتكوين والإيثيريوم وغيرها. وتُعرف هذه التقنية بأنها نظام رقمي لامركزي لتسجيل المعاملات وتوزيعها وتخزينها، يعتمد على ربط كتل البيانات المتتالية وتوزيعها عبر شبكة الند للند (Peer-to-peer).

وعلى الرغم من التطورات المتسارعة في هذا المجال، لا يزال مفهوم سلسلة الكتل يفتقر إلى تعريف موحد ومُتفق عليه عالميًا. ومع ذلك، يمكن تعريفها بأنها قاعدة بيانات موزعة أو سجل عام للمعاملات الرقمية، يتم مشاركتها بين أطراف الشبكة. وتتميز هذه التقنية بالخصائص التالية:

* **اللامركزية**: حيث يتم توزيع البيانات عبر شبكة من أجهزة الكمبيوتر، مما يلغي الحاجة إلى سلطة مركزية للتحقق من المعاملات.

* **الشفافية:** حيث يمكن لجميع المشاركين في الشبكة الاطلاع على سجل المعاملات.

* **الأمان:** حيث يتم تشفير البيانات باستخدام تقنيات التشفير المتقدمة، مما يجعل من الصعب التلاعب بها أو تغييرها.

* **عدم القابلية للتغيير**: حيث يتم تسجيل المعاملات في كتل متتالية، ولا يمكن تعديلها أو حذفها بمجرد إضافتها إلى السلسلة، إلا بموافقة أغلبية المشاركين.

وتقوم تقنية سلسلة الكتل على مبدأ تسجيل المعاملات الرقمية في كتل، يتم ربطها ببعضها البعض باستخدام تقنيات التشفير، مما يشكل سلسلة متتالية من الكتل. ويتم التحقق من صحة كل معاملة بواسطة خوارزميات إجماع، قبل إضافتها إلى الكتلة التالية.

كما تُعتبر تقنية سلسلة الكتل منصة رقمية لتنفيذ العقود الذكية، وهي عبارة عن برامج كمبيوتر تنفذ تلقائيًا شروط العقد عند استيفاء شروط معينة. وتتميز هذه العقود بالشفافية والأمان وعدم القابلية للتغيير، مما يجعلها أداة فعالة لتنفيذ المعاملات الرقمية بشكل آمن وموثوق.

ويمكن تلخيص مفهوم سلسلة الكتل على أنها تقنية مبتكرة لتسجيل المعاملات الرقمية وتوزيعها وتخزينها بشكل آمن وشفاف ولامركزي، مما يفتح آفاقًا واسعة لتطبيقاتها في مختلف المجالات، بما في ذلك الخدمات المالية، وإدارة سلاسل التوريد، والرعاية الصحية، والتصويت الإلكتروني، وغيرها (خلوقي، 2025: 3-5).

1ـخصائص البلوك تشين:

تعتبر تقنية البلوك تشين من أبرز التقنيات الحديثة التي تهدف إلى تأمين البيانات وتسريع نقلها بشكل تلقائي ولا مركزي، مما يضمن الشفافية والموثوقية بين الأطراف. وتعتمد هذه التقنية على سجل معاملات موزع وغير قابل للتعديل، مما يجعل التلاعب بالبيانات أو تزويرها أمرًا شبه مستحيل. وهذا ما يجعلها قابلة للاستخدام في مجالات متعددة، مثل العملات الرقمية والعقود الذكية وإدارة سلاسل التوريد، مما يساهم في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف وتعزيز الحوكمة في مختلف القطاعات (خلوقي، 2025: 7-9).

أهم خصائص البلوك تشين:

1- الأتمتة: تتيح البلوك تشين أتمتة تدفق الأصول والمدفوعات الرقمية، مما يعزز الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية. وتساهم العقود الذكية في تقليل تكاليف المراقبة والتنفيذ، مما يقلل اعتماد المؤسسات المالية على البنية التحتية التقليدية.

2- الثبات: تتميز البلوك تشين بقدرتها على التحقق السريع من صحة المعاملات، ورفض المعاملات غير الصالحة. وبمجرد تسجيل المعاملة في البلوك تشين، يصبح من المستحيل حذفها أو تغييرها، ويتم اكتشاف الكتل التي تحتوي على معاملات غير صالحة فورًا.

3- إخفاء الهوية: يمكن للمستخدمين التفاعل مع البلوك تشين من خلال عناوين (مفاتيح عامة) لا تكشف عن هوياتهم الحقيقية، مما يوفر مستوى من الخصوصية.

4- الشفافية والثقة: تعزز البلوك تشين الشفافية في سجل المعاملات، حيث يمكن لجميع المشاركين في الشبكة رؤية التغييرات التي تطرأ على السجل، وتتم هذه التغييرات بموافقة جميع الأطراف المعنية. ولا يمكن حذف المعاملات بعد تسجيلها، مما يزيد من مستوى الشفافية والثقة.

5- اللامركزية: تعتبر اللامركزية من أبرز خصائص البلوك تشين، حيث يتم توزيع البيانات وتخزينها على شبكة واسعة من الأجهزة (العقد) المنتشرة حول العالم. وهذا يختلف

عن الأنظمة التقليدية التي تعتمد على خوادم مركزية. وتساهم اللامركزية في تعزيز أمان البيانات.

6-الأنظمة التقليدية: تحتاج كل معاملة إلى التحقق من جهة مركزية موثوقة، مما يزيد التكاليف ويضع ضغوطًا على الخوادم المركزية. أما في البلوك تشين، فلا حاجة إلى طرف ثالث، حيث يتم استخدام خوارزميات الإجماع للحفاظ على اتساق البيانات في الشبكة الموزعة.

2-تطبيقات البلوكتشين في الاقتصاد الرقمي:

تُعد تقنية البلوك تشين من التقنيات الواعدة التي يمكن أن تُحدث ثورة في مختلف القطاعات، خاصةً في مجال الخدمات الرقمية والمالية. إليك بعض التطبيقات الرئيسية (خلوقي، 2025: 10-12):

1. التأمين والخدمات المالية:

* التأمين ضد المخاطر:

* تُتيح العقود الذكية في البلوك تشين إمكانية أتمتة عمليات التأمين، مما يُسرع من عمليات الدفع والتعويض.

* مثال: في حالة تأخر رحلة طيران، يمكن للعقد الذكي التحقق من التأخير تلقائيًا ودفع التعويض للمسافر دون الحاجة إلى إجراءات معقدة.

* يقلل هذا من التكاليف الإدارية ويُحسن تجربة العملاء.

* الخدمات المالية:

* تُسهل البلوك تشين عمليات تحويل الأموال وتقليل الرسوم، حيث تُتيح إجراء المعاملات مباشرةً دون الحاجة إلى وسطاء.

* تُعزز هذه التقنية الأمان والشفافية في المعاملات المالية، مما يُقلل من المخاطر.

* أمثلة: تبادل العملات الرقمية، الإقراض المباشر، التمويل الأصغر، وتسجيل معاملات البيع والشراء.

2. تعزيز جودة المحاسبة:

* تُوفر البلوكتشين سجلات بيانات آمنة وغير قابلة للتعديل، مما يمنع التلاعب بالبيانات المحاسبية.

* تعزز الحوكمة وتقلل من تكاليف الوكالة وعدم تناظر المعلومات.

* تسهل البلوك تشين وصول الأفراد إلى المعلومات المصرح لهم بها وتتيح مشاركة البيانات الفورية مع جميع أصحاب المصلحة.

* تُحسن جودة المعلومات المحاسبية من خلال السجلات الموزعة واستخدام القيد الثلاثي بدلاً من القيد المزدوج، مما يقلل من الأخطاء البشرية والغش.

* تساهم الرقابة الأوتوماتيكية في تقليل تكاليف العمل المحاسبي وتكاليف الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية.

باختصار:

*تُوفر تقنية البلوك تشين حلولًا مبتكرة لتعزيز الكفاءة والشفافية والأمان في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يُساهم في تطوير الاقتصاد الرقمي.

خامساً: الشمول المالي والاستقرار المصرفي:

يعبر مصطلح الشمول المالي عن مجموعة من المفاهيم المتداخلة، إذ يُنظر إليه على أنه عامل أساسي يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار المالي والمصرفي، إضافة إلى دوره في دعم النمو الاقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو النامية. وفقًا لمركز الشمول المالي في واشنطن، يُعرّف الشمول المالي بأنه الحالة التي يتمكن فيها جميع الأفراد من الوصول إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتكلفة المنخفضة، مع ضمان وصول هذه الخدمات عبر مقدميها إلى شرائح متنوعة مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، والفقراء، وسكان المناطق الريفية والمهمشة.

وفي تعريف مشترك من قِبل مجموعة العشرين (G2) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، يُعتبر الشمول المالي تعزيز قدرة كافة فئات المجتمع، بما في ذلك المهمشة والفقيرة، على الحصول على المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم بطريقة عادلة وشفافة وبأسعار معقولة. ويجدر الإشارة إلى أن الشمول المالي يتعدى مجرد توفر الخدمات؛ فهو يقيس النسبة المئوية للأفراد والشركات الذين يستخدمون هذه الخدمات من إجمالي السكان. إذ قد يكون بعض الأفراد قادرين على الحصول على الخدمات وبأسعار مناسبة ولكنهم لا يلجأون إلى استخدامها، بينما يواجه آخرون صعوبات في الوصول إليها بسبب تكاليفها المرتفعة أو ندرها أو العوائق التنظيمية والثقافية.

بالتالي، يمكن تعريف الشمول المالي بأنه العملية التي تتيح لجميع أفراد الاقتصاد القومي الوصول إلى النظام المالي الرسمي واستخدامه بتكاليف وجودة مناسبة، كما يُنظر إليه على أنه آلية لتوفير كافة المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بأسعار معقولة لأكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد، لا سيما شرائح الدخل المنخفض. وفي تعريف آخر، يُعتبر الشمول المالي أداة تضمن سهولة الحصول على الخدمات المالية الرسمية، مثل الائتمان والادخار والتأمين، بأسعار ميسورة لجميع فئات المجتمع (الفتلاوي، 2019: 19-20).

1-أهمية الشمول المالي

في السنوات الأخيرة، أصبح الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية يحظى بأهمية متزايدة على مستوى العالم، خاصة في الدول النامية التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية. وقد اعتُمد الشمول المالي كأحد الأعمدة الأساسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية لدى مجموعة العشرين، بينما شرعت العديد من الدول في تنفيذ استراتيجيات عملية لتحسين فرص التمويل والخدمات المالية، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، تحقيق الاستقرار، إرساء العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر.

يمكن تلخيص أوجه الاستفادة من الشمول المالي نظريًا على النحو التالي: (الفتلاوي، 2019: 19-20).

1-تعزيز التنمية الاقتصادية: يرتبط الشمول المالي ارتباطًا طرديًا بالناتج المحلي الإجمالي؛ إذ تساهم تعميق الخدمات المالية في الحد من التفاوت بين الأفراد. كما أظهرت الدراسات أن توفير خدمات التمويل الأصغر يخلق فرص عمل خارج الإطار الحكومي بنسبة تصل إلى 50%، ويخفض تكاليف تقديم الخدمات العامة عبر تبني أساليب إلكترونية مثل البطاقات البلاستيكية والتحويلات الرقمية في توزيع المنافع الاجتماعية، مما يقلل العبء المالي على الدولة مقارنة بالأنظمة التقليدية.

2-أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة استخدامها تبني أتمتة متقدمة، مما يواكب الثورة التكنولوجية في مجالات الاتصالات والإلكترونيات بالقرن الحادي والعشرين. ويعود هذا التوجه بفوائد ملموسة على المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية، حيث تصبح عمليات الدفع أسرع وأقل تكلفة بفضل الأتمتة.

3-دور محوري في سياسات التنمية الدولية: اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015 أهداف التنمية المستدامة، التي ضمت 17 هدفًا رئيسيًا، منها ستة أهداف مرتبطة مباشرة بالشمول المالي. على سبيل المثال، يهدف الهدف الأول إلى القضاء على الفقر وضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية—including المالية—بحلول عام 2030، في حين يسعى الهدف الثاني إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وتوفير فرص العمل اللائق، مع دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإضفاء الطابع الرسمي عليها.

4-تعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي: يسهم الشمول المالي في تمكين الأفراد من المشاركة الفاعلة في مجتمعاتهم من خلال تسهيل وصولهم إلى الخدمات المالية. هذا بدوره يُمكنهم من بدء مشاريعهم الخاصة، الاستثمار في التعليم، وإدارة مخاطرهم المالية بكفاءة أكبر، مما يعزز قدرتهم على امتصاص الصدمات الناتجة عن التقلبات المالية.

5-الحد من الفقر وتحفيز النمو: يلعب الشمول المالي دورًا حاسمًا في تقليل معدلات الفقر، حيث يُمكّن الفئات الضعيفة من الاقتراض لتمويل الأصول المدرة للدخل، سواء كانت أصولاً مادية أو بشرية مثل الصحة والتعليم. كما يُساعد في تحويل المدخرات إلى النظام الرسمي عبر الحسابات البنكية ومخططات الادخار والتأمين، مما يحمي المستفيدين من الاستغلال التجاري.

الاستنتاجات والتوصيات:

1-الاستنتاجات:

1: ساهمت التقنيات المصرفية الحديثة في تعزيز كفاءة العمليات البنكية وتحسين جودة الخدمات المقدمة كما أدى تبني حلول الذكاء الاصطناعي، مثل روبوتات الدردشة، إلى تقليل أوقات الانتظار وتحسين تجربة العملاء بشكل عام وقد ساهمت هذه التقنيات في تقديم خدمات متعددة دون تأخير وتلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل.

2: أدى تبني الذكاء الاصطناعي إلى تقليل التكاليف التشغيلية وتسريع تنفيذ المعاملات المالية كما ساهم الذكاء الاصطناعي في تسريع عمليات الأتمتة داخل القطاع المصرفي، مما أدى إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بشكل كبير. وقد تجلى ذلك في استخدام روبوتات الدردشة لخدمة العملاء وأتمتة المهام الروتينية.

3: دعم التطبيق الرقمي للنظم المصرفية التنمية الاقتصادية عبر جذب الاستثمارات وتوفير التمويل اللازم مع التطور الكبير في الوسائل التكنولوجية، أصبح من الضروري على المصارف مواكبة هذه التطورات لضمان قدرتها على المنافسة والاستمرار في السوق المالية

4: عززت تقنيات الأتمتة والبلوكتشين الشفافية والأمان في العمليات المالية و تعد العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والتنمية الاقتصادية في المؤسسات المالية هي علاقة قوية وضرورية لتحقيق الاستقرار في القطاع المالي والمصرفي.

5: حسّنت الخدمات المصرفية الإلكترونية تجربة العملاء وساهمت في توسيع الشمول المالي كما انتقلت البنوك من تقديم الخدمات المصرفية التقليدية إلى تبني استراتيجيات متطورة تلبي احتياجات السوق باستخدام أحدث التقنيات، وذلك بهدف جذب المزيد من العملاء وتقليل المخاطر التشغيلية كما يرتبط الشمول المالي ارتباطًا وثيقًا بالاستقرار المالي والمصرفي، ويلعب دورًا حيويًا في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي

6: برزت تحديات الأمن السيبراني واعتماد التكنولوجيا بشكل مفرط كعقبات رئيسية أمام الاستفادة القصوى و للذكاء الاصطناعي العديد من التطبيقات في مختلف المجالات المصرفية، بما في ذلك مكافحة غسيل الأموال، وروبوتات الدردشة لخدمة العملاء، والكشف عن الغش والاحتيال، والتحليلات المتقدمة، وإنشاء التقارير، وأتمتة العمليات الآلية.

2-التوصيات:

1: تعزيز البنية التحتية الرقمية لتوفير خدمات مصرفية آمنة وموثوقة كما يجب على المؤسسات المالية الاستمرار في الاستثمار في تطوير وتبني حلول الذكاء الاصطناعي لتعزيز قدرتها التنافسية وتحسين خدماتها

2: تطوير استراتيجيات شاملة لمواجهة المخاطر السيبرانية وحماية البيانات. مع تزايد الاعتماد على التقنيات الرقمية، يجب على المؤسسات المالية تعزيز جهودها في مجال الأمن السيبراني لحماية بيانات العملاء والحفاظ على سلامة الأنظمة.

3: تشجيع الابتكار واعتماد الذكاء الاصطناعي في تحسين الأداء المصرفي و يجب على البنوك وضع استراتيجيات واضحة لتجميع البيانات وتحليلها واستخدامها في تحسين العمليات واتخاذ القرارات كما يجب على الجهات التنظيمية تطوير أطر تنظيمية مرنة ومناسبة لتشجيع الابتكار في القطاع المالي مع الحفاظ على الاستقرار المالي وحماية المستهلك.

4: تحسين برامج التدريب وتنمية الكفاءات الرقمية للعاملين في القطاع المالي، يجب على البنوك الاستثمار في تدريب وتأهيل الموظفين لتمكينهم من التعامل بفعالية مع التقنيات الحديثة وفهم كيفية استخدامها لتحسين الأداء.

5: دعم الأبحاث التطبيقية لفهم تأثير التقنيات على التنمية الاقتصادية. كذلك يجب على المؤسسات المالية استكشاف فرص تبني تقنية سلسلة الكتل (البلوكتشين) لتعزيز الشفافية والأمان والكفاءة في المعاملات المالية.

6: تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق شمول مالي واستدامة اقتصادية، يجب على البنوك تعزيز التعاون مع شركات التكنولوجيا المتخصصة في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية لتطوير حلول مبتكرة وفعالة و يجب على المؤسسات المالية والحكومات

العمل معًا لتوسيع نطاق الشمول المالي وضمان وصول جميع فئات المجتمع، بما في ذلك المهمشة والفقيرة، إلى الخدمات المالية.

قائمة المصادر والمراجع العربية:

1- دياب، ريهام محمود (2022)، دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية، المجلة العربية للمعلوماتية وامن المعلومات، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والاداب، مصر، مج3 ع(9).
2- عائشة، سليمة بن عائشة واخرون(2024)، دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين القطع المالي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر، المجلد13، العدد02 لسنة 2024.
3- التميمي، عقيل نجم مهدي (2024)، المسؤولية الإدارية عن الأفعال غير المشروعة للذكاء الاصطناعي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية.
4- الهيتي، عبدالرحمن و نوزاد عبدالرحمن محمد صالح (2023)، الذكاء الاصطناعي: مؤشراته الاقتصادية واثره على أسواق العمل، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية.
5- بيات، سمية (2024) اثر الذكاء الاصطناعي في هندسة بنوك المصطلحات الالية العربية بنك (باسم) أنموذجاً، الجزائر، جامعة قصدي مرباح كلية الاداب واللغات، رسالة ماجستير.
6- محمد واخرون، يونس محمد خلف(2024)، تأثير التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية.
7- السراي واخرون، م.د كوثر كريم عبدالرزاق واخرون(2023)، دور القطاع المصرفي في احراز التنمية المستدامة في العراق، العراق، مجلة كلية الكوت الجامعة.
8- العكيلي، الدكتور صباح حسن(2021)، دور القروض الموجهه في تمويل التنمية الاقتصادية (المصارف التجارية في العراق-حالة دراسية 2005-2018)، العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.
9- الحجامي، م.م ازهار شمران جبر(2020)، دور المصارف في تنمية الاقتصاد العراقي (المصرف العقاري في محافظة واسط-دراسة حالة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط.
10 مفتن، هدى إبراهيم(2021)، دور ريادة الاعمال في تحقيق التنمية المصرفية المستدامة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 129، لسنة 2021.
11 أيوب واخرون، بوطانة و نويرة هاشم(2023)، النظام الضريبي واثره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر،رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2022-2023.
12 مدين، هيثم أسامة عبدالمحسن(2024)،ابعاد تطبيق الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي المصري، المجلد 60، العدد3، أكتوبر 2024، الصفحة 9-50.
13 سراي، م.م سلامة زهراو جبر (2024)، تأثير التكنولوجيا على الخدمات المصرفية والمالية في العالم العربي: دراسة تجربة مصر والكويت، مجلة واسط للعلوم الإنسانية.
14 صفاء خلوقي. (2025). التطبيقات العملية لتقنية البلوكتشين في المعاملات المالية: ثورة جديدة في عالم الإستثمار . *Revue Internationale Burak des Etudes Juridiques et Economiques, 1*(1).

15 Ibrahim، Athraa Khalil ، Dr. Khlood Hadi Abood (2023)، تـأثير التقنيــة المصــرفية فــي تعزيــز المقــدرة الاســتراتيجية- بحــث تطبيقــي فــي عينــة مــن المصارف التجارية العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية.

قائمة المصادر والمراجع الاجنبية:

1- **Yuxin Li , Jizheng Yi, Huanyu Chen, Duanxiang Peng, Theory and application of artificial intelligence in financial industry, Data Science in Finance and Economics Volume 1, Issue 2, 2021.**
2- **David Mhlanga, Industry 4.0 in Finance: The Impact of Artificial Intelligence (AI) on Digital Financial Inclusion, *International Journal of Financial Studies*,Volume 8 Issue 3,2020**
3- **Ajitha Kumari Vijayappan Nair Biju,Ann Susan Thomas,J Thasneem,Examining the research taxonomy of artifcial intelligence, deep learning & machine learning in the fnancial sphere—a bibliometric analysis. Quality & Quantity,V58, 2023.**
4- **Hussain,Simon,)2018) A Future in Accounting without Human Intervention "A comparison of various artificial intelligence methods in the prediction of bank failures. Computational Economics, 42(2), 199-215.**

تداعيات العملة الرقمية للبنوك المركزية على الاستقرار المالي

أ.م.د هبة الله مصطفى السيد علي[1] ، الباحث : رضا اياد كاظم حميد الحطاب[2]

جامعة وارث الأنبياء، جامعة كربلاء hebatallah.m@uokerbala.edu.iq،Hebatallah.Mu@uowa.edu.iq [1]

جامعة وارث الأنبياء [2]

المستخلص:

تعتبر العملات الرقمية للبنوك المركزية خطوة مهمة نحو مستقبل مالي رقمي . فضلا عن ذلك فإن تطبيقها يتطلب توازناً دقيقاً بين الاستقرار المالي والتنظيم المقنن لضمان استفادة الأفراد والاقتصاد العالمي دون الإخلال باستقرار النظام المالي.يهدف هذا البحث لاستعراض مجموعة من القضايا المحورية، والتي من اهمها العملات الرقمية وما لها من اثار في البنوك المركزية، وكذلك يهدف البحث الى البحث حول تأثير العملة الرقمية على استقرار النظام المالي من حيث استقرار أسعار الفائدة و مخاطر السحب الجماعي، فضلا عن تأثيرها على دور السياسة النقدية من حيث إدارة العرض النقدي و تنفيذ السياسات النقدية الجديدة . في ضوء البيانات التي تم الحصول عليها لعينة البحث المتمثلة في العملات الرقمية للبنوك المركزية للولايات المتحدة الامريكية CBDC. فضلا عن بيانات الاستقرار المالي وتمثلت في مؤشر الاقتصاد الأسبوعي الأمريكي Weekly Economic Index. وشملت مدة البحث (13) أسبوع ، تمثلت عينة البحث في البيانات خلال مدة البحث من (3/2/2024 ولغاية (2025/2/8). وباستخدام العديد من الاساليب المالية والاحصائية فقد خلص البحث الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات ومن أهمها: عدم وجود علاقة ارتباط بين العملات الرقمية للبنوك المركزية والاستقرار المالي. فضلا عن وجود اثر ذا دلالة معنوية بين العملات الرقمية للبنوك المركزية و الاستقرار المالي. وكذلك تؤدي العملات الرقمية للبنوك المركزية الى تحسين الكفاءة في النظام المالي وتقليل التكاليف المرتبطة بتداول النقود. فضلا عن ذلك تقدم العملات الرقمية للبنوك المركزية فرصه للتطور والابتكار في النظام المالي، لكنها تحتاج الى تنظيم دقيق لضمان استقرار المالي . واوصى البحث تعزيز قدرات البنوك لإمكانية إصدار العملات الرقمية من خلال تنفيذ مشاريع تجريبية لدراسة مدى تحقيق المتطلبات الاساسية لنجاح عملية الإصدار، فضلا عن ضرورة وضع سياسات تنظيمية شاملة تشمل الرقابة على استخدامات ، وتحديد حقوق ومسؤوليات الجهات الفاعلة لمنع سوء استخدام هذه العملات.وتبني معايير أمان وسياسات خصوصية صارمة تضمن حماية بيانات المستخدمين وخصوصيتهم. وأخيرا نشر الوعي حول فوائد ومخاطر الاستخدام لضمان الاستخدام الأمثل لهذه العملات وتشجيع تبنيها في ثقة.

الكلمات المفتاحيه: العملات الرقميه، CBDC، الاستقرار المالي

Implications of Central Bank Digital Currencies on Financial Stability

Abstract :Central bank digital currencies (CBDCs) represent a significant step toward a digital financial future. However, their implementation requires a delicate balance between financial stability and regulated oversight to ensure that individuals and the global economy benefit without disrupting the financial system's stability. This study aims to examine key issues, primarily the impact of digital currencies on central banks. Additionally, it investigates the effect of digital currencies on financial system stability, particularly in terms of interest rate stability and the risks of mass withdrawals. Furthermore, the study explores the influence of digital currencies on monetary policy, including money supply management and the implementation of new monetary policies. The study relies on data from the U.S. central bank digital currency (CBDC) as well as financial stability data represented by the Weekly Economic Index (WEI). The study spans a period of 13 weeks, covering data from February 3, 2024, to February 8, 2025. Using various financial and statistical methods, the study reached several conclusions and recommendations, the most important of which are: There is no correlation between central bank digital currencies and financial stability. A statistically significant impact exists between central bank digital currencies and financial stability. CBDCs improve efficiency in the financial system and reduce the costs associated with cash transactions. CBDCs provide opportunities for financial system development and innovation but require precise regulation to ensure financial stability. The study recommends enhancing banks' capabilities to issue digital currencies by implementing pilot projects to assess the essential requirements for successful issuance. Additionally, it calls for the establishment of comprehensive regulatory policies, including oversight of usage, defining the rights and responsibilities of key stakeholders to prevent misuse, and adopting strict security and privacy policies to protect user data and privacy. Lastly, the study highlights the importance of raising awareness about the benefits and risks of CBDC usage to ensure optimal adoption and foster trust in digital currencies.

Keywords: Digital currencies, CBDC, Financial stability

مقدمة البحث:

مع ظهور الثورة الصناعية الرابعة وزيادة اثر التحول الرقمي في القطاع المالي توجهت اغلب المصارف العالمية نحو إصدار عملات رقمية مركزية من أجل تحقيق دوافع أساسية حددها بنك التسوية الدولية بغرض تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز درجة الشمول المالي وتحسين الكفاءة المالية وأنظمة الدفع وإدارة السياسة النقدية. وفي ظل التطورات المتسارعة في التكنلوجيا المالية والتحول الرقمي في الانظمة النقدية حيث برزت العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) كأحد الابتكارات التي قد تعيد تشكيل النظام المالي العالمي.

اذ يشهد الاقتصاد العالمي الحديث تحولات جذرية وتطوراً متسارعاً مما يعكس التغيرات التي مر بها النظام الاقتصادي عبر التاريخ فقد ادت التطورات التكنلوجية والرقمية إلى تسريع هذه التحولات ويكمن هدف هذه العملات إلى الجمع بين مزايا النقود التقليدية والنظام الرقمي الحديث مما يتيح للبنوك المركزية تقديم وسيلة دفع امنة وفعالة. وقد تسارع العديد من دول نحو تبني الاقتصاد الرقمي القائم على الابتكار بهدف مواكبة التطورات التكنلوجية المتسارعة، وفي هذا السياق ينظر الى النقود الالكترونية كأحد احدث وسائل الدفع حيث جاءت كمحصلة لتطوير وسائل الالكتروني.

يتناول البحث دور العملات الرقمية للبنوك المركزية في دعم الاستقرار النقدي والمالي عبر تعزيز الشمول المالي؛ وتقليل مخاطر السيولة وتحسين مرونة النظام المالي في مواجه الازمات. كما تستعرض التحديات التي قد تواجه السلطات النقدية مثل التحكم في المعروض النقدي وادارة مخاطر الاحتياط والامن السيبراني ؛ يؤكد البحث على ضرورة تبني استراتيجيات متوازنة عند تصمين وتنفيذ العملات الرقمية؛ بما يتضمن الحفاظ على الاستقرار المالي وتحقيق اقصى استفادة ممكنة من التطورات الرقمية في القطاع المصرفي. ووفقا لذلك تطلب تقسيم البحث الى عدة اجزاء ، خصص الاول لمقدمة البحث بينما الثاني لمنهجية البحث بينما استعرض الثالث للجانب النظري في حين اهتم الجزء الرابع بالجانب التطبيقي واختتم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

اولا : منهجية البحث

1- مشكلة البحث :-

بغية تعزيز الشفافية لضمان أن المستخدمين يفهمون آليات عمل العملات الرقمية وكيفية حمايتها فضلا عن محاولة الموازنة في الابتكار الرقمي مع ضمان استقرار النظام المالي على المدى الطويل، ومن اجل دعم الاقتصاد والمحافظة على ثقة الأفراد في النظام النقدي.انبثقت جدلية البحث من اجل تسليط الضوء على العلاقة بين العملات الرقمية للبنوك المركزية والاستقرار المالي ؛ وذلك من خلال تحليل التوازن بين الفوائد المحتملة والمخاطر المصاحبة لها، لكون ان هذه العملات تمثل أداة مبتكرة لتعزيز كفاءة الانظمة المالية وتقليل التكلفة المرتبطة بإدارة النقد إلا أن تطبيقها يتطلب تهيئة بيئة تنظيمية ورقابية متينة لضمان عدم اضعاف الاستقرار المالي او التأثير عل الوساطة المصرفية. ووفقا لذلك تمحورت مشكلة البحث حول التساؤلات الاتية:

- هل توجد علاقة ارتباط بين تداعيات العملة الرقمية للبنوك المركزية على الاستقرار المالي.؟
- هل يوجد اثر لتداعيات العملة الرقمية للبنوك المركزية على الاستقرار المالي"؟

2-أهمية البحث :-

- تتبع اهمية هذا البحث من خلال الاهتمام المتزايد في المجتمع الدولي بشكل عام والمحلي بشكل خاص في العملات الرقمية للبنوك المركزية ومعرفة مدى اثرها على على الاستقرار المالي.
- أن أهمية البحث تأتي من أهمية موضوعها كون العملات الرقمية بشكل عام والعملات المشفرة بشكل خاص عدة من ابتكارات المالية الحديثة .

- تتبع اهمية البحث من تسليط الضوء على العملات الرقمية واهمية المصارف وأثرها على الاستقرار المالي.
- تسليط الضوء على مفهوم الاستقرار المالي في المصارف. وبيان اثر العملات الرقمية في الاستقرار المالي.

3 - فرضيات البحث :-

بالاعتماد على مشاكل البحث فان فرضياته هي كالاتي :

- لا يوجد علاقة ارتباط بين تداعيات العملة الرقمية للبنوك المركزية على الاستقرار المالي.
- لا يوجد اثر لتداعيات العملة الرقمية للبنوك المركزية على الاستقرار المالي.

4- أهداف البحث :-

في ضوء مشاكل وفرضيات البحث يمكن صياغة أهداف البحث وكالاتي :

- يهدف هذا البحث الى معرفة اثر تداعيات العملات الرقمية للبنوك المركزية على الاستقرار المالي .
- يهدف هذا البحث الى معرفة مدى وجود علاقة ارتباط تداعيات العملات الرقمية للبنوك المركزية على الاستقرار المالي .
- معرفة ماهية العملات الرقمية بشكل عام وعملات البنوك المركزية بشكل خاص ومدى دورها في الاستقرار المالي.
- يهدف البحث لعرض وتوضيح الاطار النظري للعملات الرقمية للبنوك المركزية على الاستقرار المالي .
- استشراف مستقبل العملات الرقمية وأثرها على الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي.
- تقييم المخاطر الامنية والتكنلوجية المرتبطة بالعملات الرقمية.
- تحديد تأثير العملات الرقمية للبنوك المركزية على الاستقرار النقدي.

5- مجتمع وعينة ومدة البحث :-

في ضوء مشكلة البحث واهدافها وفروضها واهميتها ،فان مجتمع البحث تبلور في الاتي :

- العملات الرقمية للبنوك المركزية للولايات المتحدة الامريكية CBDC US.
- بيانات الاستقرار المالي وتمثلت في مؤشر الاقتصاد الأسبوعي الأمريكي Weekly Economic Index. اذ يوفر المؤشر الاقتصادي الأسبوعي (WEI) إشارة لحالة الاقتصاد الأمريكي بناء على البيانات المتاحة بتردد يومي أو أسبوعي. وهو يمثل المكون المشترك ل 10 سلاسل يومية وأسبوعية مختلفة تغطي سلوك المستهلك وسوق العمل والإنتاج(Lewis, Daniel J., 2025,1).

اما مدة البحث فكانت كالاتي:

- العملات الرقمية تمثلت في البيانات اليومية من (3/2/2024) ولغاية (2025/2/8).
- بيانات الاستقرار المالي وتمثلت في مؤشر الاقتصاد الأسبوعي الأمريكي (3/2/2024) ولغاية (2025/2/8).

6 - اجراءات واساليب البحث :-

تبلورت اجراءات واساليب البحث في اختيار فرضية البحث ومن ثم استخراج النتائج عبر الاتي:

- تحويل البيانات اليومية للعملات الرقمية من البيانات اليومية الى الأسبوعية .
- تمثلت في استخدام برنامج (Excel) و(SPSS) من خلال تحليل البيانات لاستخراج المتوسط الحسابي والانحرافات ومعامل الانحدار والارتباط بغية استخراج المعنوية .

ثانيا: الجانب النظري :الاطار المفاهيمي للعملات الرقمية

اولا: العملات الرقمية

يعد تاريخ العملات الرقمية حديثا نسبيا؛ اذا كان ظهورها في عام 2008 خلال الازمه المالية العالمية؛ فأدت الازمه المالية الى زعزعه الثقة في النظام الاقتصادي والمالي السائد . فأن اول ورقة بحثيه قدمت من خلال مبرمج حاسوبي يدعى (سانوشي ناكاموتو)؛ بعنوان (البيتكوين نظام العملة الالكترونية الند للند) (طوالبية، 2023: 6). وفي العام نفسه 2008 تم تأسيس موقع رسمي لهذه العملات على الأنترنيت ، وفي يناير من عام 2009 ابدا التداول في العملات الرقمية المشفرة عبر شبكات الانترنيت؛ حيث تمت عمليه التحويل لهذه العملات عبر الانترنيت من ساتوشي ناكانوتو الي شخص اخر يدعى (هال فيني) . وفي العام 2009 حيث تم انشاء اوسوق لتبادل العملات المشفرة مقابل العملات الاخرى حيث وصلت قيمه العملة المشفره الى ما يعادل مليون دولار؛ وفي عام 2013 وصلت قيمتها الى ($1000) مليون (محمد :229,2021) .

ويرى البعض ان اول من ابتكرها هم طلاب ايرلنديين ؛ واطلقوا عليها بأنها نظام نقدي الكتروني حيث يعتمد عليه في التعاملات المالية على مبدا الند للند وان هذا المصطلح تقني يعني التعامل المباشر شخص واخر دون وجود طرف ثالث ما يسمى بالوسيط وقال ان هدف هذه العملة التي تم طرحها للتداول اول مره في عام 2009 هو محاوله التغير في الاقتصاد العالم بنفس الطريقة التي تم خلالها تغيير نظام الويب أساليب النشر (جرجيس؛ يحيى: 9,2021) .

يعد الاستقرار المالي من الأهداف الأساسية للبنوك المركزية ففكرة تبني العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) قد حظيت باهتمام كبير في الآونة الأخيرة. و يشكل النظام النقدي احد الاجزاء الاساسية من اقتصادات العالم ، اذ يتوجب على هذا النظام مواكبة التحولات الرقمية حيث شهدت العملات الرقمية تطورا سريعا في العالم مما اثار اهتمام الباحثين والبنوك المركزية في مختلف دول العلم لما تلعبه من دورا فعال وحيوي في دول العالم . (Central Bank Digital , 2023 ,1)
يسهم هذا النظام على تسهيل العديد من العمليات المالية حيث بدأ الكثير من الباحثين على بحث كيفية تبني العملات الرقمية وتحسين كفاءة نظامها المالي بشكل عام. فهي تسعى الى تطوير نظامها المالي ؛ فجعلها تصبح تحديا عليها ؛مما جعل تقريبا جميعا بنوك العالم تعمل على بحث واطلاق عملات خاصه بهم (طوالبيه: 2022؛20).

بدأ كل من الباحثين والمفكرين والاكاديميين والبنوك المركزية في بحث امكانيه تبني العملات الرقمية للبنوك المركزية كونها احد اشكال اموال البنك المركزي الجديدة الذي سيتم التعامل بها وذألك من خلال التطوير الالكتروني وذألك الذي هو متاح الى كافه المجتمعات ؛حسب رأي البنك المركزي الاوربي: فأنه هذا العمليات يمكن ان تعتبرها شكل ثالث من الاموال الاساسية للبنوك المركزية ؛ بجانب الودائع المتاحة حاليا وشركات القطاع المصرفي (ايمن، وفاء: 92,2023). وعرفت العملات الرقمية هي أصول مالية إلكترونية تُستخدم كوسيلة للتبادل أو تخزين القيمة، وهي تعتمد على تقنية رقمية للتعاملات بدلاً من النقود الورقية أو المعدنية التقليدية. يمكن استخدامها لإجراء المدفوعات، تخزين القيمة، أو الاستثمار، وهي عادةً تعتمد على تقنية البلوك تشين (Blockchain)لضمان الأمان والشفافية.وكذلك عرفت العملات الرقمية للبنوك المركزية على انها احد العملات الرقمية التي يصدرها البنك المركزي وبالرغم من تشابهها مع العملات المشفرة الى ان قد تكون قيمتها محدودة بواسطه البنك المركزي والذي قد تتوازن مع بقيه العملات التقليدية لذلك البلد، مع ذألك تسعى العديد من الدول لابتكار عملات رقمية مركزيه لدولها .ومما سبق يتضح بان العملات الرقمية هي عباره عن موجود مشفر يستخدم كوسيلة للتبادل ؛ تمتاز في تقلبها الشديد من حيث العائد والمخاطر. وتتميز العملات الرقمية في العديد من الخصائص ومنها (طوالبية :8,2023):

- عملات غير ملموسه : هي عملات وهميه افتراضية ، اي انها لا يمكن لمسها لان ليس لها وجود مادي كما انها غير مسنودة من جهات رسمية

- عملات سوقها الكتروني: ان هذا العملات لا الحصول عليها من المؤسسات المالية او البنوك المركزية ، وانما يمكن تداولها والحصول عليها الكترونيا اي عن طريق الانترنيت.

- عملات غير مستقرة سعريا : لان العملات الرقمية لها حد اقصى للإصدار حيث تتميز بتذبذب كبير في الاسعار لان عندما يزيد الطلب هذا يؤدي الى ارتفاع الاسعار .

✓ **أنواع العملات الرقمية:**

1- العملات الرقمية المشفرة:(Cryptocurrencies)

تعرف العملات المشفرة بأنها نوع من الاصول الرقمية والتي تعرف على انها نقود افتراضيه بحتة وان هذه العملات ليس لديها وجود فيزيائي محسوس ؛ بل هي سلسله من الارقام والبيانات المشفرة فهي تمثل قيمه نقدية مشفرة غير ملموسه (محمد : 208,2021). وعرفها صندوق النقد الدولي على أنها اصول رقميه بحته تستخدم في تقنيات التشفير لحمايه وتأمين العملات حيث تم اصدارها بواسطه جهات خاصة بدلا من الحكومة او البنك المركزي؛ بالإضافة الى العملات الافتراضية التي تم دعمها بالأصول مثل الذهب والعملات المشفرة مثل البيتكوين (Raphael Auer، واخرون : 2022,705).وعرفت أيضا على انها عملات امنه ويستطيع اي شخص يجيد استعمال الخوارزميات والبرمجة ان يصدرها .

أ- بيتكوين :(Bitcoin) أول عملة رقمية مشفرة، وهي الأكثر شيوعًا واستخدامًا. يمكن تعريفها على انها على انها عملة مشفرة في اصدارها وتداولها (CLAES BERG، واخرون: 71,2014) وكذلك تعرف على انها عملة لا مركزية وغير مدعومة من اي جهة ذات سلطة مركزية حيث لا يمكن استبدالها بالمسكوكات ذات القيمة مثل الذهب واي سلعة اخرى والتي تعتمد عملة البيتكون في تصميمها على نظام نقد الكتروني حيث يعمل وفق مبدأ الند للند. (نسرين :6,2022).وعرفها اخرون البيتكوين بأنها هي العملة الرقمية التي لا يكون لها وجود مادي حيث تم ابتكارها وفق خوارزميات يمكن من خلالها تميز كل مستخدم عن الاخر دون طلب هويته يتم تخزينها في محفظة الكترونية سرية حيث يمكن ان ترسل وتستقبل الاموال ولا يمكن معرفة مالكها.(يحيى، جرجيس:11,2021). ويمكن تعريفها ايضاً بأنها نموذج الاشهر من العملات الافتراضية ويمكن ان يطلق عليها بالعملات المشفرة التي تم تشفيرها بطريقة معقدا حيث لا يمكن اختراقها بالاضافة الى وجودها في صورة رقمية على اجهزة الحاسوب دون ان تكون بصورة ملموسة (عبد الحفيظ :689,2024) .

- خصائص عملة البيتكوين : تتمتع عملة البتكوين بالعديد من الخصائص ومن أهمها (الدمرداش: 28,2023)

- شكل رقمي بالكامل :البيتكوين عبارة عن نظام نقدي رقمي غير مادي، يعتمد بالكامل على تقنيات الحوسبة والتشفير، مما يمنحه استقلالية عن الأنظمة النقدية التقليدية.
- اللامركزية:لا تدار البيتكوين بواسطة جهة مركزية مثل البنوك أو الحكومات، بل تعمل من خلال شبكة موزعة تعتمد على تكنولوجيا سلسلة الكتل.(Blockchain)
- الشفافية:تسجل جميع المعاملات على دفتر عام مشترك يمكن للجميع الاطلاع عليه، مع الحفاظ على درجة عالية من الخصوصية للأطراف المعنية.
- الأمان والتشفير:تستخدم تقنيات تشفير متقدمة لضمان حماية المعاملات والرصيد من التزوير أو الاختراق.
- ندرة العرض:يتم تحديد إجمالي عدد البيتكوين المتاح بـ 21 مليون وحدة فقط، مما يساهم في حماية قيمته على المدى الطويل.

- امكانية التحويل الفوري: تتيح العملة تحويل الأموال عبر الحدود بسرعة وبتكاليف أقل مقارنة بالأنظمة التقليدية.
- الاستقلالية عن السياسات الحكومية: لا تتأثر البيتكوين بالتدخلات السياسية أو النقدية، مما يجعلها خيارًا بديلًا للأفراد الذين يسعون للتحرر من سيطرة الأنظمة المالية التقليدية.

إيثيريوم :(Ethereum) تدعم العقود الذكية (Smart Contracts) والتطبيقات اللامركزية (DApps).

تُعد الأيثر ثاني أكبر عملة رقمية من حيث القيمة السوقية، وهي العملة المستخدمة لتشغيل منصة الإيثيريوم التي أُطلقت في عام 2015. تتميز الإيثيريوم بكونها منصة مفتوحة المصدر تتيح تنفيذ العقود الذكية والتطبيقات اللامركزية (dApps) بطريقة آمنة ومرنة. يُمكن للمطورين استخدامها لإنشاء تطبيقات جديدة تعتمد على تقنية البلوك تشين، مما يمنحها دوراً رائداً في تطوير الحلول الرقمية الحديثة.(نورالدين: 480,2023).

- **ما هو اليوان الرقمي؟**

اليوان الرقمي (e-CNY) هو عملة رقمية صادرة عن بنك الشعب الصيني كامتداد للعملة الوطنية القانونية. يُعتبر جزءًا من النظام النقدي الرسمي، ويتميز بكونه وسيلة دفع قانونية مدعومة بالكامل من الدولة. يُدار اليوان الرقمي من قبل البنك المركزي ويستخدم لتسهيل المعاملات بين الأفراد والمؤسسات بطريقة آمنة وسريعة، مما يجعله بديلاً حديثًا للنقود الورقية في البيئة الرقمية.

- **نظام تشغيل اليوان الرقمي**

يعتمد نظام تشغيل اليوان الرقمي على نموذج مركزي، حيث يُصدر البنك المركزي العملة ويُشرف على توزيعها عبر البنوك التجارية. تعمل البنوك التجارية كوسيط لتقديم العملة الرقمية للمستخدمين النهائيين، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات. يتميز النظام بتصميم يُمكّن المستخدمين من إجراء المدفوعات الرقمية بسهولة عبر تطبيقات الهواتف المحمولة أو الأجهزة المخصصة للدفع، مع ضمان أمان البيانات وخصوصية المعاملات.(عثمانية، واخرون:345,2022).

- ريبل :(Ripple) تُستخدم بشكل رئيسي للمدفوعات الدولية.
- الريبل (Ripple - XRP):
- تُعتبر الريبل ثالث أكبر عملة رقمية من حيث القيمة السوقية، وقد أُطلقت في عام 2013 بهدف تسهيل التحويلات المالية العالمية. تعمل الريبل كنظام دفع رقمي يُمكّن الشركات من إرسال الأموال بسهولة وبأقل تكلفة. وتتميز الريبل بسرعة تنفيذ المعاملات، مما يجعلها خياراً عملياً للبنوك والمؤسسات المالية.(نورالدين:481,2023).

2.العملات الرقمية المستقرة:(Stablecoins)

- التعريف :عملات رقمية مدعومة بأصول ثابتة مثل الدولار أو الذهب لتقليل التقلبات.
- العملات المستقرة هي نوع من العملات الرقمية التي تسعى لتوفير استقرار في القيمة مقارنة بالعملات المشفرة التقليدية. يتم تحقيق ذلك عن طريق ربط قيمتها بأصول مستقرة مثل العملات الورقية أو المعادن الثمينة. تهدف العملات المستقرة إلى تجاوز مشكلة التقلب الكبير في قيمة العملات المشفرة التقليدية، مما يجعلها خيارًا أكثر أمانًا للمستخدمين(Mike Orcutt, 2023,2) .

- **أنواع العملات المستقرة:**

- العملات المستقرة المرتبطة بالقيمة القانونية: تعتمد قيمتها على عملة قانونية مثل الدولار الأمريكي أو اليورو، وتحتفظ باحتياطيات مكافئة من هذه العملات لتثبيت قيمتها، مثل عملة Tether و Binance USD..

- العملات المستقرة المدعومة بالأصول: يتم دعم هذا النوع بأصول أخرى مثل الذهب أو النفط، وتستخدم لضمان الاستقرار، مثل Digix Gold Tokens المدعومة بالذهب و Venezuelan Petro المدعومة بالنفط.(عثمانية، واخرون: 338,2022).

- العملات المستقرة المعتمدة على الخوارزميات: تستخدم خوارزميات لضبط العرض والطلب بهدف تثبيت القيمة، بدلاً من الاعتماد على احتياطيات فعلية، مثل :

  - Tether (USDT):عملة مستقرة مدعومة بالدولار الأمريكي.

  - USD Coin (USDC):عملة رقمية مستقرة تُستخدم في التحويلات والمدفوعات.

العملات الرقمية للبنوك المركزيه (Central Bank Digital Currencies - CBDCs):

- عرفت البنوك المركزيه على انها مؤسسه مالية مصرفية تشغل موقعاً رئيسياً في سوق النقد؛ ويعتبر رأس الهرم في النظام المصرفي على عكس البنوك التجارية. فالهدف الاساسي لسياسته لا يقتصر على تحقيق أقصى ربح ممكن؛ بل يهدف غلى خدمة السياسة الاقتصادية العامة من خلال قيادة السياسة النقدية والتحكم فيها.(بوديار: 3,2023) و تقسم وظائف البنك المركزي الى تقليدية تؤديها البنوك المركزية منذ تأسيسها، ووظائف حديثة ظهرت استجابة للتغيرات في النظام المالي العالمي والابتكارات التقنية. (طوالبية: 33,2023). منذ مدة من الزمن قامت البنوك المركزية في جميع انحاء العالم في أبحاث حول تصميم العملات الرقمية. وفي بداية عام 2014 ؛ اطلق البنك المركزي في الاكوادور مشروعاً يسمى "Dinero electronico" (المال الالكتروني)وهو يسمح للأفراد بإجراء مدفوعات عبر الهاتف المحمول من خلال نظام يديره البنك المركزي (فالنيسيا (2015)) ،وبالرغم من ذلك اخفق النظام في جذب عدد من المستخدمين وتم إيقافه في عام 2016. (Raphael Auer:5,2020).ولمواكبة ذلك اصدر بنك التسويات الدولي في 2020 اول تقرير يشير الى عملة جديدة (العملات الرقمية المركزية) بالتضامن مع سبع بنوك مركزية (بنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي، بنك السويد، البنك الوطني السويدي، بنك كندا، بنك اليابان، بنك المركزي الاوروبي)الذي قاموا بأنشاء او اصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية CBDC لمواجه المخاطر المتوقعة للعملات الافتراضية؛ وفي عام 2021 اكد بنك التسويات في التقرير الذي قدمه ان عدم مواكبة المستحدثات الجديدة من قبل القطاع المصرفي ، وقد يترتب علية تبني المستخدمين لعملات مالية رقميه اخرى غير مرخص وهذا قد يتسبب في ضرر الاقتصاد (ايمن، وفاء: 92,2023). وعرف بنك التسويات العملات الرقمية الصادرة من البنوك المركزية هي شكل جديد من اشكال النقود الرقمية؛ حيث تتميز عن الارصدة البنكية التجارية بأنها تصدر مباشرة من البنك المركزي وتعتبر كوسيلة للتسوية النهائية. على النقيض من العملات المشفرة مثل البيتكوين؛ تعتمد العملات الرقمية للبنوك المركزية على دعم جهة رسمية وتصدر تحت اشراف البنك المركزي؛ مما يضمن موثوقيتها واستقرارها. كما انها ليست عملة جديده بالكامل؛ بل تعد امتداداً الكترونياً للنقود التقليدية؛ حيث يمكن للأفراد والشركات استخدامها لإجراء مختلفة التعامل المالي. من المهم التميز هنا بين العملات الرقمية للبنوك المركزية والعملات المشفرة؛ بينما الاولى تصدر وتدار تحت الرقابة وإشراف البنك المركزي؛ مما يجعلها شكلاً رسمياً من النقود الرقمية.(طوالبية :21،2023).تعرف العملات الرقمية للبنوك المركزية بأنها تمثل الشكل القانوني للعملة الوطنية؛ مع اضافة مزايا جديدة تسهل الوصول إليها لإجراء المعاملات المالية بمختلف انواعها. كما يمكن اعتبارها اداة دفع الكترونية ومستودع

للقيمة؛ يتم اصدارها مباشرةً من البنك المركزي, وعرفت أيضا على انها عملات رقمية تصدرها البنوك المركزية كنسخة رقمية من العملات التقليدية(Raphael Auer:6 ,2020)

تتوافر العملات الرقمية للبنوك المركزية إما على شكل رمزي (Token) أو على شكل حسابي؛ وتتميز بأنها قادرة على دعم جميع فئات المتعاملين في الاقتصاد. إذا كانت تستخدم لإجراء المعاملات المالية بين الافراد والمؤسسات؛ فإنها تعرف ب(Reail CBDC). أما إذا كانت مخصصة للاستخدام بين المؤسسات المالية والبنك المركزي فقط؛ فإنها تسمى "Wholesale CBDC"؛ وهو ما يسمح بالتعامل بها في الاسواق بين المؤسسات كوسيلة موثوقة. ومن هنا يظهر التميز بين العملات الرقمية للبنوك المركزية والعملات المشفرة؛ حيث يؤدي النوع الاول وظائف الاموال التقليدية بشكل اكثر اماناً واستقراراً؛ بينما تفتقر العملات المشفرة إلى هذه الخصائص القانونية والوظائفية. (عثمانية ، قيراط :2022، 340)

ان دوافع البنوك المركزية لإصدار عملات البنوك المركزية الرقمية هي في المقام الاول اقتصادية جزئية و موجهة نحو التحمية الثلاثية المذكورة اعلاء للبنك المركزي: تعزيز المنافسة وخصوصية البيانات وسلامه نظام الدفع الخاص به(BIS 2021 1). .

خامساً: مميزات تصميم العملات الرقمية للبنوك المركزية

تتمتع العملات الرقمية للبنوك المركزية بالعديد من المميزات ومن أهمها (Mitali Das، : 2023,7). :

- تقدم العملات الرقمية للبنوك المركزية مخزناً للقيمة. وعلى عكس الودائع المصرفية وغيرها من الالتزامات للمؤسسات المالية الخاصة التي تخضع لمخاطر الائتمان والسيولة واحتمالية فشل البنوك.
- يمكن ان توفر العملات الرقمية للبنوك المركزية وسيلة جذابة للدفع لاستخدامها في المعاملات بين الاشخاص؛ وبين الاشخاص والشركات؛ وبين الشركات(BIS 2021 2.).
- تعمل العملات الرقمية للبنوك المركزية على خفض التكاليف. يمكن تقديم العملات الرقمية للبنوك المركزية من خلال المحافظة الرقمية على الاجهزة المحولة؛ مما يقلل من تكاليف المرتبطة بالحفاظ على الحسابات المصرفية المادية ورسوم المعاملات. إن إصدار وإدارة النقد امر مكلف؛ حيث تقع التكاليف على البنوك والشركات والاسر. وقد تعمل العملات الرقمية للبنوك المركزية أيضاً على خفض سعر المدفوعات الحدود (وربما المحلية) من خلال تقليل الوسطاء في سلسلة التعاملات العادية عبر اتصال اوثق او وصول مباشر إلى حسابات تسوية البنك المركزي(.BIS 2020 3.) .
- ان درجة تبني العملات الرقمية للبنوك المركزية وتأثيرها على الاقتصاد سوف تعتمد في النهاية المطاف على تصميمها.

❖ **الاستقرار المالي:**

الاستقرار المالي هو ضمان قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي الاقتصادي؛ مع تجنب الاضطرابات. ويتجاوز هذا المفهوم مجرد غياب الاضطرابات إلى تحقيق كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية؛ بالإضافة إلى دعم العمليات المالية والاقتصادية مثل الادخار والاستثمار والاقراض والسيولة؛ وتوزيعا بشكل فعال؛ وتحديد اسعار الاصول؛ وتراكم الثروة؛ ونمو الناتج؛ وتقييم المخاطر المالية وإدارتها؛ مع ضمان استمرار أداء الأساسية للنظام بأفضل صورة.(بوديار: 47,2023). وعرفه اخرون بأنه الاستقرار المالي لا يمكن تحديده بموقف واحد او بمسار زمني ثابت يرجع إلية؛ بل يقصد به مدا اتساع نطاقه واستمراريته عبر سلسله من الاحداث متعددة الابعاد والمتغيرات التي يمكن ملاحظتها وقياسها. ويستخدم الاستقرار المالي لتقييم كفاءة النظام المالي في اداء وظائفه الاساسية؛ وبالنظر إلى تعدد جوانب الاستقرار المالي؛ فإنه لا يمكن قياسه باستخدام مؤشر كمي واحد؛ إذ يرتبط بمجموعه من العوامل غير الخطية بين مختلف القطاعات مما يزيد من تعقيد النظام المالي. (يحياوي: 46,2014). وكذلك عرفه البنك المركزي الاوروبي الاستقرار المالي على انه الحالة التي يكون فيها

النظام المالي قادراً على الصمود امام الصدمات؛ ومعالجة الاضطرابات المالية؛ وتقليل احتمالية الاضطرابات في عمليه الوساطة المالية.(بالعبيدي، واخرون: 2,2024).

- تم اقتراح مجموعة من السمات التي يجب ان تتوافر لتعريف الاستقرار المالي؛ والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

- الاستقرار المالي كحالة عامة: يجب ان يعتبر مفهوم الاستقرار المالي عن حالة عامة من السلامة.
- قابلية القياس والملاحظات: يجب ان يكون الاستقرار المالي قابلاً للقياس والملاحظة من قبل صناع القرار والمسؤولين المعنيين؛ مما يمكنهم من تحقيق اهدافهم والحفاظ على الاستقرار لدعمهم في اتخاذ قرارات المناسبة.
- تأثير السياسة العامة: يتأثر الاستقرار المالي بالسياسات العامة التي تتبناها السلطات؛ سواء لتحقيق الرفاهية أو أي أهداف اقتصادية أخرى.
- وجود هدف سياسي واضح: يجب ان يرتبط مفهوم الاستقرار المالي بأهداف سياسية واضحة يمكن ان تكون محوراً للسياسات الاقتصادية.
- أهمية التدخل الوقائي: لا ينبغي أن ينظر إلى التدخل فقط عند حدوث انهيار في المؤسسات المالية؛ بل يجب أن يعتبر أداة لمنه مثل هذه الانهيارات وتحقيق استدامة النظام المالي. (يحياوي:2014 ، 45)

❖ **مبادئ الاستقرار المالي**

ان تعريف الاستقرار المالي يعتبر قضية متعددة الأبعاد؛ حيث يتضمن العديد من العناصر الاساسية التي يجب اخذها بعين الاعتبار تحديد هذا المفهوم. فإن الاستقرار المالي يعتمد على عدد من النقاط الرئيسية؛ التي يمكن توضيحها كما يلي(يحياوي: 46,2014).:

المبدأ الاول: الاستقرار المالي كمفهوم شامل وواسع: يشمل جميع الانشطة والقطاعات المالية؛ بما في ذألك المؤسسات والاسواق. ولا يقتصر الأمر على عنصر او مجال واحد؛ بل يشمل النظام بأكمله لظمأن الكفاءة وفعالية الاداء المالي.

المبدأ الثاني: غياب القابلية للأزمات: يحقق الاستقرار المالي حينما يكون النظام المالي قادراً على تحميل الصدمات؛ من دون ان يؤدي ذألك إلى اختلالات جوهرية تؤثر على الاسواق او الموارد.

المبدأ الثالث: التخفيف من ضغوط اسوق الحادة: يتعلق الاستقرار المالي بمدى قدرة النظام على إدارة الأزمات والتعامل مع التقلبات؛ من خلال تصحيح اختلالات السوق عند حدوثها.

المبدأ الرابع: التأثير على الاقتصاد الحقيقي: يعتبر تحليل العلاقة بين الاستقرار المالي والاقتصاد الحقيقي من المحاور الاساسية؛ حيث أن أي اضطراب مالي قد يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي.

المبدأ الخامس: ديناميكية الاستقرار المالي: لا يعتبر الاستقرار المالي حالة جامدة أو ثابتة؛ بل هو وضع ديناميكي يتطلب المراقبة المستمرة والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية. ومن هنا؛ فإن التحليل الشامل للاستقرار المالي يجب أن يشمل البحث الاثر المحتمل للعوامل الداخلية والخارجية على المؤسسات والاسواق.

❖ **اسس الاستقرار المالي:**

تعمل البنوك المركزية على تحقيق الاستقرار المالي من خلال التركيز على أهدافها الرئيسية وتقليل المخاطر التي قد تؤثر سلبًا على أدائها. وتتمثل أسس الاستقرار المالي فيما يلي.(العبيدي، واخرون: 3,2024).:

- الثقة: تعتمد استدامة النظام المالي على وجود مستوى عالٍ من الثقة في قدرته على الوفاء بالتزاماته دون الحاجة إلى دعم خارجي.
- تجنب الاضطرابات: يتمثل الهدف في حماية النظام المالي من التعرض لاضطرابات شديدة تؤدي إلى تكاليف اقتصادية كبيرة.
- الاستقرار النقدي: يشمل ذلك السيطرة على معدلات التضخم وضمان استقرار أسعار الصرف.
- التوازن الاقتصادي: تجنب حالات الركود أو الازدهار غير الطبيعي التي قد تحدث دون أسباب واضحة، وذلك لضمان عدم تراكم التشوهات المؤثرة سلباً على الاقتصاد.
- الثقة في المؤسسات: يتطلب الأمر تعزيز الكفاءة في المؤسسات والأسواق المالية لضمان الأداء المستقر.
- ثبات الأصول المالية: يشمل ذلك تجنب التقلبات الحادة في أسعار الأصول التي قد تؤثر على الاستقرار المالي.
- التعامل مع الصدمات الخارجية: قدرة النظام المالي على مواجهة الأزمات الخارجية وتجنب التأثير السلبي على المدخرات والاستثمارات بما يعزز الاستدامة الاقتصادية

❖ **الاستقرار المالي بالنسبة للنظام المالي:**

يشير الى حاله التي يكون فيها النظام المالي قادراً على أداء وظائف الاساسية بفعالية؛ مثل تقديم خدمات مصرفية ومالية؛ وضمان الوفاء بالالتزامات بشكل مستمر. يتحقق ذألك من خلال الوساطة المالية؛ إدارة المخاطر وضمان انسيابية المدفوعات عبر الية سوق الفعالة. يعبر عن هذا الاستقرار من خلال كفاءة النظام في مواجهة التصحيحات الذاتية؛ مما يقلل من تأثير الصدمات على الاقتصاد الحقيقي. ويعكس مفهوم الاستقرار المالي قدرة النظام على الحفاظ على توازن مختلف مكوناته وأجهزته ضمن اطار المنظومة المالية الاقتصادية.(بوديار: 48,2023).

❖ **الاستقرار المالي بالنسبة للبنك المركزي:**

يشير إلى قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمحافظة على وظيفته الأساسية في تخصيص الموارد، وتسهيل التدفقات المالية بين المدخرين والمستثمرين، وإدارة المخاطر المالية. يُعتبر الاستقرار المالي أحد الأهداف الأساسية للبنوك المركزية إلى جانب استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي(.European Central Bank, 2022, 1)

❖ **علاقه الاستقرار المالي بمقومات عمل البنوك المركزية:**

البنك المركزي يلعب دورًا حيويًا في ضمان الاستقرار المالي، الذي يُعد جزءًا لا يتجزأ من مقومات عمله الرئيسية. تتعلق العلاقة بين الاستقرار المالي ومهام البنوك المركزية بالأهداف المشتركة التي تعمل على تعزيز الاقتصاد وحماية النظام المالي. يمكن تفسير هذه العلاقة كالتالي :

1- أهداف البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار المالي من حيث (ECB 2022.1):

أ. استقرار الأسعار: الاستقرار المالي مرتبط بتحقيق استقرار الأسعار، وهو أحد الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية

التضخم المفرط أو الانكماش يؤدي إلى اختلالات في النظام المالي، مما يؤثر على الاستقرار المالي.

ب. الإشراف والرقابة: يقوم البنك المركزي بمراقبة القطاع المصرفي والمؤسسات المالية لضمان سلامتها وقدرتها على تحمل الصدمات يتم وضع قواعد احترازية تقلل من المخاطر النظامية مثل متطلبات كفاية رأس المال والسيولة.

ج. إدارة الأزمات: في حالة وقوع أزمات مالية، يعمل البنك المركزي كـ ملاذ أخير للإقراض لتوفير السيولة اللازمة للبنوك المتعثرة، وبالتالي منع انهيار النظام المالي (ecb.europa.eu) .

ويلاحظ ان هناك ترابطاً وثيقاً بين الاستقرار المالي ونمو القطاع المالي؛ حيث أن أي اختلالات مالية تحدث تأثيرات سلبية على اداء الاقتصاد الحقيقي؛ مما يؤدي إلى تقلبات اقتصادية حادة. وتقوم البنوك المركزية في هذا السياق بدور هام لضمان التوازن المالي من خلال دعم السيولة؛ توجيه السياسة النقدية؛ ومعالجة اوجه القصور في الاسواق. .(بوديار: 61,2023).

2- أدوات البنك المركزي لتحقيق الاستقرار المالي (IMF (2021))

أ. السياسة النقدية: تستخدم أدوات مثل أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة لتنظيم الطلب على الائتمان والحفاظ على استقرار السوق

ب. السياسة الاحترازية الكلية تهدف إلى تقليل المخاطر التي تؤثر على النظام المالي ككل.

ج. إدارة السيولة :يضمن البنك المركزي وجود سيولة كافية في السوق لمنع أزمات السيولة(1 imf.org.(2021)) .

يُعتبر النظام المالي أحد القنوات الأساسية لتحقيق هذا الهدف عبر ضمان استقرار العمليات المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بها. ويعتمد نجاح هذا الدور على التكامل بين السياسات النقدية والمالية، حيث تؤثر كل من الاستقرار النقدي والمالي بشكل متبادل في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار العام. كما يُعد التحكم في المتغيرات النقدية، مثل أسعار الفائدة وسعر الصرف، وسيلةً فعالة للتعامل مع الأزمات الاقتصادية وضمان استقرار الأسواق. .(بوديار: 62,2023).

3.العلاقة بين الاستقرار المالي وأداء المصارف:

أ. تحسين الكفاءة الاقتصادية: النظام المالي المستقر يضمن تدفق الأموال بشكل سليم بين المدخرين والمستثمرين، مما يُحسن كفاءة تخصيص الموارد.

ب. الحد من المخاطر النظامية: البنوك المركزية تعمل على تقليل المخاطر النظامية (Systemic Risks)التي قد تؤدي إلى انهيار الأسواق أو المؤسسات المالية.

ج. تعزيز الثقة: يُسهم الاستقرار المالي في تعزيز ثقة المستثمرين والجمهور في النظام المصرفي، وهو أمر حيوي لاستمرار عمل البنوك المركزية(imf.org.2021, 1) .

رابعا : الجانب العملي من البحث:

غاية هذا جزء من البحث هو الاختبار التجريبي لتأثير العملات الرقمية على الاستقرار المالي والذي يتمثل في المؤشر الاسبوعي لسوق ولتحقيق هذه الغاية فقد تم اجراء تحليل الانحدار بين المتغيرين المتغير الاول هو المتغير المستقل وهي العملات الرقمية للبنوك المركزية اما المتغير الثاني فكان المتغير التابع والذي يتمثل بمؤشر الاقتصاد الاسبوعي المعبر عنه بالاستقرار المالي.

اولا : اختبار وتحليل العلاقة بين العملات الرقمية للبنوك المركزية والمؤشر الاقتصاد الاسبوعي للسوق الأمريكي :

يعرض الجدول (1) والشكل (1) بيانات متغيري العملات الرقمية للبنوك المركزية ومؤشر الاقتصاد الاسبوعي طوال مده المعاينة، وبالاستناد لهذه البيانات الأسبوعية تم تحليل الانحدار بين المتغيرين والنتائج ظاهره في الجدول ادناه:

جدول (1) نتائج تحليل العلاقة بين مستوى العملات الرقمية ومؤشر الاقتصاد الاسبوعي الامريكي خلال مده المعاينة

SUMMARY OUTPUT

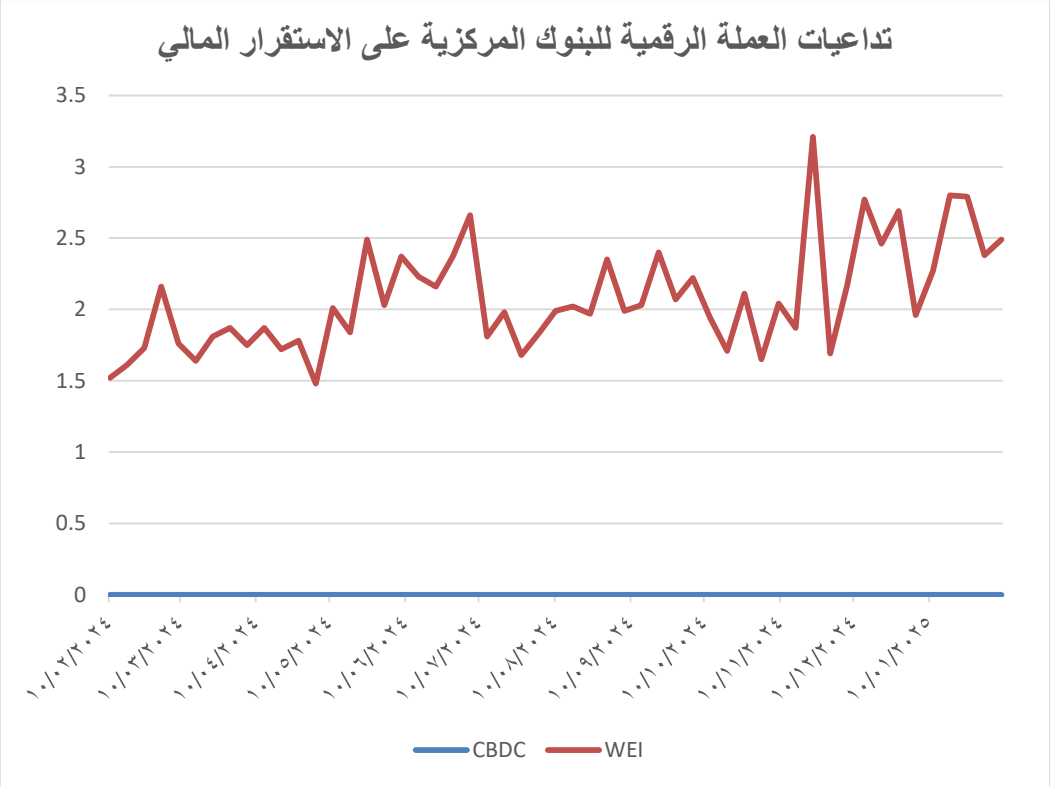
Regression Statistics	
Multiple R	
R Square	
Adjusted R Square	0.331813248
Standard Error	0.110100031
Observations	0.092651012
	0.355900818
	53

ANOVA

	df	*SS*	*MS*	*F*	*Significance F*
Regression	1	0.799235	0.799234824	6.309812108	0.015214228
Residual	51	6.459935	0.126665392		
Total	52	7.25917			

	Coefficients	*Standard Error*	*t Stat*	*P-value*
Intercept	2.472901402	0.164162	15.06374748	2.05E-20
CBDC	-9354.330237	3723.956	-2.511933938	0.015214228

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية



ويتضح من الجدول اعلاه بأن العلاقة بين المتغيرين طردية لكنها ضعيفة للغاية ، اذا بلغ معامل الارتباط (**0.331**) ويكشف معامل التحديد عن اثر العملات الرقمية في ما مقدارهُ (**0.1101**) فقط من التغير في الاستقرار المالي وهو ما يؤكد فرضيه البحث الرئيسية الأولى وهي عدم وجود علاقة ارتباط بين العملات الرقمية للبنوك المركزية و الاستقرار المالي.

وعند الرجوع الى الجدول(1) يتضح من العلاقة انها معنويه وذلك لان قيمه (0.0152) اقل من مستوى المعنوية البالغة (5 %) كما ان حساسيه الاستقرار المالي المتمثلة بالمؤشر الاسبوعي بالاقتصاد لتغيرات في العملات الرقمية كانت ضعيفة جدا للغاية كما يتضح ذلك من قيمه البيتا وان هذا التقلب لا يغير من منحنى العملات الرقمية الا قليلا جدا وهو واضح من الشكل أعلاه ، اذ ان كل ذلك يؤكد على رفض فرضية البحث الرئيسية الثانية وهذا يعني تأثر العملات الرقمية في الاستقرار المالي ضمن مستوى ثقه 95%.

رابعا: الاستنتاجات والتوصيات:

1. **الاستنتاجات:-**

1- اثبت البحث عدم وجود علاقة ارتباط بين العملات الرقمية للبنوك المركزية والاستقرار المالي.
2- اثبت البحث وجود اثر ذا دلالة معنوية بين العملات الرقمية للبنوك المركزية و الاستقرار المالي.
3- اثبت البحث تأثير الجهاز المصرفي والسياسة الائتمانية بالعملات الرقمية للبنوك المركزية.
4- اثبت البحث ان العملات الرقمية للبنوك المركزية تؤدي الى تحسين الكفاءة في النظام المالي وتقليل التكاليف المرتبطة بتداول النقود.
5- تقدم العملات الرقمية للبنوك المركزية فرصه للتطور والابتكار في النظام المالي، لكنها تحتاج الى تنظيم دقيق لضمان استقرار المالي.

2. التوصيات :-

1. ضرورة تصميم العملة الرقمية بشكل يلائم الاستقرار المالي فضلا عن وضع سياسات تنظيمية شاملة تشمل الرقابة على الاستخدام ، وتحديد حقوق ومسؤوليات الجهات الفاعلة لمنع سوء استخدام هذه العملات.
2- نشر الوعي حول فوائد ومخاطر الاستخدام لضمان الاستخدام الأمثل لهذه العملات وتشجيع تبنيها في ثقة.
3- تبني معايير أمان وسياسات خصوصية صارمة تضمن حماية بيانات المستخدمين وخصوصيتهم.
4- وضع نظام محكم لتنظيم اصدار العملات الرقمية من قبل البنوك المركزية مع توفير بيئة تقنية امنة لضمان حماية البيانات وأمن المعلومات .
5- توفير بنية تحتية متطورة تتناسب مع متطلبات العمل المصرفي مع التركيز على التكنلوجيا المالية المتقدمة ودعم الابتكار في هذا المجال.
6- تعزيز قدرات البنوك لإمكانية إصدار العملات الرقمية من خلال تنفيذ مشاريع تجريبية لدراسة مدى تحقيق المتطلبات الاساسية لنجاح عملية الاصدار.
7- تعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية بما في ذلك مطورو التطبيقات المالية والشركات التكنلوجيا المالية والبنوك والحكومات لضمان بناء منظومة متكاملة لإصدار العملات الرقمية المركزية في المستقبل.

- قائمة المصادر

1. طوالبية & ,لطيفة. (2023 .(*أثر العملات الرقمية للبنوك المركزية على السياسة النقدية-اليوان الصيني أنموذج* ,Doctoral dissertationجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة).

2. محمد حمدي صميدة، & .,خالد. (2021). تداول العملات المشفرة وخطره على الأمن المجتمعي .*حولية كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة*.281-198 ,(33) ,*16* ,

3. بوزانة & ,حمدوش. (2023). العملة الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) كتوجه حديث في المعاملات المالية والمصرفية .*مجلة البشائر الاقتصادية*.112-90 ,(1) ,*9* ,

4. سوالم & ,منال نسرين. (2022 .(*البيتكوين و تاثيراته على نظام المبادلات النقدية* (Doctoral dissertation,مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج .

5. محمد الدمرداش، م & .,محمود. (2023). العملات الرقمية المشفرة وتأثيرها على دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية: البيتكوين نموذجا Encrypted Digital Currencies And Their Impact On The Role Of Central Banks In Managing Monetary Policy: Bitcoin As A Model.*مجلة البحوث الفقهية والقانونية*.104-1 ,(42) ,*35* ,

6. عثمانية، عثمان، بن قيراط & ,وداد. (2022). موقع العملات الرقمية للبنوك المركزية CBDC من العملات المشفرة والعملات المستقرة اليوان الرقمي أنموذجا .*مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة*.351-334 ,(2) ,*7* .,

7. بوديار. (2023 .(*دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي وفق رؤية رؤية مالية اسلامية* ,Doctoral dissertation) جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير .

9. يحياوي .*دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي*.(Master's thesis) .

10. ناهض نجم حمد العبيدي، امينة راشد جابر، محمد عبدالرسول جابر & ,علي كريم أبو زبيبه. (2024). تقييم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية دراسة حالة في الشركة الاهلية للإنتاج الزراعي(*Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS), 19*، عدد خاص). 595-587.

المصادر الاجنبيه:

-Auer, R., Frost, J., Gambacorta, L., Monnet, C., Rice, T., & Shin, H. S. (2022). Central bank digital currencies: motives, economic implications, and the research frontier. *Annual review of economics*, *14*(1), 697-721.

-Das, M. M., Griffoli, M. T. M., Nakamura, F., Otten, M. J., Soderberg, G., Sole, M. J., & Tan, B. (2023). *Implications of central bank digital currencies for monetary policy transmission*. International Monetary Fund.

- https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school/495
- Central Bank Digital Currency Tracker, Geoeconom ,” Atlantic Council, accessed September 26 ./https://www.atlanticcouncil.org/cbdctracker ،2023
- Mike Orcutt, “What’s next for China’s digital currency?,”2 . MIT Technology Review, August 3, 2023.
- Alondra Nelson, Alexander Macgillivray, and Nik . Marda, “Technical Possibilities for a U.S. Central Bank Digital Currency,” The White House, Office of Science and Technology Policy Blog, September 2022.
- BIS. (2020). Annual Economic Report 2020, Central banks and payments in the digital

era, Printed in Switzerland. Retrieved from https://www.bis.org/publ/ arpdf/ar2020e3.htm

- BIS. (2021). Central bank digital currencies: executive summary. Retrieved from

https://www.bis.org/publ/othp42.pdf

- BIS. (2021). Central bank digital currencies: executive summary. BIS.
- BIS. (2020). Central bank digital currencies: foundational principles and core features, in a series of collaborations from a group of central banks Report no 1 . ISBN: 978-92-

9259-427-5: 2020.

- Lewis, Daniel J., Mertens, Karel, and Stock, James H., Weekly Economic Index, https://www.dallasfed.org/research/wei.
- https://www.coingecko.com/ar/%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7 %D8%AA/cbdc/historical_data.

مستقبل الاعمال في عصر الذكاء الاصطناعي التحديات والفرص

م.م امير حسني مطر البازي

جامعة المستقبل ـ كلية العلوم الادارية

amir.hosni.matar@uomus.edu.iq

م.م مصطفى لفتة بدر الجياشي

وزارة التربية ـ مديرية تربية المثنى

lam97426@gmail.com

الباحثة/ ميرهان ماجد عبد الحسين

ماجستير ادارة الاعمال

pgs.merhan.majed@uobasrah.edu.iq

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوعًا حيويًا في عالم الأعمال المعاصر، وهو مستقبل الأعمال في عصر الذكاء الاصطناعي (AI) ، يهدف البحث إلى استكشاف وتحليل الفرص الهائلة التي يتيحها الذكاء الاصطناعي لتحويل نماذج الأعمال، وتعزيز الإنتاجية، وتحسين تجربة العملاء، بالإضافة إلى تحديد التحديات الجوهرية التي تواجه المؤسسات في تبني هذه التقنيات بشكل فعال ومسؤول.

يقوم البحث بتحليل الأدبيات السابقة، واستعراض أفضل الممارسات، وتحليل الاتجاهات الحالية في مجال الذكاء الاصطناعي، لتحديد الفرص الرئيسية، مثل أتمتة المهام الروتينية، وتحسين اتخاذ القرارات، وتخصيص تجربة العملاء، وتطوير منتجات وخدمات مبتكرة. كما يدرس البحث التحديات الرئيسة، مثل نقص المهارات المتخصصة، والمخاوف الأخلاقية والقانونية، والمخاطر الأمنية، والتغيرات في طبيعة الوظائف.

بالإضافة إلى ذلك، يقدم البحث توصيات عملية للمؤسسات وصناع القرار لمساعدتهم على الاستعداد لمستقبل الأعمال في عصر الذكاء الاصطناعي، واغتنام الفرص المتاحة، والتغلب على التحديات المحتملة. تشمل هذه التوصيات تبني استراتيجيات واضحة للذكاء الاصطناعي، والاستثمار في تطوير المهارات، ووضع مبادئ توجيهية أخلاقية، وتعزيز الأمن السيبراني، والتعاون مع الشركاء.

يخلص البحث إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل قوة تحويلية هائلة قادرة على إعادة تشكيل عالم الأعمال، ولكن الاستفادة القصوى من إمكاناته يتطلب تبني استراتيجيات متكاملة، ومعالجة التحديات بشكل فعال، وضمان أن تكون فوائد هذه التقنيات متاحة للجميع.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، فرص وتحديات الذكاء الاصطناعي، مستقبل الأعمال

المقدمة:

يشهد عالم الأعمال تحولًا جذريًا وغير مسبوق مدفوعًا بالتقدم المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد مفهوم نظري أو خيال علمي، بل أصبح واقعًا ملموسًا يتغلغل في مختلف جوانب العمل، بدءًا من العمليات التشغيلية وصولًا إلى اتخاذ القرارات الاستراتيجية. هذا التحول يفتح آفاقًا واسعة من الفرص التي يمكن أن تعيد تعريف مفهوم الإنتاجية والكفاءة والابتكار، ولكنه في الوقت نفسه يطرح تحديات جوهرية تتطلب دراسة متأنية واستعدادًا مسبقًا.

في هذا السياق، يهدف هذا البحث إلى استكشاف مستقبل الأعمال في عصر الذكاء الأصطناعي، مع التركيز على تحليل الفرص الكامنة والتحديات المحتملة التي تواجه المؤسسات والأفراد على حد سواء. و سنسعى إلى فهم كيف يمكن للشركات الاستفادة القصوى من إمكانات الذكاء الاصطناعي لتعزيز قدرتها التنافسية وتحقيق النمو المستدام، وفي الوقت نفسه، كيف يمكنها التغلب على التحديات المتعلقة بتغيير طبيعة الوظائف، والأخلاقيات، والأمن السيبراني، والتنظيم.

سنسعى إلى تقديم رؤية شاملة ومتوازنة حول مستقبل الأعمال في عصر الذكاء الاصطناعي، وتقديم توصيات عملية للمؤسسات وصناع القرار لمساعدتهم على الاستعداد لهذا المستقبل واغتنام الفرص المتاحة، إن فهم هذه الديناميكيات المتغيرة أمر بالغ الأهمية لضمان بقاء المؤسسات في الطليعة وتحقيق النجاح في عالم الأعمال المتطور باستمرار.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في:

على الرغم من الإمكانات الهائلة التي يحملها الذكاء الأصطناعي (AI) لتحويل مستقبل الأعمال، إلا أن التبني الفعال والمسؤول لهذه التقنيات يواجه تحديات كبيرة تعيق الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة. هذه التحديات تتراوح بين المخاوف الأخلاقية والقانونية، والتغيرات في طبيعة الوظائف والمهارات المطلوبة، وصولًا إلى المخاطر الأمنية والاعتبارات التنظيمية.

بناءً على ذلك، فإن السؤال الرئيسي الذي يسعى هذا البحث إلى الإجابة عليه هو:

كيف يمكن للمؤسسات وصناع القرار التغلب على التحديات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، والأستفادة القصوى من الفرص المتاحة، لضمان مستقبل أعمال مزدهر ومستدام في عصر الذكاء الاصطناعي؟

أهمية البحث:

يساعد هذا البحث المؤسسات وصناع القرار على الاستعداد للمستقبل من خلال فهم الاتجاهات الرئيسية في مجال الذكاء الاصطناعي، والتحديات المحتملة، والفرص المتاحة.

اهداف البحث:

1- استعراض مفهوم الذكاء الاصطناعي ونشأته وأنواعه وخصائصه.

2- التعرف على مجالات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

3- التعرف على مستقبل الاعمال والتحديات والفرص في عصر الذكاء الاصطناعي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان الذكاء الاصطناعي سيؤدي الى تغير جذري في الوظائف، حيث أن العديد من الوظائف قد تتعرض لخطر الاستبدال أو التغيير الجذري في ظل التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي والروبوتات والأتمتة.

منهجية البحث:

استخدام المنهج الوصفي، لبيان مستقبل الاعمال في عصر الذكاء الاصطناعي.

المبحث الاول ـ مفهوم الذكاء الاصطناعي

أولا :- نشأة وتطور الذكاء الاصطناعي

تعود نشأة الذكاء الاصطناعي وتاريخه الى فترة الخمسينات من القرن الماضي، أذ كان اول برنامج تشغيلي للذكاء الاصطناعي عام 1951 في جامعة مانشستر(ابو زينة،2022 :9)، وتمت صياغة مصطلح"الذكاء الاصطناعي"اول مرة من قبل عالم الكمبيوتر"John Mccarthy" عام 1955 اذ اطلقت هذه التسمية في المؤتمر الذي تم تنظيمه حول الذكاء الاصطناعي، واول مشروع قائم على الذكاء الاصطناعي حدث قبل 60 سنة عندما صمم العلماء برنامج يقوم بترجمة اللغة الانجليزية والروسية.(Dagundruo,et al,2023: 42)

في البداية كان يعتقد ان الذكاء الاصطناعي مصطلح يتضمن جميع الاعمال التي تقوم بها الالة، وتصف هذه الالة بأنها ذكية، وركزت كل الجهود المبكرة لتطوير الذكاء الاصطناعي على ابتكار برمجيات والالات تمكنها من محاكاة العقل البشري(العامري،اليوداوي،2024: 46).ويعد الفيلسوف الفرنسي (بول فاليري) اول الفلاسفة الذين تحدثو بشكل فعلي عن مستقبل الالات الذكية وتعايشها مع الانسان، فقال"كل انسان هو في طور التحول ليصبح الة" وأنه في حال تطور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي فأنه سيحل بديلا عن الذكاء البشري.

ويستعمل لاداء المهام التي يتم تنفيذها يدويا بكفاءة ودقة وفعالية وحل المشكلات المتراكمة حيث يقوم بأداء الوظائف التي تحاكي مايقوم به العقل الانساني من حيث تعلم اللغات، والقيام بالمهام الادارية، القدرة على التفكير، والتعلم والفهم، اذ تم تعريفه على انه محاولة أكتساب الحاسبة الالكترونية بعض القدرات البشرية.(الفضل واخرون،2023: 111)

ونجد ان الذكاء الاصطناعي مر بمراحل عديدة خلال فتره تطوره (الصبحي،2020، Miain & Hodes,2017) كمايلي:-

المرحلة الاولى :- تتمثل بمرحلة الخمسينيات لأعداد نماذج الية تتمكن من خلالها اصدار بعض السلوكيات البسيطة مثل التعلم، لكن في هذه المرحلة فشلت النماذج الخاصة بالذكاء من اصدار بعض السلوكيات المعقدة

المرحلة الثانية:- هي فترة الستينات اذ بدأت بموجة جديدة ومزدهرة وواعية من الذكاء الاصطناعي.

المرحلة الثالثة:- في السبعينات من القرن الماضي حيث بدأت الخطوة الاولى لفريق في هندسة المعرفة في معهد "ستانفورد للابحاث" بقيادة اشهر علماء الذكاء الاصطناعي(أدوارد فيجن) اذ وضع الفريق رؤية لتحديد النموذج وتجميعه.

المرحلة الرابعة:- في الثمانينات اذ بدأت حركة التعلم الالي، وبدأت عمليات البرمجة في أكتساب، وأستخراج المعرفة ووضعها في الالة.

المرحلة الخامسة:- فترة التسعينات، هي فترة التطور الهائل لأجهزة الكمبيوتر من حيث السرعة وقدرات التخزين.

المرحلة السادسة:- دخل الذكاء الاصطناعي منذ عام 2000 مرحلة جديدة من التطور، وحقق نجاحات كبيرة غيرت مصير البشرية، اذ اهتم العلماء بخلق علاقات بين الذكاء ومجالات مختلفة ادت الى تطوره وازدهاره.

المرحلة السابعة:- منذ عام2011 وحتى الان جاءت فترة التطور الاهم اذ تم تطبيق الذكاء الاصطناعي في شتى مجالات الحياة، وظهر مفهوم النظم الخبيرة والروبوتات والتعلم الافتراضي.

ثانيا:- مفهوم الذكاء الاصطناعي

يستعملُ المتطورون الذكاءَ الاصطناعي للقيام بالمهامِ التي يتم تنفيذها بالطريقةِ التقليدية اليدوية بكفاءة وفعالية واكثر دقة من اجل التواصل مع العملاء، حيث ان المنهج الاساسي للذكاء الاصطناعي هو القيام بتطوير الحاسب الالي بطريقة تكون موازية للذكاء الانساني ومن خلال هذه التطوير تمنحه قدرات الادراك، التعلم، حل المشكلات، بهذا يكون هو ثمرة تلاقي جميع العلوم الحديثة مع التكنولوجيا والتطورات الالية، ونظرا لأهمية الذكاء الاصطناعي وأثره في كافة المجالات والقطاعات المتعددة فقد تم تعريفه من قبل العديد من الباحثين، ومن هذه التعريفات نذكر بعضها حسب اراء الباحثين

ت	اسم الباحث	السنة	التعريف
1	Ivan Bratko	1995	هو علم هندسة وصناعة الالات الذكية، فهو العلم الذي يحاكي ويتجاوز العقل البشري من خلال قدرات تجميع وتحليل البيانات.
2	AN Ramesh, & et al	2004	يعرف على انه مجال من العلوم والهندسة يهتم بالفهم الحسابي لما يسمى عادة بالسلوك الذكي ويتم انشاء الاشياء التي تعرض هذا السلوك
3	شنبي	2016	هو عبارة يتم اطلاقها على احدث علوم الحاسوب الالي وينتمي هذا العلم الى الجيل الحديث من اجيال الحاسب الالي، ويهدف هذا العلم الى محاكاة عمليات الذكاء التي تتم داخل العقل البشري وتكون لديه القدرة على حل المشاكل واتخاذ القرار بأسلوب منطقي.
4	Mohammad Ihsan, & et al	2018	الذكاء الاصطناعي عرف بأنه قدرة ظاهرة على حل المشكلات محددة وقدرة على تعلم حلول للمشكلات الجديدة
5	Rufus,& et al,	2023	انه نظام تكنولوجي محترف يقوم بـ(جمع ،تنظيم، ومعالجة البيانات بكميات كبيرة) خلال دقائق لأنتاج معلومات دقيقة وموثوقة.
6	Musa & Lefkir	2024	هو توليفه من الاجهزة والبرامج التي تعمل بشكل يشابه العقل البشري اذ يُمكن الذكاء الاصطناعي اصدار احكام معقدة بالاعتماد على المعلومات المتوفرة.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر المذكورة

عرف رائد الذكاء الاصطناعي (Marvin Minky) بأنه تمكين الالات من القيام بأشياء تتطلب ذكاء بشري،وعلى الرغم من تنوع أوصاف الذكاء الاصطناعي ألا ان الاعتقاد السائد هو ان جوهره يكمن في نظريات البحث واساليبه وتقنياته وتطبيقاته لمحاكاة الذكاء البشري وتوسيعه

وقد اكدت دراسة (Greenman,2017: 1452) :- على ان الذكاء الاصطناعي اليوم اصبح مفهوما متداولا بشكل كبير وقد دخل على جميع المجالات العلمية التقنية وايضا العلوم الانسانية.. وتعد الهواتف المحمولة واجهزة التلفاز الذكية في بيوتنا خير دليل.

كما عرفه (أبو بكر خوالد،2020: 12) "أنه نوع من فروع علم الحاسبات الذي يهتم بدراسة وتكوين منظومات حاسوبية تظهر صيغ الذكاء وهذه المنظومات لها القابلية على استنتاجات مفيدة جدا حول المشكلة الموضوعة كما تستطيع هذه المنظومات فهم اللغات الطبيعية او فهم والادراك الحي وغيرها من الامكانيات التي تحتاج ذكاء متى ما نفذت من قبل الانسان"

وعليه فان الذكاء الاصطناعي يعد علما حديثا يهدف الى استحداث وابتكار في انظمة الحاسوب الذكية، التي تحاكي وتجاري الذكاء الانساني في اسلوبه ونشاطاته.. من اجل تكييف تلك الانظمة للقيام بالمهمام التي يقوم بها الانسان بدلا عنه.

ويمكن ان نذكر مايميز الذكاء الاصطناعي عن البشري بأنه "دائم ويتطلب تكلفة وجهدا اقل، ومما سبق يتضح ان الذكاء الاصطناعي هو قدرة الالة على ان تحاكي الذكاء البشري والقيام بالمهام التي يصعب على الانسان عملها، فالقيام بالمهام الفكرية بواسطة الذكاء الاصطناعي تتم بأقل جهد ووقت ممكن، وقدرته الفائقة على تحسين ادائه وتطويره بشكل مستمر.

ثالثا:- خصائص الذكاء الاصطناعي

للذكاء الاصطناعي العديد من الخصائص تتمثل بمايلي :- (داوود واخرون،2018، 199)

- القدرة على اكتساب وتطبيق المعرفة.
- القدرة على التفكير والإدراك.
- القدرة على التعلم والفهم من الخبرات والتجارب السابقة.
- القدرة على استخدام الخبرات القديمة الموجودة وتوظيفها بمواقف جديدة.
- القدرة على التجربة والخطأ لأستكشاف الأمور المختلفة.
- القدرة على الاستجابة السريعة للمواقف والظروف الجديدة.
- القدرة على التعامل مع الحالات الصعبة والمعقدة.
- القدرة على التعامل مع المواقف الغامضة مع غياب المعلومة.
- القدرة على تقديم المعلومة لإسناد القرارات الإدارية.
- ترشيد وتوفير النفقات وتقليل التكاليف.
- العمل بمستوى علمي واستشاري.
- القدرة على التعامل مع المعلومات الغامضة.
- حل المشاكل في حال كانت المعلومات غير كاملة.
- تقليل الاعتماد على الخبراء والكوادر البشرية.
- حل المشكلات من خلال من خلال استعمال اسلوب مقارن لأسلوب الانسان.
- التعامل مع الفرضيات بسرعة ودقة عالية.
- القدرة على فهم الامور المرئية وإدراكها والتصور والأبداع.

رابعا:- مجالات الذكاء الاصطناعي

تتعدد المجالات التي يطبق فيها الذكاء الاصطناعي في وقتنا الحالي اذ نلاحظ تم الاعتماد عليه في كثير من الاشياء من حولنا في حياتنا اليومية حيث اتجهت الابحاث الى تصميم وبناء الذكاء الاصطناعي في المجالات (الصناعية، التقنية، الطبية، التعليمية، والخدمية الاخرى) وهي كما يلي:-

- الخوارزميات الجينية:- هي احد مجالات الذكاء الاصطناعي التي تعمل على حل المشاكل بالطريقة المثلى من خلال اختيار الحل الافضل والامثل من بين الحلول الممكنة والمتاحة. (Hover,Steiner,2009: 20).
- النظم الخبيرة:- يعد دمج الخبرة البشرية في مجال معين لبرامج الكمبيوتر من المجالات المهمة للذكاء الاصطناعي ،بهدف الوصول الى برامج تمكن من تقديم المشورة في مجالات معينة او تحليل البيانات حيث من خلال هذا الدمج يمكن الحصول على برنامج ذكي يستخدم الخبرة البشرية. ومن المجالات التي تم استخدام الانظمة الخبيرة فيها هي(الصناعات الالكترونية والكيميائية، التشخيص الطبي، والقانون ..الخ). (الخالدي، فاضل،2024: ص704)
- التدريس والتعلم :- تقنيات الحاسوب والبرامج الإلكترونية بدأت تستخدم بشكل كبير في مجال البرامج التدريبية والتعليمية في المدارس والجامعات ومراكز التدريب..مما ادى الى ظهور برامج تعليمية تهتم بالشرح واستخدامها في حل المسائل والمعادلات الرياضية وكذلك البرامج التي تحتوي على ايعازات للترجمة وتحويل المقاطع الصوتية الى نصوص، وبالتالي فأن ادخال اساليب الذكاء الاصطناعي كعامل اساسي له الاثر الكبير على رفع الكفاءة التعليمية والتدريبية العلمية.(الشرقاوي،2020: 53)،فاصبح من الادوات القوية التي تحدث ثورة هادئة في الجامعات وقاعاتها الدراسية فقد غَير أساليب التعلم والتدريس بشكل كبير فقد مكنت ايجابياته الكثيرة القدرة على تقييم اداء كل طالب وتحديد نقاط قوته وضعفه ومن ثم تحديد منهج خاص لتلبية احتياجه بشكل اكثر دقة وبالتالي يوفر بيئة تعليمية ممتعة وتفاعلية بعيدة عن اساليب وانماط الدراسة التقليدية(مطر،2025)

خامسا:- أنواع الذكاء الاصطناعي

يمكن التميزبين عدة انواع مختلفة للذكاء الاصطناعي وهي على النحو الاتي:-

1-الذكاء الاصطناعي الضعيف:- ايضا معروف"الذكاء الاصطناعي الضيق" فهو الاكثرا انتشارا اليوم، ويعد أبسط أشكال الذكاء الاصطناعي حيث تمت برمجة هذا النوع من الذكاء الاصطناعي لاداء مهمة واحدة،داخل بيئة ونطاق محدد ، مثل(التحقق من الطقس، او لعبة الشطرنج).(العامري و اليوداوي، 2024، ص49)

2-الذكاء الاصطناعي القوي:- يستطيع هذا النوع من الذكاء القيام والعمل على جمع البيانات والمعلومات وتحليلها، او اداء وظيفة فكرية يستطيع الانسان القيام بها ،اذ يوضح هذا النوع الى الحواسيب بمستوى ودرجة ذكاء الانسان في مختلف المجالات ،ويتمكن من مراكمة التجارب والخبرات من المواقف المكتسبة والتي تمكنه من ان يتخذ قرارات تمتعه بالاستقلالية، ومن امثلة هذا النوع (السيارات ذاتية القيادة، والتطبيقات الحديثة)

3-الذكاء الاصطناعي الخارق:- هذا النوع من الذكاء لايزال قيد التجربة اذ انه يتميز بالحداثة ويهدف بصورة رئيسية الى محاكاة البشر، فهذا المعنى لا يشير الى قوته بل ينظر الى الذكاء الاصطناعي "بأنه يتمتع بدرجة كبيرة من القوة التي تؤهله الى ذكاء مخترعه وربما يتفوق عليه" فهو يحاول فهم

العواطف والافكار الانسانية، وايضا يمتلك مهارات محدودة في التفاعل، والتواصل الاجتماعي مع الناس (Musa & Lefkir,2024: 13)

سادسا:- تطبيقات الذكاء الاصطناعي

ترجع اهمية تطبيقات الذكاء الاصطناعي في أنها تؤدي الوظائف الذكية والمعقدة المرتبطة بالذكاء البشري، حيث تتجلى الذكاء الاصطناعي في تطبيقاته والياته التي تعمل على تحسين اداء الوحدات الاقتصادية وانتاجيتها عن طريق أتمتة العمليات او المهام التي تتطلب القوة البشرية حيث يتمكن الذكاء الاصطناعي من خلال هذه التطبيقات من فهم البيانات واتمام المهام المعقدة والصعبة عن طريق انشاء مجموعة من الخوارزميات. ومن هذه التطبيقات مايلي:-

1-الانظمة الخبيرة:- هي نظم حاسوبية معقدة تقوم على اساس تجميع المعلومات المتخصصة بمجال معين ومحدد من الخبراء البشر ويتم وضعها في صورة يتمكن الحاسوب من خلالها من تطبيق تلك المعلومات والخبرات على مشكلات مماثلة تمكن النظم الخبيرة من خلالها الى مستوى الخبرة التي تجعلها قادرة على ان تستبدل الانسان المتخصص في صنع القرار في مجال معين وتنفيذه من قبل الانظمة الخبيرة بسهولة من خلال تطبيق الذكاء الاصطناعي.(Taghizadeh,et al,2013: 20)

2- الشبكات العصبية:- هي الشبكات التي تعالج المعلومات بطريقة تكون مشابهه للدماغ البشري، وتتكون من عدد كبير من العناصر المعالجة المترابطة التي تعمل بالتوازي التي يتم من خلالها حل مشكلات معينة من خلال انماط التعلم بالقدرة ومن امثلة هذه الشبكات (التعرف على خط اليد، التعرف على الوجه).(ابو زبيبة،2023: 28)

3-التعلم العميق:- يعرف بأنه "نظام خبرة" يعتمد بشكل اساسي على المعرفة، فهو برنامج للمستخدم النهائي او طريقة لإنجاز الفعاليات، اذ هذا النظام يزرع داخل نظم المعلومات التي تعتمد على الحاسوب ومكوناته حتى يجعله اكثر ذكاء، وحتى يمكن من خلاله اتخاذ القرارات او انجاز بعض المهام بأساليب يمكن من خلالها تحقيق أهداف ومطالب المستخدم.).(ابو زبيبة،2023: 28)

المبحث الثاني ـ مستقبل الاعمال في عصر الذكاء الاصطناعي

اولا- نظرة عامة عن مستقبل العمل في ظل التقدم والتطور التكنولوجي

في الوقت الذي يمكن للتكنولوجيا ان ترفع فيه الدخل والانتاجية فهي يمكن ان تؤدي الى تغييرات هيكلية وخلق قطاعات ووظائف جديدة فهي تعمل على تغيير طريقة عملنا وبيئة العمل نفسها بسرعة فالعمل عن بعد، وأتمتة المهام الروتينية ، والاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي، جميعها تشكل اشكال جديدة لمستقبل العمل، فالتطورات السريعة اليوم في مجال التكنولوجيا ادت الى ايجاد وظهور واقع حديث ومتطور من شأنه أحداث تغيرات كبيرة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ومن شأنه هذا التطور ادى الى ظهور انماط جديدة في العمل ،فالمجتمعات تشهد تغيرات وتطورات في وسائل تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي وتتجه الدول المتقدمة والنامية بأخذ بالوسائل والاساليب الحديثة في التكنولوجيا وتستعين بها في العمل المهني لما توفره هذه الوسائل من سرعة في تنفيذ المهام والاعمال (عبدالوهاب وأخرون،2018: 214)

يؤدي الذكاء الاصطناعي الى تحسين جودة الحياة ورفاهية الافراد وذلك عن طريق توفير حلول ذكية لمجموعة مختلفة ومتنوعة من التحديات والمشاكل حيث يشهد العالم في الاعوام الأخيرة ثورة في مجال (AI) تجلت آثارها في مجالات كثيرة، وأثبتت التطبيقات الخاصة به فاعليتها في مجالات الحياة

منها الطب، الهندسة ،الزراعة ،الصناعة ،علوم الفضاء، الاتصالات وغيرها من المجالات الأخرى، وبالتالي فان العمل لا سيما في ظل هذه التطورات الحديثة المتسارعة في عالم التكنولوجيا والاتصالات سوف يحدث به تغيرات كثيرة، فإندماج الذكاء الاصطناعي في كل مجالات العمل بات مطلبًا رئيسا في عصر الرقمنة والتوجه نحو إحداث التحولات في العمل لاستيعاب التحديثات ودمجها واستعمال تلك التقنيات تحسين جودة العمل وفاعليته.

إن توظيف تقنيات للذكاء الاصطناعي الحديثة في العمل تعد من العناصر القوية التي ستسهم في تطور العمل في المستقبل، من خلال توفير ممارسات ووظائف وخلق قطاعات جديدة، وتتبين أهمية الذكاء الاصطناعي في العمل من خلال تجارب العديد من الدول، والتي قطعت أشواطا كبيرة لإدخال الذكاء الاصطناعي في العمل، وقد نجحت في جعله جزءا لا يتجزأ في مسارها العملي (Agustin, Alva, 2018).

حيث ان هذه التحولات تلعب دورا حاسما في تشكيل سوق العمل وتحديد الفرص بشكل عام، فالتكنولوجيا تعتبر من الادوات القوية التي تعزز وتحسن كفاءة العمل والانتاجية نتيجة مايحدث من تطورات في مجالات الذكاء الاصطناعي التي تمكن الشركات من تحقيق التقدم الهائل في اساليب الادارة والانتاج.

ثانيا- تحديات وفرص أستخدام الذكاء الاصطناعي

1- تحديات استخدام الذكاء الاصطناعي

أحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في مختلف جوانب حياتنا. وإن تأثيرها على مكان العمل والحياة اليومية تأثير عميق، ويطرح تحديات وفرصًا. وهناك الكثير من التحديات التي يواجهها الذكاء الاصطناعي والإمكانيات المثيرة التي يجلبها إلى مجالاتنا المهنية والشخصية، ومن هذه التحديات:

(Kuldeep Singh,2023)

1- الاعتبارات الأخلاقية: أحد التحديات الرئيسية المحيطة بالذكاء الاصطناعي هو اتخاذ القرارات الأخلاقية. مع تزايد استقلالية أنظمة الذكاء الاصطناعي، تنشأ أسئلة حول المساءلة والتحيز والخصوصية. ويظل ضمان عمل الذكاء الاصطناعي بطريقة عادلة ومسؤولة مصدر قلق ملح

2-خصوصية البيانات وأمنها: تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل كبير على البيانات. يثير جمع وتخزين وتحليل كميات هائلة من المعلومات الشخصية والحساسة مخاوف بشأن خصوصية البيانات وأمنها. تعد حماية البيانات وضمان استخدامها المسؤول أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على الثقة في تقنيات الذكاء الاصطناعي

3-تغيير جذري في الوظائف: تتمتع الأتمتة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي بالقدرة على إعادة تشكيل سوق العمل. وفي حين أنه يلغي بعض المهام الروتينية، فإنه يخلق أيضًا أدوارًا جديدة ويتطلب مجموعات مهارات جديدة. قد يؤدي هذا التحول إلى إزاحة الوظائف ويتطلب اتخاذ تدابير استباقية لتحسين مهارات القوى العاملة وإعادة مهاراتها.

2- فرص استخدام الذكاء الاصطناعي

زيادة الكفاءة والإنتاجية: يقوم الذكاء الاصطناعي بأتمتة المهام المتكررة، مما يمكّن البشر من التركيز على الأعمال الأكثر تعقيدًا وإبداعًا. فهو يبسط سير العمل، ويعزز الدقة، ويحسن الكفاءة، مما يسمح للمؤسسات بتحقيق مستويات إنتاجية أعلى : (Kuldeep Singh,2023)

1- تعزيز عملية صنع القرار: تمتلك أنظمة الذكاء الاصطناعي القدرة على تحليل كميات هائلة من البيانات وتقديم رؤى قيمة. وهذا يمكّن الشركات والأفراد من اتخاذ قرارات تعتمد على البيانات، مما يؤدي إلى تحسين النتائج والأداء.

2- الأتمتة والروبوتات: تتمتع الأتمتة والروبوتات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي بالقدرة على إحداث تحول في صناعات مثل التصنيع والنقل والخدمات اللوجستية. وهذا يؤدي إلى زيادة الكفاءة، وخفض التكاليف، وتحسين السلامة في العمليات المختلفة.

يقدم الذكاء الاصطناعي مجموعة فريدة من التحديات والفرص في مكان العمل الحديث والحياة اليومية. في حين أن الاعتبارات الأخلاقية، وتعطيل الوظائف، وخصوصية البيانات لا تزال تمثل تحديات مهمة، فإن الذكاء الاصطناعي يوفر أيضًا إمكانات هائلة لزيادة الكفاءة، وتعزيز عملية صنع القرار، والتجارب الشخصية، والتقدم في الرعاية الصحية، والأتمتة في مختلف الصناعات.

ويتطلب التصدي للتحديات جهداً تعاونياً من صناع السياسات وقادة الصناعة والمجتمع ككل. يعد تطوير لوائح قوية، وتعزيز ممارسات الذكاء الاصطناعي المسؤولة، والاستثمار في التعليم والتدريب أمرًا بالغ الأهمية لتسخير الإمكانات الكاملة للذكاء الاصطناعي مع تقليل آثاره السلبية.

بينما نتنقل في مشهد الذكاء الاصطناعي المتطور، من الضروري تحقيق توازن يعزز الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للذكاء الاصطناعي مع اغتنام الفرص التحويلية التي يقدمها. ومن خلال القيام بذلك، يمكننا بناء مستقبل يعزز فيه الذكاء الاصطناعي القدرات البشرية ويؤدي إلى مجتمع أكثر ازدهارًا وشمولاً.

دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية العراقية

م.م صلاح عبد الله لفلوف
Salah.lafloof@mu.edu.iq
كلية الإدارة والاقتصاد/ العلوم المالية والمصرفية

م.م محمد علي هزن
mohamed.ali@mu.edu.iq
كلية الإدارة والاقتصاد/ المحاسبة

المستلخص

تسعى جميع المنظمات والمنشآت إلى تحسين أدائها وتحقيق الكفاءة في عملياتها من خلال تبني أحدث التقنيات والابتكارات، ويعد الذكاء الاصطناعي من أبرز هذه التقنيات التي تسهم في تعزيز الأداء وتحقيق الكفاءة.

يساهم الذكاء الاصطناعي في إحداث تحول جذري في مختلف القطاعات، اذ يعمل على تحسين الكفاءة وتعزيز الأداء من خلال تطبيقات متنوعة. كما يسهم في تسريع الأتمتة وتحسين تجربة العملاء عبر تقديم حلول مبتكرة ومتطورة تتيح التفاعل المباشر والسريع، مما يعزز الرضا والولاء.

إضافة إلى ذلك، يساهم الذكاء الاصطناعي في رفع مستوى الخدمات المقدمة ويعزز القدرة على التفاعل الفعّال، مما يساعد المؤسسات في تقليل التكاليف التشغيلية وتوفير الوقت. وبالتالي، يعزز الذكاء الاصطناعي من فعالية العمليات ويزيد القدرة التنافسية للمؤسسات.

وتتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على تأثير الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات في المصارف العراقية، مع التركيز على الفرص والتحديات التي قد يواجهها القطاع المصرفي في هذا السياق.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، أداء الخدمات المصرفية، المصارف العراقية.

The role of artificial intelligence in improving the performance of Iraqi banking services

M.M. Mohammed Ali Hazan
mohamed.ali@mu.edu.iq
Faculty of Management and Economics/Accounting

M.M. Salah Abdullah lafloof
Salah.lafloof@mu.edu.iq
College of Management and Economics/Financial and Banking Sciences

ABSTRACT

All organizations and establishments seek to improve their performance and achieve efficiency in their operations by adopting the latest technologies and innovations, and artificial intelligence is one of the most prominent of these technologies that contribute to enhancing performance and achieving efficiency.

Artificial intelligence is transforming various sectors, improving efficiency and enhancing performance through various applications. It also accelerates automation and improves customer experience by providing innovative and advanced solutions that enable direct and rapid interaction, enhancing satisfaction and loyalty.

In addition, AI contributes to raising the level of services provided and enhances the ability to interact effectively, helping organizations reduce operational costs and save time. Thus, AI enhances the efficiency of operations and increases the competitiveness of organizations.

The problem of the study is to identify the impact of artificial intelligence in improving the performance of services in Iraqi banks, focusing on the opportunities and challenges that the banking sector may face in this context.

Keywords: Artificial intelligence, banking performance, Iraqi banks.

المقدمة

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، أصبح الذكاء الاصطناعي أداةً حاسمة في تحسين جودة الخدمات في مختلف القطاعات، ومن بينها القطاع المصرفي. فقد ساهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة العمليات المصرفية من خلال الأتمتة، وتحليل البيانات الضخمة، وتقديم خدمات مخصصة تلبي احتياجات العملاء بشكل أكثر دقة وسرعة. وفي العراق، تواجه المصارف تحديات متعددة تتعلق بتحسين الأداء، وزيادة الكفاءة التشغيلية، وتعزيز رضا العملاء، مما يجعل تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي عاملاً مهماً في تطوير هذا القطاع.

تتميز تطبيقات الذكاء الاصطناعي بقدرتها على إحداث تحول جذري في مختلف جوانب الحياة اليومية. ففي الولايات المتحدة والصين، شهد الذكاء الاصطناعي استثمارات كبيرة في الآونة الأخيرة، وأصبح يُنفَّذ على نطاق واسع. وكانت أولى الخطوات في ربط الذكاء الاصطناعي بالقطاع المصرفي قد بدأت مع بنك (Ally) في الولايات المتحدة، اذ أطلق برمجية محادثة (Chatbot) تحمل اسم البنك، تتيح للعملاء التفاعل من خلال المحادثات النصية والصوتية والرد على استفساراتهم. وقد تبنت العديد من البنوك العالمية هذه الاستراتيجية، مثل (Pal) و(Erica) و (SIA)و(SBI) ، إلى جانب مؤسسات مالية أخرى بدأت في اعتماد تقنيات المحادثة بالذكاء الاصطناعي (دياب، 2022، ص69).

لكن تأثير الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي لم يقتصر على هذه البرمجيات فحسب، بل شهد القطاع المصرفي زيادة في الاستثمارات الموجهة نحو الذكاء الاصطناعي، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو. يُعد القطاع المصرفي ركيزة أساسية في الاقتصاد، اذ يسهم في تسهيل حركة الأموال ودعم الاستثمارات، مما يعزز النمو الاقتصادي. كما أسهم الذكاء الاصطناعي في تسريع الأتمتة داخل المصارف، مما رفع الكفاءة وسرّع تقديم الخدمات (Alzaidi. 2020. P 140).

يواجه القطاع المصرفي تحديات متزايدة بسبب التطورات التكنولوجية، اذ أصبح الذكاء الاصطناعي من أبرز العوامل المؤثرة في هذا التحول. فقد غيّر الذكاء الاصطناعي طرق تفاعل العملاء مع المصارف، مما دفع البنوك لاعتماد تطبيقات Chatbots لخدمة العملاء عبر الدردشة الحية على

منصات مثل فيسبوك ماسنجر وواتساب، مما يقلل الوقت ويخفض النفقات التشغيلية بنسبة تصل إلى 50% (غوانمة، 2023، ص80).

وفي ظل هذه التغيرات، انتقلت البنوك من تقديم الخدمات التقليدية إلى حلول مصرفية متقدمة تتماشى مع متطلبات السوق، مما ساهم في تحسين الأداء المصرفي وتعزيز التكيف مع التغيرات المستمرة.

منهجية الدراسة:

أولا: مشكلة الدراسة

في ظل التنافسية المتزايدة، اتجهت البنوك نحو أتمتة عملياتها لتعزيز الكفاءة وتقليل التكاليف، خاصة في المهام الروتينية. غير أن التحديات في المهام غير الروتينية دفعتها إلى اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي. يساهم الذكاء الاصطناعي في دعم اتخاذ القرار، وتحسين الأداء، وتخفيف العبء عن الموظفين. كما يوفر قدرة على التنبؤ المستقبلي من خلال تحليل البيانات التاريخية. ورغم المخاطر المرتبطة به، فإن فوائده في تطوير الخدمات المصرفية تفوق تلك المخاوف.

وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات في المصارف العراقية، مع التركيز على الفرص والتحديات التي قد يواجهها القطاع المصرفي في هذا السياق . ومن خلال ما تقدم يمكن طرح الأشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي طبيعة علاقة الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات في المصارف العراقية؟

ثانيا: أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها يمكن بيان أهاف الدراسة على النحو التالي:

- التعرف على المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة.
- تحليل العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وتحسين أداء الخدمات المصرفية.
- تقديم توصيات عملية للمصارف العراقية بشأن كيفية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحسين أدائها وزيادة كفاءتها في تقديم الخدمات للعملاء.

ثالثا: فرضيات الدراسة:

تم صياغة الفرضيات الرئيسية للدراسة والفرضيات الفرعية بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها كالتالي:

الفرضية الأولى: هناك مستوى مرتفع من الشعور بأهمية الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة العمليات المصرفية من وجهة نظر عينة الدراسة.

الفرضية الثانية: هناك مستوى مرتفع من الشعور بأهمية أداء الخدمات المصرفية في تحسين كفاءة العمليات المصرفية من وجهة نظر عينة الدراسة.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين استخدام الذكاء الاصطناعي وتحسين أداء الخدمات في المصارف العراقية من وجهة نظر عينة الدراسة.

رابعا: أهمية الدراسة

يمكن تحديد أهمية الدراسة من خلال الجوانب التالية:

الأهمية من الناحية العلمية (النظرية):

تأتي هذه الدراسة بمساهمة هامة في تعزيز الفهم الأكاديمي للأثر الذي يحدثه الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية. فهي تفتح أفقًا لفهم كيفية تأثير هذه التقنيات الحديثة في عمليات المصارف، سواء في تحسين الكفاءة التشغيلية أو رفع مستوى رضا العملاء. كما أنها تضع إطارًا نظريًا يساعد الباحثين والممارسين في دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على القطاع المصرفي. من خلال نتائج هذه الدراسة، يمكن الإشارة إلى كيفية استثمار الذكاء الاصطناعي في تحسين جوانب متعددة من الخدمات المصرفية، مما يشكل مرجعًا هامًا للأبحاث المستقبلية في هذا المجال.

الأهمية من الناحية العملية (التطبيقية):

على المستوى العملي، توفر هذه الدراسة أداة تحليلية مهمة للمصارف العراقية في تطبيق الذكاء الاصطناعي لتحسين الكفاءة وتحقيق جودة أعلى في تقديم الخدمات. إذ ستتمكن البنوك من تبني استراتيجيات فعالة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتعزيز تجربتها مع العملاء وتحسين أدائها الداخلي. كما أن الدراسة ستسهم في تزويد القائمين على البنوك بتوصيات مدروسة حول كيفية دمج هذه التقنيات في مختلف جوانب العمل المصرفي، بدءًا من تحسين العمليات المصرفية اليومية إلى تعزيز التفاعل مع العملاء. هذا سيمكن البنوك من تقديم خدمات أكثر تطورًا وفعالية، مما يضمن تميزها في السوق.

خامسا: منهج الدراسة

سوف تستخدم الدراسة المنهج الوصفي الذي يهتم بوصف ظاهرة الدراسة والتعرف على كافة المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بهذه الظاهرة، ويستخدم الدراسة المنهج التحليلي واستخدام الأساليب والطرق الاحصائية في تحليل بيانات الاستبيان التي جمعت من عينة الدراسة سعياً إلى تحقيق أهداف الدراسة.

الاطار المفاهيمي لذكاء الاصطناعي وجودة اداء الخدمات المصرفية

أولا: الذكاء الاصطناعي

يساهم تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية داخل المنظمات، اذ يُمكنها من تنفيذ المهام المعقدة بسرعة ودقة عالية. ويتيح ذلك للموظفين تحسين أدائهم الوظيفي. وبالمقارنة مع تقنيات المعلومات والاتصالات الأخرى، يتميز الذكاء الاصطناعي بقدرته على تسريع تقديم الخدمات وتعزيز سرعة اتخاذ القرارات داخل المؤسسات (Wang et al., 2022).

ويعرف الذكاء الاصطناعي بأنه نوع من برامج الحاسوب التي تمتلك القدرة على الإرشاد والتحليل والتصميم والفحص والتفسير والتعلم والإدارة، بالإضافة إلى قدرتها على التنبؤ والتصوّر والتعرف على الأنماط، وتقديم الحلول وتجديدها، يُستخدم الذكاء الاصطناعي في معالجة المشكلات التي تتطلب خبرات متخصصة لحلها (عبد الفتاح، 2024). كما عرّف(2023) Singh et al الذكاء الاصطناعي على أنه علم حديث يُمكّن الأنظمة الحاسوبية من التفكير بطريقة مشابهة للعقل البشري لأداء المهام المعقدة. بينما عرفه Gupta et al (2022) بأنه برامج قادرة على التحليل، والتصميم، والتنبؤ، والتعلم، تُستخدم لحل المشكلات التي تتطلب خبرة. وعرفه sharma & garg (2021) أنه قدرة النظام على الحساب، وإدراك العلاقات والمقارنات، والتعلم من التجارب، وتخزين المعلومات واسترجاعها من الذاكرة. كما يشمل حل المشكلات، وفهم الأفكار المعقدة، واستخدام اللغة الطبيعية بطلاقة، بالإضافة إلى التصنيف، التعميم، والتكيف مع المواقف الجديدة.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي على أنه مجموعة من الأنظمة والبرمجيات التي تحاكي القدرات العقلية البشرية في أداء المهام المعقدة في المصارف العراقية، مثل التحليل، والتعلم، واتخاذ القرارات، والتكيف مع المواقف الجديدة. يساعد في تحسين الأداء وتسريع العمليات داخل المصارف العراقية.

أنواع الذكاء الاصطناعي:

يمكن تصنيف الذكاء الاصطناعي بناءً على قدراته وتطبيقاته إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وهي كما يلي (الرماضنة، 2024):

- **الذكاء الاصطناعي الضيق** :هو أبسط أنواع الذكاء الاصطناعي، اذ يُصمم لتنفيذ مهام محددة بدقة ضمن نطاق ضيق، مثل محركات البحث والمساعدين الصوتيين، ولا يمتلك القدرة على التكيف أو التعلم خارج هذه المهام.

- **الذكاء الاصطناعي العام** :يمتاز بقدرته على التعلم والتكيف بمرونة، مما يتيح له أداء مهام متنوعة بشكل مستقل ودون الحاجة إلى إشراف بشري مستمر.
- **الذكاء الاصطناعي الفائق** :هو الأكثر تطوراً بين الأنواع السابقة، اذ يتفوق على الذكاء البشري في التعلم والاستنتاج والتكيف. يتميز بقدرته على حل المشكلات المعقدة واتخاذ قرارات دقيقة في ظروف متغيرة، مما يجعله مناسباً للتطبيقات التي تتطلب معالجة معلومات ضخمة.

خصائص الذكاء الاصطناعي

يتميز الذكاء الاصطناعي بعدة خصائص تجعله قادرًا على محاكاة الذكاء البشري والتكيف مع البيئات المتغيرة، ومنها (عبد الحليم، 2023):

1. **تمثيل المعرفة** :يعتمد على التمثيل الرمزي للمعلومات لتعزيز قدرته على حل المشكلات.
2. **استخدام الأسلوب التجريبي** :يتعلم من التجربة والخبرة لتحسين أدائه.
3. **التعامل مع المعلومات الناقصة** :يستنتج حلولًا فعالة حتى في ظل نقص البيانات.
4. **قابلية التعلم والتكيف** :يطور نفسه باستمرار وفقًا للبيئات الديناميكية.

تجعل هذه الخصائص الذكاء الاصطناعي أداة قوية في حل المشكلات المعقدة وتحسين الأداء في مختلف المجالات.

أبعاد الذكاء الاصطناعي

يُعد الذكاء الاصطناعي (AI) مجالًا واسعًا يتضمن عدة أبعاد أساسية، تحدد طرق تطويره وتطبيقاته في مختلف القطاعات. ومن أبرز هذه الأبعاد:

1. **النظم الخبيرة (Expert Systems):** هي أنظمة ذكاء اصطناعي تعتمد على الأساس المعرفي ومحرك الاستدلال لمعالجة المشكلات التي تتطلب خبرة بشرية، مما يسهم في تحسين القرارات وتعزيز الميزة التنافسية. تتكون من قاعدة المعرفة لتخزين المعلومات، والذاكرة العاملة لمقارنة البيانات، وآلية الاستدلال لتحليل الحلول، وتسهيلات التفسير لشرح النتائج، وواجهة المستخدم لتسهيل التفاعل. وتبرز أهميتها في دعم اتخاذ القرار، وتقليل المهام الروتينية، وتحليل البيانات الرمزية. وتنقسم إلى النظم المساعدة لدعم المهام، والنظم الزميلة للتفاعل مع المستخدم، والنظم الحقيقية التي تعمل باستقلالية تامة (Jaypuria et al., 2023).
2. **الشبكات العصبية الاصطناعية (Artificial Neural Networks):** هي تقنيات حسابية تحاكي عمل الدماغ البشري، اذ تستخدم العصبونات لمعالجة المعلومات وتعديل الأوزان لتحقيق التعلم. تعتمد في عملها على شكل الترابط بين العصبونات، تحديد الأوزان من خلال التدريب، ودوال التحفيز التي تؤثر على استجابة الشبكة. تتميز بقدرتها على التعلم التكيفي، تحليل الانحدار غير الخطي، ومعالجة البيانات غير الدقيقة. ومن أنواعها: شبكة الإدراك العصبية، شبكة الانحدار العصبية المعممة، والشبكة العصبية ذات التغذية العكسية للأخطاء (Alsaiari et al. 2023).
3. **الخوارزميات الجينية (Genetic Algorithms):** هي تقنيات تحاكي الانتقاء الطبيعي لتحسين الحلول عبر عمليات الاختيار، التزاوج، الطفرة، والتهجين. تعتمد على تمثيل الكروموسومات وترميز المتغيرات لإنتاج حلول جديدة. تشمل مكوناتها: تمثيل الحلول، إنشاء الحلول الابتدائية، دالة التقييم، والعمليات الجينية. تتميز بقدرتها على استكشاف الحلول المتنوعة وتحسينها تدريجيًا. تُستخدم في حل المشكلات العلمية والهندسية، تطوير استراتيجيات الأعمال، تعليم الروبوتات، وتحسين الشبكات العصبية (Pichi et al. 2023).

4. **الوكلاء الأذكياء(Intelligent Agents):** هي أنظمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لأداء مهام معقدة، وتتكون من المستشعرات لجمع المعلومات، والتفكير لاتخاذ القرارات بناءً على البيانات، والتفاعل لتنفيذ الأفعال. وتنقسم إلى وكلاء رد الفعل البسيط الذين يعتمدون على قواعد ثابتة، ووكلاء الانعكاس المستندة إلى نموذج الذين يستخدمون نموذجًا داخليًا لتحسين الاستجابة، ووكلاء الهدف الذين يتخذون قرارات لتحقيق أهداف محددة، والوكلاء القائمون على المنفعة الذين يختارون القرارات ذات الفائدة الأكبر، ووكلاء التعلم الذين يتطورون بمرور الوقت عبر التجربة (الزعبي، 2024).

ثانيا: أداء الخدمات المصرفية:

أداء الخدمات المصرفية هو أحد العوامل الرئيسية التي تحدد مدى نجاح المؤسسات المالية وقدرتها على جذب والاحتفاظ بالعملاء. في عصر التحول الرقمي، أصبحت البنوك مطالبة بتقديم خدمات مصرفية مبتكرة وسريعة، مع ضمان الجودة والأمان في كافة العمليات. تتنوع الخدمات المصرفية ما بين فتح الحسابات، إدارة الأموال، القروض، والخدمات الرقمية التي تتيح للعملاء إجراء المعاملات بكل سهولة ومرونة. مع تطور التكنولوجيا، أصبح أداء الخدمات المصرفية مرتبطًا بشكل وثيق بقدرة البنوك على استخدام التقنيات الحديثة لتلبية احتياجات العملاء، مما يعزز من رضاهم ويحفز على ولائهم (الربيعي، 2024).

وتعرف الخدمات المصرفية (Banking Services) على أنهاالمعاملات المالية التي تقدمها البنوك للمؤسسات، وعندما يكون التعامل مع الأفراد يطلق عليها الخدمات المصرفية للأفراد أو بنك التجزئة، في حين أن بنك الاستثمار يتعامل مع أسواق رأس المال. تشمل هذه الخدمات القروض، الائتمان، حسابات التوفير، والحسابات الجارية المقدمة للأعمال (Business Banking. 2021) .

وتعرف أيضاً بأنها مجموعة من الأنشطة الملموسة وغير الملموسة التي تلبي احتياجات الأفراد الحالية والمستقبلية، وتستند بشكل أساسي إلى الوظائف الجوهرية للبنوك. كما أنها توفر للعملاء قيمة مضافة تلبي رغباتهم وحاجاتهم، سواء مقابل تكلفة أو بدونها (دياب، 2022). وتعد الخدمات المصرفية بمثابة تقديمة سلفة مالية للأفراد من خلال البنوك إلا أنها تكون بصورة آمنة، كما تُعرّف أيضًا بأنها الأنشطة المتعلقة بالحصول على أموال من الأفراد أو الكيانات الأخرى بهدف إقراضها أو استثمارها، وذلك بهدف تحقيق الربح، مع ضمان أمان هذه المعاملات المالية (Definition of Banking Services. 2021) .

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الخدمات المصرفية على أنها مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها المصارف العراقية لتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات، سواء كانت خدمات ملموسة أو غير ملموسة، وتهدف إلى تحقيق الرغبات الحالية والمستقبلية للعملاء. هذه الخدمات تقدم قيمة مضافة للعملاء مقابل أو بدون مقابل، استنادًا إلى الوظائف الأساسية للمصارف.

أهمية جودة الخدمات المصرفية

تتجلى أهمية جودة الخدمات المصرفية في المزايا التي توفرها للبنك لتحقيق أهدافه ونجاحه في صناعة الأعمال المصرفية. فهي تعد قيمة استراتيجية تساعد البنك في الحفاظ على عملائه وموظفيه، مما يعزز من رضاهم ويزيد من فرص بيع الخدمات. كما تسهم في تعزيز سمعة البنك، وزيادة أرباحه عبر تقليل التكاليف، مما يؤدي إلى تحسين حصته السوقية ومستوى أدائه على الصعيد العالمي. يمكن تلخيص هذه الفوائد في النقاط التالية:

- فهم وتلبية توقعات واحتياجات العملاء، مما يؤدي إلى تقديم الخدمة المصرفية بالشكل المطلوب ويحقق رضاهم، ويساعد البنك في قياس هذا الرضا.
- تقديم خدمة متميزة تعزز قدرة البنك على الاحتفاظ بالعملاء الحاليين وجذب عملاء جدد.
- تحقيق ميزة تنافسية فريدة تميز البنك عن غيره، مما يساعده على مواجهة الضغوط التنافسية.

- تقليل التكاليف بفضل تقليص الأخطاء وتحسين إدارة العمليات المصرفية.

خصائص الخدمات المصرفية:

تسعى المؤسسات المصرفية إلى تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المتنوعة لعملائها في مناطق مختلفة، اذ تعد جودة هذه الخدمات الأساس في تمويل المصارف وتحقيق أرباحها. وتشمل الخصائص الأساسية للخدمات المصرفية ما يلي (الربيعي، 2024):

- **التلازمية (التكاملية)** :هناك ارتباط وثيق بين الخدمة المقدمة ومقدمها، ويحدث التفاعل بين العمليات والأدوات التي تُنتج الخدمة، اذ يهتم المصرف بتوفير جودة عالية للخدمات في وقت واحد.
- **عدم الحماية ببراءة الاختراع** :الخدمات المصرفية ليست محمية ببراءة اختراع، ويمكن لمصرف آخر تقديم نفس الخدمة التي ابتكرها مصرف آخر.
- **عدم إمكانية التقييم المسبق** :لا يمكن لموظف المصرف إرسال عينات من الخدمة للعميل لتقييم جودتها قبل تقديمها، اذ يتم تقديم الخدمة بناءً على التفاعل المباشر بين الموظف والعميل.
- **الاعتماد على الودائع** :تعتمد المصارف على الودائع كأحد المصادر الأساسية لتمويل خدماتها وتحقيق الأرباح.
- **النمو مع المخاطر** :يتطلب تقديم الخدمات المصرفية التوازن بين التوسع والمخاطر، خاصة في الخدمات الائتمانية التي قد تتأثر بتغيرات في ظروف العميل.
- **الطابع الدولي** :أصبحت الخدمات المصرفية تأخذ طابعًا دوليًا، مع توحيد العديد من القواعد التي تحكم العمليات المصرفية عالميًا.
- **الاحتياج إلى موظفين مهرة** :تقديم الخدمات المصرفية يتطلب موظفين ذوي مهارات عالية في الأداء والكفاءة والدقة.
- **عدم الملموسية** :الخدمات المصرفية غير قابلة للمس أو الفحص المادي، ويعتمد تقييم الخدمة على توقعات واحتياجات العميل.
- **الانتشار الجغرافي** :لتحقيق النجاح، يجب على المصرف امتلاك شبكة فروع منتشرة جغرافيا لتلبية احتياجات العملاء في المكان والزمان المناسبين.
- **دلالة على التقدم الاقتصادي** :الطلب على الخدمات المصرفية يعكس مستوى التقدم الاقتصادي في الدولة، اذ ترتبط هذه الخدمات بقضايا التنمية في مختلف المجالات.
- **سرعة التلاشي** :تتميز الخدمات المصرفية بسرعة تلاشيها، اذ يصعب الحصول عليها في أوقات لاحقة دون مراجعة المصرف مرة أخرى.
- **عدم تماثل الخدمات** :تختلف جودة الخدمات المصرفية حسب مهارة وكفاءة مقدميها، مما يستدعي من المصارف تبني استراتيجيات لضمان تقديم مستوى مقبول من الخدمة وكسب رضا العملاء.

أبعاد جودة الخدمة المصرفية

تشمل الأبعاد الخمسة التالية لجودة الخدمة المصرفية (الخولي، 2024)، (غوانمة، 2023):

- **الاعتمادية** :تعني الأداء الصحيح والموثوق، اذ يتم الوفاء بالوعود وتقديم المعلومات بدقة وكفاءة عالية.
- **الاستجابة** :تعبر عن سرعة تقديم الخدمة والاستجابة لاحتياجات العملاء، بما في ذلك سرعة تنفيذ المعاملات والرد على الشكاوى.

- **الملموسية** :تشمل المظهر المادي للبنك والعاملين والتجهيزات، وكذلك الأجهزة المستخدمة في تقديم الخدمات.
- **الأمان** :يشير إلى ثقة العملاء في البنك، اذ يتم ضمان تقديم الخدمة كما هو متوقع، مع انعدام الخطر والشك في المعاملات.
- **العاطفة** :تعكس الاهتمام الشخصي بالعملاء، وفهم احتياجاتهم، ومدى ملائمة الخدمة التي يتم تقديمها لهم.

ثالثا: الذكاء الاصطناعي وتحسين أداء الخدمات:

يعد القطاع المصرفي من أبرز القطاعات الخدمية التي تسهم بشكل كبير في تعزيز اقتصاديات الدول من خلال توفير خدمات متنوعة لعملائها. ومع تطور تكنولوجيا المعلومات وزيادة التجارة الإلكترونية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، شهدت المصارف تطورًا كبيرًا في خدماتها من خلال تقديم خدمات مصرفية إلكترونية تتميز بالسرعة، وتوفير الوقت والجهد، وتقليل التكاليف. هذا التوجه يهدف إلى تقديم خدمات تتماشى مع توقعات العملاء، مما يسهم في تحسين جودة الخدمات وبناء علاقة موثوقة وعالية الجودة مع العملاء، وبالتالي تقليل احتمالية توجههم إلى منافسي المصرف. **وتعرف الخدمات المصرفية الإلكترونية** بأنها: خدمات مصرفية متطورة تعمل على تقليص الزمن وتقليل التكاليف، مما يسمح للعملاء بإجراء معاملاتهم بسهولة ويسر عبر قنوات إلكترونية آمنة، سواء كانت تتعلق بالخدمات المصرفية التقليدية أو الحديثة. بفضل هذه الخدمات، لا يحتاج العملاء إلى زيارة المصرف شخصيًا؛ إذ يمكنهم إجراء المعاملات عبر أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف المحمولة في أي وقت ومن أي مكان. تعتمد هذه الخدمات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال وسائط إلكترونية مثل الهواتف الذكية، أجهزة الحاسب، الصراف الآلي، التلفزيون الرقمي، الإنترنت، وغيرها، مع تقليل التكاليف واختصار الوقت (دياب، 2022).

أنواع الخدمات المصرفية الإلكترونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي

تُسهم الخدمات المصرفية الإلكترونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة الخدمات وتوفير تجربة أفضل للعملاء من خلال تسهيل المعاملات المالية بأمان وسرعة. وتتمثل فيما يلي (محمود، 2022):

- **خدمة الصراف الآلي (ATM):** تتيح هذه الخدمة للعملاء إجراء معاملات مالية مثل السحب والإيداع وطلب كشف الحساب دون الحاجة إلى زيارة الفرع. توفر هذه الخدمة التكاليف والوقت، وتُمكّن العملاء من إتمام عملياتهم خارج ساعات العمل العادية للبنك.
- **البطاقة الذكية (Smart Cards):** هي بطاقة بلاستيكية مزودة بشريحة إلكترونية تخزن معلومات مثل الاسم، العنوان، المعاملات المصرفية، وأسلوب الدفع (ائتماني أو فوري). تتيح هذه البطاقة للعملاء اختيار طريقة الدفع وفقًا لاحتياجاتهم.
- **الخدمات المصرفية المنزلية** :تسمح هذه الخدمات للعملاء بالتحكم في حساباتهم البنكية باستخدام جهاز كمبيوتر شخصي في المنزل أو المكتب. توفر هذه الخدمات مستوى عالٍ من الأمان والراحة، مع إمكانية الاتصال الواسع ونقل البيانات بشكل آلي، ويعتمد النظام المصرفي المنزلي على برنامج حاسوب البنك وبرنامج حاسوب العميل.
- **الخدمات المصرفية عبر الإنترنت** :تتيح هذه الخدمات للعملاء إجراء العديد من المعاملات المالية عبر الإنترنت، مثل الحصول على تفاصيل الحسابات، إجراء التحويلات المالية، شراء الأسهم، ومتابعة الأسواق المالية. تشمل أيضًا عمليات السحب والإيداع وتنفيذ أوامر العملاء في الوقت الفعلي.
- **خدمات نقاط البيع (POS):** تُستخدم هذه الخدمة في الدفع الآلي في المتاجر التجارية، اذ تتم من خلال بطاقة العميل وجهاز نقاط البيع لدى التاجر. تتيح هذه الخدمة تنفيذ المدفوعات وتحويل الأموال إلكترونيًا من حساب العميل إلى حساب التاجر.

- **مراكز الخدمة الهاتفية :**توفر هذه المراكز للعملاء إمكانية الاطلاع على رصيد حساباتهم، إجراء التحويلات، فتح حسابات جديدة، والتقدم بطلبات للقروض، إلى جانب تسديد الفواتير وطلب النماذج المصرفية. تتميز هذه الخدمة بتوفرها على مدار الساعة وسرعة الحصول على الخدمة.

الدراسة الميدانية:

في هذه الجزئية، يحاول الدراسة اثبات صحة فروض الدراسة، من خلال دراسة ميدانية تحليلية لاستخلاص نتائج تفيد في التوصل الى النتائج العامة للدراسة واثبات مدى صحة الفروض.

وقد وضعت دراسة الميدانية للوقوف على كافة الاحتمالات والبيانات والمعلومات المرتبطة بأثر شركة اسياسيل، من خلال دراسة حالة على إحدى شركات قطاع الاتصالات في العراق.

أ- اتجاهات الدراسة الميدانية:

اعتمدت الدراسة التحليلية على استخدام استبانة إلكترونية موجهة للمستجيبين، اذ تم إعداد الاستبانة بشكل منظم ومنسق مسبقاً، مع تحديد الأسئلة وفقاً للموضوعات الرئيسية المتعلقة بالدراسة. تم توزيع الاستبانة على العاملين في المصارف العراقية.

وقد شملت استمارة الاستبيان مستخدمي المعلومات من الموظفين في الشركة اسياسيل كأحد قطاع الاتصالات في العراق، وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي موافقة افراد وحدة المعاينة وكالاتي: موافق بشدة 5 درجات، موافق وأعطيت 4 درجات، محايد 3 درجات، غير موافق درجتان وغير موافق بشدة درجة في الإجابة على أسئلة محاور الاستبيان

ب- تصميم استمارة الاستبيان:

بالنسبة لاستمارات الاستبيان ، فقد صممت بناءً على عدة أجزاء وهي كالتالي:

المحور الأول: يعبر عن الذكاء الاصطناعي وتكون من (12) فقرة.

المحور الثاني: يعبر عن أداء الخدمات المصرفية وتكون من (12) فقرة.

ج- تحديد حجم العينة:

تتكون عينة الدراسة من موظفي المصارف العراقية الذين شاركوا في الإجابة على استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة، اذ تم تصميم استبانة إلكترونية عبر (Google Forms) لجمع البيانات.

واعتمد الباحث على أسلوب العينة التحكمية، اذ تم اختيار عناصر العينة بشكل مقصود بناءً على توافر خصائص معينة في هؤلاء الأفراد التي تخدم أهداف الدراسة. يستخدم هذا النوع من العينات في حال توافر البيانات اللازمة لدى فئة معينة من المجتمع، مما يعزز دقة تقديرات الدراسة ويقلل من الخطأ. وبلغ عدد افراد العينة حوالي (25) استمارة وبلغت عدد الاستمارات الصحيحة والمستخدمة في التحليل (20) استمارة.

الاساليب الاحصائية لتحليل البيانات:

استخدم الباحث عند تناوله استمارات الاستبيان أحد أهم وأشمل وأكثر البرامج الإحصائية شيوعاً وهو برنامج الSPSS (Statistical package for social sciences) "الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية"، وهو عبارة عن حزم حاسوبية متكاملة لإدخال البيانات وتحليلها، بالإضافة الى المنهج الوصفي التحليلي الذي استخدمه الباحث عند تناوله استمارات في سبيل اختبار فروض الدراسة وتحقيق اهدافه وذلك من خلال جمع البيانات. وقد استخدمت بعض الأساليب الاحصائية في تحليل البيانات:

1- الوسط الحسابي:

يعتبر المتوسط من أهم وأفضل مقاييس النزعة المركزية ومن أكثرها شيوعا واستخداما في التحليل الإحصائي، لما يتمتع به من خصائص وصفات إحصائية جيدة. ولإيجاد المتوسط على أنه مجموع

القيم مقسوما على عددها، يحسب الوسط الحسابي رياضيا بجمع قيم عناصر المجموعة المراد إيجاد وسطها، ويقسم المجموع على عدد العناصر:

$$\bar{x} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} x_i = \frac{1}{n}(x_1 + \cdots + x_n)$$

2- الوزن النسبي:

ويتم حساب الوزن النسبي للعبارة للتعرف على الاهمية النسبية لها بالنسبة للمحور الخاص بها وذلك لترتيب العبارات وفقا للأهمية النسبية لهم، ويتم حساب الوزن النسبي للعبارة من المعادلة:

$$\text{الوزن النسبي} = \frac{ك3_1 + ك2_2 + ك1_3}{ن3}$$

اذ:

ك$_1$= عدد التكرارات (متوفرة ، موافق)

ك$_2$: = عدد التكرارات (إلى حد ما)

ك$_3$= عدد التكرارات (غير متوفرة ، غير موافق)

ن= عدد أفراد العينة

3- اختبار ألفا كورنباخ

هو معامل مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار، ويقصد بصدق الاداة هو أن تؤدي وتقيس أسئلة الاستبيان ما وضع لقياسه فعلاً، مع وضوح إستمارة الاستبيان وفقراتها ومفرداتها لمن سوف يشملهم الاستبيان كما يجب أن تكون صالحة للتحليل الاحصائي.

ويقصد بثبات أداء الدراسة أن تكون كل فقرة من الإستبيان متسقة. مع المجال الذي تنتمى إليه الفقرة، والثبات هو قدرة الأداة على إعطاء نفس النتائج إذا تم تكرار القياس على نفس الشخص عدة مرات في نفس الظروف. وقد قام الباحث بإستخدام حساب معاملات الإرتباط بين كل فقرة من الفقرات في الإستبيان عن طريق إستخدام معامل ألفا كرونباخ، وتعد قيمة ألفا كورنباخ التي تتجاوز 0.8 دليلا للتأكيد على ثبات الأداة المستخدمة.

اختبار معامل الارتباط

ويستخدم للتعرف على مدى ارتباط المتغيرات الداخلة

بالدراسة ببعضها البعض.

تحليل استمارة الاستبيان

- **المحور الأول (الذكاء الاصطناعي) :** كانت نتائج تحليل استمارة الاستبيان فيما يخص المحور الأول (الذكاء الاصطناعي) كما موضح في الجدول(1)

جدول (1)

تحليل فقرات المحور الأول (الذكاء الاصطناعي)

م	البيان	موافق		موافق بشدة		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		الوسط الحسابي	الوزن النسبي
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
1	تسهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في سرعة الاستجابة للعميل في المصرف.	6	30	8	40	3	15	2	10	1	5	3.80	0.672
2	يمكن استخدام الأنظمة الخبيرة كأداة لتعزيز فعالية اتخاذ القرارات داخل المصرف.	7	35	6	30	4	20	2	10	1	5	3.80	0.671
3	يستخدم المصرف الشبكات العصبية الاصطناعية في تحليل بيانات العملاء	5	25	7	35	3	15	4	20	1	5	3.55	0.714
4	تساعد الأنظمة الخبيرة في استخدام برامج إلكترونية دقيقة لإجراءات الحماية المتبعة ضد مخاطر التدقيق في المصرف	6	30	7	35	3	15	3	15	1	5	3.70	0.746
5	تساعد الأنظمة الخبيرة المدققين في المصرف للتأكد من معالجة العمليات إلكترونيًا	5	25	8	40	4	20	2	10	1	5	3.70	0.748
6	يستخدم المصرف الشبكات العصبية الاصطناعية في التنبؤ بالأعطال الفنية	4	20	6	30	5	25	3	15	2	10	3.40	0.682
7	يستخدم المصرف الشبكات العصبية الاصطناعية في تحسين جودة الخدمة	6	30	6	30	2	10	3	15	3	15	3.69	0.736
8	يستخدم المصرف الخوارزميات الجينية في تحسين مواقع أبراج الاتصال	5	25	5	25	6	30	1	5	3	15	3.50	0.707
9	يتم تقييم فعالية الخوارزميات الجينية في المصرف من خلال تحسين العمليات وجودة الخدمة المقدمة	5	25	7	35	1	5	3	15	4	20	3.60	0.728
10	تقلص الوكلاء الأذكياء الوقت المستخدم من قبل الموظف في الوصول إلى الغاية المنشودة في المصرف	6	30	7	35	3	15	3	15	1	5	3.70	0.748
11	يساعد الوكيل الذكي المصرف في اتخاذ القرار المناسب	7	35	6	30	3	15	3	15	1	5	3.75	0.759
12	يتلقى الموظفون في	5	25	6	30	5	25	3	15	1	5	3.55	0.719

	قسم تكنولوجيا المعلومات بالمصرف تدريبًا متخصصًا في مجال الشبكات العصبية الاصطناعية												

وعند ترتيب عبارات محور (الذكاء الاصطناعي) في جدول (1) من اذ الأهمية النسبية (قيمة الوزن النسبي الأكبر)، تبين أن أكثر العبارات أهمية من وجهة نظر عينة الدراسة هي "يساعد الوكيل الذكي المصرف في اتخاذ القرار المناسب" بوزن نسبي بلغ (0.759)، تليها "تقلص الوكلاء الأذكياء الوقت المستخدم من قبل الموظف في الوصول إلى الغاية المنشودة في المصرف" و"تساعد الأنظمة الخبيرة المدققين في المصرف للتأكد من معالجة العمليات إلكترونيًا" بوزن نسبي بلغ (0.748) لكل منهما. ثم جاءت عبارة "تساعد الأنظمة الخبيرة في استخدام برامج إلكترونية دقيقة لإجراءات الحماية المتبعة ضد مخاطر التدقيق في المصرف" بوزن نسبي بلغ (0.746). أما العبارة الأقل وزناً نسبيًا فكانت "يستخدم المصرف الشبكات العصبية الاصطناعية في التنبؤ بالأعطال الفنية" بوزن نسبي بلغ (0.682).

ويوضح جدول (2) إنه قد تم تقسيم محور الذكاء الاصطناعي في المصارف إلى ثلاثة مستويات وفقًا لمعادلة حساب الأهمية النسبية. أظهرت النتائج أن (63.43%) من العينة تندرج ضمن المستوى المرتفع، مما يعكس إدراكًا قويًا لأهمية الذكاء الاصطناعي في تحسين العمليات المصرفية. كما أن (35.53%) من العينة جاءت ضمن المستوى المتوسط، مما يشير إلى وجود درجة معتدلة من القبول لأثر الذكاء الاصطناعي. في حين لم تسجل العينة أي بيانات ضمن المستوى المنخفض. وتشير هذه النتائج إلى صحة الفرض الأول.

جدول(2)

مستويات محور (الذكاء الاصطناعي)

المستوي	النسبة
منخفض	-
متوسط	35.53
مرتفع	63.43
المجموع	100

وقد تم حساب معامل الفا كورنباخ لعناصر المحور الموضح في الجدول (3) ونلاحظ من هذه النتائج أن قيمة معامل الثبات Alpha يساوي (0.817) ، وهو معامل ثبات قوي يؤكد على صلاحية وارتباط عناصر المحور.

جدول(3)

معامل الثبات لعناصر محور (الذكاء الاصطناعي)

معامل الفا كورنباخ	عدد العناصر
0.817	12

2- المحور الثاني (أداء الخدمات المصرفية): كانت نتائج تحليل استمارة الاستبيان فيما يخص المحور الثاني (أداء الخدمات المصرفية) كما موضح في الجدول(4)

جدول (4)

نتائج تحليل المحور الثاني (أداء الخدمات المصرفية)

م	البيان	موافق		موافق بشدة		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		الوسط الحسابي	الوزن النسبي
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
1	تلتزم إدارة المصرف بتقديم الخدمات في الموعد المحدد	4	20	7	35	5	25	2	10	2	10	3.75	0.754
2	تضمن إدارة المصرف تقديم الخدمات بطريقة مناسبة	5	25	6	30	5	25	3	15	1	5	3.80	0.769
3	تحتفظ إدارة المصرف بسجلات دقيقة وموثقة	4	20	6	30	6	30	1	5	3	15	3.60	0.743
4	يشعر العميل بالأمان والطمأنينة عند تعامله مع المصرف	5	25	8	40	4	20	2	10	1	5	3.85	0.781
5	يخصص موظفو المصرف وقتًا كافيًا لمراجعة مشاكل العملاء	4	20	7	35	5	25	2	10	2	10	3.75	0.756
6	يعطي سلوك العاملين في المصرف انطباعًا بالثقة لدى المستفيدين من خدمة المصرف	5	25	7	35	5	25	2	10	1	5	3.80	0.765
7	تقدم إدارة المصرف خدمة مستمرة دون انقطاع	4	20	8	40	3	15	2	10	3	15	3.77	0.766
8	تحرص إدارة المصرف على سرية المعلومات الخاصة بالمستفيد	4	20	7	35	5	25	3	15	1	5	3.65	0.754

9	تستجيب إدارة المصرف بسرعة للاستفسارات والمشاكل المرسلة لدعم العملاء	5	25	6	30	5	25	3	15	1	5	0.796
10	تتميز إدارة المصرف بقدرة عالية على الاستجابة لاحتياجات جميع المراجعين	6	30	9	45	3	15	1	5	1	5	0.798
11	تسعى إدارة المصرف إلى توفير أجهزة ذات تقنيات لحماية البيانات الحساسة	5	25	6	30	5	25	3	15	1	5	0.778
12	يتلائم التصميم الداخلي لمكان العمل في المصرف مع طبيعة الخدمات المقدمة للعملاء	5	25	9	45	4	20	1	5	2	10	0.788

وعند ترتيب عبارات محور (أداء الخدمات المصرفية) في جدول (4) من اذ الأهمية النسبية (قيمة الوزن النسبي الأكبر)، تبين أن أكثر العبارات أهمية من وجهة نظر عينة الدراسة هي "تتميز إدارة المصرف بقدرة عالية على الاستجابة لاحتياجات جميع المراجعين " بوزن نسبي بلغ (0.798)، تليها "تستجيب إدارة المصرف بسرعة للاستفسارات والمشاكل المرسلة لدعم العملاء" بوزن نسبي بلغ(0.796) . كما جاءت العبارة "تقدم إدارة المصرف خدمة مستمرة دون انقطاع" في المرتبة الثالثة بوزن نسبي بلغ (0.766). أما العبارة الأقل وزنًا نسبيًا فكانت "تحتفظ إدارة المصرف بسجلات دقيقة وموثقة"، اذ حصلت على وزن نسبي بلغ(0.743) . وأظهرت النتائج أن العبارات التي حصلت على أعلى الأوزان النسبية تتعلق بقدرة المصرف على الاستجابة السريعة لاحتياجات العملاء وضمان تقديم الخدمات بطريقة ملائمة.

ويوضح جدول (5) إنه قد تم تقسيم محور أداء الخدمات المصرفية إلى ثلاثة مستويات وفقًا لمعادلة حساب الأهمية النسبية. أظهرت النتائج أن (83.33%) من العينة تندرج ضمن المستوى المرتفع، مما يعكس إدراكًا قويًا لأهمية أداء الخدمات المصرفية في تحسين العمليات المصرفية. كما أن (16.67%) من العينة جاءت ضمن المستوى المتوسط، مما يشير إلى وجود درجة معتدلة من القبول لأثر أداء الخدمات المصرفية. في حين لم تسجل العينة أي بيانات ضمن المستوى المنخفض. وتشير هذه النتائج إلى صحة الفرض الثاني.

جدول(5)

مستويات محور (أداء الخدمات المصرفية)

المستوي	النسبة
منخفض	–
متوسط	16.67
مرتفع	83.33
المجموع	100

وقد تم حساب معامل الفا كورنباخ لعناصر المحور الموضح في الجدول (6) ونلاحظ من هذه النتائج أن قيمة معامل الثبات Alpha يساوي (0.862) ، وهو معامل ثبات قوي يؤكد على صلاحية وارتباط عناصر المحور.

جدول(6)

معامل الثبات لعناصر محور (أداء الخدمات المصرفية)

معامل الفا كورنباخ	عدد العناصر
0. 862	12

3- العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وأداء الخدمات في المصارف العراقية:

يبين الفرض الثالث من الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الذكاء الاصطناعي وأداء الخدمات في المصارف العراقية، وعند إجراء الاختبار الاحصائي لمعرفة مدى صحة الفرض، قام الباحث بإستخدام أسلوب معاملات الارتباط وكانت النتائج كالتالي:

المتغير	أداء الخدمات المصرفية
الذكاء الاصطناعي	0.972**

المصدر : نتائج التحليل الاحصائي

*** معنوية عند مستوى 0.05**

**** معنوية عند مستوى 0.01**

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين متغير الذكاء الاصطناعي وأداء الخدمات في المصارف العراقية من وجهة نظر موظفي المصارف العراقية، مما يبين صحة الفرض الثالث، ويبين أن هناك دور كبير للذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية في المصارف العراقية مما يساعد على تحقيق كفاءة أعلى في العمليات المصرفية. كما يعزز هذا التكامل بين الذكاء الاصطناعي وأداء الخدمات المصرفية من سرعة المعاملات، ويزيد من دقة البيانات والمعالجة الإلكترونية، ما يساهم في تحسين تجربة العملاء. بالإضافة إلى ذلك، يسهم الذكاء الاصطناعي في تطوير استراتيجيات مبتكرة لإدارة العمليات المصرفية بكفاءة، مما يرفع من مستوى الخدمات المقدمة للعملاء ويزيد من رضاهم.

استنتاجات الدراسة

توصلت الدراسة الحالية إلى مجموعة من النتائج المهمة، والتي تمثلت في الآتي:

1. ارتفاع مستوى شعور الموظفين في المصارف العراقية بأهمية الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة العمليات المصرفية، اذ أظهرت النتائج أن الموظفين يعترفون بدور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتسهيل اتخاذ القرارات.
2. ارتفاع مستوى شعور الموظفين بأهمية تحسين أداء الخدمات المصرفية في تعزيز كفاءة العمليات، أظهرت النتائج أيضًا أن أداء الخدمات المصرفية الفعّال يلعب دورًا مهمًا في تحسين الكفاءة العامة للعمليات المصرفية، مما يسهم في تحسين التجربة العامة للعملاء.

3. وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين متغير الذكاء الاصطناعي وأداء الخدمات المصرفية من وجهة نظر موظفي المصارف العراقية، مما يعزز من فعالية العمليات المصرفية ويُحسن التجربة المقدمة للعملاء.
4. يساعد استخدام الذكاء الاصطناعي في تسريع العمليات المصرفية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء، مما يؤدي إلى رفع مستوى الرضا العام لديهم.
5. اهتمام المصارف بتطوير مهارات موظفيها في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال الدورات التدريبية والندوات المتخصصة، مما يساهم في رفع كفاءاتهم وتحسين أدائهم في التعامل مع التقنيات الحديثة.

توصيات الدراسة:

بناءً على نتائج الدراسة الحالية، يمكن تقديم التوصيات التالية للمصارف العراقية:

1. ضرورة تعزيز استثمارات المصارف في تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين الأداء وجودة الخدمات المصرفية، وذلك بما يتناسب مع احتياجات وتطلعات المجتمع المصرفي في العراق.
2. ضرورة تطوير برامج تدريبية للموظفين لتعزيز مهاراتهم في استخدام الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على تحسين سرعة ودقة اتخاذ القرارات في العمليات المصرفية، وتعزيز الأمان وحماية البيانات، مما يساهم في تحسين كفاءة الأداء وحفاظ على خصوصية معلومات العملاء في المصارف العراقية.
3. ضرورة تفعيل الأنظمة الذكية لتحسين تجربة العملاء وتعزيز رضاهم، وذلك في سياق تقديم الخدمات بشكل يواكب التوجهات الحديثة في القطاع المصرفي العراقي.
4. ضرورة تحقيق التكامل بين الذكاء الاصطناعي والموارد البشرية لضمان نتائج أفضل، بما يحقق التوازن بين التكنولوجيا والكفاءات البشرية.
5. ضرورة توسيع الدراسة لتشمل مجتمعات أخرى مثل المصارف في دول أخرى لتقييم تأثير الذكاء الاصطناعي في بيئات مختلفة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

دياب، ريهام (2022). دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية. *المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات*. 3(9). 67-96.

غوانمة، أسماء (2023). أثر نظم الذكاء الاصطناعي على تحسين جودة الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية الأردنية. *المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة*. 8(2). 79-90.

عبد الفتاح، علا (2024). *أثر استخدام تقنيه الذكاء الاصطناعي في تحسين اداره المشاريع: دراسة حاله شركه المناصير للزيوت والمحروقات في الأردن*. رسالة ماجستير جامعة الاسراء الخاصة. بالأردن.

محمود، ريهام (2022). دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية. *المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات*. (9). 84-112.

الزعبي، بركات (2024). *أثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في جوده ادلة التدقيق من وجهه نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين*. رسالة ماجستير. جامعة البلقاء التطبيقية. الأردن.

الربيعي، خلود (2024). تأثير تقنية المصرف المحمول على أبعاد جودة الخدمات المصرفية: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*. 19(68). 176-195.

الخولي، ايمن (2024). *أثر جودة الخدمات المقدمة من مبادرة حياة كريمة في تحقيق رضا العملاء في البيئة الريفية بالتطبيق على البريد المصري*. رسالة ماجستير. جامعة دمنهور. مصر.

الرماضنة، انسام (٢٠٢٤). *أثر الذكاء الاصطناعي في جوده التدقيق الداخلي: الدور المعدل لراس المال الفكري*. رسالة ماجستير. جامعة العلوم الإسلامية العالمية. الأردن.

عبد الحليم، رنا (2023). *أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحقيق الريادة الاستراتيجية بوجود التفكير الرشيق متغيرا وسيطا: دراسة تطبيقيه في قطاع البنوك التجارية في المملكة الأردنية الهاشمية*. رسالة دكتوراه. جامعة مؤتة. الأردن.

المراجع باللغة الاجنبية

Alsaiari, A. O., Moustafa, E. B., Alhumade, H., Abulkhair, H., & Elsheikh، A. (2023). A coupled artificial neural network with artificial rabbits optimizer for predicting water productivity of different designs of solar stills. *Advances in Engineering Software*. 175. 103315.

Alzaidi, A. A. (2020). Impact of artificial intelligence on performance of banking industry in Middle East. *International Journal of Computer Science and Network Security*, *18*(10), 140-148.

Gupta, S, Modgil, S, Bhattacharyya, S، Bose,I.(2022). ―Artificial intelligence for decision support systems in the field of operations research: review and Future scope of research. *Annals of Operation Research*. 308(6). 215-274.

Jaypuria, S., Bondada, V., Gupta, S. K., Pratihar, D. K., Chakrabarti, D& ،. Jha, M. N. (2023). Expert Systems with Applications kkS. Expert Systems with Applications, *Journal of Global Entrepreneurship Research* 9(2) 86-77.

Pichi, F., Ballarin, F., Rozza, G., & Hesthaven, J. S. (2023). An artificial neural network approach to bifurcating phenomena in computational fluid dynamics. *Computers & Fluids*. 254.105813.

Sharma, L., & Garg, P. K. (Eds.). (2021). Artificial Intelligence: Technologies، Applications, and Challenges, Chapman & Hall/CRC Press.

Singh, A., Madaan, G., Swapna, H. R., & Kumar, A. (2023). Impact of Artificial Intelligence on Human Capital in Healthcare Sector Post- COVID-19. In The Adoption and Effect of Artificial Intelligence on Human Resources Management, Part A (pp. 47-69). *Emerald Publishing Limited.*

Wang, junwei. Zhao, Yan. Balamurugan, P.Selvaraj,P.(2022). Managerial decision support system using an integrated model of AI and big data analytics. *Annals of Operations Research*.

اهمية استخدام الذكاء المالي في العمل المصرفي في الحد من ظاهرة غسيل الأموال

(دراسة استقصائية لعينة من فروع مصرف الرافدين في محافظة ذي قار)

م.م فلاح عودة حبيب [1]
مصرف الرافدين / فرع النيل
falah.306.fin@mu.edu.iq

م.م أحمد كاظم عبد الزهرة [3]
جامعة المثنى
ahmed.kadhim@mu.edu.iq

م.م مصطفى عبدالكريم [2]
جامعة المثنى
mustafa_abdalkareem@ijsu.edu.iq

ا.م حيدر ثجيل جواد [4]
جامعة المثنى
haidar.thajel@mu.edu.

المستخلص

يهدف البحث الى معرفة اهمية استخدام الذكاء المالي للحد من ظاهرة غسيل الاموال ودور مصرف الرافدين في معالجتها ، كذلك مساعدة المصرف في سعيه الجاد لتحقيق أفضل أداء مالي من أجل تعزيز التنافسية وتحقيق الرضا التام من قبل العملاء، فضلاً عن التعرف على قدرة المصرف على تحقيق الذكاء المالي الإيجابي في عملياتها والمقارنة مع المصارف الاخرى، واعتمد الباحث في تحليل البيانات على برنامج الاحصائي(spss)،ولقد توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات اهمها قدرة الذكاء المالي على تحديد المخالفات المختلفة في المعاملات المالية وغسيل الأموال والتهرب الضريبي والتحريف المتعمد للأموال، كذلك ان توظيف الذكاء المالي في المصارف يؤدي الى خفض التكاليف وتحسين جودة الخدمة وتعزيز الكفاءة وإمكانية السيطرة على المخاطر والتقليل من التحديات التي يواجها المصرف. ويوصي الباحث بضرورة انشاء وحدة استخباراتية مالية متخصصة تعمل ضمن مكتب مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب وتكون على درجة عالية من حيث امتلاك التقنيات الحديثة والخبرة العالية وتشريع قانون خاص بها يتح لها العمل بحرية ، كذلك ينبغي توفر الذكاء المالي لدى المصرف لا نه يساعد على التنبؤ والاستنتاج في ظل الظروف البيئية الحالية والمستقبلية المحيطة بالمصرف.

الكلمات الافتتاحية (الذكاء المالي ، ظاهرة غسيل الاموال ، الجانب العملي)

Abstract

The research aims to find out the impact of financial intelligence on the phenomenon of money laundering and the role of Rafidain Bank in addressing it, as well as helping the bank in its serious pursuit to achieve the best financial performance in order to enhance competitiveness and achieve complete satisfaction by customers, as well as to identify the bank's ability to achieve positive financial intelligence in its operations and comparison with other banks, and the researcher relied in data analysis on the statistical program (spss), The researcher has reached a number of conclusions, the most

important of which is the ability of financial intelligence to identify various irregularities in financial transactions, money laundering, tax evasion and deliberate misrepresentation of funds, as well as that the employment of financial intelligence in banks leads to reducing costs, improving the quality of service, enhancing efficiency and the possibility of controlling risks and reducing the challenges faced by the bank. The researcher recommends the need to establish a specialized financial intelligence unit working within the Office of Anti-Money Laundering and Terrorist Financing and be highly qualified in terms of possessing modern technologies and high experience and legislating its own law that allows it to work freely, as well as the availability of financial intelligence at the bank does not help to predict and conclude in light of the current and future environmental conditions surrounding the bank.

Opening words (financial intelligence, money laundering phenomenon, practical side)

المقدمة

لقد ازداد الاهتمام في الآونة الاخيرة لدى العديد من دول المنطقة والعالم والعراق خاصة بمجابهة عمليات غسيل الاموال غير المشروعة بعد اتساع نطاق هذه الظاهرة عالمياً في ظل العولمة وتصاعد ثورة المعلومات وتكنلوجيا الاتصالات وغياب الشفافية في التعاملات التجارية وضعف القوانين والأنظمة الموضوعة من قبل الدولة للحد منها، لذلك تم انشاء مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الاموال الدولية (FATF) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي، حيث تم انشاء هذه المنظمة في عام(١٩٨٩) من قبل الدول الصناعية السبع الكبرى ، وتضم في عضويتها(٣١) دولة ومن اهدافها وضع السياسات العامة لمكافحة جريمة غسيل الأموال ، وقامت هذه المنظمة بإصدار توصياتها الأربعين المشهورة عام (١٩٩٠)، حيث تعد المعيار الدولي لمكافحة جريمة غسيل الأموال وتم تعديلها عام(١٩٩٦)، واعتمادها كمعيار عالمي لمكافحة غسيل الأموال وصادقت عليها (١٣٠) دولة في العالم.

و تبقى البيئة المصرفية الموقع الاكثر استهدافاً لظاهرة غسيل الاموال ، ويرجع ذلك كون المصارف تقدم مختلف الخدمات المصرفية كعمليات الصرف والتحويل النقدي بواسطة الشيكات والحوالات المالية وبطاقات الائتمان والوفاء وعملية المقاصة وادارة المحافظ الاستثمارية، ويعد مصرف الرافدين الصد الاول لمحاربة ظاهرة غسيل الاموال ومكافحتها لحماية هذه المؤسسة من المخاطر المالية والمسؤولية القانونية.

منهجية البحث

اولاً: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث في حداثة موضوعه وندرة البحوث التي تناولت علاقة التأثير بين الذكاء المالي وظاهرة غسيل الاموال على حد علم الباحث، وتتجلى أهمية البحث في النقاط الآتية:

1. التعرف على الأدبيات والطرق المتبعة في قياس الأداء المالي وظاهرة غسيل الاموال.
2. وجود مشكلة حقيقية متمثلة بضعف الذكاء المالي في المصارف التجارية العراقية.
3. أهمية الذكاء المالي الذي يسهم في زيادة المعارف المالية للأفراد والعاملين وأصحاب المصلحة من اجل اتخاذ القرارات المناسبة.

4. يعد الذكاء المالي من المتغيرات الحديثة في مجال إدارة المؤسسات المالية، ولأجل ذلك جاء البحث لبيان أهمية هذا المتغير ومدى قدرته في تطوير عمل المؤسسات المالية.
5. إن وجود قطاع مالي مستقر هو أمر ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل، يمكن أن يساهم هذه البحث في الفهم الاقتصادي الأوسع من خلال تسليط الضوء على الذكاء المالي الذي يؤثر على ظاهرة غسيل الاموال ضمن القطاع المصرفي.

ثانيا: مشكلة البحث

تعد ظاهرة غسيل الأموال أحد أهم المشكلات التي يعاني منها العالم التي تهدد غالبية اقتصاديات العالم، وتعد من اخطر الجرائم المالية، نتيجة لما تخلفه من آثار سلبية على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، كما أنها تعد من أخطر المشكلات الاقتصادية تعقيداً، لأنها تسهم بشكل مباشر في تعظيم حالة اختلال التوازن والاستقرار المالي وعرقلة النمو والتطور الاقتصادي.

ومما تقدم اعلاه تتمثل مشكلة البحث (بأن الأنظمة المصرفية من اهم القنوات التي تزيد من عمليات غسيل الأموال ، مما يؤشر ضعف الذكاء المالي لدى مصرف الرافدين).

رابعاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية الاتية :

1- يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية للذكاء المالي على ظاهرة غسيل الاموال.
2- يوجد دور كبير وفعال لمصرف الرافدين لتقليل من جريمة غسيل الاموال والحد منها.

خامساً: أهداف البحث

يهدف البحث الحالي الى معرفة تأثير الذكاء المالي على ظاهرة غسيل الاموال والتي يمكن ايجازها بالنقاط الآتيــة:

1. الكشف عن طبيعة العلاقة بين الذكاء المالي وظاهرة غسيل الاموال.
2. التعرف على أسباب ضعف الأداء المصرفي التي تحول دون تحقيقه.
3. يهدف البحث الحالي الى معرفة مدى التزام المصرف في التنظيم والرقابة.
4. مساعدة المصرف في سعيه الجاد لتحقيق أفضل أداء مالي من أجل تعزيز التنافسية وتحقيق الرضا التام من قبل العملاء.
5. التعرف على قدرة المصرف على تحقيق الذكاء المالي الإيجابي في عملياتها، والمقارنة مع المصارف الاخرى.

سادساً: الحدود الزمانية والمكانية للبحث

- **الحدود الزمانية** : تمثلت الحدود الزمانية من 2024/3/1 الى 2024/10/1
- **الحدود المكانية** : تمثلت الحدود المكانية لمصارف الرافدين في ذي قار (النيل/ اور/ الجامعة / الشطرة / سوق الشيوخ)

المبحث الاول: الاطار النظري لمتغيرات البحث

أولا: مفهوم الذكاء المالي

يعد الذكاء المالي أحد جوانب قياس الذكاء الخاص بالمعرفة المالية، إذ يعبر عن قدرة الفرد أو المؤسسة على حل المشكلات المالية وتحديد موقفهم من تحسين المعرفة المالية من أجل اظهار السلوك المالي الجيد، ويلزم توفر المعرفة المالية الكافية المؤثرة على اتجاه الإدارة المالية والتي بدورها تؤثر على قرارات الاستثمار والتمويل، كما ينبغي توفر قدراً من الذكاء للقدرة على التصرف بالمال وكيفية الاحتفاظ به ومن ثم سلوك مالي واستثماري جيد (العوادلي، وشوشة،976:2023)، فهو مقياس لدرجة فهم المفاهيم المالية الرئيسية والقدرة والثقة في إدارة القرارات المالية الشخصية من خلال اتخاذ قرارات قصيرة الأجل مناسبة وتخطيط مالي سليم طويل المدى، مع مراعاة أحداث الحياة والظروف الاقتصادية المتغيرة" (Omoregie,2019:4).

يشير مصطلح "الذكاء المالي" (الذي سيكون له اتجاها مهما للتنمية في مستقبل التمويل، وفي المدى البعيد سيحدث تأثيرا ثورياً على التمويل المصرفي التجاري التقليدي) (Xu&Cheng,2017:725) في السياق التنظيمي إلى المعرفة والمهارات المكتسبة من فهم مبادئ التمويل والمحاسبة التي سيتم تطبيقها على عالم الأعمال، ففي عالم المصارف، يشير الذكاء المالي إلى الكفاءة وأفضل الممارسات التي تؤدي إلى تحسين الأداء التنظيمي (Kamil et al.,2014:574).

ويعرف الذكاء المالي على أنهُ القدرة على حل المشكلات المالية وتفسير وتقييم البيانات المالية لاتخاذ قرار وموقف مالي أفضل (Mohd et al.,2016:158)، وأشار (Wulan&Yuhertiana,2021:138) الى ان الذكاء المالي هو قدرة المصرف على تنظيم وإدارة شؤونه المالية، وامكانية كسب الأموال وإدارتها وإدارة والموجودات بحيث يمكنها بأن تتضاعف إلى أقصى حد في أقصر مدة من الزمن، والحفاظ على هذه الموجودات ويهدف الذكاء المالي إلى تحقيق الحرية المالية التي تعد أحد العناصر التي يجب تحقيقها في الرخاء المالي.

وبناء على ما سبق، تعرف الباحث الذكاء المالي على أنهُ القدرة على جمع البيانات المالية وتحليلها وتفسيرها واتخاذ القرارات المالية المناسبة من أجل تحقيق أداء مالي متميز.

ثانيا: أهمية الذكاء المالي

1. يمكن الذكاء المالي لدى المصارف من إضافة قيمة استراتيجية لها وحماية موجوداتها.
2. يعزز من سلامة اتخاذ القرارات نتيجة الاعتماد على معلومات مالية موثوقة مما يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية والفعالية التشغيلية. (Safi et al.,2024:6)
3. يمكن من تحسين دقة البيانات الى الحد الأقصى، كما يمكن من تحليل البيانات المالية وتحليل احتمالية الاحداث المستقبلية بشكل أعمق وبالتالي تقليل عدم اليقين (Gou,2020:6)
4. يمكن من تحديد المخالفات المختلفة في المعاملات المالية وغسيل الأموال والتهرب الضريبي والتحريف المتعمد للأموال وانتهاكات قواعد المحاسبة الأخرى (IkbaL et al.,2020:81).
5. ان توظيف الذكاء المالي في المصارف يؤدي الى خفض التكاليف وتحسين جودة الخدمة وتعزيز الكفاءة وإمكانية السيطرة على المخاطر والتقليل من التحديات التي تواجهها المصارف (Li,2024:85).
6. ضمان معلومات مالية أكثر شمولاً وقابلية للمقارنة وموثوقية وتوقيت المعلومات المحاسبية، بحيث يمكن للذكاء المالي معالجة المعلومات المالية وتحليلها في الوقت المناسب، وتعزيز مشاركة الموارد والاستفادة منها (Mu,2020:2)

ثالثا: مهارات الذكاء المالي

تصنف مهارات الذكاء المالي الى:

1. مهارات الذكاء السوقي

وهي المهارات التي تمكن متخذي القرار من اقتناء موجودات بأقل التكاليف، والتي صنفها المعهد الأمريكي للمحللين الماليين ضمن ثلاث مستويات، وتتضمن: المهارات العلمية والمهارات المهنية والمهارات الفنية، ومن أهمم المهارات (الروازق،54:2020):

أ. القدرة على التنبؤ والاستنتاج في ظل الظروف البيئية الحالية والمستقبلية المحيطة بالمصرف.

ب. إمكانية تحليل البيانات المالية المتوفرة للحصول على نتائج واقعية مفهومة تساعد في اتخاذ القرارات المالية.

ج. التمتع بقدر عال من المسؤولية تجاه الآخرين ممن يعملون داخل المصرف او خارجه وعدم الانحياز لغير مصالح المصرف.

د. امتلاك قدر من الذكاء وسرعة البديهة والقدرة على التعامل مع مختلف المستويات واقناعها.

ه. الالمام بالمبادئ والأصول المحاسبية واللوائح التنظيمية ومعرفة ما يصدر منها حديثا وبشكل دوري.

و. الهدوء والثقة بالنفس والتعامل مع المواقف الحرجة بدقة عالية وامتلاك شخصية مؤثرة تنال ثقة الآخرين.

2. الأساليب الإدارية

وهي الأساليب التي تتمتع بها الإدارة المالية ذات العلاقة المباشرة بالموجودات المالية، التي تساعد في زيادة رغبة المستثمرين لشراء جزء من تلك الموجودات، ومن أساليبها (عبود وآخرون،1065:2024):

أ. **أساليب التسعير**: وتتضمن تحديد السعر الأمثل للمنتج وقدر أعلى من الأرباح ضمن ظروف المنافسة.

ب. **أساليب إدارة حسابات المدينين والدائنين**: وتشمل الموازنة الدقيقة بين الحسابات.

ج. **الأساليب النقدية**: أي الحصول على النقد في الوقت المناسب بالوقت الذي تكثر فيه حالات التخلف عن السداد.

د. **أساليب التوظيف**: تتضمن التنسيق بين عدد العاملين وساعات العمل مع إمكانية الموازنة بين قناعة العاملين ضمن النظم المعمول بها والمستوى المهاري من جهة وإدارة الوقت بأقل التكاليف من جهى أخرى.

ه. **أساليب السجلات المحاسبية**: أصبح تسجيل العمليات المحاسبية أكثر تعقيدا عند دخول المحاسبة الى المجال التكنلوجي وبالتالي تتطلب أساليب أكثر مهارة من خلال البرامج الذكية التي تقوم بالتسجيل والتحليل الآني لكافة العمليات المالية، فضلا عن التلاعب الذي يسمح به ضمن المعايير المحاسبية وهو ما يدعى بالمحاسبة الإبداعية.

رابعا: مقاييس الذكاء المالي

1. انتاج القيمة (القيمة السوقية المضافة)

تُعد القيمة السوقية المضافة مقياسا لثقة المستثمرين في المصرف، كما يعكس تقدير السوق لقيمة المصرف بناءً على أسعار أسهمه، وقد ثبت أن الزيادة في القيمة المضافة السوقية (MVA) تؤثر بشكل كبير على العوائد غير الطبيعية للأسهم، وبالتالي ترسيخ القيمة المضافة السوقية كعامل رئيسي في قرارات شراء الأسهم، يمكن أن يساعد التحليل المالي باستخدام نسب المحاسبة أصحاب الأعمال في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية المثلى، وبالتالي تعظيم الثروة وبالتالي، فإن استخدام النسب

المالية الناتجة عن انعكاس القيمة السوقية يعد بمثابة مؤشر محوري للأداء المالي للمصارف، مما يتيح لأصحاب المصلحة تقييم العديد من جوانب عملياتها (Bohalima et al.,2024:510)، وقد أشار (Alvioni&Prabawa,2024:3236) إلى أن القيمة السوقية المضافة تمثل معيار أفضل لأصحاب رأس المال سواء حقق المصرف ربحا أو خسارة على رأس المال الذي يستثمره لأنها تؤثر على الأطراف الخارجية للاستثمار في المصرف، إذ تستخدم القيمة السوقية المضافة للتغلب على نقاط الضعف من خلال النسب المالية وبالتالي تمثل معيارا من معايير تقييم الأداء المالي للمصارف (Babu et al.,2024:212).

2. انتاج المال (صافي الربح)

وقد أشارت العديد من الدراسات الى أهمية صافي الربح كمؤشر هام للأداء المالي، ومن بينها دراسة (Borhan et al.,2014) والتي بينت بأن هنالك علاقة إيجابية قوية بين صافي الربح والأداء المالي، إذا أن صافي الربح هو العامل الأكثر تأثيرا على الأداء المالي، كما بينت دراسة لـ(Sakinah&Sherlita.,2024) بأن ارتفاع صافي الربح لهُ تأثير إيجابي على سعر السهم، وهذا يعني انهُ كلما ازداد صافي الربح انعكس ذلك على أسعار الأسهم بالارتفاع وبالتالي انعكس على الأداء المالي ككل، ومن أجل تحديد مستوى النجاح في تحقيق الأهداف، مثل مدى تحقيق الأرباح، هناك حاجة إلى قياس الأداء المالي، ويعد نمو صافي الربح من أفضل المقاييس المستخدمة في تقييم الأداء، إذا حقق المصرف الكثير من الأرباح، فهذا يعني أن أداءه أفضل، ويمكنها جذب المستثمرين لاستثمار رأس مالهم في المصرف، ويعد نمو الأرباح هو الفرق بين صافي ربح المصرف في عام واحد وصافي ربح العام السابق مقسوما على صافي ربح العام السابق (Izzah et al.,2024:79)، ويمكن قياس صافي الربح من خلال المعادلة الآتية:

صافي الربح = اجمالي الإيرادات – اجمالي المصروفات

3. معدل صافي الدخل المخطط (الإيرادات المخططة – المصروفات المخططة)

يشهد عالم الأعمال تحولاً جذرياً، إذ بات دور المدير المالي يتجاوز مجرد الإشراف على الأرقام، يُعد التخطيط المالي الآن حجر الأساس في نجاح أي مؤسسة، وتحديدا المصارف، من خلال دمج التخطيط المالي الاستراتيجي مع التحليل المالي الدقيق، يستطيع المديرون الماليون بناء رؤى مستقبلية واضحة، واتخاذ قرارات استثمارية مدروسة، وتحسين الكفاءة التشغيلية، هذا التكامل يضمن أن تكون الموارد المالية موجهة نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف (Pratama et a, 2024:1132)، فهي أحد المهام التنظيمية التي تساعد المصارف على أن تكون أكثر قدرة على المنافسة وبالتالي تؤثر إيجاباً على الأداء المالي والأداء غير المالي (Naja et al.,2024:4).

ويقاس صافي الدخل المخطط من خلال المعادلة الآتية:

صافي الدخل المخطط = الإيرادات المخططة – المصروفات المخططة

4. نسبة الرقابة (كفاية رأس المال، الربحية، مخاطر الائتمان، نسبة السيولة)

تتضمن نسبة الرقابة مجموعة من النسبة الآتية:

أ. **كفاية رأس المال**: عادة تطلب السلطات الاشرافية كالبنك المركزي أو السلطات النقدية حدود دنيا لمتطلبات رأس المال، الهدف منها هو تجنب الانتشار المحتمل للمخاطر المالية داخل المصرف والتي قد تشكل تهديداً للاستقرار المالي بشكل عام، والأمر الذي يمكن أن تكون نتيجتهُ انهيار في كفاءة البنك، فعندما يقترن رأس المال بمعايير الحد الأدنى يعمل كرادع للتوسع غير المبرر لموجودات البنك مما يفرض ان يقابل نمو الموجودات زيادة متناسبة في رأس المال (Sungwacha et a;.,2024:87)، وهذا يعني أن نسبة كفاية رأس المال سوف تزداد في كل عام مما سيمنع البنك من التعرض للمخاطر وهذا يقوي من

ثقة الجمهور بالمصرف والذي من شأنهُ أن يعزز من أداءه المالي (Arif et al.,2024:1138)، وتقاس نسبة كفاية رأس المال من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة كفاية راس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

ب. **نسبة الربحية**: وهي من النسب المهمة في تقييم قدرة المصرف على تحقيق ربح أو مكسب خلال فترة معينة، توفر هذه النسبة مقياساً فعالاً لمدى فعالية إدارة المصرف، كلما كانت نسبة الربحية أفضل كان الوضع المالي للمصرف جيد، فهو النتيجة التي حققت إدارة المصرف وظيفتها في إدارة الموجودات بشكل فعال خلال فترة معينة (Armono,2024:206)، إذ يمكن رؤية أداء المالي للمصرف من خلال قدرته على تحقيق الربحية اثناء عملياته التشغيلية (Wati et al.,2024:38)، إذ أن الربحية لها معنى أكثر قيمة من الربح، لأن الربحية تصف قدرة المصرف، أي مقارنة الربح المكتسب بالثروة أو رأس المال الذي ولّد الربح (Damayanti et al.,2024:534)، وتقاس من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الربحية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي حقوق المساهمين}}$$

ج. **نسبة مخاطر الإئتمان**: وقد ازداد الاهتمام بإدارة مخاطر الائتمان بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008 بسبب تكبد العديد من المصارف خسائر فادحة بسبب ضعف إدارة المخاطر (Alfiana et al.,2024:385)، إذ ان ضعف إدارة المخاطر هي السبب الرئيسي في تردي الأداء المالي (Siddique et al.,2022:183)، وتقاس من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة مخاطر الائتمان} = \frac{\text{مخصص الديون المشكوك في تحصيلها}}{\text{مجموع الائتمان الممنوح}}$$

د. **نسبة السيولة**: تعكس نسبة السيولة قدرة المصرف على سداد التزاماته قصيرة الأجل، لا تتعلق السيولة فقط بالحالة المالية العامة للمصرف، بل تتعلق أيضا بقدرته على تحويل الموجودات الحالية إلى نقد (Sherlita,2024:2)، وقد أشار (Bagana et al.,2024:212) أن السيولة في تشغيل المصرف تؤثر على ربحيته، وبشكل أكثر وضوحا بشأن التفاعل بين السيولة والربحية، أوضح بأن المصارف ذات السيولة الوفيرة قد يكون لديها مخاطر سيولة ضئيلة، ولكن الاحتفاظ بكمية كبيرة من الموجودات في شكل سائل قد يحد من الاستثمار في المبادرات المربحة بسبب نقص رأس المال، مما يؤدي إلى انخفاض الربحية وبالتالي التأثير سلباً على الأداء المالي، ويمكن قياسها من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الموجودات النقدية}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

5. نسبة التنظيم

برز دور التنظيم كثقافة مالية، إذ يبين دور الموظفين كعامل حاسم يؤثر على الأداء المالي للمصارف بما يسمى الموارد البشرية، تشمل هذه الثقافة مجموعة واسعة من المهارات التي تمكن الأفراد من اتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة بشأن الموارد المالية، وتمتد الى ما هو أبعد من الإدارة

المالية، إذ أن الالمام المالي للموظفين يزودهم بالأدوات اللازمة لإدارة المكاسب والتخطيط للمستقبل الأمر الذي يعزز من الإنتاجية وتحقيق أداء مالي جيد (Lestari et al.,2024:772)، يمكن أن يكون تأهيل الموارد البشرية في المصارف في شكل تدريب توجيهي/توجيهي، أو تدريب على رأس العمل، أو ندوة أو ورشة عمل، إن هدف كل تدريب للموظفين هو تحقيق أداء محسّن، عندما يحقق المصرف رعاية عالية، واكتساب العملاء، والاحتفاظ بهم، فهذا يعني تحقيق رعاية محسنة، إذ يجب أن يشمل التدريب معرفة بالخدمات وتطوير المهارات، والمنافسين ومنتجاتهم، وإجراءات وتقنيات البيع، وتنظيم العمل بما في ذلك إعداد التقارير وإدارة العلاقات، يجب تقديم التدريب في إدارة علاقات العملاء طويلة الأمد، يتبع ذلك تدريب ميداني (Anyanwu&Ibekwe,2024:91)، ويمكن قياسه من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التنظيم} = \frac{\text{عدد الموظفين المتدربين}}{\text{اجمالي عدد الموظفين}}$$

المحور الثاني : ظاهرة غسيل الاموال

اولاً: مفهوم ظاهرة غسيل الاموال

ان عمليات غسيل الأموال هي:" تلك الإجراءات التي يتم اتخاذها لا خفاء مصادر الأموال المحققة عن طريق غير مشروع، والعمل على إدخالها إلى الاقتصاد المشروع، من خلال سلسلة من عمليات التحويلات المالية والنقدية (مختار، 2020 :170). بينما يرى(كامل ،2023 :161) ان عمليات غسيل الأموال هي : " العمليات التي يحاول من خلالها مرتكبو الجرائم المختلفة، إخفاء حقيقة مصادر هذه الأموال، الناتجة عن الأعمال غير القانونية وطمس هويتها، بحيث يصعب في هذه الحالة التعرف على ما إذا كانت هذه الأموال في حقيقتها ناتجة عن أعمال مشروعة أم لا". ويشير(خليل، 2005: 65) الى ان عملية غسل الأموال هي : تلك العملية التي يتم بمقتضاها، إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي، والأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات، الفساد، القمار، الدعارة، الاختلاس تجارة السلاح المحظورة على الأفراد، تقاضي الرشاوي، التهريب، والعمل على إدخالها مرة أخرى داخل الاقتصاد المشروع من خلال سلسلة من عمليات التحويلات المالية والنقدية، بحيث يصبح من الصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذه الأموال، ومن ثم إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة.

وقد اشار دليل اللجنة الأوروبية الى عملية غسيل الأموال "بأنها " عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة اجرامية، بهدف إخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال، أو مساعدة أي شخص ارتكب جرماً لتجنيبه المسؤولية القانونية عن هذا الجرم . وكما تعرف ظاهرة غسيل الأموال على إنها مجموعة العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال وإظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر ما غير المساهمة في توظيف أو إخفاء تحويل العائد المباشر أو غير المباشر الجناية أو جنحة(قشقوش ،2019: 7) ، في حين يرى (العريان ،2015: 39) فيرى ان عمليات غسيل الاموال هي: "كل العمليات والإجراءات التي تتخذ بقصد تغيير صفة الأموال، التي تم الحصول عليها، بطرق غير مشروعة، لتظهر في النهاية كما لو كانت مكتسبة من مصادر مشروعة وقد يتم ذلك عن طريق إنشاء مشروعات وهمية أو شراء أصول أو تمويل أو الشركات الخاسرة، وشرائها أو فتح الحسابات وإيداع الأموال في بنوك الدول التي تتساهل في معرفة مصدر هذه الأموال مثل سويسرا وبنما وموناكو".

ثانيا :- أسباب ظاهرة غسيل الأموال

مما لاشك فيه ان هناك اسباب ادت الى تنامي ظاهرة جريمة غسل الاموال، ومن الضروري تشخيصها لغرض الحد منها كأجراء وقائي حيث من المتعارف ان الوقاية اقل كلفة من العلاج وهي من القضايا الفاعلة التي يجب الاهتمام بها وسوف نذكر اهم هذه الاسباب وهي كما يأتي: (فراس،15:2023)

1-تنامي ظاهرة الفساد الاداري والمالي في ظل بيئة عدم المحاسبة لبعض مرتكبي هذه الجريمة بالرغم من وجود بيئة قانونية جيدة من حيث التشريعات والقضاء العادل.

2-وجود قصور في القيم الدينية والاخلاقية والاجتماعية لدى البعض ادت الى توجه رجال الاعمال والمصارف لعمليات غسل الاموال بسبب الارباح المتحصلة من تلك الجريمة.

3- القصور الحاصل في النظام المصرفي حيث كان لهذا القطاع الدور الكبير في انتشار هذه الجريمة من خلال العمليات المصرفية وبيع العملات الاجنبية وكذلك القروض وعمليات البيع والشراء في السندات المالية.

4-قصور التنظيم الاقتصادي والاداري لعمليات الاستثمار المحلي والاجنبي في جميع قطاعات الاستثمار.

5- ظهور عمليات التحويل المالي الالكتروني بين المصارف المحلية والاجنبية نتيجة الثورة الهائلة في العالم الرقمي وعدم وجود ادوات رقابة فاعلة لمتابعة هذه العمليات.

6-السرية المصرفية المفروضة على الحسابات الشخصية وعدم بذل العناية اللازمة لمعرفة مصادر الاموال لاهتمام المصارف بالنقد الموجود في حسابات المودعين.

ثالثا :- مصادر غسيل الأموال

1. أنشطة الرشوة والاختلاس الأموال والفساد المالي والإداري والربح من الوظائف العامة وذلك من خلال الحصول على دخول غير مشروعة مقابل القيام او الامتناع عن عمل يكون وفق اختصاص الموظف الحكومي وهو نوع من أنواع الاتجار بالوظيفة.
2. الدخول الناتجة عن التهريب الضريبي من خلال التلاعب بالحسابات او إخفاء مصدر الدخل وعدم سداد الضرائب المستحقة على النشاط التجاري والخدمي والصناعي والزراعي وتحويل الأموال الى خارج البلاد بإيداعها في احدى البنوك الأجنبية.
3. العملات التي يحصل عليها بعض الافراد والمشروعات مقابل عقد صفقات الأسلحة والسلع الرأسمالية او الاستثمارية او صفقات تجارية كبيرة القيمة وعادة ما يكون من خلال النفوذ الوظيفي والعلاقات مع المسؤولين (الفساد السياسي) لأنهاء الإجراءات بسرعة والتجاوز على بعض او كل الشروط او الضوابط لعقد الصفقات او المقاولات(**خبابة ،124:2013**).
4. الدخول الناتجة عن طريق السرقات او الاختلاسات من أموال عامة او الاختطاف واخذ الرهائن بالقوة ومن ثم تهرب هذه الأموال الى الخارج لإيداعها في احد البنوك التجارية الأجنبية وكذلك تزييف النقود وبطاقات الائتمان(**زهير ،7:2014**).
5. الاقتراض من البنوك المحلية بدون ضمانات كافية وتحويل الأموال الى الخارج وعدم سداد مستحقات البنوك المحلية وكذلك الدخول بشركات وهمية (مزورة) او شركات غير رصينة على مشاريع تعود للدولة.
6. جمع أموال المودعين وتهريبها الى الخارج وايداعها في البنوك الأجنبية دون وجود ضمانات كافية لأصحاب الأموال مع قيام الأشخاص الذين يجمعون هذه الأموال بتحويلها الى الخارج بحساب اشخاص اخرين او تحويل الأموال الى عقارات او محلات تجارية كبيرة ومن ثم بيعها الى ذويهم تمهيدا لعودتها الى داخل البلاد مره أخرى بصورة مشروعة.
7. الدخول الناتجة عن طريق تزوير الشيكات المصرفية او عن طريق المضاربات الغير مشروعة بالأوراق المالية وسحب الأموال من خلال الشيكات او الحوالات أو الاعتمادات

المستندية والحصول على ارباحها خارج البلد وإيداعها بأحد المصارف ومن ثم اعادتها الى الداخل عن طريق الجهاز المصرفي .

رابعا:- مراحل عمليات غسيل الاموال:-

يمكن تقسيم المراحل التي تتم من خلالها عمليات غسيل الاموال الى ثلاث مراحل رئيسية:-

1- مرحله الايداع او التوظيف .

ويتم فيها التخلص من الاموال غير القانونية والتي تكون نقداً وذلك بإيداعها مجزأة من حسابات بنكية قائمة او شراء شركات سياحية واوراق مالية ليتم تسهيلها في بنوك دول اخرى لاحقاً ، وتعد هذه المرحلة الاصعب في المراحل الاخرى وذلك لاحتمال انكشاف امر الاموال الا انه بمجرد قبول هذه الاموال في النظام المصرف كإيداعات نقدية او شيكات فأنه يصبح من السهل اتمام المراحل الاخرى .

2 – **مرحله التغطية او التمويه او التشتيت .**

وتعد هذه المرحلة اقل خطر من سابقتها حيث تتم عمليات ابعاد متعمد لهذه الاموال ونقلها الكترونيا حول العالم عبر سلسلة متواصلة من التحويلات الالكترونية حيث تستخدم القنوات المصرفية العالمية المتاحة اضافة الى الحسابات المصرفية للشركات الوهمية التي لا تمارس أي نشاط اقتصادي حقيقي سوى تلقي التحويلات المالية ثم اعادة ارسالها الى طرف اخر وغالبا ما يتم اختيار البلدان التي لا تطبق قوانين صارمة او فعالة في مجال مكافحة غسيل الاموال .

3- مرحلة الدمج او الخلط

وتعد اقل المراحل خطورة وهنا يتم استرجاع الاموال واعادة ضخها الى الاقتصاد المحلي والعالمي بصفه اموال مشروعة عبر شراء العقارات والأوعية الاستثمارية المختلفة .

وبهذا تكون قد اختفت معالم الجريمة التي تقود الى معرفه الاصل الحقيقي لهذه الاموال وبالتالي اصبح بإمكان المجرمين وشبكات الجريمة المنظمة للاستفادة من هذه الاموال واعادة تدويرها لصالحهم وبما يخدم استمرار اعمالهم الاجرامية **(نجوى ،29:2010).**

المبحث الثالث: الجانب العملي

تمهيد

إن القيام بتحديد مجتمع الدراسة الاصلي ومن ثم تشخيص عينة الدراسة وتحديدها بهدف الوصول على المعلومات اللازمة من خلال تحليل استمارات الاستبيان يمثل الجوهر الاساس للدراسة الميدانية، والتي يحاول الباحث من خلالها الوصول الى النتائج الاقرب الى الحقيقة والواقع والتي يمكن ان تستثمر في معالجة مشكلة دراستنا الحالية.

المحور الاول: مجتمع عينة البحث

1. 3. 1 مجتمع الدراسة :

يتمثل موضوع الدراسة الحالية ب : " **اهمية استخدام الذكاء المالي في العمل المصرفي في الحد من ظاهرة غسيل الأموال** "، وعليه فان مجتمع الدراسة يتكون من مدير الفرع ،مشاور قانوني، محاسب ، مدقق ، مبرمج، ملاحظ ، مدير حسابات، امناء الصندوق، العاملين في مصرف الرافدين في محافظة ذي قار(فرع النيل، فرع اور ، فرع سوق الشيوخ ، فرع الشطرة ، فرع الجامعة) .

1 .3. 2 عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة الحالية من 143 مستجيبا من مدير الفرع ،مشاور قانوني، محاسب ، مدقق ، مبرمج، ملاحظ ، مدير حسابات، امناء الصندوق، العاملين في مصرف الرافدين في محافظة ذي قار(فرع النيل، فرع اور ، فرع سوق الشيوخ ، فرع الشطرة ، فرع الجامعة) .

ولضمان تحقيق متطلبات الدراسة فقد عمد الباحث الى توزيع (155) استبانة لعينة الدراسة في مصارف الرافدين في محافظة ذي قار، اذ تم استرجاع (150) استبانة بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل منها (143) استمارة وكما موضح في جدول (1).

جدول رقم (1) استجابة عينة البحث

الحالة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المسترجعة	عدد الاستبانات غير المسترجعة	عدد الاستبانات غير الصالحة للتحليل	عدد الاستبانات الصالحة للتحليل
العدد	155	150	5	7	143
النسبة المئوية	%100	%93.5	%3.5	%5.5	%88

المصدر: اعداد الباحث

1. 3. 3 اداة قياس الدراسة:

تعد الاستبانة الاداة الرئيسة التي استخدمها الباحث لغرض الحصول على البيانات التي تخص متغيرات الدراسة والمعلومات التي تخص الافراد عينة الدراسة، وتحتوي الاستبانة الخاصة بالدراسة الحالية ثلاثة اجزاء (الجزء الاول) المعلومات الديموغرافية و(الجزء الثاني) الذكاء المالي و(الجزء الثالث) ظاهرة غسيل الاموال وفي ادناه وصف لكل منها:

- **الجزء الاول: المعلومات الديموغرافية:**

يتألف هذا الجزء من (الجنس، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، عدد سنوات الخدمة).

-المؤهل العلمي

قام الباحث بإيجاد التكرار والنسبة المئوية للمستوى التعليمي لا فراد عينه الدراسة رقم (2) التالي يوضح ذلك :

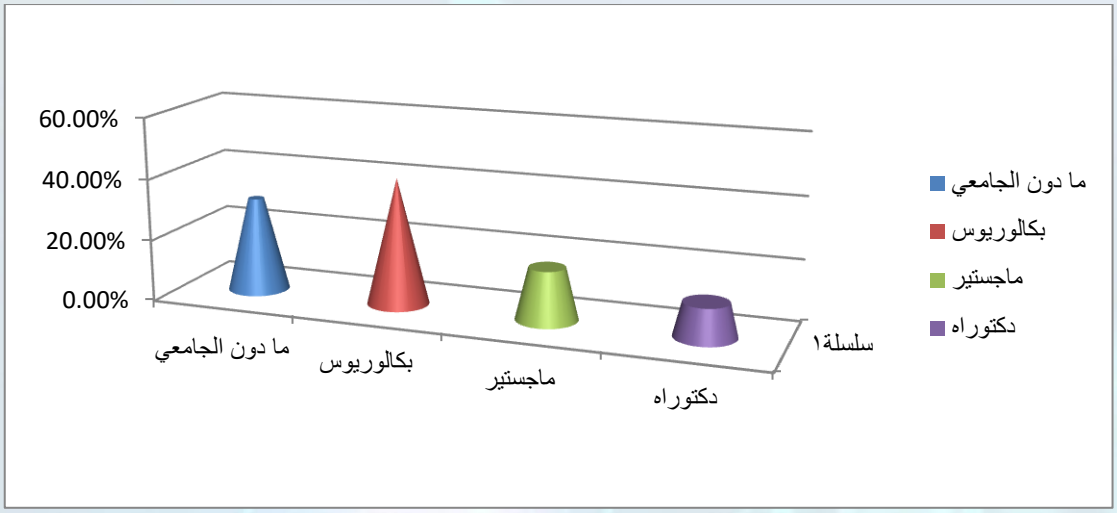
جدول رقم (2)) المستوى التعليمي

المتغير	الفئة المستهدفة	التكرار	النسبة المئوية%
المستوى التعليمي	ما دون الجامعي	37	%30.7
	بكالوريوس	63	%41.2
	ماجستير	26	%17
	دكتوراه	17	%11.1
	المجموع	143	%100

المصدر،: مخرجات، برنامج SPSS .V.26

يعد التحصيل العلمي من المؤشرات البالغة الاهمية في مجال اختيار الافراد العاملين التي تنعكس على اسلوب التعامل مع استمارة الاستبيان وفهم مكوناتها على نحو صحيح ، ويلاحظ من الجدول (2) اعلاه ان اغلب افراد عينة البحث كانوا من، حملة شهادة (البكالوريوس) اذ حصلت على نسبة (41.2%) . كما جاء مؤهل (ما دون الجامعي) في المرتبة، الثانية بنسبة (30.7%) ومن ثم جاء مؤهل (الماجستير) في المرتبة الثالثة بنسبة (17%)، اما مؤهل (الدكتوراه) فقد حل بالمرتبة الاخيرة بنسبة (11.1%).

شكل رقم (1) توزيع الافراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي



2-المنصب الوظيفي

قام الباحث بإيجاد التكرار والنسبة المئوية لنوع الوظيفة عينه البحث والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (3)

التكرار والنسبة المئوية لأفراد عينه البحث حسب الموقع الوظيفي الحالي

المتغير	الفئة المستهدفة	التكرار	النسبة المئوية%
المستوى الوظيفي	مدير حسابات	16	%10.5
	ملاحظ	15	%9.8
	مدير فرع	5	%3.7
	مدقق	25	%16.3
	محاسب	39	%25.5
	امين صندوق	20	%18.3
	مبرمج	14	%10
	مشاور قانوني	9	%5.9
	غير ذلك	0	%0

	المجموع	143	%100

المصدر،: مخرجات، برنامج SPSS .V.26

يعد الموقع الوظيفي من اهم المؤشرات في مجال اختيار الافراد عينة الدراسة الامر الذي ينعكس على اسلوب تحليل مكوناتها ذات العلاقة بالأبعاد المحاسبية من قبل المستجيبين في ضوء خبراتهم الوظيفية، ويلاحظ من الجدول (3) ان اغلب افراد عينة الدراسة كانوا محاسبي وبنسبة (25.5%) ، وجاء امناء الصندوق بالمرتبة الثانية بنسبة (18.3%) ،يليه مدققي الحسابات في المرتبة، الثالثة بنسبة (16.3%) ، وفي المرتبة الرابعة يأتي مبرمج بنسبة (13.7%)، يليه مديري الحسابات في المرتبة الخامسة بنسبة (10.5%)، ويحل ملاحظ في المرتبة السادسة بنسبة (9.8%)، واخيرا حل م.مهندس بنسبة (5.9%).

3-الخبرة

قام الباحث بإيجاد التكرار والنسبة المئوية لعدد سنوات الخبرة لأفراد عينه البحث ، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (4)عدد سنوات الخدمة

المتغير	الفئة المستهدفة	التكرار	النسبة المئوية%
عدد سنوات الخدمة	دون 5 سنوات	23	%15
	من 5-10 سنوات	37	%30.7
	من 11-16سنة	54	%35.3
	من 17 سنة فما فوق	29	%19
	المجموع	143	%100

المصدر،: مخرجات، برنامج SPSS .V.26

يظهر من، الجدول (4) ان الفئة الاكثر بعدد سنوات الخبرة الوظيفية هي الفئة (من11-16سنة) اذ حصلت على نسبة (35.3%) . يليها في، المرتبة الثانية الفئة (من5-10سنوات) بنسبة (30.7%). وفي المرتبة الثالثة حلت الفئة (من 17 سنة فما فوق) بنسبة (19%) . واخيرا تأتي فئة (دون 5 سنوات) بنسبة (15%) .

الجزء الثاني: التحليل الوصفي لنتائج البحث الميداني

يختص هذا الجانب من التحليل بوصف اجابات عينة الدراسة على الاسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة البالغ عددهم (143)مستجيب، اذ يشتمل المبحث الحالي على جانبين رئيسيين، يختص الجانب الاول بتشخيص اجابات عينة الدراسة للمتغير المستقل المتمثل بالذكاء المالي، بينما يختص الجانب الثاني

بتشخيص اجابات عينة الدراسة للمتغير التابع متمثلا بظاهرة غسيل الاموال، اذ سيعتمد الوصف الاحصائي لإجابات الموظفين موضع الدراسة فيما يخص اسئلة كل متغير على المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، التكرارات، مستوى الاجابة.

المتغير المستقل : الذكاء المالي

تهتم هذه الفقرة بوصف اجابات عينة الدراسة فيما يخص الاسئلة المتعلقة بالذكاء المالي لبيان مستوى ادراك الموظفين المصرفيون لأهمية الذكاء المالي، وكما يلي:

جدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى اجابة عينة الدراسة والاهمية الترتيبة لفقرات الذكاء المالي وتأثيره في مكافحة غسيل الأموال في الاستبيان:

	الفقرة		المقياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاجابة	الاهمية الترتيبية
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	ما مدى إدراكك لمفهوم الذكاء المالي.	ت	0	0	42	22	79	4.24	.859	مرتفع جدا	1
		%	0	0	27.5	20.9	51.6				
2	إلى أي مدى تعتقد أن الذكاء المالي يساهم في الكشف عن عمليات غسيل الأموال	ت	1	0	35	71	36	3.99	.725	مرتفع	3
		%	0.7	0	22.9	52.9	23.5				
3	هل ترى أن التدريب على الذكاء المالي يعزز قدرة المصرف على مواجهة عمليات غسيل الأموال.	ت	0	2	35	80	26	3.92	.668	مرتفع	5
		%	0	1.3	22.9	58.8	17				
4	ما هي المجالات التي تعتقد أن الذكاء المالي يُحدث فيها فرقًا في مكافحة غسيل الأموال.	ت	0	1	34	68	40	3.96	.760	مرتفع	4
		%	0	0.7	28.8	44.4	26.1				
5	هل تعتقد أن الموظفين في مصرف الرافدين لديهم المهارات الكافية في الذكاء المالي.	ت	0	3	49	64	27	3.75	.763	مرتفع	7
		%	0	2	38.6	41.8	17.6				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Spss.v.26)

يتضح من خلال الجدول (5) اعلاه الاتي:

- الفقرة رقم (1) قد حل في الترتيب (1) من بين الاسئلة من حيث الاهمية الترتيبية اذ حصل على متوسط حسابي مقداره (4.24) بانحراف معياري (.859) ومستوى اجابة (مرتفع جدا)، الامر الذي يعكس مستوى ادراك مرتفع جدا للمصارف عينة الدراسة لمضمون هذا الفقرة، وكانت اجابات عينة الدراسة على الفقرة بحسب مستويات مدرج ليكرت الخماسي كما يلي:

- اجاب (79) من المستجيبين ب (موافق بشدة) وبنسبة (51.6%).
- فيما اجاب (22) منهم ب (موافق) وبنسبة تقدر ب (20.9%).
- بينما حصل (محايد) على (42) من اجاباتهم وبنسبة مئوية تقدر ب (27.5%).

- الفقرة رقم (2) قد حل في الترتيب (3) من بين الاسئلة من حيث الاهمية الترتيبية اذ حصل على متوسط حسابي مقداره (3.99) بانحراف معياري (.725) ومستوى اجابة (مرتفع)، الامر الذي يعكس مستوى ادراك مرتفع للمصارف عينة الدراسة لمضمون هذا الفقرة، وكانت اجابات عينة الدراسة على الفقرة بحسب مستويات مدرج ليكرت الخماسي كما يلي:
  - اجاب (36) من المستجيبين ب (موافق بشدة) وبنسبة (23.5%).
  - فيما اجاب (71) منهم ب (موافق) وبنسبة تقدر ب (52.9%).
  - بينما حصل (محايد) على (35) من اجاباتهم وبنسبة مئوية تقدر ب (22.9%).
  - واخيرا حصل خيار (غير موافق بشدة) على (1) من اجابات العينة المدروسة وبنسبة(0.7%).
- الفقرة رقم (3) قد حل في الترتيب (5) من بين الاسئلة من حيث الاهمية الترتيبية اذ حصل على متوسط حسابي مقداره (3.92) بانحراف معياري (.668) ومستوى اجابة (مرتفع)، الامر الذي يعكس مستوى ادراك مرتفع للمصارف عينة الدراسة لمضمون هذا الفقرة، وكانت اجابات عينة الدراسة على الفقرة بحسب مستويات مدرج ليكرت الخماسي كما يلي:
  - اجاب (26) من المستجيبين ب (موافق بشدة) وبنسبة (17%).
  - فيما اجاب (80) منهم ب (موافق) وبنسبة تقدر ب (58.8%).
  - بينما حصل (محايد) على (35) من اجاباتهم وبنسبة مئوية تقدر ب (22.9%).
  - اما خيار (غير موافق) فقد حصل على (2) من اجابات عينة الدراسة وبنسبة (1.3%).
- الفقرة رقم (4) قد حل في الترتيب (4) من بين الاسئلة من حيث الاهمية الترتيبية اذ حصل على متوسط حسابي مقداره (3.96) بانحراف معياري (.760) ومستوى اجابة (مرتفع)، الامر الذي يعكس مستوى ادراك مرتفع للمصارف عينة الدراسة لمضمون هذا الفقرة، وكانت اجابات عينة الدراسة على الفقرة بحسب مستويات مدرج ليكرت الخماسي كما يلي:
  - اجاب (40) من المستجيبين ب (موافق بشدة) وبنسبة (26.1).
  - فيما اجاب (68) منهم ب (موافق) وبنسبة تقدر ب (44.4).
  - بينما حصل (محايد) على (34) من اجاباتهم وبنسبة مئوية تقدر ب (28.8%).

- اما خيار (غير موافق) فقد حصل على (1) من اجابات عينة الدراسة وبنسبة (0.7%).

- الفقرة رقم (5) قد حل في الترتيب (7) من بين الاسئلة من حيث الاهمية الترتيبية اذ حصل على متوسط حسابي مقداره (3.75) بانحراف معياري (.763) ومستوى اجابة (مرتفع)، الامر الذي يعكس مستوى ادراك مرتفع للمصارف عينة الدراسة لمضمون هذا الفقرة، وكانت اجابات عينة الدراسة على الفقرة بحسب مستويات مدرج ليكرت الخماسي كما يلي:

  - اجاب (27) من المستجيبين ب (موافق بشدة) وبنسبة (17.6%).
  - فيما اجاب (64) منهم ب (موافق) وبنسبة تقدر ب (41.8%).
  - بينما حصل (محايد) على (49) من اجاباتهم وبنسبة مئوية تقدر ب (38.6%).
  - اما خيار (غير موافق) فقد حصل على (2) من اجابات عينة الدراسة وبنسبة (2%).

المتغير التابع : ظاهرة غسيل الاموال

تختص هذه الفقرة بوصف اجابات عينة الدراسة فيما يخص الاسئلة المتعلقة بمتغير ظاهرة غسيل الاموال لبيان مدى ادراك المصارف موضع الدراسة ظاهرة غسيل الاموال وكما يلي:

جدول رقم (6)المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى اجابة عينة البحث والاهمية الترتيبية لظاهرة غسيل الأموال ودور مصرف الرافدين في مكافحتها

	الفقرة		المقياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاجابة	الاهمية الترتيبية
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	ما مدى انتشار ظاهرة غسيل الأموال في القطاع المصرفي العراقي برأيك.	ت	0	0	27	77	39	4.08	.654	مرتفع	5
		%	0	0	17.6	56.9	25.5				
2	ما رأيك في الإجراءات الحالية التي يتبعها مصرف الرافدين لمكافحة غسيل الأموال.	ت	0	1	32	81	29	3.97	.653	مرتفع	9
		%	0	0.7	20.9	59.5	19				
3	هل تعتقد أن مصرف الرافدين بحاجة إلى تطوير أنظمته الرقابية لمواجهة غسيل الأموال.	ت	0	1	28	83	31	3.94	.690	مرتفع	12
		%	0	0.7	24.8	54.2	20.3				
4	إن ضعف الأنظمة التقنية ابرز التحديات التي تواجه مصرف الرافدين في مكافحة غسيل الأموال.	ت	0	2	7	51	83	4.47	.649	مرتفع جدا	1
		%	0	1.3	4.6	39.9	54.2				
5	أهمية التعاون بين مصرف الرافدين والبنك المركزي العراقي لمكافحة غسيل الأموال	ت	0	1	8	100	34	4.09	.600	مرتفع	3
		%	0	0.7	11.8	65.4	22.2				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Spss.v.26)

يتضح من خلال الجدول (6) اعلاه الاتي:

- ان الفقرة رقم (1) في متغير ظاهرة غسيل الاموال قد حل في الترتيب (5) من بين الاسئلة من حيث الاهمية الترتيبية اذ حصل على متوسط حسابي مقداره (4.08) بانحراف معياري (.654) ومستوى اجابة (مرتفع)، الامر الذي يعكس مستوى ادراك مرتفع للمصارف عينة الدراسة لمضمون هذا الفقرة، وكانت اجابات عينة الدراسة على الفقرة بحسب مستويات مدرج ليكرت الخماسي كما يلي:
  - اجاب (39) من المستجيبين ب (موافق بشدة) وبنسبة (25.5%).
  - فيما اجاب (77) منهم ب (موافق) وبنسبة تقدر ب (56.9%).
  - بينما حصل (محايد) على (27) من اجاباتهم وبنسبة مئوية تقدر ب (17.6%).
- الفقرة رقم (2) قد حل في الترتيب (9) من بين الاسئلة من حيث الاهمية الترتيبية اذ حصل على متوسط حسابي مقداره (3.97) بانحراف معياري (.653) ومستوى اجابة (مرتفع)، الامر الذي يعكس مستوى ادراك مرتفع للمصارف عينة الدراسة لمضمون هذا الفقرة، وكانت اجابات عينة الدراسة على الفقرة بحسب مستويات مدرج ليكرت الخماسي كما يلي:
  - اجاب (29) من المستجيبين ب (موافق بشدة) وبنسبة (19%).
  - فيما اجاب (81) منهم ب (موافق) وبنسبة تقدر ب (59.5%).
  - بينما حصل (محايد) على (32) من اجاباتهم وبنسبة مئوية تقدر ب (20.9%).
  - اما خيار (غير موافق) فقد حصل على (1) من اجابات عينة الدراسة وبنسبة (0.7%).
- الفقرة رقم (3) قد حل في الترتيب (12) من بين الاسئلة من حيث الاهمية الترتيبية اذ حصل على متوسط حسابي مقداره (3.94) بانحراف معياري (.690) ومستوى اجابة (مرتفع)، الامر الذي يعكس مستوى ادراك مرتفع للمصارف عينة الدراسة لمضمون هذا الفقرة، وكانت اجابات عينة الدراسة على الفقرة بحسب مستويات مدرج ليكرت الخماسي كما يلي:
  - اجاب (31) من المستجيبين ب (موافق بشدة) وبنسبة (20.3%).
  - فيما اجاب (83) منهم ب (موافق) وبنسبة تقدر ب (54.2%).
  - بينما حصل (محايد) على (28) من اجاباتهم وبنسبة مئوية تقدر ب (24.8%).
  - اما خيار (غير موافق) فقد حصل على (1) من اجابات عينة الدراسة وبنسبة (0.7%).
- الفقرة رقم (4) قد حل في الترتيب (1) من بين الاسئلة من حيث الاهمية الترتيبية اذ حصل على متوسط حسابي مقداره (4.47) بانحراف معياري (.649) ومستوى اجابة (مرتفع جدا)، الامر الذي

يعكس مستوى ادراك مرتفع جدا للمصارف عينة الدراسة لمضمون هذا الفقرة، وكانت اجابات عينة الدراسة على الفقرة بحسب مستويات مدرج ليكرت الخماسي كما يلي:

- اجاب (83) من المستجيبين ب (موافق بشدة) وبنسبة (54.2%).
- فيما اجاب (51) منهم ب (موافق) وبنسبة تقدر ب (39.9%).
- بينما حصل (محايد) على (7) من اجاباتهم وبنسبة مئوية تقدر ب (4.6%).
- اما خيار (غير موافق) فقد حصل على (2) من اجابات عينة الدراسة وبنسبة (1.3%).

- الفقرة رقم (5) في متغير مخاطر الائتمان قد حل في الترتيب (3) من بين الاسئلة من حيث الاهمية الترتيبية اذ حصل على متوسط حسابي مقدراه (4.09) بانحراف معياري (600.) ومستوى اجابة (مرتفع)، الامر الذي يعكس مستوى ادراك مرتفع للمصارف عينة الدراسة لمضمون هذا الفقرة، وكانت اجابات عينة الدراسة على الفقرة بحسب مستويات مدرج ليكرت الخماسي كما يلي:

- اجاب (34) من المستجيبين ب (موافق بشدة) وبنسبة (22.2%).
- فيما اجاب (100) منهم ب (موافق) وبنسبة تقدر ب (65.4%).
- بينما حصل (محايد) على (8) من اجاباتهم وبنسبة مئوية تقدر ب (9.8%).
- اما خيار (غير موافق) فقد حصل على (1) من اجابات عينة الدراسة وبنسبة (0.7%).

المحور الثاني : اختبار الفرضيات ومستوى التأثير

الجانب الاول : اختبار الفرضيات

يهتم المبحث الحالي باختبار علاقات الارتباط ومستوى التأثير، بين متغيرات البحث ولهذا فأن هذه الفقرة تتضمن جانبين يتعلق الجانب الاول باختبار علاقات الارتباط بين متغيرات البحث المتمثلة بـ (الذكاء المالي ، ظاهرة غسيل الاموال) اما الجانب الثاني فيهتم باختبار علاقة التأثير المباشر بين متغيرات البحث، وقد اعتمد الباحث على تقنية (Pearson) لاختبار علاقة الارتباط بين المتغيرات، في حين اعتمدت الانحدار الخطي البسيط في برنامج (**Spss .v.26**) لاختبار التأثير المباشر بين المتغيرات. وفيما يلي اختبار فرضيات الدراسة باستخدام أسلوب الارتباط والانحدار الخطي البسيط :

الفرضية الأولى :
(H 0: " لا توجد فروقات ذات دلالات إحصائية بين الذكاء المالي وظاهرة غسيل الأموال).
لغرض تحديد مدى القبول للفرضية الفرعية الاولى او رفضها اعتمد الباحث على قيمة معامل الارتباط ولاختبار الفرضية الصفرية (H0) عند مستوى معنوية ∝=0.005 حيث بلغ معامل الارتباط (Pearson)البسيط فيما بين الذكاء المالي وظاهرة غسيل الاموال (0.745) وتوضح هذه القيمة طردية و قوة العلاقة بين الذكاء المالي وظاهرة غسيل الاموال.

من خلال النتائج اعلاه ترفض الفرضية الاولى للارتباط وتقبل الفرضية البديلة لها والتي تنص على (H1 :يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية عند مستوى0.05 ≥a بين الذكاء المالي وظاهرة غسيل الاموال.

كما تم استخدام طريقة الانحدار البسيط لقياس القابلية التفسيرية بين المتغيرين المستقل (الذكاء المالي) والمتغير التابع (ظاهرة غسيل الأموال) ، وقد تبين التحليل إن قيمة (R2) 0.80 مما يفسر قوة هذه العلاقة .

جدول رقم (7)

قيم (R) ،(R2)، (R2)المعادلة اثر الذكاء المالي في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال

الانموذج	معامل الارتباط قيمة R	قيمة معامل التحديد (R2)	قيمة معامل التحديد(R2) المعدلة
اثر الذكاء المالي في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال	0.745	0.80	0.831

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Spss.v.26)

الجانب الثاني: اختبار فرضيات التأثير:

الفرضية الرئيسة للتأثير:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى 0.05 ≥a بين الذكاء المالي وظاهرة غسيل الاموال .

جدول رقم (8) نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسة

الذكاء المالي (المتغير المستقل)	غسيل الاموال (المتغير التابع)					
	Y= 2.044 + 0.709 x		R^2	T	F	المعنوية
	A	2.044	0.619	8.456	70.762	0.000
	B	0.709				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v.26

نرى من خلال الجدول (8) في ادناه الاتي:

- ان تغير الذكاء المالي بمقداره وحدة انحراف واحدة سيؤثر بمتغير غسيل الاموال بنسبة (**0.709**)، مما يعني ان لمتغير الذكاء المالي تأثيرا في غسيل الاموال يقدر بنسبة (**0.709**).
- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) لمتغير الذكاء المالي (**0.619**) الامر الذي يشير الى ان متغير الذكاء المالي له القدرة على تفسير ما نسبته (**61%**)

من التغيرات التي تطرأ على ظاهرة غسيل الاموال في مصرف الرافدين ، اما نسبة (**39%**) المتبقية فتعود الى متغيرات اخرى لم تدخل في موضوع البحث الحالي.

- بلغ مستوى المعنوية لنموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسة (**0.000**) وهو اقل من (**0.05**) المحددة للقبول.
- بلغت قيمة الحد الثابت (A) للفرضية الرئيسة(**2.044**) .
- بلغت قيمة (T) المحتسبة للفرضية الرئيسة(**8.456**) .
- بلغت قيمة (F) المحتسبة للفرضية الرئيسة(**70.762**) .

وبالاعتماد على النتائج اعلاه ترفض فرضية الصفرية للتأثير بين الذكاء المالي و ظاهرة غسيل الاموال ، وتقبل الفرضية البديلة لها والتي تنص على (H1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى a≤ 0.05 بين الذكاء المالي وظاهرة غسيل الاموال في مصرف الرافدين .

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- قدرة الذكاء المالي على تحديد المخالفات المختلفة في المعاملات المالية وغسيل الأموال والتهرب الضريبي والتحريف المتعمد للأموال .
2- ان توظيف الذكاء المالي في المصارف يؤدي الى خفض التكاليف وتحسين جودة الخدمة وتعزيز الكفاءة وإمكانية السيطرة على المخاطر والتقليل من التحديات التي يواجهها المصرف.
3- يسهم الذكاء المالي لدى مصرف الرافدين من إضافة قيمة استراتيجية له وحماية موجوداته.
4- يساهم الذكاء المالي في تحسين دقة البيانات الى الحد الأقصى، كذلك تحليل البيانات المالية وتحليل احتمالية الاحداث المستقبلية بشكل أعمق ، وبالتالي تقليل خطر غسيل الاموال.
5- تنامي ظاهرة الفساد الاداري والمالي في ظل بيئة عدم المحاسبة لبعض مرتكبي هذه الجريمة بالرغم من وجود بيئة قانونية جيدة من حيث التشريعات والقضاء العادل.
6- وجود قصور في القيم الدينية والاخلاقية والاجتماعية لدى البعض ادت الى توجه رجال الاعمال لعمليات غسل الاموال بسبب الارباح المتحصلة من تلك الجريمة.
7- ظهور عمليات التحويل المالي الالكتروني بين المصارف المحلية والاجنبية نتيجة الثورة الهائلة في العالم الرقمي نتيجة قلة ادوات الرقابة الفاعلة لمتابعة هذه العمليات.

8- هناك اموال الناتجة عن التهريب الضريبي من خلال التلاعب بالحسابات او إخفاء مصدر تلك الاموال عندما يسأل من قبل الموظف المصرفي المختص.

9- اثبت النتائج قوة العلاقة بين الذكاء المالي وظاهرة غسيل الاموال.

10- تشير إجابات المستجيبين من أفراد العينة إلى كبر حجم المخاطر التي تسببها ظاهرة غسيل الأموال على القطاع المصرفي لاسيما مصرف الرافدين .

ثانياً: التوصيات

1- انشاء وحدة استخباراتية مالية متخصصة تعمل ضمن مكتب مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب وتكون على درجة عالية من حيث امتلاك التقنيات الحديثة والخبرة العالية وتشريع قانون خاص بها يتح لها العمل بحرية .

2- ينبغي توفر الذكاء المالي لدى المصرف لا نه يساعد على التنبؤ والاستنتاج في ظل الظروف البيئية الحالية والمستقبلية المحيطة بالمصرف.

3- يجب امتلاك موظفي المصرف قدر من الذكاء وسرعة البديهة والقدرة على التعامل مع مختلف المستويات واقناعها بطريقة تحويل الاموال وتجنب ظاهرة غسيل الاموال .

4- أصبح تسجيل العمليات المحاسبية أكثر تعقيداً عند دخول المحاسبة الى المجال التكنلوجي وبالتالي تتطلب أساليب أكثر مهارة من خلال البرامج الذكية التي تقوم بالتسجيل والتحليل الآني لكافة العمليات المالية، فضلا عن التلاعب الذي يسمح به ضمن المعايير المحاسبية وهو ما يدعى بالمحاسبة الإبداعية.

5- الاستفادة من التجارب العالمية في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة مع الاخذ بالحسبان الخصوصية العراقية .

6- ضرورة اتخاذ المصرف اجراءات دقيقة وحازمة بشأن التعرف على هويات العملاء والتحقق منها ،لكشف واحباط محاولات غاسلي الاموال من استغلال هذه المؤسسة في تمرير عمليات غسيل الاموال.

7- ضرورة تعزيز التعاون الدولي والاقليمي في مجال مكافحة غسل الاموال والالتزام بكل التوصيات والمبادئ العامة والقرارات الصادرة من المنظمات العالمية والاقليمية والاتحادات المهنية ، بما يمكّن من تطوير مستوى الاداء في الجوانب التشريعية والتطبيقية.

8- وضع برامج معلوماتية وتطوير شبكات الاتصال بين فروع مصرف الرافدين من جهة ، والمصرف مع المصارف الاخرى من جهة اخرى، وذلك لسرعة الكشف عن آية اجراءات مخالفة في آلية السحب والايداع او أي عملية تساعد غاسلي الاموال على القيام بأعمالهم.

9- تعزيز الأنشطة الرقابية في فروع مصرف الرافدين كافة باعتبارها عموداً أساسياً للحد من ظاهرة غسيل الأموال.

10- ضرورة الابلاغ السريع عن المعاملات المشبوهة معززاً بالوثائق والمستندات والادلة التي تدعم الاشتباه.

المصادر

المصادر العربية

1. قشقوش هدى حامد (2019) جريمة غسل الأموال في نطاق التعارف القاهرة، دار النهضة العربية. الدولي
2. كامل، منها ، (2023) عمليات غسيل الأموال : الإطار النظري ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 146
3. مختار، راوية عاطف ، (2020) ، سبل مكافحة عمليات غسيل الاموال في دول الكاريبي ، محلة السياسة الدولية ، العدد 146
4. العوادلي، رانيا حامد محمود، وشوشة، أمير علي المرسي، (2023)، "دور الذكاء المالي في العلاقة بين العوامل السلوكية وقرارات الاستثمار (دراسة تطبيقية)"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد (4)، العدد (2).
5. الروازق، عبد الزهرة سلمان، وكاظم، حيدر كريم، والعامري، عمار سليم، (2020)، "أثر مؤهلات الذكاء المالي على التنمية الرأسمالية للمشاريع المتوسطة والصغيرة في العراق"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (39)، العدد (127).
6. عبود، ولاء عبد النبي، وعبد الرازق، كوثر كريم، وظاهر، عادل بشير، (2024)، "دور الذكاء المالي في تحسين إدارة المخاطر الائتمانية في القطاع المصرفي العراقي (مصرف الطيف الإسلامي انموذجا)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (20)، العدد خاص.
7. فراس، جبار كريم، (2023)، جريمة غسيل الأموال أسبابها واثارها /مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، مجلة النفط والصناعة ، الامارات العربية المتحدة ، العدد / 39.
8. خبابة، عبد الله،(2013)، انعكاسات غسيل الأموال على تمويل التنمية في الدول النامية/الجزائر.
9. زهير، علي اكبر، (2014)،مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ،البنك المركزي العراقي ، البصرة .
10. نجوى زكي ،(2010)، عمليات غسيل الاموال ، كيف مكافحتها ، مجلة النفط والصناعة ، دولة الامارات العربية المتحدة العدد 29 .

المصادر الاجنبية

[1]. Omoregie, O. K. (2019). Corporate Financial Intelligence As A Driver Of Organizational Performance: A Conceptual And Exploratory Review. Arabian Journal Of Business And Management Review, 8(5).

[2]. Xu, Z., & Cheng, X. (2017, July). The Impact Of Financial Intelligence On Commercial Banking From The Perspective Of Transaction Cost. In 2017 3rd International Conference On Economics, Social Science, Arts, Education And Management Engineering (Essaeme 2017). Atlantis Press.

[3]. Mohd, R., Mohamad, S., Nor, N., & Kamaruddin, B. H. (2016). Measuring Financial Intelligence Of Malaysian Gen Y: A Preliminary Study. World Review Of Business Research, 6(2), 157-169.

[4]. Wulan, Y. Y., & Yuhertiana, I. (2021). Financial Intelligence Of Small Entrepreneurs In Managing Financials. Jmm17: Jurnal Ilmu Ekonomi Dan Manajemen, 8(02), 136-148

[5]. Safi, S. K., Dorgham, M. M., & Allaloul, S. A. (2024). Impact Of Senior Management's Financial Intelligence On The Financial Performance Of Banks And Insurance Companies In The Gaza Strip. Discover Sustainability, 5(1), 84.

[6]. Gou, C. (2020). Analysis On The Impact Of Financial Intelligence On Requirements For The Quality Of Accounting Information. Open Access Library Journal, 7(07), 1.

[7]. Ikbal, M., Irwansyah, I., Paminto, A., Ulfah, Y., & Darma, D. C. (2020). Financial Intelligence: Financial Statement Fraud In Indonesia. Journal Of Intelligence Studies In Business, 10(3).

[8]. Bohalima, E. R., & Erlina, F.S.(2024). Comparative Analysis Of Pra-Post Merger And Acquisition Financial Performance Reviewed From Eva, Mva And Financial Ratio Methods (Empirical Study Of Non-Financial Sector Companies Listed On The Idx For The Period 2015-2020).

[9]. Alvioni, O., & Prabawa, S. A. (2024). Economic Value Added (Eva) And Market Value Added (Mva) As Financial Performance Measurement Tools (Study Of Telecommunication Companies On The Idx 2018-2022). Jurnal Mantik, 7(4), 3235-3242

[10]. Borhan, H., Naina Mohamed, R., & Azmi, N. (2014). The Impact Of Financial Ratios On The Financial Performance Of A Chemical Company: The Case Of Lyondellbasell Industries. World Journal Of Entrepreneurship, Management And Sustainable Development, 10(2), 154-160

[11]. Pratama, R., Safariah, I., & Anas, M. (2024). The Cfo's Playbook: Strategic Financial Management For Competitive Advantage. Journal Of Economic, Bussines And Accounting (Costing), 7(5), 1138-1148.

[12]. Naja, W. A. R., & Ungku Ahmad, U. N. (2024). The Impact Of Strategic Leadership Styles On Financial Performance In Libyan Oil And Gas Industry. Journal Of Law And Sustainable Development, 12(2), E3302-E3302

[13]. Sungwacha, S., Simiyu, G., & Nambuswa, E. (2024). Capital Adequacy And Financial Performance Of Deposit Taking Micro Finance Banks In Kenya. International Journal Of Business Management And Processes (Issn 2616-3209), 6(2), 87-104.

[14]. Arif, B., Priono, P. N., Suardy, W., & Azhar, Z. (2024). The Impact Of Third Party Funds, Loan To Deposit Ratio And Capital Adequacy Ratio On Return On Assets:

Case Study Of Banking Listed On The Idx 2018-2022 Period. Jurnal Ilmiah Manajemen Kesatuan, 12(4), 1137-1146

[15]. Gwatidzo, T. (2024). The Impact Of Bank Regulation On Commercial Bank Performance: Evidence From South Africa (No. 11064).

[16]. Sakinah, P. A. S., & Sherlita, E. (2024, May). The Influence Of Cash Flow, Net Profit, And Company Size On Share Prices Empirical Study On Automotive And Component Subsector Companies Listed On The Indonesia Stock Exchange For The 2019-2022 Period. In Conference International On Bussiness And Entrepreneurship For Nation's Sustainability 2024 (Vol. 1, No. 1).

أثر الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة تحليله مكاتب الدفع الالكتروني في محافظة المثنى (2017 - 2024)

أ.د رزاق ذياب شعيبث ، علاء حسين ارحيم ، تقي كريم جاسم

جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحليل دور مكاتب الدفع الإلكتروني في محافظة المثنى خلال الفترة الزمنية (2017- 2024). ويكتسب البحث أهميته من كون الشمول المالي يعدّ أحد العوامل المحورية في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي عبر تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم مدى تأثير سياسات البنك المركزي العراقي في تعزيز الخدمات المصرفية الرقمية ودورها في دعم التنمية المستدامة. تم جمع البيانات من مصادر رسمية، بالإضافة إلى مقابلات ميدانية مع الأطراف المعنية. وتُختبر فرضية البحث الرئيسة التي تفترض أن إجراءات البنك المركزي العراقي الخاصة بالشمول المالي كان لها أثر إيجابي على انتشار الخدمات المصرفية وتحقيق التنمية المستدامة في المحافظة.

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي ، التنمية المستدامة ، مكاتب الدفع الكتروني.

Abstract:

This research aims to study the impact of financial inclusion on achieving sustainable development by analyzing the role of electronic payment offices in Al-Muthanna Governorate during the period (2017-2024). The significance of the research lies in the fact that financial inclusion is considered one of the pivotal factors in achieving economic and social growth by facilitating access to formal financial services. The research relies on a descriptive-analytical approach to assess the impact of the Central Bank of Iraq's policies in promoting digital banking services and their role in supporting sustainable development. Data was collected from official sources, in addition to surveys and field interviews with relevant stakeholders. The main hypothesis of the research is tested, assuming that the Central Bank of Iraq's financial inclusion measures had a positive impact on the spread of banking services and achieving sustainable development in the governorate.

Keywords: Financial Inclusion, Sustainable Development, Electronic Payment Offices.

المقدمة :

في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة والتحولات الرقمية العالمية، أصبح الشمول المالي أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. إذ يُسهم الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي، وتقليل الفجوة المالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إتاحة الخدمات المالية الرسمية لكافة شرائح المجتمع. ويُعد توفير الخدمات المالية المتطورة، مثل الدفع الإلكتروني، ركيزة أساسية في تعزيز قدرة الأفراد على إدارة مواردهم المالية بفعالية، مما يُساهم في تحسين مستوى المعيشة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

شهد العراق، خلال السنوات الماضية، تطورًا ملحوظًا في البنية التحتية للخدمات المالية، وخاصة مع انتشار مكاتب الدفع الإلكتروني التي توفر خدمات متنوعة مثل تحويل الأموال، وسداد الفواتير، ودفع الرواتب. وقد لعبت هذه المكاتب دورًا بارزًا في تعزيز الشمول المالي عبر تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لشرائح واسعة، بما في ذلك الأفراد غير المشمولين بالنظام المصرفي التقليدي. وتبرز محافظة المثنى كإحدى المحافظات التي شهدت توسعًا في عدد مكاتب الدفع الإلكتروني خلال الفترة (2017- 2024)، ما يستدعي دراسة مدى تأثير هذه الخدمات على تحقيق التنمية المستدامة.

إن العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة تُعد من القضايا الحيوية التي تستوجب البحث والتحليل؛ حيث يرتبط الشمول المالي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تمكين الفئات المهمشة اقتصاديًا، وتعزيز الإدماج المالي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتساهم مكاتب الدفع الإلكتروني في تحسين جودة الخدمات المالية، وخفض التكاليف التشغيلية، وزيادة الشفافية المالية، ما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل.

وفي هذا السياق، يسعى هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التركيز على دور مكاتب الدفع الإلكتروني في محافظة المثنى خلال الفترة (2017-2024). حيث يتم تسليط الضوء على مدى تأثير هذه المكاتب في توسيع قاعدة العملاء، وتسهيل العمليات المالية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويهدف هذا البحث إلى تقديم إطار تحليلي يُسهم في تقييم مدى فاعلية مكاتب الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي ودورها في تعزيز التنمية المستدامة، من خلال دراسة معمّقة تعتمد على البيانات الإحصائية، والتحليل الكمي والكيفي لمكاتب الدفع الإلكتروني في محافظة المثنى خلال الفترة المحددة.

مشكلة البحث :

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة وزيادة الاهتمام العالمي بتحقيق التنمية المستدامة، أصبح الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق أهداف التنمية. ويعد الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها من خلال الوسائل الرقمية، مثل مكاتب الدفع الإلكتروني، وسيلة فعالة لتوسيع قاعدة الشمول المالي.

ورغم الجهود المبذولة لتوسيع نطاق الشمول المالي في العراق، لا تزال هناك تحديات عديدة تواجه تحقيق الاستفادة الكاملة من الخدمات المالية الرقمية، خاصة في المناطق النائية مثل محافظة المثنى. إذ يعاني العديد من الأفراد من صعوبة الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية، مما يجعل مكاتب الدفع الإلكتروني أداة رئيسية لتقديم هذه الخدمات وتسهيل المعاملات المالية.

تتمثل مشكلة البحث في دراسة مدى تأثير الشمول المالي، من خلال مكاتب الدفع الإلكتروني، في تحقيق التنمية المستدامة في محافظة المثنى خلال الفترة (2017-2024). هل تؤدي هذه المكاتب إلى تعزيز الإدماج المالي،

وتمكين الفئات المهمشة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ وما مدى فاعليتها في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بالمحافظة؟

وتبرز الاشكالية أسئلة البحث الفرعيةما يلي :

1- ما هو الدور الذي تؤديه مكاتب الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي بمحافظة المثنى؟
2- ما مدى مساهمة الشمول المالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، والاجتماعية) في المحافظة؟
3- ما التحديات التي تواجه مكاتب الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في:

1- أهمية الشمول المالي كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من الفقر والحد من التفاوت الاجتماعي.
2- مواكبة التحول الرقمي في القطاع المصرفي وتقييم أثره على الخدمات المالية في العراق.
3- توفير قاعدة بيانات ومؤشرات تفصيلية حول دور مكاتب الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي.
4- دعم صانعي القرار من خلال تقديم توصيات مبنية على تحليل علمي وبيانات ميدانية موثوقة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- تحليل العلاقة بين الشمول المالي ومكاتب الدفع الإلكتروني ومدى تأثيرها على التنمية المستدامة.
2- تقييم دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي من خلال السياسات والإجراءات التنظيمية.
3- دراسة الأثر الذي أحدثته مكاتب الدفع الإلكتروني على السكان المحليين في محافظة المثنى خلال الفترة (2017-2024).
4- اقتراح توصيات لتحسين سياسات الشمول المالي وتعزيز التنمية المستدامة.

فرضية البحث :

يعتمد البحث على الفرضية الرئيسة التالية:
تؤدي إجراءات البنك المركزي العراقي المتعلقة بالشمول المالي إلى توسيع نطاق الخدمات المصرفية عبر مكاتب الدفع الإلكتروني، مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة بمحافظة المثنى خلال الفترة (2017-2024)
ويمكن اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية:
1- توجد علاقة إيجابية بين انتشار مكاتب الدفع الإلكتروني ومستويات الشمول المالي في محافظة المثنى.
2- يؤثر الشمول المالي عبر مكاتب الدفع الإلكتروني بشكل إيجابي على تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة في المحافظة.

منهجية البحث :

لتحقيق اهداف البحث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي إذ يتم جمع البيانات وتحليلها لفهم العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، وتم توزيع البحث الى قسمين القسم الاول مراجعة العلمية المختلفة ذات الصلة بموضوع البحث من خلال الإطار النظري حول الشمول المالي ، التنمية المستدامة ، ومكاتب الدفع الإلكتروني. ، وتضمن القسم الثاني الإطار العملي : من خلال جمع البيانات من موقع البنك المركزي ، ومكاتب الدفع الالكرتوني في محافظة المثنى تضمنت الجوانب الاساسية في البحث .

مجتمع البحث :

تتكون مجتمع البحث من مكاتب الدفع الالكتروني في محافظة المثنى

محتوى البحث :

لمحاولة اعطاء قدر كافي للموضوع البحث ، وبغرض الاجابة عن الاشكالية المطروحة والتاكد من صحة الفرضيات قمنا بتقسيم البحث الى الثالث المبحث مايلي :

المبحث الاول : الشمول المالي

المبحث الثاني : التنمية المستدامة

المبحث الثالث : تحليل الجانب العملي

المبحث الاول

الشمول المالي

اولا : مفهوم الشمول المالي

يعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الازمة المالية العالمية في عام 2008م، إذ بات واضحا الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الاشتمال المالي الى جانب مواضيع أخرى لا تقل أهمية عن ذلك مثل الاهتمام بتعزيز قدرات وامكانات قطاع المنشاة الصغيرة والمتوسطة **(ضيف، 471:2020)**

ويعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر للعام 2014 حول مؤشرات الشمول المالي على انه نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات المالية من اجمالي عدد السكان، والشمول المالي له ابعاد متعددة تعكس مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الممكنة مثل حسابات المدفوعات والتوفير والائتمان والتامين والمعاشات التي يمكن تقديمها بشكل مختلف للافراد والشركات. **(World bank ,2014:15)**

يعد الشمول المالي مفهوماً واسعاً ويعرف على انه العملية التي تضمن استخدام النظام المالي الرسمي وسهولة الوصول والتوافر لجميع الأفراد في المجتمع. **(عبد الدايم ،2019: 9)** وهناك العديد من الطرائق الممكنة لتعريف الشمول المالي كل منها يمس إلى حد ما أحد الجوانب العديدة : وصول السكان إلى الخدمات المالية، ودرجة استخدام هذه الخدمات وجودتها وتكلفتها عند البحث عن تعريف عملي يمكن قياسه بشكل ثابت نسبيًا في مجموعة واسعة من البلدان **(Barajas,2020:5)** وببساطة، الشمول المالي هو الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل الأسر والشركات. وينظر إليها صانعو السياسات على أنها وسيلة لتحسين سبل عيش الناس، والحد من الفقر. **(Sahayet,2020:12)** وهو ينطوي على نشر الوسائل الرقمية للوصول إلى الفئات السكانية المستبعدة والمحرومين مالياً من خلال مجموعة من الخدمات المالية المناسبة لاحتياجاتهم، والتي يتم تقديمها بشكل مسؤول وبتكلفة معقولة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات.**(Pazarbasioglut , 2020:34)** كما عرف

الشمول المالي على انه عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجها جميع شرائح المجتمع بشكل عام، والفئات الضعيفة مثل القطاعات الأضعف والفئات ذات الدخل المنخفض على وجه الخصوص، بتكلفة معقولة بطريقة عادلة وشفافة من خلال التنظيم والجهات الفاعلة المؤسسية الرسمية. (**شنبي وبن لخضر، 2018: 106**)، ويعرف الشمول المالي : هي العملية التي يتم من خلالها ضمان وصول الافراد والشركات الي المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجون اليها لادارة اموالهم بكفاءة وفعالية وبتكاليف ميسورة. **(Yingkai Obed , 2024 : 948)** ، كما عرف الشمول المالي هو اتاحة واستخدام الخدمات المالية كافة لمختلف فئات المجتمع الرسمية بما ذلك الحسابات المصرفية والتوفير وخدمات الدفع والتحويل، وكذلك خدمات التأمين والتمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض الى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدني من الرقابة والاشراف وغالبا ما تكون مرتفعة الأسعار نسبيا، مما يؤدي الى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.(**ياس ، 2022 : 39**)

ويرى الباحث ان الشمول المالي على أنه **:** زيادة عدد الأفراد معظمهم من الفقراء الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بشكل أساسي من خلال امتلاك حسابات مصرفية رسميّة، مما يساهم في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة محاور عدة رئيسة يستند عليها الشمول المالي

1- **الوصول للخدمات والمنتجات المالية :** توافر الخدمات المالية الرسمية، وقرب المسافة والقدرة على تحمل التكاليف.
2- **القدرة المالية:** يعني إدارة الاموال بشكل فعال مع التخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية.
3- **استخدام المنتجات والخدمات المالية:** الانتظام، التكرار، مدة الاستخدام.
4- **جودة المنتجات والخدمات المالية:** إذ تكون الخدمات مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات وتطويرها لتلائم جميع شرائح المجتمع.
5- **الرقابة والتنظيم :** لضمان تقديم المنتجات في بيئة تتميز بالاستقرار المالي.

نلحظ من الشكل (1) الخدمات المالية المصرفية التي تكون من ضمن سياسات الشمول المالي فهو لا يقتصر على الائتمان المصرفي والحسابات المصرفية فحسب بل يمتد إلى (التثقيف المالي ، خدمات التأمين ، خدمات التحويل المالي، خدمات الدفع، خدمات القروض، خدمات الابداع).

شكل (1) الخدمات المالية المكونة للشمول المالي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات الاقتصادية

ثانيا : اهمية الشمول المالي

حظي الشمول المالي باهتمام متزايد من الباحثين وصانعي السياسات المالية في العقدين الماضيين كمصدر محتمل لفوائد الاقتصاد. على الجانب البحثي، تعد دراسة الشمول المالي من الأدبيات المالية التي نشأت في أوائل التسعينات، والتي كشفت عن الآثار الإيجابية للاقتصاد الجزئي والكلي من تقديم خدمات مالية أكثر كفاءة بشكل عام. **(Barajas,2020:13)**، إذ يمكن ان تساعد الخدمات المالية على دفع عجلة التنمية، فهي تساعد الناس على رفع مستواهم المعيشي والهروب من الفقر من خلال تسهيل الاستثمار في قطاعات الصحة والتعليم وانشطة الاعمال. فضلا عن انها تسهل إدارة الازمات المالية الطارئة، التي يمكن ان تدفع الاسر الى هاوية العوز، ويفتقر العديد من الفقراء حول العالم الى الخدمات المالية التي يمكن أن تقوم بهذه الوظائف، مثل الحسابات المصرفية والمدفوعات الرقمية. وبدلا من ذلك، يعتمدون على الأموال النقدية التي يمكن ان تكون غير امنة وصعبة في ادارتها **(Kunt, 2020:1)**، حيث ان أهمية الشمول المالي تتمثل في أنها تساهم في رفع الدخل الشهري للأفراد، ما يحفز الاقتصاد كما تساهم في دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبية، ويسهم في دمج الفقراء في السوق، من خلال الشركات متناهية الصغر والمشاريع المنزلية وريادة الأعمال، وبالتالي يمكن التعامل مع الشمول المالي كاستراتيجية لمكافحة الفقر. إن الشمول المالي يعده استخداماً للخدمات المالية الرسمية قد اصبح موضوعاً يستحوذ على الاهتمام الكبير من لدن الباحثين وصناع

السياسة وأصحاب المصالح في القطاعات المالية الأخرى ، فمن دون الشمول المالي سيكون الافراد والمؤسسات بحاجة إلى الاعتماد على مصادرهم الخاصة في تلبية الحاجات المالية كالاستقطاعات التقاعدية والاستثمارفي التعليم والحصول على مزايا فرص الاعمال ومواجهة الصدمات المنتظمة والعشوائية. **(Allen,2012:2)**.

ويمكن بيان اهمية الشمول المالي بما يأتي :

1- **تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية :** يسهم الشمول المالي في التقليل من اوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وإن توفير خدمات التمويل الاصغر والائتمان الاصغر ساعد كثيراً من الافراد على ايجاد فرص عمل خارج الاطار الحكومي، ويقلل الشمول المالي من تكلفة الخدمات المالية المقدمة عن طريق استخدام البطاقات البلاستيكية والتحويلات الالكترونية **(الدريعي، 2018: 13)**.
2- **تعزيز استقرار النظام المالي :** يسهم زيادة استخدام السكان للخدمات المالية في تحقيق استقرار النظام المالي عن طريق الحد من مخاطر التقلبات الدورية، فالزيادة الكبيرة في عدد المدخرين الصغار عبر زيادة مستوى الشمول المالي من شأنه أن يحدث زيادة في قاعدة الودائع **(Ozili , 2018: 7)**.
3- **اتمتة النظام المالي :** ان توسيع وانتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها يحتاج الى المزيد من أتمتة هذه الخدمات، ويساعد على جذب المزيد من مستخدمي التكنولوجيا في مجال الالكترونيات والاتصالات ما يمكن من تقديم الخدمات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، ومن ثم خلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.
4- **قدرة الافراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم :** إن تحسين قدرة الافراد على استخدام الخدمات المالية في النظام المالي يعزز من قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، فضلاً عن تحسين قدرتهم على ادارة المخاطر التي ترتبط بالتغيرات المالية لأعمالهم.
5- **يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية :** تعمل المؤسسات المالية والمصارف على تنويع منتجاتها وخدماتها والاهتمام بجودتها، بهدف جذب أكبر عدد من الزبائن والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية .
6- **الحد من غسل الأموال وتمويل الارهاب:** كلما ازداد استخدام الخدمات المالية الرسمية زادت القدرة على مكافحة غسل الاموال (**علاقة طردية**) وذلك عن طريق دمج الافراد المستبعدين ماليا بالنظام المالي الرسمي بتعاملهم مع المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية. **(بن قيده وبوعافية، 2018: 94)**.

ثالثا : اهداف الشمول المالي

نظرا لتزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية والمصرفية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامي المنافع المتأتية جراء الشمول المالي، وترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء / البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. إن تعزيز مستويات عالية من الشمول المالي الذي يسعى إلى مشاركة شرائح المجتمع بالنظام المالي الرسمي ، وتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي ، سينعكس ذلك ايجابيا على البيئة الاقتصادية المالية والمصرفية والاجتماعية والسياسية على حدّ سواء. ومن خلال وبالاطلاع على الدراسات ، التقارير والمنشورات يمكن تحديد أهداف الشمول المالي، منها التي تسعى الجهات الرقابية والبنوك المركزية لتحقيقها جراء اتباعها الشمول المالي وهي **(جاسم ، 2018 : 151)**

1- تعزيز استخدام ووصول فئات المجتمع كافة إلى الخدمات المالية عبر توحيد جهود الجهات المشاركة في تعزيز الشمول المالي **(حمدان ابو دية ، 2018: 180)** ، وتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها واستخدامها والافادة منها لتحسين ظروفهم الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي **(العبيدي 2018: 49)**.

2- الحد من الفساد وغلق الفجوات والتسريبات في تسوية المدفوعات الحكومية كالرواتب عبر التحويل المباشر الى الحسابات المصرفية للمستفيدين، بدلاً عن دفع المبالغ نقداً **(حسن، 2018: 28)**.

3- الجودة والنزاهة المالية وحماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية عن طريق إعداد مجموعة من السياسات والاجراءات والتعليمات بهذا الخصوص، وكذلك تعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية بحقوقهم و واجباتهم والتزاماتهم **(الصابوني ، 2015: 20)**.

4- تقليل ومعالجة نسبة البطالة والفقر وتحقيق التكافؤ في الفرص والحد من نسبة التفاوت في الدخل والثروات **(ابو جامع وابو دية ،2016: 13)**.

5- تحقيق التنمية المستدامة عن طريق دعم وتمويل المشاريع التنموية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر **(إسكندر، 2020: 104)**.

6- تقليص فجوة الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة بالطرائق المثلى بتعاون الأطراف المشاركة كافة بإعداد وتنفيذ استراتيجية تعزيز الشمول المالي **(الشمري، 2017: 29)**.

وأيضاً حددت الامم المتحدة أهداف الشمول المالي بالآتي:-

1. الوصول إلى كلفة مقبولة بالنسبة لجميع العائلات التي تنعدم من الخدمات المالية.
2. المؤسسات السليمة والامنة المحكومة وفقا لتعليمات واضحة ومعايير اداء الصناعة.
3. الاستدامة المالية والمؤسسية.
4. المنافسة لضمان الاختيار والقدرة على تحمل التكاليف من قبل الزبائن.

وهناك أهداف أخرى للشمول المالي :

1- إنّ الشمول المالي له القدرة على توليد عوامل ايجابية تؤدي إلى زيادة في الإدخار والإستثمار، وبالتالي يحفز عمليات النمو الاقتصادي ويزيد من رفاهية المجتمع وازدهار الاقتصاد.

2- ينظر إلى الشمول المالي في الوقت الحالي كعلاج من أجل سد الثغرات في توزيع الفوائد الحكومية والاعانات المالية من خلال التحويلات والفوائد والاعانات بشكل مباشر إلى المستفيدين **(بحساب البنك)** وليس من خلال دعم المنتجات وتسديد الدفعات.

3- توسيع نطاق تعميم الخدمات المالية للنساء له اثر عميق على النمو الاقتصادي وعلى تنمية المجتمع ، لأنها تتحكم في أمورها المالية، لأنها تستثمر في الرعاية الصحية والتغذية والتعليم لأسرتها.

4- تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال اعداد السياسات والتعليمات ، بالخصوص تلك التي تتعلق بتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية بحقوقهم وواجباتهم .

5- تعزيز وصول فئات المجتمع كافة إلى الخدمات والمنتجات المالية لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. **(الوائلي ، 2021 : 25 - 26)**

6- تعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين وتقليل نسب البطالة وتمكين فئة الشباب والنساء مالياً من خلال: **(الرزاق ، 2018 : 92)**

- ❖ تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي.
- ❖ تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي
- ❖ تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع.
- ❖ خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

رابعا : ركائز الشمول المالي

تتمثل أهم الركائز التي يستند عليها الشمول المالي بالاتي : **(جاسم ، 2023 : 17)**

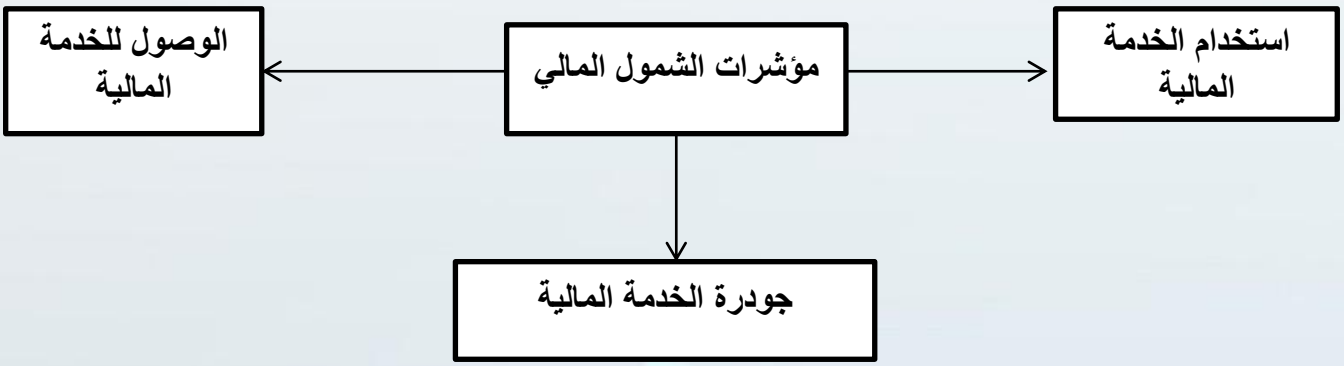
1) **دعم البنية التحتية المالية :** تعدّ البنية التحتية ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ولتحقيق بيئة ملائمة وقوية له ينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يأتي :
   1. وجود بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.
   2. انتشار جغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها مثل (خدمات الهاتف، ونقاط البيع، والصرافات الآلية، وخدمات التامين وغيره).
   3. تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية لتسهيل تنفيذ العمليات والخدمات المالية بسهولة اكبر .
   4. الافادة من تكنولوجيا الاتصال في تقديم الخدمات المالية من أجل خفض التكاليف.
   5. توفير قاعدة بيانات شاملة خاصة بالبيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات الصغيرة.
2) **الحماية المالية للمستهلك :** عن طريق حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بأقل كلفة وجودة عالية، وتزويده بالمعلومات الكافية والضرورية وخدمات الاستشارة المالية وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان، وكذلك ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة والفقيرة مالياً **(بن قيدة بوعافية، 2018 :95-94)**

3) **تطوير نظم الدفع والتسوية :** الافادة من التطور التكنولوجي لتنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب لتوسيع تقديم الخدمات المالية الرقمية والدفع عبر الهاتف المحمول وتوفير بيانات شاملة للأفراد والمشاريع تضمن حصول مقدمي الخدمات والزبائن على المعلومات المطلوبة لضمان الشفافية وحماية حقوقهم.
4) **حماية زبائن المصرف من مخاطر الاحتيال المالي :** لحماية الزبائن من الاحتيال المالي في تعاملاتهم المصرفية المتمثلة في (**ودائعهم ومدخراتهم وغيرها من الأصول المالية**) ينبغي وضع سياسات وإجراءات تكفل حصولهم على خدمات مالية عن طريق إطار متكامل من الشفافية والإفصاح في التعاملات المالية بما يكفل اطلاعهم على مزاياها ومخاطرها ويضمن حصولهم على حقوقهم من دون الإضرار بمصالحهم وخاصة الزبائن محدودي الدخل والتعليم عن طريق تقديم خدمات مناسبة لإمكانياتهم واحتياجاتهم، وحماية المعلومات المالية والشخصية **(سعدان ومحاجبية ، 2018 : 87)**

خامسا : أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي

إن الشمول المالي هو عنصر رئيسي للتمكين في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة مما يؤدي إلى زيادة التركيز والاهتمام بالسياسات والمبادرات من أجل الشمول المالي . ومن ثم تم الخروج ببيانات موثوقة حول أبعاد وقياس الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة، إذ أصدر البنك العالمي المؤشر العالمي للشمول المالي كل ثلاثة سنوات مند سنة 2011 كأول نسخة **(العيسوي ، 2020 : 36)** . واتفق أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (**GPFI**) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام 2020م على تقديم توصية تشمل ثلاثة مؤشرات رئيسة للشمول المالي وهي

شكل (2) مؤشرات الشمول المالي



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الأدبيات الاقتصادية

1- **الوصول للخدمات المالية (Access dimension) :** هو عبارة عن القدرة التي تتمتع بها المؤسسات المالية لتوفير السلع والخدمات المالية التي ترتبط بالبيئة التنظيمية والسوق والتكنولوجيا ، إذ أن تفحص الوصول يستلزم تحديد العوائق المحتملة التي تواجهها المؤسسات عند توفير السلع والخدمات او التي يواجهها العملاء عند استخدامها ، مضافاً إلى ذلك فان مؤشرات الوصول تعكس عمق انتشار الخدمات المالية كمستوى نفوذ فروع المصرف والأجهزة في المناطق الريفية أو عوائق جانب الطلب التي يواجهها الزبائن للوصول إلى المؤسسات المالية كالكلفة والمعلومات وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية :

عدد نقاط الوصول لكل (10000) من البالغين على المستوى الوطني مجزأة بحسب نوع الوحدة الإدارية.

- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل (100000) بالغ، أو عند أجهزة الصراف الآلي لكن (1000) كيلو متر مربع.
- حسابات النقود الالكترونية
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة. **(غناوي ، 2019 : 38)**
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2- **استخدام الخدمات المالية :** عبارة عن الطريقة التي يستعمل فيها العملاء الخدمات المالية كتنظيم ومدة السلع والخدمات المالية عبر الزمن مثل متوسط ميزانيات الإدخار وعدد الصفقات لكل حساب وعدد المدفوعات الالكترونية لكل حساب ، وفي سبيل استعمال المنتوجات المالية ينبغي أن تكون لكل من المؤسسات والقطاع العائلي القدرة على الوصول إليها ، وبالرغم من ذلك فان مجرد امتلاك القدرة على الوصول لا يعني بالضرورة استعمال كل شخص المنتوجات المالية ، ومن هذا يتضح أنه ليس كل مؤسسة أو فرد لا يستعملون الخدمات المالية ينبغي أن يتم تصنيفهم على أنهم مستبعدين او غير متعاملين مع المصارف ، ومن ناحية أخرى فأنه لا يتم اعتبار كل مؤسسة أو فرد لديه وصول نظري إلى الخدمات المالية مشمول مالياً بشكل تلقائي. وتكمن مؤشرات هذا البعد في **(العراقي ، 2018 : 107):**

- ❖ البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي.
- ❖ البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم
- ❖ البالغين حملة وثائق التأمين
- ❖ عدد معاملات الدفع غير النقدية
- ❖ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- ❖ ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية.
- ❖ المحتفظين بحساب بنكي.

- ❖ التحويلات.
- ❖ الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية.
- ❖ الشركات التي لديها التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية.

3- **جودة الخدمات المالية :** ويقصد من الجودة قدرة السلعة أو الخدمة المالية على تلبية احتياجات المستهلك ، اذ تعكس مقاييس الجودة الدرجة التي تطابق فيها السلع والخدمات المالية احتياجات العملاء ومدى الخيارات المتاحة للزبائن ووعي وفهم العملاء للمنتوجات المالية. وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة التي تم توضيحها كالتالي : **(الوائلي ، 2021 : 29 – 30)**

1) **القدرة على تحمل التكاليف** : مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض .
2) **الشفافية :** يلعب الوصول إلى المعلومات دوراً حاسماً في الشمول المالي، إذ يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية ويجب التاكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات إذ تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة.
3) **الراحة والسهولة :** يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.
4) **حماية المستهلك:** ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.
5) **التثقيف المالي:** ويقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.
6) **المديونية أو السلوك المالي :** وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضون بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.
7) **العوائق الائتمانية:** الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

سادسا : التحديات التي تواجه الشمول المالي

يواجه الشمول المالي العديد من التحديات التي تواجه تطبيقه سواء على المستوى الدولي ام على مستوى الدول العربية ومنها العراق، لما له من نظرة مستقبلية فعالة لتحسين مستوى معيشة المواطنين، فضلاً عن تحقيق التنمية المستدامة للدولة، وتتمثل أهم التحديات التي تواجه الشمول المالي فيما يلي:**(Lenka & , 2018 :406) Barik**

1) ارتفاع مستويات الامية المالية والتي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة.
2) انخفاض مستوى الوعي المصرفي لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
3) سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصرف الآلي وخاصة في القرى والمناطق النائية.
4) ارتفاع سعر الفائدة الذي يتراوح بين 17%-20% مما يؤدي الى عزوف بعض المواطنين عن الاقتراض.
5) ارتفاع تكلفة اجراء المعاملات المالية سواء في فتح حساب مصرفي ام التعامل مع الصراف الالي ATM.
6) تدني مستوى دخل بعض المواطنين بشكل لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
7) ارتفاع نسبة البطالة وهو ما يمثل عبئاً على الدولة في توظيف هؤلاء الشباب.
8) ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من اجل التعريف بالفؤاد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقه

9) انخفاض مستوى ثقة العميل او المواطن في الخدمات المصرفية وهنا يأتي دور الشمول المالي في تحسينها وتعزيزها **(Bongomin, 2017:14)**.

المبحث الثاني

التنمية المستدامة

اولا : مفهوم التمنية المستدامة

يمكن تصنيف مفهوم التنمية المستدامة على اربع مجموعات وهي كالاتي :

1- **المفهوم الاقتصادي :** تعني التنمية المستدامة في الدول المتقدمة تعني العمل على اجراء خفض كبير في استعمال الطاقة والموارد ، اما في الدول المنامية التنمية المستدامة تعني توظيف الموارد الطبيعية من اجل رفع المستوى المعيشي وتقليل الفقر.
2- **المفهوم الاجتماعي :** تعني التنمية المستدامة السعي في تحقيق استقرار النمو السكاني ، والعمل على تطوير وتوزيع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية بشكل عادل بين الحضر والريف.
3- **المفهوم البيئي :** تعني حماية الموارد الطبيعية والاستعمال الامثل للارض الزراعية من اجل زيادة المساحات الخضراء والمحافظة على البيئة.
4- **المفهوم التكنولوجي :** تعني الانتقال الى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة بما يساعد على حماية المجتمع من الاضرار البيئية. **(كافي ، 2017 : 54)**

ويشير (البريدي ، 2015) ، ان تعدد تعريفات مصطلح التنمية المستدامة في الاديبات العلمية يعود لأسباب منها :

1- ان هذا المفهوم ضمن مصطلحات العلوم الاجتماعية والانسانية الصعبة في تركيبها وبنائها ، نظرا لتعقد الظاهرة الانسانية والاجتماعية .
2- تعقد مسألة الاستدامة ، وتشابك العلاقات فيما بينها وبين مكوناتها الرئيسة .
3- ان حقل الاستدامة حقل هجين اي متداخل مع التخصصات الاخرى ، وهذا يودي الى تعدد المداخل . **(البريدي ، 2015 : 50)**

مفهوم التنمية المستدامة من وجهة نظر بعض الباحثين

ت	الباحث	المفهوم
1	Bagheri & Hjorth, 2007:84	الهدف المتمثل في تعزيز القدرات على التكيف مع البيئة وخلق فرص مناسبة للمنظمة في نفسه الوقت.
2	Van Zeijl-Rozema,2008:411	تحديد الاحتياجات الأساس للفقراء في العالم ، والتي ينبغي إعطاء الأولوية القصوى لها وتحديد الافكار والقيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئات من اجل تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.
3	الطويل وسلطان ، 2012 : 5	الأداة التي تلبي حاجات ورغبات الجيل الحاضر دون المساس والتضحية أو الأضرار بقدرة الأجيال في المستقبل.
4	العزاوي والسبعاوي،2013: 95	أستعمال الموارد التنظيمية بشكل كفوء وفاعل بطريقة لا تعمل على تهديد البيئة وصحة البشرية.
5	حمدان ، 2014 : 416	تعزيز التنمية الاقتصادية مع المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل

		ضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والتنظيمية على أساس تحقيق المساواة.
7	الجنابي ، 2017 : 7	التنمية التي توفر احتياجات الحاضر من دون التاثير والمساس في حاجات الأجيال المقبلة من اجل توفير احتياجاتهم الخاصة بهم

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر اعلاه

ومما سبق يمكن تعريف التمنية المستدامة : على انها النتيجة النهائية التي ترغب فيها المؤسسات الاقتصادية للوصول الى الابعاد الاقتصادية والاجتماعية الى جانب البعد البيئي لغرض حماية مستقبل الاجيال القادمة والفوائد التي يصبو اليها من التوزيع العادل للثروات.

ثانيا : المبادى العامة للتنمية المستدامة

التنمية المستدامة تشمل مجموعة من المبادئ ونذكر منها : **(الشافعي ، 2012 : 16)**

1- **عدالة التوزيع في الموارد** : التكلفة والعائد مقسمة بالعدل بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة في الحصول على الموارد الطبيعية.
2- **المشاركة الشعبية :** أي تمكين السكان من إدراك امكانياتهم وإشباع احتياجاتهم ، وذلك من خلال المشاركة في جميع مراحل التنمية والمشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية.
3- تغيير السلوكيات الفردية : مراجعة القيم والسلوكيات الخاصة بالأفراد ولاسيما الاستهلاكية، ودعم الأفراد والمؤسسات والعمل على توجيه المشروعات في اتجاه التنمية المستدامة.
4- **احترام الثقافات المحلية:** إذْ تكون ملائمة مع المجتمع ونظمه وتاريخه، وإلا فإنّها تسفر عن تكوين ما يعرف بالتلوث الاجتماعي، وذلك من خلال الأفكار التنموية غير الملائمة واقع هذه المجتمعات.

ثالثا : خصائص التنمية المستدامة

تحتل التنمية المستدامة مكانة عالية في الوقت الحاضر لأنها تمثل شريان الحياة للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، ولها خصائص عديدة منها : **(الريفي ، 2015 : 270 -271)**

1- **التوازن :** التوازن في التنمية المستدامة بين تحقيق التنمية وحماية البيئة بموازنة الأنشطة البشرية وما ينتج عنها، والمحافظة عليها بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة.
2- **اتساع النطاق:** فهم من مصطلح التنمية المستدامة أنها تنمية على المدى الطويل لأنها تربط الحاضر بالمستقبل وتحقق أهداف الجيل الحالي وتضمن حماية البيئة حفاظاً على الحقوق للأجيال القادمة.
3- **التكامل :** ويتم تحقيق التكامل من خلال المحاور الثلاثة :
   1) العدل من خلال الحد من الفقر في المجتمع.
   2) والكفاءة في تحقيق النمو الاقتصادي.
   3) الاستدامة وفق حماية البيئة.

فهذه المحاور الثلاث تحقق على التكامل للإنسان وتعمل على تحقيق رفاهيته واستقراره النفسي و تنمي روح للفرد والمجتمع، ويساهم في الحفاظ على القيم الاجتماعية وتوفير فرص وحاجات متكافئة لجميع أفراد المجتمع وبالتالي تتكامل مع الأهداف.

4- **تعددية الأبعاد :** التنمية المستدامة تقوم بوساطة الإنسان، ومن أجل الإنسان، وتهتم بجودة الحياة المقدمة له من أجل الوصول إلى حياة كريمة وآمنة له لذلك فهي تنمية ذات بعد مؤسسي؛ لأنها تنمية شاملة ذات ابعاد استراتيجية تضمن حقوق الاجيال الحالية والمستقبلية . ولها ابعاد متعددة في استراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية والاخلاقية والوطنية.

رابعا : اركان التنمية المستدامة

الأركان التي ترتكز عليها التنمية المستدامة هي : **(نعمة الله ، 2015 : 118)**

1- **الإنسان :** يمثل الإنسان جوهر التنمية البشرية، وتعرف التنمية البشرية (أنها عملية توسيع خيارات الأفراد لتمكينهم من العيش حياة صحية وتحسين قدرات الأفراد في التعليم ومستوى الصحي والتغذية وأن يحصلوا على الموارد الضرورية لتوفير مستوى حياة أفضل).

2- **التكنولوجيا :** أصبح التطور التكنولوجي ضروري ومترسبا في حياة الناس اليومية، وإنّ بعض الوسائل التكنولوجية تبدو عظيمة النفع وخالية من الضرر، وفي الوقت الحالي سادت فكرة الحلول التكنولوجية مشاكل البيئية والاجتماعية والصناعية كافة، من خلال التحول إلى وسائل تكنولوجية أنظف وأكفا لإصلاح التفاعل ووضع الضوابط فيما بين الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا.

3- **الموارد الطبيعة :** وما تحتويه من موارد متجددة وغير متجددة وتتمثل الموارد المتجددة بالغابات والمراعي والمزارع ومصائد الاسماك. أما الموارد غير المتجددة فهي موارد ليس لها القدرة على التجدد ، وما يؤخذ منها لا يعوض لذا ينبغي استهلاك الموارد الغير متجددة بكفاءة .

خامسا : اهداف التنمية السمتدامة

ان اهداف التنمية المستدامة ستساعد في تعزيز نهج تنموي أكثر تكاملاً وشمولاً ازاء ادارة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها وعدم استنزافها، وتحسين كفاءة استعمالها من اجل الانتقال الى اقتصاد متكامل ، وان نجاح الأهداف يضمن التقدم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي المستدام في جميع أنحاء العالم وان خطة التنمية المستدامة لا تسعى إلى القضاء على الفقر المحدق فحسب ، بل تسعى أيضا إلى دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – وتحقيق التوازن بينها. **(المحياوي ، 2020 : 51 – 53) ، (السامرائي ، 2020 :43)**

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

2- القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

3- ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الاعمار.

4- ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

5- تحقيق المساواة بين الجنسين دون موور بون الجميع

6- جمل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

7- ضمان انماط الاستهلاك والانتاج المستدامة

8- اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ اثاره.

9- ضمان توافر الادارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع

10- ضمان الوصول الى الطاقة منخفضة الكلفة والموثوقة والمستدامة والحديثة للجميع.

11- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع

12- اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار.

13- الحد من عدم المساواة داخل الولد وبين البلدان.

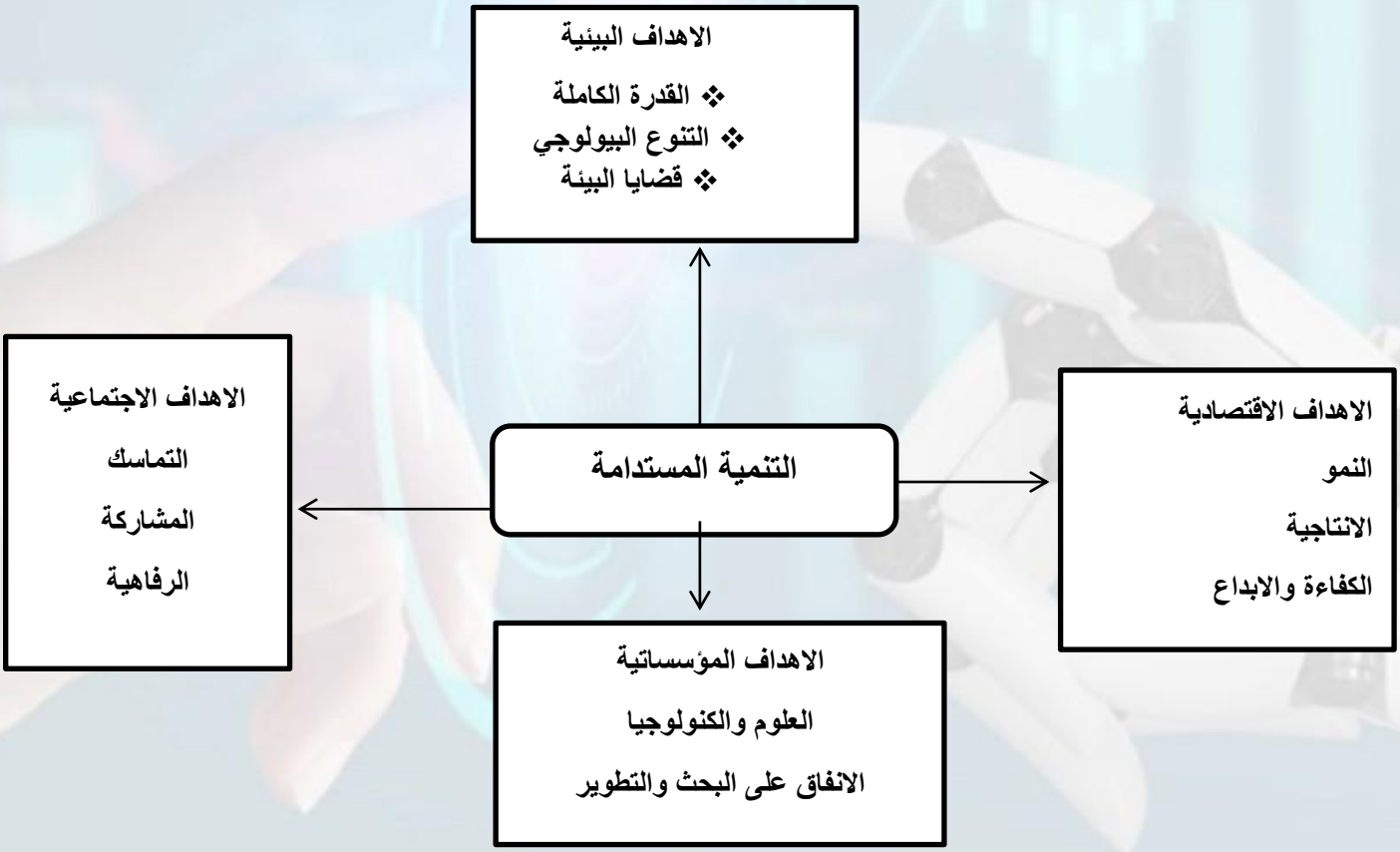
14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

15- حماية وتشجيع الاستعمال المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكن مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

16- تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة، واتاحة امكانية وصول الجميع الى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمسائلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

17- تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ومما أن الهدف النهائي للتنمية المستدامة هو تحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم فان استدامة المجتمع تعتمد على توافر سيادة القانون والسلام واحترام حقوق الإنسان والعمل اللائق و النظم الصحية المناسبة ، والمساواة بين الجنسين ، والتعليم الجيد من ناحية أخرى ، اذ تعتمد استدامة الاقتصاد على اعتماد الإنتاج والتوزيع والاستهلاك المناسبين في حين أن استدامة البيئة مدفوعة بالتخطيط المادي السليم واستخدام الأراضي وكذلك الحفاظ على البيئة أو التنوع البيولوجي ، فلا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من مبادرات معزولة ، بل جهود متكاملة على مستويات مختلفة ، تشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية ، فضلا عن الجانب الأهم بل المهم في تحقق جميع اهداف التنمية المستدامة مهمة جداً الا ان البدأ بعملية الاصلاح تستلزم أصلاح المتغير السياسي المتمثل بالحكومة او الكابينة الحكومية عبر توفر الركائز الأربع التالية (الرغبة في التغيير ، القدرة على التغيير ، الإدارة الناجحة ، المنظور الاستراتيجي) ، اذ يجب ان تكون الكابينة الحكومية راغبة في التغيير وقادرة عليه من خلال الاختصاصات الكفوءة والمهنية (التكنوقراط) وكذلك يجب ان تتمتع بالشجاعة الادارية لانها لاتعمل لوحدها بل من خلال فريق عمل مع الاعلى (المحيط الخارجي) والادنى (الطبقات المتوسطة والدنيا) وصولا الى كل افراد المجتمع.



من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر اعلاه

سادسا : مؤشرات التنمية المستدامة

قبل الحديث عن هذه المؤشرات يمكن التعرف على مفهوم المؤشر الذي يُعْرِفُ أنّه (أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعا أو ظاهرة معينة ، كما يعرف على أنه عبارة عن إحدى البيانات التي تم اختيارها من بين مجموعة من البيانات او المعطيات الإحصائية المهمة من أجل خصوصيتها، وأهمية ما تمثل قيمتها مؤشرات التنمية المستدامة مترابطة ومتكاملة وهذه المؤشرات ناخذ المؤشرات الاجتماعية هي :

المؤشرات الاجتماعية

1. **معدل البطالة:** يوضح هذ المؤشر نسبة الأشخاص غير العاملين إلى مجموع القوى عنة بالصيغة الآتية :
معدل البطالة = (الأشخاص العاطلين عن العمل / إجمالي القوة العاملة) ×100
2. **مؤشرات نوعية الحياة:** تنبع اهمية هذا المؤشر بوصفه يقيس نوعية الحياة المتدنية في البلدان النامية ، ويمثل هذا المؤشر الاحوال العامة للسكان من ناحية التعليم والصحة، ويتضمن هذا المؤشر مؤشرات فرعية عدة هي : مؤشر متوسط العمر المتوقع وكذلك نسبة السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية، ومعدل الوفيات للأطفال دون السن الخامسة ، ومعدل الخصوبة الكلي.
3. **مؤشرات التعليم:** تنبع اهمية هذا المؤشر من كونه يهدف إلى اظهار التطور والتدهور الحاصل في الجانب التعليمي من أجل الارتقاء بمستوى التعليم وتوسيعه، ورفع نسبة السكان المتعلمين ويتكون من مؤشرات عدة هي : معدل الامية بين البالغين ويقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد الذين تتجاوز اعمارهم (15) سنة ومازالوا أميون ، وكذلك معدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس.
4. **معدل النمو السكاني:** ويقصد به التغير السنوي في عدد السكان لمدة زمنية معينة ويعبر عنه كنسبة مئوية
5. **نسبة السكان في المناطق الحضرية :** ويقيس هذا المؤشر نسبة الأشخاص المقيمين في المناطق الحضرية كنسبة مئوية إلى إجمالي السكان.
6. **نسبة الفقر في المجتمع :** ويعني النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، ويعبر عنة بالصيغة الآتية:
نسبة الأشخاص الفقراء = (عدد الأشخاص تحت خط الفقر / إجمالي عدد السكان) × 100

(العبيدي ، 2015 : 260 – 278)

سابعا : العقبات التي تواجه تحقيق عملية التنمية المستدامة

هناك عدد من العقبات التي تؤثر على عدم تحقيق متطلبات التنمية المستدامة: **(الزاملي ، 2024 : 30 - 31)**

1- **الفقر :** هو الأساس للعديد من المشكلات التي يواجهها المجتمع سواء في المجال الصحي و الاجتماعي و نتائجها أزمات نفسية وأخلاقية، وعلى المجتمعات الدولية والمحلية والوطنية وضع سياسات تنموية للقضاء على هذه المشاكل من خلال خلق فرص عمل وتكوين تنمية اقتصادية واجتماعية وطبيعية وبشرية وتعليمية في أفقر المناطق وأكثره تخلفاً ، والعمل على محو الأمية والفقر.

2- **الكوارث الطبيعية :** تشمل الكوارث الطبيعية، مشاكل الجفاف والتصحر، والتخلف الاجتماعي الناتج عن الجهل والمرض والفقر، وهي أهم العقبات التي تحول دون نجاح التنمية المستدامة، ومن واجب الجميع أن يتحدوا للتغل على هذه الصعوبات لحماية البشرية من المخاطر وآثارها السلبية على المجتمع.

3- **الحروب وعدم الاستقرار وانعدام الأمن:** الحروب تؤثر بشكل كبير على البيئة وسلامتها، وضع العديد من التشريعات والقوانين والأنظمة التي تحظر وتجرم تلوث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها ومنع تدمير المنازل والمنشأت المدنية ومصادر المياه، فضلاً عن هروب الاستثمارات الاجنبية باعتبارها غير جازية لها.

4- **عدم التوافق بين النمو السكاني والموارد الطبيعية**: أي إن الزيادة السكانية لم تكن عقلانية، مما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية والخدمات الصحية والاجتماعية، وقد ادى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية إلى نضوبها ؛ لذلك يجب دعم أنماط الإنتاج من أجل تلبية احتياجات النمو.

5- **عدم الوفاء :** عدم وفاء الدول المتقدمة في تقديم المساعدات فهي مسؤولة بشكل رئيسي عن التدهور البيئي التي تتضمنها خطط التنمية التي وعدت بها الدول النامية.

6- **قلة الخبرة الفنية ونقص التقنيات الحديثة :** قلة الخبرة الفنية ونقص التقنيات الحديثة اللازمة في الدول التي تمكنها من البقاء في التزاماتها تجاه القضايا البيئية العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في جهوده.

7- **تدهور الأوضاع الاقتصادية :** وهو ما ينعكس سلباً على قدرة الدول على الالتزام بمسؤولياتها تجاه التنمية المستدامة، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض مستوى دخل الفرد في الوطن العربي، وعدم وجود رأس مال كافي لتحقيق الاستثمار في النهوض بالاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة، وعدم وجود فرص عمل كافية لاستيعاب خريجي الجامعات والمعاهد الفنية.

المبحث الثالث
تحليل الجانب العملي

اولا : مفهوم الدفع الالكتروني

عملية تحويل ثمن السلعة او الخدمة بشكل الكتروني باستخدام احدى وسائل الدفع الالكتروني حيث تستخدم كاداة وفاء بديلة عن وسائل الدفع التقليدية كالنقود والشيكات من خلال سداد ودفع الالتزامات المالية للشخص اتجاه الغير بشكل الكتروني عن طريق نظام تقدمه المؤسسات المصرفية والمالية لجعل عملية الدفع امنة. **(سلطاني ، 2022: 2)**، وعرفه المشرع التونسي على انه الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات، في حين عرفه المشرع الأمريكي على انه تقنية كهربائية رقمية مغناطيسية، بصرية الكهرومغناطيسية او اي شكل اخر من اشكال التكنولوجيا، يضم إمكانات مماثلة لتلك التكنولوجيا.**(فاطمة ، 2022 : 3)** اما المشرع العراقي فقد عرف نظام الدفع الالكتروني على انه مجموعة من الوسائل والاجراءات والقواعد الخاصة بعملية تحويل الاموال بين المشاركين داخل النظام على ان يكون انتقال الاموال من خلال استخدام البنية التحتية لانظمة الدفع.

ثانياً : خصائص الدفع الالكتروني

وسائل الدفع الالكترونية عن وسائل الدفع التقليدية بمجموعة من الخصائص تتمثل بالاتي :-

1- **السرية :** تمتاز انظمة الدفع الالكتروني بكون جميع الحركات المالية تتم في سرية تامة لضمان الحماية والامان للمستخدم، الأمر الذي يتطلب وجود نظام مصرفي معد لإتمام هذا النوع من العمليات.

2- **الامان :** تمتاز بانها تقوم بتسهيل وتسيير عملية الشراء في التعاملات المالية وبشكل امن وتحقق سهولة التعامل سواء من خلال الهاتف النقال او عبر اجهزة الحاسوب مما يجنب حمل النقود الورقية مع ضمان التاجير الالكتروني لكل حقوقه المالية لدى اتمامه التعاقد مع المشتري الالكتروني مما يؤدي الى ارتفاع حجم المبيعات.

3- **الطابع الدولي:** تعد وسيلة مقبولة من جميع الدول حيث يتم استخدامه لتسوية العمليات التي تتم عبر الفضاء الالكتروني بين المستخدمين في كل انحاء العالم.

4- **الدفع يكون بواسطة نقود الكترونية :** هي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية او الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تدير عملية التبادل وعليه فان الدفع لا يتم الا بعد الخصم من هذه النقود، حيث يتم ابرام العقد بين اطراف متباعدين من حيث المكان ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت من خلال تبادل المعلومات الالكترونية.

ثالثا : علاقة الشمول المالي بتوزيع منافذ الدفع الالكتروني

تتمثل العلاقة بين الشمول المالي وتوزيع منافذ الرواتب فيما يلي :

1- توسيع الوصول إلى الخدمات المالية

1) يؤدي نشر منافذ توزيع الرواتب عبر المصارف وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع إلى تسهيل وصول الأفراد إلى رواتبهم بشكل أسرع وأكثر أمانًا.

2) يُساهم ذلك في تقليل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تساعد هذه المنافذ في وصول الخدمات المالية إلى المناطق النائية.

2- تعزيز الثقافة المالية

1. يُشجّع انتشار منافذ الرواتب الأفراد على الانخراط في النظام المصرفي واستخدام المنتجات المالية مثل الحسابات الجارية والادخارية.
2. يزيد الوعي بأهمية إدارة الأموال بشكل أفضل، مما يؤدي إلى تحسين التخطيط المالي الشخصي.

3- التحول نحو الاقتصاد الرقمي

1) تعمل منافذ توزيع الرواتب، خصوصًا الرقمية منها مثل المحافظ الإلكترونية، على تعزيز التحول نحو الاقتصاد غير النقدي.

2) يُساهم ذلك في تقليل تداول النقد التقليدي، مما يعزز الشفافية ويُقلّل من مخاطر التهرب الضريبي وغسيل الأموال.

4- دعم الشمول الاجتماعي والاقتصادي

1) يُساهم انتشار منافذ توزيع الرواتب في دمج الفئات المهمشة مثل العمالة غير الرسمية وأصحاب الدخل المحدود في النظام المالي الرسمي.

2) يُمكن للأفراد الاستفادة من خدمات القروض الصغيرة والتأمين الصحي والتمويل متناهي الصغر بفضل ارتباطهم بالشبكات المالية.

5- تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المالية

1) يُساهم توسيع منافذ الرواتب في تقليل الضغط على الفروع التقليدية للبنوك.

2) يُمكن تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال أتمتة عمليات صرف الرواتب عبر القنوات الإلكترونية، مما يقلل التكاليف ويزيد من سرعة الخدمة.

رابعا : التحديات والمخاطر الخاصة بالدفع الالكتروني

1- **التحديات :** تتنوع تحديات المدفوعات الإلكترونية بين تحديات تتعلق بالقيود والقوانين والوعي وثقافة بعض المجتمعات. يحتاج هذا النوع من القيود إلى زيادة الوعي بأهمية المدفوعات الإلكترونية وتغيير القوانين التي من شأنها تسهيل المدفوعات الإلكترونية والتحديات المتعلقة بأمن المعلومات وخصوصية الأفراد والمؤسسات، وكما موضح ادناه :

1) **القيود :** في كل نظام دفع يوجد حد فيما يتعلق بعدد المعاملات التي يمكنك القيام بها في اليوم والحد الأقصى للمبلغ الذي يمكنك سحبه.

2) **الحاجة إلى الوصول إلى الإنترنت** :عندما لا يكون لديك اتصال بالإنترنت لا يمكنك التعامل مع حسابك عبر الإنترنت.

3) **خطر التعرض للاختراق :** يمكن اختراق نظام الدفع الإلكتروني في أي وقت إذا لم يكن لديهم نظام أمان قوي ويمكن أيضا اختراق مستخدمي الدفع الإلكتروني إذا لم يتبعوا اللوائح الأمنية.

4) **الهوية الكاذبة :** لا توجد وسيلة للتحقق مما إذا كان الشخص الذي يدخل المعلومات عبر الإنترنت هو نفس الشخص ، كما يدعي على عكس المعاملات المادية فإن الفرد غير موجود شخصيا ولم يتم التحقق من هوية الشخص باستخدام صورة أو توقيع مادي.

2- **المخاطر :** يواجه الدفع الإلكتروني العديد من المخاط والتي يجب مراعاتها والحد من تأثيرها ، إذ تسبب هذه المخاطر العديد من الخسائر المالية للشركات والعملاء وتتمثل ابرز هذه المخاطر بالاتي :

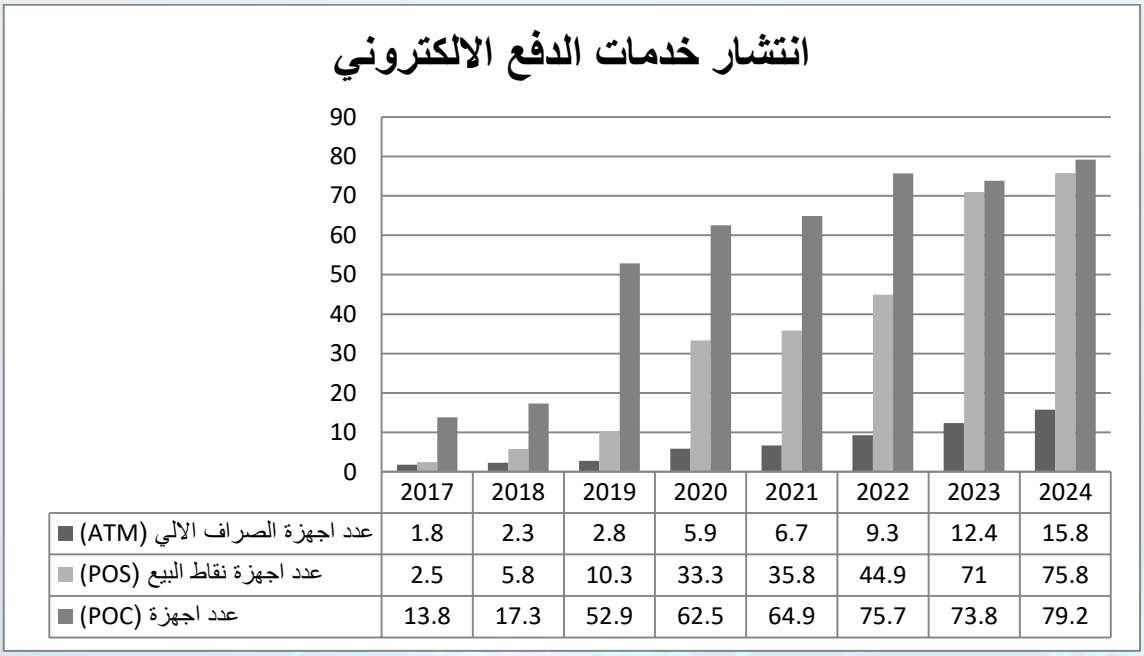
1. **الاحتيال :** يمكن تعريف الاحتيال على أنه الأنشطة غير المرغوب فيها التي تحدث في نظام تشغيلي وتتكبد شركات المدفوعات الإلكترونية وعملائها خسائر احتيال بمليارات الدولارات سنويا لأنها تؤثر على صناعة المدفوعات الإلكترونية بالكامل، وتعد مخاطر الاحتيال من أهم المخاطر لكونها تسبب الكثير من الخسائر.
2. **التهرب الضريبي :** يتعين على الشركات بموجب القانون تزويد الحكومة بسجلات معاملاتها المالية بحيث يمكن التحقق من امتثالها الضريبي ومع ذلك، يمكن للدفع الإلكتروني إحباط جهود تحصيل الضرائب حتى تكشف الشركة عن المدفوعات الإلكترونية العديدة التي قامت بها أو تلقتها خلال الفترة الضريبية ، فلن تعرف الحكومة الحقيقة التي قد تؤدي إلى التهرب الضريبي.
3. **تعارضات الدفع:** تحدث مشكلات الدفع أيضا لأن المدفوعات لا تتم يدويًا ولكن من خلال نظام الي يمكن أن يتسبب في حدوث أخطاء، هذا مهم بشكل خاص عندما يتم الدفع على أساس العدة يومي مستلمين.
4. **المزودين والتجار المخادعين :** الذين يستخدمون البيانات الشخصية للمستهلكين ويبيعونها من الجل استخدامها من قبل المعلنين في الإعلانات لأغراض الاحتيال. **(Nasr ,2020 : 22-23)**.

خامسا : واقع الدفع الالكتروني في العراق

تعد خدمات الدفع الإلكتروني وسيلة سريعة وفعالة للوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية كما أنها تساهم في تقليل التكلفة، ويعمل البنك المركزي العراقي على زيادة انتشار هذه الخدمات ويعد من أهدافه الهامة تحسين أنظمة الدفع الإلكتروني وتسهيل المبادلات الإلكترونية، ويتم استخدام هذا المؤشر لقياس مستوى انتشار خدمات الدفع الالكتروني ، ليتم تقييم وتحليل مدى توافر هذه الخدمات واستخدامها في البلاد من خلال المؤشرات النمو في قطاع الدفع الالكتروني : (**اجهزة الصراف الالي (ATM) ، اجهزة نقاط البيع (POS) ، عدد اجهزة (POC))** لكل 100 الف نسمة :

ت	السنة	عدد اجهزة الصراف الالي (M	عدد اجهزة نقاط البيع (POS)	عدد اجهزة (POC)
1	2017	1.8	2.5	13.8
2	2018	2.3	5.8	17.3
3	2019	2.8	10.3	52.9
4	2020	5.9	33.3	62.5
5	2021	6.7	35.8	64.9
6	2022	9.3	44.9	75.7
7	2023	12.4	71.0	73.8
8	2024	15.8	75.8	79.2

جدوال من اعداد الباحث استناد الموقع الاحصائي للبنك المركزي ، تقرير الاستقرار المالي 2017 ، تقرير الاستقرار المالي 2024 .



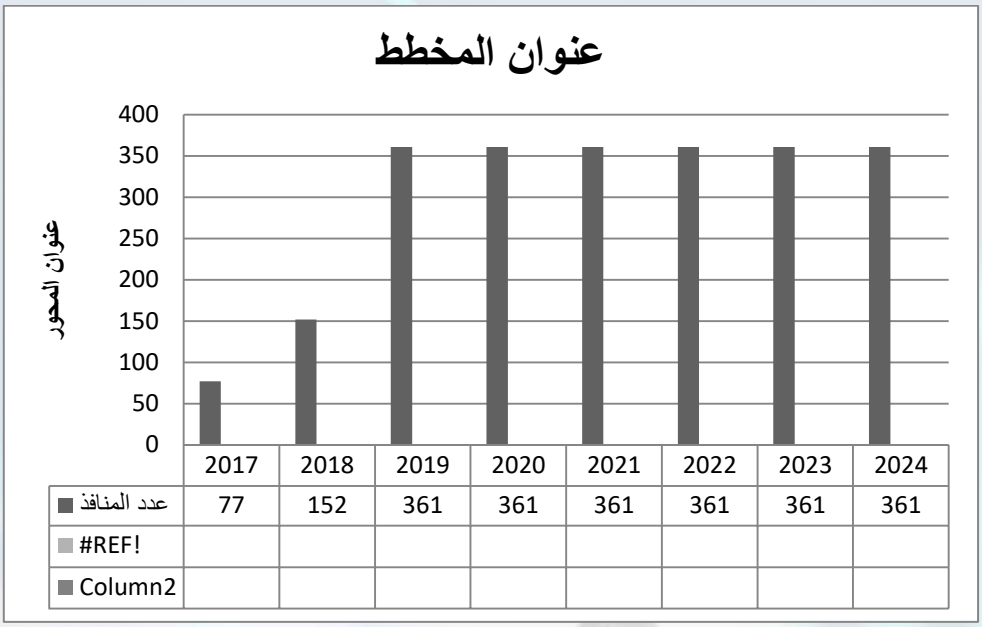
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد اجهزة الصراف الالي (ATM)	1.8	2.3	2.8	5.9	6.7	9.3	12.4	15.8
عدد اجهزة نقاط البيع (POS)	2.5	5.8	10.3	33.3	35.8	44.9	71	75.8
عدد اجهزة (POC)	13.8	17.3	52.9	62.5	64.9	75.7	73.8	79.2

وبالنظر إلى انتشار خدمات الدفع الإلكتروني العراق، يُلحظ ارتفاع عدد أجهزة (POS) ليبلغ (75.8) جهاز لكل (100,000 ألف) بالغ في عام 2024 بعد أن كان (2.5) عام 2017، كما ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) في عام 2024 ليبلغ (15.8) لكل (100,000 ألف) بالغ بعد أن كان (1.8) لكل (100,000) (ألف) بالغ في عام 2017، رغم ارتفاع عدد أجهزة الدفع المذكورة إلى أنها لا تزال ضعيفة الانتشار قياساً بعدد (100,000) ألف بالغ، كما أن ثبات عدد أجهزة (POC) مع زيادة عدد السكان البالغين أدى ارتفع في عام 2024 ليبلغ (79.2) لكل (100,000 ألف) بالغ بعد أن كان (13.8) لكل (100,000) (ألف) بالغ في عام 2017، يبين ما تقدم، ان البنك المركزي يؤكد على ضرورة أن تعمل المصارف والشركات التجارية على زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع وتوفيرها في مواقع عامة ومناطق نائية. وكذلك اكد على إسهام الحكومة والجهات المعنية بتعزيز الشمول المالي من خلال إتخاذ الإجراءات لتعزيز الوعي المالي وزيادة التوعية والتثقيف المالي للأفراد والشركات حول فوائد الخدمات المصرفية الإلكترونية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

سادسا : واقع الدفع الالكتروني في محافظة المثنى

اتخذ العراق خطوات متقدمة في مشروع الدفع الالكتروني من خلال اجراءات البنك المركزي العراقي في هذا المجال واقتناء احدث الانظمة الداعمة لعمليات الدفع الالكتروني، ، وبهذا الخصوص سنعرض اهم المؤشرات الخاصة بالدفع الالكتروني في محافظة الثمنى خلال الفترة (2017-2024) حيث بالغ عدد المنافذ منتشره لغاية 2024 هايه 361 منفذ موزع بين انحاء محافظة المثنى والتي تعكس مؤشرات النمو في قطاع الدفع الالكتروني في محافظة المثنى :

ت	السنة	عدد المنا	الموقع الجغرافي	الموقع الجغرافي	معدل النمو
			المركز	طراف	
1	2017	77	55	22	0
2	2018	152	60	15	%97.4
3	2019	361	150	59	%137.5
4	2020	361	265	96	0
5	2021	361	265	96	0
6	2022	361	265	96	0
7	2023	361	265	96	0
8	2024	361	265	96	0



سجل العام 2017 وجود عدد مكاتب الدفع الكتروني ب 77 بوقع 55 في مركز محافظة و 22 في اطرف محافظة المثنى . بينما شهد العام 2018 تطور ملحوظ حيث سجل نمو بمعدل 97.4 % وهوه مؤشر يجابي على الثقة لدى الافراد وطلب هذه المافذ حيث توزع زيادة عدد منافد بوقع 60 في مركز المدينة و 15 في اطرف المدينة . بينما سجلت عام 2019 نمو بمعدل 137.5% اي تجاوز نصف عدد مكاتب في العام سابق وهذا مؤشر جدا ايجابي في توزيع نتشار خدمات الدفع الالكتروني وفي نهاية عام 2019 تم اصدار كتاب من قبل البنك المركزي / دائرة مراقبة المؤسسات المالية غير مصرفية / شعبة المعايير والامتثال بالعدد 9 / 5 / 406 في 8 / 11 / 2018 المتضمن **(استناد الى قرار مجلس ادارة هذا البنك بجلسته المرقمة بالعدد الخمس مئة وخمسة وسبعين بعد الاف المنعقد بتاريخ 4 / 11 / 2018 تقرر ايقاف ترويج الطلبات الجديدة لمنح التراخيص لشركات الدفع الالكتروني لغاية 31/ 12 / 2019)** وبالتالي لم يتمنح اي اجارز فتح منافذ من 2020 ولغاية نهاية 2024.

الاستنتاجات

1- ان البنك المركزي العراقي لم تسمح اذن مكاتب الدفع الالكتروني في منح الائتمان للفرد وذلك بموجب كتاب البنك المركزي دائرة مراقبة الصيرفة / قسم مراقبة المؤسسات المالية غير مصرفية / شعبة المعايير والامتثال بالعدد 9 / 5 / 415 بتاريخ 12 / 11 / 2018 موضوع اعمام تقرر عدم السماح لشركاتكم بإقراض أي شخص (طبيعي ومعنوي) وعدم الاقتراض من المساهمين في الشركة أو من المصارف إلا بعد استحصال موافقة هذا البنك وتقديم الاسباب المبررة والواضحة عن سبب الاقتراض أسوة بجميع المصارف المجازة في العراق وشركات التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية.

2- ان عام 2024 شهده تطور كبير جدا من حيث مكاتب الدفع الالكتروني في منح الاموال المنتشرة على الرقعة الجعرافية للمحافظة المثنى .

3- يعد هذه الاجراءات المتخذه من قبل البنك المركزي / قسم الشمول المالي واحد من اهم اتلاجراءات المتخذة التي تراعي مؤشرات التنمية المستدمة .

4- تعد الاهداف التمنمية المستدامة 2030 واحده من اهم المراكز الاساسية التي تعتمدها حكومة العراقية هي تنفيذ برنامج حكومي ضمن الاهداف التنمية السمتدامة يحقق الاصلاح المصرفي.

5- يوجد تأثير إيجابي واضح بين انتشار مكاتب الدفع الإلكتروني في محافظة المثنى وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث ساعدت هذه المكاتب في توسيع قاعدة الشمول المالي وتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية.

6- ساهمت إجراءات البنك المركزي العراقي المتعلقة بالشمول المالي في تعزيز الاستخدام الرقمي للخدمات المصرفية، مما أدى إلى تحسين الكفاءة المالية وتقليل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية.

7- لعبت مكاتب الدفع الإلكتروني دورًا محوريًا في زيادة معدلات الشمول المالي من خلال توفير خدمات تحويل الأموال، وسداد الفواتير، ودفع الرواتب.

8- انتشار مكاتب الدفع الإلكتروني ساهم في تقليل الاعتماد على النقد التقليدي وتعزيز الثقافة المالية لدى الأفراد، مما أدى إلى تحسين التخطيط المالي الشخصي وتعزيز الاقتصاد الرقمي.

9- رغم التوسع في عدد مكاتب الدفع الإلكتروني، لا تزال هناك تحديات تتعلق بانخفاض الوعي المالي في المناطق النائية وارتفاع التكلفة التشغيلية لبعض الخدمات.

10-القيود التنظيمية والأمنية مثل مخاطر الاحتيال والتهرب الضريبي تمثل عائقًا أمام توسع خدمات الدفع الإلكتروني بشكل أكثر كفاءة.

11-أظهرت سياسات البنك المركزي العراقي تأثيرًا إيجابيًا في دعم الشمول المالي وتعزيز التنمية المستدامة من خلال توسيع نطاق الدفع الإلكتروني.

12-قرار إيقاف منح التراخيص الجديدة منذ عام 2019 حتى نهاية 2024 أثر على نمو وانتشار مكاتب الدفع الإلكتروني رغم الحاجة إلى زيادة المنافذ في المناطق الأقل وصولاً للخدمات.

التوصيات :

1- ضرورة إعادة النظر في سياسات منح التراخيص لمكاتب الدفع الإلكتروني لتحفيز انتشارها في المناطق الريفية والنائية.

2- وضع خطط استراتيجية لتعزيز التعاون بين البنك المركزي والمؤسسات المالية لزيادة الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3- إطلاق حملات توعوية شاملة لتعزيز الثقافة المالية بين المواطنين، مع التركيز على أهمية الدفع الإلكتروني وفوائده في تحسين المستوى المعيشي.

4- توفير برامج تدريبية لموظفي مكاتب الدفع الإلكتروني لتعزيز مهاراتهم وزيادة كفاءتهم في تقديم الخدمات.

5- تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني وتوسيع شبكات نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات المالية.
6- تعزيز الأمن السيبراني ووضع تشريعات صارمة للحد من الاحتيال الإلكتروني والتهرب الضريبي.
7- تشجيع الشراكات بين الحكومة وشركات التكنولوجيا المالية لتطوير حلول مبتكرة تدعم الدفع الإلكتروني وتعزز الشمول المالي.
8- توفير حوافز للمؤسسات المالية لتوسيع خدماتها الرقمية وضمان الوصول العادل للخدمات المالية.
9- ضرورة إنشاء نظام رقابي لمراقبة مدى التزام مكاتب الدفع الإلكتروني بالمعايير والسياسات المالية.
10- إجراء دراسات ميدانية دورية لقياس أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة وتحسين السياسات بناءً على النتائج.

المصادر العربية :

1- ضيف ، فضيل البشير ضيف ، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر ، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، مجلة 6 ، بالعدد 1 ، سنة 2020، ص 471.
2- عبد الدايم ، سلوى عبد الرحمن عبد الدايم ، العوامل المؤثرة على الافصاح عن مؤشرات الشمول المالي واثرها على تحسين اداء البنوك المصرية – دراسة ميدانية ، المجلد 23 ، بالعدد 3 ، سنة 2019 : ص 9.
3- شنبي ، صورية ، بن لخضر ، السعيد ، اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسب ، العدد 2 ، المجلد 3 ، سنة 2019 ، ص 106.
4- ياس ، مصطفى نزار ياس ، مؤشرات الشمول المالي واثرها في الاداء المالي : التكنوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا – دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015 – 2020 ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم ادارة الاعمال ، سنة 2022 ، ص 39.
5- معهد الدراسات المصرفية ، اضافات مالية ومصرفية ، نشرة توعوية ، السلسلة الثامنة ، بالعدد 7 ، الكويت ، سنة 2016 ، ص ص 2 - 15.
6- الدريعي ، فرح علي توفيق ، المعايير الدولية للاشراف والرقابة المصرفية واثرها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الخاص في العراق ، رالسة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق ، سنة 2015 ، ص 13.
7- بن قيدة ، مروان وبو عافية ، رشيد ، واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 9 ، بالعدد 1 ، الجزائر ، سنة 2018 ، ص ص 94- 95.
8- جاسم ، عبد الامير جاسم ، الشمول المالي واثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية ، دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، بالعدد 49 ، سنة 2018 ، ص 151.
9- حسن ، احمد نوري حسن ، متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه (دراسة تطبيقية) ، رسالة ماجستير ، كلية اقتصاديات الاعمال ، جامعة النهرين ، العراق ، سنة 2018 ، ص 28.
10- ابو جامع ، نسيم حسن وابو دية ، ماجد محمود ، دور الاشتمال المالي في تحفيز الاقتصاد الفلسطيني ، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية ، بالعغدد 7 ، الجزائر ، سنة 2016 ، ص 13.
11- اسكندر ، زهراء جار الله حمو ، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، بالمجلد 9 ، بالعدد 33 ، العراق ، سنة 2020 ، ص 104.
12- الصابوني ، النعمان محمد الهادي الصابوني ، مفهوم الاشتمال المالي الاهداف والتحديات ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، السنة 2015 ، المجلد 23 ، بالعدد 3 ، الاردن ، ص 20.

13- حمدان ، بدر شحدة وابو دية ، ماجد ، الاثر الاجتماعي المهني على التنمية الاقتصادية في فلسطين ، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF) ، المجلد 4 ، بالعدد 2 ، فلسطين ، سنة 2018 ، ص 180.
14- الشمري ، صادق راشد ، اثر اعتماد استراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف (دراسة حالة البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة) ، رسالة ماجستير في الادارة المالية ، الجامعة الاسلامية في لبنان ، سنة 2017 ، ص 29.
15- الرزاق ، عريف عبد الرزاق ، وسائل الاعلام كاليه لتعزيز التنمية من خلال الاشتمال المالي في الدول العربية ، مجلة الاعلام والمجتمع ، المجلد (2) ، العدد (3) ، سنة 2018 ، ص 92.
16- العيسوي ، احمد سعيد العيسوي ، الشمول المالي وتحقيق السعادة الاقتصادية ، دار الخان للنشر والتوزيع ، مصر ، القاهرة ، سنة 2020 ، ص 36 .
17- عناوي ، احمد عدنان غناوي ، فاعلية بعض السياسات التنموية للحد من الفقر – تجارب دولية مختارة مع اشارة خاصة للعراق بعد عام 2003 ، اطروحة دكتوراة ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، سنة 2019 ، ص 38.
18- العراقي ، بشار احمد العراقي ، زهراء احمد النعمي ، الشمول المالي واثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية ، مجلة جامعة جيهان – اربيل العلمية ، اصدار خاص ، العدد 2 ، الجزء C ، سنة 2018 ، ص 107.
19- ابراهيم ، سارة علي محمد ابراهيم ، **التنمية المستدامة وتطبيقاتها في الفقة الاسلامي**، رسالة ماجستير ، منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية للبنات ، قسم علوم القران والتربية الاسلامية ، العراق ، 2024 ص ص 9- 10.
20- الزاملي ، ضحى فلاح حسن الزاملي ، **دور المراة في تعزيز التنمية المستدامة في دولتي مصر والامارات مع اشارة خاصة للعراق** ، رسالة ماجستير ، منشورة ، جامعة واسط ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، العراق ، 2024 ص ص 12 - 31.
21- البريدي ، عبد الله بن عبد الرحمن ، التنمية السمتدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي ، الطبعة الاولى ، الرياض ، العبيكان ، سنة 2015 ، ص 50.
22- الطويل ، كرم ، سلطان ، ولاء ، دور متطلبيات ادارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية السمتدامة : دراسة استطلاعية لاراء المدراء في الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية – الموصل – مجلة الادارة والاقتصاد المجلد 1 ، بالعدد 93 ، سنة 2012 ، ص 5.
23- العزاوي ، محمد ، السبعاوي ، اسراء ، دور استراتيجيات الاخضر في تعزيز التنمية السمتدامة : دراسة استطلاعية لاراء عينة من المدراء في الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية في في نينوى ، مجلة دراسات مستقبلية بالعدد 44 سنة 2013 ص 95 .
24- حمدان خولة ، دور التدقيق البيئي في التنمية المستدامة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، بالعدد الخاص بالموتمر العلمي المشترك سنة 2014 ، ص 416.
25- الحسن ، عائده ، التكنولوجيا مرتكز اساسي في تحقيق التمنية السمتدامة : دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاعلية العراقية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد 7 . سنة 2015 ، ص 331.
26- الجنابي ، عبد الزهرة علي ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المستدامة في محافظة بابل ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، المجلد 7 ، بالعدد 1 ، سنة 2017 ، ص 7 .
27- الشافعي ، حسن احمد الشافعي ، التنمية السمتدامة والمحاسبة والمراجعة في التربية البدنية والرياضة ، الطبعة الاولى ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، الاسكندرية ، سنة 2012 ، ص 16.
28- احمد رمضان نعمة الله ، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها مشاكل الفقر – التلوث البيئي – التمنية المستديمة ، الطبعة الاولى ، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع ، مصر – الاسكندرية ، سنة 2013 ، ص 118.

29- المحياوي ، زيد حبيب حسين ، **تاثيرات النزاعات على مسار التنمية المستدامة في العراق ، رؤية استشرافية** ، طروحة دكتوراه ، جامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد، العراق ، 2020 ص ص ص 51-53.

30- السامرائي ، مصطفى ابراهيم ، دور الادارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة ، رسالة ماجيتير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، سنة 2020 ، ص 43.

31- حافظ عبد الامير امين ، التحديات البيئية وانعكاساتها على مسار التنمية المستدامة في العراق للمدة 1990 – 2010 ، دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد ، سنة 2012 ، ص ص 45 – 47.

32- عبد الجبار محمود العبيدي ، ايوب انور حمد ، تجربة اقليم كوردستان التنوية في ضوء المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد 21 ، بالعدد 83 ، سنة 2015 ، ص ص 260 – 278 .

33- حنان عبد الخضر هاشم ، واقع ومتطلبات التنمية المستدمة في العراق ، ارث الماضي وضرورات المستقبل ، مركز دراسات الكوفة ، بالعدد 21 ، سنة 2011 ، ص ص 251 – 252.

34- جاسم، ندى حسن جاسم ، **معايير الشمول المالي وعلاقتة بكفاءة القطاع المصرفي – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة في العراق للمدة 2016 - 2021** ، رسالة ماجستير ، منشورة ، جامعة العراقية ، كلية الادارة وزالاقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، 2023 ص ص10 – 17 .

35- الوائلي ، احمد عبد الله سلمان الوائلي ، **اثر الشمول المالي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية – بلدن عربية مختارة مع رؤية مستقبلية للعراق** ، طروحة دكتوراه ، منشورة ، جامعة راسط ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2021 ص ص 12 - 30.

36- حميد سلطاني ، مفهوم الدفع الالكتروني وافاق تطويره في الجزائر ، 2022 ، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية / جامعة البليدة ، المجلد 11 ، العدد 2 ، الجزائر ، ص 2.

37- فاطمة ، مصفح وزسنة ، ايت علي ، مفهوم الدفع الالكتروني وتمييزة عن الدفع التقليدي (2022) ، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية / جامعة البليدة ، المجلد 11 ، 2 ، الجزائر ، ص 3.

الصادر الاجنبية :

1- World bank, (2014), "Financial Inclusion", Global Financial Development Report 2014, 4 Washington, DC: World Bank. Doe: 10.1596/978-0-8213-9985-9. License: Creative, p.15.

2- Barajas, A., Beck, T., Belhaj, M., & Naceur, S. B. (2020). Financial inclusion: what have we learned so far? What do we have to learn?. International Monetary Fund Working Papers, 20(157),pp 5-13.

3- Pazarbasioglu, C., Mora, A. G., Uttamchandani, M., Natarajan, H., Feyen, E., & Saal, M. (2020). Digital financial services. World Bank.p34.

4- Sahay, R., von Allmen, U. E., Lahreche, A., Khera, P., Ogawa, S., Bazarbash, M., & Beaton, K. (2020). The Promise of Fintech; Financial Inclusion in the Post COVID-19 Era (No. 20 / 09). International Monetary Fund p 12

5- Obed Kipkemboi Tiony, Yingkai Yin. (2024). Financial Technology and Its Role in Promoting Financial Inclusion and Economic Growth in Kenya. American Journal of Industrial and Business Management, 2024, 14, 943-968.p948.

6- Kunt,A.D., Klapper,L.(2012).Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex). The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation, Policy Research Working p1.

7- Allen & Gale, Franklin & Douglas, “The Foundations of Financial Inclusio Understanding Ownership and Use of Formal Accounts” , The World Bank ، Development Research Group , Finance and Private Sector Development Team، 2012,p2.

8- Ozili ،Peterson Kitakogelu ،Impact of Digital finance on Financial inclusion and stability ،Munich Personal Rebec Archive (MPRA)،University of Essex ،Online at https://www.cgap.org/blog/10 -useful-data-sources-measuring-financial-inclusion. 2018 p7.

9- Bongomin, G. O. C., Munene, J. C., Ntayi, J. M., & Malinga, C. A. (2017). Financial literacy in emerging economies: Do all components matter for financial inclusion of poor households in rural Uganda? Managerial Finance.P14.

10- Lenka, S.K., Barik, R.(2018).A discourse analysis of financial inclusion: postliberalization mapping in rural and urban India. Journal of Financial Economic Policy,10(3),P 406.

11- Singla, A., Ahuja, I. P. S., &Sethi, A. P. S. (2017)," The effects of demand pull strategies on sustainable development in manufacturing industries",International Journal of Innovations in Engineering and Technology, VOL.8,NO2, p30.

12- Zhan, Y., Tan, K. H., Ji, G., Chung, L., & Chiu, A. S. (2018)," Green and lean sustainable development path in China: Guanxi, practices and performance", Resources, Conservation and Recycling, VOL.128, pp. 240.

13- Bagheri, A., &Hjorth, P. (2007) " Planning for sustainable development: a paradigm shift towards a process-based approach", Sustainable development, VOL.15, NO.2, P84.

14- van Zeijl-Rozema, A., Cörvers, R., Kemp, R., & Martens, P. (2008)," Governance for sustainable development: a framework", Sustainable Development, VOL.16, NO. 6, p.411.

15- Nasr et al: E-Payment Systems Risks, Opportunities and Challenges for Improved Results in E-Business (2020), International journal of Intelligent computing and information Science(IJICIS),vol 20, No1, Faculty of Computers and Information, Ain Shams University, Cairo, Egypt,p:22-23.

دور التحول الرقمي في تعزيز كفاءة القطاع المصرفي الزراعي في العراق

أ.د باسم حازم البدري[1] أ.م.د مقداد جاسم عبد[2] أ.م. وضاح رحيم راهي[3] أ.م رائد حسن علي[4]

[1]جامعة بغداد \ كلية علوم الهندسة الزراعية / قسم الاقتصاد الزراعي basim.h@coagri.uobaghdad.edu.iq
[2،3]جامعة المثنى \ كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفيةmiqdad_jasim@mu.edu.iq

[4]جامعة المثنى \ كلية الإدارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

المستخلص

هدفت الدراسة الى بيان تأثير التحول الرقمي على كفاءة العمليات المصرفية في المصارف الزراعية العراقية وتحليل التحديات التي تواجه تطبيق الرقمنة في القطاع المصرفي الزراعي وتقييم دور السياسات الحكومية في دعم التحول الرقمي في هذا القطاع ، استخدم الباحث أسلوب التحليل الاحصائي حسب البرنامج spss وتوصلت خلصت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يمثل ضرورة ملحة لتعزيز كفاءة المصارف العراقية، ويستلزم استثمارات مستدامة في التكنولوجيا والتدريب، بالإضافة إلى تطوير سياسات تنظيمية داعمة. ويوصي البحث بتبني استراتيجيات رقمية متكاملة لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع المصرفي في العراق.

الكلمات المفتاحية (التحول الرقمي ، الذكاء الاصطناعي ، العمليات المصرفية)

The role of digital transformation in enhancing the efficiency of the agricultural banking sector in Iraq

ABSTRACT

The study aimed to demonstrate the impact of digital transformation on the efficiency of banking operations in Iraqi agricultural banks, analyze the challenges facing the implementation of digitalization in the agricultural banking sector, and evaluate the role of government policies in supporting digital transformation in this sector. The researcher used statistical analysis using the SPSS program. The study concluded that digital transformation represents an urgent necessity to enhance the efficiency of Iraqi banks, requiring sustainable investments in technology and training, in addition to developing supportive regulatory policies. The study recommends adopting integrated digital strategies to enhance the competitiveness of the banking sector in Iraq. Keywords: digital transformation, artificial intelligence, banking operations

المقدمة

يُعتبر التحول الرقمي من الظواهر المعاصرة الرئيسية التي أحدثت تغييرًا كبيرًا في العديد من المجالات الاقتصادية، وخاصة في المجال المصرفي. مع زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، أصبح للتحول الرقمي تأثير واضح على زيادة فعالية العمليات المصرفية، خفض التكاليف، وتعزيز رضا العملاء.

في العراق، يواجه قطاع المصارف الزراعية تحديات عديدة، من بينها قلة الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية، تعقيد الإجراءات المصرفية، وضعف البنية التحتية الرقمية. لذلك، يُرى أن التحول الرقمي يمثل أداة استراتيجية لتحسين الكفاءة التشغيلية للبنوك الزراعية، وتقديم خدمات مالية متطورة للمزارعين والمستثمرين في الزراعة.

يشهد العالم تغييرات رقمية سريعة تؤثر على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما فيها المصارف. في العراق، يُعتبر القطاع المصرفي الزراعي أحد الأعمدة الأساسية لدعم التنمية الاقتصادية، حيث يقوم بتمويل المشاريع الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي. ومع التطورات التكنولوجية الراهنة، أصبح التحول الرقمي عنصرًا حاسمًا لتحسين فعالية العمليات المصرفية، خفض التكاليف، وزيادة الشمول المالي.

يعمل التحول الرقمي على تسهيل تقديم الخدمات المصرفية عبر تقنيات مثل الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، مما يساعد في تقليل المخاطر، تحسين عمليات الإقراض، وتقديم خدمات مالية أكثر ملاءمة للمزارعين وأصحاب المشاريع الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، يتيح استخدام الأنظمة الرقمية إمكانية تحليل البيانات الضخمة، مما يدعم البنوك في اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية.

رغم الفوائد العديدة المرتبطة بالتحول الرقمي، يبقى قطاع المصارف الزراعية في العراق يواجه معوقات، مثل ضعف البنية التحتية الرقمية، قلة الوعي التقني بين المزارعين، وصعوبات في دمج الأنظمة التقليدية مع الرقمية. لذلك، يتطلب النجاح في التحول الرقمي تطوير سياسات تشجع على ذلك، واستثمار في التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى التعاون بين الجهات الحكومية والبنوك لتعزيز البيئة الرقمية في هذا القطاع.

المبحث الاول

مشكلة البحث

على الرغم من التطور العالمي في مجال التحول الرقمي، لا يزال القطاع المصرفي الزراعي في العراق يواجه تحديات في اعتماد التكنولوجيا الرقمية بشكل فعال. ومن أبرز المشكلات:

1. نقص في جودة البنية التحتية التكنولوجية وقلة المعرفة الرقمية بين المزارعين والعاملين في القطاع المصرفي.
2. عدم وجود سياسات محددة لدعم التحول الرقمي في البنوك الزراعية.
3. مشكلات تتعلق بأمان المعلومات في الأوساط الرقمية للبنوك.

أهداف البحث : يهدف البحث إلى:

1. بحث كيفية تأثير الرقمنة على فاعلية العمليات البنكية في البنوك الزراعية العراقية ودراسة الصعوبات التي تعرقل تنفيذ الرقمنة في هذا المجال المصرفي الزراعي.

2. تحليل كيفية تأثير السياسات الحكومية على تعزيز الرقمنة في هذا المجال.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسهم في فهم العلاقة بين التحول الرقمي وتحسين أداء المصارف الزراعية، وذلك من خلال:

1. تقديم نظرة تحليلية حول طرق تحسين الخدمات المصرفية للمزارعين ودعم السياسات الاقتصادية من خلال تقديم نصائح تعزز الشمول المالي في العراق.

2. مساندة صناع القرار والمصرفيين في اعتماد استراتيجيات رقمية ناجحة، إضافة إلى تشجيع البحث العلمي في التكنولوجيا المالية وأثرها في القطاعات الإنتاجية

فرضية البحث

"يساهم التحول الرقمي بشكل إيجابي في تحسين كفاءة وأداء القطاع المصرفي الزراعي في العراق من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، تحسين جودة العمليات المصرفية، وتسهيل التمويل الزراعي".

الدراسات السابقة

- **Al-Saedi, A., & Al-Jader, R. (2023) :** تبحث هذه الدراسة في كيفية تأثير التحول الرقمي على أداء المصارف الزراعية، مع تحليل للتحديات والحلول المقترحة.
- **Ahmed, H., & Mohammed, K. (2022). F.** : تناقش هذه الورقة دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية الزراعية في العراق.
- **Jasim, M. & Kareem, A. (2020).** : دراسة تحليلية حول كيفية مساهمة المصارف الرقمية في تنمية المناطق الريفية.
- **KPMG Report (2023).** : تقرير تحليلي حول الاتجاهات الحديثة في المصارف الرقمية وتأثيرها على القطاعات الزراعية.
- **Abdullah, R. (2019).** : دراسة مقارنة بين الدول العربية حول دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في دعم المزارعين.
- **International Monetary Fund (IMF) (2021).** : تحليل لواقع التحول الرقمي في العراق وتأثيره على القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك المصارف الزراعية.

المبحث الثاني

الاطار النظري

يعد التحول الرقمي من العوامل الأساسية في تطوير القطاعات الاقتصادية، حيث يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الإنتاجية. وفي القطاع المصرفي الزراعي العراقي، يمكن للتحول الرقمي أن يلعب دورًا جوهريًا في تسهيل العمليات المصرفية، تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وتعزيز الشمول المالي للمزارعين.

أولاً: مفهوم التحول الرقمي : يتعلق التحول الرقمي باستخدام التكنولوجيا الرقمية لإعادة تصميم الأعمال وتعزيز الكفاءة. يتضمن هذا التغيير الاستفادة من تقنيات مثل الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات الضخمة، وتطبيقات الهواتف المحمولة. ..(أبو زهرة ، 2021)

ثانيًا: أهمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي يسهم التحول الرقمي في القطاع المصرفي في تحقيق العديد من الفوائد، منها: (الجبوري ، 2020)

1. **تحسين الكفاءة التشغيلية** :تقليل الوقت والجهد في معالجة المعاملات المصرفية.
2. **تعزيز الأمان والشفافية** :الحد من المخاطر المالية عبر أنظمة الحماية المتقدمة.
3. **توسيع نطاق الشمول المالي** :تمكين المزارعين من الوصول إلى الخدمات المصرفية بسهولة.
4. **تحسين إدارة المخاطر** :من خلال التحليلات الذكية للبيانات التي تساعد في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة.

ثالثًا: دور التحول الرقمي في تعزيز كفاءة القطاع المصرفي الزراعي العراقي (تقرير البنك الدولي ، 2022)

1. **رقمنة العمليات المصرفية** :استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية يقلل من التكاليف التشغيلية ويحسن تجربة المستخدم.
2. **التمويل الرقمي للمزارعين** :تسهيل الحصول على القروض الزراعية عبر التطبيقات والمنصات الرقمية.
3. **تحليل البيانات لتحسين القرارات الائتمانية** :استخدام الذكاء الاصطناعي لتقييم مخاطر الائتمان وتخصيص القروض بناءً على البيانات الحقيقية.
4. **تعزيز المدفوعات الإلكترونية** :تمكين المزارعين من الدفع الإلكتروني، مما يقلل من الحاجة إلى التعامل بالنقد ويزيد من الأمان المالي.
5. **التكامل مع التكنولوجيا الزراعية** :ربط البيانات المصرفية بأنظمة الزراعة الذكية لزيادة الإنتاجية وتحسين التخطيط المالي.

رابعًا: التحديات التي تواجه التحول الرقمي في المصارف الزراعية العراقية (وزارة المالية ، 2022)

- **ضعف البنية التحتية الرقمية** :الحاجة إلى تحسين شبكات الإنترنت والتكنولوجيا.
- **محدودية الوعي الرقمي** :قلة الخبرة لدى بعض المزارعين باستخدام الخدمات المصرفية الرقمية.

- **التحديات التنظيمية** :ضرورة وجود إطار قانوني واضح يدعم التحول الرقمي في المصارف الزراعية.
- **الأمان السيبراني** :المخاطر المحتملة للهجمات الإلكترونية.

آلية تطبيق التحول الرقمي في المصارف الزراعية (دراسات منظمات التنمية الزراعية والاقتصادية)

- **رقمنة القروض الزراعية** :تطوير منصات إلكترونية تتيح للمزارعين التقديم على القروض بسهولة.
- **استخدام البلوك تشين في تتبع المعاملات المالية** :مما يعزز من الشفافية والأمان.
- **تطوير تطبيقات مالية متخصصة** :تتيح إجراء المعاملات بسهولة عبر الهواتف الذكية.
- **إدخال الذكاء الاصطناعي** :لتحليل بيانات المزارعين وتحسين عمليات اتخاذ القرار المالي.
- **تعزيز الدفع الإلكتروني** :عبر المحافظ الرقمية وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول.

خامساً الفرص والتوصيات لتحسين واقع المصارف الزراعية

1.عزيز الدعم المالي من الحكومة: تحتاج البنوك الزراعية إلى التمويل والدعم الحكومي لجذب الاستثمارات في الزراعة

2 .تحديث أنظمة البنوك: يمكن أن يؤدي استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات القروض والمتابعة إلى تقليل مشاكل السداد.

3 .تحفيز القروض الميسّرة: يمكن أن يساعد خفض معدلات الفائدة وتحسين شروط السداد المزارعين على تحقيق الاستقرار المالي.

4 .تقوية التعاون مع القطاع الخاص: يمكن أن تساعد الشراكة بين الحكومة والبنوك الخاصة في تعزيز التمويل للزراعة.

5. تحسين المرافق في المناطق الريفية: يجب أن يتم استثمار الأموال في الطرق والكهرباء ومصادر المياه لدعم الإنتاج الزراعي وزيادة العائدات.

المبحث الثالث

التحليل العملي للدراسة

أولاً : وصف متغيرات عينة الدراسة

المتغير	الرمز
التحول الرقمي	Y
تقنيات الدفع الإلكتروني	X_1
الخدمات المصرفية	X_2
الذكاء الاصطناعي	X_3
العمليات المصرفية	X_4

بعد إكمال جمع استمارة الاستبيان والبالغة عددها (40) استمارة لعينة البحث بعد توزيعها على الفئة المستهدفة و تم تحليلها بالبرنامج الاحصائي spss وكالاتي :-

1. **التحليل الوصفي لعينة البحث:** اظهر نتائج التحليل الاحصائي المبينة بالجدول ادناه عدد الاستمارات والقيم المفقودة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحاور الثلاثة وكالاتي :-

جدول2 يبين نتائج التحليل الاحصائي لعينة البحث

Statistics						
		Y	X_1	X_2	X_3	X_3
N	Valid	40	40	40	40	40
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		14.825	32.850	13.025	14.675	17.850
Std. Deviation		3.34	6.62	2.50	2.90	3.88

المصدر / من اعداد الباحث باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS V.22

حيث تضمنت الإشارة خمسة محاور في استمارة الاستبيان وكان المحور الاول (التحول الرقمي) كمتغير تابع والمحور الثاني والثالث والربع (تقنيات الدفع الإلكتروني ، الخدمات المصرفية ، الذكاء الاصطناعي ، العمليات المصرفية) كمتغيرات مستقلة على التوالي ، ونلاحظ من الجدول اعلاه ان المتوسط الحسابي للمتغير Y كان 14.82% والمتغيرات المستقلة جاء المتوسط الحسابي للمتغير الاول = 32.850اكبر من المتغير المتغيرات المستقلة ، اما بالنسبة للانحراف المعياري جاءت قيمة المتغير التابع Y 3.43 والمتغير المستقل الاول = 6.62 اكبر من المتغيرات المستقلة ، في حين لا يوجد قيم مفقودة بسبب عدم استبعاد أي استمارة من التحليل .

2.التحليل الاحصائي لعينة البحث: بعد الإكمال تم استخراج الارتباط (معامل الارتباط الخطي البسيط ***correlation coefficient Person***) للمتغيرات (X_1،X_2،X_3 ،X_4،y) لبيان العلاقة بين المتغيرات المستقلة ومدى تأثيرها على المتغير التابع الذي يعد الجانب الأساسي ، والذي يمثل التحول الرقمي مع تقنيات الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية والذكاء الاصطناعي والعمليات المصرفية وكانت النتائج حسب الجدول المبين ادناه بعد استخدام برنامج التحليل الاحصائي Spss v.24 والجدول الاتي يبين قوة الارتباط بين المحاور الخمسة .

جدول 3 يبين نتائج الارتباط لعينة البحث

Correlations

		Y	X1	X2	X3	X4
Y	Pearson Correlation	1	.837**	.353*	.372*	.835**
	Sig. (2-tailed)		.000	.026	.018	.000
	N	40	40	40	40	40
X1	Pearson Correlation	.837**	1	.449**	.525**	.911**
	Sig. (2-tailed)	.000		.004	.000	.000
	N	40	40	40	40	40
X2	Pearson Correlation	.353*	.449**	1	.269	.295
	Sig. (2-tailed)	.026	.004		.093	.064
	N	40	40	40	40	40
X3	Pearson Correlation	.372*	.525**	.269	1	.491**
	Sig. (2-tailed)	.018	.000	.093		.001
	N	40	40	40	40	40
X4	Pearson Correlation	.835**	.911**	.295	.491**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.064	.001	
	N	40	40	40	40	40

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر / من اعداد الباحث باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS V.22

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نتائج الارتباط بين (Y،X1 ،X2 ،X3 ،X4) جاءت علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وجميعها إيجابية وكانت علاقة الدفع الالكتروني مع التحول الرقمي بعلاقة إيجابية قوية وثم تلتها عمليات الدفع المصرفية مع المتغير التابع بعلاقة إيجابية قوية ثم ظهرت المتغيرات المستقلة الأخرى بعلاقة طردية إيجابية ولكن كانت ضعيفة .

3.قياس اثر المتغيرات المستقلة على التحول الرقمي :

جدول 4 نتائج تحليل الانحدار

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.860[a]	.740	.710	1.80090	1.931

a. Predictors: (Constant), x1, x2, x3, x4

b. Dependent Variable: y

ظهرت قيمة معامل التحديد (0,74) % ان هذه النسبة تدل على التغيرات التي تطرا على التحول الرقمي تعزى الى المتغيرات المستقلة في الدالة وتبقى 26 % تعزى الى عوامل أخرى لم تخضع

للقياس في هذه الدراسة والى متغيرات أخرى تقع ضمن المتغير العشوائي ، واشارة اختبار F الى معنوية الدالة ككل

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	322.261	4	80.565	24.841	.000[b]
	Residual	113.514	35	3.243		
	Total	435.775	39			

a. Dependent Variable: Y

b. Predictors: (Constant), X1, X2, X3, X4

ظهرت نتائج التحليل لاثر المتغيرات المستقلة (تقنيات الدفع الإلكتروني ، الخدمات المصرفية ، الذكاء الاصطناعي ، العمليات المصرفية) على التحول الرقمي، حيث جاء المتغير المستقل (تقنيات الدفع الالكتروني) بتأثير معنوي ايجابي على مستوى 10% ، وكذلك المتغير المستقل (العمليات المصرفية) كان لها تأثير معنوي إيجابي على مستوى 5% ، اما بالنسبة لبقية المتغيرات ليس لها تأثير معنوي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	.855	1.942		.440	.662
	X1	.241	.128	.453	1.892	.067
	X2	.055	.136	.041	.403	.689
	X3	-.119-	.117	-.103-	-1.017-	.316
	X4	.396	.190	.461	2.088	.044

a. Dependent Variable: VAR00001

الاستنتاجات

1. أدى التحول الرقمي إلى تقليص الوقت المستغرق لإتمام المعاملات المصرفية الخاصة بالزراعة، مما ساعد في تعزيز كفاءة العمل وتقليل التكاليف التشغيلية.

2.تعزيز الشمول المالي: ساهمت التقنيات الرقمية كالبنوك عبر الهاتف المحمول والدفع الإلكتروني في توسيع قاعدة العملاء، خصوصًا في المناطق الريفية التي تفتقر إلى الخدمات المصرفية التقليدية.

3.تعزيز الشفافية وتقليل الفساد: ساهم استخدام التقنيات الرقمية في العمليات المصرفية في تقليل الاعتماد على البشر، مما كان له تأثير إيجابي في تقليص الفساد وزيادة الثقة بالمؤسسات المالية.

التوصيات

1. تطوير البنية التحتية الرقمية: تحتاج البنوك الزراعية في العراق إلى استثمار لتحديث أنظمتها الرقمية وتوسيع خدمات الإنترنت في الأرياف لضمان نجاح التحول الرقمي.

2.تعزيز الثقافة الرقمية: ينبغي على البنوك تنظيم برامج تثقيف وتدريب للمزارعين والعملاء حول كيفية استخدام الخدمات المصرفية الرقمية وتحقيق الاستفادة منها.

3.تحديث القوانين واللوائح: يجب على الحكومة العراقية مراجعة القوانين المصرفية لدعم التحول الرقمي، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالدفع الإلكتروني والتوقيع الرقمي والبنوك عبر الإنترنت.

4. تحفيز الاستثمار في التقنيات الجديدة: يمكن للحكومة والبنوك الاستثمار في تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين لتحسين الخدمات المصرفية من حيث الكفاءة والأمان. .

المصادر

1. أبو زهرة، أحمد. (2021). "التحول الرقمي في القطاع المصرفي: التحديات والفرص". دار النشر الأكاديمية.
2. الجبوري، سيف. (2020). "الشمول المالي وأثره على التنمية الزراعية في العراق". مجلة الاقتصاد والتنمية.
3. تقرير البنك الدولي (2022). "التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي في الدول النامية".
4. وزارة المالية العراقية (2023). "استراتيجية التحول الرقمي في القطاع المصرفي العراقي".
6. تقارير البنك المركزي العراقي حول التحول الرقمي
7. دراسات منظمات التنمية الزراعية والاقتصادية مثل منظمة الأغذية والزراعة(FAO)
8. أبحاث ودراسات من الجامعات العراقية حول التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي
9. تقارير شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) حول تأثير التحول الرقمي في المصارف الزراعية

Al-Saedi, A., & Al-Jader, R. (2023). The Role of Digital Transformation in Enhancing Banking Efficiency in Agricultural Sectors.

Ahmed, H., & Mohammed, K. (2022). Financial Technology and Agricultural Banking: A New Era in Iraq's Financial Sector.

World Bank (2021). Digital Financial Services and Agricultural Banking Development.

Jasim, M. & Kareem, A. (2020). Digital Banking and Rural Economic Growth: The Case of Iraq.

KPMG Report (2023). The Future of Digital Banking in the Agricultural Sector.

Abdullah, R. (2019). E-Banking and Agricultural Development in the Middle East.

International Monetary Fund (IMF) (2021). Digital Transformation in Emerging Markets: Iraq's Case Study.

قياس وتحليل اثر نموعرض النقد على المؤشر التجميعي للاستقرار المالي للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2010-2023

الباحث حسين نعيم صونان
husseinnaim15@mu.edu.iq
أ.م.د. حيدر حسين الجابري
جامعة المثنى/ كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل تأثير نمو عرض النقد على المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في الجهاز المصرفي العراقي خلال الفترة من 2010 -2023. يُعد الاستقرار المالي عنصرًا أساسيًا لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، إذ يعكس قدرة القطاع المصرفي على أداء وظائفه بكفاءة دون مواجهة مخاطر تهدد استمراريته. وبالنظر إلى الدور المركزي الذي تلعبه السيولة النقدية في الاقتصاد، فإن التغيرات في عرض النقد قد تسهم في تعزيز الاستقرار المالي أو قد تؤدي إلى حدوث اختلالات مالية تؤثر سلبًا على أداء المصارف.

اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية تجمع بين الأسلوب الوصفي والقياسي لفهم العلاقة بين نمو عرض النقد والاستقرار المالي. وتم بناء مؤشر تجميعي للاستقرار المالي. استخدم انموذج ARDL وبالاعتماد على برنامج EVWES 12 في استخراج النتائج، والتي اظهرت أن نمو عرض النقد له تأثر بتقلبات أسعار النفط والسياسات النقدية، مما أثر بدوره على أداء المصارف، كما كشفت النتائج عن وجود علاقة غير مستقرة بين عرض النقد والاستقرار المالي، إذ ساهم التوسع النقدي في تعزيز الاستقرار المالي خلال بعض الفترات، بينما أدى في فترات أخرى إلى ارتفاع المخاطر المصرفية، أما اهم التوصيات فكانت ضرورة تطوير خطط طوارئ لمواجهة الأزمات المالية المحتملة، مثل الصدمات الخارجية أو التقلبات الحادة في أسعار النفط، لضمان استمرارية عمل الجهاز المصرفي حتى في الظروف الصعبة. وكذلك على السياسة النقدية ومن اجل خلق حالة من الاستقرار المالي ان تأخذ بنظر الاعتبار التغيرات الحاصلة في عرض النقد.

الكلمات المفتاحية: عرض النقد، الاستقرار المالي، المؤشر التجميعي، السياسة النقدية، الجهاز المصرفي العراقي.

Measuring and Analyzing the Impact of Money Supply Growth on the Aggregate Financial Stability Index of the Iraqi Banking for the Period 2010–2023

Hayder .H. Al-Bujabir
Al-Muthanna University

Hussein Naeem Sonan

Abstract

This research aims to measure and analyze the impact of money supply growth on the cumulative index of financial stability in the Iraqi banking system during the period from 2010–2023. Financial stability is a key element for sustainable economic growth, as it reflects the ability of the banking sector to function efficiently without facing risks to its sustainability. Given the central role that cash liquidity plays in the economy, changes in the money supply may contribute to financial stability or lead to financial imbalances. Adversely affect the performance of banks.

The study relied on an analytical methodology that combines the descriptive and standard method to understand the relationship between the growth of the money supply and financial stability. A synthesis index of financial stability has been built.

The ARDL model was used and based on the EVWES 12 program in extracting the results, which showed that the growth of the money supply was affected by oil price fluctuations and monetary policies, which in turn affected the performance of banks, and the results also revealed an unstable relationship between the money supply and financial stability, as monetary expansion contributed to enhancing financial stability during some periods, while in other periods it led to high banking risks, and the most important recommendations were the necessity Develop contingency plans to address potential financial crises, such as external shocks or sharp fluctuations in oil prices, to ensure the continuity of the banking system even in difficult circumstances. In order to create financial stability, monetary policy must also take into account changes in the money supply.

Keywords: money supply, financial stability, aggregate index, monetary policy, Iraqi banking system.

المقدمة

يشكل الاستقرار المالي للجهاز المصرفي دعامة الأساس لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، إذ يعبر عن قدرة القطاع المصرفي على تنفيذ وظائفه بفاعلية دون التعرض لمخاطر تهدد استمراريته. ويُعد نمو عرض النقد من أبرز العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على هذا الاستقرار، إذ إن التغيرات في مستوى السيولة المتداولة قد تفضي إلى تحولات في مؤشرات الاستقرار المصرفي، سواء عبر تعزيز النمو الاقتصادي أو التسبب في حدوث اختلالات مالية.

شهد عرض النقد خلال المدة (2010-2023) تقلبات واضحة ناجمة عن تداخل عوامل اقتصادية وسياسية متعددة، ما يستدعي ضرورة قياس وتحليل أثر هذا النمو على الاستقرار المالي للمصارف. وتبرز أهمية هذا الموضوع نظرًا للدور الحيوي الذي يؤديه الجهاز المصرفي العراقي في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتأثره المباشر بالتقلبات النقدية والتغيرات في السياسات المالية والنقدية.

يواجه العراق تحديات متزايدة في إدارة عرض النقد، لا سيما في ظل التغيرات الاقتصادية والمالية التي مرت بها البلاد خلال العقد الأخير. فمنذ عام 2010 وحتى 2023، شهد الاقتصاد العراقي تحولات هيكلية بفعل عوامل داخلية وخارجية، تشمل تقلبات أسعار النفط، والسياسات النقدية المتبعة، والتغيرات في حجم السيولة المتداولة خارج الجهاز المصرفي. ورغم ذلك، لا يزال الجدل قائمًا حول مدى تأثير نمو عرض النقد على الاستقرار المالي، وما إذا كان يسهم في تعزيز متانة الجهاز المصرفي أو يزيد من مخاطر عدم الاستقرار المالي.

منهجية البحث

أهمية البحث

تمثل أهمية هذا البحث في الاتي:

1- تسليطه الضوء على قضية جوهرية تتعلق باستقرار الجهاز المصرفي، الذي يُعد إحدى الركائز الأساس للاقتصاد العراقي.

2- التعرف على اهم الأسباب التي تعيق عملية تحقيق الاستقرار المالي للجهاز المصرفي،

3- العمل على تعزيز استقرار النظام المالي وتفادي الأزمات المصرفية.

مشكلة البحث

تأتي مشكلة البحث للإجابة عن التساؤل التي:

ما مدى تأثير نمو عرض النقد على الاستقرار المالي من خلال المؤشر التجميعي

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها أن هناك تأثيرًا ذا دلالة إحصائية لنمو عرض النقد على المؤشر التجميعي للاستقرار المالي للجهاز المصرفي العراقي خلال المدة 2010-2023. وللتحقق من صحة هذه الفرضية، سيتم الاعتماد على تحليل البيانات المالية والمصرفية باستخدام أساليب إحصائية متقدمة، مع الاستناد إلى بيانات رسمية صادرة عن البنك المركزي العراقي.

هدف البحث

يهدف البحث بشكل رئيس إلى:

1- قياس وتحليل أثر نمو عرض النقد على المؤشر التجميعي للاستقرار المالي للجهاز المصرفي العراقي خلال المدة من 2010 إلى 2023.
2- تسعى الدراسة أيضًا إلى بناء مؤشر تجميعي لقياس الاستقرار المالي للجهاز المصرفي العراقي بالاعتماد على المؤشرات الجزئية للاستقرار المالي المتمثلة في (كفاية راس المال، السيولة، جودة الأصول، العائد والربحية)
3- تحليل العلاقة بين نمو عرض النقد وهذا المؤشر.
4- تقديم توصيات عملية تسهم في تعزيز استقرار الجهاز المصرفي استنادًا إلى النتائج المتوصل إليها.

حدود الدراسة

تشمل حدود البحث القيود الزمنية والمكانية التي تحيط بالدراسة:

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة المدة من 2010 إلى 2023.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على الجهاز المصرفي العراقي.

منهج البحث

لإثبات فرضية البحث، استخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفي والتحليل القياسي، من خلال استخدام انموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL وبالاعتماد على مخرجات برنامج EVIWES 12.

المبحث الأول

أولاً: البنك المركزي العراقي

تُعد البنوك المركزية مؤسسات عامة تركز في تعاملاتها على المؤسسات أكثر من الجمهور. عادةً، يوجد بنك مركزي واحد في كل دولة، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي تضم أكثر من 12 مصرفاً معنيًّا بإصدار النقد، وتخضع جميعها لسلطة ورقابة مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي لا يهدف في المقام الأول إلى تحقيق الأرباح (الهيتي،2005: 91).

يُعرّف البنك المركزي بأنه إحدى المؤسسات الاساس في الدولة التي تسعى إلى تحقيق الأهداف العامة للمجتمع. وتعد السياسة النقدية من أبرز جوانب السياسة الاقتصادية وأحد المجالات الرئيسية لعمل البنك المركزي، إذ تسهم بشكل فعّال في تحقيق هذه الأهداف (حسين،2014: 255).

كما يُعرّف البنك المركزي بأنه المؤسسة المسؤولة عن إدارة وتنظيم الجهاز المصرفي في الدولة. تتمثل مهامه الاساس في إصدار النقود، ووضع السياسات النقدية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار النقدي، بالإضافة إلى الإشراف على المصارف التجارية وتوجيه نشاطها بما يتوافق مع السياسات الاقتصادية العامة للدولة (التميمي،2017: 249).

يقع البنك المركزي لجمهورية العراق في العاصمة بغداد، تحديداً في شارع الرشيد، ويضم أربعة فروع في كل من البصرة، الموصل، السليمانية، وأربيل. تأسس البنك المركزي العراقي عام 1947 بمرسوم ملكي خلال العهد الملكي، وكان يُعرف حينها باسم "المصرف الوطني العراقي." لاحقاً، أصبح البنك مؤسسة عراقية مستقلة بموجب قانون البنك المركزي العراقي الصادر في 6 مارس 2004 (البنك المركزي العراقي، 2017).

وظائف البنك المركزي

حظيت وظائف البنوك المركزية باهتمام واسع في الدراسات المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية، نظراً لدورها المحوري في الاقتصاد. توسعت مهامها نتيجة اعتماد الحكومات عليها كبنك ووكيل ومستشار، ما منحها تميزاً اقتصادياً عن بقية المصارف.

1- **اصدار النقود:** تعد عملية إصدار النقد إحدى أقدم الوظائف التي تنفرد بها البنوك المركزية، إذ تمارس هذه المهمة منذ نشأتها وحتى اليوم. يُقصد بعملية الإصدار قدرة البنك المركزي، باعتباره المؤسسة النقدية، على تحويل بعض الأصول الحقيقية أو النقدية أو شبه النقدية إلى وحدات نقد قابلة للتداول. في الأنظمة النقدية الحديثة، يُعد إصدار النقود (البنكنوت) من أهم مهام البنوك المركزية، مما جعلها تُعرف أيضاً بـ "بنك الإصدار" (الوادي وآخرون، 2010: 167). ويأتي حصر هذه المهمة بالبنوك المركزية بناءً على مبررات اقتصادية ومنطقية، إذ تُعد الجهة المسؤولة عن الإشراف على حجم الائتمان في الدولة، ما يمنحها الحق في مراقبة الائتمان إلى جانب إصدار النقد (حداد وهذلول، 2008: 82).
2- **بنك الحكومة**: يؤدي البنك المركزي، باعتباره مصرف الحكومة، العديد من المهام الاساس التي انبثقت عن وظيفته الأولى المتعلقة بإصدار النقد (الشمري، 2012: 145-146)، وتتمثل هذه المهام فيما يلي:

أ. إدارة وتنظيم حسابات المؤسسات والهيئات والمشروعات الحكومية، والاحتفاظ بودائعها.
ب. منح القروض قصيرة الأجل للحكومة، مما يؤدي إلى زيادة كمية النقد المتداول.
ت. تقديم السلف الاستثنائية في حالات الكساد، الحروب، والظروف الطارئة.
ث. تزويد الحكومة باحتياجاتها من العملات الأجنبية.

ج. تحويل الأرصدة الحكومية بين الحسابات لتمويل دفع الأجور، المرتبات، والمستحقات الأخرى، بالإضافة إلى تنفيذ السياسة النقدية المعتمدة من قبل الحكومة.

3- **إدارة الاحتياطيات النقدية الأجنبية للدولة:** تضطلع البنوك المركزية بمهمة إدارة وتنظيم وحفظ احتياطيات الدولة من الأرصدة النقدية الأجنبية والقروض الخارجية نيابة عن الدولة. تشمل هذه الاحتياطيات الذهب، العملات الأجنبية، وحقوق السحب الخاصة. وتُحتفظ بهذه الأصول لعدة أسباب، منها استخدامها كغطاء للعملة الوطنية، وتعزيز القوة الشرائية الدولية، بالإضافة إلى دورها في دعم قيمة العملة الوطنية في الأسواق الخارجية، خاصة عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات (موسى، 2009: 14).

4- **مستشار الحكومة:** يتولى البنك المركزي تقديم المشورة للحكومة في القضايا الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالمسائل النقدية، نظرًا لإلمامه الكامل بالأوضاع الاقتصادية والمالية للدولة. كما يقدم البنك المركزي نصائحه للحكومة بشأن السياسات الاقتصادية المختلفة، مثل السياسة المالية، السياسة التجارية، أسعار الصرف، وأساليب تمويل الميزانية الحكومية، بالإضافة إلى تحديد أسعار الفائدة وسبل معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات (السامرائي، 2013: 42).

ثانياً: مفهوم عرض النقد

يشير مفهوم عرض النقد إلى كمية النقود المتداولة في مجتمع معين خلال مدة زمنية محددة. وتشمل النقود المتداولة جميع أشكال النقد التي تمتلكها المؤسسات والأفراد، والتي تختلف باختلاف مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إلى جانب السياقات المصرفية السائدة في المجتمع (ميلود، 2017: 318)

يُعرّف عرض النقد بأنه "مجموعة وسائل الدفع المتاحة للمجتمع خلال مدة زمنية محددة، والتي تكون بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة" (الحمداني، 2018: 2). كما يُعرف أيضًا بأنه "مجموعة الوحدات النقدية المتداولة في الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة" (عوض الله، 1998: 174).

على مر العصور، استخدمت المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة كنقود، أما في الوقت الحالي، فإن عرض النقد يتكون من المسكوكات المعدنية والأوراق النقدية الصادرة عن البنك المركزي. ويمكن لحائزي هذه النقود إيداعها في البنوك، ليتمكن آخرون من الاستفادة منها (Frank Shostak,2000: 71)

عرّفت مدرسة شيكاغو (Chicago School) عرض النقد باعتباره المحدد الرئيسي للدخل القومي، مؤكدة وجود علاقة إحصائية وثيقة بينهما (Murray N. Rothbard,1978: 143).

مقاييس عرض النقد

المضمون الاساس للسياسة النقدية يتمثل في إدارة عرض النقد، سواء كان ذلك بشكل مباشر عبر المجاميع النقدية، أو بشكل غير مباشر من خلال استهداف التضخم باستخدام أدوات مثل سعر الفائدة أو سعر الصرف. لذا يُعد قياس عرض النقد أمرًا بالغ الأهمية. ومن هنا تبرز ضرورة متابعة مقاييس عرض النقد وتوضيح مكوناته، التي تتباين وفقًا لاختلاف الأنظمة المالية والنقدية للاقتصاد، وذلك كما يلي:

1- **القاعدة النقدية (M0) :** القاعدة النقدية أو النقد الاحتياطي (Reserve Money) وفقًا لمصطلحات صندوق النقد الدولي، هو الأساس الذي يعتمد عليه البنك المركزي للتحكم في المعروض النقدي. يمكن للبنك المركزي زيادة أو تقليص هذا المعروض بناءً على الأصول الأجنبية أو الائتمانية المتاحة. وفقًا للرأي التقليدي، تهيمن السلطة النقدية على

عرض النقود بفضل سيطرتها على القاعدة النقدية M0، التي تُميَّز عن المؤشرات الأخرى مثل M1, M2, M3.

2- **عرض النقد بالمعنى الضيق (M1):** يتضمن هذا المفهوم مجموعة العملات المتداولة والودائع تحت الطلب، بما في ذلك الحسابات الجارية وحسابات الشركات التي لا تولّد فوائد، بالإضافة إلى الشيكات السياحية الصادرة عن البنوك. وبالتالي، يعد هذا القياس الضيق شاملاً للعملة والأدوات التي تتمتع بخصائص الأداء الفوري والمرن، مثل الحسابات الجارية وشيكات المسافرين (الداغر، 2019: 259).

$$\mathbf{M1 = DD + CR}$$

3- **عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):** يشمل M2 كل ما يتضمنه M1 بالإضافة إلى الودائع الادخارية، بما في ذلك حسابات الودائع في سوق المال، شهادات الإيداع، وبعض المكونات ذات السيولة العالية. يشترط لإدراج هذه المكونات ضمن هذا المقياس توفر قدر كافٍ من السيولة. ويُطلق على M2 إجمالي M1 مضافًا إليه أشباه النقود (Quasi Money)، والتي تشمل الودائع الادخارية والمكونات الأخرى ذات السيولة المرتفعة (Arnold, 2019: 306).

$$\mathbf{M2 = M1 + TD + S}$$

4- **عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3):** تبنت الدول المتقدمة مفهومًا أوسع لعرض النقد (M3)، والذي يشمل العملة والودائع الجارية والادخارية، بالإضافة إلى جميع الودائع التي تنشئها المؤسسات الحكومية العاملة في المجال الاقتصادي. جاء هذا التوسع نتيجة التطور الكبير في المجالين النقدي والمالي، إلى جانب تطور الأسواق المالية وظهور مؤسسات مالية وسيطة وابتكارها أنواعًا متعددة من المشتقات المالية (شهاب، 2013: 288).

ثالثاً أولا مفهوم الاستقرار المالي

يُعرف الاستقرار المالي بأنه قوة وسلامة أداء جميع مكونات النظام المالي، مما ينطوي على غياب التوترات والاضطرابات داخل هذا الجهاز، إذ إن وجود مثل هذه الاختلالات قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الاقتصاد الكلي (الشكرجي، 2013: 12).

ويمكن تعريفة أيضا على انه الحالة التي يتمتع فيها النظام المالي، بما في ذلك الأسواق المالية الرئيسية والنظام المصرفي، بالقدرة على مقاومة الصدمات والاضطرابات، مع الحفاظ على أداء وظائفه الأساسية بكفاءة. وتشمل هذه الوظائف الوساطة المالية، وتسهيل العمليات الاقتصادية، وإدارة المخاطر، وتنظيم المدفوعات (محسن، 2016: 362).

كذلك يُعرّف الاستقرار المالي أيضًا بأنه قدرة مؤسسات القطاع المالي على الاستمرار في أداء مهامها ووظائفها بكفاءة دون الحاجة إلى دعم أو مساعدة خارجية (المالكي والطائي، 2016: 8). يُمكن تعريف الاستقرار المالي بأبسط صورة وأكثرها إيجازًا بأنه تجنّب حدوث الأزمات المالية (Alawd & Mohamed, 2008: 10).

وبالتي يمكن القول ان الاستقرار المالي هوه الوضع أو الحالة التي يكون فيها النظام المالي بكافة مكوناته قادرًا على مواجهة الصدمات والأزمات المالية وامتصاص آثارها السلبية، مع الحفاظ على أداء جميع وظائفه الأساسية بكفاءة، والتي تشمل الوساطة المالية، وإدارة المخاطر، وترتيب المدفوعات، سواء في الظروف الاعتيادية أو غير الاعتيادية.

ثانيا: أهمية الاستقرار المالي

1. تبرز أهمية الاستقرار المالي في أعقاب الآثار السلبية التي خلفها عدم الاستقرار على اقتصادات العديد من الدول، سواء المتقدمة أو النامية، لا سيما بعد الأزمة المالية الأخيرة (السبعاوي وآخرون، 2012: 74).
2. يُعد الاستقرار المالي عنصرًا جوهريًا في تحقيق النمو الاقتصادي، إذ يمكن للنظام المالي المستقر امتصاص الصدمات المالية، مما يقلل من انتقال التأثيرات السلبية إلى الاقتصاد الحقيقي. كما يسهم في خلق بيئة ملائمة لتخصيص الموارد بكفاءة، وتوجيهها نحو الاستخدامات المثلى والاستثمارات المنتجة، إضافةً إلى الحد من المخاطر المعنوية ومخاطر عدم الامتثال، وتقليل حالات التضخم المفرط، التي تمثل جميعها تحديات خطيرة للنظام المالي (الدور وآخرون، 2002: 7).
3. تمثل الاضطرابات المالية أحد أبرز المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي، إذ تؤدي النظم المالية غير المستقرة إلى تأثيرات سلبية على استقرار الاقتصادات الوطنية. ومن هذا المنطلق، تتحمل المؤسسات المالية الدولية مسؤولية التدخل في أسواق المال، وتعزيز كفاءة النظام المالي العالمي، والحد من المخاطر التي قد تؤدي إلى أزمات اقتصادية حادة (عزيز، 2019: 49).
4. يُعد استقرار القطاع المصرفي أحد المكونات الأساسية للنظام المالي، إذ يلعب دورًا محوريًا في تمويل وتحريك مختلف القطاعات الاقتصادية. كما يمثل عاملًا رئيسيًا في جذب رؤوس الأموال الأجنبية والحفاظ عليها، مما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة (آية، 2021: 25).

ثالثا: التحديات التي تواجه الاستقرار المالي

1. تواجه المصارف مجموعة من التحديات الجوهرية في سعيها لتحقيق الاستقرار والأمان المصرفي، ومن أبرز هذه التحديات ما يلي (يوسف، 2021: 164):
2. تزايد عمليات الانفتاح والتحرر المالي، إلى جانب تنوع الأنشطة المصرفية، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية.
3. غياب الشفافية في عرض البيانات التي يمكن أن تسهم في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة.
4. التطور التكنولوجي المتسارع وزيادة حدة المنافسة، مما يؤثر بشكل كبير على الاستقرار المالي للمصارف الصغيرة أو مصارف الدول النامية مقارنةً بالمصارف الكبيرة ومصارف الدول المتقدمة.

رابعاً: أولا مفهوم المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

المؤشر التجميعي هو مقياس كمي يعتمد على دمج مجموعة من المؤشرات الفردية التي تعكس جوانب متعددة للظاهرة قيد الدراسة. يتم تجميع هذه المؤشرات وفقًا لنموذج محدد بهدف الحصول على مؤشر مركب يعبر عن الاتجاه العام المشترك لتلك المؤشرات الفرعية. يعمل هذا المؤشر على تبسيط وعرض المعلومات بطريقة تسهل فهمها وتفسيرها. كما يمكن تعريفه على أنه توليفة رياضية تجمع بين عدة مؤشرات لتمثيل الأبعاد المختلفة للظاهرة، إذ يمثل قيمة مستخلصة من مجموعة من المؤشرات المتنوعة، مبنية على نموذج نظري يتناول مفهومًا متعدد الأبعاد (نادية، 2019: 97-98).

يوجد عدد كبير من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس الاستقرار المالي، إذ يختلف اختيارها وتطبيقها باختلاف الجهة أو المؤسسة التي تسعى إلى قياسه. فبعض الجهات تعتمد مؤشرات لقياس استقرار القطاع المصرفي، بينما يستخدم البعض الآخر مؤشرات لقياس استقرار النظام المالي بشكل عام، أو لقياس الاستقرار الاقتصادي ككل. وستعتمد الدراسة الحالية مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، كما وردت في تقرير البنك

المركزي العراقي لعام 2016 وتقرير صندوق النقد العربي لعام 2021، وذلك عند بناء المؤشر التجميعي لقياس الاستقرار المالي.

وتمثل هذه المؤشرات في (مؤشر كفاية راس المال و مؤشرات السيولة ومؤشرات جودة الموجودات ومؤشرات العائد والربحية) (البنك المركزي العراقي 2020 47-48)، وفيها باقي شرح الأبعاد هذا المؤشر:

1- مؤشر كفاية راس المال

يعد هذه المؤشر من المؤشرات المهمة بالنسبة للمصارف، إذ تقيس مدى سلامة المراكز المالية وقدرتها على مواجهة الصدمات. لذا، فإن تعزيز هذه المؤشرات من شأنه أن يقلل من المخاطر، وبالتالي يحمي أموال المودعين بشكل أفضل، كما أن له تأثيرًا إيجابيًا على حالة النظام المالي والمصرفي (علي،2018: 100) ويرى (صندوق النقد العربي،2018: 64) ان هذه من أهم النسب التي يمكن استخدامها لقياس الملاءة المالية، والتي تعزز من قدرة البنوك على تحمل المخاطر المرتفعة والصدمات المالية. وقد ظهرت أهمية الملاءة المالية بشكل واضح خلال الأزمات الأخيرة، إذ أظهرت المصارف التي تمتلك رؤوس أموال كافية وذات جودة عالية قدرة أكبر على تحمل الأزمات، في حين أن المصارف التي تفرط في الديون تؤدي إلى تآكل رؤوس الأموال، وبالتالي زيادة الخسائر المتراكمة.

2- مؤشر جودة الموجودات

تُعد جودة الموجودات متغيرًا أساسيًا وحاسمًا في الأنشطة المصرفية، إذ تقود عمليات المصرف إلى تحقيق الإيرادات. فامتلاك المصرف لموجودات جيدة يعني قدرته على توليد تدفقات نقدية وإيرادات أعلى، بالإضافة إلى تقييم أفضل لإدارته ورأس ماله (سليمان، 2019: 321). ومن أهم المؤشرات الفرعية التي يمكن الاعتماد عليها لقياس جودة الموجودات: نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، والتي تعكس جودة محفظة الائتمان في القروض المصرفية، ونسبة التوزيع القطاعي للقروض إلى إجمالي القروض، والتي تحدد مدى تركيز الائتمان على قطاعات معينة ضمن القطاع المصرفي. أخيرًا، تُعتبر نسبة التغطية، المتمثلة في نسبة المخصصات إلى الديون المتعثرة، مؤشرًا مهمًا في تقييم جودة الموجودات (الشرابي، 2015: 30).

3- مؤشر السيولة

يشير هذا المفهوم إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، والتي تشمل سحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب، دون الحاجة إلى بيع موجوداته التي قد تتسبب في خسائر كبيرة أو الاضطرار إلى الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة، مما يعرضه لمخاطر متعددة (محسن، 2016: 7). وهناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم وضع السيولة في المصرف وقياسها، ومن أبرزها: نسبة الموجودات المتداولة إلى المطلوبات قصيرة الأجل، ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات، بالإضافة إلى نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (الطالبي، 2017: 61).

4- مؤشر العائد والربحية

يشير هذا المفهوم إلى قدرة المصرف على تحقيق الإيرادات من خلال استثمار موجوداته المختلفة، وهي تُعد من الوظائف المهمة، إلا أن قياسها يعد أمرًا صعبًا نظرًا لأن العديد من الفرص الاستثمارية تتطلب التضحية بالربح الحالي مقابل تحقيق أرباح أكبر في المستقبل (متال وفيصل، 2021، 38). ويرى (Tran et al., 2023:3) أن قدرة المصارف

على زيادة الإيرادات من خلال استثمار موجوداتها يؤدي إلى تعزيز رأس المال لديها، مما يعزز بدوره استقرار النظام المالي. وتوجد مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها لقياس ربحية المصارف، والتي تساهم في تعزيز قدرتها على تغطية المخاطر. ومن أبرز هذه النسب: العائد على الموجودات (ROA)، والذي يتم حسابه بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على إجمالي الموجودات، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، والذي يتم حسابه بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على إجمالي حقوق الملكية (الأمين، 2022: 679).

المبحث الثاني

الجانب التحليلي لواقع عرض النقد (M2) و جودة الأصول للجهاز المصرفي العراقي للمدة (2010-2023)

أولا : تحليل واقع نمو عرض النقد (M2) في العراق للمدة (2010-2023)

حسب بيانات جدول (1) ان عرض النقد M2 في الجهاز المصرفي العراقي خلال المدة من 2010 إلى 2023 شهد تطوراً ملحوظاً في السيولة النقدية، مع تقلبات سنوية تعكس تفاعل السياسات النقدية والظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية. بدأ عرض النقد M2 في عام 2010 بقيمة (60,386) مليار دينار عراقي، وشهد نمواً مطرداً على مدار السنوات، ليصل إلى (180,976) مليار دينار عراقي في عام 2023. يُلاحظ أن هذا النمو لم يكن ثابتاً، بل تخللته فترات من التسارع والتباطؤ، مما يعكس التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهها العراق.

في عام 2011، سجل عرض النقد M2 نمواً قوياً بنسبة (19.5%)، مدفوعاً بتحسن الظروف الاقتصادية أو سياسات نقدية توسعية. ثم تباطأ النمو في عام 2012 إلى (4.6%)، مما قد يعكس بداية تأثيرات الأزمات الاقتصادية أو تغيرات في السياسات النقدية. في عام 2013، عاد النمو للتسارع مرة أخرى بنسبة (16.2%)، وهو ما يكون مرتبطاً بتحسن في إيرادات النفط وزيادة في الإنفاق الحكومي.

شهد عام 2015 انكماشاً حاداً في عرض النقد M2 بنسبة (-9%)، مما يعكس تأثيرات أزمة انخفاض أسعار النفط العالمية التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العراقي وأدت إلى تراجع السيولة الحكومية والقدرة التمويلية (البنك المركزي العراقي،2015: 32). مع ذلك بدأ التعافي في عام 2016 بنمو قدره (6.6%)، واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في السنوات اللاحقة، وإن كان بمعدلات نمو متفاوتة.

في عام 2017، بلغ معدل النمو (2.6%)، مما يعكس تباطؤاً في التوسع النقدي، واستمر هذا الاتجاه في عام 2018 بمعدل نمو مماثل بلغ (2.7%)، مما يشير إلى استقرار نسبي في الظروف الاقتصادية. وتسارع النمو في عام 2019 ليصل إلى (8.4%)، وهو ما قد يُعزى إلى زيادة الإنفاق الحكومي وانتهاج سياسات نقدية أكثر توسعية (البنك المركزي العراقي، 2019: 21).

منذ عام 2020، شهد عرض النقد M2 نمواً قوياً، إذ بلغ معدل النمو (15.9%) في عام 2020، و(16.6%) في عام 2021، و(20.2%) في عام 2022. يُعزى هذا التسارع إلى الاستجابة لتداعيات جائحة كوفيد-19 عبر حزم تحفيز نقدي ومالي، إضافةً إلى تحسن أسعار النفط العالمية. ومع ذلك، تراجع معدل النمو في عام 2023 إلى (7.5%).

جدول (1)

تطور مكونات عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 للمدة (2010-2023) بالمليار

السنوات	عرض النقد M2	معدل التغيير السنوي %
2010	60386	ــــ
2011	72178	19.5
2012	75466	4.6
2013	87707	16.2
2014	90728	3.5
2015	82595	-9
2016	88082	6.6
2017	92857	2.6
2018	95390	2.7
2019	103441	8.4
2020	119906	15.9
2021	139886	16.6
2022	168202	20.2
2023	180976	7.5

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، لسنوات من 2010-2023.

ثانيا / تحليل المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

لتحديد مدى استقرار النظام المالي في العراق أو عدم استقراره، يتطلب الأمر بناء مؤشر تجميعي يعكس هذا الاستقرار، مستندًا إلى مجموعة من المؤشرات. ويعود ذلك إلى أن الاعتماد على مؤشر منفرد قد يؤدي إلى صورة غير واضحة أو غير دقيقة عن الواقع الفعلي للنظام المالي.

أولا: قياس المؤشر التجميعي

تزايد اعتماد البنوك المركزية على قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي نظرًا لقدرته على تقديم صورة أوضح وأكثر شمولاً حول سلامة الجهاز المصرفي، مقارنةً بالاعتماد على مؤشرات منفردة. إذ لا يمكن تقييم الاستقرار المصرفي بشكل دقيق من خلال مؤشر واحد فقط، بل يتطلب ذلك النظر إلى مجموعة متنوعة من المؤشرات التي تعكس أداء النظام المصرفي بشكل متكامل. لذلك، يتم استخدام مجموعة من النسب المالية لقياس مؤشر الاستقرار المالي ومن ضمن طرق قياس المؤشر التجميعي الاتي:

أولاً: تحويل البيانات الى قيمة معيارية وذلك من خلال الطريقة التجريبية:

الطريقة التجريبية: تعتمد هذه الطريقة على تحويل بيانات المتغيرات إلى قيم معيارية تتراوح بين (0-1). إذ تشير القيمة الأقرب إلى الصفر إلى أن النظام المالي يواجه مخاطر كبيرة، بينما تشير القيمة الأبعد عن الصفر إلى استقرار المؤشر التجميعي وانخفاض حجم المخاطر. وفي حال اقتراب القيمة من الواحد، فإن ذلك يدل على انخفاض المخاطر وزيادة

مستوى الاستقرار المالي. يتم حساب المؤشر التجميعي وفقًا للمعادلة التالية (Petrovska & Mucheva,2013: 94)، وتأخذ هذه الطريقة الصيغة التالية:

Z : القيمة المعيارية للمؤشر .

Iit: القيمة الأصلية للمؤشر i في مدة t .

Max(Iit), Min(Iit): هي القيمة الصغرى والعظمى للمؤشر i في المدة التي تم تحليلها.

ثانياً: إعطاء أوزان للقيم المعيارية الجديدة

توجد العديد من الطرق المستخدمة في إعطاء أوزان للمتغيرات الداخلة في حساب المؤشر التجميعي، ومنها (حسن وخلف، 2018: 258):

1- طريقة المتوسط المرجح المتساوي: في هذه الطريقة، يتم تعيين أوزان للمؤشرات الفرعية بناءً على قيمتها التمثيلية وأهميتها بالنسبة للمؤشر الرئيس، على أن يكون مجموع الأوزان مساويًا للعدد الكلي للمؤشرات الرئيسة.

2- تحليل المكونات الأساسية: تعتمد هذه الطريقة على تعيين أوزان غير متساوية للمتغيرات، إذ يتم تحديد الأوزان وفقًا لأهمية كل مؤشر داخلي في التحليل. وتستند هذه الطريقة إلى صيغة إحصائية لتحديد الأوزان المناسبة.

ثالثا: حساب المؤشر التجميعي

يتم حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي وفق الآتي (عبدالله، 2019: 29-30):

أ. **طريقة المرجح المتساوي:** هذه إحدى أبسط الطرق وأكثرها شيوعًا، إذ يكون المؤشر المركب عبارة عن متوسط مرجح بسيط للمؤشرات الرئيسة، معبراً عنه بالصيغة التالية:

$$AFSI = \sum_{I=1}^{n} (Di * Wi) \,/\, \sum_{i=1}^{n} Wi$$

$$AFSI = (D_1 * w_1) + (D_2 * w_2) + \ldots\ldots + (D_N * w_N) \,/\, (W_1 + W_2 + \ldots + w_N)$$

إذ إن:

AFSI : المؤشر التجميعي للاستقرار المالي.

D_1: القيمة المعيارية للمؤشر

W_1 : وزن المؤشر

n: عدد المؤشرات الفرعية ضمن المؤشر التجميعي

وعندما يكون مجموع الأوزان يساوي الواحد الصحيح ($\sum Wi = 1$)، فإنه يمكن إعادة صياغة الصيغة المذكورة في أعلاه على النحو الآتي :

$$AFSI = \sum_{I=1}^{n} (Di * Wi)$$

$$AFSI = (D_1 * w_1) + (D_2 * w_2) + (D_3 * w_3) + \ldots + (D_N * w_N)$$

عند النظر الى الجدول (2)، يُلاحظ وجود تباينات كبيرة في مستوى الاستقرار المالي. إذ سجل المؤشر في عام 2010 مستوى منخفضًا بلغ (0.112)، مما يعكس حالة من عدم الاستقرار النسبي في البيئة المالية. ومع ذلك، شهدت الأعوام التالية تحسنًا تدريجيًا، إذ ارتفعت قيمة المؤشر إلى (0.193) في عام 2011، ثم إلى (0.233) في عام 2012.

بلغ المؤشر ذروته عند (0.372) في عام 2017، وهي أعلى قيمة مسجلة خلال مدة الدراسة، مما يعكس مرحلة من الاستقرار المالي النسبي. إلا أنه بعد هذا الارتفاع، بدأ المؤشر بالتراجع ليصل إلى (0.315) في عام 2018 و(0.263) في عام 2019. وفي عام 2020، سجل المؤشر ارتفاعًا طفيفًا ليبلغ (0.295)، لكنه عاد للانخفاض إلى (0.263) في عام 2021. أما في السنوات الأخيرة، فقد أظهر المؤشر تذبذبًا طفيفًا بين (0.28) في عام 2022 و(0.302) في عام 2023، مما يعكس نوعًا من الاستقرار النسبي.

وعلى الرغم من التغيرات التي شهدها المؤشر التجميعي المقترح خلال مدة الدراسة (2010-2023)، فقد سجل المؤشر اتجاهًا تصاعديًا بشكل عام.

جدول (2)

القيم المعيارية للمؤشرات مع الاوزان الممنوحة ودرجة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي للمدة (2010-2023)

السنوات	كفايـة راس المـــال		السيولـة						الربحية				جودة الأصول				المؤشـر التجميعـي للاســتقرار المـــالي FSI
	كفاية راس المال %	الوزن	الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات %	الوزن	الأصول السائلة الى اجمالي الودائع %	الوزن	الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع %	الوزن	العائد على الملكية %	الوزن	العائد على الموجودات %	الوزن	الديون المتعثرة الى اجمالي القروض %	الوزن	الديون المتعثرة الى اجمالي راس المال %	الوزن	
2010	0.427	0.166	0	0.166	1.822	0.166	0	0.166	2.846	0.166	0	0.166	0.161	0.166	0.148	0.166	0.112
2011	0.034	0.166	2.498	0.166	1.196	0.166	1.228	0.166	2.39	0.166	1.366	0.166	0.205	0.166	0.362	0.166	0.193
2012	0.563	0.166	2.053	0.166	1.314	0.166	2.23	0.166	2.858	0.166	2.228	0.166	0	0.166	0	0.166	0.233
2013	1.707	0.166	3.101	0.166	2.149	0.166	1.984	0.166	2.112	0.166	1.761	0.166	1.469	0.166	2.228	0.166	0.343
2014	0.29	0.166	3.322	0.166	2.213	0.166	2.251	0.166	1.164	0.166	1.186	0.166	1.544	0.166	2.224	0.166	0.295
2015	0	0.166	3.2	0.166	2.547	0.166	3.402	0.166	0.746	0.166	0.899	0.166	1.99	0.166	2.776	0.166	0.323
2016	0.393	0.166	3.142	0.166	2.592	0.166	3.659	0.166	0.658	0.166	1.078	0.166	2.181	0.166	2.543	0.166	0.337
2017	1.297	0.166	3.223	0.166	1.415	0.166	3.348	0.166	0.62	0.166	2.3	0.166	2.949	0.166	2.766	0.166	0.372
2018	3.073	0.166	1.709	0.166	0.186	0.166	2.666	0.166	0	0.166	1.15	0.166	3.347	0.166	3.039	0.166	0.315
2019	1.161	0.166	1.487	0.166	0.13	0.166	2.787	0.166	0.316	0.166	2.085	0.166	2.375	0.166	2.354	0.166	0.263
2020	2.527	0.166	1.066	0.166	0	0.166	3.562	0.166	0.367	0.166	2.372	0.166	2.034	0.166	2.291	0.166	0.295
2021	2.356	0.166	1.282	0.166	0.088	0.166	3.196	0.166	0.101	0.166	1.402	0.166	1.979	0.166	2.273	0.166	0.263
2022	0.939	0.166	2.396	0.166	0.271	0.166	2.341	0.166	0.759	0.166	3.199	0.166	1.55	0.166	2.016	0.166	0.28
2023	2.083	0.166	1.819	0.166	0.102	0.166	2.856	0.166	0.721	0.166	3.918	0.166	1.234	0.166	1.812	0.166	0.302

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي للسنوات من 2010-2023

ملاحظة: الصيغة المستخدمة في تحويل البيانات الى قيم معيارية هي:

$$Z = \frac{A - Min}{Sd}$$

المبحث الثالث

قياس وتحليل اثر نمو عرض النقد في المؤشر التجميعي

قبل البدء بقياس اثر نمو عرض النقد على المؤشر التجميعي لابد من القول ان البيانات المعتمدة هي كما مبينة في ادناه وحسب الرموز المؤشرة إزاء كل منها:

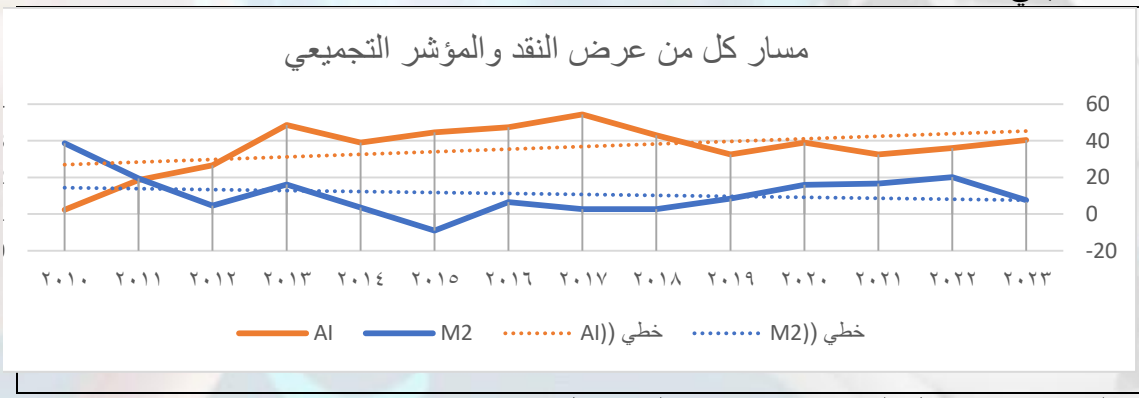
جدول 3

السنة	معدل التغير السنوي لعرض النقد (M_2)	المؤشر التجميعي (AI)
2010	38.7	0.112
2011	19.5	0.193
2012	4.6	0.233
2013	16.2	0.343
2014	3.5	0.295
2015	-9	0.323
2016	6.6	0.337
2017	2.6	0.372
2018	2.7	0.315
2019	8.4	0.263
2020	15.9	0.295
2021	16.6	0.263
2022	20.2	0.28
2023	7.5	0.302

1- توصيف النموذج: سيتم تقدير الانموذج وفقاً للإطار النظري الذي ينص على وجود علاقة متجهة من عرض النقد باتجاه المؤشر التجميعي، وكما يلي:

$AI=f(M_2)$

2- الرسم البياني: من خلال الشكل 1 الذي يشير الى مسار مشابه لكل من عرض النقد والمؤشر التجميعي



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول 3

3- سكون السلاسل الزمنية: باستعمال برنامج EVIWES 12 ومن خلال اختبار ديكي فولر المطور ظهرت النتائج الاتية:

- المتغير (المؤشر التجميعي AI)

المتغير	عند المستوى	Prob	القرار
AI	مع القاطع	0.02	نرفض فرضية العدم
	قاطع واتجاه	0.24	نقبل فرضية العدم
	بدون	0.78	نقبل فرضية العدم

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول 3 ومخرجات EVIWES 12

- المتغير (عرض النقد M2)

المتغير	عند المستوى	Prob	القرار
M_2	مع القاطع	0.02	نرفض فرضية العدم
	قاطع واتجاه	0.1	نقبل فرضية العدم
	بدون	0.00	نرفض فرضية العدم

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول 3 ومخرجات EVIWES 12

تشير النتائج السابقة الى سكون السلاسل الزمنية لكل من عرض النقد والمؤشر التجميعي عند المستوى مع وجود القاطع عليه يمكن استخدام نموذج ARDL لقياس انحدار المؤشر التجميعي كمتغير معتمد على عرض النقد كمتغير توضيحي.

4- تقدير انحدار AI كمتغير تابع و M_2 كمتغير توضيحي

Variable	Coefficient	t-statistic	Prob
AI(-1)	0.18	0.87	0.4
M_2	-0.00	-0.2	0.8
$M_2(-1)$	-0.00	-1.7	0.10
C	0.2	3.5	0.00
R^2	0.61		
R^{-2}	0.48		
F-statistic	0.2		

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول 3 ومخرجات EVIWES 12

من خلال النتائج التي تم الحصول عليها بمدة أبطاء واحدة، تشير الاختبارات الإحصائية للانموذج المقدر الى ان القوة التفسيرية لمعامل التحديد بلغت 61% وقيمة اختبار F (جودة النموذج) كانت معنوية (0.02)

5- اختبار الحدود للتكامل المشترك:

القيمـــــــة	الحد	الحد	مستو	القرار

المحتسبة لاختبار F-Statistic	الاعلى	الادنى	ى دلالة	
6.24	3.5	3.02	%10	هنالك علاقة تكاملية طويلة الاجل
	4.16	3.6	%5	
	5.5	4.9	%1	

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول 3 ومخرجات EVIWES 12

من خلال مقارنة قيمة F المحتسبة مع الحدين الأعلى والادنى، نستنتج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

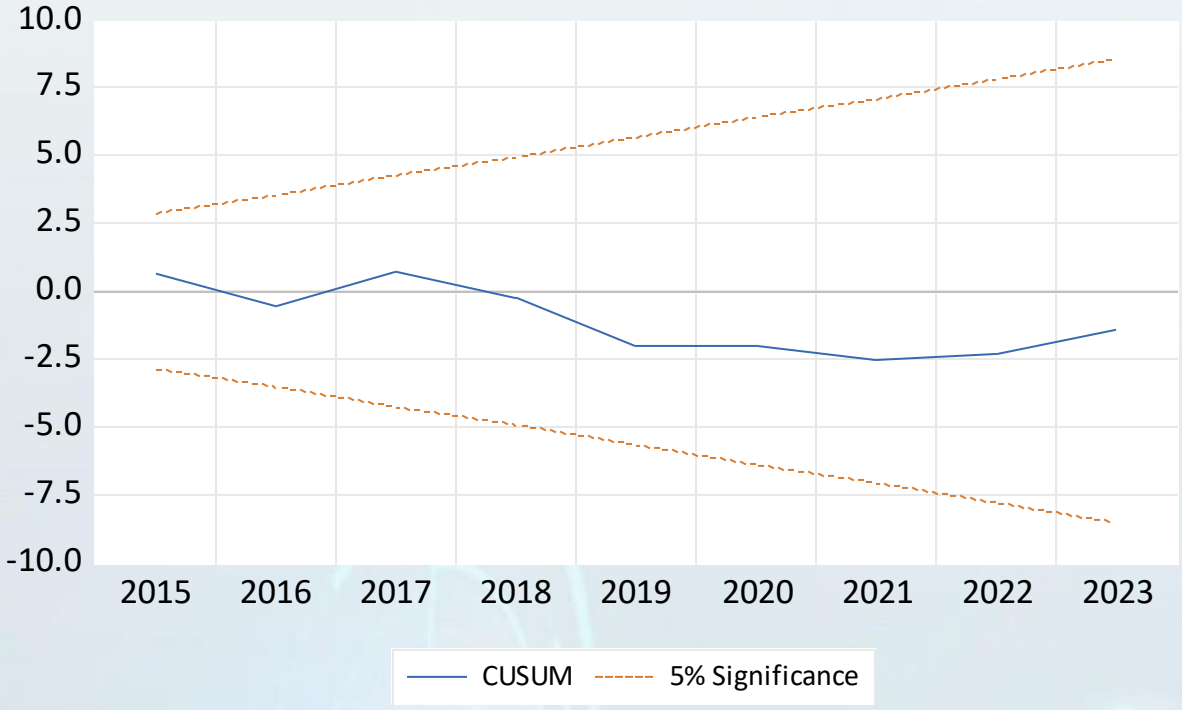
6- تقدير العلاقة طويلة الاجل: فيما يتعلق بالعلاقة بين (AI) و (M_2) ان ارتفاع المتغير المستقل (عرض النقد) بمقدار وحدة واحد يؤدي الى انخفاض بالمؤشر التجميعي بمقدار 0.3%.

$$EC = AI - (-0.0031*M2 + 0.3305)$$

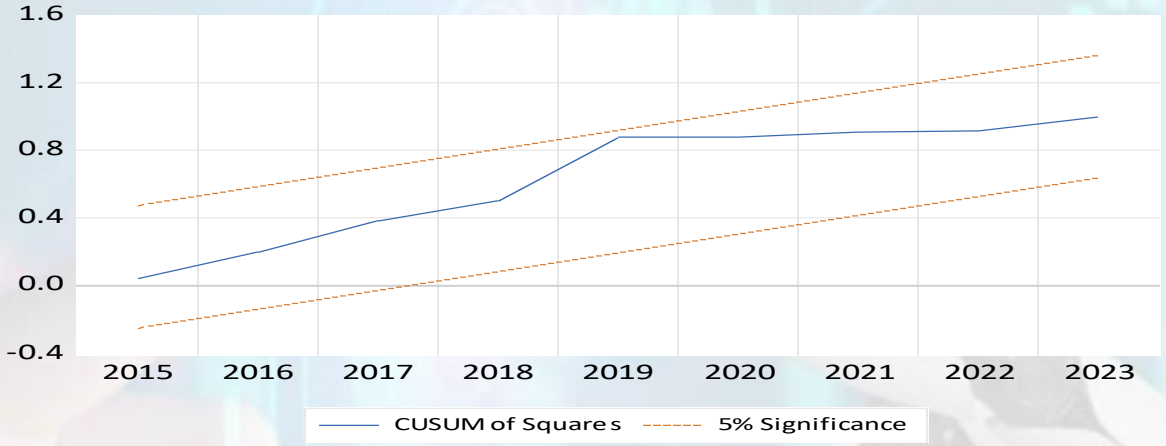
7- انموذج تصحيح الخطأ: يعد هذا الانموذج تعبير عن سرعة التكيف (التوازن قصير الاجل) باتجاه التوازن طويل الاجل، في حالة حصول صدمات في الاجل الطويل، كيف يتم التوازن باتجاه الاجل الطويل، ومن خلال العلاقة قصيرة الاجل بين معدل التغير السنوي لعرض النقد والمؤشر التجميعي الذي يشمل مجموعة من المؤشرات، نلاحظ ان انموذج تصحيح الخطأ المتحصل عليه من برنامج EViews 12 تشير الى وجود آلية لتصحيح الخطأ من خلال القيمة المنطقية والمعنوية الإحصائية لمعلمة حد الخطأ (-0.81) وذات معنوية إحصائية مرتفعة (Prob=0.00)، بمعنى ان قيمة عدم التوازن في قيمة المؤشر التجميعي للمدة السابقة (t-1) تتعدل بمقدار 81% في المدة الحالية (t) لكل مدة زمنية.

8- اختبار استقرارية المعلمات المقدرة للانموذج

بالاعتماد على اختبارين الأول المجموع التراكمي للبواقي (CUSUN) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ) ومن النتائج التي تم الحصول عليها ان الاختبارين يقعان داخل الحدود عند مستوى 5%.



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول 3 ومخرجات EVIWES 12



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول 3 ومخرجات EVIWES 12

الاستنتاجات

1. أظهرت الدراسة أن نمو عرض النقد (M2) في العراق بين المدة 2010 و2023 كان له تأثير متباين على الاستقرار المالي، إذ عزز التوسع النقدي أحيانًا السيولة والنشاط الاقتصادي، بينما زاد في فترات أخرى من المخاطر المصرفية نتيجة التضخم وسوء توزيع الموارد.
2. شهد عرض النقد تقلبات حادة بسبب عوامل خارجية مثل تقلبات أسعار النفط، وعوامل داخلية مثل السياسات النقدية هذه التقلبات أثرت بشكل غير مستقر على المؤشر التجميعي للاستقرار المالي، مما يدل ذلك على حساسية القطاع المصرفي للتغيرات في العرض النقدي.
3. كشف تحليل المؤشر التجميعي عن تحسن نسبي في الاستقرار المالي خلال بعض السنوات، مثل عام 2017 الذي سجل أعلى قيمة للمؤشر (0.372)، إلا أن هذا التحسن لم يكن مستقرًا بسبب التحديات الاقتصادية التي واجهها العراق.

4. وجود علاقة تكامل مشترك بين عرض النقد والمؤشر التجميعي
5. تغير عرض النقد بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير في مؤشر الجدارة الائتمانية بمقدار 0.3%.

التوصيات

1. ينبغي للبنك المركزي تبني سياسات أكثر مرونة لإدارة عرض النقد بحيث يتم تحقيق توازن بين التحفيز الاقتصادي والحد من المخاطر المصرفية.
2. يجب على المصارف تعزيز جودة أصولها من خلال تنويع محافظ القروض وتبني معايير صارمة لتقييم الجدارة الائتمانية، مما يقلل من مخاطر القروض المتعثرة ويعزز الاستقرار المالي.
3. الاستقرار المالي يتطلب درجة عالية من التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية يجب أن تعمل السياستان بتناغم لضمان استقرار الاقتصاد الكلي وتجنب الضغوط الكبيرة على القطاع المصرفي.
4. للحد من تأثير تقلبات النقد والسيولة، ينبغي العمل على تقليل الاعتماد على القطاع النفطي وتعزيز القطاعات الإنتاجية الأخرى.
5. تطوير خطط طوارئ لمواجهة الأزمات المالية المحتملة، مثل الصدمات الخارجية أو التقلبات الحادة في أسعار النفط، لضمان استمرارية عمل الجهاز المصرفي حتى في الظروف الصعبة.
6. على السياسة النقدية ومن اجل خلق حالة من الاستقرار المالي ان تأخذ بنظر الاعتبار التغيرات الحاصلة في عرض النقد.

المصادر والمراجع

المصادر العربية

الكتب

1. التميمي، سامي عبيد. (2017). مبادئ علم الاقتصاد. دار الكتاب الجامعي.
2. الحداد، أكرم، وهذلول، مشهور. (2008). النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري ط. 2. دار وائل للنشر والتوزيع
3. حسين، هندرين حسن. (2014). استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في الحد من التضخم. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 38.
4. الداغر، محمود محمد. (2019). علم الاقتصاد الكلي: نظريات وسياسات ط. 2. مؤسسة ثائر العصامي.
5. رزق، عادل. (2010). إدارة الأزمات العالمية: منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق ط. 1. مجموعة النيل العربية للنشر.
6. السوري، زكريا، والسامرائي، يسرى. (2013). المصارف المركزية والسياسات النقدية. دار يازوري العلمية للنشر والتوزيع.
7. الهيتي، احمد حسين علي. (2005). اقتصاديات النقود والمصارف. دار ابن الأثير للطباعة والنشر.
8. الوادي، محمود حسين، وسمحان، حسين محمد، وسمحان، سهيل احمد. (2010). النقود والمصارف ط. 1. دار المسيرة للنشر والتوزيع.

البحوث والدراسات

1. ية، مش. (2001). فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2020 (رسالة ماجستير). جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
2. الأمين، حمزة عبد الله، والصديق، نور الدين ناصر. (2022). مخاطر رأس المال وأثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 3، العدد 2.
3. الحمداني، رفاه شهاب، وأحمد شهاب، وعبد القادر نايف الحمداني. (2018). قياس أثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة 2005-2015. مجلة المنصور، العدد 30.

4. حسن، ضياء عبد الرزاق، وخلف، عمار حمد. (2018). قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2010-2016 باستخدام نموذج ARDL. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 104.
5. حسين، هندرين حسن. (2014). استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في الحد من التضخم. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 38.
6. السبعاوي، مشتق محمود، وأحمد، سلام أنور، وسليمان، بالجين فالح. (2010). الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي. مجلة جامعة كركوك للتعليم الإداري والاقتصادي، المجلد 2، العدد 2.
7. الشكرجي، بشار ذنون. (2013). دور المصارف الإسلامية في الاستقرار المالي والتحديات التي تواجهها. مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 114، الموصل.
8. الشرابي، محمد يونس محمد. (2015). استخدام مؤشرات السلامة المالية للتنبؤ بالاستقرار المالي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأهلية في العراق (رسالة ماجستير). جامعة الموصل.
9. الطائي، يوسف حجيم، والجبوري، حيدر جاسم. (2017). المرونة المالية وتأثيرها في الحد من هشاشة النظام المصرفي. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 14.
10. عزيز، حيدر عبد المنعم. (2019). استراتيجية البنك المركزي العراقي (2016-2022) ودورها المرتقب في تعزيز الاستقرار المالي. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 61.
11. عوض الله، زينب حسين. (1998). العلاقات الاقتصادية الدولية. الدار الجامعية.
12. قال، أحمد حسين، وفيصل، فيصل غازي. (2021). قياس وتحليل أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي. مجلة اقتصاديات الأعمال.
13. قندور، عبد الكريم، وخليل، سائد، وسراج، عبد الله. (2022). محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية. دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد 11.
14. المالكي، فاضل موسى حسن، والطائي، إسراء نظام الدين حسين. (2016). ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية. مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 20.
15. محسن، مها مزهر. (2016). اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009-2013. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 22، العدد 92.
16. نادية، عز الدين. (2019). أثر التيسير الكمي على استقرار النظام المالي: دراسة قياسية (أطروحة دكتوراه). جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.
17. شباب، سميرة فوزي. (2013). قياس أثر عرض النقد (M1) على الناتج المحلي في العراق للمدة من 1987-2010. مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 30.
18. سليمان، محمد عبد الرحمن حسين. (2019). التمويل الإسلامي وأثره في الاستقرار المالي في المصارف القطرية: دراسة مقارنة 2006-2017 (أطروحة دكتوراه). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
19. علي، محمد عوض العبيدي. (2018). دور البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية: دراسة حالة بنك السودان المركزي (أطروحة دكتوراه). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

المصادر الأجنبية

1. Alawd, A. A., & Mohamed, A. S. (2008). What is financial stability? Financial Stability Paper No. 01, March.

2. Arnold, R. A. (2019). Macroeconomics (13th ed.). San Marcos, California State University, USA.
3. Determinants of banks' nonperforming loans: Evidence from MENA countries. (n.d.). The Economic Research Forum.
4. Petrovska, M., & Mucheva Mihajlovska, E. (2013). Measures of financial stability in Macedonia. Journal of Central Banking Theory and Practice, 3.
5. Rothbard, M. N. (1978). Austrian definitions of the supply of money. In L. M. Spadaro (Ed.), New directions in Austrian economics (pp. xx-xx). Kansas City: Sheed Andrews and McMeel.
6. Shostak, F. (2000). The mystery of the money supply definition. The Quarterly Journal of Austrian Economics, 3(4), xx-xx.
7. Tran, S., Nguyen, D., & Nguyen, L. (2022). Concentration, capital, and bank stability in emerging and developing countries.

التتبع النظري للتطور التكنلوجي وجهة نظر اقتصادية

أ.د رزاق ذياب شعيبث، احمد سلمان حمزة ، زينب علي هويدي، ندى حمزة ونان

جامعة المثنى / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

مستخلص : على الرغم من أهمية الذكاء الاصطناعي في إنجازه لمهام كثيرة ومتنوعة ، الا ان يشكل عليه سيطرته التدريجية على بعض الاعمال التي تبدا من المستويات الدنيا وتنتقل الى الاعمال المتوسطة ومن ثم يصل الى الاعمال المهمة ، ويعد هذا الاجراء واحدا من الهواجس التي ترافق بيئة العمل المصاحب للذكاء الاصطناعي ، فهذا العامل ذو اثر بالغ على فرص العمل كونه سيخلق المزيد من البطالة ، إضافة الى كونه اختصر الكثير من الاعمال التي كانت تنجز في السابق بمساعدة مجموعة من الافراد الى الية واحدة تنجز ما كان يتم إنجازه من قبلهم ، فهو بالنسبة للمنظم (صاحب رأس المال) يعد منفعة لكونه يخفف من التكاليف التي كان يتحملها سابقا ، اما بالنسبة للعاملين فهو مشكلة كبيرة لكونه اخذ على عاتقه انجاز الاعمال التي كانوا يمارسوها سابقا ، والمفارقة هنا هو رغم الإيجابيات الكثيرة لهذا التطور الا انه لا يخلوا من السلبيات التي من الممكن ان تكون إشكالية كبيرة تواجه المجتمعات ، وفي الغالب يعاب على هذه البرامج هو انعدام الخصوصية في انجاز الاعمال إضافة وكذلك امن البيانات ، وكذلك يصعب معه اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب لصعوبة شرح العمليات التي من شأنها تم

اتخاذ القرار ، إضافة الى كونه يقلل من فرص الشفافية في العمل المالي ، وعلى هذا الأساس أراد الباحث الوصول والتعمق في هذه المشاكل والسلبيات لمحاولة تجنبها من قبل صانعي هذه البرامج التي من شأنها السماح بتطوير اعمالها بما ينسجم والطبيعة الإنسانية .

Theoretical tracking of technological development from an economic perspective

Nada Hamza wanan Zainab Ali Howide Ahmad Salman Hamzah Razzaq Thaeab Shebeth

Abstract:

Despite the importance of artificial intelligence in accomplishing many and varied tasks, its gradual control over some jobs, starting from the lower levels and moving to medium-level jobs, and then reaching important jobs, is one of the concerns that accompany the work environment associated with artificial intelligence. This factor has a significant impact on job opportunities, as it will create more unemployment, in addition to the fact that it has shortened many of the jobs that were previously accomplished with the help

of a group of individuals to a single mechanism that accomplishes what was previously accomplished by them. For the organizer (the owner of capital), it is a benefit because it reduces the costs that he previously bore. As for the workers, it is a major problem because it has taken upon itself to accomplish the jobs that they previously performed. The paradox here is that despite the many positives of this development, it is not without negatives that could be a major problem facing societies. The most common criticism of these programs is the lack of privacy in completing work, in addition to data security. It also makes it difficult to make the appropriate economic decision due to the difficulty of explaining the processes that led to the decision, in addition to the fact that it reduces the opportunities for transparency in work. Financial, and on this basis the researcher wanted to reach and delve into these problems and negatives in order to try to avoid them by the makers of these programs that would allow the development of their work in a manner consistent with human nature..

المقدمة :

يتضح لدى جميع العاملين في مجالات البحث العلمي الامكانية الكبيرة لتكنلوجيا الذكاء الاصطناعي بالتطور السريع والمذهل وهذا التطور يصحبه تطورا اقتصاديا على نطاقا واسعا نظرا لكون هذه التكنلوجيا تنتقل بسرعة كبيرة ومتاحة للجميع ،وعبر مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فهي بالأساس سلع حديثة وابتكارات متنوعة ووصلت الى التجارة الصغيرة ومختلف القطاعات وخصوصا القطاع الصحي الذي تؤكد اغلب البحوث العلمية الى ان استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي كان لها دورا إيجابيا في حل الكثير من المشاكل الصحية وكذلك في الوصول الى النتائج المرغوبة بسهولة كبيرة ، ويتم في الوقت الحاضر استخدام هذه التكنلوجيا في مجالات التعليم المتنوعة ولكن بقدر محدود ، وفي مجالات صناعة الادوية والمعدات التي تساعد الانسان على الحركة ، ان جملة التطورات التكنلوجية تتيح للإنسان المزيد من التطور والسهولة في الحصول على السلع والخدمات ولكنها في نفس الوقت أداة حسم في فقدان الكثير من العاملين لأعمالهم التي يمارسوها ، وهنا لابد من الإشارة الى ما ذهب اليه جون ماينرد كينز وتحديدا في العام 1930 حينما وصف حالة التخلص من حد الكفاف

بالذهاب مع التطور التكنلوجي لكونه مسؤولا عن خلف الوظائف وبالتالي خلق دخول جديدة وبالتالي يتطور الاقتصاد نحو الأفضل ،وهنا نحن لسنا بصدد رسم مقاربة تاريخية بقدر توضيح الاثار السلبية وكيفية التخلص منها ، فهذا التطور التكنلوجي لأدوات الذكاء الاصطناعي ما هو الا شبيه لما حصل أيام الثورة الصناعية من نتائج إيجابية ساهمت بتغيير العالم والواقع الاقتصادي من حالة الركود الى الرفاهية الصناعية ، حيث كان اراء المفكرين في البداية تتجه الى ان التكنلوجيا سيكون لها اثر سلبي وتؤدي الى النزوح الوظيفي بصورة عامة ، على عكس رؤية المفكرين المؤيدين للتكنلوجيا الذين فسروا التطور التكنلوجي بانه منطلقا للمنافسة ويسهم بخلق المزيد من الوظائف . وعلى هذا الأساس تبنى الباحث الوقوف على اهم العناصر الرئيسية للتطور التكنلوجي مع التركيز على السلبيات والية الوصول الى معالجات لهذه السلبيات .

منهجية البحث :

مشكلة البحث : تندرج مشكلة البحث تحت عناصر متعددة أهمها انها تستعرض السلبيات التي ترافق عمل الذكاء الاصطناعي ودوره في تطوير بيئة الاعمال وليس الحد منها من خلال استعراض التطور التاريخي لهذه البرامج والتوقعات المستقبلية لها ، إضافة الى توضيح المجالات الإنسانية التي يجب على المطورين الدخول بها وبقوة خدمة للإنسان وحياته .

أهمية البحث : يستمد البحث أهميته في كون اغلب الدراسات والبحوث العلمية الحديثة تعالج مسألة التطور التكنلوجي وخصوصا الذكاء الاصطناعي ومتابعة اثاره السلبية على قطاع الاعمال بصورة خاصة والى الوظائف التي من الممكن ان يخلقها امام الوظائف التي من الممكن ان يحذفها من مجتمع الاعمال .

هدف البحث: يهدف البحث الى البحث عن الوسائل الوقائية لهذا التطور للسيطرة على انماطه التي من الممكن ان تخلق المشاكل الاقتصادية وتعمق من ظاهرة البطالة لكون اغلب المستفيدين من هذه النماذج الحديثة من التطور هي الدول المتقدمة ، نظرا لامتلاكها قاعدة واسعة ورصينة من التقنيات التي تمكنها من الاستفادة القصوى من هذه النماذج ، على عكس الدول النامية التي هي بالأساس تعاني من ظاهرة البطالة وتتسع لديها .

فرضية البحث : يستند البحث الى فرضية مفادها ان بيئة الاعمال في الدول النامية تعاني بالأساس من ظاهرة البطالة ، وان البرامج الحديثة في مجال الذكاء الاصطناعي من الممكنان يكون لها اثرا سلبيا على الواقع الاقتصادي لهذه الدول وبالتالي تعمق من حدة ظاهرة البطالة .

المبحث الأول : التطور التكنلوجي الاطار النظري

التطور الذي حدث في الاقتصاد الاوربي وبروز الافكار الاقتصادية بمدارسها وتياراتها التي كانت تمثل البداية الحقيقية للتفكير العلمي اخذت المعرفة طابعها الحقيقي ، وتعد الثورة الصناعية حجر الاساس للمعرفة العلمية ويمكن ان نتلمس بدايات هذا الاتجاه من خلال كتابات *(ادم سمث)*والذي يعتبر اول من دعى الى ضرورة اخضاع النشاطات التعليمية الى معايير اقتصادية وبين اهمية المعرفة والتعليم بوصفه رأس المال الدائم الذي يسهم في استقرار المجتمع اقتصادياً وسياسياً وجاءت هذه الافكار تلبية لمتطلبات الاقتصاد الصناعي ،التي تميزت بدقة المنطق وبدرجة عالية من الفكر التجريدي، حيث ادرك(سمث) بأن الثورة الصناعية ستؤدي الى *(اللامادية – Dematerialisation)* معتبراً ان المعرفة والابداع اكثر اهمية من المواد الخام(زحلان :2000:81)

اما في فرنسا فقد كان رواد الافكار الجديدة كل من (جان ساي- شارل رست- شارل جيد) وكانت كتاباتهم البداية الحقيقية للتفكير بالاصول اللامادية في مجال الاقتصاد، وحفزت ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية دول العالم على توجيه جهودها نحو تنمية قدراتها البشرية فشهدت تلك المدة ولادة حقل *(اقتصاديات التعليم- Economics of Education)* بوصفها أحد فروع الاقتصاد الحديثة المعنية بالأنشطة التعليمية ذات المضامين والاهداف الاقتصادية ،

ويشير هذا الاصطلاح الى ذلك "العلم الذي يبحث امثل الطرائق لاستخدام الموارد التعليمية مالياً وبشرياً وتكنولوجياً وزمنياً من اجل تأهيل العنصر البشري بالتعليم والتدريب، ومن اجل توزيع افضل لهذا التكوين ومن ابرز الاقتصاديين الذين زاد اهتمامهم بأثر المعارف الجديدة في النمو الاقتصادي *(روبرت سولو- Ropert solow)* و *(ثيودورشولتز-TH. Schwltz)* والذي يعده البعض أول من اشار الى أهمية رأس المال البشري في التنمية عام (1960) .(ستراك :2008:41)

ويعد *(مارشال-A. Marshal)* من الاقتصاديين الاوائل الذين اشاروا الى (القيمة الاقتصادية- Economic Value) للتعليم والمعرفة عندما اكد ان اكثر الاستثمارات الرأسمالية قيمة هو ما يستثمر في البشر، وتأتي اهمية نظرية *(ماكليلاند-D.C.Maclleland)* في *"دافع الانجاز- Achievement Motivation"* ودوره في التنمية الاقتصادية واهمية المعرفة من خلال الدوافع الانسانية لدى الفرد وقدرته على الابتكار عندما اشار الى الافراد الذي يتصفون بالقدرة على التفكير والابداع والابتكار في سبيل انجاز وبكفاية ما يضطلعون به من اعباء على الوجه الاكمل وانهم الاسرع في تعلّم الجديد من المعرفة وان عملية التنمية الاقتصادية تعتمد على الاعمال المتميزة التي يقوم بها ذوو القدرة والمهارة العالية، اذ ربط بين دافع الانجاز وبين معدل النمو الاقتصادي.

وتشير اغلب ادبيات (اقتصاد المعرفة) الى ان الاقتصادي *(ماكلوب-Fritz Machlup)* كان اول من تنبه الى موضوع اهمية المعرفة في الاقتصاد، ففي بداية الخمسينيات قام بدراسة لانتاج المعرفة، بعد ان كانت معظم

الدراسات السابقة مهتمة بأنواع المنتجات الأخرى مثل (الزراعية، البترولية، الآلية، الفولاذية..) وغيرها من المنتجات المادية اذ كان الاهتمام قليلاً بمنتجات المعرفة وظهر اثر ذلك اصطلاح ***(الاقتصاد الجديد- New Economic)*** لأول مرة في منتصف خمسينيات القرن الماضي عندما لاحظ الباحثون التطور التصاعدي لقطاع جديد على حساب قطاعي الزراعة والصناعة اطلق عليه (قطاع ما بعد الصناعة) والذي شكل نواة الاقتصاد الجديد، وتعد المدة من (1960-1970) مرحلة تبلور حقل المعرفة وتطور الدراسات والابحاث التطبيقيه في هذا المجال، اذ طور انصار المدرسة النيوكلاسيكية وبدءاً منذ نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي تحليلاتهم الاقتصادية استناداً الى عوامل التحليل الكمي امثال (لوكاس، سرجنت، دالاس) لبناء نماذج اقتصادية كلية تساعد في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة معتمدين على قاعدة المعلومات والبيانات.(المالكي :2003،10)

وفي عام (1980) قدم الاقتصادي *(ادوارد فراينبوم-Freignebaum)* حقلاً معرفياً جديداً اطلق عليه *(هندسة المعرفة- Engineering Knowledg)* وتعرّف بأنها " فن الحصول على اسس وأدوات البحث للتغلب على المشاكل التي تحتاج الى القضايا الفنية للحصول على هذه المعرفة وعرضها واستمراريتها واستخدامها بشكل صحيح، وانها تمثل فرع من فروع الذكاء الصناعي الذي يركز على توفير انظمة الخبرة وتطويرها ، ومنذ ذلك الوقت اعتبرت *المعرفة قوة- Knowledge is Power* واصبحت بعدها المعرفة حقيقة ممكنة للاقتصاديين لتقديم الاداء الافضل من خلال خلق المعرفة او اكتسابها بالتعليم والاعتماد على *تقانة المعلومات- Information Technology* وشبكة الاتصالات العالمية لتسهيل عملية نقل المعرفة وتطويرها، ولاسيما ان المعرفة هي فعل انساني راق ميزت الانسان منذ بدء الخليقة، تتراكم وتنتقل من جيل لآخر، فما هي الا شكل جديد لموجود أبدي متغير غير قابل للتجزئة، نحتاجه لنتعلم كيف نتطور و نستثمر و ندير وننظم حياتنا الاقتصادية. (السالمي :2008:191)

المبحث الثاني : جدلية العلاقة بين الاقتصاد والتطور التكنلوجي:

ان ما هو مطلوب للاقتناع بصدق حقيقة ما "اذا سلمنا ان الحقيقة هي سمة او خاصية منسوبة الى الفرضية"، هو وجود معيار للحكم عليها، وقد عرفت التجربة كمعيار علمي، حينما عرفته الوضعية من خلال اعلانهم لمبدا "امكانية التحقق" اذ ترى وفقا لمعيارها بان المعنى الواقعي لعبارة ما لا يتحدد الا من خلال التحقق من هذا المعنى، والفكرة الرئيسية التي تكمن في هذا المبدأ هي ان "القضايا التي تعلن انها تقرر شيء ما عن العالم الواقعي – على عكس القضايا القبلية/ التحليلية، التي تكون صادقة في أي عالم ممكن – تكون ذات معنى اذا وفقط اذا كانت ثمة ملاحظات ممكنة وتكون نتيجتها موافقة لصدق او كذب القضية" (Arther ،1963 :24).

وتطور معيار التجربة مع بوبر Popper، في محاولة استخدام التجربة والخطأ بأسلوب البحث عن الحقائق التي تكذب الفرضية وتدحضها، وليس التي تحققها وهنا نجد انفسنا امام معيار جديد يسمى بالتدحيض (Refutation)، ومع اسلوب جديد في الاستدلال الاستنباطي ينظر له من منظور "منهج نمو العلم".

ومعنى التدحيض او التكذيب هو تعريض الفرضية او النظرية للحالات التي تفندها والاتيان بالحالات الاقل احتمالا في الوقوع لتعطي البرهان او الاثبات للفرضية او النظرية، فكلما كانت الاحداث او المعلومات ذات احتمالية اقل كلما كانت ذات محتوى اعلامي اكبر "High Information Content" لان مثل هذه الحالات هي التي تدعمها (Magge, 1974 :33)، وفي هذا المجال توصل Popper الى النتائج التالية (Oldroyd, 1986 :300):

- من السهل الحصول على اثباتات او تحقيقات لكل نظرية تقريبا – لو اردنا البحث عنها.
- ان النظرية التي لا يمكن تفنيدها لا تعتبر نظرية علمية، فعدم قابلية النظرية للتدحيض ليس ميزة او قوة للنظرية وانما هي العكس.
- كل اختبار اصلي لنظرية ما انما هو محاولة لتكذيبها.

مما يعني ان اختبار النظرية هو اختبار مستمر مع بقاء النظرية.

في حين هناك راي اخر يطرحه كون Kuhn يرى ان ما يحدث فعلا لاجل الاختبار هو ليس في التحقق، وليس في الدحض او التكذيب للحالات وانما هو حل لغز، تتعرض فيه النظرية للاختبار في زمن يسميه بالثورات العلمية، فلو ان كل فشل في سبيل اثبات وتطابق النظرية مع الواقع يوجب رفض النظرية لانتهى الامر بنبذ جميع النظريات في كل الازمان (شوقي،1992 :208)، ولأحتاج انصار Popper الى معيار لتحديد درجة التكذيب او الاحتمالية (Ibid :208).

ظهرت ومنذ الخمسينيات من القرن الماضي العديد من الادبيات الاقتصادية حول مسألة الفروق في اسعار عناصر الانتاج وتزايد الاهتمام في الكثير من الدراسات باقتصادات البلدان النامية وقدمت اسباب كثيرة لتفسير الفروق في الاجور. وقد ركزت بعض الدراسات على الحقائق التاريخية للتقسيم الدولي للعمل ذي الطبيعة الرأسمالية، تمثلت نتيجته في تقسيم العالم الى طرفين احدهما البلدان المتخلفة التي تقوم بتصدير المواد الأولية، مقابل الحصول على منتجات مصنعة من الطرف الثاني المتمثل في البلدان الراسمالية وبذلك اصبح التبادل غير ألمتكافئ هو جوهر العلاقة التي تربط البلدان المتخلفة بالبلدان الرأسمالية، حيث يجري تحويل القيمة بشكل متعاظم

من الاولى الى الثانية نتيجة التخصص الدولي المتاح للبلدان المتخلفة وليس فقط نتيجة تقلبات الطلب على السلع الأولية.(مرسي :1989:58)

كما اتجهت بعض الدراسات الى مقارنة التحليل التقليدي مشيرة الى أن انماط التجارة الدولية لا يمكن أن تفسر استناداً الى الاختلاف الكمي في عناصر الانتاج (ندرتها أو وفرتها) فحسب وأنما تتحدد ايضاً بالاختلاف النوعي لهذه العناصر اي انواع الارض ورأس المال وانواع العمل والمهارات المختلفة يضاف الى ذلك التطورات التكنلوجية ذات الطبيعة المرنة وكذلك العوامل السياسية ومستويات الدخول التي تؤثر في توفير الوضع التجاري التفضيلي.

وتستطرد هذه الدراسات في التاكيد على أن قدرة التجارة في أن تكون بديلاً عن حركة عناصر الانتاج تعتمد على حالة سوق عناصر الانتاج.(الصرن : 2002:203)

ففي البلدان المتقدمة توافر عنصر راس المال المادي وهو الاساس للاستثمار في مجالات البحث والتطوير بطريقة منظمة ومستمرة وتوافر عنصر راس المال البشري والمتمثل بالعلماء، الخبراء، الفنيين والعمل المتخصص قد أدى الى زيادة الفجوات التكنولوجية والبشرية مع البلدان النامية.

فإذا لم تتقلص هذه الفجوات بالاضافة الى الفروق في الدخول وعدم ابتعاد اسواق عناصر الانتاج بضمنها سوق العمل، عن العمل في بنية سوقية غير تامة. فأن التجارة ستقوم جزئياً بدور البديل عن حركة عناصر الانتاج.

إلا أن الأهم في أسباب عدم أمكانية تحقق النموذج النظري في مساواة اسعار عناصر الانتاج ومنها اجور العمل على مستوى العالم، أن هذه النظرية مبنية على افتراضات محددة بعيدة عن عالم الواقع ومن هذه الافتراضات: أن هناك تشابهاً تاماً في التكنولوجيات ودوال الانتاج ومهارات العمل بين بلدان العالم ووجود المنافسة التامة وتشابه التفضيلات والاذواق وعدم وجود تكاليف نقل أو عوائق تحد من حرية التجارة، ويبدو من الواضح أن

استقراءاً يفيد بأن افتراضات وبالتالي نتائج هذا النموذج بعيدة تماماً عن واقع العلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.(عبدالخالق : 2008:57)

فحتى مع افتراض تطابق المهارات الخاصة بالعمل فإن نمط علاقات الانتاج – العمل تختلف في الاقتصادات المتقدمة بلداناً وشركات إذ يسود فيها الميل نحو ادخار العمل عنها في البلدان النامية.

كما إن تشابه الأذواق والتفضيلات يكون معقولاً في حالة بلدان ليس بينها تفاوت كبير من حيث مستوى دخل الفرد، فمن غير المعقول أن تكون اذواق المستهلكين في بلد نامٍ هي نفسها في بلد متقدم ووجود تفاوت في متوسط دخل الفرد اضافة الى العوامل الاخرى الاجتماعية والثقافية والجغرافية

كما إن سيادة المنافسة التامة وكما تفترض النظرية يلاحظ استحالة تحقق ذلك في الواقع حيث إن ظروف الإنتاج تسودها مبادئ الاحتكار بحالاته المختلفة والمنافسة الاحتكارية إلى جانب المنافسة التامة وقلما تسود الأخيرة، حيث إن اغلب فروع الإنتاج تخضع للمنافسة الاحتكارية.(عجمية :1988:52)

إن سيادة المنافسة التامة كما تفترض النظرية يعني أن في مقدور البلد الذي يتخصص أن ينتج ويصدر أي كمية من السلعة التي يتخصص فيها في السوق العالمية عند سعر ثابت.

لكن الواقع يشير خلاف ذلك بالنسبة للبلدان النامية، حيث لا تستطيع زيادة صادراتها مع ثبات سعرها بسبب انخفاض الطلب عليها ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها انخفاض المرونة الدخلية للطلب الاستهلاكي على الكثير من السلع الزراعية، واخذ البلدان المتقدمة بمذهب حماية سلعها الزراعية المحلية كما أن التقدم التكنولوجي قد أدى إلى توفير المواد الخام الطبيعية، وتفترض النظرية أيضا عدم وجود تكاليف للنقل أو أية عوائق أخرى على حرية تدفق التجارة الدولية ولكن الواقع يشير عكس ذلك.

إن أهمية النقاش الدائر حول موضوع تفاوت الدخول بين مجموعتي البلدان المتقدمة والنامية تتأتى من أن ظاهرة الهجرة الاقتصادية الدولية للعمل هي نتاج رئيس لهذا التفاوت كما أن ما يزيد من أهمية الموضوع هو تفاقم

هذا التفاوت بين الدخول، مناقضاً بذلك لاستنتاجات الصيغة الحديثة لمبدأ الميزات النسبية في التخصص وبالتحديد في مسالة تساوي دخول عناصر الإنتاج أن هذا التفاوت المستمر في الدخول وفي متوسطات الدخل بين مجموعتي البلدان المتقدمة والنامية تبدو مؤشراً آخر على أن تطبيقات نظرية التجارة لم تعمل كما ينبغي على مستوى العالم، وأن السوق وقوانينه ونتائجه تكون منحازة في غير صالح البلدان النامية، ومن المقاربات التي تقر مفهوم نمو طاقة الهجرة، هي الرؤية الماركسية التي تؤكد على الوضع المحيطي للبلدان الفقيرة والنامية في أطار عالمي دائري تمثل البلدان الصناعية مركزه وتعمل البلدان الغنية على امتصاص ثروات بلدان المحيط إلى حد تفقيرها واستغلالها اقتصادياً وسياسياً وجعلها بالتالي تابعة له. (العموص : 2001:4)

من جانب آخر تشكل مقاربات تطبيق أثر الدوامة أو التسبب التراكمي لميردال 1957 تطابقاً مماثلاً للتحليل المرتكز على أفكار المحيط والدائرة.

لقد وضع الاقتصادي ميردال نظرية ضد نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج فقيام التبادل الدولي دون عوائق بين البلدان الصناعية والبلدان النامية هي بداية عملية تراكمية نحو إفقار وركود البلدان الأخيرة وقد انتقد افتراضات نظرية التجارة الدولية فالمنافسة التامة في نظره لا وجود لها واقعياً في إطار العلاقات بين البلدان النامية والمتقدمة كما أن العملية الاقتصادية هي عملية تراكمية أي ليس هناك توازن مستقر ويعني هذا أن الاختلافات في عناصر الإنتاج يؤدي في ظل تقسيم العمل الدولي إلى المزيد من الاختلالات. (الطائي :2016:102)

وفي إطار تفسيره للهجرة الدولية للعمل ركز على عاملين هما آثار التخلف Back ward effects وآثار الانتشار Spread effects فالأولى عدها ذات اثر سلبي مباشر على البلد الذي يهاجر منه الأفراد إلى الخارج في حين عدَّ الأثر الثاني ايجابياً لان المهاجرين في هذه الحالة يحصلون على دخل وخبرة وفرص عمل بالإضافة إلى تحويلاتهم إلى بلد الأصل وقد شجع الهجرة الداخلية لأنها تؤدي إلى إعادة توزيع الموارد البشرية وفقاً لموارده الطبيعية وأماكن تواجدها وأنها أكثر نفعاً من الهجرة الدولية' كما تعزى إلى الاقتصاديين بيربيش R. Perbish

1950 وسنجر Singer 1968 مقاربة شاملة تؤكد بأن البلدان النامية تنتفع اقل من البلدان الصناعية من مساهمتها في الاقتصاد الدولي فقد أوضح بيربيش في نظريته عن العلاقة بين (المراكز) ، و بلدان (المحيط الخارجي) المنتجة للمواد الأولية إلى أن معدل التبادل بين السلع الصناعية والمنتجات الأولية يميل في المدى الطويل إلى الاتجاه في غير صالح البلدان النامية ولصالح البلدان الصناعية.

ويؤكد على أن البلدان الصناعية تصر على بقاء أسعار منتجاتها الصناعية مرتفعة، على الرغم من ارتفاع إنتاجيتها معللة ذلك بأن المزايا التي تحصل بسبب التقدم الفني يقلل من أثرها ارتفاع الأجور لديها بسبب قوة نقابات العمال، في حين أن التقدم الفني يحدث ببطء في البلدان المنتجة للمواد الأولية ويؤدي إلى تخفيض الأسعار فيها بسبب الضغط الذي تمارسه البلدان الصناعية المستوردة لهذه المنتجات وبسبب عدم وجود تنظيمات نقابية.(مبارك : اخرون :2009:115)

كما أن للاقتصادي نيركس Narkse الفضل في صياغة أسباب الاختلاف بين أسعار المنتجات الأولية والصناعية ويعود إلى عدم استطاعة البلدان النامية مواجهة التقلبات في أسعار صادراتها لأنها تقوم بتصدير سلعة أو عدد قليل من السلع على العكس من البلدان الصناعية التي تستطيع مواجهة التقلبات في الأسعار لارتكازها على أنواع عديدة من سلع التصدير، كما أن البلدان النامية منتجاتها يكون الطلب عليها مرناً ويتزايد العرض العالمي منها في حين أن طلبها على السلع المستوردة يتزايد ويتصف بقلة المرونة.(امين : 1999:53)

يتضح مما سبق أن الهجرة الاقتصادية الدولية للعمل مرتبطة بتباعد الدخل بين المجموعتين، فيمكن القول بأن التجارة الدولية وعلى الرغم مما تسمح به من توسيع نطاق السوق وارتفاع درجة تقسيم العمل في الوقت نفسه قد لا يترك نمط توزيع الدخل على ما كان عليه وقد يزيد من درجة الفقر لشرائح واسعة من سكان البلدان النامية.

وبالتالي فإن التجارة الدولية تساهم ولو بصفة غير مباشرة في دفع وتنمية الهجرة الدولية على خلاف الاستنتاج الرئيس لنظرية التجارة الدولية في مساواة أسعار عناصر الإنتاج والتي يبدو أن جزئياتها قابلة للتطبيق نسبياً على البلدان المتقدمة دون النامية.(يونس: 1994:116)

المبحث الثالث : الرؤية اقتصادية للتطور التكنلوجي

نظرا لهيمنة الحكومة من خلال النظام المركزي اي هيمنة الدولة على السوق والذي يعني انه في بعض الحالات تكون الدولة فعالة اقتصادياً وهذه الفاعلية يمكن ان تكون في انتاج السلع العامة ، ومن الامثلة على هذه السلع ، شق الطرق وخدمة الارصاد الجوي ودعم العلوم الاساسية واجراءات تحسين الصحة العامة ، وهذه ليست سلعاً يمكن شرائها وبيعها في الاسواق ، وان انتاج القطاع الخاص القدر الملائم من هذه المنافع العامة لن يحدث لان نفعها متغلغل بشكل واسع بين السكان ولا تملك شركة واحدة او مستهلك فرد الحافز الاقتصادي الذي يدفعه لتقديم هذه الخدمة في داخل السوق وجمع ايراداتها ، عليه لتبرير تدخل الدولة وفاعلية القطاع العام يكون من خلال :

1- توفر السلع والخدمات العامة.
2- السيطرة على الاحتكار .
3- معالجة التأثيرات الخارجية

لابد ان يكون الدور الحكومي مقتصرا على بعض الخدمات الأساسية التي توفرها للأفراد وترك السوق يعمل بحرية ومن وجهة نظر الباحث على الحكومة ان تتبع الإجراءات التالية لضمان الاستقرار والتطور :

1- أحد الأركان الأساسية لعملية التقدم الاقتصادي هو تصحيح الاختلالات الهيكلية ، من خلال الصناعة والتي تعد الوسيلة الاساسية للقضاء على الاختلالات الهيكلية ، اذ عن طريقه يتم تصحيح العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية ، ويقوم القطاع الصناعي باستيعاب القوى العاملة الفائضة وبالتالي يصحح مظهراً آخر من مظاهر الاختلالات الهيكلية ، كذلك اتساع القاعدة الصناعية (عن طريق توسع القطاع الصناعي) تزداد الاهمية النسبية للقطاع الصناعي وتقل بالتالي الاهمية النسبية للقطاعات الاخرى ، من ثم يقوم القطاع الصناعي الخاص بتصحيح مظهراً ثالثاً من مظاهر الاختلالات الهيكلية وهي اختلال الهيكل الانتاجي ويتحول الاقتصاد بموجبه الى اقتصاد يسهم فيه الهيكل الانتاجي الصناعي بشكل كبير ويترتب على التصنيع آثار هامة هي تنويع الاقتصاد اي تنويع مكونات الناتج ومن ثم تقل اهمية المحصول الواحد في جملة الناتج القومي ، واتساع القاعدة الصناعية.

2- دخول الصناعة مجال التصدير وتتنوع الصادرات وتقل اهمية المحصول الواحد (المادة الاولية) في جملة الصادرات ويترتب على ذلك انخفاض درجة تأثر الاقتصاد القومي بظروف السوق الدولية ، ويعني هذا ان التصنيع هو ايضاً وسيلة للقضاء على احد مظاهر الاختلالات الهيكلية ألا وهو اختلال هيكل الصادرات. وتعني بالتصنيع هنا الزيادة خلال الزمن في الاهمية النسبية للقطاع الصناعي سواءً من وجهة نظر الدخل ام من وجهة نظر حجم استخدام العمالة ، وتعني بذلك زيادة الاهمية النسبية للدخل (الناتج) القومي المتولد في القطاع الصناعي وزيادة الاهمية النسبية للقوى العاملة التي يستوعبها القطاع الصناعي ، ويتحقق ذلك عن طريق الزيادة المستمرة في الاهمية النسبية لحجم الموارد (الاستثمارية) الموجهة الى القطاع الصناعي ، اذ عند زيادة حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي تزداد الطاقة الانتاجية للقطاع الصناعي ، كما تزداد في نفس الوقت قدرته على استيعاب القوى العاملة. وعلى اختلاف أهمية القطاع الصناعي من دولة الى اخرى فأن ما يحدد ألية وسرعة استجابة التصحيحات الهيكلية بما يحتويه البلد من جهاز الانتاجي يشبع الحاجات المطلوبة في السوق المحلية والخارجية أنماط وسياسات الدولة الاقتصادية وأفاقها المستقبلية سواءً عبر ألية التخطيط المركزي الموجه أم استخدام آلية السوق في المجال الصناعي .

3- تنظيم القطاع الخاص وآلية عمل السوق التلقائية :

الحقيقة بينت بأن السوق ما هو الا تنظيم دقيق للعلاقات الاقتصادية يشترك فيه الافراد منتجين ومستهلكين بدرجات متفاوتة في التأثير دون سلطة عليا او ادارة واعية ، ويؤدي السلوك المستقل لكل الوحدات الاقتصادية انتاجية أو استهلاكية الى أمرين :الأول هو تحقيق التنسيق بين هذه القرارات الفردية المستقلة وتحقيق نوع من التوازن العام التلقائي (فكل بائع او منتج يحاول ان يبيع سلعة بأعلى الاسعار في سبيل تحقيق أفضل النتائج بالنسبة له) وبالمقابل كل مشتري يحاول ان يشتري السلعة نفسها بأدنى الاسعار الممكنة ، وتتغير الاسعار صعودا وهبوطا حتى يتم التوازن تلقائيا بين الكميات المعروضة للبيع والمطلوبة للشراء . وترسل تغييرات الاسعار اشارات الى المنتجين والمستهلكين لتحديد سلوكهم في المستقبل ويحدد على ضوء ذلك حجم ونوع الإنتاج المطلوب ، والثاني تحقيق التوازن بين كلا الطرفين

دون سلطة عليا وهو ما يسمى بالتوازن التلقائي داخل السوق ان هذا التوازن يراعي ما يحدث

من تطورات سواء من جانب الانتاج (تطورات تكنلوجية او اكتشافات جديدة) ام في جانب الاستهلاك (تغييرات في جانب الاذواق او الدخل او أسعار السلع الاخرى)

وعلى اختلاف الحجم التنظيمي وامتلاكه لوسائل الانتاج ودرجات استخدامه للعمالة يمكن تقسيم القطاع الخاص الى :

4-السوق المنظم: الذي يتسم بحجم عمله الكبير فضلا عن المعاملات المالية الكبيرة ومستوى عال من الادارة تدير العمليات الانتاجية .

يغلب على منشأة القطاع الخاص في البلدان الرأسمالية المتقدمة صيغة الشركات الكبيرة والعملاقة ولها قوه اقتصادية عظيمة وتهيمن على مجمل الانشطة الاقتصادية في بلدانها والعالم مما جعلها تكسب قوه سياسية تتداخل مع القوه السياسية للدولة من خلال اندماج مصالح الدولة واهدافها مع مصالح مؤسسات القطاع الخاص واهدافه(2) .

5-السوق غير المنظم ويقصد به الاقتصاد غير المسجل لدى دوائر الدولة ولا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل نشاطاته في الحسابات القومية بشكل دقيق . والذي يتسم بمحدودية استخدامه للقوى العاملة ، اذ لا تتجاوز عشرة اشخاص او اقل ويكون معاملاته الوظيفية والمالية من البساطة بحيث لا تحتاج الى مسك سجلات نظامية وغالباً ما تكون الادارة فيه لشخص واحد وغالباً يمثل هذا القطاع المشاريع الصغيرة او الوحدات الحرفية.

الاستنتاجات والتوصيات :

1-ضرورة العمل على دفع العجلة الاقتصادية باستيعاب التكنلوجيا الحديثة وتوظيفها افضل توظيف للوصول الى الأهداف الرئيسية لاستيراد تلك التكنلوجيا التي من شأنها الوصول بالمجتمع **الاقتصادي محليا الى افضل المستويات المتطورة .**

2- دعم أنشطة القطاع الخاص محليا وتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب لأجل نقل التكنلوجيا من الخارج الى الداخل لأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة من خلال نمو قطاع التكنلوجيا .

3- ان التطورات التكنلوجية الكبيرة والثورة الهائلة في الاتصالات والمعلوماتية في المجالات كافة خلقت نوعا جديدا من الطلب على العمالة يمتاز بالمهارة والمعرفة والخبرة وان العمالة التقليدية لا تتوائم مع هذا النوع من الطلب لاسيما في البلدان النامية مما خلق فجوة بين ما معروض وما مطلوب من العمالة في سوق العمل وادى الى ارتفاع البطالة التي اصبحت بفضل ذلك التطور بطالة هيكلية حتى في الدول الرأسمالية الكبرى .

4- ان سوق العمل في البلدان النامية عامة والعربية خاصة قليل الاستجابة لمتطلبات الانتاج في ظل التطور العلمي والتقني المتسارع ، لذلك فأن تجربة الاصلاح الاقتصادي قد فشلت في احداث اثار ايجابية بل العكس فقد عكست اثاراً سلبية على القوى العاملة وادى الى انتشار البطالة الهيكلية السافره والمقنعة.

5-ان النظرية الاقتصادية عالجت موضوع التطور التكنلوجي من مختلف الجوانب ، ولم تترك أي ملاحظة حول هذا الموضوع لم توضحها ، ولعل ابرز الإشكاليات التي عالجتها انه بالنظر للتطور التكنلوجي بان له اثارا سلبية

هي أفكارا مغلوطة ، وأوضحوا انه يساهم في التطور الاقتصادي من خلال خلق روح المنافسة والابداع والابتكار .

التوصيات :

1-يوصي البحث بأهمية اعتماد النظريات الاقتصادية التي تحدثت عن أهمية التطور التكنلوجي واستخدام الأدوات الخاصة به والنماذج التكنلوجية التي من شانها احداث الفرق لاقتصادي للدول النامية للوصول الى قدر مقبول من التنمية الاقتصادية وتحقيق نوع من الاستدامة في مجال التكنلوجيا .

2- الاهتمام بسوق العمل وخصوص القطاع الخاص ، من خلال ادخال النماذج الحديثة من الذكاء الاصطناعي ، وأدواته للسماح للعاملين في هذا القطاع بالاستفادة القصوى من إمكانية اندماج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد العالمي .

3-زيادة النفقات العامة الموجهة لأغراض البحث والتطوير من خلال رفد مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي (الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية)بالأموال اللازمة لتحقيق النمو في هذا المجال واستخدام التقنيات الحديثة في مجالات البحث العلمي .

4-إعطاء العاملين بالقطاع العام تصورا علميا واضحا لمقدار التطور في بيئة العمل الحديثة التي تعتمد على الابداع وخلق الفرص ، من خلال حثهم على اتباع أساليب التطور التكنلوجي لخدمة العملية الاقتصادية محليا ، ورفد السوق بالكوادر التي تعي أهمية استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي وتطويعها لخدمة الاقتصاد.

المصادر والمراجع :

1- د. انطوان زحلان : "العولمة والتطور التقاني"، من بحوث ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص81.

2- د. رياض بدري ستراك: "تخطيط التعليم واقتصادياته"، مكتبة الجامعة، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

3- عبد الله بن محمد المالكي : " اقتصاديات التعليم "، مجلة المعلم، الرياض، 2003، ص8-10.

4- Andrew B. Hargadon:"Firm as knowledge Brokers", Calforina M.R, Vol (40), No(3), 1998, P(220).

5- (P.F. Durcker: "They're Not Employees- They're People", H.B.R, Vol(77), No(1), 1999, P(15).

6- نبيل علي، نادية حجازي، :"الفجوة الرقمية"، مجلة سلسلة عالم المعرفة، العدد (318)، الكويت،2005،

7- كريم مهدي الحسناوي، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، مطبعة التعليم العالي، بغداد،1987،ص130

8- عبد الفتاح العموص، المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية: أشارة للبلدان المغاربية،2005.

9- هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي- النظرية والتطبيقات، دار الكتب، بغداد، 2007.

10- فؤاد مرسي، التخلف والتنمية دراسة في التطور الاقتصادي، دار الوحدة، بيروت،1982،

11- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة الجزء الأول، دار الرضا، عمان 2002.

12- جودة عبد الخالق، مدخل الى الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978.

13- محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1977،.

فاعلية السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي في العراق للمدة 2004 – 2023

أ.م. د. علي جابر عبدالحسين
جامعة المثنى/ كلية الادارة والاقتصاد

الباحثة دنيـــا شمخي جبر
جامعة المثنى/ كلية الادارة والاقتصاد

الباحثة غفران حسين جواد
جامعة المثنى/ كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة الرقمية، ومدى تأثير التحول الرقمي على كفاءة الأدوات النقدية التقليدية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. يتناول البحث دور التكنولوجيا المالية (FinTech) والاقتصاد الرقمي في تعزيز فعالية السياسة النقدية من خلال تحسين وسائل الدفع الإلكتروني، وتحليل البيانات الضخمة، وتعزيز الشمول المالي. كما يناقش البحث تأثير الرقمنة على إدارة التضخم، وسعر الصرف، وسرعة انتقال القرارات النقدية. ومن خلال تحليل الواقع الاقتصادي، يستعرض البحث التجارب العالمية في هذا المجال ومدى إمكانية تطبيقها في الاقتصادات النامية. توصلت الدراسة إلى أن الدمج الفعّال بين السياسة النقدية والاقتصاد الرقمي يعد ضرورة حتمية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية :السياسة النقدية، الاقتصاد الرقمي، التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، الاستقرار الاقتصادي.

The Effectiveness of Monetary Policy in the Digital Economy in Iraq for the Period 2004-2023

Ghofran Hussein Jawad
Al-Muthanna University
Administration and Economics

Dunya Shamkhi Jabr
Al-Muthanna University
Administration and Economics

Dr. Ali Jaber Abdul Hussein
Al-Muthanna University
Administration and Economics

Abstract

This research aims to examine the relationship between monetary policy and digital policy, focusing on how digital transformation impacts the efficiency of traditional monetary tools in achieving financial and economic stability. The study explores the role of financial technology (FinTech) and the digital economy in enhancing monetary policy effectiveness through improved electronic payment systems, big data analysis, and financial inclusion. Additionally, it discusses the impact of digitization on inflation management, exchange rates, and the speed of monetary policy transmission. By analyzing economic realities, the research reviews global experiences in this field and assesses their applicability in developing economies. The study concludes that the effective integration of monetary policy and the digital economy is an essential necessity for promoting economic stability and achieving sustainable development.

المقدمة

لقد أدى هذا التقدم التكنولوجي غير المسبوق في مجالات الاتصالات والمعلومات إلى ظهور أنماط جديدة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، إذ أصبح الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا الرقمية في مختلف مجالاته. وقد أدى هذا التحول إلى نشوء **الاقتصاد الرقمي**، أو ما يُعرف بـ "اقتصاد المعلومات"، وهو مفهوم يعبر عن رؤية مستقبلية يقوم فيها الاقتصاد على البيانات والمعرفة باعتبارهما الركيزة الاساس للنشاط الاقتصادي

في ظل هذا الواقع، أصبحت القدرة على الوصول إلى المعلومات وتحليلها واتخاذ القرارات بناءً عليها عاملاً رئيسيًا في صياغة السياسات الاقتصادية للدول. وبالتالي، بات من الضروري على الحكومات تطوير استراتيجيات رقمية تتيح لها استغلال مزايا الاقتصاد الرقمي وتعزيز قدرتها على المنافسة في السوق العالمية. فقد أصبح هذا الاقتصاد عنصرًا أساسيًا في تنمية اقتصادات الدول، بغض النظر عن مستوى تطورها أو مواردها

لم يعد التحول نحو الاقتصاد الرقمي خيارًا، بل أصبح ضرورة حتمية نظرًا للتغيرات العميقة التي أحدثتها الرقمنة في تنظيم الاقتصاد العالمي، وإعادة هيكلة سلاسل القيمة، وتعزيز الكفاءة في إنجاز العمليات بأقل وقت وجهد ممكن. نتيجةً لهذه التغيرات، بات الاقتصاد الرقمي القوة الدافعة لنمو الاقتصادات الحديثة، إذ أتاح فرصًا غير مسبوقة لتوسيع نطاق التجارة والاستثمار، وسهّل العمليات الاقتصادية على نطاق واسع. لذا، يتناول هذا البحث موضوع الاقتصاد الرقمي، موضحًا مفهومه وخصائصه ومتطلباته وعناصره الاساس، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مزاياه وتحدياته، واستكشاف بعض تطبيقاته العملية في مجالات التجارة الإلكترونية، والتسويق الرقمي، والاستثمار عبر الإنترنت.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في الربط بين فعالية السياسة النقدية والسياسة الرقمية، إذ لم يعد الاقتصاد الحديث يعتمد فقط على الأدوات النقدية التقليدية، بل أصبح يتطلب تكاملاً مع التحول الرقمي لضمان تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي.

كما أن دمج التكنولوجيا الرقمية في السياسة النقدية يسهم في تحسين آليات الدفع الإلكتروني، وتعزيز الشفافية، والحد من التهرب الضريبي، مما يرفع كفاءة النظام المالي ككل. في هذا السياق، يهدف البحث إلى توضيح كيف يمكن للاقتصاد الرقمي أن يدعم السياسة النقدية في تحقيق أهدافها المتعلقة بالاستقرار النقدي، وتحفيز الاستثمار، ودعم التنمية المستدامة.

مشكلة البحث

1. كيف يؤثر التحول نحو الاقتصاد الرقمي على فاعلية السياسة النقدية في العراق خلال المدة (2004-2023)؟
2. ما مدى قدرة البنية التحتية الرقمية والسياسات الحكومية على تعزيز التكامل بين الاقتصاد الرقمي والسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. **تحليل تأثير الاقتصاد الرقمي على فاعلية السياسة النقدية** في العراق خلال المدة (2004-2023)، ومدى قدرة المؤسسات الاقتصادية على التكيف مع التحول الرقمي.
2. **دراسة دور السياسة الرقمية في تعزيز كفاءة السياسة النقدية**، من خلال استخدام الأدوات الرقمية في تنظيم الأسواق المالية، والتحكم في معدلات التضخم، وتحفيز النمو الاقتصادي.

3. **تقييم مدى جاهزية البنية التحتية الرقمية** في العراق لدعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي، وتحليل التحديات التي تواجه تطبيق السياسات النقدية.

4. **اقتراح استراتيجيات لتعزيز فاعلية السياسة النقدية** في ظل الاقتصاد الرقمي، بما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

فرضية البحث

يفترض البحث أن هناك **علاقة تأثير متبادل** بين السياسة النقدية والاقتصاد الرقمي، بإذ تؤثر التحولات الرقمية في القطاع المالي على فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية، مثل التحكم في المعروض النقدي وأسعار الفائدة، في حين يمكن للسياسة النقدية أن توجه تطور الاقتصاد الرقمي من خلال التنظيمات النقدية والمالية.

كما يفترض البحث أن زيادة الاعتماد على الأنظمة الرقمية في العمليات المصرفية والمدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية تؤدي إلى **تعزيز كفاءة السياسة النقدية**، لكنها قد تخلق تحديات جديدة تتطلب تحديث أدوات التحليل والسيطرة النقدية.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

1. **الحدود الزمانية:** يشمل البحث المدة الممتدة من **2004إلى 2023**، وهي مدة شهدت تحولات كبيرة في العراق من إذ تبني التقنيات الرقمية، وتطور البنية التحتية للاتصالات، وتطبيق السياسات الرقمية في مختلف القطاعات الاقتصادية.
2. **الحدود المكانية:** يركز البحث على **جمهورية العراق**، إذ يتم تحليل فاعلية السياسة النقدية ضمن الاقتصاد الرقمي في مختلف القطاعات، مع التركيز على دور المؤسسات الحكومية، والقطاع المصرفي، والشركات التكنولوجية في تبني الحلول الرقمية.

المبحث الأول:

مفهوم السياسة النقدية وأهدافها

أولًا: مفهوم السياسة النقدية والمدارس الاقتصادية

تعد السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. ويتمثل تطبيق هذه السياسة في مجموعة من الأدوات المختلفة التي تندرج في وعاء واحد ألا وهو الجهاز المصرفي.

1. مفهوم السياسة النقدية المفهوم والاهمية

تمكن أهمية السياسة النقدية كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية في أي دولة من الدول وقد اخذ الاهتمام يتزايد مع تفاقم الأزمات المالية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم كما ارتبط تطور فلسفة السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية الحديثة ، خاصة النقدية منها بعد منتصف القرن الماضي.

يمكن تعريف السياسة النقدية على انها مجموعة النصوص والقوانين والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية (عبدالمجيد قندي ، 2003)

تعرف السياسة النقدية هو تدخل السلطات النقدية لغرض التأثير على عرض النقود وتوجيه الأئتمان باستخدام وسائل نقدية معينة وهدف ذلك الوصول إلى تطبيق بعض الأهداف الاقتصادية. (سامي خليل ، 1982)

2. أدوات السياسة النقدية :-

وتعبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية وتشمل نوعين من الوسائل، إلا أن هذه الأخيرة تتباين من اقتصاد إلى آخر، إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وقوة الاقتصاد.

تُعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية لتنظيم العرض النقدي، والتحكم في أسعار الفائدة، وضبط التضخم، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي. تختلف المدارس الاقتصادية في تفسير دور السياسة النقدية:

1. **المدرسة الكلاسيكية:** نشأت هذه المدرسة في القرن الثامن عشر، ويُعد **آدم سميث** (1723-1790) من أبرز مؤسسيها من خلال كتابه **"ثروة الأمم** ."تعتمد الكلاسيكية على مبدأ **"اليد الخفية"**، الذي يشير إلى أن الأسواق قادرة على تنظيم نفسها دون الحاجة إلى تدخل الدولة.

أبرز أفكارها: العرض والطلب هما المحددان الرئيسيان للأسعار والإنتاج. **وان** الحكومة يجب أن تقتصر على حماية الملكية، وإنفاذ القوانين، وحفظ الأمن والدفاع. وأن الأزمات الاقتصادية مؤقتة، وسرعان ما تعود الأسواق إلى التوازن من تلقاء نفسها. **كذلك** الأجور تتكيف مع الظروف الاقتصادية، بإذ تنخفض في الأزمات وترتفع في أوقات النمو.

2. **المدرسة الكينزية:** تأسست على يد الاقتصادي البريطاني **جون مايناردكينز** في كتابه **"النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود**(1936) "، كرد فعل على **الكساد الكبير** في الثلاثينيات.

أبرز أفكارها: الأسواق ليست قادرة دائمًا على تصحيح نفسها، ولذلك يجب أن تتدخل الحكومة من خلال **السياسة المالية** (زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب) و**السياسة النقدية** (تخفيض أسعار الفائدة) وعلى عكس الكلاسيكيين الذين ركزوا على العرض، يرى كينز أن الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي) هو المحرك الرئيسي للاقتصاد. **كذلك** يرى أن الاقتصاد لا يصل إلى التوازن تلقائيًا على المدى القصير، مما يتطلب تدخلًا حكوميًا لتحقيق الاستقرار. ويمكن أن تستخدم الحكومة أدواتها الاقتصادية لموازنة التضخم والبطالة عبر التحكم في الطلب الكلي.

3. **المدرسة النقدية:** ارتبطت هذه المدرسة بالاقتصادي الأمريكي **ميلتون فريدمان**، الذي انتقد الأفكار الكينزية، خاصة فكرة التدخل الحكومي الواسع.

أبرز أفكارها: يرى النقديون أن **التضخم سببه الرئيسي هو النمو المفرط في المعروض النقدي. و** يؤكدون أن البنوك المركزية يجب أن تركز على التحكم في نمو المعروض النقدي بدلًا من التدخل المالي الحكومي. **كذلك** الأفراد والشركات يتخذون قراراتهم بناءً على التوقعات المستقبلية، مما يقلل من تأثير السياسات الحكومية قصيرة الأجل. **ويؤكد** النقديون أن أي محاولة لخفض البطالة عبر زيادة الإنفاق الحكومي ستؤدي فقط إلى ارتفاع التضخم دون تأثير دائم على التوظيف.

4. **المدرسة الحديثة (الاقتصاد الحديث):** تعتمد هذه المدرسة على التطورات الحديثة في **التكنولوجيا والتحليلات الرقمية**، وتركز على تأثير الاقتصاد الرقمي على الأسواق والاقتصاد الكلي.

أبرز أفكارها: تستخدم البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والنماذج الإحصائية الحديثة لصياغة السياسات الاقتصادية. وظهور العملات الرقمية، وتوسع التجارة الإلكترونية، واعتماد التقنيات الحديثة في التمويل والتجارة. **وكذلك** استخدام الأدوات الرقمية في تنفيذ السياسات النقدية، مثل العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs).الاقتصاد الحديث أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات، خاصة في ظل العولمة والاتصالات المتقدمة.

أ- الأدوات الكمية:

1. **سعر إعادة الخصم:**

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على الأموال، أو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك المركزية في القرن التاسع عشر و أوائل القرن عشرون إلى حين ظهور سياسة السوق المفتوحة إذ فقدت أهميتها لصالح هذه الأخيرة. (هيثم الزغبي، 2000)

2. **عمليات السوق المفتوحة:**

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات وتعد هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة في الدول النامية (ضياء مجيد، 1993).

يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، فشراء السندات العمومية وأذونات الخزينة والذهب والأوراق المالية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول. أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول، ومنه تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان في حالة بيعها، وتنخفض في حالة البيع اعتبارا أن عمليات الشراء والبيع تتم للبنوك التجارية. وتعد هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة وهي أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي (بلعزوز بن علي، 2004).

3. **الاحتياطي النقدي القانوني:**

تعد نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود. إذ تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي (عبد المجيد، 1982) أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يهدف الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها (مصطفى سليمان، 2000).

مقارنة بين المدارس الاقتصادية:

نقدها الرئيسي	التركيز الأساسي	آلية ضبط الاقتصاد	دور الدولة	المدرسة
تجاهلت الأزمات الدورية	العرض والإنتاج	الأسواق تصحح نفسها	محدود جدًا	**الكلاسيكية**
قد يؤدي إلى التضخم والعجز المالي	الطلب الكلي	السياسة المالية والنقدية	تدخل قوي	**الكينزية**
تقليل دور السياسة المالية قد يعيق النمو	التضخم والنقد	التحكم في المعروض النقدي	تدخل محدود جدًا	**النقدية**
التبعية للتكنولوجيا قد تزيد من الفجوة الاقتصادية	الاقتصاد الرقمي	البيانات الضخمة والتحليلات	تدخل ذكي عبر التكنولوجيا	**الحديثة**

ثانيًا: نشأة ومفهوم الاقتصاد الرقمي

يشير مفهوم الاقتصاد الرقمي إلى التحول الذي شهده النظام الاقتصادي نتيجة النمو المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ أدى إلى تكامل بين أجهزة الكمبيوتر والاتصالات، ما ساهم في ظهور مفهوم **الاقتصاد الرقمي**، والذي يُعرف أحيانًا بـ"الاقتصاد الجديد" أو "اقتصاد الإنترنت."

يرجع تاريخ ظهور الاقتصاد الرقمي إلى أوائل القرن العشرين، عندما بدأ الاقتصاديون في دراسة تأثير المعلومات على النشاط الاقتصادي. في عام 1997، أصدر تقرير في أستراليا بعنوان **"المعلومات الاقتصادية باعتبارها ثروة اجتماعية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"**، مما أكد على الدور المحوري لهذه التكنولوجيا في تعزيز التنافسية الاقتصادية.

1. **ماهية الاقتصاد الرقمي :**

الاقتصاد الرقمي يظن البعض أنه نظام اقتصادي بدأ عام 1995 تقريباً لربطهم بموضوع الأنترنت، لكن الحقيقة أنه هو ذلك الاقتصاد الخفي الذى كان يحتاج إلى المجهر ليستطيعوا رؤيته أو قياسه، إذ كان غير مؤثر رقماً وفهماً، فهو بشكل ملموس بداية من اختراع الهاتف ثم الفاكس فعندما كان يتحدث تاجران على الهاتف وكان يجرى الاتفاق على إتمام صفقة معينة فذلك هو الاقتصاد الرقمي إذ ما تمت عملية التبادل التجاري التي اتفق عليها عبر الهاتف، كما تطورت هذه التعاملات في وجود الفاكس وخاصة عند البنوك وذلك بسبب التشريعات المصرفية العالمية. لكن المقاييس لم تكن موجودة لقياس ناتج هذا الاقتصاد بذلك الوقت (www.alkhaleej.ae/analyzesandopinions).

أن الاقتصاد الرقمي هو ذلك الاقتصاد الذى يستخدم المؤشرات الاقتصادية نفسها والأسس الاقتصادية المتعارف عليها من عرض وطلب للصناعات الإلكترونية والخدمات الإلكترونية الناتجة عنها وما يترتب عليها من عمليات نقل المعلومات والمبادلات التجارية من خلال تلك الخدمات الرقمية بشكل تجارة إلكترونية أو صناعات إلكترونية وما يترتب عليه من زيادة في الدخل القومي والناتج المحلي (د.جعفر حسن، 2012).

ولقد ظهر مصطلح الاقتصاد الرقمي لأول مرة في عام 1995 على لسان الكاتب الكندي "دون تاب سكوت Don tap Scott" في كتابه المنشور باللغة الإنجليزية بعنوان The Digital Economy: Promise and Periling the age

of Networked Intelligence الاقتصاد الرقمي: الآمال والمخاطر في عصر الشبكة الذكية (www.petro-press.com) .

ثم تناوله بالدراسة من بعد ذلك العديد من الكتاب والباحثين، الذين اختلفوا في سميته، فمنهم من اطلق عليه اقتصاد الأنترنت، ومنهم من سماه اقتصاد المعرفة، ومنهم من عرفه بأنه اقتصاد المعلومات وغير ذلك من المسميات، ومن أهم مميزاته أن تتحول البضائع والمنتجات من الشكل المادي المحسوس إلى الشكل الرقمي (د. فضل عبد الكريم ، 2018).

لقد عرف البعض الاقتصاد الرقمي على أنه: ذلك الاقتصاد الذى يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية "الأنترنت" وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات وهى الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال (د. جعفر حسن، 2012) .

كما يمكن أن يعرف بأنه: الاقتصاد الذى أصبح يقود إلى قواعد وخصائص جديدة تتجاوز قواعد وخصائص الاقتصاد التقليدي بشكل عام والاقتصاد الصناعي بشكل خاص، وذلك بالتحول المتزايد في ظل الأنترنت من اقتصاد تقليدي بفرض عمل محدودة في ظل محدودية الموارد ورأس المال وقبول الاستشارات المادية إلى الاقتصاد الريادي الذى يتسم بانفجار فرص الأعمال بموارد محدودة، مما يجعل الاقتصاد الجديد هو اقتصاد الوفرة والإفاضة في الأفكار والمواهب والموارد وحتى فرص العمل من زوايا معينة أو مناطق معينة (د. نجم عبود، 2004).

وعرف أيضاً بأنه ذلك النوع من الاقتصاد الذي يقوم في مجمل عملياته على المعلومات، ويستند في أغلب خطواته على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ألغت كل الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى أي نقطة في العالم، وفي أي وقت، ويسمح بإرسال واستقبال أي مبالغ من العملات الإلكترونية لحظياً في أي زمان ومكان، وأنه يوفر ميزة الإفصاح والشفافية والحياد (www.awforum.org/index).

وأشار بعض الكتاب في هذا المجال إلى أن الاقتصاد الرقمي يقصد به التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة والاقتصاد القومي والصناعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية والفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال مدة ما، وبالتحديد تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات بتحويل وتغير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري بما يحقق تحسين المراكز التنافسية بعنصر الوقت أي المنافسة بالوقت (د. فريد، 2014).

2. خصائص الاقتصاد الرقمي:

الاقتصاد الرقمي ليس هو ما يتبادر إلى الذهن من بيع وشراء على الأنترنت فقط بل أن بعض الاقتصاديين يخلطونه مع المعرفة ويسمونه اقتصاد المعرفة، كل هذه الأمور جزء من الاقتصاد الرقمي وذلك بعد نضوج عملية التجارية الإلكترونية والتبادل المعلوماتي وصناعة الحواسيب والشبكات الإلكترونية.

أن عملية العولمة التي يتحدث عنها الكثير ما هي إلا نتاج هذا الاقتصاد الرقمي فظهر ما يسمى بالاقتصاد المعرفي الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها من خلال التطور التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة (www.alkhaleej.ae/analyzesandopinions).

بالتالي فأن هذا الاقتصاد يرتكز على المعلومات ودورها الدافع والمحرك عن طريق تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق العديد من الأهداف التنموية وفيما يلي أهم ومزايا وخصائص الاقتصاد الرقمي (د. جعفر، 2012).

1. أن المعلومة صارت قوة المجتمعات المعاصرة في عصر الرقمنة، بإذ أن التوجه الاقتصادي الذي أصبح قائم على المعلوماتية يعتمد على الثروة الفكرية والمعلوماتية كمحرك أساسي للاقتصاد ، ولم تعد الموارد الطبيعية المفتاح الرئيسي الوحيد للتطور الاقتصادي ولا العدد الكمي للقوى البشرية كذلك.
2. تهاوى القيود والحدود الاقتصادية التقليدية، وصارت السياسة الاقتصادية والاجتماعية الحمائية المتمثلة في التحكم في العملة وفرض قيود على الواردات وزيادة التعريفة الجمركية محل نظر وتقييم.
3. يقوم الاقتصاد الرقمي على نموذجية تنطلق من أهمية قدرة البشر وتمكنه من استخدام المعارف والمعلومات وإنتاجها وتطويرها كعامل رئيسي له قيمة اقتصادية انتاجية، ويركز بالأساس على أهمية الرصيد الفكري والأبداع للبشر بوصفه قادراً على زيادة عوائد الاستثمار وخلق الثروات وتحقيق التنمية المستدامة وأصبح رصيد المؤسسات الاقتصادية يقوم على أساس مخزونها المعرفي والمعلوماتي.
4. تشغيل الأنشطة الاقتصادية والمشاريع من خلال الأنترنت دون الحاجة إلى التحرك الفعلي سواء للأفراد أو الأموال أو المؤسسات.
5. تداول العقود الإلكترونية الأمر الذى يستوجب توافر الضمانات والبيئة الأمنة للأفراد من أجل اتمام معاملاتهم التجارية المختلفة.
6. في ظل الاقتصاد الرقمي تتقلص فاعلية وجدوى القوانين والتشريعات الحالية (النظام القانوني والمصرفي والتجاري) الأمر الذي يستوجب ايجاد مجموعة من القوانين المحدثة والتشريعات الملائمة مع المتغيرات الخاصة بالاقتصاد الرقمي.
7. يرتبط الاقتصاد الرقمي بالتغيرات الكثيرة التي تجري في البيئة الصناعية، ولاسيما ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما يعني أن الإمكانيات التكنولوجية تلعب الدور الأساسي في بزوغ وتطوير الاقتصاد الرقمي.
8. سهولة التواصل بين المنتج والمستهلك بفعل التكنولوجيا، الأمر الذي أدى إلى زيادة التبادل التجاري والاستهلاكي، ما أدى إلى حرية حركة رؤوس الأموال والسلع فأوجدت العولمة اقتصاد بلا حدود، وأصبحت الدول الناهضة حديثاً قادرة على تحدي العمالقة الصناعيين في الوصول إلى المستهلك، والحصول على حصة من السوق في كل مكان في العالم.
9. توفير المعلومات لأتخاذ القرارات الفعالة للتحكم بالمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية، وتساعد مهارات إدارة المعلومات في نجاح اتخاذ القرارات الاستثمارية بعيدة المدى بدقة، لما يوفره الاقتصاد الرقمي من معلومات اساس وهامة (عبد الجبار، مرجع سابق).

ثالثًا: العلاقة بين السياسة النقدية والاقتصاد الرقمي

تُعد السياسة النقدية أحد الأدوات الرئيسة التي تعتمد عليها الحكومات والبنوك المركزية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم في معدلات التضخم وأسعار الفائدة والسيولة النقدية في الأسواق. ومع ظهور الاقتصاد الرقمي، أصبح هناك تأثير متزايد لهذا التحول الرقمي على فعالية أدوات السياسة النقدية، إذ تشهد الأنظمة المالية تغييرات جوهرية نتيجة الابتكار التكنولوجي والانتشار السريع للتكنولوجيا المالية.(FinTech)

يشكل الاقتصاد الرقمي تحولًا جوهريًا في عمل السياسة النقدية، إذ يفرض تحديات جديدة ولكنه يتيح أيضًا فرصًا لتعزيز فعالية أدواتها التقليدية. ومن خلال اعتماد تقنيات رقمية متقدمة، يمكن للبنوك المركزية تحسين عملية صنع القرار النقدي وتحقيق استقرار اقتصادي أكبر في ظل الاقتصاد الرقمي المتنامي.

أثر الاقتصاد الرقمي على السياسة النقدية

1. **تحسين وسائل الدفع الإلكتروني :**أدى انتشار أنظمة الدفع الرقمي مثل المحافظ الإلكترونية والعملات الرقمية إلى تقليل الحاجة إلى النقد التقليدي، مما أثر على آليات إدارة العرض النقدي.(Mishkin, 2019)
2. **تسريع انتقال قرارات السياسة النقدية :**بفضل البيانات الضخمة والتحليل المتقدم، يمكن للبنوك المركزية اتخاذ قرارات أكثر دقة بشأن أسعار الفائدة والسيولة النقدية.(Bordo & Levin, 2017)
3. **زيادة الشمول المالي :**يسهم الاقتصاد الرقمي في دمج الفئات غير المشمولة مصرفيًا في النظام المالي، مما يزيد من فعالية السياسة النقدية ويحدّ من الاقتصاد غير الرسمي.(Claessens et al., 2021)
4. **تحديات إدارة التضخم :**مع ظهور العملات المشفرة والعملات الرقمية للبنوك المركزية(CBDCs) ، تواجه البنوك المركزية تحديات جديدة في السيطرة على التضخم وأسعار الصرف.(Carstens, 2021)

السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي

- أصبحت الحاجة ماسة إلى تطوير أدوات السياسة النقدية لتواكب التغيرات التكنولوجية، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الاقتصادية والتنبؤ بالاتجاهات النقدية.
- ضرورة تكامل التنظيمات النقدية مع الابتكارات المالية لضمان استقرار النظام المالي وحماية الاقتصاد من التقلبات الرقمية.

المبحث الثاني

واقع السياسة النقدية والاقتصاد الرقمي في العراق

أولاً: نشأة الاقتصاد الرقمي في العراق

يمتلك العراق رابع أكبر احتياطي نفطي في العالم، والاستكشاف المستمر يضعه في المرتبة الأولى، قبل المملكة العربية السعودية وتشكل عائدات صادرات النفط مصدراً لجميع الإيرادات الحكومية وأكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، لكن صناعة النفط في العراق لا تمثل سوى جزء صغير من القوى العاملة محلياً، يمثل التعامل مع تقلبات أسعار النفط تحدياً مستمراً للحكومة العراقية وفضلاً عن وجود النفط فإن العراق غني بموارد كثيرة منها الأراضي

والمواقع السياحية وغيرها (فرانك، 2015)، إذ يمثل الاقتصاد العراقي نموذجاً للاقتصاد النامي الذي يعتمد على النفط كمصدر رئيسي لدخله القومي وهو لذلك يُعدُّ اقتصاداً ريعياً اعتمدت الدولة نظام التخطيط المركزي منذ عدة عقود، وخلال هذه الفترات حدثت عدة أحداث أثرت آثارها على الاقتصاد العراقي، أهمها زيادة عائدات النفط في السبعينيات، والحروب والعقوبات الاقتصادية في الثمانينيات والتسعينيات أيضاً، ثم التحول الاقتصادي بعد عام 2003 (اديب قاسم، 2011).

تعد الدولة العراقية من الدول المتخلفة في استخدام التقنيات الاقتصادية ولا سيما تلك المتعلقة بالاقتصاد الرقمي والتقنيات الرقمية والمحاسبية والسبب في ذلك هو الأحداث الدموية التي مرت بها الدولة العراقية بسبب ظروف استثنائية معروفة للجميع ، وفي الوقت الذي شهدت فيه معظم دول العالم تقدما كبيرا في اقتصاد الإنترنت وثورة هائلة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، خاصة في العقود الاخيرة، تعرضت الدولة العراقية إلى جملة من التحديات الداخلية والخارجية التي أسهمت في إضعاف بنيتها المؤسسية والتأثير في استقرارها الوطني، ولا شك في ذلك الأمر الذي أثر وسأهم في تغيير ظروف العمل في المؤسسات الاقتصادية العراق في الوقت الذي أصبحت فيه معظم دول العالم ولا سيما الدول المتقدمة تعتمد بشكل أساسي على تكنولوجيا المعلومات والإنترنت في الإنتاج والتوزيع والتسويق، مما سأهم في ظهور مفهوم جديد للإنتاجية وحلت محل الآلة الفرد في سوق العمل، وهذا ما نسميه الاقتصاد الجديد، ولذلك نأمل أن تكون هناك ثورة في استخدام التقنيات الرقمية لمعالجة الخلل والأخطاء التي واجهها الاقتصاد العراقي بداية الألفية الثالثة وحتى يومنا هذا ، ولا تزال الدولة العراقية تعاني من وجود كوادر بشرية متقدمة على مختلف المستويات العلمية والفنية، إلا أنها تعاني من تدني الوعي بالقضايا الفنية ذات الصلة إلى البنية التحتية ، وإن التقدم الكبير في التكنولوجيا الإلكترونية الرقمية هو الذي يقف وراء الاقتصاد الرقمي الذي يحتل مساحة واسعة من النشاط والكفاءة والحركة الاقتصادية في السوق العالمية الواحدة، عولمة الاقتصاد ما نعنيه ب "الاقتصاد الرَّقْمي أو الرَّقَمي" أو "الاقتصاد الإلكتروني" هو تفكيك أو تقسيم الصورة المرئية والصوت والمعلومات وما إلى ذلك، وقد أدى هذا الاقتصاد إلى تزايد الطلب على السلع الجديدة والمتنوعة صغيرة الحجم وساعدت في تسريع عملية اتخاذ القرار وتسريع التحركات عبرَ زيادة نفوذ وصلاحيات شركات الاتصالات الإلكترونية، وتوسيع وتطوير شبكات الاتصالات، وزيادة الحاجة الملحة لأنشاء شبكات جديدة (ياسر رضا، 2022).

المفهوم الجديد للإنتاجية، في سياق الاقتصاد الرقمي، يختلف عن المفهوم التقليدي الذي كان يُقاس غالباً بكمية السلع المنتجة مقابل عدد ساعات العمل أو عدد العاملين. في الاقتصاد الجديد، **الإنتاجية لا تُقاس فقط بالإنتاج المادي، بل تشمل الكفاءة في استخدام المعرفة والمعلومات والتقنيات الرقمية لتحقيق نتائج أكبر بموارد أقل.**

ويمكن تلخيص المفهوم الجديد للإنتاجية في النقاط التالية:

1. **التركيز على القيمة المضافة من خلال المعرفة** :لم تعد الآلة أو اليد العاملة وحدها هي أساس الإنتاج، بل أصبحت **المعرفة، والبرمجيات، وتحليل البيانات** هي المحركات الأساسية لخلق القيمة.
2. **الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية** :تُمكن تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء من تسريع العمليات، تقليل التكاليف، وزيادة دقة الأداء.
3. **المرونة والابتكار المستمر** :أصبح من الضروري للشركات والمؤسسات أن تكون قادرة على التكيف السريع مع التغيرات، والابتكار باستمرار في منتجاتها وخدماتها.

4. **التحول من الإنتاج الكمي إلى الإنتاج الذكي** :يتم التركيز الآن على تخصيص المنتجات وفقاً لحاجات الزبائن (mass customization)وتحقيق أقصى درجات الكفاءة بأقل الموارد.

5. **دور الاتصالات والشبكات** :أصبحت سرعة الوصول إلى المعلومات واتخاذ القرار في الوقت الفعلي أحد عناصر الإنتاجية الجديدة.

6. **الاستدامة والاقتصاد الأخضر** :يندرج ضمن الإنتاجية الجديدة كذلك السعي إلى تحقيق أهداف اقتصادية بالتوازي مع الحفاظ على البيئة واستخدام الموارد بشكل مسؤول.

ثانياً: مجالات الاقتصاد الرقمي في العراق

1. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

على الرغم من الاضطرابات السياسية والأمنية والاقتصادية التي شهدها، تمكن العراق من تحسين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخلق بيئة تنظيمية تشجع مشاركة القطاع الخاص، وإعادة هيكلة القطاع، عبرَ تخطيط سياساته وإقرار مجموعة من الإجراءات التشريعات واللوائح الحكومية ونفذت وزارة الاتصالات العديد من المشاريع الاستراتيجية التي أدخلت التقنيات الحديثة وخدمات الاتصالات المحلية والعالمية، فضلا عن المزيد من خدمات الإنترنت والبنية التحتية للتطبيقات الإلكترونية ،وقد تم منح تراخيص الهاتف المحمول لعدد من الشركات التي كانت تعتمد إلى حد كبير على موظفي قطاع الاتصالات التابع للحكومة نفسها، والتي لا تزال تستخدم البنية التحتية لوزارة الاتصالات، وفي عام 2008 بلغ إجمالي التخصيصات الحكومية لمشاريع وزارة الاتصالات الاستثمارية 319 مليون دولار، بحسب التقديرات الأولية لهذه الموازنة، وتجاوزت 213.7 مليون دولار في عام 2009. وبلغت الاستثمارات في شبكات الاتصالات مبالغ كبيرة حوالي 3.75 مليار دولار تم استثمارها في تراخيص الهاتف المحمول وما يقارب 80 مليون دولار في تراخيص الهاتف الثابت اللاسلكي، فضلاً عن النسبة المقررة من إيرادات هذه الشركات والتي تتراوح بين (18-15%) لشركات الهاتف المحمول و(33-10%) لشركات الهاتف اللاسلكي الثابت من إجمالي حجم الأعمال وقد شجع هذا الاستثمار المنافسة في سوق الاتصالات ، وفي العراق وبفضل الخدمة الأفضل بتكلفة أقل وبفضل سياسة الحوافز الاستثمارية التي تنتهجها الدولة، احتل العراق المرتبة الثالثة بين الدول العربية من إذ تطور حجم الاستثمارات في مجال الاتصالات للمدة 2013-2003، وبلغ حجم الاستثمارات في قطاع الاتصالات (661) مليون دولار عام 2013 (لقاء شاكر، 2021).

2. التجارة الإلكترونية

ظهر هذا النوع من التجارة في العراق منذ عام 2007، إلا أن ظهوره كان ضعيفاً نظراً لظروف ذلك الوقت وعاد هذا النشاط التجاري إلى الظهور بقوة بعد ظهور المواقع الإعلانية العراقية بيع السلع الشخصية والاحتياجات الصغيرة حتى وصل إلى مرحلة التخصص وتوجد مواقع لبيع العقارات والسيارات وغيرها، إن نمو شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت وتأثيرها المتزايد على قرارات الشراء هو نتيجة للتفاعل المتزايد بين مستخدمي هذه الشبكات ودورها في توسيع هذه التجارة خارج إطارها المحلي نحو الأطر الإقليمية والدولية، ولتنشيط هذه التجارة لا بد من تطوير وسائل الدفع الإلكتروني لتلبية متطلبات المستهلكين في المنطقة بما يضمن جلب الأموال إلى العراق من أصولهم في الخارج، لكن إدخال الأموال إلى البلاد أصعب من سحبها وتحويلها بسبب الإجراءات الصارمة التي تهدف إلى منع عمليات غسل الأموال، ولا بد من الأخذ في الاعتبار أهمية فتح الاعتمادات الإلكترونية في البنوك للتحويلات

إلى الخارج، ولا سيما لمستخدمي حسابات الفيزا والماستر كارد، إذ أنها منتشرة ومستخدمة على نطاق واسع في جميع دول العالم، ويتمثل الإطار العام للتجارة الإلكترونية في القيام بالأنشطة الاقتصادية التجارية المختلفة باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة (الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر وغيرها)، مثل العمليات المصرفية وخدمة العملاء والإعلان وكل ما يتعلق بشراء وبيع الخدمات عبر وسائل تقنية والكترونية حديثة ومتطورة مما يتطلب قدرات عقلية تتميز بمستويات عالية تعتمد على المعرفة، وان معظم المصارف العراقية الحكومية والخاصة ومنها (البنك المركزي العراقي، المصرف العراقي للتجارة، المصرف العقاري، المصرف الصناعي، مصرف بغداد ، ومصرف الاستثمار وغيرها)

لقد أنشأت مصرف بغداد ومصرف الاستثمار مواقع إلكترونية، ولكن المطلوب فعلاً هو حلول مريحة وسريعة مثل الدفع المباشر عبر الإنترنت وبطاقات مصرفية للدفع والسحب ، كما أنه من المستحيل الحديث عن التجارة الإلكترونية الحقيقية دون وجود قطاع مصرفي متطور وهذا يفرض ديناميكية أكبر على النظام المصرفي العراقي في تقديم الخدمات، ويعاني النظام المصرفي العراقي من تراكم مشاكل عديدة تعيق تطوره وتشكل عائقاً أمام هذا الاستثمار، ولعل أهمها ضعف المعلومات الاقتصادية، وعدم اكتمال البنية التحتية في مجال تكنولوجيات المعلومات لمواكبة العصر الحالي التحولات وغياب القوى العاملة المؤهلة وغياب الإطار القانوني الذي يصف التجارة الإلكترونية ويضع ضوابط قانونية تسهل انسيابها وتمنع أعمال أو جرائم القرصنة وتنظم عملها، إذ أن هناك ضعف في الرقابة سلامة وأمن المعلومات، وكذلك عملية الدفع لتسهيل التجارة أو المعاملات التجارية (هناء عدالت، 2023).

3. الحكومة الإلكترونية

تبنت الحكومة العراقية نهجاً متكاملاً للحكومة الإلكترونية في تنمية العراق على المستوى الوطني، بما يتماشى مع استراتيجية التنمية الوطنية العراقية وأهداف التنمية العراقية وخطة التنمية الوطنية (سعود جايد، 2018).

وقد بذلت الجهود لأنشاء مشروع الحكومة الإلكترونية في العراق منذ عام 2004، ومنذ ذلك الحين يستعد العراق للدخول في حقبة جديدة تنتشر فيها استخدامات تقنيات المعلومات والمعرفة في مختلف جوانب الحياة وأوكلت مهمة تنفيذ المشروع إلى وزارة العلوم والتكنولوجيا العراقية، وأكدت الوزارة أن هذا المشروع يمثل مشروعاً كبيراً ومهماً، وأن نجاحه يتطلب وجود مكونات واعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وعلمية وقد وضعت الوزارة خطة بحثية محكمة تهدف إلى إنشاء وزارة إلكترونية ضمن وزارة العلوم والتكنولوجيا لتشكل جوهر مشروع الحكومة الإلكترونية (زينة صاحب، 2020).

ويُعدُّ برنامج الحكومة الإلكترونية عنصرا أساسيا لإصلاح وتحديث القطاع العام في العراق، وتبنت الحكومة العراقية نهجاً متكاملاً للحكومة الإلكترونية لتطوير العراق على المستوى المحلي، بما يتماشى مع استراتيجية التنمية الوطنية العراقية، والأهداف الإنمائية للألفية في العراق وخطة التنمية الوطنية ، ونظمت الحكومة العراقية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعا رفيع المستوى حول الحكومة الإلكترونية في عمان خلال المدة من 13 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 ، وكان الهدف من الاجتماع وضع مؤشرات الأداء لرصد وتقييم الحكومة الإلكترونية وجاهزية الحكومة الإلكترونية في مختلف المؤسسات العراقية تعد خطة عمل الحكومة الإلكترونية مبادرة مهمة جدًا للحكومة العراقية تهدف إلى تنفيذ الحكومة الإلكترونية في البلاد وقد تمت مراجعة خطة العمل الاستراتيجية للحكومة الإلكترونية بناءً على نتائج التقييم، قامت الحكومة العراقية بصياغة خطة عمل استراتيجية للحكومة الإلكترونية تهدف إلى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة من أجل تحسين الحكم الرشيد ومشاركة

المواطنين، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، والتأكيد على الشفافية والمساءلة وكفاءة وفعالية الحكومة العمل على تحقيق اقتصاد مستدام. متنوعة وتنافسية وقائمة على المعرفة (مريم خالص، 2013).

4. التعليم الرقمي

ان واقع التعليم في العراق يبين الافتقار إلى الجوانب الواقعية في عملية التعلم المباشر عبر الإنترنت ، من أهم عيوب هذا الأسلوب التعليمي الذي يتطلب في بعض الأحيان التواصل البشري بين المتعلم والمعلم ،و أنه يستهدف بشكل رئيسي طلاب المدارس الثانوية ثم طلاب الجامعات والمهن الأخرى مثل الأطباء والمهندسين، أي بشكل أو بآخر، التدريب المؤسسي الذي يتلقاه العمال والفنيون في المؤسسات والشركات الكبرى على فعالية مجالاتهم المختلفة ، وهناك مواد تعليمية مناسبة للتعلم الإلكتروني المباشر وهي ناجحة جدا، مما يعني أن مادة التعلم الإلكتروني المباشر يجب أن تتكيف معه ومع أسلوبه لذلك أنه يمكن اعتماد التدريب المباشر عبر الإنترنت بنجاح كمكمل لطرق التدريس الاساس من أجل توسيع الموارد المتاحة للطلاب لتدريبهم على استخدام التكنولوجيا لتحسين التعلم ،وأن المعلومات المترجمة إلى ما يسمى بالإنترنت تشكل أهم إنجاز تكنولوجي تم تحقيقه، لأن الأنسان استطاع أن يقطع المسافات ويختصر الزمن ويجعل العالم إلى شاشة إلكترونية صغيرة في عصر الاختلاط بين تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والثقافة والتكنولوجيا، لقد أصبح التواصل الإلكتروني وتبادل الأخبار والمعلومات بين شبكات الكمبيوتر أمراً واقعاً وملموساً الذي أتاح الوصول إلى مراكز العلم والمعرفة والمكتبات وما هو جديد في كل لحظة، فضلا عن زيادة تفاعل أولياء أمور الطلاب في العملية التعليمية لزيادة الوصول وإتاحة تكنولوجيا التعليم للطلاب وتوسيع فرص التطوير المهني للمعلمين ويمكن للتكنولوجيا أن تعزز قدرات الطلاب والمعلمين، ويرى بعض التربويين والخبراء أن التعلم المباشر عبر الإنترنت أو الحاسوبي سيواجه مقاومة من شأنها أن تعيق نجاحه إذا ما عطل سير العملية التعليمية الحالية، أو يهدد أطرافه الحالية لأنه يعتمد أحيانا على حلول جذرية في تنفيذه (سالم محمد، 2008)

وقد أدخلت بعض الدول التعلم الإلكتروني في التعليم، وذلك باستخدام أجهزة الكمبيوتر والإنترنت، وشملت بعض هذه التجارب بلدان ومنها العراق فتقوم جامعة بغداد بتنفيذ بعض التجارب ضمن إطار تجربة التعلم عبر الإنترنت، ومن بينها تجربة إدارة التكنولوجيا التعليم بهدف توفير الإمكانيات التقنية والعلمية اللازمة للبدء في تطوير تقنيات التعلم الإلكتروني والاستفادة من تطور العلم والعالم في هذا المجال ، أبرمت اتفاقية تعاون علمي وتعليمي وفني بين جامعة بغداد والمؤسسة الدولية لتقنيات التعليم والتدريب الإلكتروني في كندا مطلع عام 2005 وعبرَ هذه الاتفاقية أنشأت جامعة بغداد بوابة الكترونية متخصصة الكترونية بوابة التعلم (زينب هادي، 2010).

ثالثاً: التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في العراق

يواجه الاقتصاد الرقمي في العراق من وجود مجموعة من التحديات والقضايا ذات الطبيعة الاقتصادية والتكنولوجية والتنظيمية التي تحد من فعاليته وقدرته على تلبية متطلبات التحول الرقمي والتطوير على المستويين العالمي والإقليمي ، ومن أبرز التحديات هي كالآتي (ياسر رضا، 2022):

1. العوائق التقنية التي متمثلة بالمعوقات التي تواجه الحواجز الهيكلية في البنية التحتية للتكنولوجيا والاتصالات، والافتقار إلى المعرفة التقنية المؤسسية، وعدم كفاية القدرات التقنية، وخدمات الإنترنت التي من الواضح أنها ضعيفة ويصعب الاعتماد عليها ومواصلة تطويرها.

2. عدم الاستقرار الذي عانى منه العراق طويلاً من أجل التمتع بموارده، فإن هذه العقبات تتفاقم بسبب الاستثمار بما يؤهله للمشاركة الفعالة في المسار الاقتصادي الرقمي، فضلاً عن سوء إدارة الموارد تستمر عملية الرقمنة في الصناعة والتجارة الإلكترونية وغيرها من المجالات في التسارع، مما يثبت أن الوكالات الحكومية غير مستعدة بشكل كاف للرقمنة في عصر المعلومات، لا تزال المؤسسات الحكومية تنقل البيانات بأشكال ورقية تقليدية والبحث عن الفرص الرقمية لتنشيط الاقتصاد.
3. التحدي الأبرز الذي يواجه العراق على صعيد الرقمنة هو (الأمن السيبراني) وكيفية الحفاظ على خصوصية البيانات الخاصة والعامة للبلاد، وتتأثر عملية التحول الرقمي في العراق بالمخاوف الأمنية وخصوصية البيانات، ومع تزايد الهجمات السيبرانية وظهور (الإرهاب الإلكتروني)، فإن ضمان أمن وحماية البيانات الوطنية سيصبح مسؤولية الجهات الرسمية مواصلة التحول الرقمي وضمان الأمن الوطني للعراق (احمد محمود، 2024).
4. سرعات الاتصال بالإنترنت أقل بكثير وتكاليف الإنترنت أخذة في الارتفاع في السنوات الأخيرة، كان لدى العديد من أسواق الإنترنت احتكارات أو حواجز تمنع المنافسين من الدخول، مما يجعل هذه المنطقة وأحدة من المناطق ذات التركيز الأعلى ومع ذلك إذا زاد مستوى الاتصال بالإنترنت، فإن هذه الحواجز القائمة ستحد من تطوير البنية التحتية للأنترنت وإذا تم اتخاذ تدابير تنظيمية داعمة، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مراكز البيانات، وتحرير الأعمال التجارية كثيفة البيانات، وبالتالي مساعدة المنطقة على التحول إلى اقتصاد يعتمد على البيانات.
5. الافتقار إلى الثقافة والمهارات الرقمية ومن التحديات الأخرى التي تواجه الحكومة وقادة الأعمال في السوق كيفية الاستجابة للتغيرات التي أحدثها العمل الرقمي تظهر الأبحاث أن التقنيات (الرقمية) أدت إلى استقطاب في سوق العمل، مما أدى بدوره إلى استقطاب مماثل في توزيع الأجور وأن فجوة الأجور أوسع مما كانت عليه في الماضي لأن الدخل في سوق العمل زاد بشكل كبير انخفض عدد العاملين في الوظائف التي تتطلب مهارات عالية أو منخفضة المهارات، في حين انخفض عدد الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة بشكل ملحوظ فضلا عن ذلك، فإن التغيرات الجذرية التي أحدثها التغير التكنولوجي تسرع من تقادم مهارات الناس الموجودة (هند عبدالمجيد، 2021).
6. الازمات المتتالية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، ارتبط بعضها بانخفاض أسعار النفط العالمية وتداعياته، نظرا لكون الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل منفرد على عائدات النفط كمورد أساسي ولا يستثمرها ولم تتمكن هذه الإيرادات من إنعاش القطاعات الاقتصادية الأخرى وزيادة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، كما حدث خلال الأزمة العالمية لانهيار أسعار النفط عام 2008، مروراً بالأزمة المزدوجة عام 2014، والتي كان منها انخفاض أسعار النفط إثر إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة ودفعت الولايات المتحدة أسعار النفط إلى الانخفاض، وبالتالي انخفضت صادرات العراق النفطية، وشهد حتى عام 2019 الوضع السياسي في العراق وموجة الاحتجاجات الشعبية التي خرجت بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والمطالبة بإصلاحات جذرية، إصلاحات لتحقيق الحياة الكريمة وإصلاح ما خلفته الأزمات المتتالية، إلا أن العالم سر عان ما واجه أزمة عالمية كبرى تمثلت في انتشار وباء كوفيد-19، صاحبه تراجع قوي في أسعار النفط العالمية وتدهور الإيرادات العامة وفي العراق، وفي أعقاب تراجع صادرات النفط إغلاق وتعطيل جميع المؤسسات الحكومية والتعليمية، وإعلان فرض الحظر الشامل لاحتواء الأزمة، ما أدى إلى توقف معظم الأنشطة الاقتصادية، مما سأهم في تفاقم الأزمة انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدلات البطالة.

المبحث الثالث

الجانب العملي: تأثير الاقتصاد الرقمي على فاعلية السياسة النقدية في العراق

يتضمن هذا القسم تحليلاً عملياً مدعوماً بالجداول لتوضيح مدى تأثير الاقتصاد الرقمي على أدوات وفاعلية السياسة النقدية في العراق، وذلك من خلال مقارنة البيانات قبل وبعد التحول الرقمي، وتقديم مؤشرات كمية ونوعية حول هذا التأثير.

الجدول (1): تطور مؤشرات الاقتصاد الرقمي في العراق خلال المدة (2015-2023)

السنة	نسبة انتشار الإنترنت(%)	عدد مستخدمي الهواتف الذكية (مليون)	حجم التجارة الإلكترونية (مليار دولار)	نسبة الدفع الإلكتروني(%)	نسبة استخدام العملات الرقمية (%)
2015	30%	10	0.5	5%	0%
2017	45%	15	1.2	12%	0.5%
2019	60%	20	2.8	20%	2%
2021	75%	25	4.5	35%	5%
2023	85%	30	7.0	50%	8%

تحليل الجدول:

1. يلاحظ تزايد انتشار الإنترنت والهواتف الذكية بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، مما ساهم في ازدهار التجارة الإلكترونية.
2. ارتفاع نسبة الدفع الإلكتروني يعكس التحول نحو الاقتصاد الرقمي، وهو ما يؤثر على حجم النقد المتداول في السوق.
3. على الرغم من أن استخدام العملات الرقمية لا يزال محدودًا، إلا أنه يشهد نموًا تدريجيًا.

الجدول (2): تأثير الاقتصاد الرقمي على أدوات السياسة النقدية في العراق

الأداة النقدية	التأثير قبل الاقتصاد الرقمي	التأثير بعد الاقتصاد الرقمي	التحليل
عرض النقد (M1, M2)	يعتمد بشكل رئيسي على النقد الورقي والودائع التقليدية	توسع في الودائع الرقمية وانخفاض في استخدام النقد الورقي	تزايد التعاملات الرقمية يقلل من الحاجة للنقد الورقي، مما يؤثر على دور البنك المركزي في إدارة المعروض النقدي
سعر الفائدة	أداة رئيسة للتحكم في التضخم والسيولة	قد تصبح أقل فاعلية بسبب لجوء الأفراد والمؤسسات إلى التمويل الرقمي	الاقتصاد الرقمي قد يقلل من تأثير قرارات سعر الفائدة على الأسواق

الاقتصاد الرقمي يغير أنماط الإنفاق والاستهلاك، مما يتطلب سياسات نقدية جديدة	تتأثر الأسعار بالتجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية، ما يجعل التضخم أكثر ارتباطًا بالتغيرات التقنية	متأثر بعوامل تقليدية مثل الطلب والعرض والنفقات الحكومية	**التضخم**
يتطلب البنك المركزي أدوات جديدة لضبط السيولة الرقمية	تزايد السيولة الرقمية عبر المحافظ الإلكترونية والعملات المشفرة	تتحكم فيها البنوك من خلال الودائع النقدية والقروض	**السيولة المحلية**
العملات الرقمية يمكن أن تؤدي إلى تقلبات أكبر في سوق الصرف المحلي	ظهور العملات الرقمية يضعف سيطرة البنك المركزي على سوق الصرف	التحكم عبر الاحتياطي النقدي وأسعار الصرف الرسمية	**السيطرة على سوق الصرف**

الجدول (3): مقارنة بين دور البنك المركزي قبل وبعد التحول الرقمي

بعد التحول الرقمي	قبل التحول الرقمي	الجانب
الحاجة إلى أدوات رقمية جديدة مثل العملات الرقمية للبنك المركزي(CBDC)	الاعتماد على الاحتياطي النقدي وسعر الفائدة	**أدوات السياسة النقدية**
صعوبة التحكم بسبب انتشار التقنيات المالية غير التقليدية	التحكم المباشر عبر البنوك التجارية	**الاستقرار المالي**
الحاجة إلى سياسات تستوعب التضخم الناجم عن التكنولوجيا والخدمات الرقمية	استخدام الأدوات التقليدية	**إدارة التضخم**
توسع الاقتصاد غير النقدي يقلل من سيطرة البنك المركزي	تتم من خلال البنوك التقليدية	**السيطرة على المعاملات المالية**

نتائج التحليل العملي:

1. **ضعف تأثير بعض الأدوات النقدية التقليدية :**نتيجة لازدياد الاعتماد على الوسائل الرقمية، أصبحت بعض الأدوات مثل سعر الفائدة أقل فاعلية.
2. **تزايد الحاجة إلى أدوات نقدية رقمية :**مثل العملات الرقمية للبنك المركزي (CBDC) لضبط المعروض النقدي والحد من المضاربات الرقمية.
3. **ضرورة تحديث السياسات النقدية :**بإذ تأخذ في الاعتبار انتشار التجارة الإلكترونية والعملات الرقمية وتأثيرهما على التضخم والسيولة.
4. **أهمية تحسين البنية التحتية الرقمية :**لضمان الاستفادة المثلى من التحول الرقمي دون التأثير السلبي على استقرار الاقتصاد.

التوصيات:

1. **إدخال سياسات نقدية جديدة** تتناسب مع التحول الرقمي، مثل تحديد أسعار الفائدة على المحافظ الإلكترونية وتنظيم العملات المشفرة.
2. **تعزيز الرقابة المالية الرقمية** عبر تطوير أنظمة تتبع التدفقات النقدية الإلكترونية.
3. **تطوير أنظمة الدفع الرقمية** وربطها بالسياسة النقدية لضمان استقرار السيولة والسيطرة على التضخم.
4. **إصدار عملة رقمية للبنك المركزي (CBDC)** لمواجهة تحديات الاقتصاد الرقمي وتعزيز فاعلية السياسة النقدية.

المصادر العربية

- احمد محمود القيسي ، الحكومة الرقمية في العراق: التحديات والفرص ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة بغداد ، كلية الاعلام ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024-5-9 على الرابط:
- اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى اين؟ ، الطبعة الأولى ، دار المواهب ، النجف الاشرف ، 2011،ص21.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص125
- د. فريد راغب النجار - الاقتصاد الرقمي: الأنترنت وإعادة هيكله الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية - الإسكندرية - دار الجامعة للنشر، ص 25
- د. فضل عبد الكريم البشير - دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي - مجلة بيت المشورة - العدد 9 - دولة قطر - اكتوبر 2018 – ص37 -36
- د. نجم عبود نجم - الإدارة الإلكترونية - الاستراتيجية والوظائف والمشكلات - الرياض – دار المريخ للنشر - 2004 – ص88 -86
- زينب هادي خلف ، هاجر محمود علي ، جوانب من التعليم الإلكتروني ، جامعة بغداد - مركز التطوير والتعليم المستمر، المجلد (2) ، العدد الأول ،2010 ، ص36.
- زينة صاحب كوزان ، الحكومة الإلكترونية وانعكاسها على حق الفرد في الحصول على المعلومات ، كلية الأمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة / النجف الاشرف ، مجلة المعهد / العدد(3) (2020) ، ص227.
- سالم محمد عبود ، جان سيريل فضل الله واخرون ، واقع التعليم الإلكتروني ونظم الحاسبات وأثره في التعليم في العراق ، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد(17) (2008) ، ص290.
- سامي خليل، النظريات السياسية النقدية، الكويت، 1982. ص812
- سعود جايد مشكور ، عقيل حميد جابر واخرون ، إمكانيات تطبيق الحكومة الإلكترونية في العراق (تجارب دولية وعربية مختارة) ، 2018 ، ص10، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11-2024-5 ، عبرَ الرابط: https://www.researchgate.net/publication/329454069
- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي ، دار الفكر ، الجزائر ، 1993 ، ص33
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 53.

- لقاء شاكر عبود، عمران عباس يوسف عبد الله، قياس اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نمو الاستثمار في العراق دراسة تحليلية للمدة (2004-2017)، الجامعة المستنصرية، مجلد الإدارة والاقتصاد ، العدد 128/ حزيران/ 2021 ،ص(ص104-103).
- مريم خالص حسين ، الحكومة الإلكترونية ، وزارة المالية - الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسة الضريبية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، 2013 ، ص455.
- مصطفى سليمان، حسام داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة ، الاردن ، سنة 2000، ص224
- مقال بعنوان - الاقتصاد الرقمي - منتدى اسبار الدولي على الموقع الإلكتروني . www.awforum.org/index
- مقال بعنوان - ثورة الاقتصاد الرقمي تلتهم ثورة الاقتصاد الصناعي - جريدة الخليج - على الموقع الإلكتروني www.alkhaleej.ae/analyzesandopinions
- مقال بعنوان - ماذا يعني الاقتصاد الرقمي - وكالة أنباء البترول والطاقة على الموقع الإلكتروني www.petro-press.com
- هناء عدالت حسن المختار ، أثر تكنولوجيا المعلومات على تطور التجارة الدولية في العراق ومصر ، جامعة الموصل ،المجلد الرابع عشر ،العدد الثالث يوليو 2023 ، ص(421-420).
- هند عبد المجيد حمادي ، سوق العمل العراقي من التقليدية الى الرقمية - تحديات ومعالجات ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد التاسع والستون لشهر حزيران ،2021 ، ص125-124.
- هيثم الزغبي حسن أبو زيت، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة و النشر طبعة 2000، ص 190
- ياسر رضا الحجار ، الاقتصاد الرقمي في العراق: الواقع وإمكانيات التطبيق ، وقائع المؤتمر العلمي الدولي لكلية الإدارة والاقتصاد ، الثورة الرقمية كأداة للتنمية المستدامة واداة للتخطيط الاقتصادي والإداري في العراق ، المحور الاقتصادي 17 تشرين الثاني (نوفمبر) ، 2022 ، ص309 .
- ياسر رضا الحجار، الاقتصاد الرقمي في العراق: الواقع وإمكانيات التطبيق ، وقائع المؤتمر العلمي الدولي لكلية الإدارة والاقتصاد ، الثورة الرقمية كأداة للتنمية المستدامة واداة للتخطيط الاقتصادي والإداري في العراق ، المحور الاقتصادي 17 تشرين الثاني (نوفمبر) ، 2022 ، ص309 .

المصادر الاجنبية

- Bordo, M. D., & Levin, A. T. (2017). "Central Bank Digital Currency and the Future of Monetary Policy." National Bureau of Economic Research.
- Carstens, A. (2021). "Digital Currencies and the Future of the Monetary System." Bank for International Settlements.
- Claessens, S., Frost, J., Turner, G., & Zhu, F. (2021). "Fintech and the Digital Transformation of Financial Services." BIS Quarterly Review.

- Mishkin, F. S. (2019). "The Economics of Money, Banking, and Financial Markets." Pearson Education

فرانك كنتر ، الاقتصاد السياسي للعراق إعادة التوازن في مجتمع مرحلة ما بعد الصراع، ترجمة مهند طالب الحمدي ، الطبعة الأولى ، دار ادوارد، 2015 ، ص21.

دور الابتكار في تنشيط الصادرات لتعزيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2022

ا.م.د. سهيلة عبد الزهرة مستور الحجيمي / الجامعة المستنصرية – كلية الادارة والاقتصاد

dr_sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq

ا.م.د. نسرين قاسم غالي / الجامعة التقنية الوسطى

ا.م.د. شيماء رشيد محيسن / جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد

Shayma.r@uokerbala.edu.iq

مستخلص :

يعد البحث والتطوير والابتكار من العوامل المهمة لتعزيز القدرة التنافسية التي تساعد على تنشيط الصادرات وتعزز النمو الاقتصادي، اذ لا يمكن الوصول الى الابتكار المفضي الى نمو الصادرات ما لم تتوفر بيئة ملائمة للابتكار والمتمثلة بالركائز الاساسية لمؤشر الابتكار العالمي. اذ يعاني العراق وغيره من الدول من عدم القدرة على النفاذ الى اسواق التصدير في ظل منافسة غير متكافئة اساسها مسألة الاخذ بالابتكار لما له من تأثير في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الصادرات خاصة لتلك السلع التي يمتلك فيها العراق مزايا نسبية من خلال ادخال الابتكارات الحديثة في ميدان الانتاج، وبالتالي إمكانية حصول انعاش في الصادرات العراقية. ويهدف البحث الى متابعة الدور الذي يمكن ان يمارسه الابتكار وتأثيره في انعاش الصادرات ومن ثم تحسن مؤشرات النمو الاقتصادي بشكل عام ، يفترض البحث بان دور الابتكارات يمكنها ان تحقق تحسن الصادرات التي تعزز النمو في الاقتصاد لعراقي . تم اعتماد البحث على مؤشرات خاصة بمتغيرات البحث لا ثبات صحة الفرضية وتم الاركان الى الاسلوب الكمي من

اجل تعزيز تلك النتائج ،توصل البحث الى ادخال مؤشر الابتكار في تعزيز دور الصادرات غير النفطية في العراق، لاسيما وان العراق يعتمد على الصادرات النفطية بشكل كبير، فضلا عن ان العراق يسعى الى تنويع اقتصاده وتنشيط القطاعات الانتاجية الاخرى ، للحد من عمليات الاستيراد واخذ زمام المبادرة لعمليات التصدير لفائض السلع والخدمات المنتجة محليا. اوصى البحث على الحكومة العراقية، والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، والجهاز المركزي للإحصاء، التعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية من خلال توفير البيانات اللازمة لدخول العراق في تقرير الابتكار العالمي، لغرض معرفة موقع العراق في مؤشر الابتكار وتشخيص نقاط الضعف، والعمل مستقبلاً على تصحيحها من خلال اعتماد الاسلوب التكنولوجي في تنشيط دور الصادرات ليكون مسارا باتجاه تحقيق النمو المنشود .

الكلمات المفتاحية: الابتكار، مؤشرات الابتكار، الصادرات، الاقتصاد العراقي، نموذج كمي

The Role of Innovation in Stimulating Exports to Promote Economic Growth in Iraq

Asst. Prof. Dr. Sohaila Abdul Zahra Mastour Al-Hajimi

Al-Mustansiriya University- College of Administration and Economics

Asst. Prof. Dr. Nisreen Qasim Ghali / Middle Technical University

Asst. Prof. Dr. Shaymaa Rasheed Mohaisen

Kerbala University / College of Administration and Economics

Abstract:

Research, development, and innovation are important factors in enhancing competitiveness, which helps stimulate exports and enhance economic growth. Innovation leading to export growth cannot be achieved without a conducive environment for innovation, as represented by the basic pillars of the Global Innovation Index. Iraq and other countries suffer from a lack of access to export markets amidst unfair competition. This competition is based on the adoption of innovation, which has a significant impact on

stimulating economic growth and boosting exports, particularly for those goods in which Iraq has a comparative advantage. This can be achieved by introducing modern innovations into the production field, thus potentially boosting Iraqi exports. The research aims to examine the role that innovation can play and its impact on stimulating exports and, consequently, improving economic growth indicators in general. The research hypothesizes that the role of innovation can achieve improved exports, which promotes growth in the Iraqi economy. The study relied on indicators specific to the research variables to validate the hypothesis. A quantitative approach was used to reinforce these results. The study concluded that the innovation index can be used to enhance the role of non-oil exports in Iraq, particularly given that Iraq relies heavily on oil exports. Furthermore, Iraq seeks to diversify its economy and stimulate other productive sectors, limiting imports and taking the lead in exporting surplus locally produced goods and services. The study recommended that the Iraqi government, the Central Organization for Standardization and Quality Control, and the Central Statistical Organization cooperate with the World Intellectual Property Organization by providing the necessary data for Iraq's inclusion in the Global Innovation Report. This will help determine Iraq's position on the innovation index, identify weaknesses, and work to address them in the future by adopting a technological approach to stimulate the role of exports as a path toward achieving the desired growth.

Keywords: Innovation, innovation indicators, exports, Iraqi economy, quantitative model

المقدمة:

يمثل الابتكار مجالا معرفيا حديثا كان وما يزال محور اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين لاسيما بعد منتصف القرن العشرين الماضي ، التي برزت فيها الثورة الصناعية الرابعة من تطورات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتقدم المعرفي الواسع للابتكار، الامر الذي اثر بشكل مهم على اقتصادات مختلف الدول، وفي اطار عمل الدول على تقوية قدراتها التصديرية من السلع والخدمات وتعظيم ارباحها في الاسواق العالمية، فقد اتبعت عدة اساليب ابرزها اسلوب ابتكار الذي يعد من انجع الاساليب الادارية والاقتصادية الحديثة، والذي يعنى بالاستغلال الامثل للمعرفة وتقنيات المعلومات، وتعزيز الابتكار والابداع في الانشطة والقطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية. وتعتبر الدول الريعية ذات صادرات احادية الجانب على اغلب الاحيان، وهي تصدر سلعة استراتيجية وحيدة هي النفط الخام، وحيث ان التجارة الخارجية تؤدي دوراً اساسياً في عملية التنمية، اذ ان نمو حجم الصادرات سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدلات التشغيل وبالتالي زيادة الواردات، وينعكس ذلك على الموجودات من السلع الاستثمارية وما يتصل بوسائل تطور وتنمية ورفع كفاءة النشاط الاقتصادي، وتمكن التجارة الخارجية ايضاً من نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصادات المتينة وتعزيز عملية التنمية المستدامة، وانطلاقا من هذا فان الارتباط بين ابتكار والتجارة الخارجية والمتمثلة بحجم الصادرات يؤدي الى تحقيق الاهداف النهائية من عملية النمو الاقتصادي للدول الريعية.

يسعى العراق بكل امكاناته الى تحقيق النمو اقتصادي في حجم الصادرات الكلية لاسيما الصادرات غير النفطية منها وذلك لمواجهة الصدمات والازمات التي تحدث ولتقليل تبعيته الى الاسواق الخارجية، اذ ان انكشاف الاقتصاد

العراقي امام الاسواق العالمية وارتفاع حجم الاستيرادات للسلع والخدمات بشكل كبير جدا، وضعف البنية التحتية للمصانع والمعامل الحكومية وتوقف اغلبها عن العمل، فضلا عن عدم وجود قطاع خاص قوي وتنافسي ادى الى ضعف مرونة الجهاز الانتاجي في البلاد، لاسيما وان القطاعات والانشطة الاقتصادية خارج قطاع الطاقة لا تمتلك المعلومات والتقنيات الكافية للكثير من العمليات الانتاجية للسلع والخدمات الاساسية والتي تسد احتياجاتها من خلال عمليات الاستيراد، وتستمد الدراسة اهميتها من خلال المكانة التي اصبح يحتلها مفهوم الابتكار باعتباره من اهم النظم الفعالة لتحقيق عملية النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات الكلية، لاسيما غير النفطية منها ، وذلك لما له من قدرة على جمع المعلومات وتحليلها وتحويلها الى معارف واقعية تستخدمها الدول لتلبية احتياجات الاسواق الخارجية من خلال تنويع السلع والخدمات المنتجة الاستهلاكية والاستثمارية وتنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى وبالتالي تحقق ميزة تنافسية كبيرة في الاسواق العالمية وزيادة النمو والتنمية الاقتصادية .

اهمية البحث : تأتي اهمية البحث من خلال التعرف على اثر مؤشرات الابتكار في تنشيط الصادرات لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق من اجل استفادة مستقبلا .

مشكلة البحث : ان الانفتاح الاقتصادي الذي حصل في العراق بعد 2003 ساهم في الضغط على المصدر المالي الوحيد من خلال اعتمد العراق بشكل كبير على الصادرات النفطية في عمليات التجارة الخارجية، لذا لابد من التوجه نحو تحسين الصادرات لتحقيق عملية التنويع في الصادرات المحلية والتوجه نحو تنويع الصناعات التصديرية وتطويرها بما يتلاءم مع صادرات الدول الاخرى عالميا واقليميا لو تم الاعتماد على مؤشر الابتكار الذي يتسم بالمحتوى المعرفي والجودة العالية لمعرفة احتياجات الاسواق الخارجية من السلع والخدمات المختلفة.

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان للابتكار دورا ايجابيا في الصادرات بما يعزز النمو الاقتصادي في العراق.

هدف البحث :يهدف البحث الى القاء الضوء على الابتكار كمفهوم مهم فرض نفسه جراء التغيرات السريعة في المحيط التنافسي للمؤسسات والدول، مع ضرورة الاهتمام بتطبيقاته. وكذلك معرفة كيف توثر مؤشرات الابتكار في الصادرات في العراق.

منهجية البحث: اعتمد البحث المنهجين الاستقرائي والأسلوب الوصفي التحليلي والقياسي، فضلاً عن الاشكال البيانية والجداول الإحصائية.

حدود البحث المكانية والزمانية: يتخذ البحث حدوده المكانية والزمانية، جمهورية العراق، وقد حصلنا على البيانات من وزارة التخطيط – دائرة الحسابات القومية.

هيكلية البحث: يقسم البحث إلى مبحثين هما تناول المبحث الأول (الابتكار دوره في انعاش الصادرات: اطار مفاهيمي ونظري)، في حين جاء المبحث الثاني (محللاً لواقع الابتكار والصادرات في العراق ومن ثم المبحث الثالث الذي يختص بالجانب القياسي (القياس والتحليل الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي) وتم التوصل الى الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الابتكار دوره في انعاش الصادرات الكلية :اطار مفاهيمي ونظري

إنّ الابتكار من المؤشرات المهمة لقياس النمو الاقتصادي، إذ يعد الإنفاق على البحث والتطوير وعدد الباحثين وبراءات الاختراع من المؤشرات التي تزيد من تنويع الصادرات التي تزيد التنافسية وتحقيق النمو الاقتصادي

اولا:- الابتكار مدخل مفاهيمي

1- مفهوم الابتكار

يرجع أصل كلمة ابتكار (Innovation) إلى كلمة لاتينية (innovare)، وهي تعني تغيير أو تجديد وهذا التعريف يوضح أمرين مختلفين هما التغيير، والتجديد ، التغيير: أي إنهَّ إيجاد وإدخال شيء جديد لم يكن موجوداً من قبل مثل منتج جديد، خدمة جديدة، فكرة جديدة (Guillermo,2006, 8). اما التجديد : فهو العمل على تغيير ما هو قائم بالفعل . وكما ورد في لسان العرب الابتكار مشتق من بكر وفيه أبكر، والبكر هو أول كل شيء أو كل فعل لم يقدم مثله ، وقد عرف الابتكار بالمعنى الحديث لأول مرة من قبل الاقتصادي النمساوي عام (Josef Schumpeter 1885-1950) بقولة إن الابتكار هو تغير المنشأ او هو عملية تحويل الأفكار الجديدة والمعرفة الى منتجات جديدة (الهادي ،2004،ص4). وكذلك عرف الابتكار من قبل الاقتصادي (Peter Ferdinand Drucker) بإنه التغيير الذي ينشأ بعداً جديداً من الأداء (علاء ،2010، 122) كما ان الابتكار يعبر عن التعامل مع الشيء الجديد أي شيء لم يسبق اختياره (محمد 82،،2011) ، وهناك تعريف آخر(Schumpeter) عن الابتكار : هو هو التطوير الخلاق وقد يكون تطوير منتج جديد او خدمة جديدة للمستهلك من خلال حلول تتجاوب مع متطلبات الجديدة للمستهلك او الزبون من خلال تفعيل منتجات الابتكار عبر مشاريع متخصصة (رواية ،2001، 341). في حين تعرف منظمة التعاون التنمية الاقتصادية (OECD) بانه مجموعة الأفكار التي تترجم على شكل صورة إنتاجية أو إنتاج جديد أو إيجاد طرق حل توجه إلى البيع أو الاستخدام (ملايكية ،2012، 119) . أي أن الابتكار هو إيجاد الحلول والأفكار الجديدة تتعامل مع المشكلات تتضمن خلق مخرجات جديدة أو براءات اختراع أو تقنيات حديثة أو منتجات (عبير، 2019 ،32)، وكما عرف ايضاً بانه العملية التي ينتج أو يعرض حلول وأفكار تخرج عن الإطار المعروف لدينا (الإطار التقليدي) سواء بالنسبة لمعلومات الفرد الذي يفكر أو للمعلومات السائدة في البيئة ويهدف ذلك إلى ظهور الجديد من الأفكار ويلزم لعملية التفكير الابتكاري أربع جوانب مهمة وهي(الجبوري ،2016، 171) :-

1. الإحساس العالي بالمشكلات التي لا تثير انتباه الناس العاديين.
2. المرونة العالية أي القدرة على إنتاج أفكار أكثر تنوع .
3. درجة عالية من الأدراك أي جمع أكبر قدر ممكن من الإجابات لسؤال واحد.
4. الأصالة العالية أي إيجاد أفكار غير مألوفة وغريبة.

2- الاهمية الاقتصادية للابتكار

لا يقتصر الابتكار على تطوير منتجات جديدة ،بل يمتد الى تحسين القطاعات الاقتصادية ورفع مستوى الأداء، وتعزيز تجربة العملاء. يمكن توضيح أهمية الابتكار على مستوى الاقتصاد من خلال (أحمد سيد ، 2002، ص260) :

- ينمي المهارات الشخصية والتفكير والتفاعل الجماعي ويطور الوظائف ويخلق الفرص.
- تحفيز الموظفين على تقديم أفكار جديدة من خلال بيئة عمل مشجعة وداعمة.
- يضيف ويحسن من جودة القرارات التي توضع لمعالجات المشكلات على مستوى المؤسسة قطاعاتها وإدارتها في مجالات مختلفة منها الإدارية والفنية والتسويقية والمالية التي تخص بيئة العمل الاجتماعية.
- تحسين من جودة المنتجات وخلق اسواق جديدة.
- تساعد في خلق وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة.

- تساعد في إيجاد السبل لزيادة حجم المبيعات.
- الاستدامة التنموية وحماية البيئة
- تحفيز النمو الاقتصادي
- استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين العمليات وتبسيط الإجراءات.
- إعادة التفكير في نماذج الأعمال لتقديم قيمة مضافة للعملاء.

3-أنواع الابتكار :

يمكن أن يتخذ الابتكار أشكالًا متعددة، حيث يلبي كل نوع من أنواع الابتكار احتياجات مختلفة ويوفر فوائد متنوعة ومنها :

1.ابتكار المنتجات: يشير إلى تطوير منتجات أو خدمات جديدة أو تحسين المنتجات الحالية عبر إدخال ميزات جديدة أو تحسين التصميم والأداء. يهدف هذا النوع من الابتكار إلى تلبية احتياجات المستهلكين، وحل المشكلات، وزيادة رضا العملاء. قد يشمل ذلك استخدام تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، أو تحسين تجربة المستخدم، أو حتى تغيير طريقة تقديم المنتج.

2.ابتكار العمليات: يركز على تحسين الكفاءة التشغيلية داخل المؤسسات من خلال تبني تقنيات جديدة أو إعادة تصميم عمليات الإنتاج والخدمات. يهدف هذا الابتكار إلى تقليل التكاليف، وزيادة الإنتاجية، وتحسين الجودة، مما ينعكس إيجابيًا على الأداء العام للشركات.

3. ابتكار نموذج الأعمال: يتضمن إعادة التفكير في الطرق التي يتم بها تقديم القيمة للعملاء، مثل تطوير نماذج تسعير جديدة، أو تغيير استراتيجيات التوزيع، أو تبني نماذج اشتراك مبتكرة. يمكن لهذا الابتكار أن يؤدي إلى إحداث تحول جذري في الصناعة، كما حدث مع الشركات التي تبنت نماذج العمل القائمة على الاشتراك مثل "نتفليكس" و"سبوتيفاي".

4. ابتكار الخدمات: يهدف هذا النوع من الابتكار إلى فهم ما هو الإبتكار بمفهوم الصناعة الخدمية وإلى تحسين أو تطوير خدمات جديدة تعزز من تجربة العملاء وتحقق رضاهم. يمكن أن يشمل ذلك تحسين أساليب التفاعل مع العملاء، تطوير قنوات تقديم الخدمة، أو استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين الدعم الفني.

5. الابتكار التدريجي: يتضمن تحسينات طفيفة على المنتجات أو العمليات الحالية بشكل مستمر، مما يؤدي إلى تطور تدريجي دون تغيير جذري. يُستخدم هذا النهج في الصناعات التي تحتاج إلى تحسين مستمر للحفاظ على التنافسية.

6. الابتكار المدمر: يشير إلى إدخال تقنيات أو نماذج أعمال جديدة تؤدي إلى تعطيل الأسواق التقليدية وإعادة تشكيلها. مثال على ذلك، ظهور الهواتف الذكية التي غيرت صناعة الاتصالات والتصوير الفوتوغرافي تمامًا.

7. الابتكار المفتوح: يعتمد على التعاون مع جهات خارجية مثل العملاء أو الشركات الناشئة أو المؤسسات البحثية لتطوير أفكار جديدة وتعزيز الابتكار. يتيح هذا النموذج الاستفادة من المعرفة الجماعية وتسريع عملية التطوير.

8.الابتكار المستدام: يهدف الابتكار المستدام بمفهومه إلى تطوير منتجات أو عمليات تساهم في تقليل الأثر البيئي وتحقيق الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية. يتضمن استخدام تقنيات صديقة للبيئة وتحقيق كفاءة في استخدام الموارد.

9. الابتكار الاجتماعي: يسعى إلى تطوير حلول جديدة لمواجهة التحديات الاجتماعية مثل الفقر، والتعليم، والصحة، من خلال مبادرات ريادية تحقق تأثيرًا مجتمعيًا إيجابيًا.

10. الابتكار الرقمي: يعتمد على تطبيق التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين، وإنترنت الأشياء لتطوير حلول مبتكرة تعزز من الكفاءة والإنتاجية في مختلف القطاعات.

11. الابتكار التكنولوجي: يشمل تطوير تقنيات جديدة أو تحسين التقنيات الحالية لدفع عجلة التقدم في مجالات متعددة مثل الطاقة المتجددة، والروبوتات، والتكنولوجيا الحيوية.

12. الابتكار في الحوسبة: يركز على التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، والأمن السيبراني.

13. الابتكار المستمر: تحسينات تدريجية على المنتجات أو العمليات الموجودة، بهدف زيادة الكفاءة أو تحسين تجربة المستخدم.

14. الابتكار المتقطع: تغييرات جذرية تؤدي إلى إعادة تشكيل الأسواق والصناعات بالكامل، مثل ظهور السيارات الكهربائية.

4-العوامل المحفزة للابتكار :

ينبثق الابتكار من مجموعة من العوامل أبرزها:

• الإبداع والتفكير النقدي: حيث يبدأ الابتكار من قدرة الأفراد على التفكير خارج الصندوق وربط الأفكار بطرق غير تقليدية.

• الثقافة التنظيمية المشجعة: إذ يتطلب الابتكار بيئة تنظيمية تدعم المخاطرة والتجربة، وتعزز مناخًا من التعاون والانفتاح على الأفكار الجديدة.

• القيادة الملهمة: حيث يلعب القادة دورًا محوريًا في تشجيع فرق العمل على تبني الابتكار وتحقيقه من خلال رؤية واضحة ودعم مستمر.

• التكنولوجيا والموارد: تحتاج المؤسسات إلى موارد مالية وبشرية وتقنية كافية لدعم الابتكار وتنفيذ مخرجاته بفعالية.

• التغذية الراجعة والتطوير المستمر: الابتكار ليس عملية تحدث مرة واحدة، بل هو سلسلة من التحسينات والتعديلات المستمرة استنادًا إلى ردود فعل العملاء واحتياجات السوق.

• إدارة المخاطر: الابتكار محفوف بالتحديات، لذلك من الضروري أن تمتلك المؤسسات استراتيجيات لإدارة المخاطر والتعامل مع العقبات بمرونة وذكاء.

5. مؤشرات قياس الابتكار

يمكننا قياس الابتكار عن طريق بعض المؤشرات الاساسية له التي يعتمد عليها في اغلب الدراسات وكالآتي (محمود، 2015، ص458-ص459):

1. الإنفاق على البحث والتطوير: وهو يستخدم على نطاق واسع من طرف المؤسسات والدول كمقياس لاستثمارها في الابتكار، ويعد اداة مهمة لمعرفة الحقائق المتعلقة بالكون والانسان والحياة، كما ان البحث العلمي يتيح

للباحث الاعتماد على نفسه في اكتساب المعلومات، بالإضافة الى انه يعطي للباحث الفرصة بالاطلاع على مختلف المناهج واختيار ما يناسبه منها ويجعل منه شخصية مختلفة ، من ناحية التفكير والسلوك والانضباط ، والحركة. ويعرف البحث العلمي بانه المجموعة المنظمة من الجهود التي يقوم بها الانسان ، مستخدماً الاسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية وسعيه لزيادة السيطرة على البيئة واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقة بين هذه الظواهر ، وأهم الأهداف في البحث العلمي هو ايجاد الحلول للمشاكل التي تواجه المجتمع في شتى نواحي الحياة، وابتكار الطرق والادوات التي تعالج هذه المشاكل من خلال التقدم العلمي والتكنلوجي والذي يعتبر مقياس تقدم البلدان حيث اصبح الاهتمام بالبحث العلمي والمعرفة من سمات الدول المتقدمة، كما يتضمن البحث العلمي بحوث اساسية وتطبيقية وتجريبية كالبحث العلمي الأكاديمي، والبحث العلمي الصناعي، وهناك وظائف عديدة للبحث العلمي منها التعليم والتدريب واكتشاف المعرفة..

2. براءات الاختراع: وهي شهادة تمنحها الدولة بواسطة هيئة عمومية مختصة، للمخترع كي يثبت له حق احتكار واستغلال اختراعه مالياً لمدة محدودة من الزمن وفي ظروف معينة، وبذلك فهي تمثل المقابل الذي تقدمه الدولة والمجتمع للمخترع تقديرا لجهوده ويصبح له حق خاص ومطلق قانونا على الاختراع. وتفرض الدولة عقوبات صارمة على من ينقل الاختراع او يستخدمه دون موافقة صاحبه، إذ يعد مؤشر براءات الاختراع اهم مؤشر للابتكار أفضل مؤشر للابتكار.

3. الصادرات المصنعة :ان صادرات التكنولوجيا المتقدمة هي منتجات ذات جودة عالية من حيث التطوير والبحث مثل مجال الفضاء الجوي، واجهزة الحاسوب، والمنتجات الصيدلانية، والادوات العلمية والاجهزة الكهربائية والبيانات معبراً عنها بالقيمة الحالية للدولار الامريكي ، ان صادرات التكنولوجيا بمفهومها الواسع تشمل جميع المنتجات التي تتمتع بالكفاءة العالية. (محمد، 2020، 302)

4.العلامات التجارية: تعد العلامة التجارية من المكونات الاساسية للمنتج ، وهي وسيلة لضمان المنتج والزبون فهي تمنع منتجات تحمل علامة معينة لمنتجات مماثلة تحمل علامة اخرى، لهذا فقد اعتمدها المنتجون للتعريف بمنتجاتهم والسعي الى الاتقان في الصنع للمحافظة على الزبائن ، واستمرار جودة المنتجات وصمودها امام المنافسين ويعرفها) فيليب كوتلار (على انها مصطلح ، او اسم ، او رمز او تصميم او خليط منها. يهدف الى تعريف السلع أو الخدمات لأحد البائعين عن سلع وخدمات بائع او منافس آخر، وتمثل العلامة التجارية مؤشرات الابتكار من حيث المخرجات، وتتنافس الشركات من اجل سمعتها السوقية وتحسين جودة وشكل منتجاتها حيث تسعى الشركة إلى تسجيل علامة تجارية خاصة بها (Sefer Sener, 2011. 8)

ثانيا: لإطار النظري للصادرات الكلية

1- تعريف الصادرات الكلية

لقد تنوعت وتعددت المفاهيم حول تنويع الصادرات لذا سيتم التطرق إلى بعض منها للوصول إلى توضيح شامل لمفهوم التصدير ، فعرف التصدير هو عملية تقوم ببيع وارسال سلع وخدمات محلية إلى الخارج (عادل ،1980ص141) ، أو إنه بيع سلعة ما معينة من مراكز الإنتاج إلى مراكز التسويق، أما بحسب الموسوعة الاقتصادية فيمكن تعريف التصدير على أنه العملية التي تعد من خلالها تتدفق السلع والخدمات من الوطن إلى خارج الحدود ويمكن أنْ يكون هذا التحويل كثيراً أو قليلاً وفي هذا السياق يمكن وكما عرف التصدير على أنه قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق التدفق السلعي والخدمات المعلوماتية المالية والسياسية والبشرية إلى الأسواق العالمية التي هدفها تحقيق الأرباح والقيمة المضافة وتوسع في النمو والزيادة فرص العمل ، والتعرف على الثقافات الأخرى والطرق التكنولوجية الجديدة وغيرها (النجار،15،2002) .

2- أهمية الصادرات الكلية

تلعب الصادرات دورًا محوريًا في الاقتصاد الوطني من خلال:

1. زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP): تسهم الصادرات في رفع معدلات الإنتاج والنمو الاقتصادي.
2. تحسين الميزان التجاري: تساعد زيادة الصادرات على تقليل العجز في الميزان التجاري أو تحقيق فائض.
3. توفير فرص عمل: يؤدي توسع الأنشطة التصديرية إلى خلق وظائف جديدة في مختلف القطاعات.
4. جذب الاستثمارات الأجنبية: تعكس الصادرات القوية اقتصادًا مستقرًا، مما يجذب المستثمرين الأجانب.

3- العوامل المؤثرة على الصادرات الكلية

تتأثر الصادرات بعدة عوامل، منها:

1. سعر الصرف: تؤثر تقلبات أسعار الصرف على تنافسية السلع والخدمات في الأسواق العالمية.
2. الاتفاقيات التجارية الدولية: تسهم الاتفاقيات في تسهيل أو تقييد حركة الصادرات بين الدول.
3. التكاليف الإنتاجية: ارتفاع أو انخفاض تكاليف الإنتاج يؤثر على أسعار السلع المصدرة وقدرتها على المنافسة.
4. الجودة والمعايير: مطابقة السلع للمعايير الدولية تعزز من قبولها في الأسواق الخارجية.

4. التحديات التي تواجه الصادرات

يواجه المصدرون عدة تحديات، منها :

1. الحواجز الجمركية وغير الجمركية: مثل الرسوم الجمركية والقيود الكمية والمعايير الفنية.
2. التقلبات الاقتصادية العالمية: تؤثر الأزمات الاقتصادية على الطلب العالمي للسلع والخدمات.
3. المنافسة الدولية: وجود منافسين بأسعار وجودة أفضل قد يحد من حصة السوق للصادرات الوطنية.

ثالثا: التربط النظري بين الابتكار علاقة بتنمية الصادرات والنمو الاقتصادي

1. علاقة الابتكار والصادرات

تسهم عملية الابتكار وإمكانية إنشاء طرق وأساليب إنتاج جديدة في عملية إعادة الهيكلية للاقتصاد ، وأهمية السياسات المتعلقة بحرية المنافسة ، وتحفيز الابتكار وخلق معرفة جديدة وتأثيرها على تعزيز القدرة التنافسية ، تسمح بعملية توسيع هياكل التصدير وإن طبيعة إمكانات الابتكار وتأثيرها على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في الظروف التكنولوجية المتقدمة تجعل من الممكن الانتقال من صادرات تكنولوجيا منخفضة إلى صادرات تكنولوجيا فائقة متقدمة(العمر، 2007: 133) .

تعد الابتكارات وبراءات الاختراع مهمة لتنمية الصادرات ، وتسهم في القدرة على التكيف مع الاحتياجات المحلية من خلال الإدارة الفعالة ، مما يسمح بمواكبة الثورة المعرفية المتنامية ، وتحديثها وتطويرها بما يتفق مع النظرية الاقتصادية من خلال إنشاء منتجات جديدة عالية الجودة ، والتي يتم التأكيد عليها في معظم تقارير الابتكار، ودورها في حركة عجلة النمو في القطاع الاقتصادي ، البحث والابتكار مهمان أيضاً من أجل الاستجابة للتغيرات التي تحدث نتيجة لثورة المعرفة ، والاستجابة للتكيفات والاحتياجات المحلية ، وكذلك الترابط لأنشاء تحالفات دولية استراتيجية ، المساهمة في تحسين أنظمة الإنتاج من خلال المعالجة المستمرة لعمليات الإنتاج والمعدات وآليات الأدارة ، مما يسمح لها باختراق أسواق التصدير لإعطاء المنتجات المحلية مزايا تنافسية (Ghanbari&Marzieh,2917:23).

إن وجود علاقة طردية بين البحث العلمي والابتكار وبين مؤشر التصدير التي تتوافق مع اقتصاد المعرفة الذي يعكس الإمكانات العلمية للمؤسسات المشاركة في البحث الصناعي والأكاديمي مما يسهم في التقدم التكنولوجي وتوفير منتجات تكنولوجيا عالية التقنية وتعد براءات الاختراع إحدى نتائج البحث العلمي تسهم في زيادة الصادرات ، إذ إن قدرة المؤسسات المحلية على المشاركة في البحث والتطوير تظهر قدرتها على استيعاب المعرفة التقنية والتدريب ورفع مستوى المعرفة ، مما يسمح للمنتجات المحلية أن تكون أكثر تقدماً وتحقيق مزايا تنافسية وبالتالي فإن البحث والتطوير لهُ تأثير كبير على تنويع الصادرات (العبادي ،2014،ص74).

2. علاقة الصادرات الكلية بالنمو الاقتصادي

أن النمو الاقتصادي وتنشيط الصادرات أمران حاسمان في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان خاصة النفطية وذلك لأمرين أولاً : تركز الصادرات على قطاع واحد مما يجعله عرضة للتقلبات بأسعار النفط ، ثانياً : أن قطاع النفط لا يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة أو تطور في الصادرات وبالتالي يؤدي إلى ضعف القطاعات الإنتاجية التي من شأنها خلق فرص عمل ، وهناك عدة دراسات سائدة حول التنويع الاقتصادي . وحسب (هادي عام 1988) من المتوقع أن يزيد التنويع في استقرار الاقتصاديات المحلية ويعزز قدرتها على النمو وحسب نموذج (رومر) 1990 الذي أشار إلى الأثر الإيجابي لتنويع المدخلات على النمو، إذ يعد التنويع عامل مهم لتحسين الكفاءة الإنتاجية وبالتالي هو يزيد معدلات النمو الاقتصادي ، كما ظهرت الدراسات لبعض الاقتصاديين على عينات مختلفة من الدول أن النمو أو إنتاجيه العوامل ترتبط ارتباطاً إيجابياً وليس سلبي مع التنويع الاقتصادي ، كما بينت دراسة (Ali et al 1991) التنويع يتضمن تغيير تشكيل مزيج الصادرات للبلد إذ إنّ استراتيجية التنمية والنمو تعتمد على توسيع قطاع الصادرات مع التركيز على المنتجات ذات الاتجاه الإيجابي للأسعار ودوره في زيادة النمو (احلام ، 2019، 216) ، إنّ التنويع في الصادرات لا يعتمد بالضرورة على تصدير السلع المصنعة كما أوضح (Agosin2006) إذ يمكن لتنويع الصادرات تطوير السلع الأولية التي تطور الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية إذ يمكن لبعض البلدان أن تستفيد من الميزة النسبية القوية في عدة قطاعات تتصل بالمواد الطبيعية (المعادن ، الغابات ، المحاصيل الشجرية) ، وكما أشار(Sinnott Nash etdealorre 2010) أن التغيرات التقنية في قطاع الصناعات التحويلية ليست أكثر أهمية من القطاعات الأولية التي من شأنها إنتاج بعض السلع الأساسية و يكون تأثيرها بنفس القدر بسبب الروابط المشتركة مع المنتجات الأخرى.

أنّ هناك علاقة ذات ارتباط قوي بين التنويع واتساع النمو وينطبق هذا الارتباط بين الدول المنخفضة الدخل وكما أنّ الإنتاج الصناعي يؤدي إلى عملية ديناميكية لتحسين الإنتاج والدخل وإن التنويع يوفر للمنتجين معلومات أكثر بالأخص في الأسواق الخارجية وتحسن قدرتهم على التنمية الاقتصادية. وهناك دراسات ركزت على العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي لمجموعة دول 42 دولة توصل الباحثين أن تنويع الصادرات أثر إيجابي وهام على النمو الاقتصادي ويرى جيلز وآخرون عام 1995 ، لا يمكن للدول النامية الإنتاج بتكاليف منخفضة تؤهلها التصدير لمنتجات تامه الصنع للأسواق العالمية ، مقابل هذا النمو احتياجها من المواد الغذائية للحد الذي لا يمكن إنّ تلبيه عن طريق الإنتاج المحلي فيتطلب ذلك استيراده من الخارج كما أنّ هناك بعض الدول تحتاج إلى مواد خام توجد بالدول النامية تصدرها للدول المتقدمة ومن ثم تسهم العملية التصديرية بعملية تنموية وتحصل من خلال ذلك على عملات

اجنبية والتي تستعمل عنصراً من عناصر الإنتاج ويمكن اقتناء المعدات الرأسمالية والخبرات الإدارية الفنية من الدول الصناعية لتوضيح اكثر انظر الى المخطط (1) (أحلام ، 2019، ص217) و يلعب الابتكار دورا مهما في تنشيط الصادرات وتعزيز النمو الاقتصادي وذلك لا سباب الاتية :-

1.تدنية التكاليف: يمكن للابتكار ان يساعد في تخفيض التكاليف لتوفير تنافسية افضل في السوق

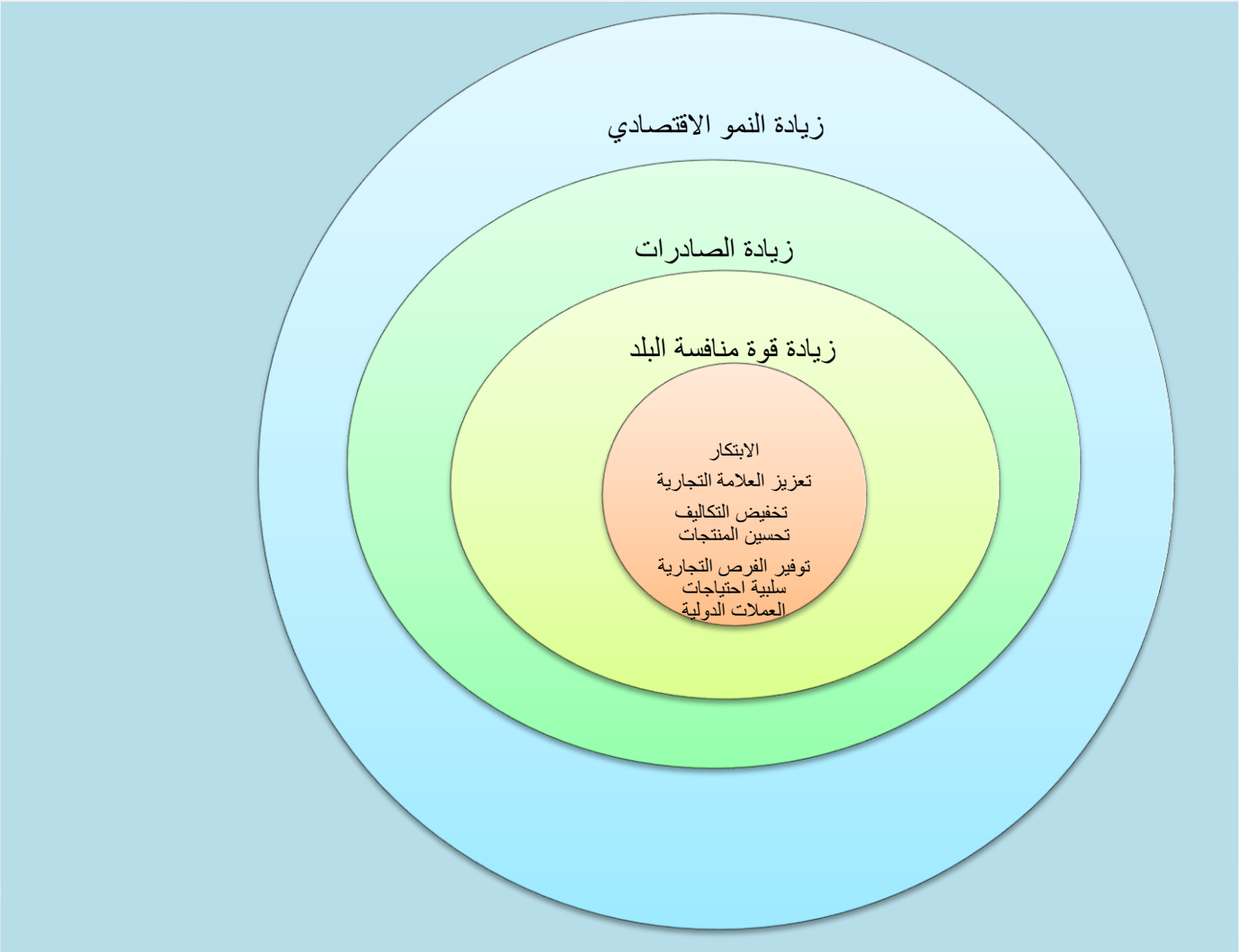
2.تحسين المنتجات: يمكن للابتكار ان يساعد في تحسين المنتجات من خلال الخدمات المقدمة للعملاء الاجانب .

3.تلبية احتياجات العملاء: ممكن للابتكار ان يساعد في فهم احتياجات العملاء الدوليين وتلبية تلك الاحتياجات بطرق أفضل.

4.توفير الفرصة التجارية: تساعد الابتكارات على توفير فرص تجارية جديدة وتعزيز العلاقات التجارية الدولية

5.العلامة التجارية: يمكن للابتكار ان يساعد على تعزيز العلامة التجارية للشركة وجعلها أكثر شهرة وجاذبية للعملاء الدوليين ولتوضيح أكثر انظر الى المخطط رقم (1)

المخطط (1) إثر الابتكار في زيادة الصادرات والنمو الاقتصادي



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد مؤشرات الابتكار العالمي والصادرات

المبحث الثاني / قياس إثر مؤشرات الابتكار في تنشيط الصادرات لتعزيز النمو الاقتصادي في العراق

من خلال هذا المبحث سوف نستعرض الجانب القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي وكالاتي:

1. توصيف الانموذج ومصادر البيانات المستخدمة في التحليل القياسي:

استخدام البحث بيانات الاقتصاد العراقي بالاعتماد على وزارة التخطيط – دائرة الحسابات القومية.

وقد تم الاعتماد الى البيانات التالية وفقا للأنموذج الاتي والذي اخذ الصيغة

$$Yi=\alpha_0+ \beta iXi1+\beta iXi2+\beta iXi3+Ui$$

لغرض قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، سيتكون لدينا النموذج الاتي:

$$X3, X2, X1)\ y = f).....1$$

من المعادلة (1) فانه يمكن توصيف انموذج (var) والذي يقيس العلاقات القصيرة الاجل بين متغيرات الانموذج ويمكن توضيحه بالصيغة التالية: حيث ان :

Y= يمثل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن النمو الاقتصادي و يمثل المتغير التابع.

X1= تمثل براءات الاختراع و يمثل المتغير المستقل الاول.

X2= تمثل استيرادات سلع التكنولوجيا المتقدمة من اجمالي الاستيرادات و يمثل المتغير المستقل الثاني.

X3= يمثل الانفاق على البحث والتطوير و يمثل المتغير المستقل الثالث.

2- اختبار1جذر1الوحدة (Unit root test):

يعتبر اختبار جذر الوحدة من الاختبارات الاساسية و الاولية لغرض تحديد النماذج التي سوف تستخدم في التحليل، و سيتم استخدام اختبار فليبس براون (Phillips Perron-test) و الذي يعتبر من اكثر الاختبارات دقة في حالة العينات الصغير (علي،، 2019، صفحة 86) و يشير الجدول (1) الى نتائج اختبار (Phillips Perron-test) اذا يتبين ان المتغير التابع (y) و المتغير المستقل (x1) يظهر سكونهما عند الفرق الثاني I(2)، اما المتغير المستقل (x2) و المتغير المستقل (x3) فانهما حققا حالة السكون عند الفرق الاول I(1)، و على اساس تلك النتائج يجب استخدام نموذج الانحدار الذاتي (var) في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة لأنه يقبل المتغيرات الساكنة عند الفرق الأول و الثاني (العبيدي، 2016، صفحة 108).

جدول (1) نتائج اختبار فيلبس- بيرون (pp) لجذر الوحدة

المتغير	بالمستوى(0)I			بالفرق الاول(1)I			بالفرق الثاني(2)I		
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت و اتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت اتجاه عام	بدون حد ثابت و اتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت اتجاه عام	بدون حد ثابت اتجاه عام
	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value
Y	0.6629	0.9365	0.8621	0.0899	0.3117	*0.0132	*0.0009	*0.0000	*0.0000
X1	0.9982	0.9875	0.9953	0.2631	0.3898	0.0869	*0.0023	*0.0190	*0.0002
X2	0.5803	0.5526	0.7197	*0.0204	*0.0173	*0.0013	/	/	/
X3	0.6511	0.5446	0.3191	*0.0161	0.0636	*0.0009	/	/	/

المصدر: من عمل الباحثين وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12 *معنوية عند مستوى 5%.

ملاحظة: تم استخدام 1القيمة8الاحتمالية (p-value) إذا يعتبر أسلوب5احصائي1متقدم يحل محل مقارنة t المحتسبة للمعالم مع قيمة t الحرجة، فاذا كانت قيمة (p-value) أكبر من 5% فان المعلمة1غير معنوية، اما إذا كانت قيمة (p-value) اقل من 5% فان المعلمة1معنوية.

3- تحديد فترة التخلف المثلى(lag) :

اظهرت نتائج الاختبارات الثلاث (AIC , HQ , SC) و التي استعملت لتحديد فترة الابطاء المثلى التي تحقق افضل تقدير لأنموذج الانحدار الذاتي، اذ يلاحظ من الجدول (2) ان فترة الابطاء المثلى هي فترتان مما يعني ان أنموذج الانحدار الذاتي الذي سيستعمل في الكشف عن اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة سيتضمن فترتان للتخلف.

جدول (2) اختبار فترة التخلف المثلى

Lag	AIC	SC	HQ

0	35.64702	35.83583	35.64501
1	31.77783	32.72190	31.76777
2	29.43882*	31.13814*	29.42072*

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

AIC: معيار اكايك،S:معيار شوارز ، HQ:معيار هانان – كوين .

* تشير الى عدد فترات الإبطاء المثلى وجميع الاختبارات معنوية مستوى (5%)

4. تقدير النموذج القياسي:

يلاحظ من الجدول(3) ادناه وجود عدة نماذج قياسية و هذه طبيعة نماذج الانحدار الذاتي اذ تأخذ كل متغير من متغيرات النموذج الرئيسي في الفقرة رقم (2) المشار اليها انفا متغيرا تابعا و بقية المتغيرات تكون مستقلة و بما انه لدينا أربعة متغيرات ضمن النموذج لذلك سيتكون لدينا أربعة نماذج قياسية بالإضافة لفترات الابطاء للمتغيرات و التي تكون متغيرات مستقلة فقط، و بما ان النموذج ادناه لا يحتوي على قيم الاحتمالية (propality) بالإضافة الى ذلك سيتم تحليل فقط النموذج المستهدف في دراستنا و الموضح في الفقرة رقم (2) ضمن هذا المبحث، لذلك سيتم الانتقال الى الجدول رقم (4) من اجل تحليل موضوع دراستنا المستهدف و المقدر بطريقة المربعات الصغرى و بالاستناد الى نموذج (var) و الموضح في الجدول (3) ادناه،

جدول(3) تقدير نموذج(var)

Vector Autoregression Estimates

Date: 08/07/23 Time: 07:48

Sample (adjusted): 2006 2020

Included observations: 15 after adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	Y	X1	X2	X3
Y(-1)	0.739194	-1880.145	2.059342	1.038233
	(0.44492)	(940.467)	(1.44790)	(122.199)
	[1.66139]	[-1.99916]	[1.42230]	[0.00850]
Y(-2)	0.489901	3108.315	-1.171143	-170.8547

	(0.55180)	(1166.38)	(1.79570)	(151.553)
	[0.88782]	[2.66493]	[-0.65219]	[-1.12736]
X1(-1)	4.91E-05	1.090387	0.000113	0.035362
	(0.00011)	(0.22857)	(0.00035)	(0.02970)
	[0.45436]	[4.77044]	[0.32132]	[1.19067]
X1(-2)	-0.000248	-0.229723	-0.000116	-0.008389
	(0.00015)	(0.32173)	(0.00050)	(0.04180)
	[-1.63221]	[-0.71403]	[-0.23402]	[-0.20067]
X2(-1)	-0.040629	-131.7604	0.803547	-44.23609
	(0.10759)	(227.424)	(0.35013)	(29.5503)
	[-0.37762]	[-0.57936]	[2.29499]	[-1.49698]
X2(-2)	0.060572	-228.2914	-0.414770	-39.46936
	(0.11152)	(235.723)	(0.36291)	(30.6287)
	[0.54316]	[-0.96847]	[-1.14290]	[-1.28864]
X3(-1)	0.000671	0.882017	0.002723	-0.071066
	(0.00115)	(2.42884)	(0.00374)	(0.31559)
	[0.58395]	[0.36314]	[0.72823]	[-0.22518]
X3(-2)	0.000391	-2.452713	-0.002572	-0.014386
	(0.00091)	(1.91362)	(0.00295)	(0.24865)
	[0.43143]	[-1.28172]	[-0.87305]	[-0.05786]
C	-1.083159	-3349.205	-2.755755	1219.451
	(1.22038)	(2579.60)	(3.97142)	(335.179)

	[-0.88756]	[-1.29834]	[-0.69390]	[3.63820]
R-squared	0.933074	0.980346	0.812838	0.904765
Adj. R-squared	0.843838	0.954141	0.563289	0.777785
Sum sq. resids	0.502763	2246351.	5.324350	37925.26
S.E. equation	0.289472	611.8757	0.942015	79.50394
F-statistic	10.45633	37.41056	3.257227	7.125254
Log likelihood	4.183568	-110.6598	-13.51588	-80.04900
Akaike AIC	0.642191	15.95464	3.002118	11.87320
Schwarz SC	1.067021	16.37947	3.426948	12.29803
Mean dependent	4.747235	2113.983	2.698000	266.4033
S.D. dependent	0.732519	2857.271	1.425478	168.6561

المصدر: من عمل الباحثين1بالاعتماد على1مخرجات برنامج Eviews 12.

جدول(4) تقدير نموذج الدراسة المستهدف وفق طريقة المربعات الصغرى و بالاستناد الى نموذج (var)

System: UNTITLED

Estimation Method: Least Squares

Date: 08/07/23 Time: 07:59

Sample: 2006 2020

Included observations: 15

Total system (balanced) observations 60

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.739194	0.444925	1.661392	0.1096
C(2)	0.489901	0.551800	0.887824	0.3834
C(3)	4.91E-05	0.000108	0.454357	0.6537
C(4)	-0.000248	0.000152	-1.632208	0.1157
C(5)	-0.040629	0.107592	-0.377619	0.7090
C(6)	0.060572	0.111518	0.543161	0.5920
C(7)	0.000671	0.001149	0.583951	0.5647

C(8)	0.000391	0.000905	0.431431	0.6700
C(9)	-1.083159	1.220379	-0.887559	0.3836

Determinant residual covariance	589668.7

Equation: Y = C(1)*Y(-1) + C(2)*Y(-2) + C(3)*X1(-1) + C(4)*X1(-2) + C(5)*X2(-1) + C(6)*X2(-2) + C(7)*X3(-1) + C(8)*X3(-2) + C(9)

Observations: 15

R-squared	0.933074	Mean dependent var	4.747235
Adjusted R-squared	0.843838	S.D. dependent var	0.732519
S.E. of regression	0.289472	Sum squared resid	0.502763
Durbin-Watson stat	2.246036		

المصدر: من عمل الباحثين1بالاعتماد على1مخرجات برنامج Eviews 12.

5. التأكد من عدم وجود المشاكل قياسية:

من خلال الجدول (5) و الذي يظهر نتائج اختبار الارتباط الذاتي و التوزيع الطبيعي للنموذج القياسي المستهدف، اذ يتبين ان النموذج خالي من المشاكل القياسية ويمكن ملاحظة ذلك ان قيمة Prob لكلا الاختبارين اكبر من مستوى (5%) و بذلك نقبل فرضية العدم و التي تنص عدم وجود المشاكل أعلاه و نرفض الفرضية البديلة و التي تنص وجود المشاكل أعلاه في النموذج القياسي المستهدف.

جدول (5) نتائج اختبار الارتباط الذاتي و التوزيع الطبيعي للنموذج القياسي المستهدف

الاختبار	Prob
التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	0.3402
الارتباط الذاتي	0.3853

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

وتأسيساً لما سبق يمكن القول إن الابتكار أصبح يحتل مكانة كبيرة في كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وهذا يرجع إلى الدور الكبير الذي يقوم به في تفعيل النمو الاقتصادي مصاحباً مع زيادة فرص العمل، ويُمثل الابتكار ضرورة حتمية لإدارة هذه المؤسسات للمحافظة عليها وذلك من خلال كسبها قدرة تنافسية تعمل على تحسين وتعديل منتوجاتها وأساليبها وأنماط أعمالها، وإن حاضنات الأعمال تتصدر الأليات الأساسية لدعم نشاط الابتكار من خلال تفعيل الإمكانات التي تقدمها الحاضنة لخدمة المبتكرين والمبدعين، لكن المشكلة في العراق ومن خلال القياس تظهر لنا النتائج بعدم فاعلية العلاقة بين مؤشرات الابتكار والتنمية وهذا واقع الحال كون ان التنمية والنمو في العراق يعتمد بشكل مطلق على الإيرادات النفطية، ولا يرتبط بقوى الابتكار ومؤشراتهِ

الاستنتاجات: في ضوء التحليلات السابقة يمكن استنتاج مايلي :-

1- اظهر البحث بوجود عدة نماذج قياسية و هذه طبيعة نماذج الانحدار الذاتي اذ تأخذ كل متغير من متغيرات النموذج الرئيسي.

2- توصل البحث من خلال عملية القياس ان الابتكار في العراق لا يؤثر في التنمية والنمو ولا يتأثر وهذه حقيقة بفعل ان الناتج والنمو يعتمد بشكل كبير جدا على النفط.

3- اظهرت نتائج اختبار الارتباط الذاتي و التوزيع الطبيعي للنموذج القياسي المستهدف، اذ يتبين ان النموذج خالي من المشاكل القياسية ويمكن ملاحظة ذلك ان قيمة Prob لكلا الاختبارين اكبر من مستوى (5%) و بذلك نقبل فرضية العدم و التي تنص عدم وجود المشاكل أعلاه و نرفض الفرضية البديلة.

4- توصل البحث الى إن الابتكار في الغالب لا يتطلب تكنولوجيا جديدة لتحقيقه بقدر ما يتطلب الأفكار جديدة أو غير مألوفة.

5- اظهر البحث إن الابتكار يحقق ميزة تنافسية وفيما يتعلق بكونها مستدامة أو مؤقة فان ذلك يبقى حسب درجة كثافة الابتكار.

6- إن الابتكار أصبح أهم وسيلة من أجل البقاء في بيئة دائمة التغير، حيث يلعب الابتكار دور مهم في حل هذه المشاكل من خلال البحث عن الفرص وتحويل التهديدات إلى فرص جديدة، واكتشافه لحاجات كامنة وإيجاد استخدامات جديدة للمنتج الحالي.

7- إن الابتكار هو مفتاح البقاء في ظل الظروف المتغيرة التي تميز بيئة الأعمال من خلال قدرته على تكيف المنتج ليتلاءم مع التغيرات الجديدة التي حدثت لحاجات ورغبات الزبائن بفعل المنافسين، من خلال سماحه للمؤسسة من القيام بالتحسينات التي جعل من المنتج يتناسب مع حاجاتهم ورغباتهم بالشكل الذي كان عليه قبل أن تتغير أو أكثر أو أقل بحسب درجة كثافة التحسينات ورد فعل المنافسين وبالتالي فإن الابتكار في مجال المنتجات يعمل على تحويل التهديدات إلى فرص واستغلالها بأفضل شكل.

التوصيات: في ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها ، يمكن ان نوصي بالنقاط الاتية :

1- يقع على عاتق الحكومة العراقية العمل على تعزيز مؤشرات الابتكار في سبيل تعزيز صادراتها في العراق.

2- يقع على عاتق وزارة التعليم العالي العراقية بزيادة الانفاق على البحث العلمي والتدريب من اجل تزويد سوق العمل بالكوادر المؤهلة بهذه البلد .

3- يقع على عاتق وزارة الصناعة العراقية العمل على ربط البحث العلمي بالصناعات الصغيرة والمتوسطة المحفزة بهدف تطوير الصناعات الابتكارية في العراق .

4- ايجاد قسم خاص بالابتكار داخل المؤسسة يأخذ على عاتقه مسؤولية تطوير وابتكار منتجات جديدة ويعمل به افراد من ذوي التخصصات العالية في مجال التسويق وتتوفر لديهم سمات الافراد المبدعين.

5- ايجاد توازن في درجة اعتمادها على أطراف خارجيين فيما يتعلق ببرامج المنتجات الجديدة.

6- خلق وايجاد نوع من الاهتمام المشترك بين مختلف مصالح المؤسسة تجاه مشروعات ذات العلاقة بالابتكار خاصة تلك التي تهتم بالتوصل الى منتج جديد.

7- انشاء نظام للحوافز والمكافآت خاص بالأفراد الذين يساهمون في العملية الابتكارية من اجل تحفيز العاملين لديها بالابتكار.

8- وضع صندوق للأفكار بالاعتبار ان كل ابتكار يبدأ بفكرة، وتكوين لجنة تهتم بدراسة ومتابعة مختلف مشاريع الابتكارية.

9- زيادة الاهتمام بمقترحات العاملين لإحداث التغيير، بوضع سياسات تشجيعية ازاء مقترحاتهم للابتكار، مع تقديم الدعم التشجيعي لهم عند تقديمهم مقترحات ايجابية للابتكار.

المصادر:

اولا:- المصادر العربية:

1- ابراهيم العسل. (1996). التنمية في الاسلام : مفاهيم ، مناهج وتطبيقات. بيروت: الطبعة الاولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .

2- احلام ابو ثلجة، سهيلة خليفة. (2015). العلامة التجارية وتأثيرها على سلوك المستهلك دراسة حالة . الجزائر: رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية في الجزائر.

3- احمد جابر بدران. (2014). التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. القاهرة: الطبعة الاولى ، مركز الدراسات الفقهية.

4- احمد عارف العساف. (2011). التخطيط والتنمية الاقتصادية . عمان، الطبعة الاولى : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .

5- احمد علي دغيم. (2006). الطريق الى المعجزة الاقتصادية والقضاء نهائياً على البطالة في الدول النامية (الصين تؤكد عمليا نجاح فكرتها). القاهرة: الطبعة الاولى ، المكتبة الاكاديمية.

6- اسامة بشير الدباغ. (2002). واثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي . الاردن: دار المناهج

7- اسراء سعيد صالح العبيدي. (2016). قياس وتحليل تأثير صدمات السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 1990-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد.

8- الخوري ، علي محمد. (2020). الاقتصاد العالمي الجديد: بين اقتصاد المعرفة ومفاهيمه الحديثة ، والاقتصاد الرقمي والابتكارات التكنولوجية المتسارعة دراسة حول أهمية إنتاج المعرفة وإدارتها والاستثمار في التقنيات المتقدمة لبناء مكونات اقتصادية جديدة تهدف إلى ال. القاهرة: جامعة الدول العربية.

9- اندرو ويبستر. (1986). مدخل لسيسولوجيا التنمية . بغداد ، ترجمة حمدي حميد يوسف : سلسلة المئة كتاب ، دار الشؤون الثقافية العامة .

10- بتال، احمد حسين و الجميلي، سامي حميد و الجميلي، فراس خميس علي، (2019). 2- بتال، احمد حسين و الجميلي، سامي حميد و الجميلي، فراس خميس علي، اثر التحرير المالي على راس المال البشري في العراق دراسة قياسية للمدة (2005 – 2016)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 11، العدد 27، 2019.

11- 1تقرير مؤشرات الابتكار. (2017). ملامح الابتكار في البلدان العربية -تحليل نقدي، بيروت: ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة الآسكوا.

12- جون كاسيدى. (2013). كيف تفشل الاسواق: منطق المصائب الاقتصادية . القاهرة : الطبعة الاولى، المركز القومي للترجمة.

13- صونيه شتوان. (2019). أثر الانفاق على البحث والتطوير على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (دراسة قياسية). الجزائر: مجلة ملفات الابحاث في الاقتصادجامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل .

14- عبد الزهرة فيصل. (2016). فلسفة التنمية واستراتيجيتها في الفكر الاقتصادي . عمان : دار أمجد للنشر والتوزيع .

15- عبد السلام عبد اللاوي. (2010). دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر دراسة ميدانية . الجزائر : رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة ورقة.

16- عبد الله عبد الكريم سالم. (2004). رؤية اكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة وامكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة. السعودية: ورقة قدمت في مؤتمر حول : دور المدير العربي في الابداع والتمييز.

17- علي اسعد وطفة. (2019). من النمو الاقتصادي الى التنمية الانسانية مسارات الاحتواء والتجاوز.

18- علي فريد. (2020). دعم الابتكار وسيلة اتعزيز النمو والقدرة التنافسية. العراق: البنك المركزي العراقي- المديرية العامة لاستثمارات.

19- عيسى سعد، صالح مهدي. (2018). اثر صادرات التكنولوجيا المتقدمة في النمو الاقتصادي في سويسرا 2003-2016. العراق: مجلة تكريت للعلوم الاداريةوالاقتصادية، العدد 61.

20- فؤاد عبد المنعم احمد. (2001). السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها . الطبعة الاولى ، منشورات البنك الاسلامي للتنمية .

21- للامام العلامة ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن ابن منظور. (2004). لسان العرب. بيروت: دار صادر ، معجم اللغة العربية.

22-مجد عبد النور. (2020). دراسة العوامل المؤثرة في تسويق واستغلال براءة الاختراع . سوريا: رسالة ماجستير الجامعة الافتراضية السورية.

23- محمد صالح تركي القريشي. (2010). علم اقتصاد التنمية . الاردن : الطبعة الاولى ، دار اثراء للنشر والتوزيع

24- محمد عبد العزيز عجمية. (2000). ايمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية . الاسكندرية : جامعة الاسكندرية .

25-مدحت ابو النصر. (2017). التنمية المستدامة مفهومها - وابعادها - مؤشراتها . القاهرة : الطبعة الاولى ، المجموعة العربية للتدريب والنشر .

26- ميشيل تودارو. (2006). التنمية الاقتصادية ، تعريب محمود حسن حسني. السعودية : دار المريخ للنشر.

Second: Foreign sources:

A, Tribe,M. Sumner. (2008). International Development Studies: Theories and Methods in Research Practice. . London.

A.Benassay-Quere. (2000). Politiqe economique. ed Debock ,Bruxelles2.

Debourg, M. C. (2004). pratique du marketing, BERTI éditions, 2e édition, Alger, 2004 .

Deepak Nayyar. (2006). Development Through Globalization4 .

Dwight H .perkins. (2008). Economie De Developepment. Paris5.

Kunduz., 1. A. (2017). 1- Financial Innovation and an Introduction to Financial Engineering, Edition 1. . 1-London, England: E.Kutub LT

Matouk Belattaf. (2010). Economic du develoement . Alger: ed,office des publicadions universires.

S.MKanbur Anand. (1993). The Kuzents Process and the Inequality- Development Relatonship .

SeferSener. (2011). The effects of science-technology-innovation on competitive ness and economic growth, social procedia and Behavioral science. Turkey.

دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار النقدي

أ.م.د مهى كريم علي[1]

Meha_krim@mu.edu.iq

الباحث: امير محمد عطيوي[2]

mkirewq10@gmail.com

[1,2]جامعة المثنى \ كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص :

يهدف البحث إلى دراسة دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تحليل السياسات النقدية إلى يعتمدها و مدى فاعليتها في ضبط التضخم والحفاظ على قيمة العملة الوطنية وتعزيزا لاستقرار الاقتصادي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم تأثير هذه السياسات على المؤشرات النقدية الرئيسية وقد أظهرت النتائج ان البنك المركزي العراقي كان له الدور البارز بعد عام 2003 في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية والسيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي باستخدامه للأدوات الغير المباشرة. وبناء على التحليل يوصي البحث بضرورة تطوير أدوات السياسة النقدية وتعزيز استقلالية البنك المركزي لضمان استقرار نقدي مستدام وتحقيق نمو اقتصادي متوازن .

الكلمـــات المفتاحيـــة (البنـــك المركـــزي، السياســـة النقديـــة، التضـــخم، الأدوات الكميـــة، الأدوات النوعية)

Abstract:

The research aims to study the role of the Central Bank of Iraq in achieving monetary stability by analyzing the monetary policies it adopts and their effectiveness in controlling inflation, maintaining the value of the national currency, and enhancing economic stability. The study relied on the descriptive-analytical approach to evaluate the impact of these policies on key monetary indicators. The results showed that the Central Bank of Iraq played a prominent role after 2003 in confronting internal and external challenges, controlling inflation, and achieving monetary stability through the use of indirect tools. Based on the analysis, the research recommends the need to develop monetary policy tools and enhance the independence of the Central Bank to ensure sustainable monetary stability and achieve balanced economic growth. Keywords (central bank, monetary policy, inflation, quantitative tools, qualitative tools)

المقدمة:

يعد الاستقرار النقدي أحد الأهداف المحورية للسياسة الاقتصادية، وسعت البنوك المركزية حول العالم إلى تحقيقه عبر توظيف أدوات نقدية فعّالة. وفي العراق، تعاظم دور البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية، حيث أصبح الجهة المعنية بتطبيق سياسة نقدية مستقلة تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار، وضبط معدلات التضخم، والحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي. ومع تزايد التحديات الاقتصادية التي واجهت البلاد، مثل تقلبات أسعار النفط، وارتفاع معدلات الدولره وضعف البنية المصرفية، برزت الحاجة إلى تقييم السياسات النقدية المطبقة، ومدى كفاءتها في تحقيق الاستقرار النقدي. ومن هنا تنطلق هذه الدراسة لتحليل دور البنك المركزي العراقي وأدواته في ضبط المؤشرات النقدية، وتحديد مدى تأثير تلك السياسات في تحقيق توازن اقتصادي مستدام.

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من تقلبات مستمرة في المؤشرات النقدية، لا سيما في معدلات التضخم وسعر الصرف، مما يعكس تحديات في فاعلية السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي. ومن هنا تبرز مشكلة البحث في التساؤل الآتي: ما مدى فاعلية أدوات السياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار النقدي بعد عام 2003؟

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من الدور الحيوي الذي يلعبه البنك المركزي العراقي في إدارة السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لا سيما في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003. إذ يسهم هذا البحث في تقديم تحليل موضوعي لمدى قدرة البنك المركزي على توظيف أدواته النقدية في ضبط معدلات التضخم، وتحقيق استقرار سعر الصرف، مما يساعد صناع القرار على تقييم السياسات الحالية وتوجيهها نحو مسارات أكثر فاعلية واستدامة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تقييم دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تحليل أدوات السياسة النقدية المعتمدة بعد عام 2003، ومدى تأثيرها في ضبط التضخم واستقرار سعر الصرف، بما يعزز من قدرة البنك المركزي على التعامل مع التحديات الاقتصادية

فرضية البحث:

يفترض البحث أن هناك علاقة ذات دلالة بين فاعلية أدوات السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي العراقي وبين مستوى الاستقرار النقدي في البلاد، وأن السياسات المتبعة منذ عام 2003 كان لها أثر مباشر على معدلات التضخم وسعر صرف الدينار العراقي.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل السياسات النقدية التي انتهجها البنك المركزي العراقي بعد عام 2003، واستقراء أثرها على مؤشرات الاستقرار النقدي مثل التضخم، وسعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي، باستخدام البيانات التاريخية والتحليل البياني المقارن.

الدراسات السابقة

اولا : دراسة حوراء حاكم حسن (تحولات السياسة النقدية في العراق بعد التغير 2003)

تتركز مشكلة البحث في إجابة السؤال التالي : هل يعاني العراق من جملة من الاختلالات الاقتصادية بعد 2003 مما أدى إلى فقدانه عوامل الاستقرار الاقتصادي ، يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة ما هو مسار تحول السياسة النقدية في العراق بعد 2003؟ وكان الهدف من الدراسة إبراز أهمية ودور السياسة والنقدية في تحقيق الأهداف المخطط لها من قبل الدولة. وتوصلت الدراسة إلى أهمية أدوات السياسة النقدية والمالية في التأثير على المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني ومن ثم التأثير على وضعية التوازن الداخلي

ثانيا : دراسة علي حبيب عبد الله (التسهيلات القائمة للبنك المركزي العراقي ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي للمدة 2004-2021 دراسة تحليلية) تركزت مشكلة البحث في التساؤل الاتي هل حقق العراق خلال مدة البحث استقرارا نقدي وذلك يتضح من مؤشرات التضخم وأسعار الصرف، فضلا عن قيم معاملات الاستقرار النقدي، وذلك على اثر استخدام أدوات السياسة النقدية المستحدثة. وسعى البحث أ. بيان أهمية الاستقرار النقدي للعراق، وتوضيح أهمية أدوات السياسة النقدية المستحدثة المتمثلة في أداة التسهيلات القائمة للبنك المركزي. وتوصلت الدراسة إلى ما شهده العراق من تذبذبا واضحا في معدلات التضخم السنوية خلال مدة البحث نتيجة للمتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية

ثالثا : دراسة فاضل كريعة كزار الشيباني 0 السياسة النقدية واثرها على التضخم في العراق بعد عام 2003) تجسدت مشكلة البحث بالتساؤل الاتي هل الاقتصاد العراقي يعاني من ظاهرة التضخم لفترة طويلة من الزمن بسبب الأدوات المستخدمة من قبل البنك المركزي ، وهدف البحث إلى تقييم كفاءة الأدوات الحديثة المستخدمة كمزاد العملة ومزاد الحوالات والتسهيلات التي ساهمت إلى حد كبير في الحد من التضخم والسيطرة عليه، وتوصلت الدراسة ان الأليات والأدوات الحديثة للبنك المركزي ساعدت في الوصول إلى الهدف الرئيس وهو السيطرة على التضخم ومن هذه الأليات مزادات العملة الأجنبية ومزادات الحوالات والتسهيلات القائمة للأقراد والإيداع .

الفصل الاول: الاطار النظري للبنك المركزي العراقي والاستقرار النقدي

المبحث الاول: البنك المركزي العراقي- النشأة والتطور والاهداف

أولا: نشأة البنك المركزي العراقي وتطوره التاريخي

يُعد النظام المالي والمصرفي العراقي من أعرق الانظمة النقدية والمصرفية في البلدان العربية والنامية إذ شهد عام 1890 تأسيس أول مصرف بالمعنى الحديث في العراق هو «البنك العثماني»، ثم افتتح بعده بما يقارب عقدين من الزمان «البنك الشرقي» فرعاً له في العراق عام 1912 ثم(البنك الشاهنشاهي)عام 1918. . وبموجب القانون ذي الرقم (44) لعام 1931 تم إيداع سلطة اصدرا العملة إلى لجنة العملة العراقية نيابة عن

الحكومة العراقية، على أن تنتهي مهمتها لدى تأسيس مصرف وطني عراقي أهلي أو غير أهلي، يمنح امتيازاً خاصاً بإصدار العملة العراقية (ثويني،2010،ص167). وقد أصدرت لجنة العملة العراقية أول مجموعة من أوراق النقد العراقية بتاريخ 16 آذار (مارس)1932. وقد بقيت الروبية الهندية متداولة جنباً إلى جنب مع الدينار العراقي الجديد بسعر صرف محدد بينهما، وذلك حتى صدور القانون ذي الرقم (40) لعام 1933 الذي منع تداول الروبية الهندية. وقد تم تنفيذ ذلك اعتباراً من 1 تشرين الأول (أكتوبر) 1933 فعد ذلك بداية تأسيس نظام النقد الوطني في العراق. وابتداءً من عام 1935 بدأ «المصرف الزراعي الصناعي بمزاولة اعماله ونظراً لسعتها فقد تم شطره عام 1946 إلى مصرفين هما (المصرف الزراعي والمصرف الصناعي)، وجاء عام 1941 ليشهد تأسيس أول مصرف تجاري حكومي هو «مصرف الرافدين ثم توالى بعد ذلك تأسيس المصارف لاسيما الخاصة (الأهلية) منها. كما تولت لجنة العملة العراقية استثمار موجودات العراق الأجنبية وانيطت وظيفة حفظ حسابات الحكومة إلى مصرف الرافدين، ولكن مهمة لجنة العملة لم تكن دائمة بل مؤقتة، إذ تنتهي عندما يباشر بإنشاء مصرف عراقي وطني، وفي 9 نيسان (ابريل) 1947 ظهر إلى حيز الوجود «المصرف الوطني العراقي» بموجب القانون (43) للسنة نفسها (البنك المركزي العراقي،1974،ص22)، وبإنشاء هذا المصرف خطى العراق خطوة مهمة في طريق اقامة نظام نقدي وطني مستقل وبموجب هذا القانون تم نقل صلاحيات لجنة العملة إلى المصرف الوطني (فاضل،1990،ص306).

(وبذلك لا يكون العراق أول بلد عربي أسس مصرفاً وطنياً للإصدار النقد ومراقبة الأمور النقدية فحسب، بل يعد تأسيسه نقطة انطلاق في تطوير النظام النقدي العراقي من نظام اتكالي إلى نظام نقدي مستقل). وقد عدل قانون العملة العراقية ذي الرقم (44) لسنة 1931 بهدف نقل صلاحيات لجنة العملة العراقية إلى المصرف المذكور. وفي عام 1949 بدأ المصرف بمزاولة اعماله كبنك مركزي كامل الصلاحيات ومحدد الاهداف والوسائل وأصدر المصرف اول مجموعة من الاوراق النقدية التي تحمل اسمه في 17 أيلول (سبتمبر) 1950. وفي العام نفسه بدأ مزاولة مهمات مراقبة التحويل الخارجي (الفتلاوي & الزبيدي ،2017 ، ص281). وفي عام 1956عُدل قانون المصرف الوطني العراقي وأنيطت مهمة رسم السياسة النقدية به فقد أسندت للمصرف الوطني وظيفتان رئيسيتان أحداهما كبنك للإصدار والأخرى وظيفته كبنك مركزي (السامرائي ، 2006، ص131) .

ثانيا: اهداف البنك المركزي العراقي ومهامه الرئيسية

1- اهداف البنك المركزي العراقي

البنك المركزي العراقي حدد القانون رقم 64 المادة 6 لسنة 1976 أهم أهداف البنك المركزي العراقي على النحو التالي: (الدوري &السامرائي، 2006 ، ص 244-251)

أ- إصدار العملة الوطنية وإدارتها فالبنك المركزي العراقي هو المصدر الوحيد للعملة العراقية الأوراق النقدية والمعدنية وهذا ماجاء به قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004والذي ركز على ان يحتفظ البنك بالاتي(البنك المركزي، 2004، 3)

- بالأصول (الموجودات التالية كغطاء للعملة:
- سباتك أو مسكوكات الذهبية.
- العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
- حوالات أو سندات الخزينة الصادرة عن الحكومات العربية أو الأجنبية أو المؤسسات النقدية والمالية الدولية.
- الأصول الموجودات من حقوق السحب الخاصة بموجب اتفاقية صندوق النقد الدولي.
- أرصدة دائنة للعراق بالعملات الأجنبية.
- حوالات الخزينة أو السندات الحكومية التي تضمنها، بشرط ألا يقل إجمالي الأصول في أي وقت عن 50 % من العملة المتداولة.

ب- أدارة احتياطيات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية ، يعد البنك المركزي العراقي وصيا للاحتياطيات النقدية للبلاد، حيث إنه مكلف بالحفاظ على الأصول الأجنبية وتنويع مراكزها. يحتفظ البنك المركزي العراقي بنوعين من الاحتياطيات وهما: (علي، 2011 ، ص 7)

- الاحتياطي مقابل الأوراق النقدية (دينار العراقي) الصادرة من الداخل وهو غطاء العملة الوطنية.
- الاحتياطي الذي يستخدمه البنك المركزي العراقي للوفاء بالالتزامات الدولية الناشئة عن علاقات البلاد الاقتصادية مع العالم الخارجي وللمحافظة على استقرار قيمة الدينار العراقي.

ت- رسم سياسة التحويل الخارجي ومراقبة تخطيط النقد الأجنبي ، يعد البنك المركزي العراقي هو الجهة الرسمية المسؤولة عن استثمار الأصول الأجنبية للبلاد وهذا الاستثمار يأخذ شكل الإيداع لدى البنوك في الخارج أو الاستثمار في الأوراق المالية، لذلك فإن هذه الوظيفة مهمة للغاية لأنها سياسة استثمار الأصول الخارجية العراقية التي لم تعد تقتصر على تحقيق عائدات لهذه الاستثمارات فقط بل حمايتها من تقلبات أسعار الصرف الأجنبي، ومتابعة التطورات في الأسواق المالية والنقدية الدولية .

ث- تنظيم وتخطيط الائتمان والرقابة والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة: حيث منح القانون البنك المركزي العراقي صلاحية تحديد الائتمان الذي يشمل التسهيلات والقروض والسلف النقدية والالتزامات غير المباشرة الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية، وكذلك سلطة الإشراف والرقابة على جميع العمليات المصرفية باستخدام أدوات التحكم الكمي. والهدف من ذلك الأشراف على حماية أموال المودعين والحفاظ على

سلامة الاقتصاد وحمايته من الأزمات النقدية والمالية التي قد تؤثر سلبا على استقرار و نمو مستوى نشاطه وتوزيع الدخل بين أعضاء المجتمع (السهلاني ، 2008، ص 95) وللبنك المركزي العراقي صلاحيات أخرى لممارسة إشرافه المباشر على العمليات المصرفية، والتي تتمثل في إرسال مفتشين ومراقبين بهدف تفتيش وفحص الأعمال المصرفية في البنوك الأخرى من أجل ضمان الأمور التالية : (السهلاني، 2008، ص 96)

- أن تمارس البنوك أعمالها وفق التعليمات الصادرة عن البنك المركزي.
- اصوله من النوع المعتمد من قبل البنك المركزي.
- سلامة نشاطه الإقراضي لضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته واسترداد قروضه بطريقة تتفق مع أهداف سياسة الائتمان النقدي.

ج- معالجة الأزمات الاقتصادية والنقدية على النحو التالي:

- يعمل البنك المركزي العراقي كمستشار للحكومة في الشؤون المصرفية والنقدية والمالية والاقتصادية وفقا لقانون البنك المركزي العراقي رقم 64 لسنة 1976 ، كما أن البنك المركزي العراقي مسؤول أيضا عن تنسيق السياسة المالية والنقدية والإنمائية بصفته وكيلا ومستشارا للحكومة.

ح- المساهمة في تسريع النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة من خلال توفير الموارد النقدية والمالية اللازمة لخطط التنمية وفق الإمكانات المتاحة.

خ- تشجيع الادخار المصرفي: يعتبر الادخار مصدرا رئيسيا للموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية لا يعقل أن تستمر عملية الاستثمار وتراكم رأس المال دون اقتطاع جزء من الدخل القومي وتخصيصه لأغراض الاستثمار الضرورية لدفع النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس، فإن البنك المركزي العراقي مثل البنوك المركزية الأخرى، يحاول تحفيز الادخار من خلال الاتي (السهلاني، 2008، ص 96).

- تنويع هيكل أسعار الفائدة باعتباره الكيان الوحيد المسؤول عن تحديد أسعار الفائدة على الائتمان والخصم، بالإضافة إلى الأجور والعمولات والنفقات التي تفرضها البنوك من خلال العمليات المصرفية المختلفة.
- اصدار السندات وكذلك البنك المركزي العراقي هو السلطة المسؤولة عن ادارة الدين العام للحكومة باستخدام سلطته لبيع وشراء السندات الحكومية وتحويلات الخزينة والتعامل معها.
- المساهمة في تقديم القروض المصرفية للبنوك المتخصصة لدعم أنشطتها المصرفية.
- المساهمة في تمويل خطة التنمية الوطنية من خلال تقديم قروض للجهات الرسمية وشبه الرسمية.

2- مهام البنك المركزي العراقي

حدد إصدار قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 مهمات البنك المركزي على النحو التالي : (عبد النبي، 2011، ص 20).

أ- أعطت عملية استبدال العملة القديمة واستبدال العملة الجديدة (عملة وطنية جديدة بمواصفات عالية الأمر الذي ساهم في تعظيم ثقة الجمهور بالدينار العراقي)، وفي نفس الوقت أدى إلى استقرار الطلب النقدي، وكذلك إلغاء ظاهرة تعدد أسعار صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية والقضاء على الفرق بين فئات العملات المختلفة مما أدى إلى توحيد سعر الصرف وتجانسه.

ب- تحرير القطاع المالي، وخاصة أسعار الفائدة، وإزالة أي شكل من أشكال القيود المالية المتمثلة في خطط الائتمان السابقة التي رفضها البنك المركزي بشأن حرية تخصيص الموارد الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

ت- فتح الباب أمام البنوك الأجنبية للمشاركة في العمل في العراق سواء على شكل فروع أو شركات مستقلة أو شراكات مع مصارف خاصة في جو يتوافق مع قانون الاستثمار العراقي وتوجيهات السياسة الاقتصادية المختلفة.

ث- أعيدت جدولة الدين العام الداخلي المستحق على البنك المركزي العراقي لوزارة المالية، والذي نتج عن حساب السحب على المكشوف، وأصبح الخزينة الصادرة عن وزارة المالية والمملوكة للبنك المركزي، والتي تراكمت خلال الستينيات على وجه الخصوص بسبب ظاهرة التمويل التضخمي.

المبحث الثاني: السياسة النقدية والاستقرار النقدي

أولا: مفهوم السياسة النقدية وادواتها: السياسة النقدية

.تعد مهمة اعداد السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وتنفيذها من اهم المهام التي يقوم بها البنك لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية، ويشمل ذلك تحقيق الاستقرار(النقدي والاقتصادي)، وتحسين سعر صرف العملة الوطنية (الدينار العراقي) تجاه العملات الأجنبية الأخرى، وتحقيق الازدهار الاقتصادي من خلال مكافحة التضخم والحد من معدلات نموه غير المرغوب فيها . (البنك المركزي العراقي،2010،ص3). ومر النظام النقدي العراقي بعدة مراحل حتى وصل إلى المرحلة الحالية ومن أبرزها:(الدوري & السامرائي، 2006،ص251)

- مرحلة التعبية النقدية التامة.
- مرحلة استقلال النقدي.
- مرحلة استقلال النقدي التام.

حيث كانت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي قبل عام 2004 أسيرة لعدة عوامل أضعفت فعاليتها، وتتمثل هذه العوامل في الآتي: (الدوري &السامرائي، 2006، ص252).

- ✓ البيئة الاقتصادية المتخلفة التي تمر وتعمل فيها. عدم التنسيق بين السياسة (النقدية والمالية).
- ✓ تعد نسبة إجمالي المعروض النقدي إلى الدخل القومي الإجمالي منخفضة للغاية. إن الأهمية النسبية للعملة المتداولة خارج النظام المصرفي تفوق الأهمية النسبية للاموال المودعة في شكل ودائع ضمن إجمالي عرض النقدي .

ظلت هذه العوامل سارية المفعول ومؤثرة في السياسة النقدية حتى بداية عام 2004، عندما صدر قانون البنك المركزي العراقي الجديد رقم 56 لسنة 2004 ، الأمر الذي ضمن له الاستقلال التام في ممارسة أعماله وصياغة سياسته النقدية وتنفيذها بالاعتماد على إجراءات وأدوات غير تقليدية تتناسب مع توجهات الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق، مثل التخلي عن مسؤولية التخطيط الائتماني وتحديد معدلات الفائدة على الائتمان والخصم وترك حرية تحديد تلك الفوائد لإدارة البنوك نفسها، وكذلك الشروع في عمليات التحويل الخارجية وعدم الخضوع لأية قيود باستثناء ما يتعلق بقانون البنك المركزي العراقي رقم 93 سنة 2004 لمكافحة غسل الأموال ودعم الإرهاب (البنك المركزي العراقي ، 2010، ص3)، كما منح قانون البنك المركزي العراقي المذكور استقلالية كاملة للبنك المركزي العراقي في مساعيه لتحقيق أهدافه المخطط لها، والتي تمثلت في معالجة التضخم والسيولة النقدية والحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية (الدينار العراقي)، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وكذلك العمل على استقرار النظام المصرفي، بالإضافة إلى تعميق السوق المالية وتعزيز وسائل الوساطة فيه وتمكينه من الاندماج في النظام المالي العالمي . (رحيم، & أخرون ،2019، ص 12).

1- اهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي العراقي وتشمل :

أ- الأدوات الكمية

- **سياسة سعر إعادة الخصم**: يعتبر من الأدوات التي يلجأ الهيا المصرف المركزي ليؤثر في حجم الائتمان المصرفي وبالتالي يوثر على حجم المعروض النقدي، وذلك في اطار الأهداف المرسومة للسياسة النقدية التقليدية، وسعر إعادة الخصم هو السعر الذي يقوم به المصرف المركزي بخصم الأوراق التجارية التي تقدم اليه من المصارف التجارية أو الذي يعيد به خصم أوراق سبق ان خصمتها هذه المصارف لعملائها المستثمرين، وتحدد العلاقة بين هذا السعر ومقدرة المصرف المركزية على التحكم بحجم المعروض النقدي في تأثير هذا السعر على تكلفة عمليات الائتمان التي تقدمها المصارف التجارية لزبائنها (Smith, Warren L,1974,p 238) فإذا تعمد المصرف المركزي رفع سعر إعادة الخصم في الحالة السابقة فسيؤدي ذلك إلى زيادة في تكلفة الحصول على الأموال المقترضة لدى المصرف التجاري، مما يدفعه إلى رفع سعر الفائدة المدين على القروض التي يقدمها لزبائنه، أو قد تتعمد المصارف الامتناع عن التوسع في

الائتمان حرصا منها للمحافظة على قدر كافٍ من الاحتياطيات الحرة والتوصل إلى درجة معينة من السيولة تكفيها من الوقوع في أي حالة من حالات الإرباك، ويؤدي ذلك كله إلى الارتفاع في سعر الفائدة بالسوق، والتراجع بحجم الطلب مما يمكنه من توجيه حركة الائتمان وبالتالي يؤثر بحجم المعروض النقدي بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى ومن اهم هذه المتغيرات هي حجم الاستثمار والادخار.(Tobin,james,1971, 228) .

- **سياسة متطلبات الاحتياطي القانوني**

تمثل النسبة التي تحتفظ بها البنوك التجارية من قيمة الودائع المتوفرة لديها لدى البنك المركزي يعمل البنك المركزي على التحكم بهذه النسبة فتنخفض هذه النسبة عند اتباع سياسة نقدية توسعية ومن ثم زيادة حجم النقود المتوفرة لدى البنوك التجارية التي ستتوسع بالأقراض ويزداد الطلب الكلي، وبالتالي الخروج من حالة الكساد إلى الانتعاش في الاقتصاد، أو العكس عند وجود ضغوط تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي وهذا يحد من قدرة البنوك على الاقراض وسيقل الطلب على النقود ومن ثم التضخم (عبد الرحيم ، 2014 ، ص153)

- **سياسة عمليات السوق المفتوحة**

عمليات السوق المفتوحة التي تعد من أهم أدوات السياسة النقدية في التحكم بحجم الاحتياطيات في الجهاز المصرفي ويستخدم البنك المركزي هذه الاداة لبيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية للشركات ذات الكفاءة العالية من الأفراد والبنوك التجارية، من اجل التأثير في حجم الاحتياطيات المتوفرة لدى المصارف ثم في عرض النقد وسعر الفائدة وحسب حالة النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الاهداف المنشودة (الدوري &السامرائي ،2006، ص185). ففي حالة معاناة الاقتصاد من ضغوط تضخمية فإن البنك المركزي يقوم بيع الأوراق المالية للأفراد والبنوك التجارية من أجل تقليل كمية النقود المتداولة ويؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية في الاقتصاد ومن ثم انخفاض الاستهلاك والاستثمار ثم الطلب الكلي، أما اذا كان الاقتصاد يعاني من فجوة انكماشية فإن البنك المركزي سيقوم بشراء الأوراق المالية مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة والسيولة مما يدفع ذلك إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي ولاستثماري وسيزداد الطلب الكلي واستخدم العراق مزاد العملة الاجنبي من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية (العايب & بوخاري ، 2013، ص91)

ب- الادوات النوعية

❖ **سعر الفائدة**

بدأ البنك المركزي العراقي في اعتماد معدل الفائدة سعر الفائدة) (6) اعتباراً من 26 كانون الثاني 2005، والغرض من ذلك هو إرسال إشارة قوية إلى السوق المالية لتعديل أسعار الفائدة المعتمدة لديهم بطريقة متناسبة

ومرغوبة في الهيكل الزمني لأسعار الفائدة في جذب المدخرات، فضلا عن تأثيره على معدلات السيولة المصرفية مما يساعد على ضمان عوائد إيجابية لجمهور المدخرين ويقلص الفجوة بين الادخار والاستثمار ما تراه السلطة النقدية هو أن سببها هو وجود أسعار فائدة حقيقية سلبية مقارنة بأسعار الفائدة النقدية الاسمية، لذلك فإن رفع معدل السياسة هو أداة غير مباشرة للوصول إلى معدلات فائدة متوازنة لتقليص الفجوة بين إنتاجية الاستثمار والعائد على الادخار، خاصة عندما يحصل المستثمر على عائد حقيقي بالإضافة إلى التغيرات في هامش التضخم لأسعار السلع والخدمات، وهو جزء مستبعد من عائد المدخرات (صالح، 2007، ص 12).

- **سياسة سقوف الائتمانية**

لم يذكر قانون البنك المركزي العراقي الجديد أي خطط ائتمانية أو سقوف ائتمانية ، خلافا لما ورد في المادة 46 من القانون السابق التي ألزمت البنك المركزي وقتها بتحديد خطة الائتمان التي بدأ تطبيقها منذ عام 1979م كأحد أدوات السياسة النقدية المباشرة، فإن اختلف مداها باختلاف الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد(حسن ،2016، ص10).

- **الرقابة على التحويل الخارجي**

في إطار توجيهات السياسة النقدية للمرحلة الجديدة، تم إلغاء عملية ضبط الحوالة الخارجية المنصوص عليها في المادة 60 من القانون السابق، حيث تم استخدامه كأداة تقييدية للتأثير على كمية المعروض من العملات الأجنبية واتجاهاته المحددة في متطلبات خطط التنمية الاقتصادية". وقد أدى إلغاء عملية الرقابة المذكورة إلى تحرير تحويل العملة من العراق وإليه، الأمر الذي من شأنه الضغط على سعر الصرف وجعله أكثر توازناً وتقارباً مع سعر السوق. (حسن، 2016، ص11).

ثانياً: أهداف السياسية النقدية: يتفق معظم الاختصاصيين أن للسياسة النقدية وسائل وإجراءات معينه تهدف عن طريقها إلى تحقيق غايات معينة، وتختلف هذه الوسائل والإجراءات باختلاف النظام الاقتصادي من جهة وحسب درجة تقدم الدولة من جهة أخرى كما تختلف هذه الإجراءات من وقت لآخر داخل البلد الواحد (لطفي،2002،ص90)، لذا يمكن تلخيص أهم أهداف السياسة النقدية بما يلي:-

1- **تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار:** يعد هذا الهدف حسب اتفاق معظم الاقتصاديين من أهم الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها ويتم ذلك من خلال احتواء التحركات الحاصلة في مستوى الأسعار إلى أدنى مستوياتها عن طريق تجنب التغيرات الحاصلة في قيمة النقود (حداد&هذلول،2005،ص184) من خلال ذلك يمكن القول أن استقرار الأسعار يعد من العوامل المهمة التي تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي، لذا

أصبح لهذا الهدف أولوية يتميز بها عن باقي الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها، كذلك فأن حصول ارتفاع كبير في مستوى الأسعار يؤدي إلى حصول حالة من عدم الثقة بالعملة الوطنية مما يدفع الأفراد إلى تفضيل السلع على النقود مما تسيء للاقتصاد

2- **تحقيق مستوى عال من الاستخدام:** من أهداف السياسة النقدية القضاء على مشكلة البطالة وتحفيز عوامل التشغيل للموارد الاقتصادية ودفع النشاط الاقتصادي نحو أهداف استثمارية، فعند حدوث البطالة فأن السياسة النقدية تقوم بزيادة عرض النقد لتشجيع الاستثمار مما يزيد من فرص العمل في الاقتصاد، وبذلك فأن هدف السلطات النقدية هو تثبيت النشاط الاقتصادي عند مستويات عالية من التوظيف للموارد الاقتصادية عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة التي تجنب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من اختلالات اقتصادية وغير اقتصادية وصولاً إلى رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى المطلوب لتشغيل الموارد العاطلة (الدليمي،1990،ص586). وبذلك فان عمل السلطة النقدية هو تحفيز عوامل التوظيف للموارد الإنتاجية عن طريق اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإبعاد الاقتصاد الكلي عن البطالة والانكماش وما يتبعها من آثار سلبية (الهيتي،2005،ص208).

3- **زيادة النمو الاقتصادي:** يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو الاقتصادي طويل المدى سيؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة وتراكم الثروة لكن الوضع تغير بعد الحرب العالمية الثانية ويعزى تحقيق النمو الاقتصادي السريع إلى النمو الاقتصادي المستمر والسريع وتعتمد السياسات النقدية لمختلف البلدان في الغالب على الاستقلال السياسي والاقتصادي ويؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة الإنتاج، والتي يمكن الحصول عليها من الكمية المتاحة من عوامل الإنتاج وهو هدف عام الذي يسعى إليه الجميع لزيادة حجم الناتج الإجمالي وزيادة دخل الأفراد ورفع المستوى المعيشي وزيادة الاستثمار

4- **تحقيق توازن ميزان المدفوعات:** كهدف للسياسة النقدية هو تحقيق توازن ميزان للمدفوعات لدولة مما يعني أن المبلغ الإجمالي للاتفاقيات الخارجية للدولة (الواردات) ضمن مدة محددة يجب ألا يتجاوز بشكل كبير من المبلغ الإجمالي للنفقات الداخلية (الصادرات)اذ أن ميزان المدفوعات عبارة عن المرأة التي توضح الإيرادات والمصروفات الخارجية المتعلقة بالمعاملات اذا تسعى السياسة النقدية بشكل دائم المحافظة على توازن ميزان المدفوعات و هدف الحصول على أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي كاحتياطي لأثره الكبير على الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة (برنبية : 1989 ، ص435).

ثالثاً: مفهوم الاستقرار النقدي واهدافه..

1) مفهوم الاستقرار النقدي واهميته للاقتصاد :

عرف الاستقرار النقدي بأنه "الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والاستقرار في سعر الصرف، فضلاً عن توافر هيكل سعر فائدة مناسب للاقتصاد". (بن عبدة & سليم ، 2016 ،ص22). لا يعني الاستقرار النقدي بقاء أسعار صرف العملات دون تغيير، ولا يعني في نفس الوقت التعويم الحر لها، ومن ناحية أخرى لا يعني الاستقرار النقدي التقلبات الحادة في سعر صرف العملات، وبالتالي فهي تعني تلك التغيرات في أسعار صرف العملات، أو المستوى العام للأسعار التي يمكن توقعها دون مفاجئات والتي تكون تحت السيطرة (المروزك & باقر، 2018، ص31). يعد الاستقرار النقدي من اركان البيئة التي تجذب الاستثمارات سواء كانت محلية ام اجنبية . وان هذه الاستثمارات تعد المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي ، وبهذا يعتبر الدور الذي يلعبه المصرف المركزي في النمو دورا غير مباشر(طوقان، أميمة ،2005، ص4). فالاستقرار النقدي "هو تكيف المعروض النقدي مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي ضبط عرض النقود بما يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي لتلافي حدوث أزمات المالية ونقدية. وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي " .(عبد الحميد ،2007،ص275). وبذلك يهدف البنك المركزي لضمان عمل النظام المالي من خلال التحكم في عرض النقود ومعدلات الائتمان حيث يساهم ذلك في تحقيق الأهداف الاقتصادية" (صوالحي ،2010،ص33).

وإن الاستقرار النقدي هو الهدف الذي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقه من خلال استخدام مختلف الأدوات والوسائل النوعية والكمية والمتحدثة للتحكم في المعروض النقدي بما يتناسب مع المستوى النشاط الاقتصادي، من أجل استقرار المستوى العام للأسعار والمحافظة على قيمة العملة المحلية.

2) اهداف الاستقرار النقدي : هنالك أربعة أهداف الرئيسية للاستقرار النقدي التي سنتناولها على النحو التالي :

1- استقرار المستوى العام للأسعار يعد ذلك هو الهدف الأساسي للاستقرار النقدي لأنه يؤدي إلى تحقيق التوازن، ثم الاستقرار الاقتصادي (طاقة& حسن، 2009، ص361).
2- تحقيق مستوى عال من التوظيف من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة (عبد الحميد 2013،ص96).
3- إبقاء سعر الفائدة منخفضا لغرض زيادة الطلب على الائتمان وبالتالي الاستثمارات، وزيادة معدل النمو الاقتصادي. (الجنابي ، 2014، ص268).
4- تحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة وذلك من خلال :(سلطان،2015، ص110)

- الحد من التوسع المفرط في عرض النقود وأثره السلبي على قيمة العملة المحلية .
- واحتفاظ السلطات النقدية بالاحتياطات الأجنبية .
- عدم المبالغة في التوسع في الإقراض الحكومي

- تشجيع الصادرات.

الفصل الثاني: دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار النقدي، تحليل وتقييم

المبحث الاول: السياسية النقدية للبنك المركزي العراقي وادواتها

أولا : السياسية النقدية قبل عام 2003

تميزت سياسة البنك المركزي قبل عام 2003 بأنها سياسة تكيفيه (Accommodating) هدفها الاساسي التمويل المصرفي للعجز الحكومي دون أن يكون لها خيار في ذلك ، وهذا ما جعلها تفقد استقلاليتها الموضوعية في التأثير بين السياسة المالية من جهة والتخفيف من نتائجها التوسعية والتضخمية الشديدة من جهة اخرى . على وجه الخصوص في عام 1991 نتيجة لفرض عقوبات دولية على العراق تم إصدار ورقة نقدية جديدة منخفضة الجودة وفي نهاية عام 1995 وصل سعر الدولار إلى (3000) دينار بسبب القيود التي انعكست في التسعينيات كان دور البنك المركزي العراقي في تنفيذ السياسة الاقتصادية وخاصة السياسة النقدية إلى تحجيم في تحقيق أهداف السياسة النقدية وعدم القدرة على الاستجابة لصدمات الأسعار المستمرة والتي بدورها أدت إلى زيادة الآثار التضخمية في البلاد مما تسبب في اتساع الاختلالات في الأسعار والسوق يعد هذا تحديا للسياسة النقدية ونتيجة لذلك تحول البنك المركزي آلة لطبع وضخ النقود لسد الاحتياجات العامة وقد أدى ذلك إلى ضرب عناصر الاستقرار للاقتصاد الكلي المتمثلة بالنمو وانحسار الاستثمار وبقى الحال على ما هو عليه حتى سقوط النظام من نيسان عام 2003 (صالح ،2007،ص2) .

ثانياً : السياسة النقدية بعد عام 2003

توفرت لصانعي القرار الاقتصادي والنقدي مع عملية التغيير السياسي في العراق فرصة ذهبية لرسم سياسة نقدية هادفة لتحقيق الإصلاح النقدي، فتوالت عملية رفع القيود والمحددات أمام عمل السلطة النقدية، وكان في مقدمتها صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004، الذي وضع حداً للأوضاع التشريعية السابقة التي سمحت للحكومة في إدارة الحقل النقدي وقراراته، الذي منع البنك المركزي من إقراض أي جهة حكومية باستثناء تسويق أذون الخزانة الصادرة من الحكومة العراقية بوصفه الوكيل المالي لها (تويج،2010،ص193). ووفقاً للقانون الجديد أصبح البنك المركزي العراقي سلطة مستقلة في إدارة شؤون النقد في البلاد وفي توجيه السياسة النقدية وفقاً لما يراه مناسبا لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في البلد. لقد أتسمت السياسة النقدية في العراق خلال هذه المدة بمسار نقدي جديد مختلف تماماً عن السابق من حيث الأدوات المستعملة في تنفيذ السياسية النقدية إذ اعتمدت على الأدوات الكمية غير المباشرة والتي تشتمل على الاحتياطي القانوني، السوق المفتوحة، سعر الخصم يضاف

إلى ذلك بعض الأدوات الأخرى كمزادات العملة الأجنبية والتسهيلات القائمة، كذلك حصل تحول في مسار السياسة النقدية من حيث الأهداف ابتداءً من هدف كبح جماح التضخم واستقرار الأسعار إلى المحافظة على نظام نقدي ومالي مستقر وصولاً إلى هدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية وإتاحة فرص العمل مع التشديد بشكل خاص على تقوية قيمة الدينار العراقي لكي يصبح عملة وطنية جاذبة وبنفس الوقت الحد من ظاهرة الدولرة * ، ولكن يبقى الهدف الأساس للسياسة النقدية هو الحد من التضخم الذي يلقي بظلاله على الاقتصاد العراقي بشكل عام وعلى المستوى المعاشي للفرد بشكل خاص(عبد الرحيم،2010، ص8)

ثالثا : دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

اتخذت السياسة النقدية بموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 إطاراً نقديا جرى تصحيحه على وفق الاهداف التي يتم اعتمادها والتي وضعت لتحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي ثابت يعزز التنمية المستدامة ويتيح فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق وذلك من خلال التأثير على مناسيب السيولة العامة والسيطرة على اتجاهاتها (الشبيبي ،2007 ، ص47). ووفقا للقانون (56) لعام (2004) تكون الوظائف النقدية للبنك المركزي العراقي كما يأتي(البنك المركزي العراقي ،2008،ص26) :

1- **عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات الدائمة .**

وفقا للمادة (28) يجوز للبنك المركزي، وسعيا لتحقيق أهدافه، انجاز عمليات السوق المفتوحة مع المصارف التجارية المرخصة وشركات الوساطة المالية المجازة، وتوفير التسهيلات الدائمة للمصارف التجارية المرخصة ووفق الآتي (البنك المركزي العراقي، السياسة النقدية)

أ- شراء او بيع مباشر (فوري ولأجل) او على اساس اتفاقيات إعادة الشراء او ادوات مالية مشابهة أخرى، أوراق مالية صادرة من قبل البنك المركزي العراقي او من قبل الحكومة تحمل عوائد سوقية .

ب- شراء أو بيع فوري ولأجل للنقد الأجنبي .

ج- خصم الحوالات أو السندات الاذونيه

د- منح قروض مضمونة بالكامل بكفالات رهن .

هـ ـ قبول ودائع تحمل فائدة من المصارف .

2 - **متطلبات الاحتياطي القانوني .**

وفقا للمادة (29) ولغرض تنفيذ السياسة النقدية في العراق، فعلى البنك المركزي وعن طريق لوائحه التنظيمية الطلب من المصارف الاحتفاظ باحتياطيات على شكل حيازات نقدية أو إبداعات لدى البنك المركزي العراقي. ولا يجوز للمصارف السحب على المكشوف على حسابات الاحتياطي في أي وقت من الأوقات. وستكون مستويات الاحتياطي المطلوبة بمقدار مستويات الاحتياطي لكافة المصارف ولكل فئة من المطلوبات التي يمكن تعويضها، وفى حالة عجز المصرف عن الاحتفاظ بالحد الأدنى من الاحتياطي المطلوب فقد يفرض البنك المركزي غرامة بنسبة فائدة معينة. ووفقا للمادة (30) وفي الظروف الاستثنائية، يمكن للبنك المركزي العراقي إن يلعب دور مقرض وكملجأ أخير للمصرف المرخص. ويقدم البنك الدعم عن طريق المنح (مساعدات مالية للمصرف) لفترة لا تتجاوز الثلاثة أشهر على أساس برنامج يحدد الإجراءات المتعلقة بالمصرف، وهذا الالتزام بمنح القرض لا يتحقق إلا في حالتين :

ا- اذا كان المصرف ذا ملاءة مالية وقادر على تقديم ضمانات اضافية مناسبة، وان طلب المساعدة المالية يستند على الحاجة لتحسين السيولة

ب-: تعتبر مثل هذه المساعدة ضرورية للحافظ على استقرار النظام المالي واصدار وزير المالية ضمان خطي إلى البنك المركزي العراقي نيابة عن الحكومة يؤمن فيه تسديد القرض.

المبحث الثاني: تقييم اثر سياسات البنك المركزي العراقي على الاستقرار النقدي

1- معدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة وتأثير السياسة النقدية عليها

بشكل عام أن السياسة النقدية المتبعة في العراق لم تستطع كبح جماح التضخم وجعله بمستويات معتدلة بغية رفع المستوى المعاشي للمواطن على الرغم من توفر احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي، كما ان سياستها الانكماشية من خلال رفع سعر الفائدة يؤدي إلى الانكماش في الاقتصاد الذي بدوره أدى إلى أحجام القطاع الخاص من الاقتراض وبالتالي تأثيره سلبيا في الاستثمار، فضلا عن ان احد اهم أسباب ارتفاع معدلات التضخم مصدره التضخم المستورد نتيجة سياسة الإغراق التي تعم السوق العراقية.(صالح،2011، 3)

وكانت السياسة النقدية في العراق قد تركزت على إدارة المعروض النقدي وعمليات السوق المفتوحة، ومن جانب آخر فان البنك المركزي قد وفق إلى حد ما في إدارة سعر الصرف أذ تم التعامل معه عن طريق نافذة مزاد العملة بين البنك المركزي والمصارف التجارية الأخرى. وهذا الاحتياطي ليس ناجماً عن عمليات اقتصادية حقيقية بقدر ما هي نتيجة لعوائد صادرات النفط ، وادت السياسة

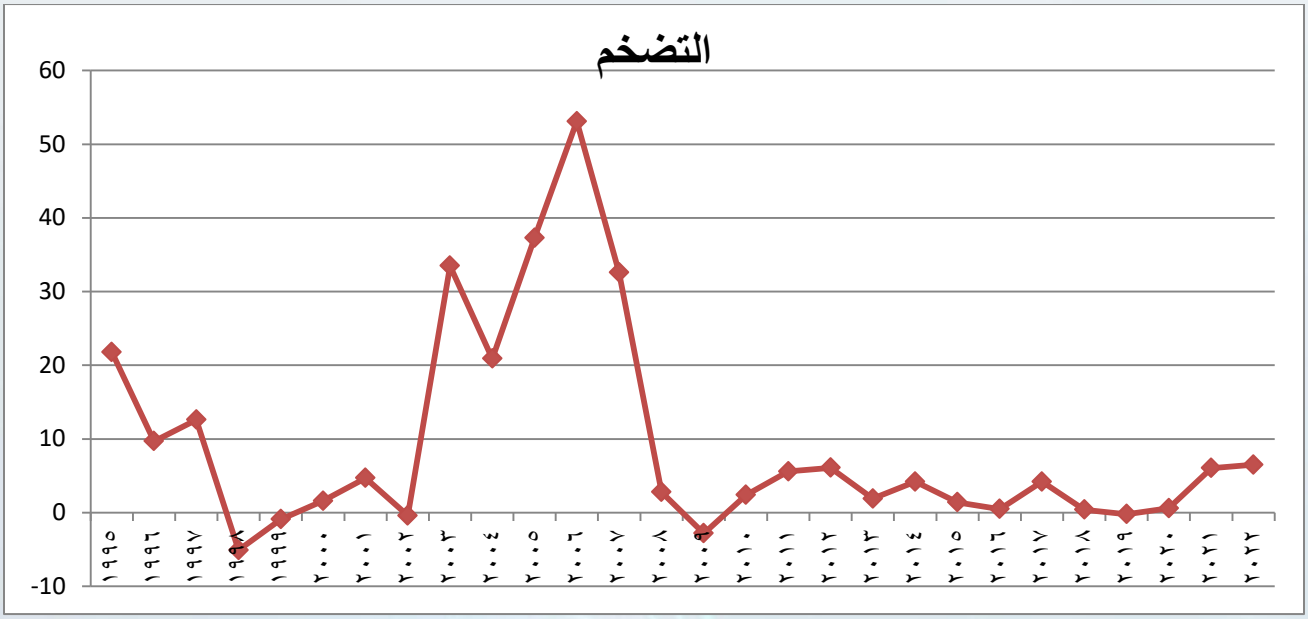
النقدية إلى الانكماش في الاقتصاد لكونها دفعت القطاع الخاص بالامتناع عن الاقتراض بسبب ارتفاع أسعار الفائدة. وبعد ذلك بهدف تقليل معدلات التضخم انطلقت سياسة البنك المركزي العراقي في استهدافه التضخم من خلال عدة أدوات منها (نسبة الاحتياطي القانوني، سعر الفائدة، عمليات السوق المفتوحة). ومن خلال الجدول رقم (1) نلاحظ ان التضخم في العراق بمراحل من الارتفاع الحاد بسبب العقوبات الاقتصادية والسياسات النقدية غير المستقرة ثم الانخفاض التدريجي مع انفتاح الاقتصاد وتحسن العوامل النقدية والسياسية البنك المركزي بعد عام 2003 .

الجدول رقم (1) تطور معدل التضخم

السنوات	التضخم
1990	7.9
1991	47.4
1992	292.7
1993	45.8
1994	29.3
1995	21.8
1996	9.7
1997	12.6
1998	-5.1
1999	-0.9
2000	1.6
2001	4.7
2008	2.8
2009	-2.8
2010	2.4
2011	5.6
2012	6.1
2013	1.9
2014	4.2
2015	1.4
2016	0.5
2017	3.2
2018	0.4
2019	-0.21
2020	0.6
2021	6.04
2022	6.5

المصدر:بيانات البنك المركزي العراقي تقارير متفرقة

الشكل رقم (1) التضخم في العراق للفترة 1995-2022



من عمل : الباحث بالاستناد إلى الجدول رقم (1)

ومن خلال الشكل رقم (1) يلاحظ التغيرات في معدلات التضخم السنوي في العراق على مدى اكثر من عقدين، ويظهر بوضوح التذبذبات الحادة التي رافقت الاقتصاد العراقي نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بالبلد فخلال فترة التسعينات وصل التضخم مستويات مفرطة نتيجة الحصار الاقتصادي ألا انه بدأ بالتراجع النسبي وذلك لتطبيق برنامج(النفط مقابل الغذاء) مما أدى إلى التحسن الطفيف ألا ان بقي التضخم بقي مرتفعا مقارنه بالدول الأخرى بسبب ضعف الإنتاج المحلي ،أما مرحله ما بعد (2003-2006) ونتيجة التغيير السياسي وعدم الاستقرار السياسي وماسببه من فوضى و انعدام الأمن وعدم سيطرة على الإنتاج النفطي وانهيار البنية الاقتصادية وتضخم الأنفاق الحكومي غير المسيطر عليه، وغياب الرقابة النقدية سجل التضخم مستويات مرتفعة إلى انه اخذ بالانخفاض التدريجي نتيجة إصلاحات البنك المركزي واعتماده سياسات نقديه اكثر انضباطا بمحاولة ضبط السيولة النقدية واطلقت نافذة العملة الأجنبية اتثبيت سعر الصرف والحد من الدولرة ، من خلال تحسين الرقابة على المعروض النقدي أضافه إلى تحسن عائدات النفط مما عزز احتياطي العملة الأجنبية وساعد في استقرار الأسعار ،وشهدت الفترة (2007-2009) فترة الانضباط النقدي من قبل البنك المركزي بالإضافة إلى تبني البنك المركزي أدوات نقدية اكثر فاعلية مثل رفع أسعار الفائدة وزيادة نسبة الاحتياطي القانوني واستخدام مزاد العملة كاليه لامتصاص السيولة مما اسهم في

انخفاض التضخم بشكل تدريجي وسجل ادنى مستوى في هذه الفترة وهو ما يعكس التحسن النسبي في السياسة النقدية واستقرار لسعر الصرف

ومن ثم شهد ت معدلات التضخم من الفترة (2010 -2017) تذبذباً يرافقه ارتفا نسبي نتيجة لعدم الاستقرار وخاصة للفترة 2014 و اجتياح داعش الإرهابي وانخفاض أسعار النفط وارتفاع الأنفاق الحكومي لتغطية متطلبات الحرب ألا ان البنك المركزي ظل يحاول المحافظة على استقرار الدينار العراقي والسيطرة على التضخم عبر أدواته التقليدية والحديثة، في حين شهدت الفترة (2020-2022) الارتفاع معدلات التضخم إلى اكثر من 6% نتيجة تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار في نهاية عام 2020 وارتفاع أسعار السلع المستوردة وانخفاض الإيرادات الحكومية ولكن رغم ذلك بقي التضخم تحت السيطرة النسبية بفضل سياسات البنك المركزي وما يحتفظ به من العملة الأجنبية، ومن خلال ذلك نلاحظ ان دور البنك المركزي كان واضحا في تخفيض التضخم بعد عام 2003 ألا ان استمرار الاعتماد على النفط والدولرة جعل السيطرة على التضخم محدود الأثر على المدى الطويل

2- الادوات الاقتصادية النقدية لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي

أ- عمليات السوق المفتوحة

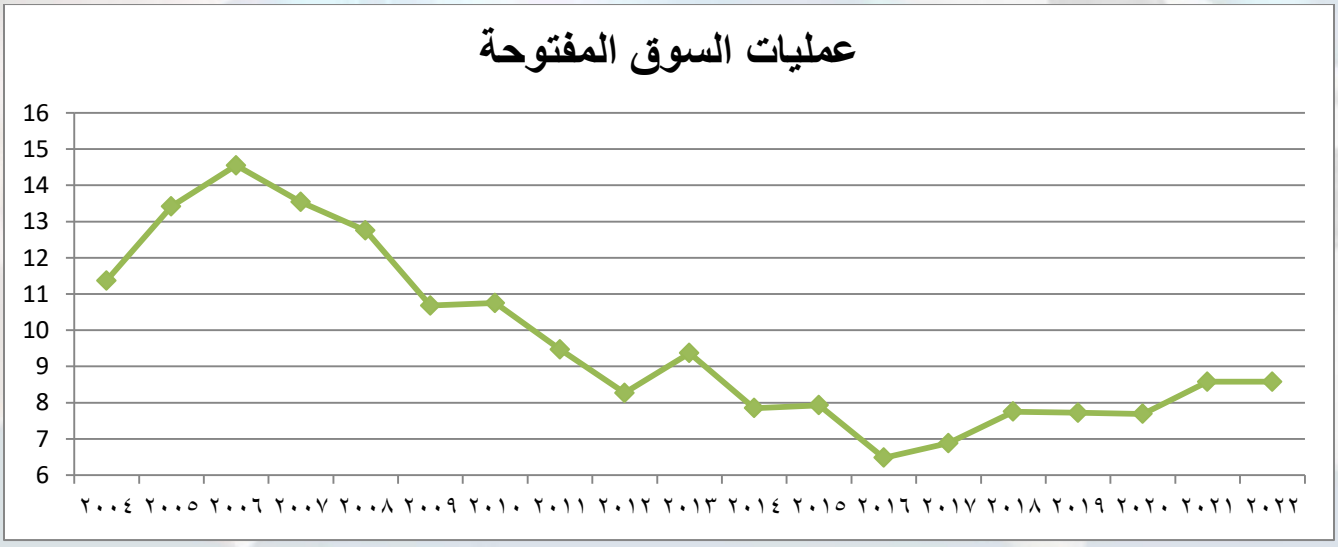
تعد عمليات السوق المفتوحة إحدى أدوات السياسية النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم السيولة النقدية وبالتالي تحقيق الاستقرار النقدي ألا ان البنك المركزي العراقي قبل عام 2003 لم يكن لديه القدرة الكاملة على استخدام أدوات السياسة النقدية بفاعلية ومنها عمليات السوق المفتوحة وذلك لان الحكومة كانت تعتمد بشكل أساسي على التمويل التضخمي وطباعة النقود والتمويل بالعجز مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة الدينار العراقي في هذه الفترة ، بالإضافة إلى ان عمليات السوق المفتوحة لم تعمل بكفاءة خلال تلك الفترة بسبب غياب السوق المالية المتطورة وضعف ثقة المستثمرين نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في العراق إضافة إلى تدخل الحكومة المباشر في إدارة السياسية النقدية ألا ان بعد عام 2003 بدأ البنك المركزي باستخدام هذه الأداة مع صدور قانون (56) لعام 2004 لتنفيذ سياسات نقدية أكثر استقلالية مستفيدا من تلك الأداة كأداة رئيسية للتحكم في السيولة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي من خلال بيع أو شراء الأوراق المالية من والى البنوك التجارية والجدول رقم (2) يوضح تطور عمليات السوق المفتوحة .

الجدول رقم (2) تطور عمليات السوق المفتوحة	
السنوات	عمليات السوق المفتوحة
2004	11.37
2005	13.42
2006	14.55
2007	13.54
2008	12.75
2009	10.68
2010	10.75
2011	9.47
2012	8.27
2013	9.37
2014	7.85
2015	7.93
2016	6.48
2017	6.88
2018	7.75
2019	7.72
2020	7.69
2021	8.58
2022	8.58

1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقه

2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة السنوية لسنوات متفرقة

الشكل رقم (2) تطور عمليات السوق المفتوحة



من عمل : الباحث بالاستناد إلى الجدول رقم (2)

فمن خلال الشكل نلاحظ ان فترة انطلاق هذه الاداة في عام 2004 كسياسه اتخذها البنك كجزء من الاصلاح النقدي كان الهدف منها امتصاص السيولة النقدية الزائدة الناتجة عن الأنفاق الحكومي المرتفع بعد التغيير السياسي والمساهمة في كبح التضخم مما نتج ارتفاع تدريجي للفتره من 2004-2006 في حجم عمليات بيع وشراء الأوراق المالية من خلال السوق المفتوحة مع تنمية الوعي باهمية السيطرة على الكتلة النقدية المتداولة

وفي الفترة (2008-2013) بدأ البنك المركزي في تعزيز هذه العمليات وخصوصا بعد الازمة المالية العالمية (2008) اذا على الرغم من الازمة المالية إلى ان البنك المركزي العراقي نجح إلى حد ما في الحفاظ على التوازن النقدي ومن ثم اخذت هذة العمليات بالتراجع النسبي بناء على الحاجه إلى دعم الاستقرار النقدي في مواجهة التقلبات الاقتصادية المالية وانخفاض اسعار النفط إضافة إلى الحاجة إلى ادوات اكثر مرونة لضبط السيولة من خلال استخدام مزادات الحوالات والسندات بشكل دوري

وفي الفترة (2014-2020) اتسمت هذه الفترة بوجود تحديات مزدوجة بسبب تراجع اسعار النفط والحرب ضد داعش ، مما أدى إلى تذبذب واضح في عمليات السوق المفتوحة وهذا مايوضحة الشكل(2) وذلك نتيجة تراجع قدرة البنك المركزي على تنفيذ عمليات السوق المفتوحة بفعالية كاملة وخاصة للفترة (2015-2017) لتراجع الطلب على ادوات الدين بالاضافة الى الاعتماد الكبير على مزاد العملة لتوفير العملة الاجنبية، ألا انه ومع حلول جائحة كورونا لجأ البنك المركزي إلى توسيع هذه العمليات لدعم السيولة المصرفية مما ساعد في تخفيف اثر الصدمة الاقتصادية، ومن ثم شهدت الفترة(2021-2022) تعافي لهذه الاداة واعادة تفعيلها وذلك نتيجة لارتفاع اسعار النفط وزيادة الايرادات العامة وتوجه البنك المركزي لدعم مبادرات التمويل الصغيرة والمتوسطة ومحاولة امتصاص التضخم الناتج عن خفض قيمة الدينار لذلك من الملاحظ ان عمليات السوق المفتوحة اصبحت اداة فعاله بيد البنك المركزي للسيطرة على التضخم وتحقيق استقرار سعر الصرف، ألا ان العراق بحاجة إلى تعزيز تطوير الاسواق المالية العراقية وادواتها وتوسيع السوق الثانوية للاوراق المالية لزياده كفاءة عمليات السوق المفتوحة وضمان استجابة اسرع المتطلبات الاستقرار النقدي.

لذلك نلاحظ من خلال الشكل ان عمليات السوق المفتوحة كانت متاثره بالظروف السياسية والاقتصادية إضافة إلى مايعانية العراق من غياب سوق مالية نشطة وضعف التنوع الاقتصادي قلص من فاعلية هذه

الاداة في كثير من الفترات ألا انه بالرغم من ذلك تمكن البنك المركزي من استخدامها كأداة مرنة لادارة المعروض النقدي والسيطرة على معدلات التضخم في بعض الفترات

ب- **اسعار الفائدة :** تعد أسعار الفائدة من أبرز أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، إذ تُستخدم للتأثير على الطلب الكلي، ومستويات الاقتراض والادخار، وبالتالي التحكم في التضخم والنمو الاقتصادي. وتكتسب أهمية خاصة في الاقتصادات التي تمر بتحولات هيكلية كالاقتصاد العراق، ومن خلال الجدول (3) ومايعكسة تطور اسعار الفائدة نلاحظ الاتي

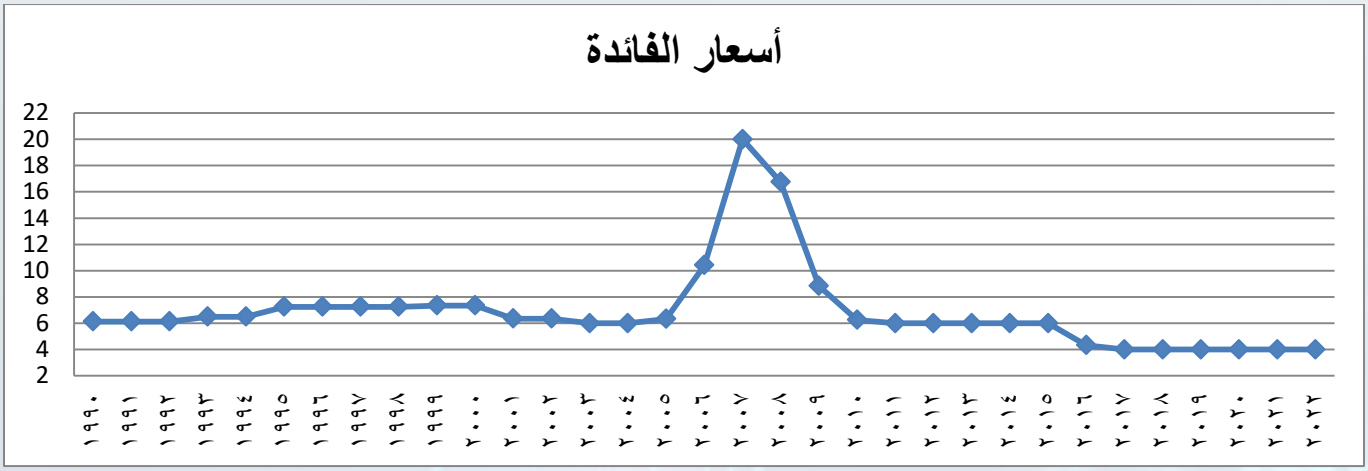
الجدول رقم (3) تطور معدل سعر الفائدة

السنوات	سعر الفائدة
1990	6.13
1991	6.13
1992	6.13
1993	6.5
1994	6.5
1995	7.25
1996	7.25
1997	7.25
1998	7.25
1999	7.35
2000	7.35
2001	6.35
2002	6.35
2003	6
2004	6
2005	6.33
2006	10.41
2007	20
2008	16.75
2009	8.83
2010	6.25
2011	6
2012	6
2013	6
2014	6
2015	6
2016	4.33
2017	4
2018	4
2019	4

2020	4
2021	4
2022	4

بيانات البنك المركزي العراقي تقارير متفرقة .

الشكل رقم (3) تطور اسعار الفائدة



من عمل : الباحث بالاستناد إلى الجدول رقم (3)

ان فترة التسعينات من العقد الماضي امتازت اسعار الفائدة بالثبات نوعا ما وخاصة للفترة (1990–2003) اذا استقرت أسعار الفائدة الرسمية بين 6.0% و6.5% خلال هذه الفترة. وذلك لان النظام الاقتصادي كان موجهاً مركزياً، والسياسة النقدية كانت تابعة للسياسة المالية، ولم يكن لسعر الفائدة دور فعّال في السيطرة على التضخم، خصوصًا في ظل الحصار الاقتصادي وغياب الأسواق المالية الحقيقية. الا ان الفترة (2004–2007)، امتازت بالتشديد النقدي اذا بدأ البنك المركزي العراقي باستخدام سعر الفائدة كأداة للسيطرة على التضخم وامتصاص السيولة. اذا بلغت الفائدة ذروتها في 2007 بنسبة 20%، وهو أعلى مستوى بلغته اسعار الفائدة . وكان الهدف من هذا الارتفاع هو امتصاص السيولة وتقليل الطلب المفرط على القروض للمحافظ على استقرار العملة بالاضافة إلى عدة اهداف سعى لتحقيقها البنك المركزي اهمها هو الحد من التضخم المتصاعد. وتعزيز الطلب على الدينار العراقي وتقليل ظاهرة الدولرة. وخلق ثقة في العملة المحلية.في حين شهدت الفترة التحول إلى التيسير (2008–2016) اذا بدأ البنك المركزي بتخفيض تدريجي للفائدة لتحسن الاوضاع الاقتصادية للبلاد مما دفع بالبنك إلى تخفيض اسعار الفائدة، إلى 4% بحلول 2016، في سياق: تعزيز الإقراض والاستثمار.و دعم الاقتصاد بعد أزمة أسعار النفط.و تنشيط الدورة الاقتصادية في ظل الركود الجزئي الذي يعاني منه البلد، في حين شهدت الفترة (2016-2022) الثبات التوسعي لاسعار الفائدة اذا استقرت أسعار الفائدة عند مستوى 4%، حتى خلال جائحة

كورونا. وذلك لان السياسة النقدية تبنّت نهجًا توسعيًا تمثل في دعم مبادرات التمويل الصغيرة. وتشجيع الاستثمار المحلي في ظل انكماش الطلب العالمي. وعدم رفع الفائدة رغم التضخم الطفيف وذلك لان البنك المركزي اعتبر تحفيز النمو ذات اولوية اكبر على حساب التشديد النقدي.

لذلك يعكس لنا الشكل رقم 3 من خلال تطورات اسعار الفائدة التحول الهيكلي لدور البنك المركزي بعد 2003 من جهة إدارية إلى سلطة نقدية فاعلة. اذا كان لسعر الفائدة دور كبير في تقليل التضخم بعد 2005، لكنه لم يُستخدم بشكل ديناميكي كافٍ في السنوات الأخيرة. اذا ان ثبات الفائدة منذ 2016 يُظهر محدودية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية، في ظل الاعتماد الكبير على مزاد العملة كأداة رئيسة.

ت- الاحتياطي القانوني: تعد نسبه الاحتياط القانوني من المؤثرات الاقتصادية الهامه التي اعتمدها البنك المركزي العراقي في مراقبه استقرار النظام المصرفي وضمان صحه العمليات المصرفية ويشكل الاحتياط القانوني جزء من السياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار المالي ومنع المخاطر المالية ومن خلال الجدول والشكل رقم(4) الذي يعكس تطور نسبه الاحتياطي القانوني في العراق بهدف التأثير على السيولة البنكية والاستقرار الاقتصادي في البلاد

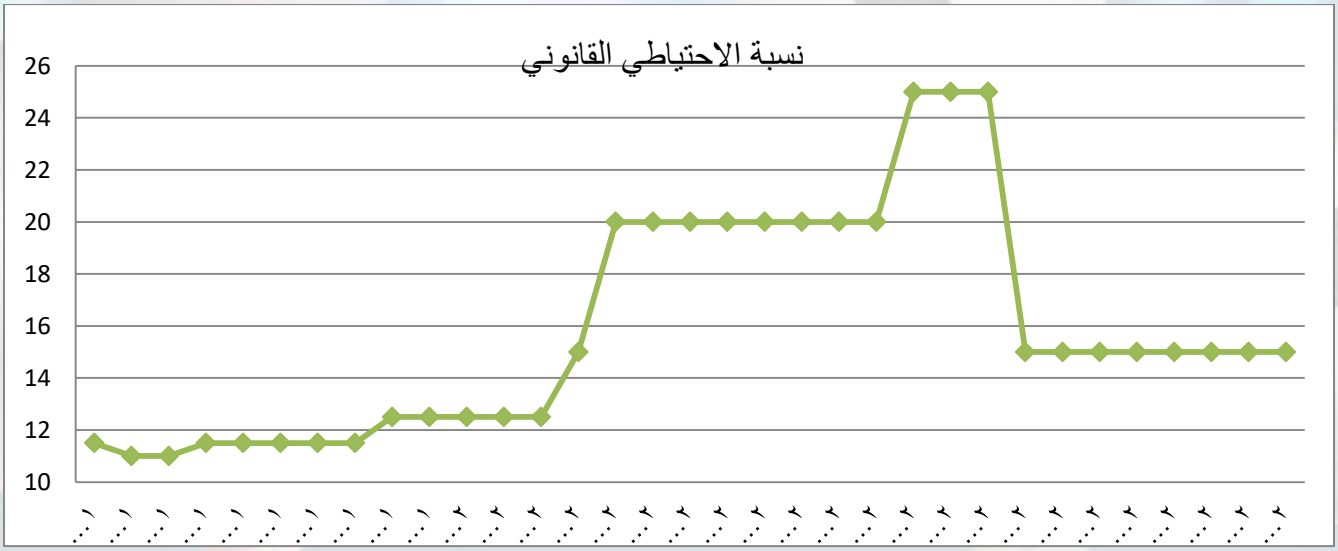
الجدول رقم (4) تطور نسبة الاحتياطي القانوني

السنوات	نسبة الاحتياطي القانوني
1990	11.5
1991	11
1992	11
1993	11.5
1994	11.5
1995	11.5
1996	11.5
1997	11.5
1998	12.5
1999	12.5
2000	12.5
2001	12.5
2002	12.5
2003	15

20	2004
20	2005
20	2006
20	2007
20	2008
20	2009
20	2010
20	2011
25	2012
25	2013
25	2014
15	2015
15	2016
15	2017
15	2018
15	2019
15	2020
15	2021
15	2022

1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقه

الشكل رقم (4) تطور نسبة الاحتياطي القانوني



من عمل : الباحث بالاستناد إلى الجدول رقم (4)

من خلال الشكل رقم 4 يلاحظ ان الفترة من (1990–2002) كانت نسبة الاحتياطي القانوني تتروح مابين نسبة الاحتياطي تراوحت بين 11.5% و15%.وذلك لان النظام المصرفي كان خاضعًا لرقابة مركزية شديدة. وكان يتم استخدام الاحتياطي القانوني للحفاظ على الاستقرار البنيوي وليس لإدارة الطلب الكلي أو التضخم. ألا ان بعد عام 2003 وللفترة من (2004–2010) تم رفع النسبة إلى 20%، ثم إلى 25%للفترة (2011-2014) وهي اعلى نسبة وصلها الاحتياطي القانوني وكان الهدف الأساسي من ذلك امتصاص السيولة الزائدة من الاقتصاد. والحد من التضخم الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي بعد التغيير السياسي. وتعزيز متانة القطاع المصرفي في ظل البيئة غير المستقرة، ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ التراجع التدريجي خلال الفترة(2015) اذا انخفضت النسبة تدريجيًا إلى 15% بحلول عام 2015. هذا الانخفاض جاء استجابة: لانخفاض أسعار النفط وتأثيره على النمو. ولرغبة البنك المركزي في تحفيز الإقراض والاستثمار. ولتعويض ضعف السيولة الناتجة عن أزمة الإيرادات الحكومية. واستمر هذا الثبات بنسبة الاحتياطي القانوني حتى عام 2022 وذلك لان السياسة النقدية فضّلت الحفاظ على توازن بين ضمان استقرار النظام المصرفي وتوفير سيولة كافية لدعم التعافي الاقتصادي، خاصة بعد جائحة كورونا. هذه السياسة اعتُبرت معتدلة تسمح للمصارف بالمناورة التمويلية دون تعريض الاقتصاد للتضخم المفرط. لذلك نلاحظ ان للبنك المركزي دور فاعل في استخدام أداة الاحتياطي القانوني بعد 2003 لضبط السيولة المصرفية. خاصة بعد ملاحظة ان هذه التغيرات في النسبة كانت مرتبطة بوضوح بمراحل التضخم والركود في الاقتصاد العراقي. إلا أن فعالية هذه الأداة تأثرت بضعف البنية المصرفية، والاعتماد الكبير على التمويل الحكومي بدل التمويل المصرفي الحقيقي.

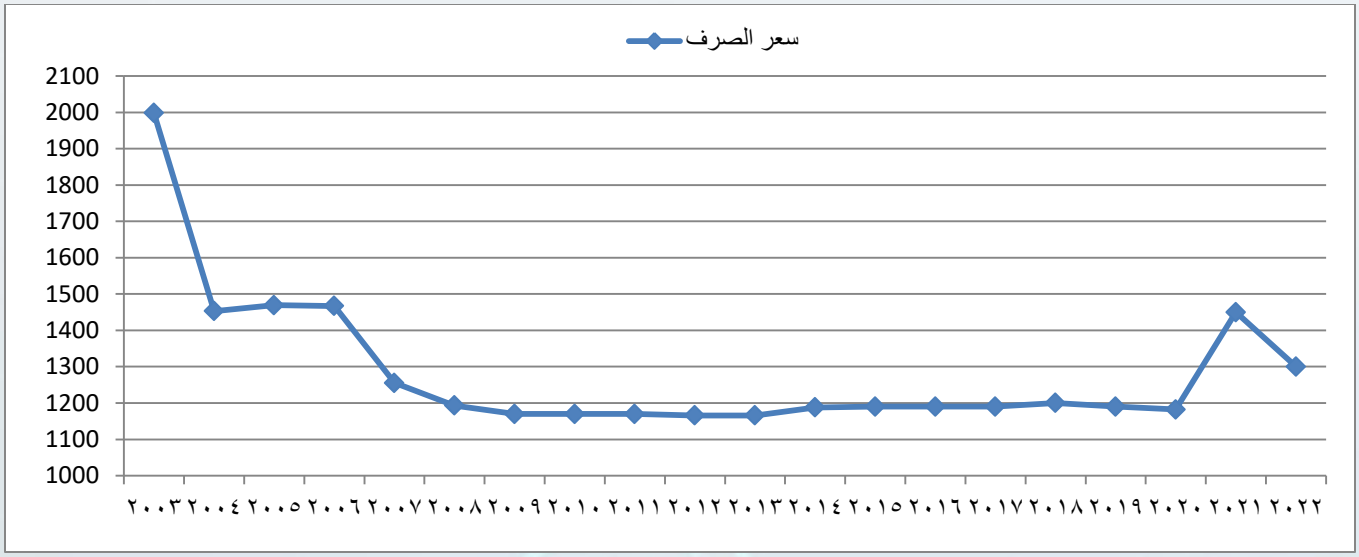
ثانياً: سعر الصرف واستقرار الدينار العراقي

يمثل سعر الصرف أحد المؤشرات النقدية الأكثر حساسية وتأثيرًا على الاقتصاد الكلي، ويُستخدم كأداة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي، وكبح التضخم، وتنظيم التجارة الخارجية. وفي العراق، يلعب سعر الصرف دورًا محوريًا نظراً لاعتماد الاقتصاد على الدولار كمصدر رئيس للإيرادات من بيع النفط. فمن خلال الجدول والشكل (5) نلاحظ تطور سعر الصرف ودوره في تحقيق الاستقرار النقدي، ففي المرحلة الاولى بعد 2003، انتقل العراق من نظام صرف رسمي إلى نظام صرف شبه حر (تعويم مُدار). بدأ البنك المركزي ببيع الدولار عبر نافذة العملة للسيطرة على العرض النقدي وسعر الصرف. فانخفض سعر الصرف تدريجيًا من نحو 2000 دينار للدولار في 2003 إلى 1170 في 2009. هذا الانخفاض مثّل استقرارًا نسبيًا بفضل، ارتفاع الاحتياطي الأجنبي. والسيطرة على السيولة واستقرار الإيرادات النفطية.

جدول رقم (5) تطور سعر الصرف للفترة دينار /دولار(2004-2022)

السنوات	سعر الصرف
2004	1453
2005	1469
2006	1467
2007	1255
2008	1193
2009	1170
2010	1170
2011	1170
2012	1166
2013	1166
2014	1166
2015	1187
2016	1190
2017	1190
2018	1200
2019	1190
2020	1182
2021	1450
2022	1300

المصدر: بيانات البنك المركزي لسنوات متفرقة



من عمل : الباحث بالاستناد إلى الجدول رقم (5)

ومن خلال الشكل 5 نلاحظ ثبات سعر الصرف للفترة من (2009- 2011) عند سعر1170 نتيجة للسياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي من خلال استخدام سعر الصرف كاداة لاستقرار القيمة الخارجية للدينار العراقي. وقد استمر البنك المركزي بالحفاظ على قيمة الدينار مقابل الدولار وذلك من خلال إقامة مزاد العملة الأجنبية بشكل يومي ،في حين شهدت الفترة من (2012- 2014) انخفاض من 1170 إلى 1166 بلاضافة إلى ثباته عند 1166 خلال السنوات الثلاث وذلك لزيادة موارد العراق من الاحتياطيات الأجنبية جراء الارتفاع المستمر في أسعار النفط، أما الفترة (2015-2019) تم تثبيت سعر الصرف عند 1182–1190 دينار/دولار لعدة سنوات هذا الاستقرار أتاح: تقليل معدلات التضخم. ودعم الثقة بالدينار العراقي. واستخدام سعر الصرف كأداة لضبط الأسعار محليًا. لكن هذا التثبيت أدى أيضًا إلى، تشوهات في السوق الموازي. وزيادة الاعتماد على الدولار وتقليص مرونة السياسة النقدية.وفي عام2020، قرر البنك المركزي خفض قيمة الدينار رسميًا من 1190 إلى 1450 دينار/دولار.وذلك لانخفاض إيرادات النفط خلال جائحة كورونا. ولحاجة الدولة لتقليل عجز الموازنة.ولغرض الحفاظ على احتياطيات العملة الصعبة. مما تسبب إلى ارتفاع فوري في معدلات التضخم (خاصة المواد المستوردة). وتراجع القوة الشرائية للدينار. أما في عام 2022 استقر السعر الرسمي لكن استمرت الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازي، مما يعكس ضعف فعالية أدوات الرقابة على السوق. لذلك نلاحظ من خلال الشكل استخدم البنك المركزي العراقي سعر الصرف كأداة رئيسة لتحقيق الاستقرار النقدي حقق نجاحا في كبح التضخم لكنه جاء على حساب مرونة السياسة النقدية.

ثالثاً: تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق وعلاقته بالاستقرار النقدي: يُعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الأداء العام للاقتصاد الوطني، كما يُعد مقياساً مهماً تعتمد عليه السلطات النقدية، وفي مقدمتها البنك المركزي، لتقييم فعالية السياسات الاقتصادية وقياس مدى تحقق الاستقرار النقدي. وفي حالة العراق، يشكل تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي مدخلاً ضرورياً لفهم البيئة الاقتصادية التي يعمل ضمنها البنك المركزي العراقي، لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية والمالية والأمنية التي مرّ بها البلد خلال العقود الأخيرة.

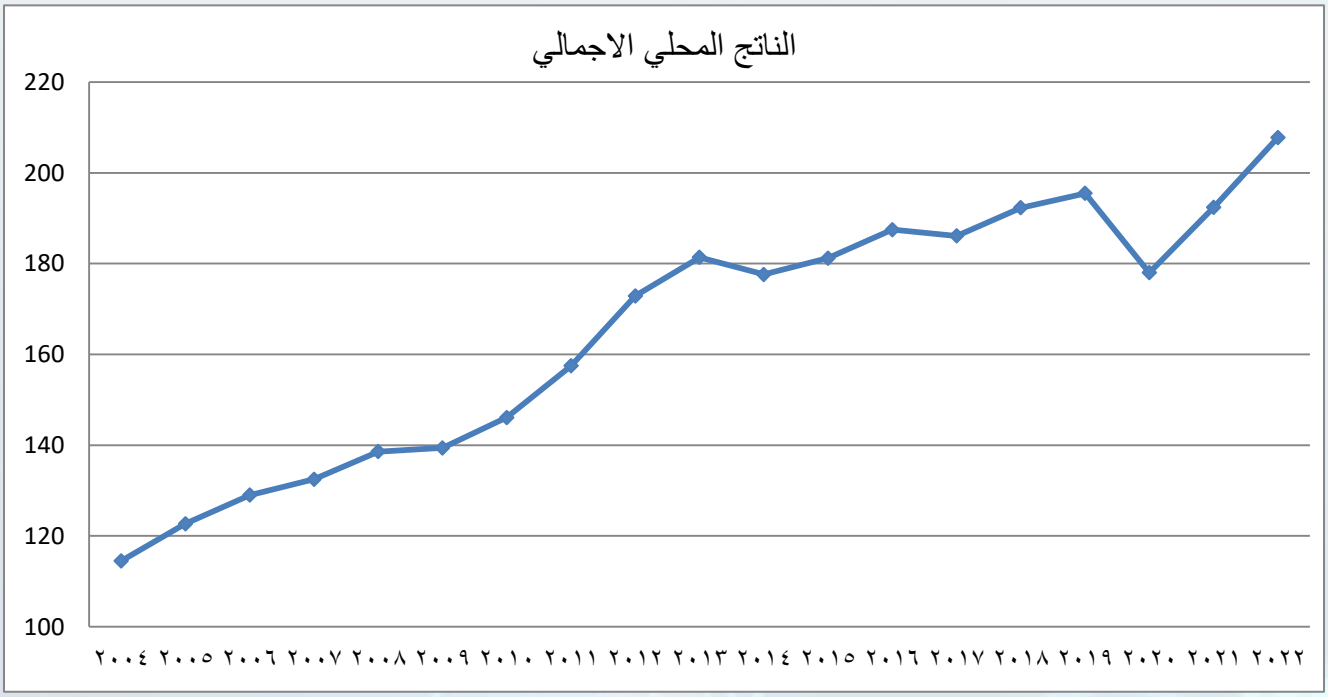
مرحلة الأولى: التعافي بعد 2003 (2004–2008)

تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق(2004–2022): شهد الناتج المحلي الإجمالي في العراق تذبذباً واضحاً خلال الفترة الممتدة من عام 2004 إلى عام 2022، نتيجة لتقلبات أسعار النفط، والظروف الأمنية، وتداعيات جائحة كوفيد - 19، فضلاً عن التحديات السياسية الداخلية. ويُوضح الجدول رقم (6) والذي يعكسة الشكل(6) تطور الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) خلال هذه السنوات .

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للعراق (مليار دولار)
2004	114.5
2005	122.7
2006	129
2007	132.5
2008	138.6
2009	139.4
2010	146.1
2011	157.5
2012	172.9
2013	181.4
2014	177.6
2015	181.2
2016	187.5
2017	186.1
2018	192.3
2019	195.5
2020	178
2021	192.4
2022	207.8

المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية لسنوات متفرقة

الشكل رقم (6) تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق(2004–2022)



من عمل الباحث بالاستناد إلى الجدول رقم (6)

فمن خلال الشكل أعلاه يبرز دور البنك المركزي العراقي كأحد الأدوات الأساسية في دعم استقرار الاقتصاد الكلي عبر سياساته النقدية. اذ من الملاحظ ان الناتج المحلي مر بعدة مراحل اذا شهدت الفترة (2003 - 2008) بداية التعافي والنمو للاقتصاد العراقي شهد نموا مستداما في الناتج المحلي بفضل تحسن انتاج النفط والانفتاح الاقتصادي بعد عام 2003 ، بالإضافة إلى دور البنك المركز العراقي الذي ساهم في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تبني سياسية نقدية انكماشيه تمثلت برفع اسعار الفائدة وتقويه الدينار العراقي تدريجيا مما ساهم في الاستقرار الاقتصادي وبناء الثقة في الاقتصاد العراقي وذلك نتيجة دعم البنك المركزي العراقي بكبح التضخم وتشجيع الاستثمار والنشاط الاقتصادي . شهد الناتج المحلي الإجمالي نموًا واضحًا خلال هذه الفترة نتيجة: ارتفاع أسعار النفط عالمياً. وزيادة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والخدمات. وتحسن البيئة الاقتصادية النسبية مقارنة بفترة الحصار وبذلك بلغ متوسط النمو السنوي خلال تلك الفترة مابين 6-9%، واستمر الناتج المحلي بالنمو خلال الفترة(2009-2013) بوتيرة معتدلة رغم الازمه المالية وذلك نتيجة لدور البنك المركزي باستخدام ادوات متعدده مثل (مزاد العملة واداره السيولة) اضافة إلى اتباع سياسه سعر الصرف ثابته ادت إلى تراجع معدلات التضخم مما انعكس ايجابا على القدرة الشرائية . ألا ان النمو الاقتصادي جاء غير متوازن، لأن أغلب الزيادة جاءت من قطاع النفط، بينما ظل القطاع غير النفطي ضعيفاً.في حين شهدت الفترة **(2014 - 2017)** انكماشا وركودا مما أدى إلى تراجع واضح للناتج المحلي وذلك نتيجة الصدمات الأمنية والاقتصادية وحرب داعش وانخفاض اسعار النفط إلى اقل من 40 دولا وتراجع الاستثمارات الحكومية والتجارية. ولذلك عمل البنك المركزي للحفاظ على استقرار العملة ودعم الموازنة العامة من خلال تغطية العجز من خلال شراء السندات وبذلك حافظ البنك المركزي على استقرار نسبي للسعر الصرف ، وفي الفترة 2018-2019 بدأت مؤشرات النمو بالتحسن مع ارتفاع أسعار النفط مجدداً. استقرار أمني نسبي. إعادة الإعمار الجزئية في المناطق المحررة. لكن النمو بقي هشاً وغير شامل للقطاعات غير النفطية **وخلال الفترة 2020)** صاحب الاقتصاد انكماش حاد بسبب كورونا وانخفاض الطلب

العالمي على النفط لذلك سعى البنك المركزي لغرض تحقيق نوع من الاستقرار النقدي من خلال خفض سعر الدينار العراقي في عام 2020 لغرض تمويل العجز بالإضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لغرض تحريك عجله الاقتصاد، في حين شهدت الفترة **(2021 - 2022)** الارتفاع الحقيقي للاناتج المحلي الاجمالي نتيجة ارتفاع اسعار النفط والتخفيض من الاجراءات الاحترازية اضافه إلى سياسيه البنك المركزي من خلال توجيه سياسته النقدية لتعزيز السيولة مسانده النمو والاستقرار في مبادرات التمويل والتحول إلى الرفع الالكتروني والتوسيع الشمول المالي لذلك كان لسياسته النقدية الدور الواضح في السيطرة على التضخم واستقرار سعر الصرف ودعم القطاع المصرفي وتمويل التنمية . لذلك نلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي في العراق ارتباطاً شديداً بأسعار النفط والقطاع النفطي، مما يجعله عرضة للتقلبات الخارجية. ألا ان السياسة النقدية كان لها الدور البارز في تحفيز النمو ألا انه كان نموا محدودا وذلك نظراً لضعف التنسيق بين السياسة النقدية والمالية، وغياب قاعدة إنتاجية متنوعة.

رابعا : تحديات تحقيق الاستقرار النقدي في العراق وافاق التطوير

أولا: التحديات :تواجه سياسة الاستقرار النقدي في العراق تحديات متعددة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية. ومن أبرز هذه التحديات:

1. **تحديات اقتصادية:** (النصراوي ، 2022)

أ- الاعتماد على النفط: تشكل الإيرادات النفطية أكثر من 90% من إيرادات الموازنة، مما يجعل السياسة النقدية رهينة لتقلبات أسعار النفط.

ب - ضعف التنوع الاقتصادي: غياب القطاعات الإنتاجية الفاعلة (الصناعة والزراعة) يحد من قدرة الاقتصاد على توليد مصادر مستدامة للنقد الأجنبي.

ت - التضخم وتقلب الأسعار: يؤثر التضخم على قيمة الدينار العراقي، خاصة مع ارتباطه بأسعار السلع المستوردة وتقلبات سعر الصرف.

ث - الدولرة: انتشار التعامل بالدولار في السوق المحلي يقلل من فعالية أدوات السياسة النقدية للدينار العراقي.

2. **تحديات مالية ونقدية:** (الجارالله،2024)

أ- ضعف القطاع المصرفي: تعاني المصارف العراقية من ضعف الخدمات المصرفية، وانخفاض معدلات الشمول المالي، وهيمنة المصارف الحكومية.

ب- السيطرة على السيولة: تواجه السياسة النقدية صعوبة في امتصاص الفوائض النقدية أو تحفيز الطلب بسبب ضعف أدواتها المالية.

ت- سعر الصرف الموازي: يوجد فرق بين السعر الرسمي لسعر الصرف وسعر السوق السوداء، مما يخلق ضغطًا على البنك المركزي لإدارة الطلب على الدولار.

ث- ضعف الاحتياطي النقدي: رغم ارتفاع الاحتياطي الأجنبي في بعض الفترات، فإن الاعتماد المفرط عليه لاستقرار الدينار قد يكون خطيرًا على المدى الطويل.

3. تحديات سياسية وإدارية:

أ- عدم الاستقرار السياسي: ادت الأزمات السياسية والصراعات الداخلية إلى تذبذب السياسات النقدية، مما يحد من استقرار بيئة الأعمال والاستثمار.

ب- الفساد المالي والإداري: تسرب الأموال وتهريب العملة وضعف الرقابة المصرفية اضعفا من كفاءة السياسة النقدية.

ت- العقوبات والتحديات الخارجية: اثرت التوترات الإقليمية والعقوبات الدولية على التدفقات النقدية والاستثمارات الخارجية.

4. تحديات مرتبطة بسوق العمل والاستثمار:

أ-ضعف بيئة الاستثمار: تؤثر البيروقراطية وضعف القوانين الاستثمارية على تدفق رأس المال الأجنبي والمحلي.

ب- ارتفاع معدلات البطالة: تؤدي البطالة إلى انخفاض الطلب الكلي، مما يؤثر على الاستقرار النقدي بشكل غير مباشر.

ثانياً - السياسات المستقبلية لتعزيز فعالية السياسة النقدية في العراق

لتحقيق استقرار نقدي أكثر كفاءة، يحتاج البنك المركزي العراقي إلى تبني سياسات نقدية متوازنة تراعي التحديات الاقتصادية وتحقق الاستدامة المالية. فيما يلي أهم السياسات المستقبلية التي يمكن أن تعزز فعالية السياسة النقدية في العراق:

1. **تعزيز استقلالية البنك المركزي:** تقليل التدخل الحكومي في قرارات البنك المركزي لضمان تطبيق سياسات نقدية قائمة على معايير اقتصادية بحتة. وتحسين الإطار القانوني الذي يحكم عمل البنك المركزي، مما يعزز من قدرته على مواجهة الصدمات الاقتصادية.(حمود ،2012)

2. **تطوير أدوات السياسة النقدية:** تنويع أدوات السوق المفتوحة لتشمل أدوات أكثر تطورًا، مثل مزادات السندات طويلة الأجل، بدلًا من الاعتماد على أدوات تقليدية فقط. والانتقال نحو سياسات استهداف التضخم بدلًا من سياسات ضبط العرض النقدي فقط، مما يعزز استقرار الأسعار ويقلل التقلبات (https://fastercapital.com/arabpreneur/%D8%A7%)

3. **تعزيز الاستقرار في سوق الصرف:** تبني سياسة تعويم مُدار بدلاً من سعر الصرف الثابت، مما يسمح بمرونة أكبر في مواجهة تقلبات الأسواق العالمية. وزيادة احتياطيات النقد الأجنبي لدعم استقرار الدينار العراقي وتقليل مخاطر المضاربة.(البنك المركزي العراقي، 2024)

4. **دعم الشمول المالي والرقمنة:** تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية (Fintech) لتوسيع قاعدة التعاملات المصرفية وتقليل الاعتماد على النقد الورقي وتشجيع الاندماج المالي من خلال دعم الخدمات المصرفية الرقمية، مما يعزز من كفاءة النظام المالي.

5. **إصلاح القطاع المصرفي:** تحسين الحوكمة داخل المصارف العراقية وتطبيق معايير بازل III لضمان استقرار القطاع المالي. دعم المصارف المحلية للعب دور أكثر فعالية في تمويل التنمية، وتقليل الاعتماد على البنك المركزي في تلبية الاحتياجات التمويلية.(عبد الحسن، البنك المركزي العراقي، 2022)

6. **تقليل الاعتماد على النفط في تمويل الاقتصاد:** دعم القطاعات غير النفطية لزيادة تنوع مصادر النمو الاقتصادي، مما يقلل من تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية وتوجيه القروض المصرفية إلى القطاعات الإنتاجية بدلًا من التركيز على القطاعات الريعية والاستهلاكية.(البنك المركزي العراقي،2023)

7. **تطوير آليات مكافحة التضخم:** التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لضمان عدم تعارض السياسات الحكومية مع جهود تحقيق الاستقرار النقدي. تعزيز أدوات التحليل النقدي للتنبؤ بموجات التضخم واتخاذ قرارات استباقية لتخفيف آثارها.(صالح، 2021)

الاستنتاجات

1- لعب البنك المركزي العراقي دورًا محوريًا في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة، خاصة بعد عام 2003..
2- تم الاعتماد على أدوات السياسة النقدية مثل سعر الفائدة، الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة، لكن فاعليتها تأثرت بالتقلبات الاقتصادية والتحديات السياسية
3.- بالرغم من جهود البنك المركزي في السيطرة على معدلات التضخم، إلا أن بعض السياسات النقدية، مثل رفع سعر الفائدة، أثرت سلبًا على النشاط الاقتصادي والاستثمار.

4. ساهمت إجراءات البنك المركزي، مثل نافذة مزاد العملة، في تحقيق استقرار نسبي لسعر الصرف، لكن لا تزال هناك تحديات مرتبطة بسعر الصرف الموازي.

5.- يواجه البنك المركزي تحديات اقتصادية كبرى مثل الاعتماد على الإيرادات النفطية، الدولرة، وضعف التنوع الاقتصادي، مما يقلل من فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار مستدام.

6- واجهت السياسة النقدية بعد عا 2014 تحديات كبيرا في عملية تحقيق الاستقرار المالي والنهوض بالعملية التنموية نتيجة تعرض العراق الى الازمة المزدوجة التي تمثلت بسيطرة داعش على مناطق واسعة من العراق من جانب وانخفاض اسعار النفط من جانب اخر، الا انها نجحت في تخطي الازمة من خلال استعمال ادواتها التقليدية والحديثة.

7-حققت السياسة النقدية بعد عام 2003 نجاحا نسبيا من خلال زيادة القيمة الحقيقية للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ويعود هذا بشكل اساسي الى تدخل البنك المركزي في العراق من خلال طرح كميات كبيرا من النقد الاجنبي من خلال نافذة العملة الاجنبية.

التوصيات

1. تعزيز استقلالية البنك المركزي: تقليل التدخل الحكومي لضمان تنفيذ سياسات نقدية مستقلة وأكثر فاعلية.

2. تطوير أدوات السياسة النقدية عن طريق توسيع نطاق الأدوات المالية المستخدمة، مثل تبني سياسات استهداف التضخم بدلًا من ضبط العرض النقدي فقط.

3. إصلاح القطاع المصرف عن طريق تحسين الحوكمة داخل المصارف العراقية وتطبيق معايير دولية مثل بازل III لضمان استقرار النظام المصرفي.

4. تحقيق استقرار سعر الصرف: تبني سياسة تعويم مُدار بدلاً من الاعتماد على سعر الصرف الثابت لتعزيز مرونة الاقتصاد العراقي أمام الصدمات الخارجية.

5. تقليل الاعتماد على النفط: من خلال دعم وتنويع القطاعات الإنتاجية غير النفطية لتعزيز الاستدامة الاقتصادية وتقليل تقلبات السياسة النقدية.

6. تعزيز الشمول المالي عن طريق تشجيع التحول الرقمي في القطاع المصرفي من خلال توسيع استخدام التكنولوجيا المالية (Fintech) لزيادة الوصول إلى الخدمات المصرفية.

7-التنسيق بين السياسه المالية والسياسة النقدية من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل بغية ان يكون اقل عرضة للصدمات الخارجية

8- الاستمرار في استخدام الادوات المستحدثة للسياسة النقدية مع اجراء التطويرات بالشكل الذي يدعم سياسة سعر الصرف لابعاد ما يشوبها من مساوئ.

9- ضرورة المساهمة في تطوير سوق العراق للاوراق المالية باعتباره نافذة مهمة لتحفيز النمو الاقتصادي ومصدر اساس للتوازن من خلال عمليات التمويل في النشاط الاقتصادي، والعمل على تشجيع الائتمان المحلي وزيادة الوعي المصرفي من قبل السياسة النقدية.

المصادر العربية

1- السامرائي ، سعيد عبود ،(2006)، النظام المصرفي في العراق ودوره فِي تحقيق التنمية الاقتصادية، ط2 ، مطبعة الاوائل، بغداد
2- السهلاني ، بلسم حسين(2008)، استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق الاهداف السياسة النقدية من الاشارة إلى البنك المركزي العراقي"، بحث تطبيقي في الدبلوم العالي، المعهد العالي للدراسات المحاسبة والمالية، جامعة بغداد.
3- الدوري، زكريا السامرائي، (2006)، البنوك المركزية والسياسات النقدية ،الاردن ،عمان دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية .
4- لطفي ، عامر ،(2002)، النظريات الاقتصادية ،دار الرضا للنشر، سوريا.
5- الهيتي ، أحمد حسين على (2005) ،اقتصاديات النقود والمصارف دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
6- الشبيبي، سنان (2007)ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي ، ابوظبي الإمارات العربية المتحدة.
7- الجارالله ، غسون كاظم عبيد، (2024)،السيولة النقدية ومتطلبات الحاسبات الاحترازية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،العدد56، المجلد16
8- الجنابي ، هيل عجمي جميل، (2014)،النقود والمصارف والنظرية النقدية، الأردن دار وائل للنشر والتوزيع
9- النصراوي ، سلطان جاسم، (2022)،معامل الاستقرار النقدي في العراق بين الازمة المزدوجة وجائحة كورونا، جامعة كربلاء.
10- برنيية أصول الاقتصاد الكلي ،(1989) ترجمة عند الأمير إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
11- باقر، جمانة علي ، المرزوك ، خالد حسين علي ،(2018)،السياسية النقدية بعد 2003، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية و المالية ،جامعة بابل، المجلد 10، العدد 2 .
12- - بن عبدة، صبرينة سليم، كرينة،(2017) علاقة تغيرا أسعر البترول بالاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1991-2014 ، رسالة ماجيستر جامعة العربي التبسي - تبسة كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر.

13- تويج، رعد حمود عبد الحسين ،(2010)، الطلب على النقود وإدارة السياسة النقدية مع إشارة خاصة إلى العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
14- ثويني ،فلاح حسن ،(2010)، الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق منذ الالف الثالث قبل الميلاد حتى الالف الثالث بعد الميلاد الطبعة الأولى، مطبعة الرفاه، بغداد.
15- حسن ، باسم عبد الهادي، (2016)،السياسة النقدية في العراق إصلاحاتها وتحدياتها الجديدة ، الهيئة الوطنية للاستثمار"، الدائرة الاقتصادية، العراق .
16- حداد ، أكرم ، (2005)مشهور ، النقود والمصارف، مدخل تحليل ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
17- حمود، موفق حسن،(2012)، استقلالية البنك المركزي العراقي بين المبررات الاقتصادية والتشريع
18- نعيم،حسن شريف،(2022) الدينار العراقي بين التارجح الاقتصادي والترجيح السياسي، مركز البيان للدراسات والتخطيط
19- فاضل ، عوض ، (1990)،النقود والبنوك، مطابع دار الحكمة والنشر، الموصل.
20- سلطان، أروى جاسم الرفيعي، افتخار محمد مناحي(2019) " أثر السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق للمدة 1999 - 2015 ، مجلة دجلة، المجلد 2 ، العدد 1،
21- صالح ،مظهر محمد،(2021) استقلالية البنك المركزي العراقي والاستقرار السعري، 2021، شبكة الاقتصاديين.
22- صالح، مظهر محمد ،(2007)، السياسة النقدية في مواجهة التضخم ، ندوة البنك المركزي العراقي ، تحت عنوان الأثار الإيجابية والسلبية لعملية رفع قيمة الدينار العراقي
23- صالح، مظهر محمد،(2011)، السياسة النقدية والمالية و السيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
24- عبد الحسن ، صفا ربيح ،(2022)، دور البنك المركزي العراقي في تطوير القطاع المصرفي ، جامعة كربلاء.
25- عبد الحميد، عبد المطلب ،(2013)،السياسة النقدية والاستقلالية البنك المركزي، مصر: دار الجامعة مصر الطبعة أولى.
26- عبد الحميد ،عبد المطلب،(2007)، اقتصاديات النقود والبنوك مصر - الاسكندرية: دار الجامعة للنشر والتوزيع.
27- عبد الرحيم ، ثريا ،(2010)، السياسية النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23 .
28- عبد الرحيم ، محمد إبراهيم (2014)،اقتصاديات النقود والبنوك دار التعليم الجامعي الاسكندرية 2014.
29- علي، سكار عمر،(2011)، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية"، مجلس النواب العراقي دائرة البحوث، قسم بحوث الموازنة، بغداد.
30- رحيم، أحمد سليم ، واخرون، (2019)سياسات البنوك المركزية في مواجهة صدمة أسعار النفط (2014) العراق والجزائر، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، عدد الخاص، المؤتمر السنوي الرابع.
31- طوقان ، اميمة ، (2005)،دور البنوك المركزية في ارساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العمومية والعالمية.
32- طاقة ،محمد ، حسين ،عجلان ،(2009)،أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، الأردن دار ثراء للنشر والتوزيع .

3- التقارير الرسمية

1- البنك المركزي العراقي ،(1974) ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي، بغداد

2- البنك المركزي العراقي، السياسية النقدية،2023
3- البنـــك المركـــزي العراقـــي(2004) اصـــدار قـــانون 56 علـــى الـــرابط-https://kms.uac-org.org/content/uploads/InvestmentSub/
4- البنك المركزي العراقي، السياسة النقدية، https://cbi.iq/page/26
5- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي لاعوام متفرقة
6- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،النشرة السنوية 2005.
7- البنك المركزي العراقي، (2004)، قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 سنة 2004
8- البنك المركزي العراقي،(2024)، تقرير صندوق النقد الدولي في مشاوراته مع العراق حول المادة الرابعة لعام 2024
9- السياســة النقديــة فــي العــراق: رؤى حــول اســتراتيجيات البنــك المركــزي العراقــي علــى الــرابط https://fastercapital.com/arabpreneur/%D8%A7%

4- المصادر الأجنبية

1- Smith, Warren L.,(1974), The Instruments of General Monetary Control, National Banking Review, Vol. I, September.
2- Tobin, James, Money, (1971) Capital and Other Stores of Value., In Book: Essays in Economics, Vol I, Macroeconomics Chicago, 1971

التحولات الرقمية ومستقبل التنمية البشرية

أ د. محمد حسين علوان
كلية الآداب / جامعة القادسية
Pro .dr: Mohammed Hussein Alwan
College arts/ al-qadissia university
drmohmmedalsadi@gmail.com

الملخص :
تُعد التنمية شيء مهم وضروري لكل مجتمع انساني وذلك لتحقيق أهداف الناس والمجتمع وعلى رأسها تحقيق مستوى معيشي مناسب او حياة افضل، إذ انها عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع الى مرحلة جديدة من التقدم، كذلك تعد عنصر اساسي للاستقرار والتطور الانساني والاجتماعي، لهذا تتخذ التنمية اشكال مختلفة تهدف الى الرقي بالوضع الانساني وتحقيق الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجات الانسان والمجتمع وامكاناته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، حظي موضوع التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية باهتمام بالغ سواء على مستوى الشعوب أو الحكومات، وتزايد احساس الشعوب بانقسام دول العالم إلى بلاد متقدمة واخرى متخلفة، بلاد غنية تضم اقل من خمس سكان العالم وتحصل على ثلثي الدخل العالمي، وبلاد فقيرة تعيش مأساة التخلف وتضم على مساحاتها اكثر من ثلثي سكان العالم بينما يقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي، وتتوسط هاتان المجموعتان مجموعة من البلاد متوسطة الدخل تضم اقل من سبع سكان العالم وتحصل على خمس الدخل العالمي، اذ الدول المتخلفة تقع معظمها في جنوب الكرة الارضية، والدول المتقدمة تقع معظمها في شمالها، لهذا فأن الفرق واضح بين شمال متقدم وجنوب متخلف لتزداد اهمية التنمية للدول المتخلفة والتي يطلق عليها تأدباً الدول النامية أو التي تسعى إلى عبور فجوة التخلف وتأمل في تخطيها للالتحاق بركب التقدم .

Abstract
Development is one of the important subjects , which have occupied and still occupying the minds of scholars in sociology in general and social development in particular. It is a continuous process that goes with the continuity of humanity. The phenomenon of poverty is one of the oldest problems witnessed by human societies and preoccupied with human thought, ancient and contemporary, and the fact is that poverty is one of the most dangerous social deviations that cast a shadow on the paths of sustainable development, so this thesis focused on studying the phenomenon of poverty in Iraq and its comprehensive dimensions as well as its repercussions negative impact on economic growth and social security, And the procedures and policies that the government and society entail to limit the rooting of its material and moral foundations.

مقدمة :

يعيش العالم اليوم تطورات هائلة وسريعة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات انعكست بصورة كبيرة على ميدان الحياة الاجتماعية بشكل عام ، إذ نعيش في عالم مترابط تطغى عليه الملامح الرقمية الحديثة، لقد تعاظم في الوقت الحالي اعتماد المجتمع على التكنولوجيا بكل أنواعها حتى أضحت ضرورة ملحة بفعل دورها المؤثر في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وكلما زادت حاجة الانسان والمؤسسات لهذه التكنولوجيا كلما زادت استمراريتها وتطوير ادواتها.

وتعد الثورة الحاصلة في القرن العشرين المتمثلة بثورة الاتصالات والمعلومات التي شهدها العالم بمثابة نقلة تنموية نوعية لا تقل أهمية ابداً عن الثورة الصناعية ، إذ عدت هذه الثورة منعطفا تاريخيا في مسيرة التنمية الاقتصادية في حياة البشرية المعاصرة، إذ اخترقت جميع القطاعات الخدمية والاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، واخذت تغطي الجانب الاقتصادي بشكل كبير مما أعطاها وصف ثورة الاقتصاد الرقمي بحيث أصبحت الوجه المتطور من الاقتصاد التقليدي اذ اخذت كثير من دوره ولازالت مستمرة بأخذ دوره. فالتحول الرقمي قد دخل جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية، يتكون التحول الرقمي من نشاطات اجتماعية واقتصادية وتجارية واستهلاكية تتم بين الأفراد نفسهم او بين الافراد والمؤسسات او فيما بين المؤسسات نفسها او بين الشركات والجهات الحكومية المختصة باستخدام التقنيات،الرقمية كتقنية الذكاء الاصطناعي او انترنت الأشياء او تقنية "البلوك تشين"* حيث هذه السلسلة عبارة عن شبكة واسعة من الحواسيب الالكترونية التي تدير اغلب الصفقات التجارية العالمية ويتم عبرها انتقال الأموال وتداول السندات بشكل انسيابي واكثر مرونة وسهولة ولا تخضع لعامل المكان او الزمان ،وهذا بالضبط ما جعل التحول الرقمي في المجال الاقتصادي يعد مقبولا واخذ صداه على مجال واسع من العالم نظراً لسهولة التعامل عبره ومثل هذا الاقتصاد القائم على التقنيات الرقمية يعتمد كثيراً على الخدمات الرقمية القائمة على كفاءة بشرية متدربة ومؤهلة لتقوم بتحويل الأشياء المادية الى بيانات ومعلومات ضخمة يتم التداول فيها عبر شبكة عالمية من منظومات الاتصال والمعلومات الرقمية، اذ يحتاج هذا النوع من التحول الرقمي أولا بيئة متكاملة ومتوفرة فيها جميع ممكنات نجاح هذا التحول بالإضافة الى تمكين الشباب رقميا من اجل ادراجهم في سوقه . فقطار التحول نحو الرقمنة قد انطلق وبالتالي مدى نجاح أي مجتمع للحاق به وتحقيق أهدافه ورخائه يعتمد بالدرجة الأساس الى مدى تبني تلك المجتمعات لسياسة دعم التحول في كافة جوانبها ،اذ يرتبط مستوى تقدم المجتمعات الرقمية ومستوى تقدمها الاقتصادي الى مدى تحقق استفادة تلك المجتمعات من التحول الرقمي فالمجتمعات ذات البنية الأساسية الخصبة المستقبلة للرقمنة بكافة مجالاتها تتميز بمرونة تعاملها مع الرقمنة ،هذا من شأنه ان يقلص الفجوة الرقمية بين المجتمعات التي اخذت حيزاً واسعا في التحول الرقمي والمجتمعات التي لازالت تحاول هي بالأغلب مجتمعات الدول النامية .

لا شك ان التكنولوجيا وثورة المعلومات تعد من أهم انجازات عالمنا المعاصر، إذ أصبحت التقنية فيه القاعدة الأساسية التي تنطلق منها دول العالم في تعاملاتها ورفع مستواها وتقدمها، إذ تجاوزت هذه التكنولوجيا كل المسافات والحدود لكنها خلفت في نفس الوقت مسافة أو هوة تفصل بين الدول

- **البلوك تشين : هو منصة حاضنه للعملات الرقمية والسندات والممتلكات والمعاملات وجميع اعمال الوساطة بصورة رقمية .**

والشعوب التي تملك وتستخدم حواسيب وشبكات متطورة في مختلف مجالات الحياة وبين الدول والشعوب التي لا تجيد استخدامها أو حتى غير قادرة على امتلاكها، ولقد بات جلياً أن المجتمعات الانسانية لا تستفيد من هذه التكنولوجيا بطريقة متساوية، ففي الوقت الذي تتمتع فيه بعض الشرائح والطبقات الاجتماعية القليلة بمزايا تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، نجد الغالبية العظمى تعيش على هامش القرن الواحد والعشرين بعد شعورها بالاستبعاد من مجتمع لا يعترف إلا بتقنيات الاتصالات الرقمية ولا مكان فيه لوسائل الاتصال التقليدية، ولهذا باتت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تمتلك قدرة هائلة على توحيد المجتمعات الانسانية وتقسيمها في وقت واحد.

لقد أحدثت الثورة التكنولوجية طفرة حقيقية في أساليب اداء العمل وفي سرعة وكفاءة ودقة انجاز العمل بصورة جعلت بعض دول العالم تقفز درجات كبيرة على سلم التقدم والنمو وبسرعات غير مسبوقة، وصار ما يتحقق في سنوات يمكن أن ينجز في شهور بل وفي أيام، ولهذا تزايد التنافس العالمي على اكتشاف فرص جديدة ومجالات جديدة يمكن أن تنطلق بالمجتمعات البشرية آفاق التنمية والرخاء، إذ لم تعد الثورة التكنولوجية رفاهية أو كمالية، بل أصبحت فعلاً وتحدياً تنموياً في المقام الأول، ولم يعد هناك بديلاً عنها للشعوب والدول النامية التي ترغب في تحقيق طفرة تنموية في المجالات الاقتصادية الاجتماعية لما تتيحها من معارف وأدوات تسهم في تنمية المجتمع وتحقيق التميز، ولا يبتعد العراق كثيراً عن هذا الوصف، إذ إن التطور التكنولوجي يحمل بذوراً معرفية ايجابية يمكن أن تسهم في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية المعقدة .

الاطار المنهجي للبحث :

مشكلة البحث :

أصبح لزاما علينا أن نفهم ماهية التكنولوجيا الحديثة وان نحسن استخدامها وان ندرك الظروف اللازمة لخلق وأنشاء تكنولوجيا خاصة بنا تكون أكثر توافقاً مع احتياجات مجتمعنا ثم نفكر بعقلية أكثر شمولاً وأكثر تفتحاً مع الجوانب العديدة لمشكلات التنمية.

وتطرح مشكلة البحث مجموعة من التساؤلات المهمة وهي :

1- ما خصائص تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ومتطلبات تطبيقها؟

2- ما المظاهر المجسدة لدور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة ؟

3- ما مستقبل التنمية البشرية في ظل تنوع وتعدد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات؟

4- ما التحولات الرقمية؟ وما محدداتها ؟وما أسباب ظهورها؟

أهمية البحث :

تكمن أهمية الدراسة في انها تسلط الضوء على أهمية التحول الرقمي في سوق العمل والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المتطورة التي يمكن أن تؤدى إلى اكتساب خبرات جديدة وتقدم المهارات والمعارف التي يتعلمها الأفراد في وقت قصير، ويكتسب موضوع التحولات الرقمية أهمية بالغة بالنسبة لعملية التنمية البشرية في العراق لاسّيما في محيط تسوده التنافسية وتحكمه آليات السوق وتحتل فيه المعلومة مركز القيادة، ولا مكان للمؤسسات التقليدية وسط المؤسسات العالمية التي جعلت من تكنولوجيا المعلومات ورقة رابحة من أجل تحسين وضعها، ووفقاً لهذا التصور فان أهمية الدراسة تتجلى في الدور المهم للمعلوماتية التي تسعى إلى تحويل المجتمع من شكله التقليدي إلى الشكل الذي يعتمد أساساً على المعرفة البشرية ، فبعد أن كان القوة العضلية والآلات الصناعية والمواد الخام امور حاسمة في طريق التقدم أصبح الطريق اليوم ميّسراً بفعل الماكنة المعلوماتية ، ففي المجتمع المعلوماتي تزداد قيمة الشيء بالمعرفة لا بالجهد، ولقد بات لزاماً صياغة سياسات وخطط وطنية تواكب هذا التقدم التكنولوجي، بغية تطويعه في تحقيق التنمية والرفاه لكل أفراد المجتمع، وبشكل عام تتجلى أهمية هذه الدراسة في جانبها النظري عبر الاضافات المعرفية التي

يمكن أن تقدمها في حقل التنمية بشكل عام وفي حقل تنظيم المجتمع المحلي، فضلاً عن البعد التنموي للخدمة الاجتماعية، ونظراً لأهمية التنمية ، والسعي الحثيث لتحقيقها في واقع المجتمعات الانسانية، ولاسيما المتخلفة منها فأن مفهوم التنمية أصبح عنواناً للكثير من السياسات والخطط والاعمال على مختلف الأصعدة ، كما أصبح هذا المصطلح مثقلاً بالكثير من المعاني والتعميمات ، وأن كان يقتصر في غالب الأحيان على الجانب الاقتصادي ، ويرتبط الى حدٍ بعيد بالعمل على زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره الى زيادة الاستهلاك لدرجة اصبحت معها حضارات الأمم تقاس بمستوى دخل الفرد بعيداً عن تنمية خصائصه ومزاياه واسهاماته الانسانية ، واعداده لأداء الدور المنوط به في الحياة ، وتحقيق الأهداف التي خلق من أجلها .

أهداف البحث :

1- التعرف على متضمنات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وخصائصها ومتطلبات تطبيقها.

2- التعرف على معوقات تطبيق تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

3- التعرف على التحولات الرقمية في العراق ومحدداتها وأسباب ظهورها.

4- محاولة تحديد الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تحقيق متطلبات التنمية البشرية.

منهج البحث :

ويعُرف المنهج بأنها طريقة التفكير والعمل الذي يعتمده الباحث لتنظيم عملية التفكير وتحليلها والقيام بعرضها من اجل الوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة موضوع البحث، يختلف المنهج المستخدم كثيراً باختلاف الظواهر والمشكلات المدروسة، فما يصلح منها لدراسة ظاهرة معينة قد لا يصلح لدراسة ظاهرة أُخرى، ولا ينفي هذا بشكل مطلق امكانية دراسة ظاهرة ما باستعمال أكثر من طريقة أو منهج علمي، ولا يمكن دراسة بعض الظواهر إلا باستخدام مناهج علمية معينة(1).

وفي بحثنا هذا تم استعمال منهج المسح الاجتماعي.

المسح الاجتماعي :

هو إحدى الطرائق العلمية المعنية بكشف العلاقات الناتجة عن تداخل عدد من المتغيرات، وقد عُرف المسح الاجتماعي على أنه محاولة منظمة لتحليل وتأويل وتسجيل وجمع البيانات عن الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو لجماعة أو لمنطقة أو لعينة منهم سواء باستخدام المقابلات أو أي أداة أُخرى من أدوات البحث، وهو بهذا الوصف ليس منهجاً من مناهج العلوم بل هو طريقة من طرق البحث الاجتماعي يدرس ظاهرة اجتماعية أو منطقة بأبعادها المختلفة مع كل تشابكاتها وتشعباتها(2).

تحديد مفاهيم البحث :

التحول الرقمي :

معنى التحول الرقمي لغوياً : وهو مفهوم مركب من شقين التحول و الرقمي

التحول: تحّول الشيء أي تنقل من موضوع إلى موضوع آخر، أومن حال إلى حال. وتحول إلى الشيء أي انصرف إلى غير .

الّرقمي: أصل الكلمة هي الرقم، والرقم هو العلامة، إما في علم الحساب هو الّرمز الذي يُستعمل للتعبير عن عدد معين .(تحَوَّلَ): (فعل) التَّحَوُّل : كلمة أصلها الاسم (تحولٌ) في صورة مفرد مذكر وجذرها(حول) وجذعها (تحول) (ال + تحول) تحوَّلَ / تحوَّلَ إلى / تحوَّلَ عن يتحوَّل ، تحوُّلاً ، فهو مُتحوِّل ، والمفعول مُتحوَّل إليه فالتحويل معادلة من وحدة إداريّة إلى وحدة أخرى أَرْقَامٌ: اسم جمع رَقْم ارقاماً أي: عَلاَمَاتُ الأَعْدَادِ(3) .

التحول الرقمي اصطلاحاً:

يعرف التحول الرقمي بأنه عملية عولمة الاقتصاد وتأثيره في شروط العمل ومتطلبات الحياة الاجتماعية عن طريق الميديا ووسائل الاعلام المعاصرة، بمعنى آخر هيمنة وسيطرة التكنولوجيا الرقمية على جميع مفاصل الحياة ولا يمكن التحرر منها الا بالتكنولوجيا نفسها، ويتضمن التحول الرقمي تغيير نموذج الاعمال وتحويله وتكييف العمل مع تغيرات السوق باستخدام التقنيات الرقمية المختلفة لكي تتمكن المشاريع او الاعمال من البقاء في السوق وتصبح قادرة على المنافسة(4).

التحول الرقمي : هو التحول الجذري، في طرق العمل التقليدية أي التحول لكل، ما هو مادي بوساطة التكنولوجيا، وتطبيقاتها الى رقمنة المادة، اذ، لا يوجد شيء يتم التعامل معه مادياً، وجاء التحول، الرقمي لخدمة العملاء، والمستفيدين بشكل اكثر مرونة وسرعة، واكثر دقة، اذ يوفر التحول الرقمي إمكانيات هائلة لبناء، مجتمعات، تنموية تنافسية متطورة من الناحية التكنولوجية(5).

والرقمنة هي العملية التي يتم فيها تحويل المكتوب والمطبوع كـ(الكتب و المخطوطات والجرائد) وحتى المواد السمعية والبصرية الى شكل ملفات يمكن التعامل معها عن الحاسبات أي تحويل كل ما هو مادي الى العالم الرقمي، وعلى انها التغييرات والتحولات المبنية على أساس التقنيات الرقمية وهي تحول تنظيمي الى البيانات والتحليلات عبر الجوال ومنصة الوسائط الاجتماعية وان المؤسسات تتحول وتتطور استجابةً لتغيير طريقة العمل فيها وبالتالي يؤدي الى تغييرات فريدة في العمليات التجارية(6) .

التنمية :

هي عملية نمو إرادي مخطط له يكون الوصول إليه عن طريق إجراءات وتدابير معينة تتمثل ببرامج وخطط وسياسات هدفها تحقيق معدلات معينة من النمو(7).

كما تعرف التنمية بأنها تغيير يقوم به الإنسان للانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم يلائم حاجاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية(8).

التنمية البشرية:

التنمية البشرية عملية تهدف الى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن حيث المبدأ فان هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت ، أما من حيث التطبيق ، فقد أتضح أنه على جميع مستويات التنمية ، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة ، هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل ، وان يكتسبوا المعرفة، وان يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فأن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال، ولا تنتهي التنمية البشرية عند هذا الحد ، فهناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس ، وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى فرص الخلق والابداع ، واستمتاع الاشخاص بالاحترام الذاتي ، وضمان حقوق الانسان(9).

وبرز مصطلح التنمية البشرية كمفهوم تنموي منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، وقد جاء بديلاً موسعاً لمصطلحات متعددة أطلقت على عملية جعل البشر هدفاً للتنمية مثل (تنمية الموارد البشرية، وتنمية العنصر البشري، وتنمية رأس المال البشري) وعند مراجعة الجذور الأولى لهذا المصطلح نجد أنه يعني رفع قدرة الموارد البشرية وتنميتها من خلال الاستثمار

بها عن طريق التعليم والعناية الصحية وانتقال القوى العاملة والتدريب لرفع انتاجيتها وزيادة مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي(10).

وتعُرف التنمية البشرية على نحو محدد وجديد بأنها : عملية توسيع خيارات الناس، والمقصود بالخيارات هو الفرص المبتغاة في ميادين اساسية للحياة الانسانية واهمها: الحصول على دخل أكبر، زيادة التعليم،

توقعات الحياة (العناية الصحية)، بيئة نظيفة، والحرية السياسية وحماية حقوق الانسان(11) .

كما عُرفت التنمية البشرية بأنها الانتقال بالمجتمع من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل وما تصل إليه من استغلال الطاقات التي لديها والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل وتوسيع القدرات التعليمية وتوفير فرص ملائمة لزيادة القدرات(12).

ويرى بعض الباحثين بأنها السعي نحو ايجاد بيئة تتيح للناس تنمية قدراتهم من أجل أن يعيشوا حياة منتجة ومبدعة تفي بحاجاتهم وتتلاءم واهتماماتهم، فالتنمية البشرية في ضوء ذلك هي زيادة الخيارات التي من شأنها مساعدة الناس لممارسة حياة يشعرون بقيمتها(13).

كما يُقصد بالتنمية البشرية توجيه الموارد المتاحة لتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين بما يضمن حصولهم على الخدمات الضرورية لإبقائهم أصحاء على قيد الحياة، وتمتعهم بحد مقبول من السعرات الحرارية الكافية لإدامة قدراتهم العضلية والعقلية، فضلاً عن تزويدهم بالعلوم اللازمة لجعلهم قوة صالحة للتعاطي مع تطورات الاقتصاد الحديث(14).

تكنولوجيا الاتصال والمعلومات :

ويقصد بها خليط من أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال ابتداءً من الألياف الضوئية إلى الأقمار الصناعية وتقنيات المصغرات الفيلمية والاستنساخ وتمثل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات مجموعات كبيرة من الاكتشافات والاختراعات والتكنيك الذي يقوم باستخدام المعلومات والبيانات خارج العقل البشري، ويشير هذا الاصطلاح إلى مدى واسع من التكنولوجيا المتضمنة في معالجة وتداول المعلومات مثل أجهزة الكمبيوتر والبرمجة وطرق تطوير النظم الجديدة والاتصالات من بعد(15).

وتعني أيضاً التقانة أو الأدوات والأجهزة والوسائل الالكترونية الرقمية وتلك المتعلقة بالاتصالات عبر الأقمار الصناعية التي تستخدم في شبكات المعلومات ونظم المعلومات إلى المستفيد في جميع انحاء العالم وفي أي وقت يشاء وفي أي مكان لتزوده بما يحتاج في عمله وثقافته وتعليمه ومتعته وهي: التقانة التي تمزج الحوسبة مع الاتصالات ذات السرعة العالية التي تنتقل خلالها البيانات والصوت والفيديو، وتركز أهميتها على اندماج صناعات عديدة مهمة مرتبطة بالحواسيب والهواتف والتلفازيات فضلاً عن أجهزة متنقلة أُخرى(16).

وتعرف اليونسكو تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بأنها مجالات المعرفة العلمية والتقنية والهندسية والأساليب الإدارية المستخدمة في تناول ومعالجة المعلومات وتطبيقها، وهي أيضاً تفاعل الحاسبات والأجهزة مع الانسان ومشاركتها في الأمور الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتعني ايضاً جمع وتخزين ومعالجة وبث واستخدام المعلومات، كذلك تطبيق الحاسبات الالكترونية والتكنولوجيات الأُخرى للحصول على المعلومات وتنظيمها وتخزينها واسترجاعها وبثها(17).

ويقصد بها ايضاً اقتناء واختزان المعلومات وتجهيزها في مختلف صورها واوعية حفظها، سواء كانت مطبوعة أو مصورة أو مسموعة أو مرئية أو ممغنطة أو معالجة بالليزر، وبثها باستخدام توليفة من المعلومات الالكترونية، ووسائل أجهزة الاتصال عن بعد، إذ جمع بينهما النظام الرقمي فترابطت شبكات الاتصال مع شبكات المعلومات(18).

وتعُرف بأنها عمليات جمع ومعالجة وتخزين واسترجاع ونقل المعلومات في صورة نص وفيديو وصوت ورسوم، لأغراض اقتصادية وثقافية وعلمية وسياسية بين الأفراد والجماعات والمؤسسات والدول، تُحول المعلومات إلى صيغة رقمية، وتُنقل من خلال تكنولوجيات متزايدة التلاقي؛ إذ يقدم الكمبيوتر الشخصي، والهاتف، والانترنت، والوسائط المتعددة صورة متكاملة من صور الاتصال(19).

الاطار النظري للبحث

ابعاد التحولات الرقمية وخصائصها واسبابها :

شهد القرن الحادي والعشرون وعيا متزايدا في جميع أنحاء العالم بالأهمية المتزايدة للتحول الرقمي، ويمكن القول أن العصر الحالي هو عصر الرقمنة ،ويعود الاهتمام الكبير بهذا التحول للتطورات الهائلة التي حققتها التكنولوجيا في الدول المتقدمة والدول النامية ايضاً فقد ازدهرت العديد من الدول مثل دول شرق آسيا كسنغافورة وماليزيا، والتي أصبحت تمتلك اقتصادا رقميا ذو مستوى عال من التطور، وهذا ما جعلها تحتل المراتب الأولى في المؤشرات العالمية ، أما عربياً تجد الدول العربية صعوبة في التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي، لأسباب عديدة ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وإهمال الاستثمار في البحث والتطوير وعدم الاهتمام بالتعليم بالشكل الكافي، بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية الحقيقية لتبني هذا التحول الرقمي، ويعدّ النجاح في التحول نحو اقتصاد رقمي وسيلة لسد فجوة التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي تزداد توسعا يوما بعد يوم بسبب الموروثات الثقافية التي تتخوف من أي تغيير يطرأ على المجتمع خوفا على المكانات الاجتماعية او المصالح الاقتصادية التي غالبا ما يتملكها الرموز في المجتمع ، مما يحتم على الدول العربية ضرورة وضع وتنفيذ استراتيجية واضحة لتحقيق التحول من اجل(20) :

1- دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

2- الحد من خطر الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية .

ابعاد التحولات الرقمية :

لمجتمع التحولات الرقمية ابعاداً منها(21):

1- البعد الاجتماعي : يعطي هذا البعد أهمية كبيرة لقدرات ومهارات افراد المجتمع بوصفهم رأس المال المستثمر في تنمية المجتمع، ويعطي أهمية ايضاً للوعي بتقنيات التكنولوجيا واهميتها في حياة الانسان، ولان متطلبات العمل في

الوقت المعاصر تتطلب الامكانية في العمل على التكنولوجيا وتقنياتها لذا يتطلب من افراد المجتمع تمكين انفسهم من اجل الالتحاق بركب الرقمنة لان سوق العمل يتطلب المهارة فيها مما له مردود إيجابي في خلق عنصر بشري يعمل على تقليل الفجوة بين العمل الذهني والعمل ذو المجهود العضلي .

2- البعد الاقتصادي : للتقنيات الرقمية بعدا اقتصاديا حيث تقاس الدول ذات الاقتصاد المزدهر بنوعية التقنيات التكنولوجية التي تستخدمها وتدير اقتصادها بعكس الدول النامية التي تعطي مساحة اقل لاستخدام التقنيات التكنولوجية في ميادينها، فالمجتمع الذي ينتج المعلومات ويستخدمها في نشاطاته الاقتصادية هو المجتمع الذي له القدرة على مجابهة المنافسة الاقتصادية بجدارة.

3- البعد الثقافي : يقصد به نشر الثقافة الرقمية بين عامة الناس وعملية نشرها هي تغيير تدريجي في مفهوم المجتمع حول الرقمنة ومدى فائدتها لبناء المجتمع وتقدمه، وبالتالي سيادة الوعي بثقافة الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات في حياة الفرد والمجتمع .

4- البعد السياسي : التقنيات الرقمية والأجهزة الذكية المتواجدة في أي مجتمع تحتاج الى دعم حكومي يحترم ويقيم أهمية تواجدها، ويعمل على تحديثها باستمرار وان يخصص من الميزانية العامة نصيباً للقطاعات الحكومي من اجل إدخالها في مفاصله ويستثمر وجودها في المجال المناسب، ويعمل على نشر ثقافة التغيير الرقمي لكافة فئات الشعب، من اجل خلق مجتمع يؤمن بالرقمنة واهمية دورها في المجتمع .

خصائص التكنولوجيا الرقمية ، منها ما يأتي(22):

1-وفرت الرقمنة معلومات واسعة وكثيرة مثل: الكتب الإلكترونية المنطوقة والمكتوبة، والمكتبات الرقمية، تنمي لدى الافراد الفكر الناقد ليشخص جميع ما يعرض عليهم من أفكار وآراء ومصادر علمية عبر شبكات الانترنت وتطبيقاته الاجتماعية .

2-تنمية المهارات: من خصائص التكنولوجيا الرقمية ايضاً تنمية مهارة التعلم الذاتي، وتشجع على الاعتماد على النفس في البحث عن المعرفة بشكل ذاتي والحصول على مصادرها كما انها تشجع على الاستقلالية.

3-يتميز التحول الرقمي بتوفير الوقت والجهد والتكلفة في كثير من، مهام التعلم وأنشطته.

4- تجاوز وحدتي الزمان والمكان: أي سهولة التنقل من مكان الى آخر فالتحول الرقمي يتيح الاتصال بين الأشخاص في أي زمان ومكان دون التقيد بعامل الوقت والمكان بالإضافة لإدارة جميع الاعمال بسهولة ومرونة بعيدا عن حدود الزمان والمكان .

5- التكنولوجيا، الرقمية تتميز ايضا بسهولة الاحتفاظ بها وتخزينها وإعادة استخدامها دون قيود أو حدود كما تتميز بسهولة تحويلها وتطويرها وتعديلها بما يتفق مع المتطلبات.

6- التنوع : تناسب مختلف المجالات العلمية كالطبية، والصناعية والاقتصادية والتجارية.

7- المرونة : سهولة تداول التكنولوجيا الرقمية وسرعة معالجتها للمعلومات، مع إمكانية تحويلها من شكل إلى شكل آخر، كما ساعدت على إيجاد بيئات تعليمية جديدة مثل الفصل الافتراضي والجامعات الافتراضية.

8- اتاحت فرص تبادل الآراء والأفكار والخبرات بين المتخصصين والخبراء من مختلف دول العالم، مما يجعل المعرفة متجددة ومتطورة باستمرار.

9- الذكاء: تتسم التقنيات الرقمية بدرجة عالية من الذكاء حيث بإمكانها ان تصمم نظاماً متكاملاً لمراقبة الأوضاع الأمنية او الصحية البرامج التعليمية او أوضاع قنوات الاتصال بمهارة عالية وباستطاعته مراقبتها وتصحيح مسارها ايضاً.

مزايا التحول الرقمي وتتمثل بالآتي (23):

1-الاحتفاظ بمصادر المعلومات من التلف بصورة آمنه .
2-سهولة البحث عن المعلومات الرقمية واسترجاعها بوسائل وطرق جديدة ومبتكرة .
3-انخفاض تكلفة التشغيل في المؤسسات المعلوماتية بالمقارنة مع التكلفة التشغيلية للمؤسسات التقليدية.
4-اتاحة المادة المعلوماتية لعدد اكبر من المستفيدين اذ لا يمكن اتلافها او سوء تخزينها حيث يتم تحويلها الى مادة رقمية يتم التعامل معها عن بعد وبسهولة .
5-الوصول الى المادة المعلوماتية بسهولة وبمدة زمنية تمتاز بالسرعة بضغطة زر فقط.
6-حالات تحول المؤسسات نحو النظام الرقمي اصبح ضرورة ملحة بسبب اغلب المؤسسات قد تحولت فعلاً، والتباطيء ليس من صالح أي مؤسسة في القطاع الخاص او العام.
7-بالإضافة لطموح اغلب المؤسسات التحول رقمياً للارتقاء بمستوى البحث العلمي لما له مردود إيجابي في التنمية الاقتصادية .

التقنيات التكنولوجية الداعمة للتحول الرقمي :

1- الذكاء الاصطناعي :

اول من اطلق هذا المصطلح واعلنه عام (1956)هو"جون مكارثي" ، الذي يسمى ابي الذكاء الاصطناعي، قصد به علم الهندسة او علم المكننة او الآلات الذكية كالكومبيوتر، هذه الأجهزة تفكر وتحلل المعلومات كالأدمغة البشرية، تتعلم وتقرر وتحلل وتحل المسائل كما تفعل الادمغة البشرية تماماً فالأدمغة الاصطناعية او ما تسمى بالذكاء الاصطناعي هي عملية محاكاة للدماغ البشري أُنشئت بطريقة عالية التقنية والجودة حيث اقاموا تجارب ودراسات لقياس سلوك البشر وردود افعالهم حول مواقف واحداث معينة ومراقبة ردود الأفعال ونمط التفكير، يشير الذكاء الاصطناعي الى أداء المهام والتي يمكن ان تحدث ذاتها استنادا الى أنظمة التحديث الموجود فيها، والذكاء الصناعي يعد نظرية لتطوير أجهزة الكومبيوتر بحيث تكون قادرة على الادراك والتعرف على لغة الكلام والترجمة والقدرة على التفكير، حيث كانت التجارب السابقة لأجهزة الكومبيوتر خلال الاربعينات من القرن الماضي بالإمكان برمجتها للقيام بمهمات معقدة، مثالاً على ذلك برامج تصاميم هندسية او لعبة الشطرنج التي تتطلب ذكاء وتفكير او حل مبرهنة رياضية وغيرها، وأصبحت برمجيات الذكاء الاصطناعي واسعة الانتشار وبكافة المجالات والميادين كمحركات البحث عبر الانترنت كمحرك بحث (كوكل) او موقع (سكولر) (وسيري) وغيرها(24).

أنواع الذَّكاء الاصطناعي:

توجد ثلاث أنواع للذكاء الاصطناعي منها(25):

1-الذكاء الاصطناعي الضيق: سمي بالضعيف او الضيق بسبب برمجته لأداء مهامه في مجال محدد وبيئة محددة وفق وقت محدد وأفعاله تعتبر رد فعل فقط للموقف الذي وضع فيه، ومن الأمثلة على نوع الذكاء الاصطناعي الضعيف كالروبوتات التي صنعتها شركة (آي بي ام) هزم هذا الروبوت بطل العالم في لعبة الشطرنج "جاري كاسبروف" .
2-الذكاء الاصطناعي القوي: هذا النوع من الذكاء هو اقوى من السابق حيث يعدّ اكثر شمولية حيث يعمل على جمع المعلومات بمدة زمنية قياسية وتحليلها، كما يعمل بتراكم المعلومات التي يحتويها ويتخذ قرارات ذاتية ومستقلة من افضل الأمثلة على الذكاء الاصطناعي القوي هو السيارات ذاتية القيادة او الطائرة من غير طيار او برامج الدردشة الفورية او الرد الآلي او المساعدة الشخصية.
3-الذكاء الاصطناعي الخارق : يعتبر هذا الذكاء هو من اقوى أنواع الذكاء الاصطناعي الموجود حتى اللحظة حيث يعتبر ذكاء ما بعد جيل المعلوماتية أي الجيل الخامس، الذي سيستفحل في المجتمعات المعلوماتية ذات مستوى عالي

جداً من التطور، وهو جيل من الآلات فائقة الذكاء تم تصميمها لمحاكاة عقل الانسان فهي تسمع وتحلل ما يقال لها وتحاول فهم الأفكار من خلال سلوك البشر والانفعالات التي تصدر عنهم ويملك أيضا القدرة على التفاعل الاجتماعي والتنبؤ بصدور الأفعال من الاخرين وتسمى ايضاً بالآلات الفائقة الذكاء.

ظهر جيل انترنت الأشياء الذي يعمل على ربط الأجهزة المختلفة عن طريق استخدام شبكة الانترنت، تعتبر شبكة الانترنت في تطور مستمر ولا يعرف حدود لنهايتها ،حيث يعد من اسرع القطاعات التكنولوجية نمواً في العالم ،وكل فترة تظهر العديد من الاختراعات في الشبكة التي تعمل على تسهيل حياة الناس داخل المجتمع الذي تتواجد فيه حيث توجد الكثير من المستشعرات الذكية التي نتعامل معها في حياتنا اليومية ،دخلت عليها شبكات الانترنت كان الهدف من دخولها زيادة سرعة انجاز المهام ودقتها وتوفيرا للوقت ،وكأهداف مستقبلية لإنترنت الأشياء سيدخل الانترنت في جميع مفاصل الحياة وادواتنا اليومية مثل الأجهزة الكهربائية وقطع الأثاث والألعاب والسيارات والساعات والملابس ..الخ، سنتمكن من التواصل مع هذه الأدوات والأجهزة كما ستتمكن من التواصل مع بعضها بصورة محاكاة دون الحاجة الى تدخل الانسان فيها، وستصبح جميع الأدوات والآلات التي يستخدمها البشر اكثر ذكاء وسيصبحون جميعا مرتبطين بشبكة الانترنت ولكي يصل العالم الى هذا المستوى من محاكاة الأشياء الذكية لابد من توفر ثلاث مكونات هي(26):

1- شبكة انترنت .
2- شيء مادي متصل بشبكة الانترنت .
3- برامج وتطبيقات تقوم بالتحكم بالأشياء المتصلة بالأنترنت .

فالإنترنت سيعد بمثابة الروح التي تبث في الأشياء الصماء لكي ترى وتسمع وتحاور وتتفاعل، كما يمكن لإنترنت الأشياء التدخل في قوى العرض والطلب على العمال والعملية الإنتاجية بتغيير القبول نحو العمال الأكثر مهارة وقدرة على العمل الرقمي ،وسيكون سوق عمل انترنت الأشياء اكبر من سوق الهواتف المحمولة واجهزة الحاسب الالكتروني، بما معناه سيتدخل انترنت الأشياء في جميع مفاصل الحياة.

تطبيقات انترنت الأشياء :

توجد العديد من تطبيقات انترنت الأشياء وفي مجالات كثيرة وعديدة بشكل يومي في المنزل او العمل او الشارع اوي ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ايضاً.

ظهر في مجال الأجهزة المنزلية ومن الأمثلة على تطبيقات انترنت الأشياء مايلي :

1-تطبيق (نيست) الذي يعمل كمنظم للحرارة، ويتحكم في درجة التدفئة .

2-تطبيق (جود نايت لامب) الذي يتحكم في تشغيل المصابيح الكهربائية.

3-نظام تحديد الموقع العالمي الذي يسمى(gps)، الذي يقوم بتحديد حركة وموقع أي شخص او شيء بوساطة توفر خدمة الانترنت،وهو نظام للملاحة عالمي يقوم بسرعة مذهلة بتحديد الموقع .

4-تطبيق آخر في مجال ترشيد المياه والكهرباء والذي يتحكم بهما عن بعد، حيث اطلقته شركة (بوش) إحدى أهم الشركات المبتكرة لتطبيقات إنترنت الأشياء.

5-تطبيق الساعات الذكية والذي لاقى رواجا كبيرا منذ عام (2015) وزاد الطلب عليها حيث تمكنت تلك الساعات بالقيام بكافة ما يقوم به الهاتف المحمول من اتصال وتنزيل تطبيقات والاتصال والتسجيل وتحديد المسافات وحرق السعرات الحرارية وقياس معدل ضربات القلب ولا تقف تطبيقات انترنت الأشياء الى تلك التطبيقات فقط وانما تجاوز مداها حتى وصلت إلى تطبيقات الملابس التي تسمح بإرسال ومعالجة البيانات عبر تطبيقات الهاتف المحمول .

3-سلسة الكتلة (البلوك تشين) :

استخدم هذا النظام منذ أربعة عشر سنة اي في سنة (2008)، وهو الجيل الرابع من الانترنت الذي وصل الى ابعد مدى من التطور ومن المتوقع ان يسمح بنقل ملكية او سند من طرف الى اخر في نفس التوقيت مع السرعة في تنفيذ الإجراءات دون أي عوائق ودون الحاجة الى وسيط لإتمام الإجراءات وبأعلى درجات الأمان، هذا لم يكن بالحسبان ان يأتمن أي فرد على نقل ملكيته بوساطة تطبيق عبر الانترنت لكن هذا ما يتماشى مع عصر السرعة والانترنت، ويقوم البلوك تشين أيضا بترويج المعاملات ويضمن لهم إجراء معاملتهم أيًّا كانت هذه المعاملة، مع ضمان صحة الاجراءات وعدم الغش أو التلاعب بها، البلوك تشين يعد اكبر قاعدة معلومات على مستوى العالم حيث يحتوي على أصول موثقة يسمح بتبادلها بين الافراد بثقة عالية جداً ،في أي مؤسسة عندما يراد ترويج معاملة او نقل ملكية او توثيق معاملة من شخص لآخر الخطوة الأولى البحث عن وسيط سواء كان بنكاً او سمساراً او شهراً عقارياً، فيما بعد يبدأ بأجراء سير المعاملة وغالبا ما يقوم هذا الوسيط باستحصال مبلغا من المال كنسبة فائدة له، لكن مع تقنية سلسلة البلوك تشين، سيتم إجراء المعاملة ونقل السندات والملفات الى الطرف الثاني دون الحاجة الى وسيط عقاري او قانوني لإتمام إجراءات نقل الملكية، مع الحفاظ على امان النقل وعدم التلاعب او التزوير، بتعبير آخر كما اسلفنا بأن هنالك وظائف مهددة بالاختفاء وسترتفع نسبة البطالة في هذا المجال فلا بد اذن من الاستعداد لمواجهة تلك التحولات الرقمية برفع مستوى المهارات وتمكين الشباب رقميا اذ لا مفر من تلك التحولات والعالم مقبل على رقمنة جميع مجالات الحياة ،إضافة لما سبق فان سلسة البلوك تشين تعتبر المنصة الحاضنة لعملة البيتكوين الافتراضية، تلك العملة التي استمدت ثقة المتعاملين فيها وقوتها بفضل هذا النظام، الكثير يخلطون ما بين البيتكوين، والبلوك تشين ويعدّون أن كليهما نظاماً واحداً وهو أمر غير حقيقي ،فالبلوك تشين هو العمود الفقري لعملة البيتكوين كما قلنا سابقا هو المنصة الحاضنة لعملة البتكوين الرقمية ،ويستخدم البلوك تشين أيضا في تحويل العملات الافتراضية الأخرى(27) .

تطبيقات البلوك تشين :

تعددت استخدامات سلسلة البلوك تشين في مجالات مختلفة، لا تقتصر على تحويل الأموال والسندات فقط، سواء كانت افتراضية، أو تقليدية. فاهم استخدامات البلوك تشين هي(28) :

1- تسجيل الممتلكات : من ضمن تطبيقات البلوك تشين تطبيق تسجيل الممتلكات، أيًّا كانت تلك الممتلكات عقارات أو أراضَي، أو مجوهرات ،أو سيارات أو ممتلكات شخصية أو براءات اختراع وحقوق ملكية فكرية ،كالكتب والاشعار والاغاني .

2- تسجيل المعاملات : بالإمكان تسجيل جميع البيانات على تطبيق تسجيل المعاملات في البلوك تشين سواء كانت هذه البيانات إجراءات حكومية أو خطوط الإنتاج في مصنع، أو تسجيل معاملات البيع والشراء أو خط سير طائرات أو حاملات النفط ، وتسجيل جميع المعاملات التي تمت بين أي فردين .

3- اعمال الوساطة : التطبيق الاخر من سلسلة تطبيقات بلوك تشين هو الوساطة حيث يعمل هذا التطبيق على اتخاذ دور الوسيط ،فتحل محل البنوك في تحويل الأموال، ومحل إدارات المرور في تسجيل السيارات، ومحل الشهر العقاري في تسجيل الممتلكات ومحل السماسرة في عمليات البيع والشراء هذا التطبيق حل مشكلات الوساطة بكافة اشكالها وبأقل التكاليف والمدة الزمنية .

4- العملات الرقمية : هي عملة افتراضية يرجع تاريخ نشأتها الى سنة (2007) في اليابان ، حيث بدأها (ساتوشي ناكاموتي) وتم اطلاق اول نسخة منها في شهر يناير من سنة (2009)،حيث تم تحديد سعر صرف العملة (1309.03) بتكوين لكل دولار أمريكي، تم احتسابها بأجور سعر الكهرباء التي تشغل جهاز الكومبيوتر الذي علموا على ايجادها به

ووصل عددها إلى ما يقرب من(2000)عملة حول العالم مع بداية عام 2018، لم تلاقِ العملات الافتراضية رواجا بالقدر الذي لاقته عملة البتكوين، فالبرغم من مساوئ هذه العملة لا يوجد تشريع قانوني واضح او يحكم التعامل بها كما لا توجد جهة مسؤولة يمكن اللجوء اليها في حال حدثت أخطاء او انتهاكات كما انها لا تصدر عن البنوك المركزية اما فيما يخص مستخدمين هذه العملة فهنالك أكثر من(3) ملايين مستخدم نشط حول العالم يستخدمونها في تعاملاتهم اليومية ،يختلف الاقتصاديون والمختصون بسوق العملة حول وظيفة العملة الرقمية البعض منهم يشجع على ترويجها لكسر أولئك الذين يتعاملون بالبورصة ويتحكمون باقتصاد العالم ويقول انها وسيط للتبادل ووحدة للحساب ومخزن للقيمة، والبعض الآخر يقول بانها عملة تسمح لانتشار غسيل الأموال والاتجار بالمخدرات، والأسلحة، أو تمويل تنظيمات إرهابية ،ومن المحتمل ان يتم سحب العملة الورقية من احتياطي العالم، وُيعد التداول بالعملة الرقمية نقيضا لأنظمة البنوك المركزية العالمية التي تتدخل بسياسات العملات للتأثير على قوى الطلب والعرض فيها، مما يؤدي الى ارتفاع سعرها وانخفاضه، فالحديث عن العملات الافتراضية ومنها عملة البتكوين قد رفع من مستوى تداولها، وتحتاج العملة الى بنية تحتية اقل كلفة بكثير من العملات التقليدية المدعومة من الحكومات وتتطلب ايضاً هندسة شبكات كبيرة من اجل دعمها واخذ مساحة لها، لكن من جانب اخر تستخدم هذه العملات في غسيل الأموال والمتاجرة بالممنوعات ولا يوجد مالك حقيقي لها او سند قانوني يحمي منها ،ويعدّ البلوك تشين هو العمود الفقري الذي تتداول عن طريقه العملات الافتراضية والحاضن لها(29) .

التنمية البشرية :

وتقوم التنمية البشرية على أساس الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة في الدولة بشكل عادل يضمن استمرارية النمو ومن مظاهرها المهمة العناية بالأمن الغذائي وتعميم خدمات الصحة والتعليم الأساسية في مناطق الدولة المختلفة وتوفير فرص العمل لجميع أفراد المجتمع، ويعني مفهوم التنمية البشرية تنمية الناس من اجل الناس وبواسطة الناس، فتنمية الناس معناها الاستثمار لقدرات البشر سواءٌ في الصحة أم التعليم حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق. والتنمية من اجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققوه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً مع إعطاء كل فرد في المجتمع فرصة المشاركة فيها (30).

وجاء مفهوم التنمية البشرية بديلاً لمصطلحات متعددة أطلقت على عملية جعل البشر هدفاً للتنمية مثل (تنمية العنصر البشري وتنميته رأس المال البشري)، وعند مراجعة الجذور الأولى لهذه المصطلحات نجد أنها تعني رفع قدرة الموارد البشرية وتنميتها، ولكن حدث تحول في تحديد أهداف التنمية فبعد ان كان التركيز على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تزايدت الدعوات لتبني أهداف أخرى ترتبط بالعمل على التخفيف من حدة الفقر وتحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل وزيادة التوظيف، وإشباع الحاجات الأساسية وغيرها(31).

ويشير مفهوم التنمية البشرية إلى عملية تتناول إنماء كفاءات ومعارف وطاقات جميع الكائنات الإنسانية الذين يعملون أو يمكنهم العمل في سبيل إنماء المجتمع الاقتصادي أو الاجتماعي ولا تقتصر على موارد السكان العاملين بل يمتد لكل مساهمة

فعلية أو ممكنة أو مستقبلية في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي يقدمها أشخاص آخرون وتشمل الرجال والنساء سواءٌ انتموا فنياً للقوى العاملة أم لم ينتموا إليها وذلك بفضل السلع والخدمات التي يقدموها أو يمكنهم ان يقدمونها، وليس المفهوم محصوراً بالكمية أي بعدد الأشخاص ولكنه يمتد للنوعية أي كفاءات الأشخاص وقابليتهم للمشاركة في العملية الإنمائية وأن يقوموا فيها بمختلف الأدوار الاجتماعية والاقتصادية، ويرى اتجاه آخر ان التنمية البشرية هي تلك العملية الهادفة إلى إيجاد قوى بشرية ذات مواهب وقدرات عالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى التعقيد التكنولوجي الذي تتميز به الحياة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي الحديث واهم من هذا كله معدل التجديد والتغيير في المجالات التكنولوجية والاجتماعية(32).

التنمية المستدامة :

يرتبط مستقبل العالم بالتخطيط لتنمية دائميه ومتواصلة ومتجددة تلبي احتياجات الحاضر من دون أن تضحي بمتطلبات المستقبل، فالعالم اليوم بأمس الحاجة إلى تنمية تستخدم عناصر البيئة وموارد الطبيعة وتضمن في الوقت نفسه عدم تلوثها وعدم استنزافها وبالتالي استمرارها من اجل استخدامها من الأجيال القادمة. فالعالم بحاجة إلى تنمية تستند إلى مبدأ ان الموارد الطبيعية محدودة وهي ملك للجميع، وهي ملك للمستقبل بقدر ما هي ملك للحاضر، وهي في كل الأحوال ليست ملكاً للإنسان وحده وإنما هي حق كل الكائنات الحية.

والتنمية المستدامة هي التنمية التي تنطلق من هذه المبادئ وتحقيق التوازن بين التنمية والبيئة وبين الإنتاج والاستهلاك وبين القدرة البيئية والقدرة على العطاء.

ان التحدي أمام المجتمع الدولي الان هو كيف يمكن ان نحقق تنمية اقتصادية ورفاهية اجتماعية بأقل قدر ممكن من استهلاك الموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من التلوث والأضرار بالبيئة. وهذا هو جوهر التنمية المستدامة التي تم إقرارها في قمة الأرض في ريوجانيرو عام 1992، التي تحولت إلى واحدة من أهم الإضافات الجادة للفكر التنموي العالمي، وتعرف التنمية المستدامة على انها التنمية التي تواجه أو تستجيب لاحتياجات الحاضر من دون أن تعيق إمكانات الأجيال القادمة في مواجهة احتياجاتهم(33).

ووجد مفهوم التنمية المستدامة اكبر سند له في كتاب (مستقبلنا المشترك) الصادر عام 1987م. كجزء من التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية ويهدف في استراتيجية نشر الانسجام بين الكائنات البشرية والطبيعية وانطلاقاً من هذا التصور فان السعي نحو التنمية المستدامة يتطلب ما يأتي(34):

1-نظاماً سياسياً يؤمن المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار.

2-نظاماً اقتصادياً قادراً على إحداث فوائض ومعرفة فنية قائمة على أسس الاعتماد الذاتي والاستدامة.

3-نظاماً اجتماعياً يقدم الحلول للتوترات الناجمة عن التنمية غير المتناغمة.

4-نظاماً انتاجياً يحترم واجب الحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية.

5-نظاماً تكنولوجيا يبحث باستمرار عن حلول جديدة.

وأصبحت التنمية المستدامة تعني اموراً مختلفة لشرائح المجتمع، وذلك اعتماداً على ما يعتقد انه العنصر المهم والاهم فهنالك من يركز على عنصر البيئة بوصفه أهم عناصر التنمية المستدامة. وهناك من يركز على عنصر الموارد الطبيعية وكيفية إدارتها وتعظيم الفائدة من استخدامها، والأساليب الممكنة للإبقاء والمحافظة عليها وهناك من يعتقد ان الجوهر الأساسي للتنمية المستدامة هو المفاهيم التنموية السابقة التي تتجاهل البعد المستقبلي وتتغاضى عن احتياجات الأجيال القادمة، ولكي تكون التنمية مستدامة فان من الضروري أن تتم على الصعيد المحلي انطلاقاً من خصوصيات كل مجتمع وبمشاركة فعالة من الأجزاء الذين عليهم ان يحددوا مصيرهم ومستقبلهم التنموي من دون تدخل المؤسسات السياسية والاقتصادية العالمية البعيدة عن الهموم المحلية، ويعد ادوارد بابير أول من استخدم مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة ويحاول تحديد أربع سمات للتنمية المستدامة(35):

1-انها تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها اشد تدخلاً وأكثر تعقيداً ولاسيما فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.

2- تتوجه التنمية المستدامة أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم.

3-للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

4-لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية.

ويتميز مفهوم التنمية المستدامة بصفة تجعله مفهوماً منفرداً عن المفاهيم التنموية الأخرى، فهو لا يرى في الإنسان مجرد مورد أو طاقة عمل أو مجرد عنصر من عناصر الإنتاج بل يرى فيه كائناً أخلاقيا قادراً على الإبداع يشارك في حياة مجتمعة. ويستثمر بيئته على أساس مبدأ التسخير لا التدمير.

الأمر الذي يشير الى ان ما يميز مفهوم التنمية المستدامة هو انه يبنى على البشر ولا يبنى على راس المال. فقد عد الفكر التنموي التقليدي الأمية مثلاً بوصفها إهانة للإنسان في حين ينظر مفهوم التنمية المستدامة إلى الأمية بوصفها عائقاً يحول دون ظهور الإنسان المنتج كذلك يمكن ملاحظة العلاقة التفاعلية التي يسعى مفهوم التنمية المستدامة إلى أقامتها كعلاقة الفرد بالمجتمع وعلاقة المجتمع بالبيئة وعلاقة الحاكم بالمحكوم، وعلاقة المجتمع المؤسس بالمجتمع المدني(36).

التخطيط أساس التنمية البشرية :

تقوم إدارة التنمية بمجموعة من الوظائف الأساسية التي تتمحور حول تحقيق الأهداف التنموية الشاملة من خلال الاستخدام الأمثل للمدخلات المتاحة . إذ نشأت إدارة التنمية بقصد تلبية الطموحات والأهداف ومعالجة المشكلات التي ظهرت بعيد استقلال كثير من الدول النامية. ويتمثل الدور الوظيفي لإدارة التنمية في المجالات الرئيسة الآتية(37):

1-التخطيط التنموي بكافة أنواعه ومستوياته .

2-الاشراف على عملية تنفيذ الخطط والبرامج التنموية والقيام بمتابعتها والرقابة عليها واجراء التقييم الضروري للخطط وتنفيذها .

3-اجراء التنسيق والتعاون اللازمين وعلى كل الاصعدة والمستويات المحلية والخارجية من أجل ضمان نجاح الخطط .

4-الاهتمام بالاتصالات الرسمية والجماهيرية الملائمة للتعبئة التنموية بمختلف ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية بحيث يتم الاستفادة من كافة المعطيات المتاحة في مجال الجهود التنموية .

5-بناء نظام متكامل للمعلومات والبيانات الاحصائية وغيرها في مجال التنمية الشاملة بحيث تقدم المعلومات الحديثة والسليمة للمخططين والمنفذين ومتخذي القرار من أجل متابعة الجهود التنموية بكفاءة وفاعلية وكفاية .

6-بناء المؤسسات التنموية وفقاً لخطة مدروسة تبين الأهداف والجدوى وآلية العمل والرقابة على هذه المؤسسات .

7-الاهتمام بالتطوير الإداري والتنظيمي الشامل لمختلف الجوانب الانسانية والهيكلية والوظيفية والاجرائية والتشريعية وغيرها،

وتعني إدارة التنمية تحقيق أهداف التنمية الشاملة بالاستعانة بالإدارة الكفؤة والفعالة للجهود والمدخلات التنموية المتاحة.

التخطيط التنموي :

التخطيط بأنه: تنبؤ منظم ومدروس بالمستقبل بما فيه من أهداف ونشاطات وفرص ومحددات ، كما أنه تقدير وتخمين للظروف المستقبلية وبيان بالنوايا والتوقعات والبرامج المراد انجازها في فترة زمنية قائمة ومحددة(38).

يتضمن التخطيط عملية تحديد الأهداف والسياسات والاجراءات والبرامج الزمنية والموضوعية وأساليب العمل ومصادر التمويل والمشكلات المتوقعة وسبل علاجها ومواجهتها . فالتخطيط المنظم والمدروس يتضمن التحليل التفصيلي لكافة جوانب المستقبل بما فيها من احتمالات وبدائل وتوقعات إيجابية أو سلبية .

بينما هناك من يعرّف التخطيط بأنه: الوسيلة لأحداث التغيير في المجتمع من أجل توجيه التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بوسائل واعية لتحقيق أهداف محددة ضمن حيز من المكان والزمان المحدد،

إن اعتبار تحقيق عملية التنمية في ذاتها هي الغاية ، بينما يعتبر التخطيط وسيلة لتحقيق هذه الغاية . ويستهدف التخطيط التطوير في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي ، فالتخطيط الاقتصادي كما عرّفه الاقتصادي البولندي (اوسكار لانكه): (بأنه الوسيلة لإخضاع سريان القوانين الاقتصادية والتنمية الاقتصادية للمجتمع لتوجيه الإرادة البشرية)، بينما التخطيط الاجتماعي : يستهدف تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في تنمية التعليم والصحة والخدمات الدينية والثقافية والترويحية والسياحية ودراسة الآثار الاجتماعية للخطة الاقتصادية(39).

ويعدُّ التنبؤ الاقتصادي من أهم الخطوات اللازمة للتخطيط ، ومثال ذلك التنبؤ بما يلحق المتغيرات خارجية النمو ، أي تحدد خارج العلاقات الاقتصادية (الهيكلية) مثل عنصر السكان ، أو التطور الفني ، أو حتى احتمال قيام حرب ـ وأثر ذلك على المتغيرات داخلية النمو ، أي التي تتحدد داخل العلاقات الاقتصادية مثل اتجاه ارقام الانتاج ، والاستهلاك ومستوى الدخول ... الخ(40).

الأمر الذي يشير الى أن مفهوما التنمية والتخطيط لا يمكن النظر اليهما الا على أساس ان احدهما لازم ومكمل للآخر ، وربما جاء الارتباط الوثيق بينهما الى كون أحدهما وسيلة (التخطيط) والآخر هدف (التنمية)، ولكن تبني التخطيط ، كوسيلة ، لا تؤدي بالضرورة وبصورة تلقائية الى تحقيق التنمية ، وعلى الرغم من ان أهمية التخطيط في التسريع بعملية التنمية إلا أنه لا يحقق أهدافه إذا لم توجد الظروف الرئيسة اللازمة لذلك . فالتخطيط للتنمية بالنسبة لأغلب المختصين في علم الاقتصاد يعني وضع الخطط والبرامج من أجل زيادة الانتاج وزيادة الدخل القومي والفردي، وبإيجاز فأن التخطيط هو عملية واعية ومقصودة تنطلق من امكانيات المجتمع الطبيعية والمادية والبشرية وفق أيديولوجية أو فلسفة محددة لنقل المجتمع من وضع يفترض فيه أن يكون متأخراً أو متخلفاً وغير مرغوب فيه ، الى وضع يفترض فيه ان يكون متقدماً ومرغوباً فيه، لأننا بصدد عملية (تغيير) التي ترادف مفهوم التنمية، يعتقد (ولبرت مور) بأن التغير السريع المستمر أو المتقطع الذي يحدث في المجتمع أو الحضارة والنسبة العالية للتغير في الوقت الحاضر بالمقارنة مع الماضي وخاصةً في الجانب المادي والتكنولوجي من الحضارة والصفة الشمولية للتغيير من ناحية تأثيره في جميع اجزاء المجتمع ، من أهم خصائص التغير في المجتمع المعاصر(41).

والتخطيط يحتل مكانة متميزة بوصفه عملية تعتمد العقلانية المنظمة والتي تساعد في القيام بإنجاز الأهداف المرسومة بأسلوب علمي وعملي تحت الفعالية والكفاية والتي تساعد في الاستخدام الأمثل للمصادر المحدودة والمتاحة . والتخطيط هو أسلوب محكم للربط بين الوسائل والغايات ضمن إطار بيئي معقد ومفتوح ويمثل عملية اضاءة لطريق المستقبل وفتح للآفاق المجهولة . إن غياب التخطيط يعني التخبط والعشوائية والسير في دهاليز مظلمة وبالتالي ارتفاع نسبة المخاطرة وضياع في

الجهود والوقت والمال وخسارة للفرص المحتملة وتعاظم المشكلات وغير ذلك من سلبيات غياب التخطيط وتكمن أهمية التخطيط في الفوائد الآتية(42):

1-الاستخدام الأفضل للمصادر النادرة (المحدودة) لأن التخطيط اسلوب عقلاني يعتمد على المعلومات والتحليل والمقارنة بين البدائل والاولويات .

2-الوعي بالمستقبل وما يحتويه من فرص ومحددات وبالتالي سهولة وفعالية التعامل مع المستقبل المتوقع نسبياً وبالتالي تجنب المفاجآت والمخاطر .

3- يسمح التخطيط بالاستفادة من مبادئ الإدارة المعاصرة مثل التنسيق والتعاون والتخصص وتقسيم العمل والجدارة ... الخ

4- يساعد التخطيط في تحقيق الأهداف المرسومة بكفاية وفعالية وكفاءة .

5- يمكن التخطيط من القيام بتدبير كل المدخلات الضرورية من أجل إنجاز الأهداف المخططة بما في ذلك الأموال والعناصر البشرية والتكنولوجية والمادية وغيرها .

6-التخطيط عملية ترسيخ العدالة من خلال المشاركة في وضع وتحديد الأهداف والاولويات والقيام بمراعاة التوازن بين المصالح والاطراف المختلفة .

7- يساعد التخطيط في عملية جذب الاستثمارات والمساعدات والقروض اللازمة للقيام بالتنمية الشاملة بجوانبها المختلفة ومستوياتها التنظيمية والقومية المتعددة .

التنمية البشرية وتحديات العولمة:

هناك تداخل كبير بين من يعدون العولمة ظاهرة ، وبين من يعدونها مشكلة ، إلا أنه يمكن القول أن العولمة ستبقى ظاهرة لاحتوائها على الجانبين الإيجابي والسلبي، وقوة هذه الظاهرة تنبع من كونها سلاح ذو حدين وتتوقف الفائدة أو الضرر منها على طريقة استقبالها وتقبلها . فهناك العديد من الدول وخصوصاً العربية منها أصبحت العولمة وبالاً عليها من ناحية نسف حضورها من خارطة المجتمع العالمي لتبنيها النموذج الغربي الليبرالي في سياساتها التنموية، وذلك رهن التعامل المنطقي معها ، وبالمقابل فأن دول أخرى مثل دول جنوب شرق آسيا وما تسمى بالنمور الآسيوية قد انتعشت بقدر جيد وحققت فائدة لا بأس بها ، الا أن ما هو ملاحظ أن العولمة في الأقطار العربية فعلت فعلها من ناحية تدني مستويات المعيشة والصحة والتعليم وازدياد مساحة الفقر الذي بات يشكل آفة تفتك بالإنسان العربي وتقوض كيانه، بيد أن للعولمة خصائص وميزات تمثل حديها أو جانبيها الايجابي والسلبي حالها في ذلك حال أي نظام أو فكرة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية كون ان الفكر الإنساني هو ذو نزعة تتكون من الخير والشر لذلك فأن من أهم سلبيات العولمة هي(43):

1-سعيها لتقويض سلطة الدولة مما أدى ذلك الى فقدان الدولة حتى في الدول الصناعية المتقدمة لأدوارها الوظيفية الأساسية ، وهذا ما انعكس تأثيره بشكل أخطر على دور الدولة في البلدان النامية بحيث فقدت مصداقيتها في النهوض بشعوبها.

2-أدى التطور المتسارع في وسائط النقل والمواصلات وإزالة الحواجز أمام انتقال المعلومات والأفكار الى تنميط متزايد للسلوك البشري في اتجاه ثقافة معولمة أو ما يسمى بثقافة الأمركة .

3-سعيها لتشكيل عولمة وسائل الأعلام والاتصال ، مما انعكس سلباً على الثقافة العربية وعانت ازدواجية نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية بعلومها وتقنياتها وقيمها الحضارية .

4-السعي نحو اقتصاد عالمي شمولي واحد يحتوي عدد هائل من الاقتصادات الاقليمية والوطنية يقوده الاقوياء الذين بإمكانهم مواجهة مخاطر المنافسة.

5-أدت العولمة إلى تقسيم العالم إلى شمال وجنوب أي إلى اغنياء وفقراء بعد أن كان مقسماً أيديولوجياً شرقاً وغرباً ، وسعيها إلى تعميم النموذج الأمريكي ونشره عالمياً من خلال وسائل الاعلام والدعاية الأمريكية .

6-تهدف العولمة إلى إدخال مفاهيم جديدة واحداث متغيرات في المفاهيم العربية الأصلية ، فالشق الذي يحصل بين أصالة المفاهيم وحداثتها والتي لا تتلاءم وسلوكيات المجتمع العربي المحافظ هو هدف عولمي ومخطط عدائي يؤثر سلباً في عمليات التنشئة الاجتماعية من خلال استهداف فئات الشباب بشكل خاص لتؤثر في قيمهم وسلوكهم من خلال الوسائل الاعلامية المختلفة والمتطورة لإشاعة ثقافة المجتمع الغربي.

7-إن تأثير عولمة الأعلام أصبح واضحاً من خلال السعي إلى تنمية حالة الاغتراب والعزلة لدى المواطنين من خلال توجيه الضغوط النفسية المختلفة عن طريق عرض الافلام الامريكية والمسلسلات البذيئة التي تبعد الفرد عن واقعه وجعله يعيش في عالم الخيال والحياة السعيدة وهذا مما انعكس سلبياً على شعوب العالم وبضمنها شعوبنا العربية لاختلاف ثقافات المجتمعات(44) .

هذه بعض سلبيات العولمة ، إلا أن لها إيجابيات أيضاً وتتمثل بالآتي(45) :

1-نتيجة التقدم التكنولوجي الهائل والثورة المعلوماتية ، هذا ما جعل من السهولة على كل الناس في شتى بقاع الأرض مشاهدة ومتابعة ما يجري من احداث مختلفة في العالم ، إذ أن هذا التقدم العلمي هو الذي جعل العالم أشبه بما يسمى بالقرية الكونية ، ولا يحتاج الى السفر وقطع المسافات .

2-تلعب آليات العولمة الجديدة من خلال وسائل الاعلام والاتصالات التي تغطي العالم أجمع وأذابت الحواجز الاقليمية عن طريقها إلى الاطلاع على أحوال الشعوب والأمم في العالم دون عناء مما ساعد على تقارب الثقافات المختلفة في العالم .

3-الانتشار السريع للمعلومات والأفكار والابحاث العلمية لتكون مشاعة لدى جميع الناس يساعدها في ذلك التقدم التقني والمعلوماتي لوسائل الاتصال الحديثة .

وتؤدي هذه العمليات بمجملها إلى نتائج إيجابية إلى بعض الشعوب والدول والى نتائج سلبية الى شعوب ودول أخرى، أي ان إيجابيات العولمة تطال دول محددة وشرائح اجتماعية معينة دون أخرى نتيجة هيمنة آليات العولمة ونهجها المتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين ومؤسسات الاقراض الدولية، فالعولمة بجانبها الايجابي تتمثل بأنها أصبحت ذات شأن بفضل قوتها التأسيسية ضمن نظام الدولة ، ومن هناك امتدت لتفرض سيطرتها على الناس ، واصبح لها تأثير من خلال العملية العالمية لإعادة بناء الدول واقتصاداتها وإعادة تشكيل أوضاع الناس ومختلف المناطق . وهذه العملية الدينامية ليست توسعاً كمياً في اقتصاديات الدول فحسب، بل انها نقلة نوعية في شكل التنظيم الاجتماعي وعلامة تحول تأريخي شهده العالم الرأسمالي، لقد اتسمت العولمة بخصائص إيجابية عديدة منها أنها تساعد في إيجاد اقتصاد عالمي غني وتشجع التقدم التكنولوجي وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتكافئ الحكومة الجديدة وتتبنى مشاركة سياسية عالمية أوسع وتساعد في بلورة ونمو الاسواق الجديدة وتقيم تعاون متعدد الجوانب وتشجع الاستثمارات والتبادلات التجارية، إن مشروع العولمة ليس خاصاً بعصرنا كما قد يظن البعض ، لكن العولمة كرؤية لتنظيم العالم هي باتت خاصة بعصرنا وعالمنا(46) .

وجعل ضعف الامكانات التنموية العربية من العولمة آلية خطيرة جداً تهدد بنسف المجتمعات العربية . فحقيقة أن العولمة قد جاءت بآفة خطيرة للمجتمعات العربية تمثلت بوضع العالم العربي رغم مميزاتها في خانة أو كفة عالم الفقر حتى وأن تأقلمت بعض الدول العربية للفوز بمكاسبها ، إلا أنها في النهاية ستصبح تابعة لصناع العولمة يحركونها حسب أهوائهم وتحت مظلة التبعية، فاليوم لا تستطيع أية دولة في العالم وبالأخص الدول العربية أن تتحرك لوحدها في السوق العالمية دون الدخول في دوامة العولمة . فهل حقيقة أن العولمة جلبت الفقر للدول النامية ومنها أقطارنا العربية كغيرها من شعوب العالم ؟

وتعد التنمية البشرية الانسان مصدر الغنى الحقيقي وتهدف الى خلق بنية تقدم للشعوب والافراد امكانية العيش الطويل وبصحة جيدة ، فإن العائدات المادية والغنى ليست سوى وسائل لأن الغاية الرئيسة هو الانسان ، صحته وتعليمه وغذاءه إضافة الى حريته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبحث عن أنجع الوسائل لتحقيق انسانية الانسان عبر الانتاج والابداع والاحترام المتبادل بينه وبين الآخرين، ولما كان الهدف الرئيسي للتنمية البشرية هو تلبية الحاجات والطموحات الانسانية المختلفة إلا أنه لم تجرِ للآن تلبية الحاجات الأساسية للأعداد الهائلة من الناس في البلدان النامية ومنها العربية من الغذاء والملبس والمسكن والطموحات في تحقيق الحريات والرفاهية للإنسان(47).

دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية البشرية :

أهمية تكنولوجيا الاتصال والمعلومات :

أحدثت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تحولاً جذرياً في المجتمعات والاقتصادات في جميع انحاء العالم إذ أصبحت هذه التكنولوجيا اليوم جزءاً أساسياً من الثقافة الحديثة وتغطي جميع جوانب الحياة تقريباً، ومع هذه التكنولوجيا المتقدمة وخاصة الانترنت أصبح العالم كقرية عالمية، إذ مع التطور السريع والانتشار الواسع لهذه التكنولوجيا بدأ المزيد والمزيد من الاشخاص في الاعتماد على هذه التقنيات في الحياة اليومية، واصبحت التكنولوجيا ركيزة أساسية لأي مجتمع يسعى دائما إلى الامام، ففي بداية القرن الحادي والعشرين تعاظمت أهمية هذه التكنولوجيا كواحدة من أهم محركات التقدم والتطور في المجتمعات البشرية، وان التنمية والنمو يزداد بزيادة الاهتمام بهذا النوع من التكنولوجيا القائم على وسائل الاتصال والمعلومات، إذ تشكل هذه التكنولوجيا في مجتمعنا المعاصر العنصر الأساسي في النمو، فالتقدم الحاصل في التكنولوجيا والتغير السريع الذي تحدثه يحدثان التأثير ليس فقط في درجة النمو وسرعته، وانما ايضاً في نوعية الحياة الانسانية، وتحولت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات مع التطور الهائل لأنظمة المعلوماتية إلى أحد أهم جوانب تطور الاقتصاد العالمي، إذ من يمتلك هذه التكنولوجيا أصبح يعادل من يمتلك القوة، ومن يقوم اقتصاده عليها يمكنه ان يتحكم في أساليب الانتاج وفرص التسويق ومجالاته(48).

ساهم التطور العلمي والتكنولوجي في تحقيق رفاهية الشعوب والأفراد، ومن هذه التطورات التي تحدث باستمرار تلك المتعلقة بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات وما تبلغه من ناحية توفير خدمات الاتصال بمختلف أنواعها، وخدمات التعليم والتثقيف وتوفير المعلومات اللازمة للأفراد والمؤسسات، إذ إن هذه التكنولوجيا جعلت العالم قرية صغيرة يستطيع أفرادها الاتصال فيما بينهم وتبادل المعلومات بسهولة وفي أي وقت وأي مكان، وترجع هذه الأهمية إلى السمات والخصائص التي تمتاز بها هذه التكنولوجيا، وتعد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات أداة فعالة لتجاوز الانقسام الإنمائي بين البلدان الغنية والفقيرة والإسراع ببذل الجهود من أجل القضاء أو التخفيف من الفقر والجوع والمرض والأمية والتدهور البيئي، وايضاً تعمل هذه التكنولوجيا على توصيل منافع الالمام بالقراءة والكتابة والتعليم والتدريب إلى أكثر المناطق انعزالاً، وتسهم ايضاً هذه التكنولوجيا في التنمية المستدامة لأنها تقدم للناس السماح بالوصول إلى المعلومات والمعرفة الموجودة في أي مكان بالعالم وفي الوقت المحدد، وتعمل هذه التكنولوجيا على القيام بزيادة قدرة الأشخاص على الاتصال وتقاسم المعارف والمعلومات ورفع فرصة تحول العالم إلى مكان أكثر سلماً ورخاء لجميع أفراد سكانه، وتعمل هذه التكنولوجيا على تُمكين الاشخاص المهمشين والمعزولين من أن يؤدوا دورهم في المجتمع العالمي بغض النظر عن الجنسية أو الانتماء العرفي أو

القومي أو الديني، وتساعد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات على توازن القوى وعلاقات صنع القرار على المستويين المحلي والدولي(49).

كما أن لها أهمية كبرى خصوصاً للدول المتقدمة التي تعتمد عليها اعتماداً كلياً، إذ تبرز الأهمية الاستراتيجية في اعتماد مختلف الأسلحة العصرية على الحاسبات وتقنيات العمليات الحربية الالكترونية، والأهمية الاقتصادية في دور الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات في الاقتصاد العالمي، وتعد هذه التكنولوجيا مصدر القوة الاقتصادية للدول الكبرى، فمن يملك هذه التكنولوجيا يملك القوة والسيطرة، أما من الناحية الاجتماعية فتسهم هذه التكنولوجيا في تطوير الثقافة والانتاج والرخاء الاقتصادي للمجتمعات، إذ إن هذه التكنولوجيا لها تأثير بالغ على خصوصية الثقافات بسبب تجاوز حدود الزمان والمكان وجعل العالم كقرية صغيرة، فلم تعد هناك حدود بين الثقافات، فأصبح اي شخص في شرق العالم يعرف احداث غرب العالم في لحظة حدوثها، فلهذه التكنولوجيا لها دور مهم في تطوير الإدارة وحسن التخطيط واتخاذ القرارات فضلاً عن دورها في الصناعة والتصميم والانتاج والتحكم لإنتاج الثروة وتحقيق التنمية فضلاً عن كونها أسرع المجالات نمواً في الاقتصاد العالمي(50).

يمر العالم الآن بنقطة تحول بفعل التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستمرة من جهة، وبفعل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال من جهة أُخرى، إذ إن هذه التكنولوجيا والبنية التحتية للمعلومات هي تكنولوجيا توليديه وتحويلية لها تأثيرات سلبية وايجابية على التنمية، وهناك نقاش دولي مستمر حول الطرائق التي تستطيع فيها الدول النامية الافادة من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ولهذا دعمت مؤسسات البلدان النامية تطور بنيتها التحتية المعلوماتية لعدة عقود، إذ شمل هذا الدعم انشاء خدمات المعلومات على كل المستويات المشتركة الوطنية والاقليمية والدولية، كذلك تسهيل الوصول إلى مصادر المعلومات في العالم والتعليم وتدريب اختصاصي ومستخدمي تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن خلق خطط ومناهج تكنولوجيا المعلومات التي تعد مصدراً اساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(51).

وباتت تكنولوجيا المعلومات من أهم مكنونات الحياة المعاصرة، وانها تشكل عنصر التحدي لكل فرد في المجتمع لارتباطها بكل المجالات والنشاطات البشرية، إذ عدت هذه التكنولوجيا من المصادر القومية المؤثرة في تطور الدول ونمو المجتمعات ورافد من روافد التنمية والتطور لأي بلد، فضلاً عن أن مجتمع اليوم أصبح لديه ادراك عام وقناعة راسخة بأن الافتقار إلى هذه التكنولوجيا وإلى السبل الكفيلة والفاعلة بالحصول عليها يعد من العوامل التي تحد من تقدم المجتمعات فمن دون هذه التكنولوجيا لا يمكن للمجتمعات أن تتقدم أو أن تحافظ على تقدمها، تُعد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فرصة كبيرة للنمو وتنمية قدرات أفراد المجتمعات النامية على اقتصادها ورفع الدخل واللحاق بركب الدول المتقدمة، إذ إن على الرغم من أن

هذه التكنولوجيا الحديثة ابتكرتها وطورتها الدول المتقدمة لتحسين ظروف معيشتهم وتطويرها كنتيجة أو امتداد للتطور الصناعي إلا أنها تسهم في اعطاء فرصة هائلة لتنمية الدول النامية، إذ إن دول العالم المتقدم مرت بمراحل عديدة حتى استطاعت التوصل إلى هذه التكنولوجيا أفنت في سبيل ذلك الكثير من الخبرات والموارد والثروات، لذلك تعد هذه التكنولوجيا الفرصة المثالية لدول العالم النامي للحاق بركب التقدم دون المرور بالمراحل التي مرت بها الدول المتقدمة والتي كانت دول العالم الثالث ضحيتها(52).

وتشكل تقنية الاتصال والمعلومات اليوم حجر الزاوية في التنمية المعاصرة، واداة لا غنى عنها لبناء مجتمعات المعرفة العربية، ولقد سادت في كثير من الأوساط حينئذ نظرة سطحية مفادها أن الحاسوب سيصنع المعجزات، فيؤسس الاصلاحات ويلغي الحاجة إلى الكثير من الإجراءات المضنية من دون جهد كبير، إلا أن هذه النظرة تبدلت خلال العقود التالية من خلال التجارب التي خاضتها شركات وإدارات عديدة باستخدام حواسيب الجيل الثاني والثالث في الأعمال الإدارية والمالية والإحصائية، إذ إن القدرات المحدودة التي تمتلكها البلدان العربية ومن ضمنها العراق حالت دون تمتع هذه التطبيقات بالكفاءة والفاعلية التي تميزت بها نظيرتها في الدول المتقدمة، إذ في كثير من الحالات استخدم الحاسوب كجهاز متطور لطباعة الجداول الإدارية والإحصائية من دون التمكن من استغلال امكاناته التقنية للتحليل والاستشراف(53).

إن التنمية بوصفها مفهوم معنوي لعملية دينامية موجهة أصلاً إلى الانسان كونه العنصر البشري الذي يساهم في عملية تنمية المجتمع، وتهدف هذه التنمية في النهاية إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان، وهذا يعني أن الانسان هو وسيلة التنمية وغايتها، وتمثل تكنولوجيا المعلومات مطلباً مهماً من متطلبات التنمية البشرية، وذلك لأن تحقيق التنمية يستلزم الوعي التكنولوجي واستخدام المعارف الفنية والأجهزة التكنولوجية الحديثة التي تكفل زيادة الانتاج ورفع مستوى الاداء في كل مناحي الانتاج والخدمات، وعالم اليوم اصبح بالفعل يعيش عصر الثورة التكنولوجية الثالثة التي تعتمد اساساً على العقل البشري والالكترونيات الدقيقة والهندسة الحيوية والكمبيوتر والذكاء الصناعي وتوليد المعلومات، وهذه التكنولوجيا هي ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة، أي أنها ثورة عقول مبدعة، وبالتالي فليس المهم فيها تملك الثورة بل المهم فيها تملك القدرة على الاستخدام الامثل للقدرات، إذ يمكن لدولة ذات حجم صغير وقدرات ابداعية وفكرية كبيرة أن تحتل مكانة دولية مرموقة عن دولة أُخرى أكبر حجماً من حيث السكان والمكان لا تملك القدرة الابداعية، وبالتالي فأن وقود تلك الثورة الجديدة هو الفكر التكنولوجي والمهارات المتعددة لأفرادها، وأصبح تملك تكنولوجيا الاتصال والمعلومات أحد الأسس للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بل والعسكري، والعلاقة بين تلك الثورة المعلوماتية التكنولوجية ونظام التعليم والبشر في المجتمع علاقة وثيقة، إذ يصبح البشر هم نقطة الالتقاء أو النقطة المحورية للثورة

المعلوماتية التكنولوجية؛ ذلك لأن هؤلاء البشر ومستواهم الفكري والتقني هو الأساس الذي يمكن أن تنطلق فيه تلك المعلومات أو يتم الافادة منها(54).

ولا تمثل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الدواء الناجح ولا الاستجابة الاستثنائية لمشاكل التنمية الرئيسة، إلا أنها على الرغم من ذلك تظل اداة قيمة، إذ إنها أداة لا غنى عنها لتوفير الوصول العادل إلى الخدمات الصحية والتعليم والتشغيل، وهي ضرورية للعمليات الديمقراطية المحلية، فهذه التكنولوجيا تقدم فرصة قيمة لتحقيق قفزة هائلة، ولا سيما في مجال توفير القدرة على الوصول إلى شبكات الاتصالات التي تسببت عقود من نقص الاستثمارات فيها في تأخر تطورها، وعلى الرغم من القيم والصفات التي تمتلكها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات إلا أنها لا تضيف قيمة إلا من خلال استراتيجية تدعم الكفاءات البشرية في استخدام تلك الأدوات المبتكرة، إذ تعد هذه التكنولوجيا إحدى عوامل التغيير إذ إن وسائل وتجهيزات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لا تخلق التغيير والتنمية بل إنها تساهم في نشر المعرفة في المجتمع والعمل على تسهيل عملية الاستفادة من المعلومات المتوفرة في عملية التنمية والتغيير، وتعد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في التنمية الدولية وسيلة مهمة مشتركة في تعزيز التنمية الانسانية والقيام بحل المشاكل الحقيقية للحياة، وتساعد هذه التكنولوجيا في عملية تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيض حد التخلف وتعزيز المعرفة والتجارة من خلال بناء بيئة ممكنة ومناسبة فالتنمية وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات تربطهما علاقة انتاجية متبادلة إذ إن التنمية نتاج تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا المعلومات نتاج التنمية وبذلك يمكن أن تكون تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وسيلة واداة لتحقيق التنمية كما يمكن أن تكون هدفاً تنموياً بحد ذاتها(55).

وباتت هذه التكنولوجيا بما شهدته من تطور وثورة هائلة تشكل مرتكزاً اساسياً ومهماً لعملية التنمية والتطور والبناء إذ ينبغي النظر لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات بوصفها اداة وليس هدفاً بحد ذاتها وتمتد اهميتها من مستوى الكائن البشري الفرد إلى مستوى المجتمع إذ على مستوى الفرد يعني التمتع باكتساب المعرفة كحق انساني ولكنها ايضاً وسيلة وسبيل لتحقيق التنمية البشرية في جميع مجالاتها، وعلى مستوى المجتمع فأن هذه التكنولوجيا هي الفيصل بين التقدم والتخلف(56).

لقد سعت الكثير من الدول النامية الى تحقيق معدل من التقدم تهتم بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات وذلك من اجل احراز مراتب أعلى للتنمية وعدم الابتعاد عن فرص التقدم في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الدولية، ويؤثر تحديث نظم الاتصالات في الدول النامية تأثيرا مباشرا على رفع معدلات النمو الاقتصادي وأيضا طريقة مهمة للنهوض الاقتصادي، وتحمل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات آثار هائلة في المستقبل لا يمكن تصورها، وفي الوقت الذي يقدم فيه العلماء لمجتمعاتهم

حلول لمشكلات التنمية فأنهم أيضاً يحذرون من مخاطر التعامل مع التقدم العلمي من دون فلسفة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي وخطة قومية للتنمية التكنولوجية، ويعد العراق من البلدان التي تحتاج إلى تنمية تكنولوجيا المعلومات وتنظيم استخدام تطبيقاتها في جميع مجالات الاقتصاد القومي، وذلك من اجل النهوض بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي، وتتمثل المشكلة التي تواجهها سياسة التنمية هي كيفية القيام بتبني الدول النامية ومنها العراق تطبيق تكنولوجيا المعلومات والعمل على تحديد المستوى المناسب للاستثمار في هذه التكنولوجيا، ويواجه العراق مشكلة فشل آليات السوق وفي نفس الوقت مشكلة فشل الدولة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، ويتمثل فشل السوق في انعدام القدرة على انشاء البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، وخصوصا إذا كان حجم السوق ضيقاً وتتم عملية السيطرة عليه من قبل محتكر واحد، وتتيح هذه التكنولوجيا المجال المناسب للإسراع والتكثيف من جهود التنمية والعمل على تحسين مستوى معيشة المواطنين وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الشاملة مثل القيام برفع كفاءة الإداء الاقتصادي والنمو الاقتصادي والتشغيل، والسعي لتلبية الحاجات الأساسية والعمل على تحسين مستوى اداء الخدمات وعدالة توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار السياسي والاعتماد على النفس وحماية البيئة، ويجب وضع سياسة واضحة للتنمية التكنولوجية تراعي الظروف المحلية من اجل نجاح هذه التكنولوجيا في القيام بدورها التنموي، ولا تغفل التغيير التكنولوجي السريع على مستوى العالم، ويتوقف نجاح وزيادة فعالية سياسة التنمية التكنولوجية على القيام باختيار أسلوب انتاج ملائم لظروف ومتطلبات المجتمع والذي يطبق فيه سواء بتوليدها أو تطويعها، وعلى الدول النامية والعراق من ضمنها اذا ارادت الافادة من التقدم التكنولوجي أن تعمل على تغيير هياكلها الانتاجية حتى يمكنها التلاؤم مع التغيير التكنولوجي واستيعاب هذه التكنولوجيا وتطويرها(57) .

وتعد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات أدوات أساسية للتغيير، فضلاً عن أن توظيف هذه التكنولوجيا يسرع ويعزز عملية التغيير في مختلف جوانب المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والصحية والتربوية والثقافية، إذ إن هذه التكنولوجيا من شأنها أن تساهم في تعزيز التنمية من خلال مساهمتها في تطوير الأداء وتحسين نوعية الخدمات في المجالات الاجتماعية كافة، فضلاً عن المشاركة ونشر المعرفة والوعي وتحقيق النمو الاقتصادي والانفتاح على السوق العالمية وتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، بالمقابل يمكن لهذه التكنولوجيا أن تزيد التفاوت في الدخل وتوسع الفجوة بين الدول(58).

ويمكن للحكومات توظيف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بعدها أداة أساسية لتحقيق أهداف التنمية البشرية، إذ يمكن توظيفها في برامج الحد من الفقر من اجل تسريع وتيرة النمو، إذ ساهم النمو الذي تقوده الصناعة والقطاع الخاص بدعم من

تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في الحد من الفقر، إلا أن الفقراء كانوا اقل استفادة من هذا النوع من التنمية من غيرهم، وفي غضون السنوات العشر الماضية أصبحت القدرة على الاستخدام الفعال للحاسوب والانترنت والتكنولوجيات المتنقلة، المحرك الرئيسي للتطور السريع في العديد من البلدان ومنها العربية، إذ يمكن استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بهدف تقديم الخدمات بشكل أفضل، وتسهيل عمليات التخطيط المعقدة، والتنسيق بين القطاعات وتمكين زيادة تبادل المعلومات والتوعية، ومراقبة العمليات والمشاريع، وقد تكاتفت الجهود في القطاعات الرئيسة المختلفة لحل وتفادي المشاكل المتعلقة بتوظيف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بهدف الافادة من انخفاض التكلفة الكلية الذي قد ينجم عن استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تطوير عمليات متكاملة وحلول فعالة، لذلك ابدت العديد من الدول ولا سّيما بعض الدول العربية رغبتها في تسخير تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من اجل التنمية، ويعد تقديم الخدمات الصحية في المناطق النائية وتوسيع نطاق فرص الحصول على التعليم وتحسين تدريب المعلمين، وتنمية الريف من خلال توفير قنوات الاتصال مباشرة مع المجتمعات الزراعية، وانشاء انظمة للإنذار المبكر وانظمة لإدارة الكوارث في مواقع حساسة من الناحية الجغرافية من المجالات الواعدة لتوظيف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، فليس من قبيل المبالغة القول ان تحقيق أهداف التنمية البشرية في بلد ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فيه، ولهذا يعد فهم التكنولوجيا والتعرف على ميزاتها ومحدداتها امراً في غاية الأهمية، إذ هناك نهجان لتسخير تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لأغراض التنمية: نهج مباشر واخر غير مباشر، يستهدف النهج المباشر: المستفيدين الأساسيين، ويستخدم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لربطهم مباشرة مع مزودي الخدمات، أما النهج غير المباشر: فهو يدعم النهج المباشر من خلال تطوير السياسات والبنى التحتية وأنظمة الدعم والمحتوى التي من المتوقع أن تعود بدورها بالنفع على المستفيدين الأساسيين(59).

وأصبحت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تشكل إحدى أعظم القوى الكامنة التي تساهم في تشكيل ملامح القرن الحادي والعشرين، إذ ينعكس تأثيرها الثوري على طريقة حياة الناس وتعليمهم وعملهم، وعلى طريقة تفاعل الحكومات مع المجتمع المدني وبسرعة تغدو تكنولوجيا الاتصال والمعلومات محركاً حيوياً للنمو في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن أنها تؤهل كثيراً من الأفراد والجماعات والشركات التي تتميز بالأقدام في جميع انحاء العالم لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية بفاعلية أكبر وبقدرة مبدعة أعظم، وتمثل هذه التكنولوجيا فرصة جيدة لتحقيق التنمية البشرية، فهي تستطيع أن تنظر إلى الامام للقفز فوق العقبات التقليدية لتطوير البنى التحتية وللوصول إلى أهدافها الحيوية للتطوير الفعال، مثل تخفيف نسبة الفقر، والرعاية الصحية والتعليم، والإفادة من النمو العالمي السريع للتجارة الالكترونية.

الأمر الذي يشير الى أن لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات دوراً بارزاً ومهماً في تعزيز التنمية البشرية وذلك لما لها من خصائص متميزة وأكثر كفاءة من وسائل الاتصال التقليدية، إذ هذه التكنولوجيا واسعة الانتشار تتخطى بذلك الحدود السياسية والجغرافية للدول لتصل إلى أي نقطة من العالم عجزت أن تصل اليها وسائل الاتصال القديمة، فضلاً عن أنها تمتاز بكثرة وتنوع المعلومات والبرامج التثقيفية والتعليمية لمختلف شرائح المجتمع في أي مكان وزمان، وبتكلفة منخفضة كما أنها تعد مصدراً مهماً للمعلومات سواء للأشخاص أو المنظمات بمختلف أنواعها أو للحكومات، فضلاً عن أنها تؤدي دوراً مهماً في تنمية العنصر البشري من خلال البرامج التي تعرض من خلالها كبرامج التدريب والتعليم وغيرها، ولهذا يكون من الضروري الاهتمام بهذه التكنولوجيا وتطويرها واستخدامها بشكل فعال مع تدريب وتعليم الأفراد على استعمالها وتوعيتهم بأهميتها في التنمية والتطوير، إذ تُعد هذه التكنولوجيا من العوامل المهمة للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية ويؤدي انتشارها إلى الوصول للمعلومات والمعرفة، وقد يكون لعدم المساواة في توزيع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات داخل المجتمعات أو فيما بينها تأثير غير متكافئ على التنمية(60).

الخاتمة :

تأتي الأهمية الكبيرة للتحولات الرقمية ومستقبل التنمية البشرية في العراق في الفترة الرَّاهنة والمستقبلية، التي أصبحت فيها التكنولوجيا محوراً لدى الجميع، وتم بيان مدى أهمية التحولات الرقمية في تسهيل حياة الافراد والتخلص من حكم البيروقراطية في المؤسسات وبواسطتها نتخلص من فساد اداري ومالي كبير فيما لو تم اعتماد الاتمتة الالكترونية لجميع المؤسسات في الدولة العراقية، ولما للتحول الرقمي من أهمية فائقة في إيجاد سوق عمل للشباب وسيلة للتخلص من البطالة المرتقبة على الأبواب (البطالة الرقمية) وتهيئة وتدريب الشباب للعمل الرقمي ،ولنكُن مُنصفين فإن هناك بعض المؤسسات بل اغلبها طبقت الرقمنة على ارض الواقع، وهناك أخرى لا يمنحها المسؤولون الاهتمام لمآرب شخصية، ونحن ننشُد الكمال في ذلك من أجل مُسايرة التطور العالمي في مجال الرقمنة وتحقيق المُنافسة المطلوبة، أدعو الله أن يوفق جميع الباحثين العاملين على دراسة مشكلات المجتمع ويعلمون على دراستها وتشخيص الخلل ومحاولةً منهم وضع الحلول لمساعدة الجهات المسؤولة لتخطي الظواهر والمشكلات الاجتماعية لتنمية مجتمعنا والسير به نحو التقدم والازدهار، ونطمح من الجهات المسؤولة ان تأخذ بعين الاعتبار توصياتنا والحلول التي نضعها في دراساتنا واطاريحنا والعمل على تنفيذها وما نحن الا جزء من هذا المجتمع ولابد للعمل بروح الجماعة .

التوصيات :

1-يوصي الباحث بضرورة تبني وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مشروع استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في التعليم الجامعي بما في ذلك الواجبات والمشاريع الطلابية البحثية فضلاً عن البحوث العملية للتدريسيين في مختلف الجامعات والاختصاصات .

2- من الضروري قيام الحكومة بدعم تشكيل القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات وذلك لإشراكهم في رسم وتصحيح ومراقبة تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الحكومية.

3-يوصي الباحث بضرورة قيام هيئة الإعلام بتفعيل دور وسائل الإعلام لغرض تشخيص السلبيات التي تواجه العملية التنموية في العراق من خلال إعطاء حرية الرأي والرأي الأخر.

4-سعي مؤسسات المجتمع المختلفة لإيجاد قنوات تواصل مع الكفاءات البشرية التي تركت البلاد من خلال عقد مؤتمرات يستضاف فيها اكبر عدد ممكن من تلك الكفاءات المهاجرة لغرض الاستفادة مما تحمله تلك الكفاءات من خبرات.

5- من الضروري تعميم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خدماتها الالكترونية وعمل دورات مكثفة للأفراد الموظفين وتدريبهم على استخدام التكنولوجيا وذلك لتسهيل الخدمات للمواطنين ولا سّيما ذوي الاحتياجات الخاصة.

6- يوصي الباحث بإتاحة وزارة الاتصالات خدمة الانترنت بطريقة سلسلة لجميع أفراد المجتمع على أن تكون بتكلفة ميسورة مع تحسين جودة الخدمات المقدمة ونشر هذه الخدمات على جميع المحافظات والمناطق والنواحي ولا سّيما المناطق النائية والأطراف.

7- العمل على تبني وزارة التخطيط السياسات والاستراتيجيات الملائمة لرفع قدرات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتوظيف هذا القطاع لتحقيق متطلبات التنمية البشرية.

8- ضرورة قيام القنوات الفضائية ولاسّيما الرسمية منها بنشر الوعي بأهمية قطاع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات على أوسع نطاق لمواكبة التطورات التكنولوجية.

9- يوصي الباحث بضرورة قيام الجهات ذات العلاقة بالعمل على تنمية القوى البشرية العاملة في مختلف الادارات من الناحية التقنية من خلال التدريب والتكوين والتأهيل بمختلف مستوياته حتى تتماشى مع متطلبات مجتمع المعرفة لقيادة عجلة التنمية.

10- الحث بتسخير جميع الوزارات العراقية تكنولوجيا الاتصال والمعلومات للعمل المؤسساتي وبناء قدرتها وزيادة فرص العمل فيها مع توفير أدوات هذه التكنولوجيا التي تسمح لجميع الفئات الاجتماعية الإفادة من خدماتها وتوعيتهم بأهمية النفاذ اليها حتى تتمكن من تيسير الأعمال بأقصر وقت وأقل جهد وتكلفة، وذلك لردم الفجوة الرقمية بين الأفراد والمؤسسات.

11- من الضروري تبني الحكومة استراتيجية ترتكز على بناء اقتصاد قائم على المعرفة وإعادة النظر في السياسة الاقتصادية القائمة على الاقتصاد الريعي دون الاهتمام بتطوير الجوانب العلمية والتقنية .

12- ضرورة تبني الحكومة العراقية خطة عمل متكاملة وخارطة طريق لمشروع التحول الرقمي للوزارات والمؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص.

13- يوصي الباحث بحث الوزارات العراقية كافة وضع خطط آنية ومستقبلية لتطوير قطاع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتبادل الخبرات والمهارات فيما بينها ومع الدول المتقدمة في هذا المجال .

مصادر البحث وهوامشه :

1-د. إحسان محمد الحسن، طرائق البحث الاجتماعي، مطبعة دار الكتب، الموصل، 1981، ص[10].

2-د. محمد حسين علوان، المنهجية العلمية في البحوث الإعلامية، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2022، ص95

3-معجم المعاني الجامع .https://www.almaany.com/ar/dict

4-ادريس الغزواني، مانويل كاستلز ومفهوم مجتمع الشبكات من المجتمع الى الشبكة: نحو مقاربة تأويلية للهوية و السلطة في عصر المعلومات، مجلة عمران ،عدد33/2020،9، ص14.
5-الهيئة العراقية لخبراء التكنولوجيا، مكونات استراتيجية التحول الرقمي لعراق 2030 ضمن اهداف التنمية المستدامة، ص6 .
6-مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات، مجلة الاعلام العلمي والتقني، مج19، عدد1 ،2011 ، ص21.
7-د. عدنان مكي عبد الله، التنمية والتخطيط الإقليمي، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1991، ص[24].
8-الأمانة العامة لإدارة العمل الاجتماعي، القاهرة: معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها، 1983، ص[42].
9-منير الحمش، العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي ، بحوث ومناقشات ندوة بغداد، بغداد: بيت الحكمة ، ج6، 14- 16 نيسان ، 2002، ص 159.
10-د. إبراهيم الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2002، ص17-18.
11-د. مهدي الحافظ، التنمية البشرية - أفكار ومعالجات جديدة، بغداد: بيت الحكمة، 2012، ص9.
12-حسون البطاط، التنمية البشرية- افكار ورؤى وتطبيقات في التنمية، بيروت: دار الفيحاء للنشر والتوزيع، 2017، ص13.
13-عادل عبد اللطيف، تحديات التنمية البشرية في منطقة الخليج، ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009، ص43 .
14-د. عبد الزهرة فيصل يونس، فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2016، ص 77 .
15-محمد محمد الهادي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها، عمان: دار الشروق، 1989، ص32 .
16-فؤاد يوسف قزانجي، السلطة الخامسة- علم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2006، ص97.
17-حسن عماد مكاوي، محمود سليمان علم الدين، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2000، ص 36 .
18- د. شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال- المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، القاهرة: مكتبة الاسرة، 2008، ص 102.
19-برامود كيه نايار، مقدمة إلى وسائل الإعلام الجديدة والثقافات الإلكترونية، تر: جلال الدين عز الدين علي، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي سي أي سي للنشر، 2017، ص 13 .
20-سفيان قعلول والوليد طلحة، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية- الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي عدد71، 2020 ، ص3.
21-اخلاص باقر هاشم النجار، الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2020،ص 19.
22-بشرى حسين الحمداني ، التربية الإعلامية ومحو الامية الرقمية، عمان: دار وائل للنشر، 2015 ص156.
23-مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات، مجلة rist،مج19عدد1 ص24.
24-اماني علاء عبدالحسين، أنماط الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في التعليم، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية، عدد 11، نوفمبر 2019،ص254.
25-محمد عبد الشفيع عيسى، منظمة العمل العربية- التقرير العربي السابع، التشغيل والبطالة في الدول العربية الفرص والتحديات،2021 ، ص37 .
26-دهبه عبدالمنعم، د سفيان قعلول، اقتصاد المعرفة ورقة اطارية، صندوق النقد العربي،عدد51، 2019 ص30.
27-نبيل عبدالرؤوف إبراهيم، نموذج مقترح لتطبيق تقنية البلوك تشين على المعاملات المالية و قياس الربح الخاضع للضريبة على دخل الاشخاص الاعتبارية "دراسة تطبيقية، مجلة الشروق للعلوم التجارية، عدد2021،13، ص3 .
28-ناصر ميلاد يونس، وآخرون، أثر تطبيق تقنية سلسلة الكتل على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الليبية ،مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، مجلد8،عدد ، ،2021،ص141.
29-جوشوا بارون وآخرون ،تداعيات العملة الافتراضية على الامن القومي، مؤسسة rand سانتا مونيكا كاليفورنيا، 2015، ص5.
30-عثمان هاشم، ورقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورقة مقدمة إلى ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي للفترة 10-11، نيسان، عمان: منتدى الفكر العربي،1993، ص[222] .
31-عثمان محمد عثمان، قياس التنمية البشرية- مراجعة نقدية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص[110].
32-د. منصور الراوي، تنمية الموارد البشرية، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1991، ص[15].
33-د. عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، العدد 167، القاهرة، 1993، ص[1].
34-اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، تر: محمد كامل عارف، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1989، ص142.
35-لجنة الجنوب، التحدي أمام الجنوب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص[22].

36-د. عدنان ياسين مصطفى، التنمية المستدامة بين إيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب، بحث منشور في مجلة دراسات اجتماعية، العدد التاسع، بغداد: بيت الحكمة، 2001، ص9-10.
37-نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية وتطبيقاتها، ط3، عمان ، 2000، ص 19- 20.
38-المصدر السابق نفسه ، ص 101.
39-عادل عبد الحسين شكارة، وعبد المنعم علي الحسني، التخطيط الاجتماعي ، بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر ، 1997، ص 12- 13 .
40-عبد الفتاح محمد قنديل، اقتصاديات التخطيط ، القاهرة: دار النهضة العربية ، 1997 ، ص 26.
41-عادل عبد الحسين شكارة، وعبد المنعم علي الحسني، المصدر السابق، ص 257.
42-نائل عبد الحافظ العواملة، المصدر السابق ، ص 102- 104.
43-أحمد مجدي، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، رؤية نقدية من العالم الثالث، مجلة عالم الفكر ،ع1، الكويت، ديسمبر، 1999، ص 141- 142.
44-أنعام جلال القصير، المرأة العراقية ومواجهة تحديات المرحلة الراهنة ـ الحرب والعولمة ، مجلة الأجيال ، ع1، نقابة المعلمين ، بغداد، 2002، ص 200- 201.
45-مجلة عالم الفكر، العولمة والحدود ، ع4، الكويت ، 2004، ص 68.
46-ج. تيمونزروبيرتس ، ايمي هايت ، تر: سمر الشيشكلي ، من الحداثة إلى العولمة، ج2، الكويت: سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ع 310، 2004، ص 144.
47-اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، تر: محمد كامل محمد، الكويت: سلسلة عالم المعرفة ، ع 142 ، 1989، ص 83- 84.
48-جمال بن حويرب، الاقتصاد والمعرفة في عالم متغير، مقالات مترجمة، مجموعة من الكُتاب، دبي: قنديل للطباعة والنشر، 2015، ص13.
49-د. محمود أحمد عياد، د. إبراهيم جابر السيد، الاقتصاد الرقمي، الجزائر: دار العلم والدار الجديد للنشر والتوزيع، 2020، ص221.
50-هاني شحاتة الخوري، محطات في العالم الفكر المعلوماتي -انترنت ومخاطر العولمة، مجلة تكنولوجيا المعلومات على اعتاب القرن الحادي والعشرين، مركز الرضا للمعلومات، 1998، ص212.
51-أبو بكر محمود الهوش، مقدمة في اقتصاديات المعلومات والمعرفة، الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2013، ص152.
52-باسمة محمد صادق، التنمية البشرية واثر التطور التكنولوجي على المجتمع، بحث مقدم إلى وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، بغداد: قسم سياسات التشغيل، 2014، ص12.
53-التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2010، ص121.
54-ابراهيم عصمت مطاوع، التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، 2002، ص21-22.
55-آمنة قاسم مهدي، سيروان منعم مراد، تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤشرات التنمية البشرية، بحث مقدم إلى وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة، العراق، 2021، ص23.
56-زينب خليل محمد، آمنة قاسم مهدي، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة، العراق، 2020، ص3.
57-صلاح زين الدين، تكنولوجيا المعلومات والتنمية- الطريق إلى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية في مصر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009، ص 15- 18.
58-حسين احمد دخيل السرحان، التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية، عدد14، 2019، ص229.
59-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أكاديمية تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من اجل التنمية لقادة القطاع الحكومي في الدول العربية، الامم المتحدة، الاسكوا، 2014، ص20-21.
60-محمود أحمد عياد، إبراهيم جابر السيد، الاقتصاد الرقمي، الجزائر: دار العلم والدار الجديد للنشر والتوزيع، 2020، ص222.

الجاهزية الإلكترونية ودورها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في العراق

أ.م. د. مليحـــــــة جبار عبد

جامعة القادسية–كلية الادارة والاقتصاد– قسم ادارة الاعمال

المستخلص

تعد الجاهزيـــة الإلكترونيـــة أساسًـــا حقيقيًـــا لتطبيقـــات الإدارة الإلكترونيـــة فكلمـــا كانـــت الجاهزيـــة الإلكترونية في أعلى مستوياتها كانـــت مؤشـــرات نجـــاح تطبيقـــات المعلوماتيـــة العاليـــة أيضًـــا، والجاهزيـــة الإلكترونية هي مصطلح يستخدم غالبًا لوصف مجموعة من العوامـــل التـــي تســـبب انتشـــار القـــدرة الرقميـــة لحساب شركة أو منطقة أو بلد، وتركز هـــذه الإســـتراتيجية علـــى مجموعـــة مـــن العوامـــل التحتيـــة التحتيـــة والتي هي المسارات المختلفـــة حـــول كيفيـــة اســـتخدام تكنولوجيـــا المعلومـــات والاتصـــالات بشـــكل ممتـــاز واشتدت المعايير التي تتبعها لهذا القياس عدد من المؤشـــرات المهمـــة، وقـــد تنـــاول البحـــث هـــذا الموضـــوع وذلك لأهميته وخصوصاً في حال تطبيقه او تسليط الضوء مـــن خلالـــه علـــى العـــراق، حيـــث يهـــتم العـــراق بموضوع التنمية المستدامة ويواجه العديـــد مـــن المتطلبـــات منـــذ الخطـــة الاولـــى لتحقيـــق اهـــداف التنميـــة المستدامة، ومن خلال ذلك فقد توصل البحث الى مجموعة من اهـــم اســـتنتاجا والتوصـــيات وقـــد كـــان مـــن اهمها هو ان العراق يعاني من نقص كبير في البنى التحتيـــة فـــي مجـــال للاتصـــالات والمعلومـــات، وكـــذلك يعاني العراق من نقص الكفاءات والمختصين في مجال التكنولوجيـــا المعلوماتيـــة والاتصـــالات، فضـــلا عـــن مواجهة العراق كثير من تحديات الأمان السيبراني مثل التهديـــدات الســـيبرانية والهجمـــات الإلكترونيـــة، وقـــد توصل البحث الى مجموعة من النقاط منها من الضـــروري تطـــوير البنيـــة التحتيـــة للإنترنـــت والاتصـــالات في العراق، من خلال استثمارات في البنية التحتية وتطوير الشبكات، و يجـــب دعـــم وتطـــوير الكفـــاءات فـــي مجال التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات، من خلال برامج تدريبية وبرامج تعليمية.

الكلمات المفتاحية : الجاهزية الالكترونية ، التنمية المستدامة ، العراق.

Abstract

E-readiness is a true foundation for e-government applications. The higher the e-readiness, the higher the success rates of IT applications. E-readiness is a term often used to describe a set of factors that drive the spread of digital capabilities for a company, region, or country. This strategy focuses on a set of infrastructural factors, which are the various paths to using information and communications technology (ICT) effectively. The criteria used for this measurement are intensified by a number of important indicators. The research addressed this topic due to its importance, especially when applied or highlighted in Iraq, as Iraq is concerned with sustainable development and has faced numerous requirements since the first plan to achieve the Sustainable Development Goals. Through this, the research reached a set of important conclusions and recommendations, the most important of which is that Iraq suffers from a significant shortage of infrastructure in the field of communications and information. Iraq also suffers from a shortage of qualified and specialized personnel in the field of information and communications technology. Furthermore, Iraq faces many cybersecurity challenges, such as cyber threats and cyberattacks. The research reached a set of points, including the necessity of developing the internet and communications infrastructure in Iraq through investments. In infrastructure and network development, it is necessary to support and develop competencies in the field of information and communications technology through training and educational programs.

Keywords: e-readiness, sustainable development, Iraq.

المقدمة

أصبحت الجاهزية الإلكترونية أداة أساسية للدول والحكومات والمواطنين والمنظمات حيث يتحول العالم إلى سوق عالمي مفتوح. كما أنها تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الدولية من خلال تحويل الأساليب التقليدية لنقل المعلومات إلى أساليب معاصرة أكثر كفاءة. ويعتمد الهيكل الاقتصادي للعالم الحديث على الجانب التكنولوجي للبلدان بشكل اساس، وبالتالي تستثمر الحكومات والمؤسسات باستمرار في طرق مبتكرة لتغيير أو الحفاظ على السرعة باستخدام تقنيات أفضل تسمح لها بالبحث عن أسهل وأفضل الطرق لترقية الخدمة العمومية. ومن هذا المنطلق فقد جاء هذا البحث لتسليط الضوء على حجم الجاهزية الالكترونية في العراق ومدى الاستفادة منها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة لعام 2030 باعتبارها الشغل الشاغل لجميع دول العالم ومن اجل الوصول لاهداف البحث والحقائق العلمية المرجوة فقد تم تقسيم البحث على ثلاث مباحث جاء المبحث الأول منه ليشتمل على الاطار النظري للجاهزية الالكترونية والتنمية المستدامة في حيث جاء المبحث الثاني منه على الاطار العلملي للبحث وتناول موضوع الجاهزية الالكترونية والتنمية المستدامة في العراق في حين ضم المبحث الثالث اهم الاستنتاجات والتوصيات.

اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من اهمية الموضوع الذي يتناوله حيث تعد الجاهزية الالكترونية الركيزة الاساسية لمواكبة التطور التقني حول العالم وضرورة ان تندمج الدول ومنها العراق مع كل تقدم علمي ليتم مواكبة اي تطور لاحق في مجال العم والمعرفة التقنية.

مشكلة البحث

يمكن تحديد مشكل البحث بطرح السؤال الآتي وهو هل ان للجاهزية الالكترونية اهمية كبيرة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في العراق، وهل يساهم العراق في تطوير البنى التحتية للجاهزية الالكترونية للاندماج مع اقتصادات دول العالم.

فرضية البحث

يفترض البحث ان للجاهزية الالكترونية اهمية كبيرة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، كما ان لها اهمية كبيرة في العراق رغم ان العراق ما زال ضمن الخطوات الاولى على مسار استخدام التقنيات الحديثة في زيادة الانتاج وتقديم الخدمات.

المبحث الأول

مفهوم الجاهزية الالكترونية والتنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم الجاهزية الألكترونية

الجاهزية الإلكترونية هي القدرة على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنمية الاقتصاد وزيادة الرفاهية للمجتمع بشكل عام كما ان هناك كثر من الاختبارات والمنهجيات في قياس الجاهزية الإلكترونية في مستواها الموسع، والتي يتم حسابها من قبل مؤسسات عديدة على غرار البنك الدولي وشبكة الإدارة العامة التابعة لهيئة للأمم المتحدة، حيث اصبح مصطلح الجاهزية الالكترونية مرادفا تقريبا لاستعدادات الامن الالكتروني، ولكن من المهم التميز بين الاثنين ان الاستعداد الالكتروني له نطاق أوسع بكثير من مجرد الامن الالكتروني، فإنه يشير إلى كل الأمور الضرورية لاي بلد حتى يكون جاهزا لعالم الأنترنيت، وقد تعددت مفاهيم الجاهزية الإلكترونية (تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وفقا

لآراء المهتمين إذ يشير على أنها سلاح إستراتيجي يمكن أن يساعد في بناء وتعزيز قدرات المنظمة الإستراتيجية من خلال توفير أفضل البيانات والمعلومات داخلها وخارجها وبما توطد علاقة المنظمة بالمجهزين والزبائن المنظمات الأخرى، إذ يدور الاستعداد الإلكتروني حول الجاهزية في القدرات البشرية[1]، والقيادة السياسية، والأطر المؤسسية، والسياسات الداعمة واللوائح التكميلية، وبيئة الأعمال، وفرص الاستثمار، والشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التقنيات، يظهر استعراض التجارب الحديثة في العالم النامي أن البلدان الأكثر نجاحاً هي التي تعتمد التقنيات الحديثة بمجالات مختلفة ، ومع ذلك، يمكن أن تكون الجاهزية الإلكترونية مفهوماً نسبيا، ويمكن تعريفها بشكل مختلف اعتمادًا على أولويات ومنظور كل دولة في معظم البلدان بما في ذلك البلدان النامية، يتجاوز هذا التعريف العام ليشمل عوامل أخرى مختلفة تتطور مع قيمة الأهمية المعطاة للبنى التحتية الأساسية.

المطلب الثاني: تحديد وتقييم الجاهزية الإلكترونية

تختلف تقييمات الجاهزية الإلكترونية في أهدافها واستراتيجياتها، وهي مصممة التقييم القدرات الفردية والتنظيمية للوصول إلى الفرص التي يوفرها العالم الإلكتروني ويمكن ايجاز محاور تقييم الجاهزية الالكترونية في النقاط التالية[2] :

1. **الوجود الإلكتروني** : مع مرور الوقت، وفي ظل التسارع التقني الذي نشهده في عصرنا الحالي، اندثرت ثقافة البحث عن الأعمال ومقدمي الخدمات والمنتجات طريق دفاتر الدليل الأصفر التقليدي وتحول السلوك إلى البحث الغير محركات البحث الشهيرة وأشهرها قوقل حيث يساعدك محرك البيـ قوقل على البحث عن من تريد التعامل معه، وعن ما تود الوصول له وتشتريه يعنى بقياس وتقييم مدى توافق الجهة وجاهزيتها مع متطلبات ومقومات الوجود الإلكتروني على الإنترنت من خلال تقييم جاهزية الموقع على الإنترنت، تقييم

[1] . خيرية تبينة، ابتسام عليوش قربوع، تكنولوجيا المعلومات ثورة اقتصادية جديدة ودراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 7، العدد 3، 2018، ص41.

[2] . Jose Ramon Gil Garcia, E-government Success Around the WorldCases, Empirical Studies, and Practical Recommendations, IGI Global, 2013, 31.

موقع الجهة على شبكة الإنترنت، كذا بروز مقومات الحضور الرقمي وتقييم الجوانب الأخرى المتعلقة بالوجود الإلكتروني مثل: توفر البريد الإلكتروني الشخصي والمهني والترابط والتواصل والتنسيق الحكومي في أرضية الكترونية موحدة.

2. **التفاعل الإلكتروني** : يعنى بقياس وتقييم مدى قدرة الجهة على التفاعل المتواصل والشامل مع المستفيدين من الخدمات التي تقدمها الجهة لطالبي الخدمات وتقييم قنوات التواصل مع المستفيدين ومدى استخدام الجهة لتلك القنوات بكفاية وفاعلية إدارتها لآليات التواصل وضرورة استدراك ملاحظات متلقي الخدمات الالكترونية قصد تسهيل عمليات التواصل، معنى ذلك ببساطة هو أن يتمكن أي شخص من إيجاد مرجع إلكتروني لك المعرفة معلومات هامة عن شركتك أو طرق التواصل معها على حد سواء معنى ذلك أن تملك أنت القدرة على كتابة نبذة عن جهتك ومنتجاتك ومشروعك ونشرها على موقعك الإلكتروني لتظهر في صفحات نتائج البحث، وبالتالي يكون بإمكانك إبراز ما تود إظهاره، وتسويق منتجاتك وخدماتك، دون أن تترك المجال للآخرين فقط للكتابة والحديث.

3. **التحول الرقمي**: ويقصد بالتحول الرقمي عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التكنولوجيا الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وافتراضاتها تزيد من قيمة المنتجات، فالتحول الرقمي هو استخدام التكنولوجيا الرقمية كجزء من آليات العمل وهيكله[3]، كما يقصد بالتحول الرقمي الذكي هو تحقيق أقصى قدر من استخدام التكنولوجيا الرقمية لصالح جميع الناس، وليس فقط لصالح سكان المدن الكبيرة.

[3]. Danilo Piaggesi, Kristian J. Sund, Walter Castelnovo, Global Strategy and Practice of E-governance Examples from Around the World, Information Science Reference, 2021, p22.

المطلب الثالث: مفهوم التنمية المستدامة

تعرف التنمية المستدامة بأنها " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدمريها جزئياً أو كلياً، أي ضرورة ترشيد استخدامها، أي أن التنمية المستدامة مفهوم ينبع من عملية التنمية الاقتصادية الملائمة للبيئة، أي أهمية التسيير العادل والفعال للموارد الطبيعية. فالتنمية الاقتصادية، تستجيب للعدالة الاجتماعية والحذر البيئي. أي أن لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وأن أي تجاوز لهذه الحدود، يعني تدهور النظام البيئي، وفي هذا السياق، تتطلب التنمية المستدامة، القيم المشجعة لمستويات استهلاك لا تتخطى حدود الممكن بيئياً بالنسبة لهذا الجيل والأجيال القادمة. وفي إطار هذا الفهم، وهنالك الكثير من التعريفات لمفهوم التنمية المستدامة قدمها باحثون وأخرى قدمتها مؤسسات ومنظمات مختلفة. ويتجادل المختصين في هذه التعريفات والمفاهيم حول قدرة المجتمع على مواجهة تحدي التنمية المستدامة. هل ستستمر التكنولوجيا في تلبية احتياجات المجتمع دون قيود جدية على الموارد، أم أن هناك حدًا لإنتاجية استخدام الموارد؟ يتساءل أولئك الذين يعتقدون أن هناك مثل هذا الحد عما إذا كانت التكنولوجيا التي تكمن وراء إيمان المتفائلين باستخدام الموارد بشكل أكثر إنتاجية موجودة بالفعل. ولعل السؤال الأكثر أهمية هو ما إذا كان سيتم وضع مبادئ جديدة لتخصيص الموارد النادرة موضع التنفيذ[4]، يوجد مفهوم متفق عليه بالإجماع للاستدامة. حيث يمكن العثور على أول مفهوم نوقش عالميًا في تقرير "حدود النمو"، وهو تقرير لنادي روما عام 1972، والذي وصف بوضوح كيف يمكن للنمو الاقتصادي المتسارع في عالم ذي موارد محدودة أن يؤدي إلى مجموعة متنوعة من السيناريوهات العالمية السلبية. وكان رد الفعل السياسي على هذا النقاش الأكاديمي هو تقرير الأمم المتحدة الذي نشرته ما يسمى بلجنة برونتلاند عام 1987. وقد أثبت هذا التقرير نفسه كحجر الزاوية للاستدامة، ولا يزال يُستشهد به ويُشار إليه ويُذكر بانتظام بعد أكثر من 30 عامًا من نشره، وعلى الرغم من طرح الأهداف الإنمائية للألفية عام 2000 وما تلتها، أهداف التنمية المستدامة عام 2015 الى عام 2030،

4. Frieder Meyer-Krahmer, Innovation and Sustainable Development: Lessons for Innovation Policies, first edition, Springer Science & Business Media, 2012, 127.

وسابقاً تم اعتماد تعريف وفق التقرير الدولي الخاص بالتنمية المستدامة على النحو التالي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة."[5]، في حين توسعت دائرة التعريفات والمفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة مع تزايد المتطلبات الخاصة بالمستقبل والاجيال اللاحقة وكيفية ضمان تحقيق حياة مستقرة وطبيعية لهم، وبهذه المفاهيم والتعريفات، فهي تنص صراحةً على المساواة البيئية بين الأجيال، أي مسؤولية جيل واحد عن عواقب أفعاله على جميع الأجيال اللاحقة. بالإضافة إلى ذلك، يوضح التقرير أيضًا أن المساواة البيئية في كل وقت وعلى امتداد السنوات اللاحقة وتتشارك في المحافظة على البيئة جميع دول العالم[6]، وقد مرت التنمية المستدامة بإصدارات عدة منها اهداف التنمية المستدامة للآلفية 2000 الى 2015 وكانت تتضمن ثمان اهداف، اما اهداف التنمية المستدامة الحالية فقد تم اقرارها عام 2015 وتنتهي عام 2030 وقد تضمن سبعة عشر هدفاً، منها الثمان في الخطة الأولى وتم اضافة سبعة اهداف اخرى واصبحت بمجموع 17 هدفًا وضعتها منظمة الأمم المتحدة، مع 169 غاية و304 مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو بلوغ هذه الأهداف. وقد اعتمدت هذه الأهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015، وبدأ تنفيذها في 1 يناير 2016. جديدة ويمكن ايجازها في الشكل رقم (1) أدناه[7]:



Source: https://unsdg.un.org/ar

[5] . اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، 1987، الفصل 2، ص21.

[6] . https://en.unesco.org/themes/education-sustainable-development/what-is-esd/sd

[7] . هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، التقرير الاحصائي لاهداف التنمية المستدامة 2024، ص 4.

المبحث الثاني

الجاهزية الالكترونية في العراق والتنمية المستدامة

المطلب الأول: واقع وتطبيق الجاهزية الالكترونية في العراق

الجاهزية الالكترونية في العراق تعني قدرة الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع العراقي على استخدام التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات بشكل فعال لتحسين الخدمات الحكومية والاقتصادية والاجتماعية،ويعاني العراق من عدم وجود قاعدة بيانات شاملة عن هذا الموضوع مما سبب بعدم وجود تصنيف له وفق المعايير الدولية كما يمكن بيانه في الشكل رقم (1) الذي يبين حجم الجاهزية الالكترونية في العراق وفي دول العالم[8]، كما انها متواضعة ولا ترتقي لحجم الطموح الذي يجب ان يتم تحقيقه لغرض مواكبة التقدم التكنولوجي في العالم، اما مكونات الجاهزية الالكترونية في العراق فهي بطبيعة الحال تشمل:

1. البنية التحتية: تشمل البنية التحتية للاتصالات والمعلومات، مثل شبكات الاتصالات والإنترنت والحواسيب، ونظا لضعف جمع المعلومات الخاصة بالتقنيات الحديثة ومنها الحاسبات الشخصية والكومبيوتر، فان العراق قفتر لإحصاء اعداد الحاسبات وتكنولوجيا الاتصال فيه بشكل دقيق ويقتصر ذلك على المسوحات التي تجرها الجاه المختصة في العراق الا انها تفتقر الى الدقة فضلاً عن عدم انتظامها سنوياً، لذلك فأنه عدد الحواسيب الشخصية في العراق ظل غير محدد بدقة، لكن يمكننا النظر إلى الإحصائيات العالمية والإقليمية لفهم الاتجاهات. في عام 2018، وصل عدد الحواسيب الشخصية في جميع أنحاء العالم إلى مليار وخمسمائة ألف وحدة، مع توقعات بزيادة هذا العدد إلى اكثر من مليارين بحلول عام 2024.
2. الخدمات الالكترونية: تشمل الخدمات الحكومية الالكترونية، مثل الخدمات الإلكترونية للمواطنين والشركات. يواجه العراق تحديات في مجال تكنولوجيا المعلومات، تشملمتمثلة

[8]. تقرير اهداف التنمية المستدامة على الموقع الرسمي للأمم المتحدة على الموقع https://www.undp.org/ar/iraq.

في نقص البنية التحتية للاتصالات والمعلومات، فضلا عن نقص الكفاءات في مجال التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات وتحديات الامان السيبراني[9].

3. الاستخدام الفعال للتكنولوجيا: يشمل الاستخدام الفعال للتكنولوجيا في مختلف القطاعات، مثل التعليم والصحة والاقتصاد ويتضمن التعليم الإلكتروني منها تطبيق التعليم الإلكتروني في بعض الجامعات والمدارس العراقية، مما يساعد على توسيع نطاق التعليم وتقديم فرص تعليمية أفضل للطلاب الخدمات الحكومية الإلكترونية: تم تطوير خدمات حكومية إلكترونية في العراق، مثل خدمات استخراج الوثائق الحكومية وخدمات الدفع الإلكتروني. فضلا عن استخدام التطبيقات الصحية حيث تم تطوير تطبيقات صحية في العراق لتقديم خدمات صحية أفضل للمواطنين، مثل تطبيقات الاستشارات الطبية عن بعد وتطبيقات متابعة الحالة الصحية. كما تم تطبيق التجارة الإلكترونية إذ تم تطوير منصات تجارة إلكترونية في العراق، مما يساعد على توسيع نطاق التجارة وتقديم فرص تجارية أفضل للشركات

4. الأمن السيبراني: يشمل الأمان السيبراني حماية المعلومات والبيانات من التهديدات السيبرانية. ويشهد الأمن السيبراني في العراق تحديات كبيرة، حيث يواجه العراق العديد من التهديدات السيبرانية التي تؤثر على أمن المعلومات والبيانات، ومنها نقص الوعي حيث يعاني العراق من نقص في الوعي بأهمية الأمن السيبراني، مما يؤدي إلى عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المعلومات والبيانات فضلاعن نقص البنية التحتية حيث تواجه العراق تحديات في البنية التحتية للإنترنت والاتصالات، مما يؤثر على تطبيق الأمن السيبراني، كما ان هناك نقص في الكفاءات والمختصين في المن السيبراني إذ يعاني العراق من نقص في الكفاءات في مجال الأمن السيبراني، مما يؤدي إلى عدم القدرة على مواجهة التهديدات السيبرانية[10].

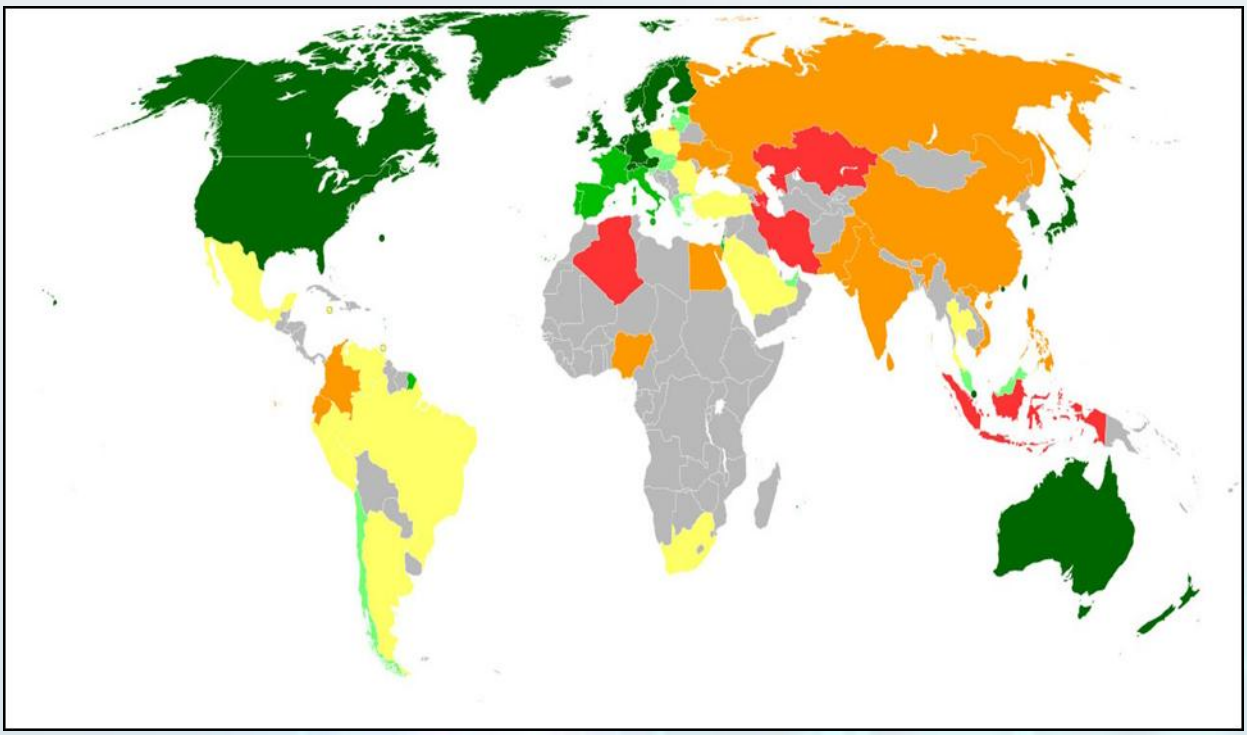
---

[9]. Yilmaz Bayar, Handbook of Research on Social and Economic Development in the European Union, IGI Global, 2019. p 31.

[10] . Maurice Dawson ،Oteng Tabona ،Thabiso M. Maupong, Cybersecurity Capabilities in Developing Nations and Its Impact on Global Security, IGI Global,2022, p 43.

شكل(1)

الجاهزية الاكترونية للعراق ولدول العالم لسنة 2019



Source: Official website of the United Nations https://www.un.org/ar/ .

The Economist Intelligence Unit e-readiness rankings، 2019.

8.000 - 8.999
7.000 - 7.999
6.000 - 6.999
5.000 - 5.999
4.000 - 4.999
3.000 - 3.999
No Data

المطلب الثاني: العلاقة بين الجاهزية الالكترونية وتحقيق التنمية المستدامة في العراق

بينا فيما تقدم ان للجاهزية الالكترونية اهمية كبيرة في جميع المجالات الحياتية كما ان لها اهمية خاصة في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ويمكن الاستفادة منها من قبل جميع الافراد داخل حدود الدولة كما يتطلب من الحكومة حمايتها وتنميتها بشكل كبير خصوصا ان العراق يعاني من ضغط خارجي كبير في المجال التجاري والمبادلات الدولية، خصوصاً ان هناك بعض الدول تتبع سياسة الاغراق التجاري مع العراق وبيع منتجاتها

بسعر منخفض في الاسواق العراقية، مما يتطلب وضع حلول لمعالجة هذه الثغرات في التجارة الخارجية فضلاً عن التجارة الداخلية ويكون ذلك من خلال تحسين واقع الجاهزية الالكترونية في العراق[11]، حيث ان هناك العديد من الفوائد الجاهزية الالكترونية والتي لها دور كبير في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في العراق ومنها:

1. تحسين الخدمات الحكومية: يمكن أن تؤدي الجاهزية الالكترونية إلى تحسين الخدمات الحكومية وتقديمها بشكل أكثر كفاءة، مما يسرع من تحقيق اهداف التنمية المستدامة ومعالجة المشاكل الحالصلة والمعوقات التي تواجه العراق في تحقيق تلك الاهداف.
2. تعزيز الاقتصاد: يمكن أن تؤدي الجاهزية الالكترونية إلى تعزيز الاقتصاد العراقي من خلال زيادة الاستثمار وتحسين الإنتاجية، حيث تساهم في ضمان الشفافية في العمل وجذب الشركات الاستثمارية وتحسين جودة الخدمات الكترونيا مما يساهم في زيادة حجم رؤوس الاموال المستثمرة وبالتالي زيادة التشغيل والايدي العاملة مما يتيح تحسين المستوى المعاشي والقضاء على الفقر الذي بلغ بحدود 17.5% وفق تقرير احصاءات التنمية المستدامة لعام 2024.
3. تحسين جودة الحياة: يمكن أن تؤدي الجاهزية الالكترونية إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين العراقيين من خلال توفير خدمات أفضل وفرص عمل جديدة، مما يرفع من المستوى التعليمي والصحي وتوفير فرص العمل المتنوعة والمناسبة للجميع.

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يرى الباحث من خلالها ان من المهم تسليط الضوء عليها من قبل اصحاب القرار وهي كما في ادناه:

اولاً: الاستنتاجات

1. يعاني العراق من نقص كبير في البنى التحتية في مجال للاتصالات والمعلومات.

[11]. World Health Organization, Global Strategy for Food Safety 2022–2030, Towards Strengthening Food Safety Systems and Global Cooperation. Executive Summary, 2024, p 22.

2. يعاني العراق من نقص الكفاءات والمختصين في مجال التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات.
3. يواجه العراق من تحديات الأمان السيبراني أمان سيبراني، مثل التهديدات السيبرانية والهجمات الإلكترونية.
4. عدم الاهتمام ونقص الوعي بأهمية الجاهزية الإلكترونية وتطبيقها، مما يؤثر على امكانية الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في العراق وبمستوى متقدم.
5. تأثير السياسات الحكومية على الجاهزية الإلكترونية في العراق، حيث أن هناك حاجة إلى سياسات تدعم تطوير البنية التحتية والكفاءات بشكل امثل مما يعزز من الشفافية ومحاربة الفساد والقضاء عليه.

ثانيا: التوصيات

1. من الضروري تطوير البنية التحتية للإنترنت والاتصالات في العراق، من خلال استثمارات في البنية التحتية وتطوير الشبكات.
2. يجب دعم وتطوير الكفاءات في مجال التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات، من خلال برامج تدريبية وبرامج تعليمية.
3. يجب تعزيز الوعي بأهمية الجاهزية الإلكترونية، من خلال حملات توعية وبرامج تعليمية.
4. من المهم وضع خطط تساهم في تطوير السياسات الحكومية لدعم الجاهزية الإلكترونية، من خلال سياسات تدعم تطوير البنية التحتية والكفاءات.
5. يجب تعزيز الشراكات الحقيقية بين القطاعين العام والخاص الحقيقي، لتعزيز الجاهزية الإلكترونية في العراق.

المصادر والمراجع المعتمدة في البحث

1. تقرير اهداف التنمية المستدامة على الموقع الرسمي للأمم المتحدة على الموقع .
2. https://www.undp.org/ar/iraq
3. هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، التقرير الاحصائي لاهداف التنمية المستدامة 2024.

1. World Health Organization, Global Strategy for Food Safety 2022–2030, Towards Strengthening Food Safety Systems and Global Cooperation. Executive Summary, 2024.
2. Maurice Dawson ،Oteng Tabona ،Thabiso M. Maupong, Cybersecurity Capabilities in Developing Nations and Its Impact on Global Security, IGI Global,2022.
3. Yilmaz Bayar, Handbook of Research on Social and Economic Development in the European Union, IGI Global, 2019.
4. Frieder Meyer-Krahmer, Innovation and Sustainable Development: Lessons for Innovation Policies, first edition, Springer Science & Business Media, 2012.
5. Jose Ramon Gil Garcia, E-government Success Around the WorldCases, Empirical Studies, and Practical Recommendations, IGI Global, 2013.
6. Danilo Piaggesi, Kristian J. Sund, Walter Castelnovo, Global Strategy and Practice of E-governance Examples from Around the World, Information Science Reference, 2021.
7. https://en.unesco.org/themes/education-sustainable-development/what-is-esd/sd

دور الذكاء الاصطناعي في تحسين الكفاءة والشفافية في التقارير المالية للمؤسسات المصرفية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة العراقية

أ.م.د. مصطفى عبد الحسين علي

م. علي لطيف عايد

م.م. سارة عبد الامير كامل

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين الكفاءة والشفافية في إعداد التقارير المالية لدى المؤسسات المصرفية، من خلال دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الخاصة العاملة في سوق العراق للأوراق المالية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات باستخدام استبانة موجهة إلى 143 من العاملين في المحاسبة، التدقيق الداخلي، وتكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي.

تم قياس المتغيرات من خلال ستة أبعاد رئيسة: تقليل الوقت والتكاليف(RTCFR) ، تقليل الأخطاء البشرية-(MHE EAFD)، تعزيز الشفافية(TFR) ، الكشف المبكر عن الأنشطة الاحتيالية(EDIFFA) ، وجودة الإفصاح المالي (QFD-IST)، بالإضافة إلى كفاءة إعداد التقارير المالية (EFR) كمؤشر شامل. وأُستخدم برنامج SPSSلتحليل البيانات، بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية والانحدار البسيط لاختبار الفرضيات.

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية دالة إحصائيًا بين استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحسين كفاءة إعداد التقارير المالية، كما تبين أن الذكاء الاصطناعي يسهم في تقليل التكاليف والأخطاء، وتحسين الإفصاح المالي، وزيادة ثقة أصحاب المصلحة. وقد بلغ معامل الثبات (كرونباخ ألفا) للمتغيرات جميعها فوق 0.88، مما يعكس قوة أداة القياس.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز استثمارات المصارف في البنية التحتية الذكية، وتحديث السياسات التنظيمية بما يواكب التطورات التقنية، مع ضرورة تدريب الكوادر البشرية على أدوات التحليل الذكي لتحقيق تكامل فاعل بين الذكاء الاصطناعي والنظم المحاسبية.

الكلمات المفتاحية : الذكاء الاصطناعي، الكفاءة التشغيلية، الشفافية المالية، التقارير المالية، المصارف العراقية.

The Role of Artificial Intelligence in Enhancing Efficiency and Transparency in Financial Reporting of Banking Institutions: An Analytical Study of a Sample of Iraqi Private Banks

Mostafa Abd AlHussein Ali AlMansoori[1]

Ali Lateef Ayyed[2]

Sarah Abdulameer Kamil Abugallal[3]

Department of Financial and Banking Sciences / College of Administration and Economics / Al-Muthanna University,
mustafa.abd1983@mu.edu.iq, https://orcid.org/0000-0003-4016-4328[1]

Department of Business Administration / College of Administration and Economics / Al-Muthanna University,
ali.lateef@mu.edu.iq [2]

Department of Financial and Banking Sciences / College of Administration and Economics / Al-Muthanna University,
Sarah.Abdulmeer@mu.edu.iq [3]

Abstract

This study aims to analyze the role of artificial intelligence (AI) technologies in enhancing the efficiency and transparency of financial reporting within banking institutions, through an applied study conducted on a sample of private banks listed in the Iraqi Stock Exchange. The study adopted a descriptive-analytical approach, and data were collected using a structured questionnaire distributed to 143 professionals working in accounting, internal auditing, and information technology within the banking sector.

The study measured the variables using six main dimensions: Reducing Time and Costs (RTCFR), Minimizing Human Errors and Enhancing Data Accuracy (MHE-EAFD), Promoting Transparency (TFR), Early Detection of Irregular or Fraudulent Financial Activities (EDIFFA), Quality of Financial Disclosure (QFD-IST), in addition to Overall Efficiency of Financial Reporting (EFR) as a comprehensive indicator. The SPSS software was used for data analysis, employing descriptive statistical methods and simple linear regression to test the hypotheses.

The results revealed a statistically significant positive relationship between the use of AI technologies and the improvement of financial reporting efficiency. It was also found that AI contributes to reducing costs and errors, enhancing financial disclosure, and increasing stakeholder trust. The reliability coefficient (Cronbach's Alpha) for all variables exceeded 0.88, reflecting the strength and consistency of the measurement tool.

The study recommends enhancing investments in smart infrastructure within banks, updating regulatory policies to keep pace with technological developments, and training human capital in intelligent analysis tools to ensure effective integration between AI and accounting systems.

Keywords: Artificial Intelligence, Operational Efficiency, Financial Transparency, Financial Reporting, Iraqi Banks.

المقدمة

في ظل التغيرات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبح الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence – AI) أحد المحركات الرئيسة للتحول الرقمي في مختلف القطاعات، ولا سيما في القطاع المصرفي، الذي يعتمد بشكل كبير على دقة البيانات المالية وشفافيتها لاتخاذ قرارات استراتيجية تؤثر على الاقتصاد ككل. وقد برز الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة متقدمة تسهم في تعزيز كفاءة العمليات المالية وتوفير شفافية أعلى في إعداد التقارير المالية، وهو ما يمثل تحولًا جذريًا في أنظمة العمل التقليدية في المؤسسات المصرفية.

تُعد التقارير المالية أداة محورية في عرض المركز المالي للمؤسسة، ووسيلة أساسية لتعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة. ومع ذلك، لا تزال العديد من المؤسسات المصرفية تعاني من تحديات تتعلق بتأخير التقارير، واحتمالية التحيز البشري، وصعوبة التنبؤ بالمخاطر المستقبلية استنادًا إلى البيانات التاريخية فقط (Kokina & Davenport, 2017). من هنا، يُطرح الذكاء الاصطناعي كحل مبتكر لمعالجة هذه التحديات من خلال قدرته على تحليل كميات ضخمة من البيانات في وقت قياسي، وتوليد تقارير مالية دقيقة، وفورية، ومرتكزة على التحليل التنبؤي.

لقد أثبتت التطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي - ومنها تعلم الآلة(Machine Learning) ، ومعالجة اللغة الطبيعية (NLP)، والتحليلات التنبؤية - (Predictive Analytics) فعاليتها في تعزيز كفاءة جمع البيانات وتصنيفها وتدقيقها، مما يقلل من الأخطاء البشرية ويُسرّع من دورة إعداد التقارير المالية .(Appelbaum et al., 2017) فضلًا عن ذلك، يتيح الذكاء الاصطناعي مراقبة العمليات المحاسبية بشكل مستمر، مما يسهم في كشف الأنشطة غير الاعتيادية أو المؤشرات المحتملة للاحتيال المالي .(Tang & Karim, 2020) هذه القدرات تشكّل أساسًا قويًا لتوفير شفافية عالية في عرض البيانات المالية، وهو ما يتوافق مع معايير الحوكمة الرشيدة ومتطلبات الجهات الرقابية.(AlMansoori et al. ,2023)

من ناحية أخرى، يفتح تبني الذكاء الاصطناعي المجال أمام بناء نظم تقارير مالية تفاعلية وذكية، تُوفّر تحليلات مفصلة للمستفيدين، وتُجيب عن الأسئلة المحاسبية المعقدة من خلال واجهات تعتمد على الذكاء المعرفي، مما يُعزز من فهم المستخدمين للتقارير، سواء كانوا مدراء ماليين أو مستثمرين أو جهات رقابية (Yoon, Hoogduin, & Zhang, 2015). كما يُسهم الذكاء الاصطناعي في توحيد طرق إعداد التقارير عبر فروع المؤسسة المختلفة، مما يقلل من التباين ويُعزز الثقة في البيانات المالية المنشورة.

ورغم هذه الإيجابيات، إلا أن استخدام الذكاء الاصطناعي في التقارير المالية لا يخلو من التحديات، خاصة تلك المرتبطة بأخلاقيات الاستخدام، وحماية البيانات، وموثوقية الخوارزميات المستخدمة، بالإضافة إلى مقاومة بعض الإدارات الداخلية للتغيير أو التخوف من فقدان السيطرة البشرية على العمليات المحاسبية. ولهذا فإن نجاح هذه التطبيقات يتطلب مواءمة بين التكنولوجيا والسياسات التنظيمية والحوكمة المالية، فضلاً عن تدريب الموارد البشرية على التفاعل بكفاءة مع هذه الأنظمة الذكية.(Dai & Vasarhelyi, 2016)

في ضوء ما تقدم، يهدف هذا البحث إلى تحليل دور الذكاء الاصطناعي في تحسين الكفاءة والشفافية في إعداد التقارير المالية للمؤسسات المصرفية، من خلال استعراض الأدبيات العلمية ذات الصلة، واستكشاف التطبيقات العملية في البيئة المصرفية، وتحديد التحديات والفرص الكامنة. ويستند البحث إلى نموذج تحليلي يستوعب العوامل التكنولوجية والتنظيمية والبيئية التي تؤثر على تبني الذكاء الاصطناعي في السياق المالي، مع التركيز على التجربة المصرفية في الأسواق الناشئة.

المبحث الاول : منهجية الدراسة

اولا: مشكلة البحث:

على الرغم من التقدم الكبير الذي شهدته المؤسسات المصرفية في اعتماد الأنظمة الإلكترونية المتطورة لتحسين كفاءتها التشغيلية، إلا أن جودة التقارير المالية لا تزال تواجه العديد من التحديات المتعلقة بالدقة، والشفافية، والموثوقية، خاصة في ظل تزايد حجم البيانات وتعقيد العمليات المالية. فغالبًا ما تُعدّ التقارير المالية التقليدية عرضةً للأخطاء البشرية، والتأخير في المعالجة، ونقص الإفصاح الكامل، مما يحدّ من فاعليتها في تمكين أصحاب المصالح من اتخاذ قرارات رشيدة وموضوعية.

وفي ظل هذا الواقع، برز الذكاء الاصطناعي كأداة واعدة يمكن أن تُحدث تحولًا نوعيًا في كيفية إعداد التقارير المالية من خلال قدرته على تحليل كميات ضخمة من البيانات المالية في الزمن الحقيقي، واكتشاف الأنماط غير العادية، والتنبؤ بالمخاطر المحتملة، مما يساهم في تعزيز الكفاءة وتقليص فرص التلاعب أو التحريف. إلا أن توظيف الذكاء الاصطناعي في هذا المجال لا يزال في مراحل متفاوتة من التطبيق بين المؤسسات المصرفية، كما يفتقر إلى الأطر التنظيمية والمعايير الموحدة التي تضمن تكامله مع الأنظمة المحاسبية والرقابية القائمة.

من هنا، تنبع مشكلة البحث في الحاجة إلى فهم مدى قدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي على تحسين كفاءة وشفافية التقارير المالية في المؤسسات المصرفية، وتحديد المعوقات التي تحول دون تطبيقه بشكل فعّال وشامل، فضلاً عن تقييم أثره الفعلي على جودة المعلومات المالية المُفصح عنها .وتمثل هذه المشكلة فجوة بحثية مهمة في الأدبيات المعاصرة، خاصة في السياقات المصرفية الناشئة أو تلك التي تمر بعمليات تحول رقمي.

ثانيا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم الدور الذي يلعبه الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة وشفافية التقارير المالية ضمن المؤسسات المصرفية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل الإمكانات التقنية للذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات المالية وتطبيقاته في مجالات إعداد التقارير المالية داخل البيئة المصرفية.
2. تحديد مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحسين الكفاءة التشغيلية للتقارير المالية من حيث السرعة، والدقة، وتخفيض التكاليف، وتقليل الاعتماد على الإجراءات اليدوية.
3. استكشاف دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية المالية من خلال تقنيات الكشف المبكر عن الأخطاء والتلاعب، وتحسين الإفصاح المالي، وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة.
4. رصد أبرز التحديات والمعوقات التنظيمية والتقنية والبشرية التي تواجه المؤسسات المصرفية في تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في إعداد التقارير المالية.
5. اقتراح إطار تحليلي متكامل يُسهم في تفعيل استخدام الذكاء الاصطناعي ضمن النظم المحاسبية والمالية للمصارف، بما يضمن تحسين جودة التقارير المالية وتوافقها مع معايير الحوكمة والامتثال.

ثالثا: اهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج إحدى القضايا المعاصرة في البيئة المصرفية، والمتمثلة في الحاجة إلى تحسين كفاءة وشفافية التقارير المالية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. يساهم البحث في تسليط الضوء على الدور المتنامي

للذكاء الاصطناعي في تطوير النظم المحاسبية والرقابية للمؤسسات المالية. كما يُعزز الوعي بأهمية توظيف أدوات التحليل الذكي في كشف الأخطاء والتلاعب وتحسين جودة الإفصاح المالي. ويُعد هذا البحث مرجعًا علميًا للمؤسسات المصرفية وصُنّاع القرار في سعيهم نحو التحول الرقمي المالي. إضافة إلى ذلك، يُسهم في سد فجوة بحثية قائمة في الأدبيات العربية حول العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والتقارير المالية.

رابعا:فرضيات البحث

في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، يُفترض البحث الفرضيات الآتية لاختبار العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وتحسين كفاءة وشفافية التقارير المالية في المؤسسات المصرفية:

1. **الفرضية الرئيسة الأولى:(H1)**
يوجد اثر ذو دلالة معنوية لذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة إعداد التقارير المالية في المؤسسات المصرفية.
2. **الفرضية الرئيسة الثانية:(H2)**
يوجد اثر ذو دلالة معنوية لذكاء الاصطناعي في تعزيز شفافية التقارير المالية في المؤسسات المصرفية.
3. **الفرضية الفرعية:(H1a)**
يوجد اثر ذو دلالة معنوية لذكاء الاصطناعي في تقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بإعداد التقارير المالية.
4. **الفرضية الفرعية:(H1b)**
يوجد اثر ذو دلالة معنوية لذكاء الاصطناعي في تقليل الأخطاء البشرية وتحسين دقة البيانات المالية.
5. **الفرضية الفرعية:(H2a)**
يوجد اثر ذو دلالة معنوية لذكاء الاصطناعي في الكشف المبكر عن الأنشطة المالية غير الطبيعية أو الاحتيالية.
6. **الفرضية الفرعية:(H2b)**
يوجد اثر ذو دلالة معنوية لذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الإفصاح المالي وزيادة ثقة أصحاب المصلحة في المعلومات المحاسبية المنشورة.

خامسا: حدود البحث

تتحدد حدود هذا البحث وفقًا لما يأتي:

1. **الحدود الموضوعية:**
يقتصر البحث على دراسة دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين **الكفاءة** و**الشفافية** في إعداد **التقارير المالية** داخل **المؤسسات المصرفية**، دون التوسع في الجوانب التشغيلية أو التسويقية الأخرى للذكاء الاصطناعي.
2. **الحدود المكانية:**
يُركز البحث على عينة من المؤسسات المصرفية العاملة ضمن سوق العراق للاوراق المالية .
3. **الحدود الزمانية:**
يغطي البحث الفترة الزمنية من 2024-2025 وهي فترة اجراء الدراسة

سادسا: المنهج المستخدم

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لدراسة العلاقة بين متغيرات البحث وتحليلها ميدانيًا من خلال آراء المبحوثين. ويُعد هذا المنهج فاعلًا في وصف الظاهرة المدروسة، والكشف عن طبيعة العلاقات بين الذكاء الاصطناعي وكفاءة وشفافية التقارير المالية في المؤسسات المصرفية.

وقد تم استخدام استمارة استبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية من عينة البحث، حيث تم تصميمها بناءً على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، وتوزيعها على العاملين في المؤسسات المصرفية من ذوي العلاقة المباشرة بإعداد أو تحليل التقارير المالية، مثل المحاسبين، ومدراء المالية، ومدراء التدقيق الداخلي، وموظفي تكنولوجيا المعلومات.

وبعد جمع البيانات، تم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، من خلال استعمال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارات تحليل ، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS .

المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي و كفاءة وشفافية التقارير المالية مدخل نظري

أولاً: مفهوم الذكاء الاصطناعي

يُعد الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI) من أبرز ابتكارات الثورة الصناعية الرابعة، حيث يُمثل مجموعة من الأنظمة والبرمجيات المصممة لمحاكاة الذكاء البشري في معالجة البيانات، والتعلم، واتخاذ القرارات. وقد تطور المفهوم ليشمل تقنيات متقدمة مثل تعلم الآلة(Machine Learning) ، التعلم العميق(Deep Learning) ، ومعالجة اللغة الطبيعية(Natural Language Processing) ، وكلها تهدف إلى **إيجاد أنظمة قادرة على التفكير الذاتي، التعلم من التجربة، واتخاذ قرارات بناءً على البيانات** .(Russell & Norvig, 2021)

يعرّف Goodfellow et al. (2016) الذكاء الاصطناعي بأنه "مجموعة من الخوارزميات التي تمكّن الحاسوب من تنفيذ مهام تتطلب ذكاءً بشريًا مثل التصنيف، التنبؤ، والتفاعل الذكي مع البيئة"، وهو بذلك يتجاوز الأتمتة التقليدية إلى مرحلة التفاعل الذكي، ما يُحدث نقلة نوعية في مختلف المجالات، ومنها المالية، والصناعة، والتعليم، والرعاية الصحية.

ثانيًا: أهداف الذكاء الاصطناعي

تتنوع أهداف الذكاء الاصطناعي بحسب طبيعة التطبيق، إلا أنه يمكن تلخيص الأهداف العامة لهذه التقنية في الآتي:

1. **تعزيز الكفاءة التشغيلية** :من خلال أتمتة المهام المتكررة وتحسين عمليات اتخاذ القرار بناءً على تحليل كميات ضخمة من البيانات بسرعة ودقة.
2. **توفير التكاليف والوقت** :حيث تُخفض الأنظمة الذكية من الحاجة إلى الموارد البشرية في المهام الروتينية، ما ينعكس على تقليل التكاليف التشغيلية.
3. **تحسين دقة المخرجات وتقليل الأخطاء البشرية** :خاصة في المجالات الحساسة مثل المحاسبة، والتحليل المالي، والتشخيص الطبي.
4. **التعلم المستمر والتكيف الذاتي** :إذ تُبنى نظم الذكاء الاصطناعي لتتعلم من البيانات وتتطور بمرور الوقت، مما يعزز من قدرتها على التنبؤ بالمستقبل واتخاذ قرارات استراتيجية.

5. **تحسين جودة الخدمة والابتكار** :من خلال تقديم حلول جديدة وأكثر ذكاءً تُعزز من رضا العملاء وتجربة المستخدم.(Haenlein & Kaplan, 2019)

ثالثًا: أهمية الذكاء الاصطناعي

تكمن أهمية الذكاء الاصطناعي في كونه أداة استراتيجية تُحدث تحولًا جذريًا في البنية المؤسسية وأساليب العمل، ويمكن تلخيص أبرز مبررات أهميته في الآتي:

- **دوره في التحول الرقمي** :الذكاء الاصطناعي يُعد من أبرز أدوات التحول الرقمي، حيث يمكن دمجه في مختلف النظم لتحسين الأداء واتخاذ القرارات بناء على البيانات الواقعية.(Bughin et al., 2018)
- **تعزيز الابتكار المؤسسي** :من خلال خلق منتجات وخدمات جديدة ذكية تعتمد على التنبؤ الدقيق بسلوك المستهلك والسوق.
- **تحسين جودة البيانات والتحليلات** :إذ يُوفر أدوات لتحليل البيانات الضخمة (Big Data) التي يصعب معالجتها بالطرق التقليدية، ويُتيح بذلك استخلاص رؤى قيّمة تدعم صنع القرار.
- **أثره في الاقتصاد العالمي** :تُشير التقديرات إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يُسهم بما يزيد عن 15 تريليون دولار في الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030(PwC, 2017) ، ما يعكس حجمه وتأثيره المتصاعد.
- **أهميته في القطاع المالي** :يُستخدم الذكاء الاصطناعي في البنوك لتحسين تقييم الجدارة الائتمانية، واكتشاف الاحتيال، وأتمتة التقارير المالية، مما يؤدي إلى رفع مستوى الشفافية والدقة.(Deloitte, 2020)

رابعًا: العوامل المؤثرة في تبني الذكاء الاصطناعي

يعتمد نجاح تبني الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات على مجموعة من العوامل، أبرزها:

1. **العوامل التكنولوجية** :وتشمل مدى جاهزية البنية التحتية التقنية، وتوافر قواعد بيانات رقمية عالية الجودة، ومدى تكامل النظم التكنولوجية الداخلية.
2. **العوامل التنظيمية** :مثل ثقافة الابتكار داخل المؤسسة، ودعم الإدارة العليا، وتوافر الكفاءات البشرية المؤهلة، والقدرة على التغيير وإعادة الهيكلة.
3. **العوامل البيئية والتنظيمية** :وتشمل القوانين والتشريعات ذات الصلة بحماية البيانات، والامتثال للمعايير المهنية والأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي.
4. **الجدوى الاقتصادية** :حيث يعتمد تبني الذكاء الاصطناعي على تقييم دقيق للعائد على الاستثمار(ROI) ، وتكلفة تطوير الأنظمة وصيانتها.
5. **الثقة في التكنولوجيا** :تُعد الثقة عاملاً حاسمًا، إذ يتردد بعض متخذي القرار في الاعتماد الكامل على الأنظمة الذكية في صنع قرارات حساسة، خاصة إذا لم تكن الخوارزميات المستخدمة قابلة للتفسير بسهولة (Zhang et al., 2021).

خامسا: مفهوم الكفاءة في التقارير المالية

تشير الكفاءة في التقارير المالية إلى قدرة النظام المالي والمحاسبي على **إنتاج تقارير دقيقة وشاملة وفي الوقت المناسب**، باستخدام الموارد المتاحة بأفضل شكل ممكن .(Dechow & Dichev, 2002) ويعني ذلك أن المؤسسة المصرفية قادرة على توليد تقارير مالية تعكس الواقع المالي بدقة دون تأخير، مع تقليل التكلفة التشغيلية وتجنب التكرار أو الأخطاء. في المؤسسات المصرفية، تبرز الكفاءة من خلال:

- الالتزام الدوري بإعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية (مثل.IFRS)
- الاستخدام الفعّال للأنظمة التكنولوجية المحاسبية.
- القدرة على دمج البيانات من عدة مصادر داخلية وخارجية بسرعة ودقة.
- وجود هيكل تنظيمي فعال يدعم جودة التقارير ويُسرّع من اتخاذ القرار.

وقد أشار *Hoitash et al. (2009)* إلى أن الكفاءة في إعداد التقارير المالية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بفعالية الضوابط الداخلية، حيث إن وجود نظام رقابي داخلي قوي يقلل من فرص الأخطاء المادية والتحريفات، وبالتالي يعزز من جودة المعلومات المُفصح عنها.

سادسا: مفهوم الشفافية في التقارير المالية

تُشير الشفافية في التقارير المالية إلى مدى وضوح ودقة وتوافر المعلومات المالية ذات الصلة التي تُمكّن مستخدمي التقارير من فهم الأداء المالي الحقيقي واتخاذ قرارات مستنيرة .(Bushman & Smith, 2001) وتُعد الشفافية عاملًا محوريًا في تعزيز ثقة المستثمرين والمودعين، خاصة في القطاع المصرفي الذي يقوم أساسًا على الثقة. (AlMansoori et al. ,2023)وتتجسد الشفافية من خلال:

- الإفصاح الكامل عن الأصول والخصوم والمخاطر الائتمانية.
- وضوح السياسات المحاسبية المستخدمة.
- القدرة على تفسير التغيرات في الأرباح والسيولة ورأس المال.
- تقديم تقارير غير متحيزة، ومبنية على أسس موضوعية وعلمية.

وقد أكدت لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Committee, 2015) أن الشفافية في الإفصاح المالي تمثل أحد أعمدة الحوكمة الرشيدة في المؤسسات المصرفية، وأن غيابها قد يُفضي إلى مخاطر سوقية وقانونية تهدد استقرار النظام المصرفي. (AlMansoori et al. ,2021)

سابعا: أهمية الكفاءة والشفافية في التقارير المالية المصرفية

تكمن أهمية الكفاءة والشفافية في النقاط الآتية: (AlMansoori et al. ,2018; Basel Committee, 2015; Hasan et al. ,2018)

1. تعزيز ثقة أصحاب المصلحة :حيث تساعد على بناء علاقة مستقرة بين المصرف وعملائه ومساهميه والجهات الرقابية، من خلال الإفصاح الكامل والواضح.
2. تمكين الرقابة الداخلية والخارجية :فكلما كانت التقارير أكثر كفاءة وشفافية، كان من الأسهل على الجهات الرقابية تقييم المخاطر المالية والمحاسبية واتخاذ التدابير المناسبة.
3. تحسين جودة اتخاذ القرار :فالمعلومات الدقيقة والواضحة تدعم متخذي القرار في رسم السياسات الائتمانية والاستثمارية وتقييم الأداء التشغيلي والمالي.
4. تقليل فرص الغش والتلاعب :من خلال كشف التناقضات والتغيرات غير المبررة في البيانات المالية.
5. الامتثال للمعايير الدولية :مثل معايير الإفصاح الخاصة بمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRS) ، وهو ما يُعزز من التنافسية والثقة الدولية في المؤسسة.

ثامنا: تحديات تحقيق الكفاءة والشفافية في البيئة المصرفية

رغم أهمية الكفاءة والشفافية، إلا أن تحقيقهما يواجه عدة تحديات، من أبرزها (Vasarhelyi et al., 2015; Committee, 2015) :

- التعقيد التشغيلي للمصارف :نظرًا لتعدد المنتجات والخدمات، وتداخل العمليات البنكية.
- تزايد حجم البيانات وتنوع مصادرها :ما يُصعّب من عملية التحليل والدمج والإفصاح المتكامل.
- الضغوط التنظيمية :حيث تختلف متطلبات الإفصاح من دولة إلى أخرى، وقد تتضارب المعايير في البيئات متعددة القوانين.
- المخاطر التقنية :المرتبطة باستخدام الأنظمة التكنولوجية المتطورة، والتي قد تتسبب في أخطاء أو اختراقات أمنية.

ولذلك، بات من الضروري على المؤسسات المصرفية الاستثمار في أنظمة المعلومات المحاسبية الذكية، وتطوير كفاءات بشرية قادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات، لما لها من دور في دعم كفاءة التقارير المالية ورفع مستوى الشفافية.(Vasarhelyi et al., 2015)

تاسعا: علاقة الذكاء الاصطناعي بتحسين الكفاءة والشفافية في التقارير المالية

أحدث الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence – AI) تحولًا كبيرًا في مختلف مجالات الأعمال، وكان للقطاع المصرفي النصيب الأوفر من هذا التحول، خصوصًا فيما يتعلق بمجال **التقارير المالية** .إذ أن اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في الأنظمة المحاسبية قد ساهم بشكل متزايد في **رفع كفاءة إعداد التقارير المالية** من جهة، وتحقيق **مستويات أعلى من الشفافية والإفصاح** من جهة أخرى، مما يعزز من موثوقية النظام المالي ويدعم ثقة أصحاب المصلحة في المعلومات المنشورة.

1- الذكاء الاصطناعي كأداة لتحسين كفاءة التقارير المالية

تعني الكفاءة في السياق المالي قدرة المؤسسة المصرفية على إعداد تقارير دقيقة، شاملة، وفي الوقت المناسب، بأقل تكلفة وأقصى فاعلية. وقد أثبتت الدراسات أن استخدام الذكاء الاصطناعي، وبخاصة تقنيات مثل تعلم الآلة (Machine Learning)وتحليلات البيانات الضخمة(Big Data Analytics) ، يساهم في أتمتة عمليات جمع البيانات المالية وتصنيفها وتحليلها بسرعة كبيرة وبدقة تفوق القدرات البشرية التقليدية (Dai & Vasarhelyi, 2016).

على سبيل المثال، تُستخدم تقنيات التعلم الآلي في تحسين جودة التقديرات المحاسبية، مثل احتساب المخصصات أو تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك بناءً على تحليل نماذج تاريخية ضخمة من البيانات. كما تسهم أنظمة الذكاء الاصطناعي في تقليل الوقت اللازم لإعداد التقارير المالية الدورية من خلال تقنيات المعالجة الآلية للبيانات(RPA) ، مما يسمح للمؤسسات المصرفية بتخصيص الموارد البشرية لمهام تحليلية واستراتيجية أعلى قيمة (Appelbaum et al., 2017).

بالإضافة إلى ذلك، تُظهر التقارير الحديثة أن المؤسسات التي اعتمدت الذكاء الاصطناعي في إعداد تقاريرها المالية شهدت انخفاضًا كبيرًا في معدل الأخطاء اليدوية، وزيادة في سرعة التدقيق المالي الداخلي، مما يعزز من الكفاءة الشاملة للنظام المالي .(ICAEW, 2020) كما أن الكفاءة المرتفعة تُتيح للمؤسسات المصرفية التكيف بشكل أسرع مع التغيرات التنظيمية والمعيارية في البيئة المالية العالمية.

2- الذكاء الاصطناعي كعامل لتعزيز الشفافية في التقارير المالية

الشفافية في التقارير المالية تمثل عنصرًا محوريًا في النظام المصرفي الحديث، حيث تسهم في **بناء ثقة المستثمرين والجهات الرقابية والعملاء** .وفي هذا الصدد، يبرز الذكاء الاصطناعي كأداة مهمة للكشف عن المخاطر المحاسبية والمالية، ولتعزيز وضوح المعلومات المعلنة في التقارير. اذ ان واحدة من أبرز استخدامات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال تتمثل في **كشف حالات الاحتيال والتلاعب المالي** من خلال تحليل الأنماط غير الطبيعية أو الأنشطة المشبوهة في البيانات المحاسبية، حيث أثبتت خوارزميات الكشف الآلي عن الاحتيال فعاليتها في الحد من الانحرافات المالية وتقوية الضوابط الرقابية .(Kokina & Davenport, 2017) كما أن هذه التقنيات تُعزز من الإفصاح في التقارير المالية من خلال تقديم تفسيرات بيانية ومرئية دقيقة للمؤشرات المالية وتغيراتها.

اذ تُسهم تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) في تحسين الإفصاح من خلال تحويل المستندات النصية الطويلة إلى تقارير مفهومة وسهلة القراءة للمستخدمين النهائيين، سواء كانوا مستثمرين أو محللين أو هيئات رقابية (Yoon et al., 2015). وبالتالي، فإن الذكاء الاصطناعي لا يكتفي بعرض البيانات المالية فحسب، بل يعمل على **تفسيرها وتحليلها وتقديم رؤى تنبؤية بشأن الأداء المستقبلي**، ما يُعزز من الشفافية الاستراتيجية. ويتضح ذلك من خلال استخدام البنوك لنظم ذكاء اصطناعي تقوم بمراقبة سلوك العملاء وعمليات التحويلات المالية لتوليد تقارير داخلية تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات أكثر دقة، كما تقدم هذه النظم تقارير دورية للإفصاح العام تتسم بدرجة عالية من الدقة والوضوح.(Deloitte, 2020)

إن العلاقة بين الكفاءة والشفافية ليست منفصلة؛ بل إن الذكاء الاصطناعي يُسهم في **تعزيز كل منهما بطريقة تكاملية** . فكلما كانت التقارير المالية أكثر كفاءة من حيث الدقة والسرعة، زادت القدرة على الإفصاح بشكل شفاف في التوقيت المناسب. كما أن استخدام الأنظمة الذكية يُقلل من الاعتماد على التقديرات الشخصية والاجتهادات، مما يُخفض من التحيّز في العرض المالي ويُحسّن جودة الإفصاح. ويُشير تقرير صادر عن PwC (2019) إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي في التقارير المالية أدى إلى تعزيز مستوى الشفافية لدى أكثر من 60% من المؤسسات المصرفية التي تبنّت هذه التقنيات، حيث لاحظت هذه المؤسسات تحسنًا في علاقاتها مع المساهمين وتجاوبًا أفضل مع متطلبات الجهات الرقابية.(Yoon et al., 2015) .

يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي بات أداة استراتيجية لا غنى عنها في تحسين الكفاءة والشفافية في إعداد التقارير المالية للمؤسسات المصرفية. فمن خلال قدرته على تحليل البيانات بدقة، واكتشاف الأنماط والمخاطر، وتحسين جودة الإفصاح، يوفّر الذكاء الاصطناعي بنية قوية لدعم الممارسات المالية السليمة والحفاظ على استقرار النظام المصرفي. غير أن هذا التحول يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية الرقمية، وتحديث السياسات التنظيمية، وبناء ثقافة مؤسسية داعمة للابتكار الرقمي.

المبحث الثالث : قياس المتغيرات واختبار فرضيات الدراسة

اولا : ترميز متغيرات الدراسة

سعيًا لتنظيم الهيكل المفاهيمي والتحليلي للدراسة، تم تحديد المتغيرات الرئيسة التي تمثل أبعاد النموذج النظري والعملي، مع توضيح رموزها ووظائفها في الدراسة ونوع كل متغير (مستقل أو تابع)، إلى جانب عدد الفقرات المخصصة لقياس كل منها في أداة البحث. ويُعد هذا الجدول خطوة منهجية ضرورية لتبسيط عملية التحليل الإحصائي، وضمان الوضوح والاتساق في التعامل مع المتغيرات أثناء إدخال البيانات وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

جدول (1) ترميز متغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	نوع المتغير	عدد الفقرات
الذكاء الاصطناعي	AI	مستقل	15
كفاءة إعداد التقارير المالية	EFR	تابع	16
تقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بإعداد التقارير المالية.	RTCFR	تابع	7
تقليل الأخطاء البشرية وتحسين دقة البيانات المالية	MHE-EAFD	تابع	9
الشفافية في اعداد القارير المالية	TFR	تابع	17
الكشف المبكر عن الأنشطة المالية غير الطبيعية أو الاحتيالية.	EDIFFA	تابع	9
جودة الإفصاح المالي وزيادة ثقة أصحاب المصلحة	QFD-IST	تابع	8

يوضح الجدول (1) ترميز المتغيرات الرئيسة التي اعتمدت عليها الدراسة في بناء نموذجها التحليلي، وتحديد العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وكفاءة إعداد التقارير المالية. وقد تم توزيع المتغيرات إلى متغير مستقل واحد وهو الذكاء الاصطناعي، وستة متغيرات تابعة تمثل الأبعاد المختلفة لكفاءة إعداد التقارير المالية.

يتضح من الجدول أن المتغير المستقل هو الذكاء الاصطناعي(AI) ، ويُقاس من خلال (15) فقرة، تعكس مدى توظيف المؤسسات المالية لتقنيات الذكاء الاصطناعي في الجوانب المحاسبية والإدارية، مثل التعلم الآلي، تحليل البيانات الضخمة، وأنظمة المساعدة الذكية في إعداد التقارير واتخاذ القرار.

أما المتغيرات التابعة، فقد شملت مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تعكس كفاءة وجودة التقارير المالية من زوايا متعددة، وهي:

1. كفاءة إعداد التقارير المالية :(EFR) يُقاس من خلال (16) فقرة، ويمثل المؤشر العام الذي تسعى الدراسة إلى تفسيره في ضوء تطبيق الذكاء الاصطناعي.
2. تقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بإعداد التقارير المالية :(RTCFR) يتكون من (7) فقرات، ويقيس الأثر الكمي لتطبيق الذكاء الاصطناعي في خفض الزمن والتكلفة اللازمة لإعداد التقارير.
3. تقليل الأخطاء البشرية وتحسين دقة البيانات :(MHE-EAFD) يُقاس بـ (9) فقرات، ويعبّر عن البعد النوعي لكفاءة التقارير من حيث الدقة وتقليل التحيّز أو الخطأ الناتج عن العنصر البشري.
4. الشفافية في إعداد التقارير المالية :(TFR) يشمل (17) فقرة، ويُعد من أهم المؤشرات التي تربط بين الذكاء الاصطناعي والإفصاح المالي النزيه والواضح.
5. الكشف المبكر عن الأنشطة المالية غير الطبيعية أو الاحتيالية :(EDIFFA) يضم (9) فقرات، ويقيس قدرة الأنظمة الذكية على التنبؤ بالمخاطر والكشف عن التحايل في وقت مبكر.
6. جودة الإفصاح المالي وزيادة ثقة أصحاب المصلحة :(QFD-IST) يتكون من (8) فقرات، ويرتبط بتأثير الذكاء الاصطناعي في تحسين العلاقة بين المنظمة والمستثمرين أو المستخدمين من خلال الإفصاح الفعّال.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الترميز يهدف إلى تبسيط عملية التحليل الإحصائي، لاسيما عند إدخال البيانات في البرنامج الإحصائية SPSS ، حيث تُستخدم الرموز المختصرة كمرجع لكل متغير أثناء بناء النموذج الهيكلي واختبار الفرضيات.

فضلا عن ذلك، فإن توزيع عدد الفقرات على المتغيرات المختلفة يشير إلى شمولية أداة القياس، مما يعزز من موثوقية النتائج وصدقها. وقد تم تصميم فقرات الأداة بحيث تغطي كل بُعد من أبعاد الدراسة بشكل متوازن يتماشى مع الأهداف العامة والفرعية للدراسة.

ثانيا : اختبار ثبات اداة قياس الدراسة

سعياً للتأكد من ثبات أداة الدراسة وموثوقية الفقرات المستخدمة في قياس المتغيرات، تم احتساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، وهو من أكثر الأساليب الإحصائية شيوعاً لقياس درجة الاتساق الداخلي بين فقرات كل مقياس أو بُعد فرعي. ويُعد معامل كرونباخ مؤشرًا على مدى تجانس الفقرات في قياس البُعد ذاته، حيث تُعد القيمة المقبولة إحصائيًا هي ما يزيد عن (0.70)، بينما تعتبر القيم التي تتجاوز (0.80) دليلاً على ثبات جيد، وتشير القيم التي تتجاوز (0.90) إلى ثبات مرتفع جدًا.(Hair et al., 2019)

ويُظهر الجدول(2) أن معامل كرونباخ ألفا للمقياس الكلي للذكاء الاصطناعي (AI) بلغ (0.935)، مما يعكس درجة عالية جدًا من الثبات الداخلي، ويدل على أن الفقرات المرتبطة بهذا المتغير كانت متجانسة إلى حد كبير. كما بلغ معامل الثبات الكلي لمقياس كفاءة إعداد التقارير المالية(0.894) (EFR) ، وهو كذلك مؤشر قوي على موثوقية المقياس. أما بالنسبة للأبعاد الفرعية الأخرى لكفاءة إعداد التقارير المالية، فقد جاءت قيم معامل كرونباخ ألفا على النحو الآتي:

بعد تقليل الوقت والتكاليف (RTCFR) بلغ (0.883)، بُعد تقليل الأخطاء البشرية وتحسين الدقة (MHE-EAFD) بلغ (0.9134) اما بُعد الكشف المبكر عن الأنشطة الاحتيالية (EDIFFA) سجل (0.928) اما بعد جودة الإفصاح وزيادة الثقة (QFD-IST) بلغ (0.967) في حين بلغ معامل الثبات الكلي لبُعد الشفافية في إعداد التقارير المالية (TFR) (0.956).

تشير هذه النتائج إلى أن جميع المتغيرات والأبعاد الفرعية تتمتع بثبات مرتفع جدًا، مما يدل على موثوقية أداة الدراسة واعتماديتها في القياس، ويؤكد صلاحيتها لاستخدامها في التحليل الإحصائي، سواء في اختبار الفرضيات أو بناء النموذج البنيوي باستخدام نماذج المعادلات الهيكلية.(SEM)

جدول (2) نتائج اختبار ثبات مقياس الدراسة

المقياس	معامل كرونباخ الفا للبعد	معامل كرونباخ الفا للمقياس
AI	-	0.935
EFR	-	0.894
RTCFR	0.883	
MHE-EAFD	0.9134	
TFR	-	0.956
EDIFFA	0.928	
QFD-IST	0.967	

ثالثا: التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة

سعياً لفهم التوجهات العامة لعينة الدراسة تجاه متغيرات البحث، تم استخدام الإحصاءات الوصفية لتحليل البيانات الأولية المستخرجة من استجابات المشاركين على أداة القياس. وتهدف هذه التحليلات إلى إعطاء صورة كمية مبدئية عن مدى إدراك أفراد العينة للمتغيرات قيد الدراسة، وذلك من خلال حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، بالإضافة إلى الحدين الأدنى والأعلى للاستجابات على كل مقياس.

وتُمكّن هذه الإحصاءات من قياس مستوى تركز البيانات حول المتوسط ومدى تشتتها، مما يساعد في تحديد درجة الاتفاق أو التباين بين المشاركين بشأن القضايا المطروحة. ويُعد هذا التحليل خطوة تمهيدية مهمة تسبق اختبار الفرضيات، حيث يُسهم في تفسير النتائج بشكل أدق.وفيما يلي جدول (3) يوضح الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرئيسة في الدراسة :

جدول(3) المتوسطات الحسابية لمقاييس الدراسة وابعادها

المقياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الادنى	الحد الاعلى
AI	4.237	0.821	2	5
EFR	4.178	0.725	1	5
RTCFR	4.092	0638	1	5
MHE-EAFD	4.216	0826	2	5
TFR	4.362	.0.7280	3	5
EDIFFA	4.234	0.779	2	5
QFD-IST	4.254	0.835	2	5

يوضح الجدول (3) القيم الإحصائية الوصفية للمتغيرات الرئيسة في الدراسة، والمتمثلة في الذكاء الاصطناعي(AI) ، وكفاءة إعداد التقارير المالية (EFR) بأبعادها الخمسة. وقد شملت المؤشرات الوصفية كلاً من المتوسط الحسابي (Mean)، والانحراف المعياري (Standard Deviation)، والحد الأدنى والأعلى للقيم المسجلة في إجابات المشاركين، وهو ما يتيح فهماً أولياً لمستوى استجابات العينة تجاه كل متغير.

1- الذكاء الاصطناعي(AI)

سجل هذا المتغير متوسطًا حسابيًا بلغ (4.237)بانحراف معياري (0.821)، ضمن نطاق من (2) إلى (5)، ما يشير إلى مستوى مرتفع في استخدام الذكاء الاصطناعي من وجهة نظر المشاركين، مع تباين متوسط في الآراء كما يعكسه الانحراف المعياري.

2- كفاءة إعداد التقارير المالية(EFR)

جاء متوسط هذا المتغير عند (4.178)بانحراف معياري (0.725)، وبحد أدنى (1) وأعلى (5)، ما يدل على إدراك عالٍ نسبيًا من قبل المشاركين لمستوى كفاءة إعداد التقارير المالية، وهو ما يتماشى مع نتائج أبعاد هذا المتغير.

3- تقليل الوقت والتكاليف(RTCFR)

بلغ متوسط هذا البُعد (4.092)بانحراف معياري منخفض نسبيًا (0.638)، ما يشير إلى اتفاق واسع بين أفراد العينة على فاعلية الذكاء الاصطناعي في تقليل الوقت والتكلفة المرتبطة بالتقارير.

4- تقليل الأخطاء البشرية وتحسين دقة البيانات(MHE-EAFD)

سجل متوسطًا قدره (4.216)بانحراف معياري (0.826)، مما يعكس مستوى مرتفعًا من الاتفاق على أن الذكاء الاصطناعي يسهم بفاعلية في تحسين دقة البيانات وتقليل الأخطاء البشرية.

5- الشفافية في التقارير المالية(TFR)

بلغ المتوسط الحسابي لهذا البُعد (4.362)وهو الأعلى بين جميع المتغيرات، مع انحراف معياري (0.728)، مما يدل على مستوى مرتفع جدًا من الشفافية يُعزى لتطبيق الذكاء الاصطناعي في إعداد التقارير المالية، وتجانس نسبي بين إجابات المبحوثين.

6- الكشف المبكر عن الأنشطة الاحتيالية(EDIFFA)

سجل هذا البُعد متوسطًا قدره (4.234)، وانحرافًا معياريًا (0.779)، وهو ما يعكس إدراكًا قويًا لفاعلية الذكاء الاصطناعي في الكشف المبكر عن الأنشطة غير الطبيعية أو الاحتيالية.

7- جودة الإفصاح وزيادة ثقة أصحاب المصلحة(QFD-IST)

بلغ المتوسط الحسابي لهذا البُعد (4.254)، وهو أيضًا من القيم المرتفعة، مع انحراف معياري (0.835)، ويشير إلى دور واضح لتقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين الإفصاح المالي وتعزيز ثقة الجهات المعنية.

تعكس هذه النتائج أن جميع المتغيرات سجلت متوسطات حسابية أعلى من (4 (على مقياس ليكرت الخماسي، مما يشير إلى اتجاهات إيجابية قوية لدى أفراد العينة نحو تبني الذكاء الاصطناعي وتأثيره على كفاءة التقارير المالية .كما أن القيم المنخفضة نسبيًا للانحراف المعياري تدل على تجانس نسبي في وجهات نظر المستجيبين.

نتائج اختبار الفرضيات:

1-نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الاولى

تم اختبار الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على يوجد اثر ذو دلالة معنوية لذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة إعداد التقارير المالية (EFR) في المؤسسات المصرفية، باستخدام تحليل الانحدار البسيط، وقد أظهرت النتائج الإحصائية ما يلي:

جدول (4) الفرضية الرئيسة الأولى (H1)

المتغير المستقل	المتغير التابع	α	β	T	P	R^2	F	P
AI	EFR	0.561	0.328	4.683	0.000	0.38	2.358	**0.000**

يشير الجدول (4) الى ان **قيمة معامل بيتا (β)** للذكاء الاصطناعي بلغت (0.328)، مما يشير إلى أن هناك **تأثيرًا إيجابيًا مباشرًا** لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي على كفاءة إعداد التقارير المالية، أي أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في مستوى استخدام الذكاء الاصطناعي تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.328) في كفاءة إعداد التقارير.

كما بلغت **قيمة T المحسوبة** (4.683)وهي أعلى من القيمة الجدولية، مما يعكس **دلالة معنوية قوية** للعلاقة، في حين كانت **قيمة P المقابلة (0.000)** (أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد($\alpha \leq 0.05$) ، وهو ما يعني **رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة**، وبالتالي فإن العلاقة بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية مهمة.

أما **معامل التحديد (R^2)** فقد بلغ (0.38)، مما يدل على أن **38%من التباين في كفاءة إعداد التقارير المالية يمكن تفسيره من خلال الذكاء الاصطناعي**، وهي نسبة تفسيرية جيدة تدل على وجود أثر فعلي في النموذج. كما بلغت **قيمة Fللنموذج الكلي (2.358)**، مع دلالة معنوية مؤكدة($P = 0.000$) ، مما يدعم صلاحية النموذج ككل.

وأخيرًا، فإن **قيمة الثابت (α)** في المعادلة بلغت (0.561)، وهي تمثل القيمة المتوقعة لكفاءة إعداد التقارير المالية في حال عدم وجود الذكاء الاصطناعي، وهو ما يعطي بعدًا إضافيًا لفهم مساهمة المتغير المستقل.

اذ تُؤكد هذه النتائج وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحسين كفاءة إعداد التقارير المالية في البيئة المصرفية، مما يعزز من أهمية توظيف الأدوات الذكية لدعم العمليات المالية والمحاسبية في المؤسسات.

2-نتائج اختبار الفرضية الفرعية (H1a):

تنص الفرضية الفرعية الأولى (H1a) على أنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقنيات الذكاء الاصطناعي في تقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بإعداد التقارير المالية. ولغرض التحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) لقياس أثر الذكاء الاصطناعي (AI) كمتغير مستقل على بعد تقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بإعداد التقارير المالية (RTCFR) كمتغير تابع.

جدول (5) نتائج اختبار الفرضية الفرعية (H1a)

المتغير المستقل	المتغير التابع	α	β	T	P	R^2	F	P
AI	RTCFR	0.261	21.782	4.652	0.000	0.36	2.112	0.000

وقد أظهرت النتائج الواردة في جدول (5) الى ان قيمة معامل بيتا بلغت (21.782) (β)، مما يشير إلى وجود أثر إيجابي قوي للذكاء الاصطناعي على تقليل الوقت والتكاليف، أي أن كل ارتفاع بمقدار وحدة واحدة في استخدام الذكاء الاصطناعي يقابله انخفاض واضح في الوقت والتكاليف المرتبطة بإعداد التقارير، وهو ما يعكس فاعلية تطبيق هذه التقنيات في تسريع عمليات المعالجة وتحسين الكفاءة التشغيلية.

كما بلغت قيمة T المحسوبة (4.652)، وهي قيمة مرتفعة وتدل على وجود دلالة إحصائية قوية للأثر، بدلالة مستوى الاحتمالية (P = 0.000) الذي جاء أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha \leq 0.05$)، ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. و بلغ معامل التحديد (0.36) (R^2)، مما يعني أن 36% من التباين في متغير RTCFR يمكن تفسيره من خلال متغير الذكاء الاصطناعي، وهو ما يعد نسبة تفسيرية جيدة تعكس فاعلية المتغير المستقل في تفسير التغير في المتغير التابع.

وبلغت قيمة F للنموذج الكلي (2.112)، مما يعكس صلاحية النموذج الإحصائي، خاصة مع دلالة معنوية مصاحبة (P = 0.000). أما قيمة الثابت (α) فقد بلغت (0.261)، وهي تمثل القيمة المتوقعة لبُعد تقليل الوقت والتكاليف في حالة غياب الذكاء الاصطناعي، وتُستخدم لفهم نقطة الانطلاق في المعادلة.

تشير هذه النتائج بوضوح إلى وجود أثر دال إحصائيًا وموجب للذكاء الاصطناعي في تقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بإعداد التقارير المالية، مما يؤكد أن توظيف التقنيات الذكية داخل المؤسسات المصرفية يسهم في تحسين الكفاءة وتقليل الأعباء الزمنية والمادية المرتبطة بإعداد البيانات المالية، وهو ما يتوافق مع أهداف التحول الرقمي في القطاع المالي.

3- نتائج اختبار الفرضية الفرعية (H1b):

تنص الفرضية الفرعية الثانية (H1b) على ما يلي يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقنيات الذكاء الاصطناعي في تقليل الأخطاء البشرية وتحسين دقة البيانات المالية. ولغرض اختبار هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر الذكاء الاصطناعي (AI) كمتغير مستقل على بعد تقليل الأخطاء البشرية وتحسين دقة البيانات المالية-(MHE EAFDكمتغير تابع.

جدول (6) نتائج اختبار الفرضية الفرعية (H1b)

المتغير المستقل	المتغير التابع	A	β	T	P	R^2	F	P
AI	MHE-EAFD	0.3031	0.238	2.435	0.000	0.41	4.231	**0.000**

وقد أظهرت النتائج الواردة في الجدول (6) **الى ان قيمة معامل بيتا (β)** بلغت **(0.238)**، وهي قيمة موجبة تدل على وجود **أثر إيجابي للذكاء الاصطناعي في تقليل الأخطاء البشرية وتحسين دقة البيانات المالية** .ويعني ذلك أنه كلما زاد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسة، ارتفع مستوى دقة البيانات المالية وانخفضت الأخطاء الناتجة عن التدخل البشري.

كما بلغت **قيمة T المحسوبة** (2.435)، وهي أعلى من القيمة الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05، مما يعكس **دلالة إحصائية مهمة**، تدعم وجود علاقة ذات أثر بين المتغيرين. و جاءت **قيمة P المصاحبة (0.000)**أقل من مستوى الدلالة المعتمد($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدفع إلى **رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة**، أي وجود أثر معنوي حقيقي. أما **معامل التحديد (R^2)** فقد بلغ (0.41)، وهو ما يعني أن **41%من التباين في متغير تقليل الأخطاء البشرية وتحسين دقة البيانات يُعزى إلى الذكاء الاصطناعي**، بينما يعود ما تبقى إلى متغيرات أخرى خارجة عن النموذج.

كما بلغت **قيمة F للنموذج** (4.231)مع دلالة معنوية مصاحبة(P = 0.000) ، مما يؤكد **معنوية النموذج ككل**. وقد سجلت **قيمة الثابت (α)** في المعادلة (0.3031)، وتمثل القيمة المتوقعة للمتغير التابع في حالة غياب تأثير الذكاء الاصطناعي.

تشير النتائج إلى وجود **أثر معنوي وإيجابي دال إحصائيًا** لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقليل الأخطاء البشرية وتعزيز دقة البيانات المالية داخل المؤسسات المصرفية. وتدعم هذه النتيجة التوجهات الحديثة نحو التحول الرقمي في المحاسبة، وتأكيد دور الذكاء الاصطناعي في رفع جودة البيانات وكفاءة التقارير المحاسبية.

4- نتائج اختار الفرضية الرئيسة الثانية (H2):

تنص الفرضية الرئيسة الثانية (H2) على ما يلي **يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز شفافية التقارير المالية في المؤسسات المصرفية.** لتحليل هذه الفرضية، تم استخدام **تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression)**، حيث تم اختبار أثر الذكاء الاصطناعي (AI) كمتغير مستقل على **شفافية التقارير المالية (TFR)**كمتغير تابع.

جدول (7) نتائج اختار الفرضية الرئيسة الثانية (H2)

المتغير المستقل	المتغير التابع	α	β	T	P	R^2	F	P
AI	TFR	0.3031	0.1541	4.321	0.003	0.45	5.264	**0.000**

وقد أظهرت نتائج التحليل في الجدول (7) الى ان **قيمة معامل بيتا بلغت** (0.1541) **(β)** ، وهي قيمة موجبة تشير إلى أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي **يسهم بشكل إيجابي في تعزيز مستوى الشفافية** في التقارير المالية، ولو بدرجة معتدلة. وهذا يعني أن المؤسسات المصرفية التي تطبق تقنيات الذكاء الاصطناعي تكون أكثر قدرة على تقديم معلومات مالية واضحة ودقيقة لأصحاب المصلحة.

كما أظهرت **قيمة T المحسوبة** (4.321)، وهي أعلى من القيمة الحرجة الإحصائية عند مستوى الدلالة 0.05، مما يعكس **وجود أثر معنوي** للذكاء الاصطناعي على الشفافية. و بلغت **قيمة P المرتبطة بـ**(0.003) **T** ، وهي أقل من مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدل على أن **العلاقة دالة إحصائيًا** ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

أما **معامل التحديد (R^2)** فبلغ (0.45)، أي أن **45%من التغيرات في مستوى شفافية التقارير المالية يمكن تفسيرها من خلال متغير الذكاء الاصطناعي،** في حين أن الـ 55% المتبقية تعود إلى عوامل أخرى لم يشملها النموذج الحالي. وبلغت **قيمة F للنموذج** (5.264)مع دلالة إحصائية مصاحبة($P = 0.000$) ، مما يؤكد أن النموذج **كليًا معنوي** وصالح للتحليل. بينما بلغت **قيمة الثابت**(0.3031) **(α)** ، وهي تمثل قيمة شفافية التقارير المالية المتوقعة في حال غياب تأثير الذكاء الاصطناعي.

تشير النتائج بوضوح إلى وجود **علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية** بين تطبيق الذكاء الاصطناعي وتعزيز الشفافية في التقارير المالية لدى المؤسسات المصرفية. وتدعم هذه النتيجة الفرضية التي ترى في الذكاء الاصطناعي أداةً مساندة لإعداد تقارير مالية أكثر دقة ووضوحًا، مما يعزز ثقة المستخدمين بالمعلومات المالية المنشورة ويُسهم في تحسين جودة الإفصاح المؤسسي.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية (H2a):

تنص الفرضية الفرعية (H2a) على ما يلي **يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف المبكر عن الأنشطة المالية غير الطبيعية أو الاحتيالية.** لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام **تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression)**لقياس أثر الذكاء الاصطناعي (AI) كمتغير مستقل على بعد **الكشف المبكر عن الأنشطة المالية غير الطبيعية أو الاحتيالية (EDIFFA)** كمتغير تابع.

جدول (8) نتائج اختبار الفرضية الفرعية (H2b)

المتغير المستقل	المتغير التابع	α	β	T	P	R^2	F	P
AI	EDIFFA	0.281	0.205	2.328	0.01	0.44	3.205	**0.000**

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (8) الى ان **قيمة معامل بيتا بلغت** (0.205) **(β)** ، وهي قيمة موجبة تعكس وجود **علاقة طردية بين تطبيق الذكاء الاصطناعي وقدرته على التنبؤ بالأنشطة المالية غير الطبيعية أو الاحتيالية،** مما يعني أن تعزيز استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات المصرفية يرتبط بقدرتها الأكبر على الرصد الاستباقي للمخاطر والاحتيال المالي. كما بلغت **قيمة T المحسوبة** (2.328)، وهي قيمة دالة إحصائيًا، تشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين ليست عشوائية بل ذات مغزى تحليلي يمكن الاعتماد عليه.

أما **قيمة الاحتمالية (P) المرتبطة بـ T** فقد بلغت (0.01)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدل على **وجود دلالة معنوية إحصائية للنتائج،** وبالتالي **يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.** و بلغ **معامل التحديد**(0.44) **(R^2)** ، ما يشير إلى أن **44%من التغير في قدرة المؤسسات المصرفية على الكشف المبكر عن الأنشطة المالية غير الطبيعية يمكن تفسيره من خلال متغير الذكاء الاصطناعي،** وهو ما يُعد نسبة جيدة توضح أهمية الذكاء الاصطناعي في هذا السياق.

كما بلغت **قيمة F للنموذج** (3.205)، وهي دالة معنويًا عند($P = 0.000$) ، مما يدعم **صلاحية النموذج التحليلي ككل.** أما **قيمة الثابت (α)** فقد بلغت (0.281)، وتمثل مستوى الكشف المبكر المتوقع في حال غياب الذكاء الاصطناعي.

تشير النتائج الى وجود **أثر إيجابي دال إحصائيًا** للذكاء الاصطناعي في تحسين قدرة المؤسسات المصرفية على الكشف المبكر عن الأنشطة المالية غير الطبيعية أو الاحتيالية. وتنسجم هذه النتيجة مع الأدبيات الحديثة التي تشير إلى فاعلية خوارزميات الذكاء الاصطناعي، كالتعلم الآلي وتحليل الأنماط، في تتبع البيانات المالية وتحليلها بصورة آنية واكتشاف الحالات الشاذة، بما يُعزز من الحوكمة والشفافية وتقليل المخاطر التشغيلية.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية (H2b):

تنص الفرضية الفرعية (H2b) على ما يلي **يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الإفصاح المالي وزيادة ثقة أصحاب المصلحة في المعلومات المحاسبية المنشورة. اذ** تم اختبار هذه الفرضية باستخدام **تحليل الانحدار البسيط(Simple Linear Regression)** ، بهدف قياس أثر الذكاء الاصطناعي (AI) كمتغير مستقل على متغير **جودة الإفصاح المالي وزيادة ثقة أصحاب المصلحة.(QFD-IST)**

جدول (9) نتائج اختبار الفرضية الفرعية (H2b)

المتغير المستقل	المتغير التابع	A	β	T	P	R^2	F	P
AI	QFD-IST	0.421	0.311	3.4021	0.000	0.48	6.251	**0.003**

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (9) ان قيمة معامل بيتا بلغت (0.311) (β) ، وهي قيمة موجبة ذات دلالة مهمة، تشير إلى أن ارتفاع مستوى تطبيق الذكاء الاصطناعي يرتبط بتحسين جودة الإفصاح المالي وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة بالمعلومات المحاسبية المقدمة. وهذا يعني أن الذكاء الاصطناعي يسهم في دقة وتوقيت ووضوح الإفصاحات المالية، بما يعزز الشفافية والموثوقية في أعين المستخدمين. أما قيمة T المحسوبة فقد بلغت (3.4021)، وهي أعلى من القيمة الحرجة عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) ، مما يؤكد أن الأثر ذو دلالة إحصائية قوية.

و جاءت قيمة P المرتبطة بـ(0.000) T ، وهي أقل من 0.05، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن الأثر الإيجابي حقيقي ومعنوي. وبلغ معامل التحديد(0.48) (R^2) ، وهو ما يشير إلى أن 48%من التغيرات في جودة الإفصاح المالي وثقة أصحاب المصلحة يمكن تفسيرها من خلال الذكاء الاصطناعي، في حين تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى خارجة عن النموذج.

أما قيمة F للنموذج فقد بلغت (6.251) مع دلالة معنوية($P = 0.003$) ، ما يدل على صلاحية النموذج بشكل عام. وبلغت قيمة الثابت(0.421) (α) ، وهي تمثل القيمة المقدرة لجودة الإفصاح وثقة أصحاب المصلحة في حالة غياب أثر الذكاء الاصطناعي.

اذ تشير النتائج إلى وجود أثر معنوي وإيجابي ذو دلالة إحصائية للذكاء الاصطناعي في تعزيز جودة الإفصاح المالي وزيادة ثقة أصحاب المصلحة بالمعلومات المحاسبية المنشورة. وتؤكد هذه النتيجة أهمية تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم مبادئ الشفافية والموثوقية، من خلال تحسين توقيت التقارير ودقتها وسهولة الوصول إليها، وهو ما ينعكس مباشرة على ثقة المستثمرين والمستخدمين النهائيين بالمخرجات المحاسبية للمؤسسات المصرفية.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولا الاستنتاجات

1. أثبتت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يُعد عاملًا محوريًا في تحسين كفاءة إعداد التقارير المالية، من خلال دوره في تسريع العمليات، وتحسين جودة البيانات، وتوفير آليات ذكية لمعالجة وتحليل المعلومات المالية.
2. تبيّن أن الذكاء الاصطناعي يسهم بفاعلية في تقليل الوقت والتكاليف التشغيلية المرتبطة بإعداد التقارير، مما ينعكس إيجابًا على الكفاءة العامة للمؤسسة المالية ويخفض الأعباء المتكررة على الموظفين.
3. أظهرت النتائج أن الذكاء الاصطناعي يُقلل من نسبة الأخطاء البشرية ويحسّن دقة البيانات، وهو ما يعزز من موثوقية مخرجات النظام المالي ويُقلل من فرص التلاعب أو الخطأ غير المقصود.
4. كشفت الدراسة عن دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية المالية، وذلك من خلال تسهيل تتبع البيانات وتحليلها بشكل لحظي، ما يضمن تقديم معلومات واضحة وغير مضللة لأصحاب العلاقة.
5. أوضحت النتائج وجود أثر إيجابي للذكاء الاصطناعي في الكشف المبكر عن الأنشطة المالية الاحتيالية أو غير الطبيعية، عبر تتبع الأنماط الشاذة وتحليلها آليًا ضمن البيانات المالية الضخمة.
6. أكدت الدراسة أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي أدى إلى تعزيز جودة الإفصاح المالي وزيادة ثقة أصحاب المصلحة في المعلومات المحاسبية المنشورة، من خلال دقة المحتوى وسرعة الوصول إليه.
7. أظهرت نتائج معامل التحديد (R^2) مستويات تفسيرية جيدة، حيث بلغ تأثير الذكاء الاصطناعي على بعض الأبعاد ما يزيد عن 40%، ما يعكس فاعلية النموذج المستخدم في التنبؤ بالعلاقات بين المتغيرات.
8. سجلت أداة الدراسة معامل ثبات (كرونباخ ألفا) عالٍ جدًا تجاوز 0.88 لجميع المتغيرات، مما يدل على انسجام فقرات الاستبانة وصدقها في تمثيل المتغيرات محل الدراسة.
9. لوحظ وجود تفاوت في استجابات العينة بحسب الخلفية الوظيفية والتخصصية، حيث أظهر موظفو تكنولوجيا المعلومات إدراكًا أعلى لأثر الذكاء الاصطناعي مقارنة بزملائهم في المحاسبة.
10. تؤكد نتائج الدراسة أهمية الدمج الفعّال بين الذكاء الاصطناعي والنظم المحاسبية التقليدية، لتحقيق التوازن بين الأتمتة والحكم البشري وتحقيق أقصى درجات الكفاءة والموثوقية.

ثانيا : التوصيات

1. ضرورة تبنّي المصارف العراقية لاستراتيجية رقمية متكاملة تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في الأنشطة المحاسبية، وخاصة في إعداد وتحليل التقارير المالية، لما لذلك من دور مباشر في تعزيز الكفاءة التشغيلية.
2. العمل على تطوير البنية التحتية الرقمية داخل المصارف، وتوفير الأنظمة الذكية الحديثة القادرة على التعامل مع كميات كبيرة من البيانات ومعالجتها بدقة وسرعة.

3. تصميم وتنفيذ برامج تدريب تخصصية للكوادر المحاسبية والتقنية في المصارف حول استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، مثل التعلم الآلي، وأنظمة التنبؤ، وتحليل البيانات الضخمة.

4. ضرورة تحديث السياسات والإجراءات المالية بما يتلاءم مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لتفادي تضارب الأدوار وضمان وضوح المساءلة في بيئة شبه آلية.

5. تشجيع الابتكار الداخلي في المصارف عبر دعم فرق التطوير والبرمجة لتصميم أنظمة ذكاء اصطناعي محلية، تتناسب مع خصوصية النظام المالي العراقي.

6. العمل على تضمين تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن مناهج التعليم الجامعي في كليات الإدارة والمحاسبة وتكنولوجيا المعلومات، لبناء قاعدة بشرية مؤهلة تقنيًا.

7. تعزيز الثقة بين المصارف والعملاء من خلال الإفصاح عن آليات استخدام الذكاء الاصطناعي، وبيان حدود تدخل الأنظمة الذكية في إعداد البيانات المالية ونشرها.

8. دعوة الجهات الرقابية في القطاع المصرفي إلى تطوير أدلة إرشادية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التقارير المالية، تتضمن معايير للشفافية والأمن السيبراني والحوكمة.

9. توصي الدراسة بضرورة إجراء دراسات مماثلة تشمل المصارف الحكومية والمؤسسات المالية الأخرى، لتوسيع نطاق المعرفة واختبار عمومية النتائج.

10. الاهتمام المستمر بتقييم تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة وتحديثها بشكل دوري، لضمان مواكبتها للتطورات العالمية في المعايير المالية والتقنية.

المصادر

1 AlMansoori, M. A. A. A., & Yasse, A. O. (2023). The Impact of Asset Quality on Earnings Management for Commercial Banks Listed on the Iraq Stock Exchange. Al-Kut University College Journal, (Special issue).

2 AlMansoori, M. A. A. A., Hadi, L. H. A., & Radi, A. S. H. (2023). The Impact of the (Covld-19) on the Quality of Financial Statements for Banks Listed on the Iraq Stock Exchange. Al-Kut University College Journal, (Special issue).

3 Almansoori, M. A., Ali, R. H., & Abdulamir, A. N. (2021). The Effect of Overconfidence in the Presentation of Financial Statements on Corporate Tax Avoidance. International Journal of Innovation, Creativity and Change. Vol15, (6.342-354).

4 ALMANSOORI, M., Moradi, M., & Salehi, M. (2018). Accounting Conservatism and Long-Run Stock Return: Some Evidence of Initial Offering in Tehran Stock Exchange. Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, 3.

5 Appelbaum, D., Kogan, A., Vasarhelyi, M., & Yan, Z. (2017). *Impact of business analytics and enterprise systems on managerial accounting*. International Journal of Accounting Information Systems, 25, 29–44. https://doi.org/10.1016/j.accinf.2017.03.003

6 Basel Committee on Banking Supervision. (2015). *Guidelines: Corporate governance principles for banks*. Bank for International Settlements. https://www.bis.org

7 Bughin, J., Hazan, E., Ramaswamy, S., Chui, M., Allas, T., Dahlström, P., ... & Trench, M. (2018). *Notes from the AI frontier: Modeling the impact of AI on the world economy*. McKinsey Global Institute. https://www.mckinsey.com/

8 Bushman, R. M., & Smith, A. J. (2001). *Financial accounting information and corporate governance*. Journal of Accounting and Economics, 32(1-3), 237–333. https://doi.org/10.1016/S0165-4101(01)00027-1

9 Dai, J., & Vasarhelyi, M. A. (2016). *Toward blockchain-based accounting and assurance*. Journal of Information Systems, 30(3), 5–21. https://doi.org/10.2308/isys-10416

10 Dechow, P. M., & Dichev, I. D. (2002). *The quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors*. The Accounting Review, 77(s-1), 35–59. https://doi.org/10.2308/accr.2002.77.s-1.35

11 Deloitte. (2020). *AI and the Future of Financial Reporting*. Deloitte Insights. https://www2.deloitte.com

12 Goodfellow, I., Bengio, Y., & Courville, A. (2016). *Deep Learning*. MIT Press. https://www.deeplearningbook.org/

13 Haenlein, M., & Kaplan, A. (2019). *A brief history of artificial intelligence: On the past, present, and future of artificial intelligence*. California Management Review, 61(4), 5–14. https://doi.org/10.1177/0008125619864925

14 Hasan, M. G. ., Madhe, B. . A.-D. F. ., & Almansoori, M. A. A. (2021). The Impact of the Application of International Financial Reporting Standards in Increasing the Efficiency of the Iraqi Tax System. Studies of Applied Economics, 39(11). https://doi.org/10.25115/eea.v39i11.5992

15 Hoitash, R., Hoitash, U., & Bedard, J. C. (2009). *Corporate governance and internal control over financial reporting: A comparison of regulatory regimes*. The Accounting Review, 84(3), 839–867. https://doi.org/10.2308/accr.2009.84.3.839

16 ICAEW. (2020). *Artificial intelligence and the future of accountancy*. Institute of Chartered Accountants in England and Wales. https://www.icaew.com

17 Kokina, J., & Davenport, T. H. (2017). *The emergence of artificial intelligence: How automation is changing auditing*. Journal of Emerging Technologies in Accounting, 14(1), 115–122. https://doi.org/10.2308/jeta-51730

18 PwC. (2017). *Sizing the prize: What's the real value of AI for your business and how can you capitalise?* https://www.pwc.com/gx/en/issues/data-and-analytics/publications/artificial-intelligence-study.html

19 Russell, S. J., & Norvig, P. (2021). *Artificial Intelligence: A Modern Approach* (4th ed.). Pearson.

20 Tang, F., & Karim, K. E. (2020). *Big Data and Artificial Intelligence in the Audit Process: Current Practice and Future Trends*. Accounting and Finance Research, 9(3), 78–92. https://doi.org/10.5430/afr.v9n3p78

21 Vasarhelyi, M. A., Kogan, A., & Tuttle, B. M. (2015). *Big Data in accounting: An overview*. Accounting Horizons, 29(2), 381–396. https://doi.org/10.2308/acch-51071

22 Yoon, K., Hoogduin, L., & Zhang, L. (2015). *Big Data as complementary audit evidence*. Accounting Horizons, 29(2), 431–438. https://doi.org/10.2308/acch-51067

23 Zhang, B., Dafoe, A., & Dafoe, L. (2021). *Artificial intelligence and the risk of algorithmic bias*. Brookings Institution. https://www.brookings.edu/research/artificial-intelligence-and-the-risk-of-algorithmic-bias/

The impact of opportunistic behavior on the risks of stock price crash (a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange)

Tabarak maiss hatem[1]*, and Ali Saad Mohammed[2]*

[1] Department of Banking and Financial sciences, College of Administration & Economic, Al-Muthana University, Iraq
Master student - College of Administration & Economic, Al-Muthana University, Iraq
E-mail: [1]Tabarakmaiss@mu.edu.iq

[2] Department of Banking and Financial sciences, College of Administration & Economic, Al-Muthana University, Iraq
E-mail: [2]alisaadalazawi@mu,edu,iq

Corresponding author, Ali Saad Mohammed - E-mail: [2]alisaadalazawi@mu,edu,iq

Abstract

This study aims to analyze the relationship between managerial opportunistic behavior, accounting practices, and the likelihood of sudden stock price crashes in the financial markets. The research examined a sample of ten Iraqi commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, utilizing financial data covering the period from 2016 to 2023. The Modified Jones Model was employed to measure opportunistic behavior by analyzing non-discretionary accruals as an indicator of earnings quality and managerial manipulation. Stock price crash risk was measured using a time-series model that links the monthly return of the stock to the market return, with the residuals of the model serving as a proxy for firm-specific adjusted returns.

The results revealed a positive and statistically significant effect of opportunistic behavior on stock price crash risk, supporting the study's central hypothesis. This indicates that managerial manipulation of financial outcomes contributes to an unstable environment, ultimately leading to sharp declines in stock prices. Furthermore, the findings showed that other variables—such as financial leverage, growth, bank size, and market-to-book ratio—also have a significant impact, highlighting their role in increasing stock vulnerability to market volatility.

Statistical robustness tests, including the Variance Inflation Factor (VIF), confirmed the absence of multicollinearity among independent variables. Additionally, both the Hausman and Breusch-Pagan tests indicated that the Random Effects Model was the most suitable for estimating the regression model.

The importance of this study lies in its practical contribution to understanding how opportunistic managerial behavior not only distorts accounting performance but also threatens the overall stability of financial markets by increasing the likelihood of stock price crashes. These findings emphasize the need for stronger oversight, enhanced transparency, and the development of corporate governance systems within Iraqi financial institutions.

اثر السلوك الانتهازي على مخاطر انهيار اسعار الاسهم (عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين السلوك الانتهازي للمديرين والممارسات المحاسبية، وبين احتمالية تعرض أسعار أسهم الشركات لانهيارات مفاجئة في سوق الأوراق المالية. تناول البحث عينة مكونة من (10) مصارف تجارية عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، باستخدام بيانات مالية تمتد من عام 2016 وحتى 2023. وقد تم اعتماد نموذج "جونز المعدل" لقياس السلوك الانتهازي من خلال تحليل المستحقات غير الاختيارية كأداة للكشف عن جودة الأرباح ومدى تلاعب الإدارة بها. كما تم قياس مخاطر انهيار الأسهم بناءً على نموذج زمني يربط العائد الشهري للسهم بعائد السوق، باستخدام بواقي المعادلة كمؤشر على العوائد الصافية المعدّلة.

أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي وموجب للسلوك الانتهازي على مخاطر انهيار الأسهم، مما يدعم الفرضية الأساسية للدراسة ويشير إلى أن التلاعب في النتائج المالية من قبل الإدارة يسهم في خلق بيئة غير مستقرة تؤدي في نهاية المطاف إلى تدهور مفاجئ في أسعار الأسهم. كما بينت النتائج تأثيرًا معنويًا لمتغيرات أخرى مثل الرافعة المالية والنمو وحجم المصرف والقيمة السوقية إلى الدفترية، مما يدل على أن تلك العوامل تلعب دورًا مركزيًا في زيادة هشاشة السهم أمام تقلبات السوق.

أكدت اختبارات الاستقرار الإحصائي للنموذج مثل اختبار VIF عدم وجود مشكلة تعدد توازي بين المتغيرات المستقلة، كما أشارت اختبارات Hausman و Breusch-Pagan إلى ملاءمة نموذج التأثيرات العشوائية، الذي تم اعتماده لتقدير النموذج.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في تقديم دليل تطبيقي على أن السلوك الانتهازي لا يقتصر تأثيره على الأداء المحاسبي فقط، بل يمتد ليهدد استقرار السوق المالي ككل من خلال زيادة احتمالية الانهيارات السعرية، الأمر الذي يتطلب رقابة صارمة وشفافية أكبر في أسواق المال، وتطوير نظم الحوكمة داخل المؤسسات المالية العراقية.

المقدمة

يشير السلوك الانتهازي في الأسواق المالية إلى السلوك الذي يسعى من خلاله الأفراد أو المؤسسات إلى تحقيق مكاسب غير مبررة على حساب الآخرين أو من خلال وسائل غير أخلاقية. ويشمل هذا السلوك المضاربة المفرطة واستغلال المعلومات الداخلية وقرارات الاستثمار التي تهدف فقط إلى تحقيق الربح السريع دون النظر إلى العواقب على المدى البعيد. وفيما يتعلق بمخاطر انهيار الأسعار، فهي مرتبطة بتقلبات السوق ويمكن أن تكون نتيجة لمجموعة من العوامل، مثل القرارات الاقتصادية السيئة أو الأزمات السياسية أو سلوك المستثمرين غير المبرر مثل، المبيعات الكبيرة للأسهم. لا تؤثر انهيارات الأسعار على السوق فحسب، بل تتسبب أيضاً في خسائر فادحة للمستثمرين وتقلل من ثقة الأفراد في الأسواق المالية. يمكن أن يؤدي السلوك الانتهازي في مثل هذه الأوقات إلى تفاقم الأزمة وتسريع الانهيار وتفاقم التقلبات الاقتصادية، حيث يسعى البعض إلى الاستفادة من انخفاض الأسعار لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل. يمكن أن يساعد فهم العلاقة بين هذه الظواهر في تحسين استراتيجيات التداول والحماية من الآثار السلبية.

مشكلة البحث

قد يؤثر السلوك الانتهازي للمدراء على أسعار الأسهم عن طريق اكتناز اخبار معينة او نشر شائعات أو تقارير مالية غير دقيقة، الامر الذي يؤدي إلى إبعاد أسعار الأسهم عن قيمتها الحقيقية ويزيد من احتمالية حدوث انهيار مفاجئ. يعزز السلوك الانتهازي التقلبات المفرطة في السوق حيث يتصرف المستثمرون بناءً على توقعات وإشاعات قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى الإفراط في التداول وضغوط البيع والشراء التي لا تعكس الوضع الحقيقي للشركة. يخلق هذا التقلب حالة من عدم اليقين ويزيد من احتمالية الفشل ويمكن أن تؤدي الانتهازية إلى تقويض الثقة في السوق ككل. عندما يدرك المستثمرون أن الأسواق يحركها الانتهازيون الذين لا يهتمون بالقيم الأساسية، فقد يفقدون الثقة في استثماراتهم، مما يزيد من خطر حدوث هبوط حاد في الأسعار. وبالتالي، فإن السلوك الانتهازي يعزز بيئة غير مستقرة ويزيد من مخاطر الانهيارات المفاجئة وغير المتوقعة في أسعار الأسهم.

هدف البحث

يهدف البحث الى بيان ما يلي:

1. العلاقة بين السلوك الانتهازي والاسواق المالية.
2. تأثير السلوك الانتهازي على القيم السوقية.
3. تأثير السلوك الانتهازي على الثقة في الاسواق المالية.
4. دور اكتناز الاخبار السيئة على انهيار اسعار الاسهم.

اهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تحديد علاقة السلوك الانتهازي وتأثيره على حجم مخاطر انهيارات أسعار الأسهم وما له من تأثير على استقرار الأسواق المالية وسلوك المستثمرين بشكل عام اذ يزيد السلوك الانتهازي من تقلبات السوق دون مبرر. عندما يندفع المستثمرون لتحقيق ربح سريع دون الانتباه إلى القيمة الأساسية للشركة، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع غير مستدام في أسعار الأسهم، وعندما تنتهي الطفرة يحدث انهيار مفاجئ في أسعار الأسهم. من الممكن أن يؤدي السلوك الانتهازي في بعض الأحيان إلى نقص السيولة، وذلك من خلال التوجيه الانتهازي الذي يدفع المستثمرين الى بيع الأسهم بشكل جماعي أو يتوقفون عن شراء أسهم معينة بعد تحقيق ربح سريع. ويشير نقص السيولة الى أن الأسواق تكون أكثر عرضة للتقلبات المفاجئة في الأسعار، والتي يمكن أن تؤدي إلى انهيارات مفاجئة. قد يلجأ بعض الانتهازيين إلى نشر الشائعات والمعلومات المضللة من أجل تحفيز تحركات السوق لصالحهم. مثل هذا التلاعب يشوه السوق ويزيد من احتمال حدوث انهيار عندما يدرك المستثمرون أن هذه التصرفات جعلت الأسعار غير واقعية أو مبالغ فيها. يمكن أن يؤدي السلوك الانتهازي إلى تقويض الثقة في السوق ككل، عندما يتصور المستثمرون أن الأسواق يسيطر عليها عدد قليل من الأفراد الذين يسعون إلى الربح على حساب الآخرين، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة القلق الجماعي وعدم اليقين، مما قد يؤدي إلى تسريع عملية الانهيار.

فرضية البحث

افترض الباحثان ان:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السلوك الانتهازي ومخاطر انهيار اسعار الاسهم.

مجتمع البحث

يتألف مجتمع البحث من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

المبحث الاول / السلوك الانتهازي

1- تمهيد

السلوك الانتهازي الإداري هو ظاهرة تتجلى في السلوك الذي يهدف إلى تحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة أو التنظيمية. ويرتبط هذا السلوك بممارسة السلطة والنفوذ لاتخاذ قرارات لا تعكس بالضرورة مصالح المنظمة أو الموظفين، بل تركز على المصالح الشخصية التي قد تكون قصيرة الأجل. يمكن أن يتخذ السلوك الانتهازي أشكالاً عديدة، مثل استخدام المزايا الوظيفية لتحقيق مكاسب شخصية، أو التلاعب بالموارد المتاحة لتحقيق أهداف شخصية، أو اتخاذ قرارات استراتيجية قد تضر بالمؤسسة من أجل تحسين الوضع الشخصي للمدير. في بيئة العمل، لا يكون السلوك الانتهازي محايدًا ويمكن أن يتسبب في أضرار كبيرة على المدى الطويل. وتشمل العواقب الرئيسية تدهور بيئة العمل وزيادة مستويات التوتر داخل المؤسسة وفقدان الثقة بين الموظفين والإدارة. كما يمكن أن يؤدي اتخاذ القرارات غير الاستراتيجية إلى ضعف الأداء التنظيمي وإعاقة الابتكار والنمو المستدام. بشكل خاص من المهم فهم السلوك الانتهازي للمدراء من أجل فهم كيف يمكن للقرارات الإدارية غير النزيهة أو التي تخدم مصالحها الذاتية أن تؤثر على النمو التنظيمي ودور القيم والمبادئ الأخلاقية في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.

1-1 المفاهيم الاساسية للسلوك الانتهازي

إن المشاكل الرئيسية التي نواجها اليوم تتعلق بالجوانب الأخلاقية، والسلوك الانتهازي هو أحد هذه الجوانب، لذا فقد استقطب هذا الموضوع اهتمام العديد من الباحثين لدراسته في مكان العمل، تناولت متغير السلوك الانتهازي اذ عبرت عن وجهات نظر مختلفة فقد عُرْفَ السلوك الانتهازي في ظل الفكر والمعتقد والمبادئ بأنه :

هو السلوك الذي يسعى لتحقيق المصلحة الذاتية دون اعتبار للعواقب الأخلاقية أو القانونية، وغالباً ما يرتبط بالغش أو الكذب أو استغلال نقاط الضعف في النظام أو الأفراد الآخرين (Van Dijke & De cremer,2010: 1234).

اما (ناصر، 2017: 32) عرف القائد الانتهازي هو في الواقع شخص لديه دهاء ومكر وقدرة على تلوين وتغيير جلده والاحتفاظ بقيمته. وهو شخص ليس له مسار معين، وله ولاءات وأفكار متعددة، ولا يتقيد بأفكار معينة، ومستعد للتنكر لماضيه ومعتقداته، ويبني أفضل صورة للمستقبل، ويخلق من خياله أفراداً ومستعد لوضع نفسه في موقف غرامي، ويقوم بدوره بكل عبقرية وبكل براعة وغير متشكك باختصار هو شخص يؤدي دوره بطريقة لا تقبل الشك.

ويعرف ايضاً هو شخص لا يكترث كثيرًا بالمبادئ والمعتقدات والقيم، حتى لو كانت مصالحه على حساب الآخرين، ولديه طريقة واعية وقدرة على تحقيق الذات باستغلال المواقف، وهو شخص انتهازي يكون سلوك الشخص الانتهازي مدفوعًا بقوة بدوافع أنانية، ويتصرف من أجل تحقيق مصالح معينة. ينطبق المصطلح على البشر والكائنات الحية والجماعات والشركات والأساليب والسلوكيات والمواقف (محمد وسلمان، 2022 : 76).

من خلال المفاهيم السابقة يمكن تعريف السلوك الانتهازي على أنه سلوك الأفراد أو الجماعات الذين يسعون إلى تحقيق مكاسب شخصية على حساب الآخرين أو البيئة من خلال استغلال الفرص بطريقة غير أخلاقية أو استغلالية. ويمكن أن يظهر هذا السلوك في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك العمل والسياسة والعلاقات الاجتماعية. هناك عدة دوافع يمكن ان تكون السبب الرئيسي الذي يحفز المدراء لانتهاج السلوك الانتهازي، منها:

1- المكاسب الشخصية: السلوك الانتهازي غالبًا ما ينطوي على استغلال الأشخاص والمواقف لصالح الفرد الذي يمارسه، متجاوزًا الحدود الأخلاقية والقانونية ومحققًا مكاسب شخصية على حساب الآخرين. وهي أحد الأهداف الرئيسية للسلوك الانتهازي هو السعي لتحقيق مكاسب شخصية سريعة أو فورية. وغالبًا ما يركز الأفراد الذين

ينخرطون في هذا السلوك على الحصول على نتائج أو منافع سريعة دون النظر إلى العواقب على المدى الطويل (Levine & Moreland, 2020:142).

2- زيادة السلطة والنفوذ الشخصي: يسعى الأفراد الانتهازيون إلى زيادة سلطتهم ونفوذهم في المجتمع والمنظمات من خلال التلاعب بالفرص والموارد. في السياق التنظيمي، قد يسعى الانتهازيون إلى زيادة مكانتهم في السلطة، حتى لو تطلب ذلك استغلال الآخرين أو القيم الأخلاقية. قد يستخدم بعض الأفراد المواقف لصالحهم لزيادة قوتهم، حتى لو كان ذلك ينطوي على سلوك غير أخلاقي أو انتهازي (Bies& Tipp,2021:55).

3- الحفاظ على المكانة الاجتماعية العالية: أحد الحوافز الرئيسية للسلوك الانتهازي هو الحفاظ على مكانة اجتماعية متميزة أو مرموقة، بغض النظر عن الوسائل المستخدمة. ومن أجل الحفاظ على الشكل الظاهري للسلطة أو النجاح الاجتماعي، قد يستخدم الأفراد السلوك الانتهازي كوسيلة للحفاظ على المكانة الاجتماعية داخل المجموعات والمنظمات من خلال التلاعب بالمواقف واستغلالها لصالحهم (Zhao&Seibert,2021:88).

4- الوضع الاقتصادي للأفراد: قد يحاول العديد من الأفراد الذين يظهرون سلوكًا انتهازيًا استخدام الأساليب المتاحة لتحسين وضعهم الاقتصادي دون الالتزام بالمعايير الأخلاقية أو القانونية، مثل إساءة استغلال الفرص الاقتصادية. ، حيث يسعى الأفراد إلى تحسين وضعهم الاقتصادي من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة دون النظر في العواقب السلبية على المدى البعيد (Peng&Li,2022:33).

2-1 العوامل التي تحد من السلوك الانتهازي

هناك العديد من والعوامل التي يمكن أن تقلل من السلوك الانتهازي وتتناول سبل الحد من هذا السلوك. وهذه الأسباب مجتمعةً يمكن لها ان تكون مانع لانتهاج السلوك الانتهازي، وذلك من خلال دمج عناصر الرقابة الفعالة والثقافة الأخلاقية والعدالة التنظيمية والقيادة المثالية والشفافية. ويمكن ايجازها كما يلي:

1- المراقبة والمساءلة الفعالة: المراقبة المستمرة والمساءلة الصارمة من العوامل المهمة في الحد من السلوك الانتهازي. فمن الأرجح أن يمتنع الأفراد عن السلوك الانتهازي إذا كان سلوكهم خاضعًا للمراقبة ويعلمون أن هناك عواقب قانونية أو مؤسسية للسلوك غير الأخلاقي (Gino&Bazerman,2009:22-24).

2- التعزيز الثقافي والأخلاقي: عندما تتخلل ثقافة أخلاقية قوية منظمة في مجتمع ما، من المرجح أن يتمسك الأفراد بالقيم الأخلاقية وتقل ملاحظة السلوك الانتهازي. ويمكن لتعزيز القيم الأخلاقية وتدعيمها من خلال التعليم والمبادئ أن يقلل من احتمال السلوك الانتهازي (Treviño &Nelson,2017:25).

3- تشجيع التعاون والمصلحة العامة: يمكن للبيئة التي تشجع التعاون والمصلحة العامة بين الأفراد أن تقلل من السلوك الانتهازي. عندما يتم إعطاء الأفراد حوافز للمساهمة في نجاح المجموعة، يصبح السلوك الانتهازي أقل جاذبية (Ellemers et al,2004: 477-478).

4- العدالة التنظيمية: تُظهر الأبحاث أنه في البيئات التي تشعر بالعدالة، من المرجح أن يتجنب الأفراد السلوك الانتهازي. إذا شعر الناس أن الموارد موزعة بشكل عادل وأن فرص النمو والتأثير متاحة للجميع على قدم المساواة، فمن غير المرجح أن يسعوا لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الآخرين (Colquitt et al,2001: 444-445).

5- المكافآت التي تعزز العمل الجماعي والتعاون: يمكن أن تساعد حوافز الأداء التي تعزز التعاون بين الأفراد، مثل المكافآت القائمة على الأداء الجماعي وليس الفردي، في الحد من السلوك الانتهازي. وهذا يخلق بيئة تشجع الأفراد على التعاون بدلاً من السعي لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الآخرين (Avey et al,2012: 332-333).

6- الشفافية والتواصل المفتوح: يمكن أن يساعد تعزيز الشفافية في التعاملات داخل المنظمات والمجتمعات وتوفير قنوات اتصال مفتوحة فيما يتعلق بالمعايير الأخلاقية في الحد من السلوك الانتهازي. عندما تكون السياسات والتوقعات واضحة، يقل الميل إلى تفضيل النفعية على الأخلاقيات (Weitzel&Bernauer,2016:168-169).

3-1 مخاطر السلوك الانتهازي

يمكن أن يؤدي السلوك الانتهازي إلى عدد من المخاطر. اذ تشير هذه المخاطر إلى الأضرار الهائلة التي يمكن أن تسببها الممارسات الانتهازية على المدى الطويل، سواء على مستوى الأفراد أو المنظمات أو المجتمع بشكل عام وفيما يلي أبرز المخاطر التي قد تنجم عن هذا السلوك:

1- ضعف الأداء الجماعي: عندما يتصرف الأفراد بشكل انتهازي، يمكن أن يتراجع التعاون بين أعضاء الفريق، مما يؤثر سلبًا على الأداء الجماعي ويؤدي إلى تشتت الجهد الفردي. عواقب تخريب المنافسة داخل الفريق له آثار قد تؤدي الى التخريب على الأداء الجماعي (Gino& Pierce,2009:50-52). ويؤدي السلوك الانتهازي إلى تقليل التفاعل بين الأفراد الذين يرون أن الآخرين يتصرفون بشكل غير عادل لتحقيق مصالحهم الخاصة، وبالتالي يقل التعاون بين أعضاء الفريق وقد أظهرت الأبحاث أن هذا يمكن أن يؤدي إلى تدهور (Dineen et al ,2021: 1035-1036).

2- ضعف الالتزام بالقيم والأخلاقيات: السلوك الانتهازي يقلل من احترام الأفراد للقيم الأخلاقية والسياسات التنظيمية. ويمكن أن يصبح السلوك غير الأخلاقي ممارسة شائعة تؤثر على الثقافة المؤسسية بأكملها (Trevino & Nelson, 2017: 34). ويؤدي إلى انتهاك القيم الأخلاقية ويخلق بيئة غير صحية في المنظمات والمؤسسات الأكاديمية قد يعزز التلاعب لتحقيق مكاسب شخصية (Lammers et al2011:1193)

3- زيادة الفساد الإداري والمالي: في بيئة تتسم بالسلوك الانتهازي، قد تؤدي فرص تحقيق مكاسب شخصية على حساب المنظمة والمجتمع إلى زيادة الفساد والاحتيال نتيجة الاستغلال المفرط لفرص تحقيق مكاسب شخصية على حساب المنظمة والمجتمع (Mazar et al,2008:7).

4- انخفاض الثقة في القيادة والإدارة: عندما لا تراقب القيادة وتمنع السلوك الانتهازي، يؤدي ذلك إلى انخفاض الثقة في المسؤولين وفقدان تأثير القيادة في المنظمة والمجتمع. اذ ان القيادة الأخلاقية مهمة من منظور التعلّم الاجتماعي لتطوير البُنى والتحقق من صحتها (Brown &Treviño,2006:17-18).

5- زيادة المنافسة غير الصحية: يعزز السلوك الانتهازي المنافسة غير الصحية بين الأفراد، حيث يركز الأفراد على الفوز بأي ثمن بدلاً من تحسين أداء المجموعة. وهذا يمكن أن يؤدي إلى بيئات عمل سامة ومشاكل الصحة العقلية للعاملين (Ellemers et al ,2004:459-460).

6- انخفاض الابتكار والإبداع: قد تنخفض مستويات الابتكار والإبداع في بيئات العمل التي يتصرف فيها الأفراد بشكل انتهازي. ويرجع ذلك إلى أن الأفراد يركزون على المصلحة الذاتية قصيرة الأجل بدلاً من التركيز على الأفكار والحلول المبتكرة طويلة الأجل (Kessler & Chakrabarti,2021: 272). في بيئات العمل التي يسود فيها السلوك الانتهازي، يقل التفاعل الإبداعي والابتكار بين الموظفين لأن التركي ينصب على المكاسب الفردية بدلاً من التقدم الجماعي (Sargut & McGrath, 2020:512).

7- الإضرار بالسمعة التنظيمية وبسمعة الأفراد والمنظمات: عندما يسود السلوك الانتهازي، تتضرر سمعة المؤسسة وقد يتعرض الأفراد أو الشركات لانتقادات شديدة من قبل العملاء والشركاء والمجتمع بسبب سلوكهم غير الأخلاقي (Larkin &Pierce,2013:635). كذلك حدد الباحثون أن الأفراد الذين ينخرطون في السلوك

الانتهازي يخاطرون بفقدان الثقة والمصداقية والإضرار بسمعة الأفراد والمنظمات على حد سواء (Ghosh & Soni,2020: 369).

8- انخفاض دوافع الموظفين: يمكن أن يؤدي انتشار السلوك الانتهازي إلى انخفاض دوافع الموظفين. ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض الحافز الفردي بسبب التصور بأن النجاح لا يعتمد بالضرورة على القدرة أو الجهد، بل على استغلال الفرص الانتهازية (Avey et al,2021:321-322). ونلاحظ ارتفاعاً في معدل دوران الموظفين بسبب انخفاض رضا الموظفين. قد يشعر الموظفون بالاضطهاد أو التهميش في بيئة غير عادلة وقد يبحثون عن وظائف أخرى (Hom & Griffeth,1995:43).

المبحث الثاني / انهيار اسعار الاسهم

تمهيد

تعد انهيارات أسواق الأسهم أحد أكبر المخاطر التي تواجه الأسواق المالية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي والأفراد. يُعرف الانهيار بأنه انخفاض مفاجئ وسريع في قيمة الأسهم، مما يتسبب في خسائر كبيرة للمستثمرين ويؤثر سلبًا على الثقة في الأسواق المالية. وعادة ما تحدث انهيارات الأسواق بسبب مجموعة من العوامل، بما في ذلك التغيرات الاقتصادية المفاجئة والأزمات المالية والأحداث الجيوسياسية أو القرارات السياسية غير المتوقعة التي تغذي مخاوف المستثمرين. وبما أن الأسهم تمثل الجزء الأكبر من استثمارات الأفراد والشركات، فإن انهيار الأسعار يمكن أن يكون له عواقب بعيدة المدى، بما في ذلك تدمير الثروة، وانخفاض الإنفاق الاستثماري وارتفاع معدلات البطالة. ولذلك فإن فهم مخاطر انهيار سوق الأسهم والاستعداد لها أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في الأسواق والحفاظ على الثقة في النظام المالي.

2-1 المفاهيم الاساسية لانهيار اسعار الاسهم

يشير انهيار اسعار الاسهم الى التدهور الحاد المفاجئ في سعر السهم مما يترتب علية انخفاض كبير في قيمة الشركة (Habib et al , 2017: 23). وأضاف (Firh et al .2019: 16) أن هذه المخاطر تؤثر على رفاهية المستثمرين، حيث ترى دراسة (Kim et al 2019: 32) بأنه عندما تتراكم الأخبار السيئة وترتفع أسعار الأسهم إلى مستويات مبالغ فيها، مكونة فقاعة في أسعار الأسهم وتستمر إلى أن يصبح من المكلف للغاية بالنسبة للإدارة حجب الأخبار السيئة المتراكمة لفترة أطول، يُقال إن هذا سيستمر إلى أن يتم الوصول إلى عتبة يكون فيها حجب المزيد من الأخبار السيئة المتراكمة مكلفًا للغاية بالنسبة للإدارة. عند هذه النقطة، يتم الإعلان عن جميع الأخبار السيئة والسلبية دفعة واحدة، مما يؤدي إلى انهيار سعر السهم فإن خطر انهيار سعر السهم يرتبط ارتباطًا وثيقًا بجودة الإفصاح عن التقارير المالية ومشاكل الوكالة وما يرتبط بها من ارتفاع في عدم تناسق المعلومات (سليمان، 2020 :22).

أن خطر انهيار سعر السهم هو انخفاض مفاجئ وكبير ومستمر في سعر سهم الشركة خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا، ويلاحظ من خلال تباين سعر السهم والتشوهات السلبية في توزيع عوائد الأسهم، مما يؤدي إلى انخفاض كبير في ثروة المساهمين وقيمة الشركة في سوق الأسهم (السعدي وآخرون ،2023: 5).

من خلال المفاهيم السابقة يمكن تعريف انهيار اسعار الاسهم هو انخفاض مفاجئ وسريع في قيمة الأسهم في سوق الأسهم. ويحدث هذا الانخفاض بشكل غير متوقع وغالبًا ما ينجم عن عوامل أو أحداث اقتصادية أو سياسية تؤثر سلبًا على ثقة المستثمرين في السوق أو في الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية.

2-2 عوامل مخاطر انهيار اسعار الاسهم

يشير عدد من الدراسات إلى محددات مختلفة لظاهرة انهيار سعر سهم الشركات، والتي يمكن تقسيمها إلى خمسة أقسام: التقارير المالية والإفصاح عن الشركات الحوافز وخصائص الإدارة، ومعاملات سوق الأسهم وآلياتها (Habib et al ,2018: 15). وقد تناول (Mordi et al ,2021: 18) حوكمة الشركات والآليات المؤسسية غير الرسمية في سياق مختلف، ومجموعة من العوامل أو المحددات، مقسمة إلى محددات داخلية وخارجية تتعلق بمخاطر انهيار أسعار الأسهم، حيث تشمل المحددات الداخلية غموض وعدم وضوح التقارير المالية وعدم قابليتها للمقارنة، والتهرب الضريبي وتجنبه، وإدارة الأرباح، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والإفصاح عن أداء الاستدامة، والتحفظ المحاسبي، وجودة أنظمة المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية، والقيود المالية، وخصائص الإدارة (كفاءة الإدارة القدرة الإدارية). أما المحددات الخارجية فتشمل جودة التدقيق الخارجي، وتخصص مراجع الحسابات الخارجي، وعمليات التدقيق المشتركة، وتوقيت إصدار تقرير التدقيق، والتطبيق الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتوقعات المحللين الماليين، وحجم التداول، والمنافسة في سوق الأوراق المالية، وهيكل الديون طويلة وقصيرة الأجل، والأحداث السياسية، وثقة الجمهور في الشركة. مما سبق، وبالإضافة الى نتائج دراسة (Li et al ,2020: 31) أن بعض الشركات تلجأ إلى التلاعب للتأثير الإيجابي على قرارات المستثمرين، مما يجعل وضع الشركة يبدو أفضل مما هو عليه في الواقع، وذلك بإظهار الأخبار الجيدة وإخفاء الأخبار السيئة. ومع ذلك، يؤدي تراكم الأخبار السيئة وظهورها المفاجئ إلى زيادة مخاطر انهيار أسعار الأسهم. أن أحد العوامل الرئيسية التي تزيد من مخاطر انهيار أسعار الأسهم هو إخفاء وتراكم الأخبار السيئة من قبل الإدارة والإفصاح المفرط عن الأخبار الجيدة فقط. وقد يتم الاعتماد على نظرية الوكالة لتفسير حدوث مخاطر انهيار أسعار الأسهم والبحث في محددات ذلك. وفقًا لنظرية الوكالة، يحاول المديرون الحصول على المزيد من الحوافز الإدارية المالية وغير المالية من خلال إخفاء أو تكديس الأخبار السيئة عن المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين، مما يؤدي إلى نقص كبير في شفافية المعلومات من حيث وضوح المعلومات وسهولة قراءتها وفهمها والنتيجة هي تدهور في جودة الإفصاح عن التقارير المالية، مصحوبًا بزيادة في عدم تناسق المعلومات، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر الانهيارات المستقبلية (Shahab et al,2020: 23).

2-3 اسباب انهيار أسعار الأسهم

1- تراكم الأخبار السيئة: كانت دراسة (Jin & Myers,2006: 132) من أوائل الدراسات التي تشرح كيف يؤدي تراكم الأخبار السيئة إلى مخاطر انهيار أسعار الأسهم. وجدت الدراسة أنه على الرغم من أن كمية الأخبار السيئة التي يرغب المديرون في إخفائها محدودة على المدى القصير، إلا أن هذه الأخبار السيئة تتراكم بمرور الوقت إلى نقطة تتجاوز فيها قدرة المديرين على إخفاء الأخبار السلبية، وتسمى هذه النقطة بنقطة بينغ، وبعدها يمكن أن يؤدي الكشف عن هذه المعلومات بضربة واحدة الى حدوث انحراف سلبي كبير في توزيع نسبة السعر إلى الأرباح. هناك دوافع متعددة للمديرين لإخفاء الأخبار السيئة، قد يكون ذلك بسبب رغبة المديرين في تحسين حياتهم المهنية والحفاظ على العلاوات والمكافآت، والتي غالبًا ما تكون مرتبطة بأداء الشركة وأرباحها (Dong et al ,2018: 54). قد يخفي مديرو الشركات المتعثرة ماليًا الأخبار السلبية لفترة طويلة من الزمن من أجل تأمين التمويل الخارجي (Cheng et al,2020: 43) قد تكون هناك أيضًا دوافع غير مالية لحجب المعلومات السلبية، على سبيل المثال، رغبة الإدارة في الحفاظ على أداء الشركة، قد تؤخر نشر المعلومات على أمل أن يتحسن أداء الشركة قبل نشر المعلومات السيئة (محمود والطحان، 2020: 21).

2- نظريات الخلاف: قدمت دراسة (Steein& Hong,2003: 318) نظرية أو نموذجًا لقياس أثر عدم التجانس في معتقدات المستثمرين على حدوث انهيارات أسعار الأسهم في السوق، هنالك ثلاث انواع من المستثمرون هم

المستثمرون المتفائلون، والمستثمرون المتشائمون والمستثمرون المرجحون في السوق. المستثمرون المتشائمون لديهم معتقدات ووجهات نظر مختلفة حول أسعار الأسهم، حتى في غياب أو نقص المعلومات الأساسية. يولي المستثمرون المتفائلون اهتمامًا شديدًا بالمعلومات التي يمتلكونها، حتى لو كشف المستثمرون المتشائمون عن معلوماتهم الخاصة حول سعر سهم الشركة. من ناحية أخرى، يدرك المستثمرون المرجحون الذين يتمتعون بدرجة من العقلانية وتجنب المخاطر، أن أفضل تقييم للقيمة الحقيقية للسهم يتم من خلال حساب متوسط المعلومات المتاحة لكلا النوعين الآخرين من المستثمرين، ولكن مع قيود التقييم قصيرة الأجل (حسين ، 2020: 33). ومع ذلك، إذا قام مجموعة من المستثمرين الذين لديهم معلومات متفائلة بشراء أسهم في شركة ما وقام المستثمرون المتشائمون بنشر أخبار سلبية، فإن سعر السهم سينخفض، وهو ما يمثل بداية انهيار سوق الأسهم (Liu & Zhong,2018:65).

3- طبيعة نشاط الشركة: قد تزداد مخاطر انهيار سعر سهم الشركة بسبب الطبيعة الأساسية لعملياتها، شركات النفط - على سبيل المثال تواجه احتمال انهيار أسعار النفط، وشركات التأمين تواجه احتمال ارتفاع المطالبات نتيجة الكوارث الطبيعية، كما يندرج ضمن هذه الطبيعة التغيرات في البيئة التنافسية والقانونية أيضا، وكلها أحداث قد تتسبب في انهيار أسعار أسهم الشركات، غير أن تأثير التعرض لمثل هذه الأحداث قد يختلف فيما بين الأسهم (الصباغ، 2019: 312-314).

4- مخاطر الائتمان: قد تتعرض الشركة لمخاطر انهيار سعر سهمها بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، وهو ما يشار إليه بمخاطر الائتمان أو مخاطر التخلف عن السداد. ويرجع ذلك إلى أن الشركات ذات المخاطر الائتمانية المرتفعة من المرجح أن تعلن فجأة عن أخبار سيئة للغاية فتنهار أسعار أسهمها، أو تعلن عن أخبار جيدة للغاية فتشهد أسعار أسهمها قفزة كبيرة، مع ما يترتب على هذه الأخبار المتطرفة من عواقب وخيمة مزدوجة تتمثل في فشل الشركة أو بقائها (Zhu,2016:76-79).

4-2 استراتيجيات تقليل مخاطر انهيار اسعار الاسهم

لتقليل مخاطر انهيار اسعار الاسهم يتطلب تبني استراتيجيات متعددة تركز على تعزيز الاستقرار المالي والشفافية من خلال اعتماد هذه العناصر، يمكن للشركات أن تقلل من المخاطر التي تؤدي إلى انهيار أسعار الأسهم وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في الأسواق المالية ومن هذه الاستراتيجيات ما يلي:

1- الشفافية المالية والإبلاغ الدقيق: يمكن للشفافية المالية من خلال نشر تقارير مالية دقيقة وفي الوقت المناسب أن تمنع حدوث مفاجآت سلبية تؤدي إلى انهيار الأسعار. تميل الشركات التي تقدم معلومات كاملة عن أدائها المالي ووضعها الاقتصادي إلى أن تكون أكثر استقرارًا في سوق الأسهم. تؤكد دراسة (Healy & Palepu,2020: 43) أن الشفافية في إعداد التقارير المالية تساهم في بناء ثقة المستثمرين وبالتالي تؤدي إلى استقرار أكبر في أسعار الأسهم.

2- تحسين حوكمة الشركات: تُعد الحوكمة الجيدة للشركات أحد العوامل التي تؤدي إلى استقرار أسعار الأسهم. تقلل آليات الإشراف والمساءلة والرقابة القوية تزيد من ارتفاع مخاطر انهيار أسعار الأسهم بسبب سوء الإدارة أو القرارات غير الرشيدة (Brown & Caylor,2021: 86).

3- تنويع المحفظة الاستثمارية: يمكن أن يؤدي تنويع الاستثمارات في قطاع أو سوق ما إلى تقليل التأثير السلبي المحتمل لانخفاض سعر سهم قطاع أو سوق واحد. يقلل التنويع من المخاطر الإجمالية المرتبطة بالاستثمارات في الأسهم (Markowitz,2022: 187).

4- الإدارة المالية الحكيمة: إن الإدارة الحكيمة للموارد المالية من قبل الشركات، على النحو المثالي، يزيد من قدرة الشركة على الصمود في مواجهة الأزمات الاقتصادية، وبالتالي تقلل من مخاطر انهيار أسعار الأسهم (Modigliani& miller,2023: 45).

5- الامتثال للمعايير الدولية للإبلاغ المالي: الشركات التي تقدم تقاريرها المالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي تزيد من الشفافية والمصداقية. ونتيجة لذلك، تزداد ثقة المستثمرين وتقل التقلبات الحادة في أسعار الأسهم (Deloitte,2021: 42).

6- السياسات النقدية والاقتصادية المستقرة: تساهم السياسات الاقتصادية المستقرة، مثل السيطرة على التضخم والتعديل المناسب لأسعار الفائدة، في استقرار الاقتصاد الكلي، وبالتالي في استقرار أسعار الأسهم (IMF,2022: 4).

7- توفير دورات تدريبية وورش عمل للمستثمرين: إن تثقيف المستثمرين حول أساسيات تحليل الأسهم وإدارة المخاطر يحسن من قرارات الاستثمار. يمكن للمستثمرين المدربين على كيفية قراءة البيانات والتقارير المالية اتخاذ قرارات أفضل وتقليل التداول العاطفي الذي يمكن أن يتسبب في انهيار الأسعار(Kahneman & Tversky,2023: 43).

8- الإعلانات المبكرة: يمكن للإعلانات المبكرة عن التحديات المالية أو الاقتصادية التي قد تواجها الشركة أن تخفف من تأثير المفاجآت السلبية على سوق الأسهم. ويتيح ذلك للمستثمرين اتخاذ قرارات مستنيرة بدلاً من رد الفعل العاطفي (Smith, 2022:76).

المبحث الثالث/ العلاقة بين السلوك الانتهازي ومخاطر انهيار سوق الأسهم

العلاقة بين السلوك الانتهازي وانهيارات أسواق الأسهم معقدة ومتعددة الأبعاد. ويمكن أن يلعب السلوك الانتهازي دورًا هامًا في تعزيز العوامل التي تتسبب في انهيار أسعار الأسهم. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تنشيط السوق من قبل المتداولين الذين يسعون إلى تحقيق أرباح قصيرة الأجل باستخدام استراتيجيات غير مستدامة إلى حدوث فقاعات في السوق ترتفع فيها أسعار الأسهم بشكل مفرط بناءً على توقعات غير واقعية أو مبالغ فيها. ويتعرض الذين يتبنون هذه الاستراتيجيات الانتهازية لآثار انهيارات الأسعار عندما يتحول السوق إلى التصحيح أو عندما تنكشف حقيقة وضعهم المالي. يمكن أن يساهم السلوك الانتهازي أيضًا في تضخيم مشاعر الخوف والذعر بين المستثمرين. عندما يلاحظ المستثمرون مثل هذا السلوك ويشعرون بالتهديد، قد يبدؤون في بيع أسهمهم بسرعة خوفًا من المزيد من الخسائر، مما يسرع من الهبوط الحاد في أسعار الأسهم. وبالتالي، فإن الانتهازية تخلق حلقة مفرغة من التلاعب بالسوق والقرارات العاطفية، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة المالية. غالبًا ما تكون انهيارات سوق الأسهم نتيجة تفاعلات معقدة بين العوامل الاقتصادية، ومشاعر المستثمرين، والبيئات التنظيمية. يُعد السلوك الانتهازي أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في هذه الانهيارات، حيث يتجلى بأشكال مختلفة مثل التلاعب بالسوق، والتداول المضاربي، وسوء السلوك المؤسسي. (Smith & Jones, 2018; Taylor, 2020: 59) إن العلاقة بين السلوك الانتهازي وانهيارات سوق الأسهم ضرورية لفهم الاستقرار المالي وتطوير أطر تنظيمية مناسبة.(Brown, 2019: 57)

يشير السلوك الانتهازي في الأسواق المالية إلى الإجراءات التي يتخذها الأفراد أو الكيانات والتي تعطي الأولوية للمصلحة الشخصية على حساب نزاهة السوق. يشمل هذا السلوك التداول من الداخل، والتلاعب بالأرباح، واتخاذ المخاطر المفرطة. (Lee, 2015: 90; Carter & Miller, 2021: 91) يمكن لهذه الأنشطة أن تشوه كفاءة السوق، مما يؤدي إلى فقاعات الأصول والانهيارات اللاحقة.(Harris, 2017: 49)

تنخرط المؤسسات المالية، على وجه الخصوص، في السلوك الانتهازي عندما تكون هناك حوافز لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل. على سبيل المثال، قد يقوم المديرون التنفيذيون بالتلاعب بتقارير الأرباح لزيادة أسعار الأسهم، مما يدفع المستثمرين إلى اتخاذ قرارات مضللة .(Davis & Clarke, 2016: 79) عندما يتم الكشف عن هذه التحريفات، تتدهور الثقة في السوق، مما يؤدي إلى عمليات بيع ضخمة وزيادة مخاطر الانهيار.(Johnson & White, 2018)

يعد التداول المضاربي شكلاً رئيسيًا من أشكال السلوك الانتهازي الذي يزيد من تقلبات السوق. غالبًا ما يستفيد المستثمرون الذين ينخرطون في التداول المضاربي من تقلبات الأسعار، مما يساهم في عدم استقرار السوق (Lopez & Green, 2014). يمكن لهذا السلوك أن يخلق فقاعات أصول، حيث تصبح أسعار الأسهم منفصلة عن القيم الأساسية، مما يزيد من احتمالية التصحيح السوقي.(Wilson & Adams, 2019)

من الأمثلة التاريخية على التداول المضاربي الذي أدى إلى انهيار السوق فقاعة الدوت كوم في أواخر التسعينيات وأوائل الألفينيات. قام المستثمرون بضخ الأموال في شركات الإنترنت دون مراعاة الربحية الفعلية، مما أدى إلى تضخم أسعار الأسهم إلى مستويات غير معقولة .(Murphy, 2015: 73) عندما صحح السوق نفسه، تم فقدان مليارات الدولارات، مما يبرز مخاطر المضاربة غير المنضبطة.(Thompson, 2021)

يحدث التلاعب بالسوق، وهو شكل آخر من أشكال السلوك الانتهازي، عندما يقوم الأفراد أو المؤسسات بتشويه أسعار الأسهم لتحقيق ميزة غير عادلة. تشمل تكتيكات التلاعب الشائعة نشر معلومات خاطئة، والانخراط في مخططات الضخ والتفريغ، والتضخم الاصطناعي لأحجام التداول (Anderson, 2016:113; Carter, 2019:88) هذه الإجراءات تضلل المستثمرين وتخلق طلبًا مصطنعًا، والذي ينهار في النهاية، مما يؤدي إلى انخفاضات حادة في السوق.(Evans & Hall, 2022: 66)

تفاقم الإخفاقات التنظيمية من تأثير السلوك الانتهازي. يؤدي ضعف إنفاذ اللوائح المالية إلى السماح للمتداولين غير النزيهين باستغلال الثغرات والانخراط في ممارسات خادعة .(Nelson, 2017) تعد أزمة 2008 المالية مثالًا رئيسيًا على كيف أن التراخي في التنظيم والسلوك الانتهازي في أسواق الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري أدى إلى ركود عالمي كارثي.(Baker & Roberts, 2020: 23)

يلعب شعور المستثمرين دورًا حاسمًا في استقرار السوق. عندما يشعر المستثمرون بأن الأسواق تتعرض للتلاعب أو أن الأنشطة الاحتيالية منتشرة، فقد يحدث بيع الذعر .(Harris, 2019: 45) يسرع هذا السلوك القائم على الخوف من انخفاضات سوق الأسهم ويسهم في مخاطر الانهيار.(Stevens & Powell, 2023)

بالإضافة إلى ذلك، فإن سلوك القطيع، حيث يتبع المستثمرون اتجاهات السوق دون تفكير، غالبًا ما يتم تحفيزه من قبل الفاعلين الانتهازيين الذين يستغلون زخم السوق لتحقيق مكاسب شخصية .(Foster & Grant, 2018: 102) عندما تنهار وهمية الاستقرار، تصبح التصحيحات السوقية حتمية، مما يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة.(Martin, 2021)

توضح العديد من دراسات الحالة التاريخية العلاقة بين السلوك الانتهازي وانهيارات السوق. أحد هذه الأمثلة هو انهيار سوق الأسهم عام 1929، حيث لعبت المضاربة المفرطة والتلاعب بالسوق دورًا رئيسيًا .(Johnson, 2016) وبالمثل، فقد تأججت الأزمة المالية لعام 2008 من خلال ممارسات الإقراض الانتهازية وسوء تمثيل المنتجات المالية (Turner & Wilson, 2020).

في الآونة الأخيرة، أبرزت موجة تداول GameStop لعام 2021 كيف انخرط المستثمرون الأفراد والمتداولون المؤسسيون في التداول المضاربي، مما تسبب في تقلبات سعرية حادة وكشف عن نقاط ضعف في تنظيم السوق (Lewis, 2022). توضح هذه الحالات أن السلوك الانتهازي لا يزال يشكل تهديدًا مستمرًا للاستقرار المالي (Harrison & Cooper, 2024: 26).

للحد من المخاطر المرتبطة بالسلوك الانتهازي، يجب على الجهات التنظيمية المالية تنفيذ تدابير رقابية أكثر صرامة. يمكن أن يساعد تعزيز الشفافية، وزيادة متطلبات الإفصاح، وفرض عقوبات أقوى على التلاعب بالسوق في ردع الممارسات غير الأخلاقية.(Parker & Lee, 2023: 34)

علاوة على ذلك، يمكن أن يساعد تعزيز الثقافة المالية بين المستثمرين في التخفيف من آثار التداول المضاربي ومنع السلوكيات السوقية غير العقلانية .(Bennett & Wright, 2025: 46) يضمن تعليم المستثمرين حول مخاطر التداول الانتهازي اتخاذ قرارات أكثر استنارة، مما يقلل من احتمالية حدوث انهيارات مفاجئة في السوق (Collins & Murphy, 2023: 61).

من خلال ما تقدم يعد السلوك الانتهازي محركًا رئيسيًا لانهيارات سوق الأسهم، حيث يتجلى في التداول المضاربي، والتلاعب بالسوق، وسوء السلوك المؤسسي. تشير الأدلة التاريخية والنظرية المالية إلى أن السلوك الانتهازي غير المنضبط يزيد من عدم استقرار السوق ويسهم في الأزمات المالية. إن تعزيز الرقابة التنظيمية وتحسين تعليم المستثمرين استراتيجيات أساسية لتخفيف هذه المخاطر وتعزيز نظام مالي أكثر استقرارًا.

المبحث الرابع/ الجانب التطبيقي للدراسة

للتحقق التجريبي على وجود تأثير للسلوك الانتهازي في مخاطر انهيار الاسهم ستكون العينة مجموعة من المصارف التجارية العراقية والبالغ عددها (10) مصارف حيث تم اختيارها بشكل عشوائي وتم استخدام بياناتها المالية للفترة (2016-2023).

4-1 قياس المتغيرات

1.السلوك الانتهازي

لغرض قياس السلوك الانتهازي تم استخدام نموذجة جونز Jones والذي يمثل نموذجا مطور لنموذجي De Angelo, Healy اذ يقترح النموذج التحكم في اثر المتغيرات الاقتصادية للشركة المساهمة في الاستحقاق غير اختياري عن طريق افتراض ان الارباح غير الاختيارية وتقدير المستحقات مع الاخذ بالحسبان التغير بالمتغيرات الاقتصادية مؤكدا ان المستحقات غير ثابتة (Ergun, 2015: 44) ومن اهم الاضافات التي قدمها نموذج جونز الخروج عن فرضية ثبات المستحقات الاختيارية خلال المدة اذ تم تطوير نموذج انحدار خاص لتقدير هذا المستحقات وفصلها عن المستحقات الكلية لقياس الممارسات المحاسبية وضبط تأثير العوامل الاقتصادية من خلال استخدام (المصانع والممتلكات والتغير في الارباح) واثبت دراسة جونز ان هذا النموذج ناجح في المستحقات الإجمالية (بدوري ،٢٠١٨: ٤٩) وتعبر المعادلة التالية (Loukianova ،2017: 2).

$$NDAit = a1(1/Ait_1) + a2\ (\Delta REVit/Ait_1\ )+ a3(\ PPEit/Ait_1 \ldots\ldots..(1)$$

حيث ان :

NDAit= المستحقات غير الاختيارية لشركة (i) خلال المدة t

Ait_1= إجمالي اصول الشركة (i) في نهاية المدةt_1

ΔREVit= التغير في إيرادات الشركة (i) خلال المدة (t)

PPE it= قيمة الآلات والعقارات والممتلكات للشركة (i) في نهاية المدة.

اذ يوضح الجدول رقم 2 نتائج بواقي تحليل الانحدار لنموذج جونز والذي يشير الى جودة الارباح اذ يفترض هذا النموذج ان بواقي النموذج اذا كانت موجبة يشير الى السلوك الانتهازي وبالتالي يمكن القول بان في حالة كان مقدار البواقي موجبة يعني ان الشركة تستخدم السلوك الانتهازي.

2- مخاطر انهيار الاسهم : مخاطر انهيار سعر السهم؛ وفقًا لتعريف (Hutton et al, 2009) و(Kim & Zhang, 2016)، إذا انخفض سعر السهم بشكل حاد خلال الفترة قيد الدراسة، تُعد تلك الفترة فترة انهيار لسعر السهم. ونظرًا لأن الانخفاضات الحادة في سعر السهم قد تحدث بسبب الانخفاض العام في أسعار السوق، فيجب أيضًا أخذ الحالة العامة للسوق في الاعتبار، ويجب تحليل الانخفاض الحاد في عائد السهم نسبةً إلى عائد السوق.

لذلك، من أجل حساب العائد الصافي للشركة، يجب استخدام نموذج الانحدار الزمني التالي:

$$Ri,t = Bo + B1Rm,t-2 + B2Rm,t-1 + B3Rm,t + BaRmt + 1+ B5Rm,t + 2+ Ei,t \ldots\ldots..(2)$$

Riهو العائد الشهري للشركة

Rmهو العائد الشهري للسوق

tهو الشهر والسنة

بقايا المعادلة (Residuals) تمثل العائد الصافي للشركة نسبةً إلى السوق (في الواقع، كلما زادت قيمة البواقي، زاد العائد الصافي)، ولجعل التوزيع أقرب إلى التوزيع الطبيعي، يتم استخدام المعادلة التالية:

$$Wit=\ln(1+\epsilon i,t)(9.1)$$

في هذه المعادلة، Wit هو العائد الصافي للشركة.

ووفقًا للتعريف، وبافتراض أن توزيع العوائد الصافية طبيعي، فإن فترة الانهيار تُعرف بأنها الفترة التي يكون فيها العائد الصافي للشركة أقل من المتوسط بثلاثة فواصل معيارية (3.09) أو أكثر. وبحسب (Kim et al, 2011)، إذا مرت الشركة بفترة انهيار مرة واحدة، يتم إعطاؤها القيمة (1)، وإذا لم تمر، يتم إعطاؤها القيمة (0).

3.اختبار فرضية البحث

في هذا الجزء من البحث، سيتم فحص اختبار الفرضية، ويتم استخدام نموذج الانحدار التالي لاختبار الفرضية البحث:

$$SPCRt = \alpha0 + \beta1\ OB\ it + \beta2\ GROWTH + \beta3\ LEV\ it + \beta4\ MTB\ it + \beta5\ SIZE\ it + \epsilon it$$

SPCR :مخاطر انهيار الاسهم

OB :السلوك الانتهازي

GROWTH: النمو

LEV: الرافعة المالية

MTB: القيمة السوقية الى القيمة الدفترية

SIZE: حجم المصرف

2-4 اختبار مشكلة الازدواج الخطي

يوضح جدول (1) ان جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من 5 ، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي (Multicollinearity) في نموذج اختبار الفرضية.

جدول 1 نتائج معامل VIF المتعلق بالفرضية

المتغير	VIF
OB	2.267
GROWTH	2.148
LEV	2.365
MTB	1.144
SIZE	2.161

معاملات الارتباط لمتغيرات نموذج الاختبار

تعرض هذه المصفوفة درجات الارتباط بين المتغيرات المختلفة في النموذج، حيث يتراوح معامل الارتباط بين -1 و+1. وكلما اقتربت القيمة من +1 دلّ ذلك على ارتباط طردي قوي، وكلما اقتربت من -1 دلّ ذلك على ارتباط عكسي قوي، بينما القيم القريبة من 0 تشير إلى ضعف أو انعدام الارتباط.

جدول 2 معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج

Correlation						
Probability	OB	GROWTH	LEV	MTB	CA	SIZE
OB	1.000					

GROWTH	-0.033	1.000				
	0.241	-----				
LEV	0.210	-0.327	1.000			
	0.116	0.561	-----			
MTB	-0.492	-0.141	-0.145	1.000		
	0.003	0.668	0.223	-----		

1.000	-0.233	-0.146	0.288	-0.376	0.364	**SIZE**
-----	0.062	0.142	0.425	0.354	0.131	

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط الثنائية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات الضابطة جاءت ضعيفة بوجه عام، وهو أمر إيجابي من الناحية الإحصائية؛ إذ يشير إلى أن هذه المتغيرات لا تعاني من مشكلة التداخل أو التكرار في القياس، بل تُعبّر عن أبعاد مستقلة ومختلفة ضمن النموذج، مما يعزز من دقة التحليل وموثوقية النتائج.

قبل الشروع في بناء نموذج الانحدار، من الضروري تحديد المنهجية الأنسب لتقدير النموذج، خصوصًا في ظل اعتماد التحليل على بيانات بانل (PanelData)، التي تجمع بين البُعد الزمني والقطاعي.

وبناءً عليه، يجب المفاضلة بين ثلاث طرق رئيسية لتشغيل النموذج، وهي:

1. نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects)
2. نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects)
3. النموذج المقيد (Pooled OLS)

ولغرض تحديد النموذج الأنسب، تم إجراء ثلاثة اختبارات معيارية وهي:

- اختبار Hausman
- اختبار التأثيرات الثابتة الزائدة (Redundant Fixed Effects Test)
- اختبار Breusch-Pagan لتحديد وجود تأثيرات عشوائية

وقد تم اتخاذ القرار النهائي باختيار النموذج الأنسب بناءً على نتائج هذه الاختبارات ومستويات الدلالة الإحصائية المرتبطة بها، كما هو موضح في الجداول رقم (3)، (4)، و(5)

جدول 3 Redundant Fixed Effects Tests

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	.Prob
F	4.2681	0.023

كما يُظهر الجدول أعلاه، فإن القيمة الاحتمالية للاختبار تبلغ 0.023، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد 5%، مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية التي تُفضل استخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

وبالتالي، تُعد طريقة الانحدار الخطي البسيط (OLS) هي الخيار الأنسب لتقدير نموذج اختبار الفرضية، حيث إنها توفر توافقًا أفضل مع طبيعة البيانات المستخدمة.

جدول 4 Breusch-Pagan

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	.Prob
Breusch-Pagan	0.4438	0.3425

الاعتماد على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، وبالنظر إلى القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch-Pagan ، يتضح أنه قد تم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض ملاءمة استخدام طريقة الانحدار العادي (OLS).

وبالتالي، فإن نتائج هذا الاختبار تُشير إلى أن طريقة OLS غير مناسبة لتقدير نموذج الفرضية، مما يقتضي التوجه نحو استخدام أحد نماذج بيانات البانل (Panel Data Models).

ولتعزيز صحة اختيار الطريقة المثلى، تم إجراء اختبار Hausman ، والذي يعرض في الجدول رقم (5)، وذلك للمفاضلة الدقيقة بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، وضمان توافق النموذج المستخدم مع طبيعة البيانات.

جدول 5 نتائج اختبار Hausman

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	.Prob
Hausman	11.1653	0.5624

استنادًا إلى النتائج الواردة في الجدول أعلاه، وبالرجوع إلى القيمة الاحتمالية لاختبار Hausman ، يتبيّن أنه لم يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب مقارنة بنموذج التأثيرات الثابتة. وعليه، يُعد استخدام طريقة التأثيرات العشوائية (Random Effects) هو الخيار الأمثل لتقدير نموذج الفرضية، نظرًا لأنها تعكس بدرجة أكبر طبيعة البيانات المستخدمة في هذه الدراسة.

علاوة على ذلك، وبالنظر إلى خصائص العينة، حيث أن عدد سنوات السلسلة الزمنية يبلغ (5) سنوات فقط، وهو عدد أقل من عدد الوحدات القطاعية (10 مصارف)، والتي تم اختيارها عشوائيًا من مجتمع الدراسة الأوسع (41 مصرفاً)، فإن هذا يعزّز من ملاءمة نموذج التأثيرات العشوائية أكثر من التأثيرات الثابتة، خاصة في حال كانت الوحدات القطاعية تمثل عينة من مجتمع أوسع وليست الكل.

وبناءً على ما تقدم، تم اعتماد نموذج التأثيرات العشوائية لاختبار الفرضية، كما هو موضح تفصيليًا في الجدول رقم (6).

جدول 6 نتائج اختبار الفرضية

Prob.	t-Statistic	Coefficient	متغير	
0.004	5.741	3.218	جزء ثابت مدل	C
0.014	0.178	0.123	السلوك الانتهازي	OB
0.025	0.368	0.132	النمو	GROWTH
0.013	4.247	0.241	الرافعة المالية	LEV
0.016	0.631	0.215	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية	MTB
0.000	5.458	0.172	حجم المصرف	SIZE

F-statistic	11.1287
Prob(F-statistic)	0.000
Adjusted R-squared	0.53

يتضح من خلال الجدول اعلاه بأن التأثير موجود وذو دلالة إحصائية، ما يُعزّز من قبول الفرضية. اذ تشير الى ان المتغير المستقل الرئيس – السلوك الانتهازي:(OB) بلغ معامل التأثير له (Coefficient): 0.123 وقيمة t: 0.178 اما قيمة الاحتمالية (P-value): 0.014مما تشير النتائج إلى وجود تأثير موجب ومعنوي إحصائيًا للسلوك الانتهازي على مخاطر انهيار الأسهم، إذ أن قيمة (P < 0.05)، ما يعني أن هذا التأثير مهم إحصائيًا عند مستوى معنوية 5% وهذا يشير إلى أن زيادة السلوك الانتهازي داخل المؤسسات المالية قد تؤدي إلى ارتفاع احتمال حدوث انهيارات حادة في أسعار الأسهم، ما يعكس ضعف الشفافية والممارسات غير السليمة داخل الشركة.

اما المتغيرات الأخرى ذات التأثير المعنوي تمثلت في النمو (GROWTH): اذ بلغ معامل الانحدار 0.132، دلالة معنوية عند 5% (P 0.025) =مما يدل على أن معدل نمو الشركة يرتبط إيجابيًا بمخاطر الانهيار، وقد يكون ذلك ناتجًا عن الإفراط في التوسع أو الاستثمار.

كما ان الرافعة المالية (LEV): بلغ معامل الانحدار 0.241 ، دلالة معنوية عند 5% (P = 0.013) مما يشير إلى أن ارتفاع الديون يُسهم في زيادة هشاشة الشركة تجاه تقلبات السوق. كما اشارت النتائج الى ان MTB القيمة السوقية إلى الدفترية بلغ معامل الانحدار 0.215، دلالة معنوية (P = 0.016) مما يشير الى ان العلاقة الطردية تعني أن تقييم السوق المرتفع للسهم قد يرتبط بمخاطر انهيار محتملة إذا لم تُدعَم بأساسيات قوية. وكذلك اظهرت النتائج بان حجم المصرف ايضا ذو دلالة معنوية مما يعكس أن المؤسسات الكبيرة ليست بمنأى عن الانهيارات، بل قد تكون أكثر عرضة لها نتيجة التعقيد المؤسسي والأنشطة المتعددة.

كما يشير الجدول الى ان قيمة اف فيشر لنموذج بلغت F-statistic = 11.1287مع P = 0.000 اذ تُشير إلى أن النموذج ككل معنوي، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة مهمة من التغير في مخاطر انهيار الأسهم. فضلا عن ان قيمت Adjusted R-squared = 0.53 يُفسر النموذج حوالي 53% من التباين في المتغير التابع (مخاطر انهيار الأسهم)، وهي نسبة مقبولة في الدراسات المالية.

من خلال ما تقدم تؤكد النتائج وجود علاقة معنوية ومباشرة بين السلوك الانتهازي ومخاطر انهيار الأسهم، مما يدعم فرضية الدراسة ويبرز أهمية الرقابة والحوكمة في تقليل الممارسات الانتهازية داخل المؤسسات المالية. كما أظهرت المتغيرات الأخرى مثل النمو، الرافعة المالية، وحجم المصرف، تأثيرات معنوية على مستوى المخاطر، ما يدعو إلى مزيد من الفحص لهذه العوامل في إدارة المخاطر المؤسسية.

3-4 الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. وجود تأثير معنوي للسلوك الانتهازي أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائياً بين السلوك الانتهازي ومخاطر انهيار الأسهم، مما يدعم الفرضية الرئيسة للبحث.
2. السلوك الانتهازي مؤشر على ضعف الحوكمة العلاقة الإيجابية بين السلوك الانتهازي ومخاطر انهيار الأسهم تُشير إلى قصور في آليات الرقابة والشفافية داخل المصارف.
3. الرافعة المالية عامل خطر إضافي تبين أن ارتفاع مستويات الديون (الرافعة المالية) يؤدي إلى زيادة احتمالية تعرض الأسهم للانهيار، ما يدل على ضعف القدرة على مقاومة الصدمات المالية.
4. نمو الشركات لا يعني بالضرورة استقراراً على الرغم من أن النمو يُعد مؤشرًا إيجابيًا، إلا أن الإفراط فيه دون إدارة رشيدة قد يساهم في زيادة المخاطر.
5. تأثير حجم المصرف إيجابي ومعنوي حجم المصرف كان له تأثير معنوي على مخاطر الانهيار، ما يعكس أن الحجم لا يحمي من المخاطر، بل قد يزيدها بسبب التعقيد المؤسسي.

6. ملاءمة نموذج التأثيرات العشوائية نتائج اختبارات Hausman و Breusch-Pagan رجّحت استخدام نموذج التأثيرات العشوائية كأفضل طريقة لتقدير النموذج.
7. نموذج الدراسة يفسر أكثر من نصف التباين القيمة المعدلة لمعامل التحديد (0.53) Adjusted R-squared تشير إلى قدرة جيدة للنموذج في تفسير التباين في مخاطر الانهيار.
8. قوة دلالة النموذج الكلي قيمة F-statistic العالية ودلالتها الإحصائية تشير إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير واضح على المتغير التابع.
9. أهمية الفصل بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية استخدام نموذج جونز المعدّل أتاح تقدير السلوك الانتهازي بدقة من خلال فصل المستحقات غير الاختيارية عن الإجمالية.

ثانيًا: التوصيات

1. تعزيز أنظمة الحوكمة في المصارف ضرورة تطوير آليات الرقابة الداخلية والمساءلة للحد من السلوك الانتهازي داخل المؤسسات المالية.
2. تطبيق معايير الشفافية والإفصاح المحاسبي توجيه المصارف إلى الالتزام الكامل بمعايير المحاسبة والإفصاح، وخاصة بما يتعلق بالمستحقات والإيرادات.
3. مراجعة السياسات الائتمانية والتمويلية تقليل الاعتماد على الرافعة المالية العالية للحد من هشاشة المصارف أمام التقلبات السوقية.
4. ربط المكافآت بأداء طويل الأمد إعادة تصميم نظام الحوافز والمكافآت الإدارية ليعكس الأداء المستدام وليس الأرباح قصيرة الأجل.
5. تعزيز الرقابة المصرفية من قبل الجهات التنظيمية يجب على البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية مراجعة ممارسات المصارف بشأن إدارة الأرباح والسلوك المحاسبي.
6. زيادة الاستثمار في نظم التحليل المالي والبيانات دعم المصارف بالأنظمة الذكية لرصد المخاطر والربط بين السلوك الداخلي ومؤشرات السوق.
7. إجراء تقييم دوري لمخاطر انهيار الأسهم اعتماد نماذج تحليل الانهيار السعري بشكل دوري لرصد إشارات مبكرة لتقلبات السوق.
8. تدريب الإدارات المالية على الممارسات المحاسبية السليمة إقامة ورش عمل دورية للكوادر المحاسبية حول كيفية التعامل مع المستحقات وتقديرها بشكل مهني.
9. إجراء دراسات مشابهة على قطاعات أخرى توسيع نطاق البحث ليشمل مؤسسات مالية أخرى أو قطاعات اقتصادية متنوعة لتعميم النتائج على بيئات مختلفة.

المصادر باللغة العربية

1-الصباغ، أحمد عبده. (2019). أثر جودة المعلومات المحاسبية على مخاطر انهيار أسعار الأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (23)، العدد (4).

2-حسين، علاء علي أحمد (2020) تحليل العلاقة بين غموض التقارير المالية، أداء المسئولية الاجتماعية، وممارسات التجنب الضريبي، وبين خطر الانهيار المستقبلي لأسعار أسهم الشركات ذات التصنيف في مؤشر البورصة المصرية للاستدامة. مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (24)، العدد (1).

3- سليمان، وليد شحاتة محمد (2020) دور جودة المراجعة في تقليل عدم تماثل المعلومات وانعكاسها على مخاطر انهيار أسعار الأسهم. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (3).

4- حسين السعيدي ،عصام حسين محمد ، هالة عبد الله الخولي ، أميرة محمد كمال (2023) قياس أثر القدرة الادارية على مخاطر انهيار اسعار الاسهم من منضور قابلية التقارير المالية للقراءة المجلة التجارة المصرية المجلد (3) العدد (1).

5- محمود عبد الحميد العيسوي والطحان ابراهيم محمد. (2020) . أثر التأخر غير الطبيعي لإصدار تقرير المراجع الخارجي على خطر انهيار سعر السهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (24) ، العدد (2).

6- وائل حاتم ناصر(2017) تحليل العلاقة بين الخداع الاستراتيجي والسلوك الانتهازي دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاكلين في بعض الجامعات العراقية مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد (1) العدد (4).

7- محمود شاكر محمد و فاضل حمد سلمان 2022 سلوك القائد الانتهازي وأثرة على السمو الروحي للعاملين دراسة تحلية لآراء عينة من متخذي القرار الشركة العامة لصناعة المعجنات في بعقوبة ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (16)، العدد (50)

المصادر باللغة الاجنبية

1- Anderson, J. (2016). *Market manipulation and its impact on stock valuation*. Financial Journal, 45(2), 112-130.
2- Avey, J. B., Wernsing, T. S., & Palanski, M. E. (2012). *Exploring the ethical leadership–employee outcomes relationship: The roles of psychological empowerment and authenticity*. Journal of Business Ethics, 107(3).
3- Baker, M., & Roberts, T. (2020). *The 2008 financial crisis: A decade of lessons*. Economic Review, 12(4), 22-38.
4- Bennett, K., & Wright, H. (2025). *Investor education and market stability*. Journal of Finance, 55(1), 45-63.
5- Bies, R. J., & Tripp, T. M. (2021). "*Organizational misbehavior: When things go wrong at work*." Academy of Management Perspectives.
6- Brown, L. (2019). *Regulatory challenges in financial markets*. Economic Policy Review, 33(3), 56-78.
7- Brown, L., & Caylor, M. L. (2021). *Companies with good governance enjoy greater market trust, resulting in more stable stock prices*. Corporate Governance Review, 2021, Vol. 29, Issue 2, pp. 45-60.
8- Brown, M. E., & Treviño, L. K. (2006). "*Ethical leadership: A social learning perspective for construct development and testing*." Academy of Management Review, 31(1),.
9- Carter, R. (2019). *The role of misinformation in stock market crashes*. Global Markets Journal, 27(5), 87-104.
10- Carter, R., & Miller, P. (2021). *Earnings manipulation and investor confidence*. Finance Quarterly, 38(2), 90-110.
11- Cheng, F., Chiao, C., Fang, Z., Wang, C. & Yao, S. (2020) *'Raising Short- term Debt for Long-term Investment and Stock Price Crash Risk: Evidence from China'*, Finance Research Letters, 33, 1
12- Collins, S., & Murphy, J. (2023). *Preventing financial crises through investor education*. Banking Review, 48(1), 60-77.
13- Colquitt, J. A., Conlon, D. E., Wesson, M. J., Porter, C. O., & Ng, K. Y. (2001). "*Justice at the millennium: A meta-analytic review of 25 years of organizational justice research*." Journal of Applied Psychology, 86(3),.

14- Dang, V., Lee, E., Liu, Y. & Zeng, C. (2018) *'Corporate Debt Maturity and Stock Price Crash Risk'*, European Financial Management, 24 (3
15- Davis, K., & Clarke, R. (2016). *Corporate misconduct and stock market crashes*. Business Ethics Review, 14(3), 78-95.
16- Deloitte. (2021). *Commitment to international standards increases the credibility of financial reports and reduces negative market fluctuations*. Accounting and Economics Journal, 2021, Vol. 40, Issue 2, pp. 78-90.
17- Dineen, B. R., Lewicki, R. J., & Tomlinson, E. C. (2021). "The role of trust in unethical behavior and its impact on organizational effectiveness." Journal of Applied Psychology, 106(7).
18- Ellemers, N., De Gilder, D., & Haslam, S. A. (2004). "Motivating individuals and groups at work: A social identity perspective on leadership and group performance." The Academy of Management Review, 29(3),.
19- Evans, W., & Hall, T. (2022). *Market distortions and crash risks*. Financial Stability Review, 40(2), 65-82.
20- Finkel, E. J., et al. (2012). "Selfishness and the demand for individual rights: A comparison of collectivism and individualism." Personality and Social Psychology Bulletin, 38(5).
21- Firth, M., Wong, S. M. L., & Zhao, X. (2019). Corporate Accessibility and Stock Price Crash Risk .
22- Foster, L., & Grant, E. (2018). *Herd behavior in financial markets*. Behavioral Finance Journal, 29(3), 101-118.
23- Ghosh, P., & Soni, S. (2020). "Impact of unethical behavior on organizational reputation and trust in leadership." Journal of Business Research, 112,..
24- Gino, F., & Bazerman, M. H. (2009). "When misconduct goes unnoticed: The influence of ethical culture on the prevalence of unethical behavior." Organizational Behavior and Human Decision Processes, 109(1).
25- Gino, F., & Pierce, L. (2009). "Consequences of thwarting intragroup competition: The effects of sabotage on group performance." Organizational Behavior and Human Decision Processes, 108(1),.
26- Gino, F., Ayal, S., & Ariely, D. (2009). "Contagion and differentiation in unethical behavior: The effect of one bad apple on the barrel." Psychological Science, 20(3),.
27- Gneezy, U., & Imas, A. (2014). "The pace of life, social distance, and cheating." Journal of Economic Behavior & Organization, 98,.
28- Habib, A., & Hasan, M. M. (2017). Managerial ability, investment efficiency and stock price crash risk. Research in International Business and finance, 42,.
29- Habib, A., Hasan, M. M., & Jiang, H. (2018). Stock price crash risk: Review of the empirical literature. Accounting & Finance, 58
30- Harris, M. (2017). *Risk-taking in speculative trading*. Economic Studies, 31(2), 44-67.
31- Harrison, J., & Cooper, P. (2024). *The GameStop phenomenon and market instability*. Financial Regulation Review, 53(1), 25-43.

32- Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2020). Transparency in financial reporting leads to greater stock price stability, as it helps build trust among investors. Journal of Accounting and Economics, 2020, Vol. 60, Issue 1,..
33- Hom, P. W., & Griffeth, R. W. (1995). Employee turnover. South-Western College Publishing.
34- Hutton, A. P., Marcus, A. J., & Tehranian, H. (2009). Opaque financial reports, R2, and crash risk. *Journal of financial Economics*, *94*(1), 67-86.
35- IMF. (2022). Sound monetary policies lead to financial market stability. IMF Global Financial Stability Report, 2022, Issue 48, pp. 12-28.
36- Jin, L. & Myers, S. C. (2006) 'R2 Around the World: New Theory and New Tests' Journal of Financial Economics, 79 (2).
37- Kahneman, D., & Tversky, A. (2023). Investors who are proficient in financial and technical analysis make wiser decisions, leading to market stability. Financial Studies Journal, 2023, Vol. 58, Issue 1.
38- Kessler, S. J., & Chakrabarti, A. K. (2012). "Exploring the impact of organizational culture on innovation and firm performance." International Journal of Business Innovation and Research, 6(3).
39- Kim, J. B., & Zhang, L. (2016). Accounting conservatism and stock price crash risk: Firm-level evidence. *Contemporary accounting research*, *33*(1), 412-441.
40- Kim, J. B., Li, Y., & Zhang, L. (2011). Corporate tax avoidance and stock price crash risk: Firm-level analysis. *Journal of financial Economics*, *100*(3), 639-662.
41- Kim, C., Wang, K., & Zhang, L. (2019). Readability of 10-K Reports and Stock Price Crash Risk. Contemporary Accounting Research, 36(1),
42- Lammers, J., Stoker, J. I., Jordan, J., Pollmann, M., & Galinsky, A. D. (2011). "Power Increases Infidelity Among Men and Women." Psychological Science, 22(9),.
43- Larkin, I., & Pierce, L. (2013). "The value of an ethical reputation: Managerial incentives and market performance." Journal of Business Ethics, 116(4).
44- Lee, S. (2015). *Insider trading and its impact on financial markets*. Legal Finance Journal, 22(4), 89-107.
45- Levine, E. L., & Moreland, R. L. (2020). "Social psychology and organizational behavior." Routledge.
46- Li, X., Wang, S. S., & Wang, X. (2017). Trust and stock price crash risk: Evidence from China. Journal of Banking & Finance, 76
47- Liu, J. & Zhong, R. (2018) 'Equity Index Futures Trading and Stock Price Crash Risk: Evidence from Chinese markets', Journal of Futures Markets, 38 (11 ،(
48- Markowitz, H. (2022). Effective diversification reduces market volatility and increases long-term returns. Journal of Financial Economics, 2022, Vol. 112, Issue 4, pp. 520-540.
49- Mazar, N., Amir, O., & Ariely, D. (2008). "The dishonesty of dishonest people: A theory of self-concept maintenance." Psychological Science, 19(6).
50- Mazar, N., Amir, O., & Ariely, D. (2008). "The dishonesty of dishonest people: A theory of self-concept maintenance." Psychological Science, 19(6),.

51- Modigliani, F., & Miller, M. H. (2023). Companies that wisely manage their finances are better able to overcome financial crises. Journal of Financial Management, 2023, Vol. 43, Issue 3, pp. 305-322.

52- Moradi, M., Appolloni, A., Zimon, G., Tarighi, H., & Kamali, M. (2021). Macroeconomic Factors and Stock Price Crash Risk: Do Managers Withhold Bad News in the Crisis-Ridden Iran Market?. Sustainability, 13(7،.

53- Murphy, T. (2015). *The dot-com bubble: Lessons for modern investors*. Investment Review, 30(3), 72-90.

54- Parker, J., & Lee, M. (2023). *Strengthening financial regulations to combat opportunistic behavior*. Policy & Finance Journal, 50(2), 33-52.

55- Peng, Y., & Li, L. (2022). "Opportunism and economic decision-making in organizations: A dynamic model." Journal of Economic Behavior & Organization.

56- Sargut, G., & McGrath, R. G. (2020). "Managing organizational growth and innovation: The impact of opportunism." Strategic Management Journal, 41(3).

57- Shahab, Y., Ntim, C. G., Ullah, F., Yugang, C., & Ye, Z. (2020). CEO power and stock price crash risk in China: Do female directors' critical mass and ownership structure matter?. International Review of Financial Analysis, 68

58- Smith, A. (2022). Transparency in disclosing crises helps stabilize financial markets. International Economics Journal, 2022, Vol. 65, Issue 3,.

59- Stein, J. & Hong, H. (2003) 'Differences of Opinion, Short-Sales Constraints, and Market Crashes', Review of Financial Studies, 16 (2

60- Taylor, B. (2020). *Financial ethics and stock market performance*. Journal of Corporate Finance, 41(1), 58-75.

61- Treviño, L. K., & Nelson, K. A. (2017). *Managing Business Ethics: Straight Talk about How to Do It Right*. John Wiley & Sons.

62- Tversky, A., & Kahneman, D. (1991). *"Loss aversion in riskless choice: A reference-dependent model*." Quarterly Journal of Economics, 106(4)

63- Weitzel, G., & Bernauer, T. (2016). "*Governance of global environmental change: Transparency and public policy*." Environmental Policy and Governance, 26(3),.

64- Yu, L., & Choi, Y. (2022). "*Impact of opportunistic behavior on academic performance and career development."* Journal of Educational Psychology, 114(1).

65- Zhang, Z., & Yang, H. (2023). "*Opportunistic behavior in dynamic environments: How individuals adapt to changing opportunities*." Organizational Behavior and Human Decision Processes.

66- Zhao, X., & Seibert, S. E. (2021). "*Opportunistic behavior and social status: Exploring mechanisms in organizational settings*." Journal of Organizational Behavior.

67- Zhu, W. (2016) *'Accruals and Price Crashes'*, Review of Accounting Studies, 21

The Impact of Artificial Intelligence on Inclusive Banking through the Mediating Role of Bank Governance

Mostafa Abd AlHussein Ali AlMansoori[1] , Tariq Hatim Rahi[2], Hussam Idan Julaid[3]m AIaa Hussein Zughair[4]

Department of Financial and Banking Sciences / College of Administration and Economics / Al-Muthanna University, mustafa.abd1983@mu.edu.iq, https://orcid.org/0000-0003-4016-4328[1]

Al-Furat Al- Awsat Technical University, tariq.hatem@atu.edu.iq[2]

Department of Financial and Banking Sciences / College of Administration and Economics / Al-Muthanna University [3]

Department of Financial and Banking Sciences / College of Administration and Economics / Al-Muthanna University [4]

Abstract:

This study aims to analyze the relationship between artificial intelligence (AI) and inclusive banking, with a particular focus on the mediating role played by bank governance in this context. The study was driven by the research problem of evaluating the effectiveness of AI in achieving financial inclusion within an emerging banking environment, and whether institutional governance contributes to organizing and enhancing this impact.

The study adopted a descriptive-analytical methodology, relying on field data collected from a sample of administrators and specialists in a number of Iraqi banks. The data was analyzed using Structural Equation Modeling (SEM) through the AMOS software.

The results revealed that AI significantly contributes to improving the level of inclusive banking and has a direct effect on enhancing the efficiency of bank governance. Furthermore, the findings confirmed that bank governance plays a statistically significant **partial mediating role** in the relationship between artificial intelligence and inclusive banking.

The study concludes that the activation of AI in banks should occur within an effective governance framework that takes into account regulatory and ethical dimensions. This would enhance the reliability of banking services and achieve the goals of sustainable financial inclusion.

Keywords: Artificial Intelligence, Inclusive Banking, Bank Governance, Financial Inclusion, Digital Transformation.

تأثير الذكاء الاصطناعي على الصيرفة الشاملة من خلال الدور الوسيط لحوكمة المصارف

مصطفى عبد الحسين علي المنصوري[1]

طارق حاتم راهي حمادي الربيعي[2]

حسام عيدان جليد[3]

علاء حسين زغير[4]

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والصيرفة الشاملة، مع التركيز على الدور الوسيط الذي تلعبه حوكمة المصارف ضمن هذا السياق. انطلقت الدراسة من إشكالية تتمثل في مدى فاعلية الذكاء الاصطناعي في تحقيق الشمول المالي ضمن بيئة مصرفية ناشئة، وما إذا كانت الحوكمة المؤسسية تسهم في تنظيم هذا التأثير وتعزيزه. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى بيانات ميدانية جُمعت من عينة مكوّنة من إداريين واختصاصيين في عدد من المصارف العراقية، وتم تحليلها باستخدام النمذجة الإحصائية SEM عبر برنامج AMOS.

أظهرت النتائج أن الذكاء الاصطناعي يُسهم بشكل معنوي في تحسين مستوى الصيرفة الشاملة، كما أن له أثرًا مباشرًا في رفع كفاءة حوكمة المصارف. وأكدت النتائج كذلك أن حوكمة المصارف تلعب دورًا وسيطًا جزئيًا ذا دلالة إحصائية في العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والصيرفة الشاملة.

توصلت الدراسة إلى أن تفعيل الذكاء الاصطناعي في المصارف يجب أن يكون ضمن إطار حوكمي فعّال يُراعي الأبعاد التنظيمية والأخلاقية، مما يعزز من موثوقية الخدمات المصرفية ويحقق أهداف الشمول المالي المستدام.

الكلمات المفتاحية :الذكاء الاصطناعي، الصيرفة الشاملة، حوكمة المصارف، الشمول المالي، التحول الرقمي.

المقدمة

في السنوات الأخيرة، شكّل الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI) نقطة تحوّل جوهرية في مختلف القطاعات الاقتصادية، لاسيما في القطاع المصرفي، حيث أضحى أداة استراتيجية تسعى المؤسسات المالية إلى تبنيها لتعزيز كفاءتها التشغيلية، وتحقيق مزيد من التكيّف مع متطلبات السوق الرقمية الحديثة. في هذا الإطار، يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي على أنه أحد العوامل التمكينية للصيرفة الشاملة(Inclusive Banking) ، من خلال دوره في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وتحسين جودة تلك الخدمات، وتقديم حلول رقمية ذكية تُلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء، بما في ذلك الفئات غير المتعاملة مع النظام المالي الرسمي (unbanked) (Bărcanescu, 2021; Chen et al., 2022).

يُعرّف مفهوم الصيرفة الشاملة بأنه التوجه الاستراتيجي للمؤسسات المالية نحو تضمين جميع الأفراد والقطاعات المهمشة ضمن النظام المالي، من خلال تقديم خدمات مصرفية ميسّرة، عادلة، وآمنة، بما يعزز النمو الاقتصادي المستدام. وقد ساهم الذكاء الاصطناعي في تطوير نماذج أعمال رقمية متقدمة تتيح تقديم خدمات مصرفية ذكية عبر القنوات الرقمية، مثل تطبيقات الهاتف المحمول، والروبوتات المصرفية، ومنصات التحليل السلوكي، والتي تُسهم في فهم احتياجات العملاء بشكل أكثر دقة .(KPMG, 2020; Ghosh, 2021) كما يُستخدم الذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات الضخمة، وتحليل سلوك العملاء، والتنبؤ بالاحتياجات الائتمانية، وتخصيص الخدمات، ما يُعزز من قدرة المصارف على الوصول إلى شرائح جديدة من العملاء.

لكن في ظل هذه التحولات الرقمية، تزداد الحاجة إلى تطبيق مبادئ حوكمة فعّالة للمصارف، لضمان إدارة سليمة للمخاطر، وتعزيز الشفافية، وتحقيق التوازن بين الابتكار الرقمي وحماية حقوق العملاء. فالحوكمة المصرفية (Bank Governance)تمثّل الإطار الذي يضبط العلاقات بين الإدارة، والمساهمين، والأطراف ذات العلاقة، وتُعد عاملًا حاسمًا في ضبط استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي وفقًا للضوابط الأخلاقية والقانونية والرقابية (OECD, 2015; Alqatan et al., 2022). ووفقًا للتقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي(IMF, 2021) ، فإن تعزيز الحوكمة في المؤسسات المالية يُعد ركيزة أساسية لتقليل المخاطر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، ولا سيما المخاطر المرتبطة بالخصوصية، والتمييز الخوارزمي، والانحيازات في اتخاذ القرار.

من هذا المنطلق، يُفترض أن حوكمة المصارف تلعب دورًا وسيطًا في العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والصيرفة الشاملة، إذ يُمكن أن تُعزز هذه الحوكمة من كفاءة توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقديم خدمات مصرفية تتسم بالعدالة والشمولية، في إطار منضبط قانونيًا وأخلاقيًا. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن فعالية الحوكمة ترتبط إيجابيًا بجودة الخدمات الرقمية، والامتثال للمعايير المصرفية، والاستجابة للمخاطر الناشئة عن التحول الرقمي (Altuwajri & Kalyanaraman, 2023; PwC, 2020).

وبالتالي، فإن هذا البحث يسعى إلى دراسة العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والصيرفة الشاملة، من خلال الدور الوسيط لحوكمة المصارف، وذلك باستخدام منهجية كمية تعتمد على تحليل البيانات الميدانية لعينة من العاملين في القطاع المصرفي. كما يهدف إلى تقديم إطار نظري وتطبيقي لفهم كيفية تسخير الذكاء الاصطناعي لخدمة أهداف الشمول المالي، في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة.

مشكلة البحث

في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده القطاع المصرفي، يُعد الذكاء الاصطناعي أحد أبرز الابتكارات التقنية التي أوجدت فرصًا واعدة لتعزيز الشمول المالي وتحسين جودة الخدمات المصرفية. فقد أصبح الذكاء الاصطناعي أداة فعالة في تقديم حلول مصرفية ذكية وشخصية، من خلال تحليل البيانات الضخمة، والتنبؤ بالسلوك المالي للعملاء، وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية لشرائح واسعة من السكان، خصوصًا في المناطق غير المخدومة مصرفيًا. ومع ذلك، فإن توظيف الذكاء الاصطناعي في الصيرفة لا يخلو من التحديات، خصوصًا فيما يتعلق بمخاطر الخصوصية، والانحياز الخوارزمي، وغياب الشفافية في اتخاذ القرارات الآلية.

في هذا السياق، تبرز أهمية الحوكمة المصرفية باعتبارها الإطار التنظيمي والأخلاقي الذي يوجّه استخدام التقنيات الحديثة في العمل المصرفي، ويضمن التوازن بين الابتكار والمسؤولية. وتُعد حوكمة المصارف عاملاً حاسمًا في الحد

من المخاطر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، وتعزيز موثوقية الأنظمة الذكية، مما يدعم تحقيق أهداف الصيرفة الشاملة على نحو مستدام. إلا أن الإشكالية البحثية تكمن في مدى فعالية الحوكمة المصرفية في لعب دور الوسيط بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحقيق أهداف الشمول المالي، خصوصًا في السياقات المصرفية التي لا تزال في طور النضج الرقمي.

وعليه، فإن مشكلة البحث تتمحور حول التساؤل الآتي:

"ما مدى تأثير الذكاء الاصطناعي على الصيرفة الشاملة، وما الدور الوسيط الذي تلعبه حوكمة المصارف في تعزيز هذا التأثير؟"

وتنبثق عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية، منها:

- إلى أي مدى يُسهم الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة الخدمات المصرفية وشموليتها؟
- ما مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في توجيه استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المصارف؟
- هل تعزز الحوكمة المصرفية من العلاقة الإيجابية بين الذكاء الاصطناعي والشمول المالي؟
- ما التحديات التي تواجه المصارف في تفعيل دور الحوكمة ضمن بيئة الذكاء الاصطناعي المصرفي؟

اهداف البحث

في ضوء التحديات والتحولات المتسارعة في القطاع المصرفي، وخصوصًا في ظل التوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي والضغوط المتزايدة لتحقيق الشمول المالي، يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأكاديمية والعلمية التي تسلط الضوء على أبعاد العلاقة بين الذكاء الاصطناعي، وحوكمة المصارف، والصيرفة الشاملة. ويمكن تلخيص أهداف البحث كما يأتي:

1. **تحليل تأثير الذكاء الاصطناعي على الصيرفة الشاملة** من خلال تقييم مدى قدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي على توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية وتحسين كفاءتها وتلبيتها لاحتياجات الفئات غير المخدومة مصرفيًا.
2. **استكشاف الدور الوسيط لحوكمة المصارف** في العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحقيق الشمول المالي، من خلال تحديد مدى مساهمة مبادئ الحوكمة الرشيدة في تنظيم وتوجيه استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات المصرفية.
3. **قياس مستوى تبنّي تقنيات الذكاء الاصطناعي في المصارف** ضمن البيئة المصرفية المدروسة، وتحديد المجالات الأساسية التي يُستخدم فيها الذكاء الاصطناعي، مثل تحليل المخاطر، إدارة العلاقات مع العملاء، الائتمان الذكي، والخدمات المصرفية الرقمية.

اهمية البحث

تنبع **أهمية هذا البحث** من السياق الديناميكي والمتغير الذي يشهده القطاع المصرفي العالمي، حيث أصبحت المؤسسات المصرفية تواجه تحديات متزايدة تتطلب تكامل التكنولوجيا مع الأطر التنظيمية والحوكمة المؤسسية، في سبيل تحقيق الشمول المالي وضمان العدالة والاستدامة في تقديم الخدمات. وفي هذا الإطار، تتجلى أهمية البحث الحالي في النقاط الآتية:

1. **أهمية نظرية** :يُسهم البحث في توسيع الأدبيات العلمية المرتبطة بمجالات الذكاء الاصطناعي، وحوكمة المصارف، والصيرفة الشاملة، من خلال دمج هذه المفاهيم في إطار تحليلي موحد. كما يوفّر فهمًا عميقًا للعلاقات المتبادلة بينها، وهو ما يُعدّ إضافة علمية قيّمة، خاصة في ظل محدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من منظور تكاملي.
2. **أهمية تطبيقية** :يُقدّم البحث رؤى عملية للمؤسسات المصرفية حول كيفية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة العمليات المصرفية، وتوسيع قاعدة العملاء، مع ضمان الالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة، بما ينعكس إيجابيًا على جودة الخدمات وزيادة الثقة في النظام المصرفي. اذ تبرز أهمية البحث في ظل التحوّل المتسارع نحو الأتمتة والرقمنة في العمليات المصرفية، مما يجعل من الضروري دراسة الأثر الناتج عن تطبيق الذكاء الاصطناعي على قدرة المصارف في تحقيق الشمول المالي، خصوصًا في البيئات المصرفية الناشئة والنامية.

كما يمكن أن تسهم نتائج البحث في تقديم توصيات مدروسة لصانعي القرار في القطاعين المالي والتنظيمي، لتعزيز إطار الحوكمة المصرفية بما يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي، مع وضع سياسات تنظيمية مرنة تدعم الابتكار وتقلل المخاطر. وفي ظل وجود فئات مجتمعية لا تزال تعاني من التهميش المالي، تأتي أهمية هذا البحث في طرح الذكاء الاصطناعي كأداة استراتيجية لمعالجة مشكلات الوصول، وتقديم خدمات مالية مبتكرة وفعّالة تلبي احتياجات هذه الفئات

فضلا عن ان البحث يعد إضافة نوعية للباحثين والمهتمين في تخصصات المحاسبة، الإدارة المالية، ونظم المعلومات، كما يُسهم في تعزيز دور المصارف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عبر دورها في تمكين الأفراد اقتصاديًا واجتماعيًا.

وبذلك، فإن هذا البحث يُعد من الدراسات الرائدة التي تربط بين التكنولوجيا المتقدمة ومفاهيم الحوكمة والصيرفة الشاملة، ضمن بيئة مصرفية تسعى إلى التكيّف مع التغيرات المستقبلية، وتحقيق أداء مصرفي مستدام ومتوازن.

فرضيات البحث

H_1 يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على الصيرفة الشاملة بشكل مباشر.

H2 يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على مستوى حوكمة المصارف.

H3 يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحوكمة المصارف على الصيرفة الشاملة.

H4 لحوكمة المصارف دورًا وسيطًا ذا دلالة إحصائية في العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والصيرفة الشاملة.

حدود البحث

أولاً :الحدود الموضوعية

يركّز هذا البحث على دراسة العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي ودورها في تعزيز الصيرفة الشاملة(Financial Inclusion) ، من خلال تحليل الدور الوسيط لحوكمة المصارف. ويتناول البحث الموضوع من زاوية مالية وتقنية وإدارية مع التركيز على جودة الحوكمة كمحور وسيط يؤثر في العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والشمول المالي.

ثانيًا :الحدود الزمانية

تم إجراء هذه الدراسة خلال العام الأكاديمي **2025–2024**، وقد تم جمع البيانات خلال الفترة الممتدة من **يناير 2025 إلى أبريل 2025**، وهو الإطار الزمني المعتمد لتحليل المتغيرات وعلاقتها ببعضها.

ثالثًا :الحدود المكانية

تُركّز الدراسة على **القطاع المصرفي في العراق**، وتشمل مجموعة من البنوك الحكومية والأهلية العاملة في محافظة المثنى وذي قار التي تعتمد على التحول الرقمي. وتم اختيار عينة من المصارف ذات تبنٍ واضح لتقنيات الذكاء الاصطناعي أو التي تُظهر تقارير التزام واضحة بمبادئ الحوكمة.

رابعًا :الحدود البشرية

يتكوّن مجتمع الدراسة من:

- **مديري الفروع والمراكز المالية** في المصارف العراقية.
- **الموظفين المختصين في وحدات تكنولوجيا المعلومات، المخاطر، الحوكمة، والتخطيط الاستراتيجي.**
- **أكاديميين مختصين في المجالات المصرفية والمحاسبية والمالية.**

منهج البحث

تم اعتماد **المنهج الوصفي التحليلي** كإطار عام للدراسة، باستخدام أداة الاستبانة المصمّمة وفق مقياس ليكرت الخماسي لقياس آراء المستجيبين، وتم تحليل البيانات باستخدام أدوات تحليل إحصائي متقدمة (SPSS و(SEM، مع اعتماد نماذج اختبار الوساطة لتحليل الدور الوسيط لحوكمة المصارف.

متغيرات البحث

أولًا :المتغير المستقل(Independent Variable)

الذكاء الاصطناعي(Artificial Intelligence)

ويمثل محور التأثير الأساسي في الدراسة، ويتم قياسه من خلال مجموعة من الأبعاد مثل:

- أتمتة الخدمات المصرفية.
- نظم التنبؤ والتحليل الذكي.
- روبوتات المحادثة.
- خوارزميات التعلم الآلي.
- التخصيص الذكي لاحتياجات العملاء.
- الكشف الذكي عن الاحتيال المالي.

القياس :باستخدام **استبانة مغلقة** تعتمد مقياس ليكرت الخماسي، وقد تم اعتماد مؤشرات القياس من دراسات سابقة مثل:
(Bughin et al., 2019)، (Dwivedi et al., 2021)

ثانيًا :المتغير الوسيط(Mediator Variable)

حوكمة المصارف(Bank Governance)

وهو المتغير الذي يتوسط العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والصيرفة الشاملة، ويُقاس من خلال الأبعاد التالية:

الشفافية والإفصاح المالي.

هيكل مجلس الإدارة.

الرقابة الداخلية الفعالة.

الامتثال التنظيمي والرقابي.

الإفصاح عن المخاطر واستخدام التقنيات.

القياس :باستخدام مقياس ليكرت الخماسي استنادًا إلى دراسات مثل:
(Arun & Turner, 2004)، (Ghosh, 2016)

ثالثًا :المتغير التابع(Dependent Variable)

الصيرفة الشاملة(Financial Inclusion)

وتمثل النتيجة التي تسعى الدراسة إلى تفسيرها، ويتم قياسها من خلال الأبعاد التالية:

سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية.

تنوّع المنتجات المصرفية المتاحة للفئات المختلفة.

استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات.

تقليل الفجوة المصرفية بين الفئات السكانية.

الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد والشركات الصغيرة.

القياس :تم بناء فقرات الاستبانة لهذا المتغير بالاعتماد على مؤشرات من مصادر مثل:
(Zins & Weill, 2016) ،(Demirgüç-Kunt et al., 2018)

الاساليب والادوات الاحصائية

أولًا :أدوات التحليل الإحصائي

1. **برنامج التحليل الإحصائيSPSS**
   - **لتحليل البيانات الأولية والوصفية.**
   - **لاختبار الفرضيات المباشرة والبسيطة.**
2. **برنامج AMOS أو) SmartPLS تحليل النمذجة الهيكلية(SEM**
   - **لتحليل العلاقات المعقدة بين المتغيرات.**
   - **لاختبار تأثير المتغير الوسيط (حوكمة المصارف.(**
   - **لتقدير معامل المسار وتحليل ملاءمة النموذج.**

ثانيًا :التحليل الإحصائي الوصفي(Descriptive Statistics)

يُستخدم لوصف خصائص العينة والبيانات من خلال:

- **التكرارات والنسب المئوية.**
- **المتوسط الحسابي.**
- **الانحراف المعياري.**

- **معامل الالتواء والتفرطح لفحص توزيع البيانات.**

ثالثًا :اختبار الصدق والثبات

1. **تحليل معامل الثبات(Reliability Analysis)**
   - **باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي لكل محور (يُقبل إذا.($\alpha \geq 0.70$)**
2. **تحليل الصدق البنائي(Construct Validity)**
   - **من خلال تحليل العوامل الاستكشافي.(EFA)**
   - **ثم تحليل العوامل التوكيدي (CFA) في SEM لتأكيد بنية الأبعاد**

رابعًا :التحليل الاستدلالي(Inferential Statistics)

1. **تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد(Simple & Multiple Regression)**
   - **لقياس أثر الذكاء الاصطناعي على الصيرفة الشاملة.**

المبحث الثاني : الاطار النظري لمتغيرات الدراسة

اولا: الإطار النظري: الذكاء الاصطناعي

يُعدّ الذكاء الاصطناعي (AI) من أبرز التقنيات الثورية في القرن الحادي والعشرين، حيث يشير إلى الأنظمة أو الأجهزة التي تُحاكي الذكاء البشري في تنفيذ المهام، مثل التعلم، حل المشكلات، واتخاذ القرار (Russell & Norvig, 2021).وقد تطوّر الذكاء الاصطناعي من نماذج خوارزمية بسيطة إلى أنظمة ذات قدرة عالية على التعلّم الذاتي بفضل تقنيات التعلم الآلي (Machine Learning) والتعلم العميق.(Deep Learning)

يرتكز الذكاء الاصطناعي على مبادئ متعددة تشمل علم الحاسوب، الإحصاء، العلوم المعرفية، والرياضيات، ويتم تصنيفه عادة إلى نوعين: الذكاء الاصطناعي الضيق (Narrow AI) الذي يُصمّم لأداء مهام محددة، والذكاء الاصطناعي العام (General AI) الذي يهدف إلى محاكاة الذكاء البشري بشكل شامل (Goodfellow et al., 2016).في هذا السياق، تعتبر خوارزميات الشبكات العصبية الاصطناعية (Artificial Neural Networks) أحد أهم محركات هذا التطور، حيث تتيح للأنظمة قدرة تعلم الأنماط من كميات هائلة من البيانات (LeCun, Bengio, & Hinton, 2015).

وقد أثار الذكاء الاصطناعي اهتمامًا واسعًا في الأوساط الأكاديمية والمهنية لما له من تأثير كبير على بيئات العمل، والأنظمة الصحية، والتعليم، والنقل، والصناعة، وغيرها من القطاعات .(Brynjolfsson & McAfee, 2017) وتُشير الدراسات إلى أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تحسّن الكفاءة التشغيلية، وتقلل من التكاليف، وتدعم اتخاذ القرار المبني على البيانات.(Haenlein & Kaplan, 2019)

مع ذلك، يرافق هذا التقدم تحديات تتعلق بالأخلاقيات، الحوكمة، والخصوصية، حيث أثيرت قضايا حول تحيّز الخوارزميات، وفقدان الوظائف بسبب الأتمتة، والمخاطر الأمنية .(Binns, 2018) لذا، تطالب الجهات التنظيمية والأكاديمية بضرورة وضع إطار تشريعي وأخلاقي لاستخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة مسؤولة تضمن العدالة والشفافية والمساءلة.(Jobin, Ienca, & Vayena, 2019)

من هذا المنطلق، يُعد فهم الإطار النظري للذكاء الاصطناعي ضرورة حتمية في ظل تسارُع تبني هذه التكنولوجيا، ولفهم تأثيرها على مختلف المجالات، لا سيما من منظور استراتيجي يُمكّن من تعظيم الفوائد وتقليل المخاطر المصاحبة لها.

ثانيا:الإطار النظري: الصيرفة الشاملة

شهد النظام المالي تطورًا كبيرًا في العقود الأخيرة، حيث برز مفهوم الصيرفة الشاملة كأحد النماذج الحديثة في العمل المصرفي. وتُعرّف الصيرفة الشاملة بأنها نظام مصرفي يدمج بين مختلف الخدمات المالية، بما يشمل الخدمات التجارية، وخدمات الاستثمار، والتأمين، وإدارة الأصول ضمن مؤسسة مالية واحدة .(Allen et al., 2012) ويهدف هذا النموذج إلى تقديم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات لتلبية كافة احتياجات العملاء الأفراد والمؤسسات من خلال نقطة اتصال موحدة.

ظهر مفهوم الصيرفة الشاملة في أوروبا مطلع القرن العشرين، وازداد انتشارًا في الدول المتقدمة بعد تخفيف القيود التنظيمية التي كانت تفصل بين الأنشطة المصرفية التجارية والاستثمارية .(Boot & Thakor, 2010) وتتمثل أبرز خصائص هذا النظام في تنويع مصادر الإيرادات وتقليل المخاطر من خلال التوزيع القطاعي، إضافة إلى تحسين كفاءة العمليات نتيجة الاقتصاد في الحجم والنطاق .(Saunders & Walter, 2014)

وقد أظهرت دراسات متعددة أن الصيرفة الشاملة تُمكّن البنوك من تحسين قدرتها التنافسية وتعزيز ربحيتها، من خلال تقديم خدمات مالية متكاملة ترتكز على العلاقة مع العميل بدلاً من التعاملات المنفصلة (Laeven & Levine, 2007).كذلك، يُسهم هذا النموذج في تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة العملاء، مما يجعله أداة فعالة لدعم التنمية الاقتصادية، خاصة في الأسواق الناشئة.(Beck et al., 2009)

ومع ذلك، فإن اعتماد نموذج الصيرفة الشاملة لا يخلو من التحديات، حيث يشير بعض الباحثين إلى مخاطر تضارب المصالح بين وحدات العمل المختلفة داخل البنك، واحتمالية زيادة التعقيد التنظيمي والرقابي .(Barth et al., 2013) كما أن الجمع بين الخدمات المصرفية الاستثمارية والتجارية قد يزيد من تعرض البنوك لصدمات السوق، كما حدث في الأزمة المالية العالمية عام 2008.(Demirgüç-Kunt & Huizinga, 2010)

وبناءً عليه، يتطلب اعتماد نموذج الصيرفة الشاملة إطارًا تنظيميًا فعالًا يضمن توازن المصالح ويحمي حقوق المودعين والمستثمرين في الوقت ذاته. فنجاح هذا النموذج يعتمد على بنية مؤسسية قوية، وكفاءة إدارية عالية، وشفافية في الإفصاح، إلى جانب وجود رقابة صارمة للحد من المخاطر النظامية المحتملة.(Vives, 2016)

ثالثا: الإطار النظري: حوكمة المصارف

تمثل حوكمة المصارف أحد الأركان الأساسية لتعزيز استقرار النظام المالي وتحقيق الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات المصرفية. وتُعرف حوكمة المصارف بأنها "مجموعة من القواعد والممارسات والعمليات التي تُوجه وتُراقب من خلالها المؤسسات المصرفية بهدف ضمان الإدارة السليمة للمخاطر وحماية حقوق المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح.(Basel Committee on Banking Supervision [BCBS], 2015) "

تشكل الحوكمة الفعّالة في القطاع المصرفي عنصرًا جوهريًا لمنع حدوث الأزمات المالية، كما تساهم في تعزيز ثقة المستثمرين وتنمية الاستقرار المالي على المدى الطويل .(OECD, 2015) ومن هنا، يتضح أن حوكمة المصارف لا تقتصر على الجوانب الرقابية فقط، بل تشمل أيضًا الهياكل المؤسسية، وصلاحيات مجلس الإدارة، وآليات الرقابة الداخلية، والشفافية في الإفصاح، ومعايير تقييم الأداء.

لقد أبرزت الأزمة المالية العالمية عام 2008 ضعف ممارسات الحوكمة في العديد من المؤسسات المصرفية، مما أدى إلى مراجعة شاملة للأطر الرقابية والحوكمية. وأكدت تقارير لجنة بازل أهمية تعزيز دور مجلس الإدارة في الإشراف على استراتيجيات المخاطر، وضمان استقلالية لجان التدقيق، وتفعيل آليات الرقابة الداخلية والامتثال (BCBS, 2015).

تعد حوكمة المصارف ذات طابع خاص بالمقارنة مع الشركات الأخرى، وذلك بسبب الطبيعة المعقدة لنشاطها، والتأثير الواسع النطاق لفشلها على الاقتصاد ككل .(Levine, 2004) فعلى سبيل المثال، فإن هيكل الملكية في البنوك قد يكون مشتتًا، مما يقلل من فاعلية المراقبة من قبل المساهمين، ويزيد من احتمالية حدوث تضارب مصالح بين الإدارة والمودعين أو الجهات الرقابية.(Caprio & Levine, 2002)

من أبرز الأبعاد التي تتناولها حوكمة المصارف:

1. تشكيل مجلس الإدارة ووظائفه :يتطلب الأمر وجود مجلس إدارة مؤهل ومستقل، يتمتع بخبرة كافية في مجال المخاطر المصرفية والاستراتيجية، وأن يكون قادرًا على مراقبة الأداء واتخاذ قرارات رشيدة (Pathan & Faff, 2013).
2. الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر :تتطلب الحوكمة وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يكشف عن المخالفات مبكرًا، ويدير المخاطر بكفاءة في ظل بيئة متغيرة.(Fraser & Simkins, 2016)
3. الإفصاح والشفافية :تفرض حوكمة المصارف الإفصاح الدوري عن المعلومات المالية وغير المالية، مما يُمكّن الجهات التنظيمية والجمهور من تقييم الأداء والانضباط المؤسسي.(Arun & Turner, 2004)
4. الامتثال للقوانين والأنظمة :يجب أن تلتزم المصارف بالأنظمة الوطنية والدولية، ومنها متطلبات رأس المال، ومكافحة غسل الأموال، ومعايير إدارة المخاطر التشغيلية.(OECD, 2015)

إن فعالية حوكمة المصارف تزداد في ظل وجود هيئات رقابية قوية، واستقلالية البنك المركزي، وإطار قانوني متطور، وثقافة مؤسسية تدعم النزاهة والمساءلة .(Claessens & Yurtoglu, 2013) وعلى هذا الأساس، فإن تعزيز الحوكمة في المصارف يُعد خطوة حيوية نحو تقوية البنية التحتية المالية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

رابعا: العلاقة بين الذكاء الاصطناعي، الصيرفة الشاملة، وحوكمة المصارف

يشهد القطاع المصرفي تحولات جذرية نتيجة التقدم السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي(AI) ، والتي أصبح لها دور محوري في تعزيز الصيرفة الشاملة وتحسين فعالية حوكمة المصارف .ويُعد دمج الذكاء الاصطناعي في العمليات المصرفية عاملًا رئيسًا في إعادة تشكيل البنية التقليدية للمصارف من خلال أتمتة العمليات، وتقديم خدمات مخصصة للعملاء، وتعزيز كفاءة إدارة المخاطر.(Brynjolfsson & McAfee, 2017)

تتسم الصيرفة الشاملة بأنها تقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المالية تحت مظلة واحدة، مثل الإقراض، إدارة الأصول، الوساطة المالية، والتأمين .(Saunders & Walter, 2014) ومع تطور الذكاء الاصطناعي، أصبحت المصارف قادرة على تقديم هذه الخدمات بأسلوب أكثر كفاءة وابتكارًا، من خلال أنظمة تحليل البيانات الضخمة، وخوارزميات التعلم الآلي التي تمكّن من تخصيص العروض المالية، وتوقّع سلوك العملاء بدقة (Goodfellow et al., 2016). على سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يدعم الصيرفة الشاملة عبر أدوات تحليل المخاطر الائتمانية في الوقت الحقيقي، مما يُحسن من اتخاذ القرار الائتماني ويُقلل من معدلات التعثر.

في السياق ذاته، أظهر الذكاء الاصطناعي إمكانيات كبيرة في تعزيز حوكمة المصارف، خاصة في مجالات الامتثال والرقابة الداخلية ومكافحة غسل الأموال. تُستخدم الخوارزميات الذكية لتتبع الأنشطة غير الاعتيادية وتحليل أنماط المعاملات المشبوهة، مما يُسهم في تعزيز الرقابة والشفافية .(Arner et al., 2017) كما تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي مجالس الإدارة ولجان التدقيق على الوصول إلى معلومات دقيقة في الوقت المناسب، مما يعزز من جودة القرارات الاستراتيجية ويُقلل من المخاطر التشغيلية.(Fraser & Simkins, 2016)

علاوة على ذلك، فإن العلاقة بين هذه المفاهيم الثلاثة تُعد تفاعلية وتكاملية. فالتكامل بين الذكاء الاصطناعي والصيرفة الشاملة يخلق بيئة مصرفية ديناميكية تحتاج إلى حوكمة فعّالة لضمان سلامة العمليات، وحماية حقوق أصحاب المصلحة، وتفادي التحيزات الخوارزمية .(Jobin et al., 2019) وهذا يتطلب تحديث الأطر التنظيمية لتواكب التطورات التكنولوجية وتضمن الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للذكاء الاصطناعي في بيئة العمل المصرفي (Vives, 2016).

بالتالي، فإن الجمع بين هذه المحاور يفضي إلى نموذج مصرفي أكثر تطورًا وكفاءة واستدامة. إذ يدعم الذكاء الاصطناعي التحول الرقمي للصيرفة الشاملة، بينما توفر الحوكمة المؤسسية الإطار التنظيمي والرقابي اللازم لضمان استخدام هذه التقنيات بطريقة تعزز الشفافية والمساءلة والعدالة.

المبحث الثالث : قياس المتغيرات واختبار فرضيات الدراسة

اولا : ترميز متغيرات الدراسة

واستنادًا إلى الإطار المفاهيمي لدراسة، تم إعداد الجدول التالي لتوضيح **المتغيرات الرئيسة للدراسة**، حيث يتضمن كل من المتغير المستقل (الذكاء الاصطناعي)، والمتغير التابع (الصيرفة الشاملة)، والمتغير الوسيط (حوكمة المصارف)، مع بيان **الأبعاد الفرعية لكل متغير**، و**الرموز المستخدمة**، و**نوع المتغير**، وعدد الفقرات المستخدمة في الاستبانة لقياس كل بُعد، بما يتيح تأسيس أداة بحثية دقيقة لقياس العلاقات بين هذه المتغيرات ضمن بيئة العمل المصرفي.

جدول (1) ترميز متغيرات الدراسة

المتغير	الابعاد	الرمز	نوع المتغير	عدد الفقرات
الذكاء الاصطناعي	أتمتة الخدمات المصرفية	AI	مستقل	5
	نظم التنبؤ والتحليل الذكي.			4
	روبوتات المحادثة (Chatbots).			3
	خوارزميات التعلم الآلي.			3
	التخصيص الذكي لاحتياجات العملاء.			3
	الكشف الذكي عن الاحتيال المالي.			3
الصيرفة الشاملة	سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية.	FI	تابع	3
	تنوّع المنتجات المصرفية المتاحة للفئات المختلفة.			4
	استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات.			5
	تقليل الفجوة المصرفية بين الفئات السكانية.			4
	الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد والشركات الصغيرة.			4
حوكمة المصارف	الشفافية والإفصاح المالي.	BG	وسيط	3
	هيكل مجلس الإدارة.			3
	الرقابة الداخلية الفعالة.			4
	الامتثال التنظيمي والرقابي.			5
	الإفصاح عن المخاطر واستخدام التقنيات.			5

يتضمن الجدول (1) ثلاثة متغيرات رئيسية تؤثر على دراسة موضوع الصيرفة الحديثة، وهي **الذكاء الاصطناعي** كمتغير مستقل، و**الصيرفة الشاملة** كمتغير تابع، و**حوكمة المصارف** كمتغير وسيط. كل متغير يتكون من مجموعة من **الأبعاد الفرعية** تُقاس من خلال عدد من **الفقرات (الأسئلة)** في الاستبيان.

- **الذكاء الاصطناعي (المتغير المستقل** :(يشمل ستة أبعاد رئيسية تعكس استخدامات الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي، مثل أتمتة الخدمات، والتحليل الذكي، والروبوتات التفاعلية، وخوارزميات التعلم الآلي، والتخصيص الذكي، والكشف عن الاحتيال. وقد تنوعت عدد الفقرات لقياس هذه الأبعاد، من 3 إلى 5 فقرات لكل بُعد.

- **الصيرفة الشاملة (المتغير التابع):** تُقاس من خلال خمسة أبعاد تهدف إلى تحديد مدى شمول الخدمات المصرفية لجميع فئات المجتمع، وتشمل سهولة الوصول، وتنوّع المنتجات، واستخدام التكنولوجيا، وتقليل الفجوة المصرفية، والخدمات الرقمية للأفراد والشركات. كل بُعد يحتوي على 3 إلى 5 فقرات.
- **حوكمة المصارف (المتغير الوسيط):** يُستخدم هذا المتغير لفحص العلاقة الوسيطة بين الذكاء الاصطناعي والصيرفة الشاملة، ويتضمن خمسة أبعاد مرتبطة بشفافية الإدارة والرقابة والامتثال، ويتراوح عدد الفقرات لكل بُعد من 3 إلى 5.

الجدول يُظهر بوضوح كيفية هيكلة أدوات البحث لقياس العلاقات بين المتغيرات الثلاثة من خلال أبعادها الفرعية وعدد الفقرات المخصصة لكل منها، مما يعزز من شمولية التحليل وعمقه.

ثانيا : اختبار ثبات اداة قياس الدراسة

في سياق التأكد من جودة أدوات القياس المستخدمة في الدراسة، تم إجراء اختبار **الثبات الإحصائي** باستخدام **معامل كرونباخ ألفا(Cronbach's Alpha)** ، والذي يُعد من أبرز المؤشرات الإحصائية المستخدمة لقياس **الاتساق الداخلي** لأداة الاستبانة. ويهدف هذا التحليل إلى تحديد مدى تجانس الفقرات المكونة لكل بُعد من أبعاد المتغيرات، مما يعكس مدى موثوقية المقياس في قياس المفاهيم المستهدفة بدقة وثبات.
يُعتبر معامل كرونباخ ألفا مقبولًا **إحصائيًا في الدراسات الاجتماعية إذا تجاوز 0.70**، وتُعد القيم التي تتراوح بين 0.80 – 0.90 مؤشرًا على ثبات مرتفع، بينما تُشير القيم الأعلى من 0.90 إلى درجة عالية جدًا من الاتساق الداخلي.
يوضح **الجدول (2)**التالي نتائج اختبار الثبات لأبعاد المتغيرات الثلاثة الأساسية في الدراسة، وهي :**الذكاء الاصطناعي (متغير مستقل)، الصيرفة الشاملة (متغير تابع)، وحوكمة المصارف (متغير وسيط)**، مع عرض معاملات كرونباخ ألفا لكل بُعد فرعي، بالإضافة إلى القيمة الإجمالية لكل مقياس، مما يسهم في دعم مصداقية التحليل الإحصائي اللاحق وتعزيز الثقة في نتائج الدراسة.

جدول (2) نتائج اختبار ثبات مقياس الدراسة

المتغير	الابعاد	معامل كرونباخ الفا للبعد	معامل كرونباخ الفا للمقياس
الذكاء الاصطناعي	أتمتة الخدمات المصرفية	0.832	0.853
	نظم التنبؤ والتحليل الذكي.	0.763	
	روبوتات المحادثة (Chatbots).	0.824	
	خوارزميات التعلم الآلي.	0.884	
	التخصيص الذكي لاحتياجات العملاء.	0.836	
	الكشف الذكي عن الاحتيال المالي.	0.836	
الصيرفة الشاملة	سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية.	0.882	0.868
	تنوّع المنتجات المصرفية المتاحة للفئات المختلفة.	0.895	
	استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات.	0.865	
	تقليل الفجوة المصرفية بين الفئات السكانية.	0.826	

	الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد والشركات الصغيرة.	0849	
حوكمة المصارف	الشفافية والإفصاح المالي.	0.854	0.914
	هيكل مجلس الإدارة.	0.893	
	الرقابة الداخلية الفعالة.	0.884	
	الامتثال التنظيمي والرقابي.	0.962	
	الإفصاح عن المخاطر واستخدام التقنيات.	0.954	

يعكس **الجدول (2)** نتائج اختبار **ثبات مقياس الدراسة** باستخدام **معامل كرونباخ ألفا(Cronbach's Alpha)** ، والذي يُستخدم لتقييم **مدى اتساق الفقرات الداخلية لقياس كل بُعد ومتغير** في الاستبانة. ويُعد هذا الاختبار خطوة أساسية لضمان موثوقية البيانات وجودة أدوات القياس في الدراسات الكمية.

تفسير الجدول:

1. **المتغير الأول: الذكاء الاصطناعي**
   - يتكون من 6 أبعاد فرعية، وقد تراوحت معاملات الثبات لكل بعد بين **0.763و0.884**، وهي جميعها **قيم مرتفعة** وتشير إلى اتساق داخلي جيد.
   - معامل كرونباخ ألفا الكلي للمتغير**0.853** = ، مما يدل على **ثبات مرتفع** للأداة التي تقيس الذكاء الاصطناعي.
2. **المتغير الثاني: الصيرفة الشاملة**
   - يحتوي على 5 أبعاد فرعية، جميعها أظهرت معاملات ثبات تتراوح بين **0.826و0.895**، مما يعكس اتساقًا جيدًا للفقرات داخل كل بعد.
   - معامل الثبات الكلي للمقياس**0.868** = ، وهي قيمة جيدة جدًا، وتشير إلى موثوقية عالية في قياس مفهوم الصيرفة الشاملة.
3. **المتغير الثالث: حوكمة المصارف**
   - يشمل 5 أبعاد أيضًا، وقد حققت معاملات كرونباخ ألفا **مرتفعة جدًا** لكل بعد، تتراوح من **0.854إلى 0.962**.
   - أما معامل الثبات الكلي للمتغير فقد بلغ **0.914**، وهو مؤشر على **درجة عالية من الاتساق والموثوقية** في مقياس حوكمة المصارف.

يتضح من خلال ماتقدم ان جميع قيم معاملات كرونباخ ألفا لكل من الأبعاد والمتغيرات الثلاثة تجاوزت الحد الأدنى المقبول إحصائيًا (0.70)، وهو ما يُعد مؤشرًا قويًا على **ثبات أداة البحث ومصداقيتها** في قياس المفاهيم المستهدفة، ويعزز من **موثوقية النتائج التي سيتم الحصول عليها لاحقًا من التحليل الإحصائي.**

ثالثا: التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة

في إطار السعي لتحليل توجهات عينة الدراسة وفهم مستوى إدراكهم للمتغيرات الأساسية قيد البحث، تم الاعتماد على **التحليل الإحصائي الوصفي** كمرحلة أولية لتحليل البيانات المستخلصة من استجابات المشاركين على أداة القياس. ويهدف هذا التحليل إلى تقديم **صورة رقمية مبدئية** تعكس مدى وعي وتصور المشاركين تجاه كل من المتغيرات المدروسة.

تم استخدام مجموعة من المؤشرات الإحصائية الأساسية، تشمل :**المتوسط الحسابي** لقياس الاتجاه العام للاستجابات، و**الانحراف المعياري** لقياس درجة التشتت حول هذا المتوسط، بالإضافة إلى **الحد الأدنى والحد الأقصى** لكل مقياس لتحديد نطاق الإجابات ومدى تباينها.

تكمن أهمية هذه المؤشرات في قدرتها على تفسير **مستوى التجانس أو التباين** بين أفراد العينة، وتحديد ما إذا كانت التوجهات متقاربة أم متفرقة، مما يُسهم في فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات قبل الانتقال إلى اختبارات الفرضيات الإحصائية.

ويُعد هذا النوع من التحليل خطوة تمهيدية محورية، تساعد في بناء تفسير علمي دقيق للنتائج النهائية، وتدعم مصداقية القرارات المستندة إلى البيانات. وفيما يلي، يُعرض **الجدول (3)**الذي يوضح الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرئيسة في هذه الدراسة.

جدول(3) المتوسطات الحسابية لمقاييس الدراسة وابعاده

المتغير	الابعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الادنى	الحد الاعلى	الوسط الحسابي للمقياس ككل
الذكاء الاصطناعي	أتمتة الخدمات المصرفية	4.254	0.662	3	5	0.853
	نظم التنبؤ والتحليل الذكي.	4.154	0.456	3	5	
	روبوتات المحادثة (Chatbots).	4.305	0.591	3	5	
	خوارزميات التعلم الآلي.	4.224	0.567	3	5	
	التخصيص الذكي لاحتياجات العملاء.	4.235	0.725	3	5	
	الكشف الذكي عن الاحتيال المالي.	3.674	0.864	1	5	
الصيرفة الشاملة	سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية.	4.367	0.657	3	5	0.868
	تنوّع المنتجات المصرفية المتاحة للفئات المختلفة.	4.658	0.538	3	5	
	استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات.	4.233	0.671	3	5	
	تقليل الفجوة المصرفية بين الفئات السكانية.	4.391	0.586	3	5	
	الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد والشركات الصغيرة.	4.369	0.623	2	5	

حوكمة المصارف	الشفافية والإفصاح المالي.	4.522	0.536	2	5	0.914
	هيكل مجلس الإدارة.	4.106	0.721	1	5	
	الرقابة الداخلية الفعالة.	4.278	0.608	2	5	
	الامتثال التنظيمي والرقابي.	4.362	0.562	1	5	
	الإفصاح عن المخاطر واستخدام التقنيات.	4.362	0.824	1	5	

يعكس الجدول (3) نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة الثلاثة :**الذكاء الاصطناعي، الصيرفة الشاملة، وحوكمة المصارف،** كما يوضح الأبعاد الفرعية لكل متغير من حيث **المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والحدين الأدنى والأعلى،** بالإضافة إلى **المتوسط العام لكل مقياس**وكالاتي:

أولًا: الذكاء الاصطناعي (المتغير المستقل(

- سجل المقياس ككل **متوسطًا حسابيًا = 4.254**، مما يشير إلى **مستوى إدراك مرتفع** من قبل أفراد العينة لأهمية الذكاء الاصطناعي في المجال المصرفي.
- جاءت أعلى الأبعاد تقييمًا **"روبوتات المحادثة" (4.305)** و**"التخصيص الذكي" (4.235)**، مما يدل على تقدير المشاركين لدور هذه التقنيات في تحسين تجربة العملاء.
- أما البعد الأقل تقييمًا فكان **"الكشف الذكي عن الاحتيال المالي" (3.674)**، رغم أنه بقي ضمن مستوى جيد، إلا أنه يعكس وجود تفاوت في الوعي أو التطبيق العملي لهذا الجانب.
- القيم المنخفضة للانحرافات المعيارية (بين 0.456 و0.864) تعني **درجة تشتت منخفضة نسبيًا**، ما يدل على **توافق آراء أفراد العينة**.

ثانيًا: الصيرفة الشاملة (المتغير التابع(

- بلغ **المتوسط الحسابي الكلي = 4.368**، مما يدل على **مستوى عالٍ من الموافقة** على أن الخدمات المصرفية الشاملة متوفرة وفعالة.
- أكثر الأبعاد تميزًا كان **"تنوع المنتجات المصرفية" (4.658)**، مما يعكس رضا واضحًا عن توفر خيارات متعددة تلائم مختلف فئات العملاء.
- جاءت باقي الأبعاد بمستويات مرتفعة أيضًا، مما يعزز نتيجة وجود وعي عالٍ بدور التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي.
- يشير الانحراف المعياري المنخفض إلى أن **الاستجابات كانت متقاربة ومتناغمة** بين المشاركين.

ثالثًا: حوكمة المصارف (المتغير الوسيط)

- أظهر المقياس أعلى **متوسط حسابي كلي = 4.522** بين المتغيرات الثلاثة، ما يشير إلى **إدراك عالٍ جدًا من قبل المشاركين لأهمية الحوكمة المصرفية**.

- جاءت أبعاد مثل **"الشفافية والإفصاح" (4.522)** و**"الامتثال التنظيمي" (4.362)** في مقدمة التقييمات، مما يعكس اهتمامًا واضحًا بالامتثال والإفصاح.
- ورغم أن بعض الأبعاد سجلت حدًا أدنى منخفضًا (مثل هيكل مجلس الإدارة = 1)، فإن الانحرافات المعيارية تشير إلى أن هذا قد يكون ناتجًا عن تفاوت فردي محدود.
- إجمالًا، **تدل النتائج على وجود وعي عالٍ بالممارسات الرشيدة لحوكمة المصارف.**

تشير نتائج الجدول (3) إلى أن أفراد العينة يمتلكون **مستوى إدراك مرتفعًا** لجميع المتغيرات الثلاثة، وبشكل خاص لحوكمة المصارف والصيرفة الشاملة، مع **توافق نسبي بين الاستجابات**، كما تؤكد النتائج فاعلية استخدام الذكاء الاصطناعي في دعم العمل المصرفي المعاصر، مما يدعم توجه الدراسة نحو تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات في إطار نظري وتطبيقي متكامل.

نتائج اختبار الفرضيات:

1-نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الاولى

تم اختبار الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على الصيرفة الشاملة بشكل مباشر. باستخدام تحليل الانحدار البسيط، وقد أظهرت النتائج الإحصائية ما يلي:

جدول (4) الفرضية الرئيسة الأولى (H1)

المتغير المستقل	المتغير التابع	α	β	T	P	R^2	F	P
AI	FI	0.428	0.214	4.648	0.000	0.44	3.351	**0.000**

يشير **جدول (4)**إلى نتائج اختبار **الفرضية الرئيسة الأولى(H1)** ، التي تنص على:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على الصيرفة الشاملة بشكل مباشر". وقد تم استخدام **تحليل الانحدار البسيط** لاختبار هذه العلاقة، وأظهرت النتائج ما يلي:

- بلغت **قيمة معامل التأثير (β)** لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على الصيرفة الشاملة **0.214**، مما يدل على وجود **تأثير إيجابي مباشر**، أي أن أي زيادة في تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي تؤدي إلى تحسن في مستوى الصيرفة الشاملة.
- كما أظهرت **قيمة T = 4.648** ، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية **P = 0.000**، أي أن هذا التأثير معنوي ومثبت إحصائيًا.
- وبلغت **قيمة معامل التحديد $(R^2) = 0.44$** ، مما يعني أن **44%من التغيرات في الصيرفة الشاملة يمكن تفسيرها من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي**، وهي نسبة معتبرة وتدل على أهمية هذا المتغير في تفسير التغير في الصيرفة الشاملة.
- كذلك فإن **قيمة F = 3.351** تدعم دلالة النموذج ككل، وقد كانت الدلالة الإحصائية للنموذج أيضًا قوية (P = 0.000)، مما يعزز صحة الفرضية.

بناءً على هذه النتائج، يمكن **قبول الفرضية الأولى**، والتأكيد على أن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي **تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا مباشرًا** على تحقيق الصيرفة الشاملة، مما يُبرز أهمية التكنولوجيا الحديثة في دعم وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الشاملة.

2-نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

تنص الفرضية الرئيسية الثانية على أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على مستوى حوكمة المصارف. ولغرض التحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) لقياس أثر الذكاء الاصطناعي (AI) كمتغير مستقل على المتغير الوسيط حوكمة المصارف (BG).

جدول (5) نتائج اختبار الفرضية الفرعية (H1a)

المتغير المستقل	المتغير التابع	α	β	T	P	R^2	F	P
AI	BG	0.325	0.256	5.352	0.000	0.48	6.235	0.000

وقد أظهرت النتائج الواردة في جدول (5) **الى التي:-**

- أظهر التحليل أن **معامل التأثير (β) بلغ 0.256**، مما يشير إلى وجود **تأثير إيجابي مباشر** للذكاء الاصطناعي على مستوى حوكمة المصارف، أي أن زيادة الاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي يُسهم في تحسين عناصر الحوكمة داخل المصارف.
- بلغت **قيمة T = 5.352** ، وهي قيمة عالية ودالة إحصائيًا، مما يعكس قوة التأثير وموثوقيته.
- كما أن **قيمة الاحتمالية (P) المصاحبة لكل من T و F تساوي 0.000**، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha = 0.05$)، مما يعني أن التأثير معنوي إحصائيًا ولا يعود للصدفة.
- **معامل التحديد $R^2 = 0.48$** ، مما يشير إلى أن **الذكاء الاصطناعي يفسر ما نسبته 48% من التغير في حوكمة المصارف**، وهي نسبة تفسيرية جيدة، تعكس أهمية الذكاء الاصطناعي كعامل فاعل في تحسين أنظمة الحوكمة.
- أخيرًا، بلغت **قيمة F = 6.235** ، وهي قيمة تدعم معنوية النموذج الإحصائي ككل.

اذ تشير النتائج بوضوح إلى **تأثير معنوي وإيجابي** لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على حوكمة المصارف، وبناءً عليه يمكن **قبول الفرضية الثانية .(H1a)** وبهذا يتأكد أن تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي يسهم في تعزيز مبادئ الشفافية، والرقابة، والامتثال التنظيمي داخل المؤسسات المصرفية، وهو ما يُعد عاملاً محوريًا في تطوير بيئة مصرفية أكثر كفاءة واستقرارًا.

3- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة :

تنص الفرضية الرئيسية الثالثة على ما يلي**H3** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحوكمة المصارف على الصيرفة الشاملة. ولغرض اختبار هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر الحوكمة المصارف (BG) كمتغير وسيط على متغير الصيرفة الشاملة (FI) كمتغير تابع.

جدول (6) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية (H2)

المتغير المستقل	المتغير التابع	A	β	T	P	R^2	F	P
BG	FI	0.251	0.268	3.638	0.000	0.52	8.235	0.000

وقد أظهرت النتائج الواردة في الجدول (6) **الى ان قيمة معامل بيتا (β)** بلغت **(0.238)**، وهي قيمة موجبة تدل على وجود **أثر إيجابي للذكاء الاصطناعي في تقليل الأخطاء البشرية وتحسين دقة البيانات المالية** .ويعني ذلك أنه كلما زاد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسة، ارتفع مستوى دقة البيانات المالية وانخفضت الأخطاء الناتجة عن التدخل البشري.

تمثل **الفرضية الرئيسية الثالثة (H3)** أحد المحاور الأساسية في نموذج الدراسة، وتنص على ما يلي:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحوكمة المصارف على الصيرفة الشاملة".

ولأجل التحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام **تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)** لقياس أثر حوكمة المصارف (BG) كمتغير وسيط على الصيرفة الشاملة (FI) كمتغير تابع.

تفسير نتائج جدول (6):

- تشير **قيمة معامل التأثير 0.268 = (β)** إلى وجود **تأثير إيجابي مباشر** لحوكمة المصارف على الصيرفة الشاملة، مما يعني أن تحسين أنظمة الحوكمة داخل المصارف يسهم في تعزيز مستوى شمولية الخدمات المصرفية المقدمة للمجتمع.
- بلغت **قيمة3.638 = T** ، وهي قيمة دالة إحصائيًا، وتدل على قوة التأثير وموثوقيته.
- كانت **قيمة الاحتمالية (P) المصاحبة لكل من T و F تساوي 0.000**، وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يؤكد وجود تأثير معنوي حقيقي.
- كما بلغ **معامل التحديد0.52 = (R^2)** ، أي أن حوكمة المصارف تفسر ما نسبته **52%من التغير في الصيرفة الشاملة**، وهي نسبة مرتفعة نسبيًا، ما يؤكد دور الحوكمة الفعّال في تطوير البيئة المصرفية.
- أما **قيمة 8.235 = F** فهي تشير إلى معنوية النموذج ككل، وتدعم صحة الفرضية من الناحية الإحصائية.

بناءً على ما سبق، يمكن **قبول الفرضيةH3** ، والتأكيد على أن **حوكمة المصارف تمثل عاملًا حاسمًا في تحسين مستويات الصيرفة الشاملة** .فكلما زادت فاعلية الشفافية، والرقابة، والامتثال داخل المؤسسات المصرفية، زادت قدرتها على توفير خدمات مصرفية عادلة ومتنوعة لجميع الفئات المجتمعية، ما يعزز أهداف الشمول المالي والتنمية الاقتصادية.

4- نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الرابعة :

تنص الفرضية الرئيسة الرابعة على ما يلي **لحوكمة المصارف دورًا وسيطًا ذا دلالة إحصائية في العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والصيرفة الشاملة.**

وفي إطار التحقق من صحة الفرضيات البحثية والوصول إلى نتائج علمية دقيقة، تم الاعتماد على الأسلوب الإحصائي التحليلي باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية(Structural Equation Modeling - SEM) ، من خلال برنامج AMOSالإصدار 24 .وقد تم اختيار هذا المنهج الإحصائي نظرًا لما يوفره من قدرة عالية على تحليل العلاقات السببية بين المتغيرات الظاهرة والكامنة، وتقدير الأثر المباشر وغير المباشر، بالإضافة إلى إمكانية فحص الدور الوسيط لبعض المتغيرات داخل النموذج النظري المقترح.

ولأغراض تحليل البيانات والتحقق من الفرضيات، تم استخدام مجموعة من المؤشرات الإحصائية التي تشمل:

- معامل التقدير :(Estimate) لقياس قوة العلاقة بين المتغيرات.
- الخطأ المعياري :(Standard Error - S.E.) لتقدير دقة معامل التقدير.
- نسبة الحرجة :(Critical Ratio - C.R.) والتي تُعادل قيمة t في الاختبارات التقليدية.

- قيمة الدلالة الإحصائية :(P-value) لتحديد مدى معنوية العلاقة الإحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

وتم اختبار أثر الذكاء الاصطناعي (AI) على الصيرفة الشاملة (FI) مع دور حوكمة المصارف (BG) كمتغير وسيط، وذلك وفقًا لنموذج العلاقات السببية المعتمد. وقد تم الاعتماد على نتائج اختبار المسارات لتفسير طبيعة العلاقات بين المتغيرات واستخلاص دلالاتها العملية والعلمية.

جدول (7) نتائج اختار الفرضية الرئيسة الرابعة (H4)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
BG	<---	AI	.205	.038	5.394	.020	
FI	<---	BG	.477	.028	17.036	***	
FI	<---	AI	.041	.034	1.206	.004	

تشير نتائج التحليل الإحصائي في الجدول اعلاه إلى وجود **علاقة مباشرة ذات دلالة إحصائية بين الذكاء الاصطناعي وحوكمة المصارف**، حيث بلغت قيمة معامل التأثير (Estimate) بين **AI**و (0.205) **BG**وكانت **الدلالة الإحصائية (P = 0.020)**أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وهو ما يؤكد **وجود تأثير معنوي مباشر للذكاء الاصطناعي على حوكمة المصارف**.

كما أظهرت النتائج أن هناك **علاقة قوية ودالة إحصائيًا بين حوكمة المصارف والصيرفة الشاملة**، حيث كانت قيمة معامل التأثير (0.477) بين **BG**و**FI**، وقيمة **P < 0.001** **مشار إليها بـ(***)** ، وهو ما يشير إلى أن **تحسين مستوى الحوكمة في المصارف يسهم بشكل كبير في تعزيز تطبيق الصيرفة الشاملة**.

من ناحية أخرى، تُظهر العلاقة المباشرة بين **الذكاء الاصطناعي والصيرفة الشاملة** أن **معامل التأثير منخفض نسبيًا (0.041)**، بالرغم من أن **قيمة P = 0.004** تدل على دلالة إحصائية، إلا أن انخفاض قيمة التأثير مقارنة بالتأثير عبر الحوكمة، يدعم فرضية أن **الحوكمة تلعب دور الوسيط الأساسي في هذه العلاقة**.

بناءً على اختبار المسار (Path Analysis) والنتائج السابقة، يمكن القول إن **حوكمة المصارف تمثل متغيرًا وسيطًا جزئيًا** في العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وتبني الصيرفة الشاملة. وهذا يشير إلى أن الذكاء الاصطناعي لا يؤثر على الصيرفة الشاملة بشكل مباشر فحسب، بل من خلال تأثيره الإيجابي على حوكمة المصارف، والتي تُعد بدورها قناة رئيسة لتعزيز كفاءة وموثوقية خدمات الصيرفة الشاملة.

تدعم هذه النتائج **الفرضية الرئيسة الرابعة(H4)** ، وتبرز أهمية حوكمة المصارف كحلقة وصل استراتيجية تسهم في تحويل إمكانيات الذكاء الاصطناعي إلى مخرجات مصرفية أكثر شمولاً واستدامة. وعليه، فإن تعزيز أنظمة الحوكمة في المصارف يُعد شرطًا أساسيًا لنجاح التحول الرقمي وتكامل الخدمات المالية الشاملة.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. **وجود تأثير مباشر للذكاء الاصطناعي على الصيرفة الشاملة**، مما يعكس أهمية الأتمتة والتحليل الذكي في توسيع نطاق الخدمات المصرفية وتحقيق الشمول المالي.

2. **تأثير الذكاء الاصطناعي في تعزيز حوكمة المصارف**، من خلال تحسين آليات الرقابة والشفافية والامتثال داخل البيئة المصرفية.
3. **تأثير حوكمة المصارف بشكل مباشر على الصيرفة الشاملة**، مما يُبرز دور الحوكمة كأداة استراتيجية لضمان العدالة والمساءلة في تقديم الخدمات المصرفية.
4. **حوكمة المصارف تلعب دورًا وسيطًا جزئيًا ذا دلالة إحصائية بين الذكاء الاصطناعي والصيرفة الشاملة**، ما يدل على أن الحوكمة تمثل قناة تنظيمية حاسمة لتحويل القدرات التكنولوجية إلى نتائج مصرفية شاملة ومستدامة.
5. **الاستجابة الإيجابية من عينة الدراسة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في المصارف**، خاصة في مجالات روبوتات المحادثة والتحليل التنبؤي، تعكس توجهًا متزايدًا نحو التحول الرقمي في البيئة المصرفية العراقية.
6. **ارتفاع مستوى إدراك أفراد العينة لأهمية الحوكمة المصرفية**، خصوصًا في أبعاد الشفافية والإفصاح والامتثال الرقابي.
7. **قوة العلاقة بين الأبعاد الفرعية للحوكمة والصيرفة الشاملة** توضح أن كل من الشفافية، الرقابة الداخلية، والامتثال تسهم بفعالية في تحقيق أهداف الشمول المالي.
8. **الاتساق الداخلي العالي لأداة القياس)**كرونباخ ألفا 0.85 <لجميع المتغيرات)، يعزز من موثوقية البيانات ويضفي مصداقية على النتائج المستخلصة من الدراسة.

ثانيًا: التوصيات

1. **تشجيع المصارف على توسيع استخدام الذكاء الاصطناعي**، لا سيما في المجالات التي تعزز الشمول المالي مثل إدارة الحسابات الرقمية، التقييم الائتماني، وخدمة العملاء التلقائية.
2. **وضع إطار تنظيمي وطني لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي**، يتضمن معايير واضحة للشفافية، الخصوصية، ومكافحة الانحياز الخوارزمي.
3. **تحديث ممارسات الحوكمة المصرفية بما يتماشى مع التحول الرقمي**، من خلال تعزيز قدرات مجالس الإدارة على الإشراف على تقنيات الذكاء الاصطناعي.
4. **إدماج مفاهيم الذكاء الاصطناعي في السياسات الداخلية للمصارف**، وضمان وجود لجان متخصصة في الرقابة التكنولوجية ضمن هيكل الحوكمة.
5. **توفير برامج تدريبية مستمرة للموظفين التنفيذيين والإداريين في المصارف** حول أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي، وإدارة مخاطره، وتطبيقاته المصرفية.
6. **تعزيز الشفافية والإفصاح عن استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المصارف**، وتوعية العملاء بكيفية تعامل الأنظمة الذكية مع بياناتهم الشخصية.
7. **تشجيع البحث والتطوير في تقنيات الذكاء الاصطناعي المالية (AI for FinTech)** عبر شراكات بين المصارف والجامعات ومراكز الابتكار.
8. **تمكين البنوك الريفية والمجتمعية من استخدام الذكاء الاصطناعي لخدمة الفئات المهمشة**، وذلك عبر دعم حكومي وبرامج تمويلية لتقليص الفجوة المالية.

المصادر

Binns, R. (2018). Fairness in machine learning: Lessons from political philosophy. *Proceedings of the 2018 Conference on Fairness, Accountability and Transparency*, 149–159. https://doi.org/10.1145/3287560.3287591

Brynjolfsson, E., & McAfee, A. (2017). *Machine, platform, crowd: Harnessing our digital future*. W. W. Norton & Company.

Goodfellow, I., Bengio, Y., & Courville, A. (2016). *Deep learning*. MIT Press. https://www.deeplearningbook.org/

Haenlein, M., & Kaplan, A. (2019). A brief history of artificial intelligence: On the past, present, and future of artificial intelligence. *California Management Review, 61*(4), 5–14. https://doi.org/10.1177/0008125619864925

Jobin, A., Ienca, M., & Vayena, E. (2019). The global landscape of AI ethics guidelines. *Nature Machine Intelligence, 1*(9), 389–399. https://doi.org/10.1038/s42256-019-0088-2

LeCun, Y., Bengio, Y., & Hinton, G. (2015). Deep learning. *Nature, 521*(7553), 436–444. https://doi.org/10.1038/nature14539

Russell, S., & Norvig, P. (2021). *Artificial Intelligence: A modern approach* (4th ed.). Pearson.
Arner, D. W., Barberis, J., & Buckley, R. P. (2017). Fintech, regtech, and the reconceptualization of financial regulation. *Northwestern Journal of International Law and Business, 37*(3), 371–413. https://scholarlycommons.law.northwestern.edu/njilb/vol37/iss3/2

Brynjolfsson, E., & McAfee, A. (2017). *Machine, platform, crowd: Harnessing our digital future*. W. W. Norton & Company.

Fraser, J., & Simkins, B. (2016). *Enterprise risk management: Today's leading research and best practices for tomorrow's executives*. Wiley.

Goodfellow, I., Bengio, Y., & Courville, A. (2016). *Deep learning*. MIT Press. https://www.deeplearningbook.org/

Jobin, A., Ienca, M., & Vayena, E. (2019). The global landscape of AI ethics guidelines. *Nature Machine Intelligence, 1*(9), 389–399. https://doi.org/10.1038/s42256-019-0088-2

Saunders, A., & Walter, I. (2014). *Universal banking in the twenty-first century: Finance, risk and regulation*. Oxford University Press.

Vives, X. (2016). *Competition and stability in banking: The role of regulation and competition policy*. Princeton University Press.

Arun, T. G., & Turner, J. D. (2004). Corporate governance of banks in developing economies: Concepts and issues. Corporate Governance: An International Review, 12(3), 371–377. https://doi.org/10.1111/j.1467-8683.2004.00378.x

Basel Committee on Banking Supervision. (2015). Guidelines: Corporate governance principles for banks. Bank for International Settlements. https://www.bis.org/bcbs/publ/d328.pdf

Caprio, G., & Levine, R. (2002). Corporate governance in finance: Concepts and international observations. World Bank Working Paper No. 2878. https://doi.org/10.1596/1813-9450-2878

Claessens, S., & Yurtoglu, B. B. (2013). Corporate governance in emerging markets: A survey. Emerging Markets Review, 15, 1–33. https://doi.org/10.1016/j.ememar.2012.03.002

Fraser, J., & Simkins, B. (2016). Enterprise risk management: Today's leading research and best practices for tomorrow's executives. Wiley.

Levine, R. (2004). The corporate governance of banks: A concise discussion of concepts and evidence. World Bank Policy Research Working Paper No. 3404. https://doi.org/10.1596/1813-9450-3404

OECD. (2015). G20/OECD principles of corporate governance. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/9789264236882-en

Pathan, S., & Faff, R. (2013). Does board structure in banks really affect their performance? Journal of Banking & Finance, 37(5), 1573–1589. https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2012.12.016

Allen, F., Carletti, E., & Marquez, R. (2012). Credit market competition and capital regulation. Review of Financial Studies, 25(2), 575–602. https://doi.org/10.1093/rfs/hhr104

Barth, J. R., Caprio Jr., G., & Levine, R. (2013). Bank regulation and supervision in 180 countries from 1999 to 2011. Journal of Financial Economic Policy, 5(2), 111–219. https://doi.org/10.1108/17576381311329661

Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Martínez Pería, M. S. (2009). Banking services for everyone? Barriers to bank access and use around the world. The World Bank Economic Review, 22(3), 397–430. https://doi.org/10.1093/wber/lhn020

Boot, A. W. A., & Thakor, A. V. (2010). The accelerating integration of banks and markets and its implications for regulation. Oxford Review of Economic Policy, 26(3), 379–395. https://doi.org/10.1093/oxrep/grq022

Demirgüç-Kunt, A., & Huizinga, H. (2010). Bank activity and funding strategies: The impact on risk and returns. Journal of Financial Economics, 98(3), 626–650. https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2010.06.004

Laeven, L., & Levine, R. (2007). Is there a diversification discount in financial conglomerates? Journal of Financial Economics, 85(2), 331–367. https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2006.08.001

Saunders, A., & Walter, I. (2014). Universal banking in the twenty-first century: Finance, risk and regulation. Oxford University Press.

Vives, X. (2016). Competition and stability in banking: The role of regulation and competition policy. Princeton University Press.

"The Role of Artificial Intelligence in Enhancing Financial Disclosure and Risk Management According to IFRS 7

Mostafa Abd AlHussein Ali AlMansoori[1]

Asad Mansour Abd[2]

Rami Mutab Ali[3]

Buraq Mohammed Hadi[4]

Department of Financial and Banking Sciences / College of Administration and Economics / Al-Muthanna University, mustafa.abd1983@mu.edu.iq, https://orcid.org/0000-0003-4016-4328[1]

Department of Business Administration / College of Administration and Economics / Al-Muthanna University.[2]

Department of Business Administration / College of Administration and Economics / Al-Muthanna University.[3]

Department of Financial and Banking Sciences / College of Administration and Economics / Al-Muthanna University[4]

Abstract:

This study aims to analyze the impact of artificial intelligence (AI) on enhancing the quality of financial disclosure and risk management in accordance with International Financial Reporting Standard No. 7 (IFRS 7). In light of increasing challenges related to the transparency of financial reports and the complexity of financial risks, the study investigates the extent to which AI technologies can support compliance with disclosure requirements and improve the accuracy and efficiency of accounting information.

The study adopts a descriptive-analytical methodology and utilizes a questionnaire tool to collect data from a sample composed of academics and practitioners in the fields of accounting and banking within Iraq. The data were analyzed using a set of statistical methods, including simple linear regression, internal consistency analysis, and mean comparison tests.

The findings revealed a significant and positive impact of AI usage on both the quality of financial disclosure and risk management. Furthermore, the results confirmed that adopting artificial intelligence contributes to better compliance with IFRS 7 requirements and enhances the efficiency and transparency of financial reporting.

دور الذكاء الاصطناعي في تحسين الإفصاح المالي واداره المخاطر وفق معيار الأبلاغ المالي IFRS7

أ.م.د. مصطفى عبد الحسين علي

م. اسعد منصور عيد

م. رامي متعب علي

براق محمد هادي

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الإفصاح المالي وإدارة المخاطر وفقًا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم .(IFRS 7) في ظل التحديات المتزايدة المتعلقة بشفافية التقارير المالية وتعقيد المخاطر المالية، تستقصي الدراسة مدى قدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي على دعم الامتثال لمتطلبات الإفصاح وتحسين دقة وكفاءة المعلومات المحاسبية.

اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات من عينة مكوّنة من أكاديميين وممارسين في المجالات المحاسبية والمصرفية داخل العراق. تم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل الانحدار الخطي البسيط، وتحليل الثبات الداخلي، واختبارات المتوسطات.

أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي وإيجابي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في كل من جودة الإفصاح المالي وإدارة المخاطر، كما أكدت أن اعتماد الذكاء الاصطناعي يسهم في الامتثال الأفضل لمتطلبات معيار IFRS 7 ، ويُعزز من كفاءة وشفافية التقارير المالية.

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تطورًا متسارعًا في تطبيقات الذكاء الاصطناعي (AI) في مجالات المحاسبة والإفصاح المالي، خصوصًا في ضوء التعقيدات المتزايدة للبيئة الاقتصادية والمخاطر المتنوعة التي تواجهها المؤسسات. يعد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 7) من أبرز المعايير التي تهدف إلى تعزيز الشفافية في التقارير المالية من خلال الإفصاح عن طبيعة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية وأساليب إدارتها، كالمخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق .(IASB, 2021,22) وفي هذا السياق، يُمثل الذكاء الاصطناعي أداة استراتيجية متقدمة لتحسين جودة الإفصاح المالي، عبر تمكين التحليل الاستباقي وتقديم معلومات مالية ذات موثوقية أعلى وشفافية أكبر.

يُساهم الذكاء الاصطناعي في تطوير أساليب الإفصاح المالي من خلال تحليل كميات ضخمة من البيانات المالية وغير المالية بفعالية فائقة، والتعرف على الأنماط والعلاقات المعقدة بين المتغيرات التي يصعب على المحللين التقليديين رصدها. وقد أظهرت دراسات متعددة أن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل التعلم الآلي (Machine Learning) وتحليل البيانات الكبيرة(Big Data Analytics) ، يُسهم في تحسين دقة التنبؤ بالمخاطر المالية ويوفر معلومات أكثر ملاءمة لاتخاذ القرار.(Chen, Chiang, & Storey, 2012,1167)

من الناحية العملية، يُمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي أن تساعد المؤسسات على الامتثال لمتطلبات IFRS 7 عبر تعزيز القدرة على تحديد وتحليل وقياس المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية، وتقديم تقارير إفصاح تتسم بالدقة والاتساق. على سبيل المثال، يمكن لتقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) أن تُستخدم في قراءة وتحليل المستندات المالية واستخلاص المعلومات الجوهرية، مما يُقلل من احتمالية السهو أو التلاعب في الإفصاح (Raji & Zavarsky, 2021,23). كما أشار Jha و Bose (2021,79) إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي في مراجعة القوائم المالية يُقلل من الأخطاء البشرية ويُعزز من جودة التدقيق الداخلي والخارجي، مما ينعكس إيجابًا على جودة الإفصاح.

فضلا عن ذلك، يدعم الذكاء الاصطناعي إدارة المخاطر من خلال تقديم تنبؤات مبنية على خوارزميات ذكية قادرة على محاكاة السيناريوهات المستقبلية، وتقدير مستويات التعرض لمخاطر السوق أو السيولة، بناءً على البيانات التاريخية والآنية (PwC, 2022). ومن هنا، فإن استخدام AI لا يقتصر على تحسين الامتثال الفني لمعيار IFRS 7 ، بل يتعداه ليكون أداة استباقية لإدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي.

وقد أشارت دراسة حديثة إلى أن المؤسسات التي دمجت تقنيات الذكاء الاصطناعي في أنظمة التقارير المالية والإفصاح أظهرت تحسنًا ملحوظًا في جودة البيانات، وزيادة في ثقة المستثمرين، وانخفاضًا في تكلفة رأس المال (Zhang & Li, 2022). كما أوضحت Deloitte (2020) في تقريرها أن الذكاء الاصطناعي يوفر فرصًا مهمة لتقليل التحيز البشري في إعداد التقارير، ويساعد على إعداد إفصاحات أكثر استجابة للمتطلبات التنظيمية والمهنية.

وتؤكد Knauer et al. (2014) أن الذكاء الاصطناعي يعزز الترابط بين الجوانب التقنية للإفصاح والمحتوى المعلوماتي، مما يُعزز موثوقية القوائم المالية ويُقلل من الفجوة المعلوماتية بين معدّي التقارير المالية والمستفيدين منها. وهذا يتوافق مع متطلبات IFRS 7 التي تُشدد على ضرورة الإفصاح عن معلومات نوعية وكمّية تساعد مستخدمي البيانات المالية على فهم طبيعة ومخاطر الأدوات المالية.

في ضوء ذلك، فإن اعتماد الذكاء الاصطناعي في إطار معيار IFRS 7 يُمثّل نقلة نوعية نحو تحسين جودة الإفصاح المالي وتعزيز كفاءة إدارة المخاطر. كما يعزز قدرة المؤسسات على التفاعل مع البيئة التنظيمية المتغيرة، ويُساهم في بناء ثقة أكبر بين الجهات الرقابية والمستثمرين والمجتمع المالي بشكل عام.

مشكلة البحث

في ظل التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية العالمية وتعقيد العمليات المالية، أصبحت المؤسسات تواجه تحديات متزايدة في تحقيق الإفصاح المالي الشفاف وإدارة المخاطر بكفاءة، خصوصًا فيما يتعلق بالأدوات المالية. وقد وُضع معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 7) لتوجيه المؤسسات نحو الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بطبيعة المخاطر المالية وأساليب إدارتها، إلا أن التطبيق الفعّال لهذا المعيار يتطلب مستوى متقدمًا من التحليل والدقة والمواءمة مع متطلبات الجهات الرقابية والمستثمرين على حد سواء.

في المقابل، برز الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة تقنية مبتكرة قادرة على تعزيز كفاءة إعداد التقارير المالية، والتنبؤ بالمخاطر، وتحسين جودة البيانات، من خلال تقنيات مثل التعلم الآلي، ومعالجة اللغة الطبيعية، وتحليل البيانات الكبيرة. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة في الأبحاث التطبيقية التي تدرس مدى تأثير دمج الذكاء الاصطناعي في تحسين الإفصاح المالي المتعلق بالمخاطر المالية، بما يتوافق مع متطلبات معيار IFRS 7.

وتكمن المشكلة البحثية في عدم وضوح الكيفية التي يُمكن من خلالها توظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز الإفصاح النوعي والكمي للمخاطر وفق7 IFRS ، إضافة إلى محدودية الأدلة حول أثر هذا التوظيف في تحسين قرارات المستثمرين والجهات التنظيمية. كما أن هناك تساؤلات تتعلق بمدى موثوقية النماذج القائمة على الذكاء الاصطناعي، ومدى توافقها مع الأطر التنظيمية المحاسبية العالمية.

بناءً على ما تقدم، فإن هذه الدراسة تسعى إلى استكشاف هذه الفجوة، من خلال تحليل دور الذكاء الاصطناعي في تحسين الإفصاح المالي وإدارة المخاطر، بما يعزز الامتثال الفعّال لمعيار7 IFRS ، ويُسهم في تطوير جودة التقارير المالية وأثرها في دعم الاستقرار المالي للمؤسسات.

اهداف البحث

1- **تحليل متطلبات الإفصاح المالي المرتبطة بالمخاطر وفقًا لمعيار7 IFRS** ، وتحديد طبيعة المعلومات الكمية والنوعية التي يوجب المعيار الإفصاح عنها في القوائم المالية.
2- **استكشاف التقنيات الحديثة للذكاء الاصطناعي**، مثل التعلم الآلي(Machine Learning) ، وتحليل البيانات الكبيرة(Big Data Analytics) ، ومدى قابليتها للتطبيق في إعداد التقارير المالية المتعلقة بالمخاطر.
3- **دراسة أثر توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي على تحسين جودة الإفصاح المالي**، من حيث الشفافية، الدقة، التوقيت، وشمولية المعلومات المقدمة للمستخدمين الخارجيين للقوائم المالية.
4- **تقييم مدى قدرة الذكاء الاصطناعي على دعم المؤسسات في إدارة المخاطر المالية**، بما في ذلك مخاطر الائتمان، السيولة، وتقلبات السوق، بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح المحددة في.7 IFRS

اهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من التفاعل المتسارع بين التطورات التكنولوجية الحديثة، وبالأخص الذكاء الاصطناعي، والمجال المحاسبي والمالي، ولا سيما في ظل المتطلبات المتزايدة للامتثال للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وفي هذا السياق، يبرز معيار IFRS 7 كأحد المعايير المحورية التي تُعنى بالإفصاح عن المخاطر المالية المرتبطة بالأدوات المالية، مثل مخاطر الائتمان والسيولة والسوق، حيث يهدف إلى تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة المخاطر التي تواجهها المنشآت ومدى إدارتها لها.

ومع تعاظم حجم البيانات وتعقيدها في المؤسسات، تظهر الحاجة إلى أدوات ذكية قادرة على المعالجة والتحليل بكفاءة ودقة، وهنا يأتي دور الذكاء الاصطناعي باعتباره أداة استراتيجية قادرة على تعزيز جودة الإفصاح المالي من خلال دعم دقة المعلومات، وتوفير توقيت ملائم للإفصاح، والتنبؤ بالمخاطر المحتملة بناءً على الأنماط السلوكية للبيانات المالية وغير المالية.

كما تتجلى أهمية البحث في مساهمته في تسليط الضوء على مدى تكامل تقنيات الذكاء الاصطناعي مع متطلبات الإفصاح المحاسبي، ما يوفر إطارًا مرجعيًا للمنشآت الساعية إلى تحديث عملياتها المالية بما يتماشى مع الممارسات الدولية. إضافة إلى ذلك، يوفر هذا البحث دعمًا لصناع القرار والمحاسبين والمدققين في تقييم وتطوير نظم الإفصاح والرقابة الداخلية، كما يساعد الجهات الرقابية في صياغة تعليمات أو معايير مكملة تعزز الامتثال لمعيار IFRS 7 في بيئة رقمية متطورة.

كما يكتسب البحث أهمية خاصة في ظل تزايد التحديات التي تواجهها المؤسسات نتيجة التقلبات المالية والمخاطر غير المتوقعة، حيث يُعد تبني الذكاء الاصطناعي أحد الأدوات الفعالة لتعزيز استمرارية الأعمال وتقوية الحوكمة المالية. وبالتالي، فإن النتائج المتوقعة من هذا البحث قد تُسهم في تطوير منظومة الإفصاح المالي والرقابة على المخاطر، وتحقيق قيمة مضافة لكل من المنظمات ومستخدمي تقاريرها المالية.

فرضيات البحث

انطلاقًا من أهمية التكامل بين التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي ومتطلبات الإفصاح المالي وفقًا لمعيار IFRS 7، وبناءً على ما تم عرضه في الدراسات السابقة، يمكن صياغة فرضيات هذا البحث على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية الاولى:(H_1) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين الإفصاح المالي وفقًا لمعيار IFRS 7.

الفرضية الرئيسية الثانية:(H2) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر وفقًا لمعيار IFRS 7.

حدود البحث

تتحدد هذه الدراسة بمجموعة من الحدود التي يجب أخذها في الاعتبار عند تعميم النتائج، وهي كما يأتي:

أولاً: الحدود الموضوعية (المحتوى العلمي)

تركز الدراسة على تحليل دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين الإفصاح المالي وإدارة المخاطر وفقًا لما ينص عليه معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 7 ، ولا تمتد لتغطية معايير أخرى مثل IFRS 9 أوIFRS 13 ، كما أنها لا تبحث في مجالات أخرى للذكاء الاصطناعي كالتسويق أو الموارد البشرية.

ثانيًا: الحدود البشرية (عينة الدراسة)

تقتصر عينة الدراسة على **مراقبي الحسابات الخارجيين والأكاديميين المختصين في المجالات المصرفية والمحاسبية** في الجامعات العراقية والمؤسسات المالية، مما يعني أن آراء الممارسين في القطاعات الأخرى لم تُدرج ضمن نطاق هذا البحث. وقد تم اختيار العينة بأسلوب قصدِي نظرًا لارتباطهم المباشر بموضوع الدراسة وإلمامهم بالتقارير المالية ومتطلبات الإفصاح والمعايير الدولية.

ثالثًا: الحدود المكانية:

أُجريت هذه الدراسة ضمن عدد من الجامعات الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى عدد من شركات التدقيق المالي والمصارف التجارية التي تتعامل بشكل مباشر مع متطلبات الإفصاح المالي.

رابعًا: الحدود الزمانية:

تم تنفيذ البحث خلال العام الأكاديمي **2025/1/2 – 2025/3/30**، وبالتالي فإن النتائج تعكس واقع استخدام الذكاء الاصطناعي ومستوى الإفصاح المالي في تلك الفترة، وقد تتغير بمرور الوقت مع تطور التكنولوجيا وتحديث المعايير المحاسبية.

الوسائل الإحصائية اللازمة للبحث:

1. **الإحصاءات الوصفية:(Descriptive Statistics)**
   - تُستخدم لتحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة (العمر، المؤهل العلمي، الخبرة العملية، الوظيفة.)
   - المؤشرات: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، التكرارات، النسب المئوية.
2. **اختبار صدق وثبات الاستبانة:**
   - **صدق المحتوى :(Content Validity)** من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المختصين.
   - **ثبات الأداة:(Reliability)**
     - باستخدام **معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)** لقياس الاتساق الداخلي للمقاييس الفرعية والمقياس الكلي.
     - تُعد القيمة المقبولة ≥ 0.70 دلالة على ثبات جيد.
3. **تحليل الارتباط:(Correlation Analysis)**
   - اختبار **بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)** لقياس قوة واتجاه العلاقة بين:
     - الذكاء الاصطناعي (المتغير المستقل(
     - جودة الإفصاح المالي وإدارة المخاطر (المتغيرات التابعة(
4. **تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد:(Simple & Multiple Regression)**
   - لمعرفة **أثر الذكاء الاصطناعي** في **تحسين الإفصاح المالي وإدارة المخاطر**.

IFRS7 مدخل نظري

اولا: مفهوم الذكاء الاصطناعي (AI)

هو مجال متعدد الأبعاد ضمن علوم الحاسوب يركّز على إنشاء أنظمة قادرة على أداء مهام تتطلب عادةً ذكاءً بشريًا، مثل التعلم، والتفكير المنطقي، وحل المشكلات، والإدراك، وفهم اللغة (Russell & Norvig, 2020; IBM, 2023). وقد تم استخدام مصطلح "الذكاء الاصطناعي" لأول مرة من قبل **جون مكارثي** عام 1955، حيث عرّفه بأنه "علم وهندسة صناعة آلات ذكية" (McCarthy et al., 1955; University of North Florida, 2024).

يشمل الذكاء الاصطناعي عددًا من الفروع الفرعية، من أبرزها **تعلم الآلة** (Machine Learning)، الذي يمكّن الأنظمة من التعلم من البيانات وتحسين أدائها بمرور الوقت دون الحاجة إلى برمجتها بشكل صريح (Kühl et al., 2020; IBM, 2023). كما يُعد **معالجة اللغة الطبيعية** (Natural Language Processing) مجالًا مهمًا آخر، حيث يُمكن الآلات من فهم اللغة البشرية وإنتاجها، مما يُسهّل تطبيقات مثل المساعدات الافتراضية والترجمة الآلية (Luger, 2005; UNF, 2024).

في مجال **المحاسبة والمالية**، لعب الذكاء الاصطناعي دورًا محوريًا في **أتمتة المهام الروتينية**، وتعزيز الدقة، وتوفير تحليلات تنبؤية تدعم اتخاذ قرارات مالية أفضل (Dong et al., 2024; SandTech Solutions, 2024). فعلى سبيل المثال، يمكن للأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي معالجة كميات ضخمة من المعاملات بكفاءة، واكتشاف الحالات الشاذة، وضمان الامتثال للوائح المالية (KPMG, 2024; Aspire Systems, 2024). علاوةً على ذلك، يُسهّل الذكاء الاصطناعي إعداد التقارير المالية وتقييم المخاطر في الوقت الفعلي، بما يتماشى مع المعايير مثل **معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7(IFRS 7)** ، الذي يُركز على الشفافية في الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS Foundation, 2018; ScienceDirect, 2024).

ورغم التقدم الكبير في هذا المجال، إلا أن دمج الذكاء الاصطناعي في التقارير المالية والتدقيق يواجه تحديات عدة، منها **مخاوف تتعلق بخصوصية البيانات، والحاجة إلى استثمارات تكنولوجية كبيرة، ومتطلبات لتوافر كفاءات مهنية تجمع بين المعرفة بالمجال المالي والتقنيات الذكية** (Pocriciuc, 2023; KPMG, 2024). ومع ذلك، فإن **الفوائد المحتملة للذكاء الاصطناعي** في تعزيز جودة وكفاءة العمليات المالية ما تزال تدفع نحو اعتماده المتزايد في القطاع (MDPI, 2023; ResearchGate, 2023).

ثانيا: مفهوم الافصاح المالي

يُعد **الإفصاح المالي** أحد الجوانب الأساسية في تعزيز الشفافية المؤسسية، ويشير إلى عملية إيصال المعلومات المالية وغير المالية إلى أصحاب المصلحة من خلال التقارير والبيانات المالية (Healy & Palepu, 2001; Bushman & Smith, 2001). ويهدف هذا الإفصاح إلى تقليص فجوة المعلومات بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين، وبشكل خاص المستثمرين والدائنين والجهات الرقابية (Lang & Lundholm, 1993; Leuz & Wysocki, 2016).

تشمل الإفصاحات المالية عادةً القوائم المالية الأساسية مثل قائمة الدخل، والميزانية العمومية، وقائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى الإيضاحات المرفقة بالتقارير، وتعليقات الإدارة، والسياسات المحاسبية المعتمدة، ومستوى التعرض للمخاطر، وممارسات الحوكمة (Beattie et al., 2004; IFRS Foundation, 2020). وتُمكّن هذه الإفصاحات أصحاب المصلحة من تقييم الأداء المالي للمؤسسة، ووضعها المالي، وآفاقها المستقبلية (Barth et al., 2001; Glaum et al., 2013).

وبحسب **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRS)** ، يجب أن يتمتع الإفصاح المالي الفعّال بخصائص مثل الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، والتوقيت المناسب، من أجل تلبية احتياجات المستخدمين في اتخاذ القرار (IFRS Foundation, 2020; Nobes & Stadler, 2015).ويُحدّد المعيار الدولي IAS 1 الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح، مؤكدًا على أهمية عرض المعلومات بطريقة تعكس الواقع الاقتصادي للمنشأة بدقة وشفافية (IFRS Foundation, 2020; PwC, 2023).

ومن أبرز وظائف الإفصاح المالي تعزيز **المساءلة المؤسسية وثقة المستثمرين**، وهما عنصران أساسيان لضمان كفاءة عمل الأسواق المالية (Healy & Palepu, 2001; Ball, 2006). كما أن الإفصاح عالي الجودة يقلل من خطر الاختيار العكسي، ويُسهم في التخصيص الفعّال لرأس المال، من خلال تمكين المستثمرين من تقييم المخاطر الخاصة بكل شركة.(Diamond & Verrecchia, 1991; Verrecchia, 2001)

على مرّ السنوات، تطوّر الإفصاح المالي ليشمل عناصر غير مالية، مثل **المؤشرات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)**، وذلك استجابةً للطلب المتزايد من أصحاب المصلحة على شفافية مؤسسية شاملة (Ioannou & Serafeim, 2015; Christensen et al., 2021).ويتماشى هذا التوسّع مع توجه التقارير المتكاملة، التي تهدف إلى تقديم رؤية أكثر شمولية حول كيفية خلق المؤسسات للقيمة على المدى الطويل (IIRC, 2013; Barth et al., 2017).

ورغم الفوائد العديدة، فإن عملية الإفصاح المالي تواجه عدة تحديات. إذ تجد العديد من المؤسسات صعوبة في الموازنة بين الحاجة إلى الشفافية وخطر الكشف عن معلومات سرية قد تؤثر سلبًا على قدرتها التنافسية (Verrecchia, 2001; Botosan, 1997).كما أن تعقيد معايير الإفصاح واختلاف تفسيراتها بين الدول قد يُقلّل من قابلية التقارير للمقارنة والوضوح.(Glaum et al., 2013; Nobes & Stadler, 2015)

ختامًا، يلعب الإفصاح المالي دورًا محوريًا في سد فجوة المعلومات بين الإدارة الداخلية وأصحاب المصلحة الخارجيين، مما يعزز الثقة، وكفاءة الأسواق، واتخاذ قرارات مستنيرة. ومع تزايد تعقيد البيئات المؤسسية، فإن الطلب على إفصاحات مالية دقيقة، وفي الوقت المناسب، وذات طابع استشرافي، سيستمر في النمو (Ball, 2006; Leuz & Wysocki, 2016).

ثالثا: مفهوم ادارة المخاطر

تُعد **إدارة المخاطر** منهجًا منظمًا ومنهجيًا تتبعه المؤسسات لتحديد وتقييم والتحكم في الأحداث أو المواقف المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف أو على استمرارية العمليات (Hopkin, 2018; ISO, 2018). وتلعب إدارة المخاطر دورًا محوريًا في **حوكمة المؤسسات** من خلال تسهيل اتخاذ القرارات المبنية على المعلومات، وحماية مصالح أصحاب المصلحة.(Frigo & Anderson, 2011; Lam, 2014)

في جوهرها، تستند إدارة المخاطر إلى مبدأ **استباق حالات عدم اليقين** واتخاذ قرارات استباقية للحد من تأثير التهديدات المحتملة (Aven, 2016; Power, 2007). ويُعرّف المعيار الدولي الشائع الاستخدام **ISO 31000** الخطر بأنه "أثر عدم اليقين على تحقيق الأهداف"، ويؤكد على دورة مستمرة تشمل **تحديد المخاطر، تحليل المخاطر، تقييم المخاطر، ومعالجة المخاطر** (ISO, 2018; NIST, 2018).

في مرحلة **تحديد المخاطر**، تقوم المؤسسات بجمع المعلومات حول العوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بالمخاطر، بما في ذلك المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والمالية والامتثال والسمعة (Hillson & Murray-Webster, 2017; Fraser & Simkins, 2010).أما **مرحلة تحليل المخاطر**، فتُقيّم احتمالية حدوث هذه المخاطر وتبعاتها،

بينما يُقارن **تقييم المخاطر** بين مستوى الخطر وقابلية المؤسسة لتحمّله بناءً على شهيتها للمخاطر (Lam, 2014; Aven, 2016).

أما **استراتيجيات معالجة المخاطر**، فقد تشمل: تجنّب الخطر، أو تقليله، أو مشاركته (مثل التأمين أو الاستعانة بمصادر خارجية)، أو قبوله مع وجود خطط مراقبة (PMI, 2017; Hopkin, 2018). ويتطلب التنفيذ الفعّال لهذه الاستراتيجيات دمج أنظمة إدارة المخاطر في جميع مستويات المؤسسة (Frigo & Anderson, 2011; COSO, 2017).

ولا تُعد إدارة المخاطر مجرد آلية امتثال، بل هي أيضًا **أداة لخلق القيمة**. إذ يرى الباحثون أن دمج إدارة المخاطر في التخطيط الاستراتيجي يُعزز من أداء المؤسسات ومرونتها، خاصة في البيئات غير المستقرة (Hoyt & Liebenberg, 2011; Bromiley et al., 2015). ومن الأمثلة على ذلك، اعتماد المؤسسات بشكل متزايد على **نماذج إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)** لربط إدارة المخاطر بالأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل (Beasley et al., 2005; McShane et al., 2011).

في سياق **المخاطر المالية**، تستخدم المؤسسات التحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي لنمذجة مخاطر الائتمان، وتقلبات السوق، وسيناريوهات السيولة، مما يُحسّن من القدرة التنبؤية وتوزيع رأس المال (Crouhy et al., 2014; Bessis, 2015). بالإضافة إلى ذلك، تؤكد الأطر التنظيمية مثل **بازل III** و **IFRS 7** على أهمية الشفافية في الإفصاح عن المخاطر، مما يعزز من انضباط الأسواق.(BCBS, 2011; IFRS Foundation, 2020)

مع ذلك، تواجه إدارة المخاطر الفعالة **تحديات متعددة**، منها: ضعف الثقافة المؤسسية المتعلقة بالمخاطر، وضعف التواصل بين الإدارات، ونقص الدعم من القيادات العليا (Power, 2007; Fraser & Simkins, 2010). علاوة على ذلك، فإن العولمة والاضطرابات التكنولوجية أفرزت مخاطر جديدة مثل تهديدات الأمن السيبراني وعدم اليقين المرتبط بالبيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة(ESG) ، مما يتطلب نماذج أكثر **تكيفًا وتكاملًا لإدارة المخاطر** (Gjerdrum & Peter, 2011; Aven & Renn, 2010).

ختامًا، تُعد إدارة المخاطر جزءًا ديناميكيًا وجوهريًا من **الاستراتيجية المؤسسية**. وعندما يتم مواءمتها مع أنظمة الحوكمة وقياس الأداء، فإنها تُعزز من **مرونة المؤسسة وقدرتها التنافسية** في بيئات تتسم بالتعقيد وعدم اليقين (Hopkin, 2018; COSO, 2017).

رابعا : معيار الأبلاغ المالي IFRS7

يُعد **معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7(IFRS 7)** ، والمعنون بـ"الأدوات المالية: الإفصاحات"، أحد المعايير الصادرة عن **مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)** ، ويُلزم الكيانات بتضمين إفصاحات محددة ضمن قوائمها المالية. يهدف هذا المعيار إلى تمكين مستخدمي البيانات المالية من **تقييم أهمية الأدوات المالية** على المركز المالي والأداء العام للمنشأة، بالإضافة إلى **فهم طبيعة ومدى المخاطر** الناشئة عن استخدام تلك الأدوات وكيفية إدارة الكيان لها.(IFRS Foundation, 2020; PwC, 2023)

ينطبق معيار IFRS 7 على **جميع الكيانات**، بغض النظر عن عدد أو تعقيد الأدوات المالية التي تمتلكها، بما يشمل الكيانات التي تمتلك محافظ مالية ضخمة كالمؤسسات المالية، وتلك التي تتعامل مع أدوات مالية محدودة مثل الشركات الصناعية. (IFRS Foundation, 2020; ICAEW, 2023) ويُلزم المعيار الشركات بتقديم إفصاحات توضح أهمية الأدوات المالية لمركزها المالي وأدائها، بما في ذلك **قيمة الأصول والخصوم المالية**، والأرباح والخسائر المعترف بها، وكذلك تفاصيل أنشطة التحوط.(IFRS Foundation, 2020; Grant Thornton, 2016)

أحد الجوانب **الجوهرية في IFRS 7** هو التركيز على **إفصاحات المخاطر** .إذ يتعين على الكيانات تقديم معلومات **نوعية وكمية** حول مدى تعرضها للمخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، وبشكل خاص :**مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق** .(IFRS Foundation, 2020)تشمل الإفصاحات النوعية وصفًا لطبيعة هذه المخاطر واستراتيجيات الكيان في إدارتها، في حين تشمل الإفصاحات الكمية بيانات إحصائية ملخّصة عن مستويات التعرض للمخاطر في تاريخ التقرير المالي.(IFRS Foundation, 2020)

لقد ارتبط تطبيق معيار IFRS 7 بتحسين **الشفافية في التقارير المالية** .وتشير الدراسات إلى أن الالتزام بـ IFRS 7 يؤدي إلى **زيادة شمولية الإفصاحات عن المخاطر**، مما يقلل من **عدم تماثل المعلومات** بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين، وقد يُسهم في **خفض تكلفة رأس المال** .(Yamani et al., 2019; Hussainey et al., 2019)ومع ذلك، فإن **فعالية هذه الإفصاحات** تختلف بين الكيانات والدول، وتُعزى هذه الفروقات إلى عوامل مثل البيئة التنظيمية ومدى التزام الكيان بمبدأ الشفافية.(Yamani et al., 2019; Hussainey et al., 2019)

وفي الختام، يُعد IFRS 7 معيارًا محوريًا في الإبلاغ المالي، حيث يُلزم الكيانات بالإفصاح عن معلومات تفصيلية تتعلق بأدواتها المالية والمخاطر المرتبطة بها، مما يُعزز **قيمة الفائدة من القوائم المالية** لمتخذي القرار من المستثمرين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.(IFRS Foundation, 2020; PwC, 2023)

خامسا: العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والافصاح وادارة المخاطر وفق معيار الأبلاغ المالي IFRS7

لقد أحدث دمج الذكاء الاصطناعي (AI) في مجالي الإبلاغ المالي وإدارة المخاطر تحولًا جذريًا في هذين المجالين، لا سيما في سياق الامتثال لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7 .(IFRS 7) يُسهم الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة ودقة الإفصاحات المالية، مما يُمكّن المؤسسات من الوفاء بمتطلبات IFRS 7 بشكل أكثر فعالية (KPMG, 2024;IFRS Foundation, 2024).

تُسهّل تقنيات الذكاء الاصطناعي أتمتة عمليات تحليل البيانات المعقدة، مما يسمح برصد وإعداد تقارير فورية حول الأدوات المالية. وتتوافق هذه الإمكانية مع متطلبات IFRS 7 التي تُلزم الكيانات بتقديم إفصاحات شاملة حول أهمية الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها .(PwC, 2023; IFRS Foundation, 2024)ومن خلال استثمار قدرات الذكاء الاصطناعي، يمكن للمؤسسات تحديد وتقييم والإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة والسوق بشكل منهجي، مما يُعزز من الشفافية والامتثال.(LeewayHertz, 2024; IAS Plus, 2023)

علاوةً على ذلك، تُمكّن القدرات التنبؤية لتحليلات الذكاء الاصطناعي من إدارة المخاطر بشكل استباقي، من خلال التنبؤ بالتعرضات المالية المحتملة وتسهيل استراتيجيات التخفيف المناسبة في الوقت المناسب. وتدعم هذه المنهجية الاستباقية متطلبات IFRS 7 من الإفصاح الكيفي والكمي، مما يضمن إطلاع أصحاب المصلحة بشكل كامل على ملف المخاطر الخاص بالكيان وممارساته الإدارية (KPMG, 2024 ;EY, 2024)

ومع ذلك، فإن اعتماد الذكاء الاصطناعي في إعداد التقارير المالية يُثير عددًا من التحديات، من بينها الحاجة إلى قابلية التفسير والامتثال للمعايير التنظيمية. إذ إن ضمان أن تكون العمليات القائمة على الذكاء الاصطناعي شفافة وقابلة للفهم يُعد أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة وتحقيق أهداف الإفصاح المنصوص عليها في Sharma, 2025) IFRS 7 (Bowden et al., 2024;

وفي الختام، يُمثّل الذكاء الاصطناعي أداة تحولية في مجالي الإبلاغ المالي وإدارة المخاطر، حيث يُعزز من جودة وكفاءة الإفصاحات بما يتماشى مع معيار .IFRS 7 وعلى الرغم من الفوائد الكبيرة التي يوفرها، إلا أنه يتطلب تنفيذًا دقيقًا لمواجهة التحديات المرتبطة بالشفافية والامتثال.(IFRS Foundation, 2024)

المبحث الثالث: دور الذكاء الاصطناعي في تحسين الإفصاح المالي واداره المخاطر وفق معيار الأبلاغ المالي IFRS7 مدخل عملي

المبحث الثالث : قياس المتغيرات واختبار فرضيات الدراسة

اولا : ترميز متغيرات الدراسة

في ضوء بناء النموذج المفاهيمي للدراسة، يُعد تحديد وترميز المتغيرات الأساسية خطوة محورية في تصميم أداة البحث وتحليل البيانات. يوضح **الجدول (1)**أدناه المتغيرات الرئيسة المعتمدة في الدراسة، والتي تتضمن المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، إلى جانب رموزها التحليلية(coding) ، ونوع كل متغير، وعدد الفقرات (items) التي خُصصت لقياس كل منها في استبانة الدراسة.

تم اختيار هذه المتغيرات استنادًا إلى الخلفية النظرية والأدبيات السابقة، كما تم تحديد فقرات القياس بعناية لضمان تغطية شاملة للأبعاد المفاهيمية لكل متغير، بما يُسهم في تحقيق اتساق داخلي وتحليل إحصائي موثوق.

جدول (1) ترميز متغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	نوع المتغير	عدد الفقرات
الذكاء الاصطناعي	AI	مستقل	12
جودة الإفصاح المالي	FDQ	تابع	14
إدارة المخاطر وفق IFRS 7	RM_IFRS7	تابع	11

يتضمن الجدول (1) ثلاثة متغيرات رئيسية وهي كالاتي :- **تفسير الجدول:**

1. **الذكاء الاصطناعي – (AI)** *المتغير المستقل*:يمثل هذا المتغير محور التأثير في الدراسة، ويقيس مدى تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات المالية، مثل الأتمتة، التعلم الآلي، التحليل التنبؤي، وخوارزميات اتخاذ القرار. يتكوّن من **12فقرة** تهدف إلى تغطية الأبعاد المتعددة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في البيئة المصرفية.
2. **جودة الإفصاح المالي – (FDQ)** *متغير تابع* :يُقصد به مدى وضوح، دقة، وشفافية البيانات المالية التي تفصح عنها المؤسسة، بما يعكس التزامها بالمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الإفصاح الحديثة. يتكوّن هذا المتغير من **14فقرة** تُركّز على تقييم جودة التقارير المالية، وملاءمة المحتوى، وتوقيت الإفصاح.
3. **إدارة المخاطر وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 – (RM_IFRS7)** *متغير تابع* :يتناول هذا المتغير مدى التزام المؤسسة بتطبيق الممارسات الخاصة بإدارة المخاطر كما حددها معيار IFRS 7 ، والمتعلقة بالإفصاح عن المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، وتقلبات السوق. يضم **11فقرة** تُقيس مدى شمولية الإفصاح عن هذه المخاطر وفاعلية معالجتها ضمن التقارير المالية.

اذ يوضح الجدول أن الدراسة مبنية على نموذج يتضمن متغيرًا تفسيريًا (AI) يؤثر على متغيرين تابعين مرتبطين بالإفصاح والرقابة المالية، ما يُعكس توجهًا بحثيًا نحو فهم **التكامل بين التقنية والشفافية المالية وفق المعايير الدولية** . يُتوقع من هذا الترميز أن يُسهم في بناء نموذج إحصائي دقيق لاختبار فرضيات الدراسة باستخدام تقنيات التحليل المتقدم مثل SEM أو الانحدار المتعدد.

ثانيا : اختبار ثبات اداة قياس الدراسة

يُعدّ اختبار الثبات من الخطوات الأساسية في الدراسات الكمية، ويُستخدم للتحقق من مدى **اتساق الأداة البحثية داخليًا** عند قياس المتغيرات المختلفة. ويُستخدم في هذا السياق **معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)** كأحد أهم المؤشرات الإحصائية لقياس الاتساق الداخلي لفقرات كل مقياس.

تُعدّ القيم التي **تفوق 0.70 مقبولة إحصائيًا**، بينما تشير القيم **بين 0.80 و0.90 إلى ثبات جيد جدًا**، أما القيم **فوق 0.90 فتدل على ثبات مرتفع للغاية**، مما يُعزز من مصداقية نتائج الدراسة ويضمن استقرار الأداة عبر تطبيقاتها المختلفة. و يوضح **الجدول (2)** نتائج اختبار الثبات للمتغيرات الثلاثة المعتمدة في الدراسة: الذكاء الاصطناعي، جودة الإفصاح المالي، وإدارة المخاطر وفق معيار IFRS 7.

جدول (2) نتائج اختبار ثبات مقياس الدراسة

المتغير	الرمز	معامل كرونباغ الفا للمقياس
الذكاء الاصطناعي	AI	0.921
جودة الإفصاح المالي	FDQ	0.901
إدارة المخاطر وفق IFRS 7	RM_IFRS7	0.925

يشير الجدول اعلاه الى النتائج التالية:-

1. **الذكاء الاصطناعي :(AI)** سجل معامل كرونباخ ألفا قيمة **0.921**، وهي قيمة عالية جدًا، مما يشير إلى **اتساق داخلي قوي جدًا** بين الفقرات المخصصة لقياس هذا المتغير. وهذا يُعني أن الأداة البحثية المستخدمة لقياس تطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات المصرفية تتمتع بموثوقية إحصائية عالية.
2. **جودة الإفصاح الماليM:(FDQ)** حقق هذا المقياس قيمة **0.901**، وهي أيضًا مرتفعة جدًا، مما يدل على أن الفقرات المستخدمة لقياس جودة الإفصاح تتمتع بدرجة عالية من الاتساق، وبالتالي فإن هذا المؤشر يعكس **دقة الأداة في تمثيل المفهوم المراد قياسه**.
3. **إدارة المخاطر وفق IFRS 7 (RM_IFRS7):** سجل هذا المقياس أعلى قيمة بين المتغيرات الثلاثة بـ **0.925**، مما يدل على **درجة موثوقية ممتازة** في قياس فقرات إدارة المخاطر والإفصاح عنها وفق المعايير الدولية. وتُشير هذه النتيجة إلى توافق كبير بين إجابات المشاركين فيما يتعلق بهذا المحور.

اذ تشير نتائج الجدول إلى أن جميع المتغيرات الثلاثة حققت درجات ثبات مرتفعة جدًا (أعلى من 0.90)، مما يعكس جودة أداة الاستبانة المستخدمة في الدراسة، ويُعزز من الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي اللاحق لاختبار الفرضيات. كما يؤكد ذلك أن الفقرات قد صُممت بعناية وتعكس بدقة الأبعاد المفاهيمية لكل متغير.

ثالثا: التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة

يُعد التحليل الإحصائي الوصفي خطوة أساسية في الدراسات الكمية، إذ يُستخدم لتكوين تصور أولي حول اتجاهات عينة الدراسة تجاه المتغيرات قيد البحث. ويُعتمد في ذلك على مؤشرات رئيسية، أبرزها:

- المتوسط الحسابي :(Mean) لقياس مستوى الموافقة أو الإدراك العام لمفهوم معين.
- الانحراف المعياري :(Standard Deviation) لقياس درجة التشتت حول المتوسط، وكلما انخفضت قيمته دلّ ذلك على تجانس إجابات العينة.
- الحد الأدنى والأقصى :(Min & Max) لتحديد نطاق الإجابات وتباينها.

يعرض **الجدول أدناه** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغيرات الأساسية في الدراسة، وهي الذكاء الاصطناعي، جودة الإفصاح المالي، وإدارة المخاطر وفق IFRS 7.

جدول(3) المتوسطات الحسابية لمقاييس الدراسة وابعاده

المتغير		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الادنى	الحد الاعلى
الذكاء الاصطناعي	AI	4.025	0.832	2	5
جودة الإفصاح المالي	FDQ	4.227	0.736	1	5
إدارة المخاطر وفق IFRS 7	RM_IFRS7	4.306	0.428	3	5

يعكس الجدول (3) نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة الثلاثةوكالاتي:

1. الذكاء الاصطناعي(AI) سجل متوسطًا قدره 4.025، وهو أعلى من المتوسط الفرضي (3)، مما يدل على مستوى إدراك عالٍ نسبيًا لدى أفراد العينة لأهمية الذكاء الاصطناعي في البيئة المصرفية .الانحراف المعياري البالغ 0.832يشير إلى وجود درجة تشتت متوسطة بين آراء المشاركين، وهو ما قد يعكس تفاوتًا طفيفًا في تطبيق هذه التقنيات بين المصارف المختلفة.
2. جودة الإفصاح المالي (FDQ) بلغ المتوسط الحسابي 4.227، وهو مؤشر على اتفاق مرتفع بين المستجيبين حول توفر الإفصاح المالي الجيد في مؤسساتهم، بما يعزز الشفافية والمصداقية في البيانات المالية. أما الانحراف المعياري 0.736فيُشير إلى تجانس نسبي في الآراء، مما يدل على وضوح الرؤية بين المشاركين تجاه هذا المتغير.
3. إدارة المخاطر وفق IFRS 7 (RM_IFRS7) سجل أعلى متوسط بين المتغيرات الثلاثة وهو 4.306، ما يعكس مستوى عالٍ جدًا من الالتزام الملموس بمعايير إدارة المخاطر المحاسبية وفق IFRS 7 في المؤسسات المصرفية المشمولة بالدراسة.

كما أن الانحراف المعياري المنخفض 0.428يُعبر عن تجانس كبير بين الإجابات، ما يشير إلى أن هذه الممارسات مطبقة بشكل شبه موحّد في العينة المدروسة.

اذ تعكس النتائج اتجاهًا إيجابيًا قويًا لدى أفراد العينة تجاه استخدام الذكاء الاصطناعي، وتحقيق الإفصاح المالي بجودة عالية، إلى جانب الالتزام الصارم بإدارة المخاطر وفق المعايير الدولية .ويُعزز ذلك من مصداقية الدراسة في تحليل الروابط بين هذه المتغيرات ضمن نموذج نظري قائم على التكنولوجيا والحوكمة المالية.

نتائج اختبار الفرضيات:

1-نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الاولى

في إطار التحقق من صحة الفرضيات البحثية، تم اختبار الفرضية الرئيسة الأولى (H1) والتي تنص على يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين الإفصاح المالي وفقًا لمعيارIFRS 7 ولأجل ذلك، تم تطبيق تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) باستخدام برنامجSPSS ، وذلك لقياس أثر المتغير المستقل AI الذكاء الاصطناعي على المتغير التابع (FDQ) جودة الإفصاح المالي.

جدول (4) الفرضية الرئيسة الأولى (H1)

المتغير المستقل	المتغير التابع	α	β	T	P	R^2	F	P
AI	FDQ	0.322	0.306	5.064	0.000	0.53	8.295	**0.000**

يتضح من الجدول اعلاه الاتي:-

1. **معامل التأثير(β = 0.306)** يشير إلى وجود **علاقة إيجابية مباشرة** بين الذكاء الاصطناعي وجودة الإفصاح المالي. هذا يعني أن زيادة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى تحسّن في مستوى الإفصاح المالي وفقًا لمعيار IFRS 7.
2. **قيمةT = 5.064** هي قيمة مرتفعة وتدل على **قوة التأثير**، كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها **P = 0.000** أقل من 0.05، مما يدل على أن هذا التأثير **ذو دلالة إحصائية**.
3. **معامل التحديد (R^2 = 0.53)** يعني أن **53%من التغيرات في جودة الإفصاح المالي يمكن تفسيرها من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي** .وهذه نسبة مرتفعة نسبيًا تعكس أهمية الذكاء الاصطناعي كعامل مؤثر.
4. **قيمة F = 8.295** تدل على أن **النموذج الإحصائي ككل معنوي ودال إحصائيًا**، ويؤكد ملاءمة استخدام الانحدار لتحليل هذه العلاقة.

اذ تُشير النتائج إلى قبول الفرضية الرئيسة الأولى(H1) ، إذ أظهر التحليل أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي له **تأثير معنوي وموجب** على تحسين الإفصاح المالي وفق معيار IFRS 7. ويعكس ذلك قدرة الأنظمة الذكية على تحسين دقة البيانات، وتوقيت الإفصاح، والامتثال لمتطلبات المعايير الدولية، مما يُعزز من جودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف.

2-نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

في إطار التحقق من الفرضيات البحثية المتعلقة بأثر الذكاء الاصطناعي في تطبيق معايير الإفصاح والمخاطر، تم اختبار الفرضية الرئيسة الثانية باستخدام **تحليل الانحدار الخطي البسيط**، وذلك لقياس أثر الذكاء الاصطناعي (AI) كمتغير مستقل على إدارة المخاطر وفقًا لمعيار IFRS 7 (RM_IFRS7) كمتغير تابع.

تم إجراء التحليل باستخدام برنامجSPSS ، مع التركيز على مجموعة من المؤشرات الإحصائية (β, T, P, R^2, F) التي تُمكن من تقييم قوة واتجاه العلاقة ومدى دلالتها الإحصائية. وقد جاءت النتائج لتؤكد **وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين**، مما يُعزز من صحة النموذج التفسيري المقترح ويُبرز الدور الحيوي للذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر المالية.

جدول (5) نتائج اختبار الفرضية الفرعية (H1a)

المتغير المستقل	المتغير التابع	α	β	T	P	R^2	F	P
AI	RM_IFRS7	**0.238**	**0.325**	**3.224**	**0.000**	**0.56**	**9.203**	**0.000**

وقد أظهرت النتائج الواردة في جدول (5) **الى الاتي:-**

1. **معامل التأثير:(β = 0.325) يُشير إلى وجود علاقة إيجابية معتدلة بين الذكاء الاصطناعي وإدارة المخاطر، مما يعني أن زيادة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي تؤدي إلى تحسن في كفاءة إدارة المخاطر المصرفية بما يتوافق مع IFRS 7.**
2. **قيمةT = 3.224 وهي قيمة دالة إحصائيًا، تعكس قوة معنوية للعلاقة بين المتغيرين، خصوصًا أن قيمة P المرتبطة بها = 0.000 0.05 >، وهو ما يعزز من قبول الفرضية.**
3. **معامل التحديد:(R² = 0.56) وُضح أن الذكاء الاصطناعي يفسر ما نسبته 56% من التغيرات في إدارة المخاطر وفق IFRS7 ، وهي نسبة تفسير عالية نسبيًا.**
4. **قيمة:F = 9.203 تدل على أن النموذج الإحصائي ككل دال إحصائيًا ومناسب للتحليل، مما يعزز من موثوقية النتائج.**

تشير النتائج إلى قبول الفرضية الرئيسة الثانية(H2) ، إذ يتضح أن الذكاء الاصطناعي يُسهم بشكل دال إحصائيًا في دعم وتحسين إدارة المخاطر داخل المؤسسات المصرفية، بما يتماشى مع متطلبات معيار .IFRS 7 ويُعزز ذلك من أهمية توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالمخاطر وتحسين الاستجابة المؤسسية لها.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

1. تبين أن الذكاء الاصطناعي يلعب دورًا فاعلًا في **تحسين جودة الإفصاح المالي** من حيث الشفافية، الدقة، والتوقيت.
2. أظهرت النتائج وجود **تأثير معنوي قوي** للذكاء الاصطناعي في دعم **إدارة المخاطر المحاسبية** وفق معيار IFRS 7.
3. ساهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي في **الامتثال بشكل أفضل لمتطلبات الإفصاح الكمي والنوعي** المنصوص عليها في IFRS 7.
4. بلغ معامل التحديد (R^2) في النماذج الإحصائية 0.53 و0.56، ما يدل على أن الذكاء الاصطناعي يفسر أكثر من نصف التباين في الإفصاح وإدارة المخاطر.
5. تم التحقق من **ثبات وموثوقية أدوات القياس** المستخدمة، حيث تجاوزت جميع معاملات كرونباخ ألفا حاجز 0.90.
6. دلّت المتوسطات الحسابية العالية على وجود **اتجاهات إيجابية واضحة لدى أفراد العينة** نحو الذكاء الاصطناعي وأثره في البيئة المصرفية.
7. يعزز الذكاء الاصطناعي من **قدرة المؤسسات على تحليل البيانات المالية المعقدة** وإعداد تقارير تتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية.
8. تساعد تقنيات المعالجة اللغوية والتحليل التنبؤي على **اكتشاف المخاطر المحتملة مبكرًا** وتحسين استجابة الإدارة.
9. تبين أن المؤسسات التي تطبق الذكاء الاصطناعي تمتاز بـ **مستوى أعلى من الإفصاح المحاسبي المنظم** مقارنة بالمؤسسات التقليدية.
10. يساهم الذكاء الاصطناعي في تقليل **الخطأ البشري والانحياز في إعداد التقارير المالية**، مما يعزز جودة المعلومات المتاحة لأصحاب المصلحة.

ثانيا: التوصيات

1. توصي الدراسة بضرورة **تبنّي استراتيجي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات المالية** لتعزيز الإفصاح المالي وإدارة المخاطر.
2. العمل على **تطوير بنية تحتية رقمية متكاملة** تدعم تكامل الذكاء الاصطناعي مع أنظمة المحاسبة والإبلاغ المالي.
3. دعوة الجهات الرقابية إلى **تحديث الأطر التشريعية** بما يتوافق مع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التقارير المالية.
4. توجيه المؤسسات المصرفية نحو **إعداد كوادر متخصصة تجمع بين المعرفة التقنية والمحاسبية** لضمان استخدام فعّال للذكاء الاصطناعي.
5. تعزيز الشفافية عبر **نشر تقارير توضح كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في إعداد البيانات المالية** والتعامل مع المخاطر.
6. العمل على **توسيع نطاق الإفصاح ليشمل البيانات غير المالية** المدعومة بتحليل ذكي يعكس المخاطر المستقبلية.
7. **تشجيع الشراكات البحثية** بين الجامعات والقطاع المالي لتطوير نماذج ذكاء اصطناعي ملائمة للبيئة المصرفية العراقية.
8. اعتماد برامج تدريب مهني مستمر تهدف إلى **رفع كفاءة المحاسبين والمدققين في أدوات الذكاء الاصطناعي**.
9. إنشاء وحدات داخلية في المؤسسات المعنية تكون مسؤولة عن **مراقبة تطبيقات الذكاء الاصطناعي وضمان توافقها مع المعايير الدولية**.
10. التوسع في إجراء أبحاث تطبيقية تركز على **قياس الأثر الفعلي للذكاء الاصطناعي على الأداء المالي والحوكمة والامتثال**.

قائمة المصادر

- Aspire Systems. (2024). *How AI is transforming financial reporting*. Retrieved from https://www.aspiresys.com/

- Aven, T. (2016). *Risk assessment and risk management: Review of recent advances on their foundation*. European Journal of Operational Research, 253(1), 1–13.

- Aven, T., & Renn, O. (2010). *Risk management and governance: Concepts, guidelines and applications*. Springer.

- Ball, R. (2006). *International financial reporting standards (IFRS): Pros and cons for investors*. Accounting and Business Research, 36(sup1), 5–27.

- Barth, M. E., Landsman, W. R., & Lang, M. H. (2001). *International accounting standards and accounting quality*. Journal of Accounting Research, 46(3), 467–498.

- Bessis, J. (2015). *Risk management in banking* (4th ed.). Wiley.

- Beasley, M. S., Clune, R., & Hermanson, D. R. (2005). *Enterprise risk management: An empirical analysis of factors associated with the extent of implementation*. Journal of Accounting and Public Policy, 24(6), 521–531.

- Botosan, C. A. (1997). *Disclosure level and the cost of equity capital*. The Accounting Review, 72(3), 323–349.

- Bowden, A., Davies, P., & Thompson, S. (2024). *AI transparency and accountability in financial systems*. AI & Society.

- Bushman, R. M., & Smith, A. J. (2001). *Financial accounting information and corporate governance*. Journal of Accounting and Economics, 32(1–3), 237–333.

- Chen, H., Chiang, R. H., & Storey, V. C. (2012). *Business intelligence and analytics: From big data to big impact*. MIS Quarterly, 36(4), 1165–1188.

- Christensen, H. B., Hail, L., & Leuz, C. (2021). *Adoption of CSR and sustainability reporting standards: Economic analysis and review*. Accounting and Business Research, 51(5), 1–29.

- COSO. (2017). *Enterprise risk management – Integrating with strategy and performance*. Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.

- Deloitte. (2020). *AI-enabled financial reporting: Opportunities and implications*. Retrieved from https://www2.deloitte.com/

- Diamond, D. W., & Verrecchia, R. E. (1991). *Disclosure, liquidity, and the cost of capital*. The Journal of Finance, 46(4), 1325–1359.

- Dong, J. Q., Mitchell, R. K., & Duhan, D. F. (2024). *AI in accounting: Automating value*. Journal of Emerging Technologies in Accounting.

- EY. (2024). *Harnessing AI for financial reporting*. Retrieved from https://www.ey.com/

- Fraser, J., & Simkins, B. J. (2010). *Enterprise risk management: Today's leading research and best practices*. Wiley.

- Frigo, M. L., & Anderson, R. J. (2011). *Strategic risk management: A foundation for improving enterprise risk management and governance*. Journal of Corporate Accounting & Finance, 22(3), 81–88.

- Glaum, M., Schmidt, P., Street, D. L., & Vogel, S. (2013). *Compliance with IFRS 7 disclosure requirements: Evidence from Germany, Hong Kong, and the UK*. Accounting and Business Research, 43(3), 163–204.

- Grant Thornton. (2016). *IFRS 7: Financial instruments – Disclosures*. Retrieved from https://www.grantthornton.global/

- Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). *Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature*. Journal of Accounting and Economics, 31(1–3), 405–440.

- Hopkin, P. (2018). *Fundamentals of risk management: Understanding, evaluating and implementing effective risk management* (5th ed.). Kogan Page.

- Hussainey, K., Al-Khaddash, H., & Tahat, Y. (2019). *IFRS 7 compliance and information asymmetry in Jordanian banks*. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 9(2), 64–80.

- IAS Plus. (2023). *IFRS 7 overview*. Retrieved from https://www.iasplus.com/

- ICAEW. (2023). *IFRS 7: Key principles and disclosures*. Retrieved from https://www.icaew.com/

- IFRS Foundation. (2018–2024). *IFRS 7: Financial Instruments – Disclosures*. Retrieved from https://www.ifrs.org/

- Ioannou, I., & Serafeim, G. (2015). *The consequences of mandatory corporate sustainability reporting*. Harvard Business School Research Working Paper No. 11-100.

- ISO. (2018). *ISO 31000: Risk management – Guidelines*. International Organization for Standardization.

- Jha, R. K., & Bose, A. (2021). *Artificial intelligence in financial statement audit: A new frontier*. International Journal of Auditing, 25(1), 72–89.

- KPMG. (2024). *How AI is reshaping financial disclosure and risk management*. Retrieved from https://home.kpmg/

- Knauer, T., Möller, K., & Watrin, C. (2014). *Determinants of the quality of voluntary risk disclosures*. Accounting & Finance, 54(2), 565–590.

- Kuḧl, N., Goutier, M., & Satzger, G. (2020). *Artificial intelligence in accounting and auditing*. Business & Information Systems Engineering, 62(6), 451–456.

- Lam, J. (2014). *Enterprise risk management: From incentives to controls* (2nd ed.). Wiley.

- Lang, M. H., & Lundholm, R. J. (1993). *Cross-sectional determinants of analyst ratings of corporate disclosures*. Journal of Accounting Research, 31(2), 246–271.

- LeewayHertz. (2024). *AI in financial risk modeling*. Retrieved from https://www.leewayhertz.com/

- Leuz, C., & Wysocki, P. D. (2016). *The economics of disclosure and financial reporting regulation: Evidence and suggestions for future research*. Journal of Accounting Research, 54(2), 525–622.

- Luger, G. F. (2005). *Artificial intelligence: Structures and strategies for complex problem solving* (5th ed.). Addison-Wesley.

- McCarthy, J., Minsky, M. L., Rochester, N., & Shannon, C. E. (1955). *A proposal for the Dartmouth summer research project on artificial intelligence*. Dartmouth College.

- MDPI. (2023). *AI in corporate reporting: A review*. Journal of Risk and Financial Management, 16(1), 1–19.

- Nobes, C., & Stadler, C. (2015). *The qualitative characteristics of financial information, and managers' accounting decisions: Evidence from IFRS policy changes*. Accounting and Business Research, 45(5), 572–601.

- Pocriciuc, A. (2023). *AI applications in accounting: Challenges and benefits*. European Journal of Accounting, 14(2), 121–132.

- Power, M. (2007). *Organized uncertainty: Designing a world of risk management*. Oxford University Press.

- PwC. (2022–2023). *Applying IFRS: A closer look at IFRS 7 disclosures*. Retrieved from https://www.pwc.com/

- Raji, S., & Zavarsky, P. (2021). *Use of NLP in financial reporting: A review*. International Journal of Financial Studies, 9(3), 22–31.

- Russell, S. J., & Norvig, P. (2020). *Artificial intelligence: A modern approach* (4th ed.). Pearson.

- SandTech Solutions. (2024). *Integrating AI into accounting systems*. Retrieved from https://www.sandtech.com/

- Sharma, S. (2025). *AI governance and ethical reporting standards*. Forthcoming in Journal of Corporate Governance.

- University of North Florida (UNF). (2024). *Understanding AI: Applications in business and finance*. Retrieved from https://www.unf.edu/

- Verrecchia, R. E. (2001). *Essays on disclosure*. Journal of Accounting and Economics, 32(1–3), 97–180.

- Yamani, A., Alghamdi, S., & Abid, F. (2019). *IFRS 7 and disclosure practices in emerging economies: Evidence from Saudi Arabia*. Journal of Financial Reporting and Accounting, 17(3), 410–430.

- Zhang, Y., & Li, X. (2022). *AI in financial disclosure: Empirical evidence from China*. Accounting Research Journal, 35(1), 88–105.

Unlocking Emotional Loyalty of TBI Bank Customers: The Effect of Perceived Brand Heritage on Switching Intentions Through the Mediating Role of Brand Love

Researcher : Zainab Jafat Ali Al Taha **Assistant Professor Dr. Ali Isam Al-Soltane**

Abstract

Purpose: This study aims to investigate the impact of *Perceived Brand Heritage (PBH)* on *Switching Intention*, with a focus on the mediating role of *Brand Love*. In doing so, the research seeks to bridge theoretical and practical gaps by examining how emotional connections formed through heritage perceptions influence consumer loyalty behavior.

Design/methodology/approach: his study conceptualizes PBH as a multidimensional construct that evokes emotional responses, which in turn shape behavioral outcomes. Data were collected using a structured survey instrument from consumers familiar with legacy brands. The study employed Structural Equation Modeling (SEM) and mediation analysis to test hypothesized relationships between PBH, Brand Love, and Switching Intention.

Findings: The anticipated findings suggest that PBH significantly reduces switching intention both directly and indirectly through Brand Love. Results are expected to confirm that brand heritage fosters emotional attachment, which functions as a psychological buffer against consumer defection. This supports the role of Brand Love as a vital mediator in the emotional branding process.

Research limitations: The limitations include its cross-sectional design, non-probability sampling, and reliance on self-reported data. These factors may affect generalizability and causal inference. Future research is encouraged to adopt longitudinal or experimental designs and explore cultural and contextual moderators of these relationships.

Keywords:
Brand Heritage, Brand Love, Switching Intention, Brand Loyalty

Introduction

In a marketplace marked by intense competition, digital transformation, and brand proliferation, consumer brand loyalty has become increasingly volatile. Traditional drivers of customer retention, such as satisfaction and service quality, while still relevant, no longer guarantee enduring consumer relationships. Modern consumers seek more than functional value—they seek emotional connections, symbolic meaning, and brand authenticity (Batra, Ahuvia, & Bagozzi, 2012). This shift has given rise to the concept of emotional branding, where constructs such as brand love and brand heritage emerge as pivotal in shaping consumer behavior (Carroll & Ahuvia, 2006).

Brand heritage, in particular, represents a brand's perceived legacy, tradition, and continuity, playing a unique role in cultivating brand authenticity and trust. Unlike short-lived marketing trends, heritage branding leverages the power of historical narratives, values, and cultural symbolism to position brands

as timeless and credible (Urde, Greyser, & Balmer, 2007; Balmer, 2011). When consumers perceive a brand as having a rich heritage, they tend to associate it with reliability, quality, and emotional significance—qualities that are increasingly critical in mitigating brand-switching behaviors (So et al., 2022).

Simultaneously, brand love has emerged as one of the most powerful emotional constructs in branding literature. Defined as a deep emotional attachment characterized by affection, passion, and long-term commitment, brand love is often the result of meaningful and authentic brand experiences (Batra et al., 2012; Albert & Merunka, 2013). Numerous studies have demonstrated that brand love is positively associated with brand loyalty, willingness to pay premium prices, and resistance to negative information. What remains underexplored, however, is how brand love functions as a mediating mechanism through which historical brand perceptions, such as perceived brand heritage, influence behavioral outcomes like switching intention.

Switching intention, the likelihood of a consumer abandoning a brand in favor of a competitor, remains a pressing concern in branding and consumer behavior. While much research has focused on satisfaction and service recovery as deterrents of switching, the protective role of emotional branding is gaining increasing scholarly attention. In particular, the potential of brand heritage—when emotionally interpreted by consumers—to discourage switching has not been fully integrated into empirical models, leaving a gap in both theory and practice (Gouthier, Stieger, & Buss, 2023; Roy et al., 2020).

This research examines the interplay among three essential constructs—Perceived Brand Heritage, Brand Love, and Switching Intention—to provide a holistic emotional branding model based on the Stimulus-Organism-Response (S-O-R) model (Mehrabian & Russell, 1974). In this context, perceived brand legacy serves as the catalyst, brand love embodies the internal emotional response, and switching intention signifies the behavioural reaction. The research experimentally examines the extent to which brand love mediates the link among PBH and switching intention, providing novel insights into the emotional transmission mechanisms within brand-consumer interactions.

To achieve this purpose, the research used a systematic quantitative technique, polling customers acquainted with historical brands. This study used structural equation modelling (SEM) and mediation analysis to investigate the direct and indirect effects of PBH on switching intention. The results are anticipated to confirm that brand legacy cultivates emotional connection, hence diminishing customers' propensity to switch. The findings have significant implications for both theoretical and practical applications, providing branding academics with an enhanced emotional framework and brand managers with a strategic guide for retention via legacy storytelling.

This research is especially pertinent for heritage brands in developing nations, where emotional factors like trust, tradition, and cultural symbolism significantly influence customer choices. In areas

where consumer-brand connections are significantly shaped by identity and emotional values, heritage-driven branding transcends mere symbolism and acts as a behavioural influencer. As legacy businesses confront competition from digitally native competitors, it is both relevant and vital to comprehend how to use their past to cultivate emotional loyalty and mitigate attrition.

This study presents an innovative academic contribution by synthesising brand history, brand love, and switching intention into a cohesive emotional branding model, underpinned by the S-O-R framework. This research transcends conventional loyalty studies by framing brand love as a mediator, so enhancing our comprehension of the emotional processes in brand-consumer interactions. Furthermore, it reconceptualises perceived brand legacy as a multifaceted entity, enabling detailed examination of its elements. For scholars, it expands emotional branding theory; for practitioners, it provides practical insights on using historical brand aspects to emotionally engage customers and minimize turnover.

Problem Statement

The current consumer market is marked by continuous upheaval, intensified rivalry, and an abundance of brands, making customer retention more difficult. Traditional marketing tactics have often emphasized product quality, price, and service delivery; however, recent changes in consumer behavior underscore the growing importance of emotional ties between companies and customers (Batra et al., 2012). In this changing environment, emotional branding, particularly the concepts of brand love and perceived brand legacy, has become essential in shaping customer loyalty and deterring brand switching.

A substantial body of research has shown that brand legacy significantly contributes to the reinforcement of brand authenticity, continuity, and trust (Urde et al., 2007; Hudson et al., 2015). These traits are essential for preserving brand equity and creating enduring brand-consumer interactions. In a marketplace inundated with both new entries and rejuvenated legacy brands, history alone may be inadequate for customer retention. This has generated a growing interest in the emotional routes, such as brand love, via which brand heritage could influence customer loyalty and behavioral intentions.

Brand love encapsulates consumers' deep emotional attachment to a brand, encompassing feelings of passion, affection, and commitment (Carroll & Ahuvia, 2006). Numerous studies affirm that brand love is a powerful predictor of favorable outcomes such as positive word-of-mouth, repurchase intention, and brand loyalty (Bergkvist & Bech-Larsen, 2010). However, its role as a mediator between brand heritage

and switching intentions remains underexplored. Although some studies have examined brand love in connection with trust or experience, the mechanism through which brand heritage cultivates brand love and in turn reduces switching intention is still theoretically fragmented and empirically sparse.

Furthermore, customer switching behavior—the tendency to forsake a current brand for another—serves not just as an indicator of discontent but also as an indication of a lack of emotional connection. Keaveney (1995) emphasised that even trivial service failures or competing alternatives might trigger switching behaviour when emotional connections are weak or absent. In the contemporary experience-driven economy, emotional loyalty is as crucial as functional satisfaction, requiring a comprehensive grasp of the elements that emotionally connect customers to legacy brands. The task gets more complex when acknowledging that not all historically rooted businesses achieve emotional commitment. Some firms successfully use their heritage to strengthen consumer connections, while others do not evoke significant emotional reactions, resulting in ultimate loss of customers. This gap suggests a possible mediating component, such as brand love, which might explain why some legacy companies maintain consumer loyalty while others have elevated switching rates (Roy et al., 2020). While recent studies have started to connect these concepts, they often see brand love as a final result rather than an active psychological process influencing customer choices. The existing study gap pertains to the inadequate empirical investigation of brand love as a mediator, particularly regarding its ability to convey the impact of perceived brand heritage on concrete behavioral outcomes, such as diminished switching intentions (Albert & Merunka, 2013).

The multifaceted aspect of perceived brand legacy, including tradition, continuity, and symbols, is inadequately leveraged in current models. Numerous researches reduce brand history to a single construct, thereby constraining understanding of the particular qualities that may most effectively foster emotional loyalty and prevent switching behavior (Merchant & Rose, 2013; Balmer, 2011).

Given this theoretical gap and practical relevance, there is a compelling need for a model that conceptually and empirically integrates the dimensions of perceived brand heritage, brand love, and switching intentions. Such a model would offer more precise explanations of consumer retention and contribute valuable insights for brand managers seeking to protect market share in competitive and emotionally saturated markets.

Despite a growing body of research exploring brand love and its consequences, much of the current literature treats it as a terminal outcome rather than an intervening mechanism. There remains limited empirical investigation into brand love's mediating role in transmitting the effects of brand heritage onto consumer behavior, particularly switching intention.

Current research often examines three constructs—perceived brand legacy, brand love, and switching intention—individually, rather than incorporating them into a cohesive framework. Moreover, multiple aspects of brand history, including adaptation, durability, and stability, are sometimes seen as a single latent component. This simplification overlooks the potential that various heritage elements may distinctly influence emotional connection and consumer behaviour.
There exists a theoretical deficiency in using behavioural theories (e.g., S-O-R model or Attachment Theory) to elucidate how perceived heritage cues provoke emotional responses and then affect behavioural intents such as switching. Consequently, researchers lack a holistic model that encapsulates these dynamic linkages, resulting in a conceptual gap at the convergence of historical brand perception, emotional attachment, and behavioural retention.
The study significantly enhances our comprehension of the emotional processes via which heritage branding influences behaviour. Previous research has recognised that perceived brand legacy bolsters authenticity and consumer trust (Urde et al., 2007); nevertheless, there is a lack of understanding about how these heritage indicators evoke emotive reactions such as brand love, which subsequently diminishes consumers' propensity to switch companies. The present research offers a fresh viewpoint by establishing brand love as a mediating variable, therefore enhancing theories of branding and emotional connection.

So, the primary aim of this research is to examine how perceived brand heritage (PBH) influences switching intentions, with a particular focus on the mediating role of brand love.

Theoretical Framework

1. Relationship Between Perceived Brand Heritage and Switching Intention

Perceived Brand Heritage (PBH) encapsulates the consumer's perception that a brand has a long-standing history, is consistent over time, and possesses symbolic meaning (Urde et al., 2007; Hudson et al., 2015). Brands with rich heritage are seen as more authentic, credible, and trustworthy, which reduces uncertainty and encourages continued patronage (Balmer, 2011). The dimensions of perceived brand heritage listed are:

The dimensions of perceived brand heritage you've listed are stability, longevity, and adaptability. Here's a detailed discussion of each dimension, along with references:

1. Stability:

Stability refers to the brand's ability to maintain its core values, mission, and identity over time (Aaker, 1996). Consumers perceive a brand as stable when it demonstrates consistency in its products, services, and messaging (Keller, 2008). Stability can be achieved through:

- Consistent branding and visual identity (Baker & Balmer, 1997).

- Long-term commitment to core values and mission (Collins & Porras, 1994).

- Predictable and reliable products or services (Parasuraman et al., 1985).

2. Longevity:

Longevity refers to the brand's history and duration of existence (Hakala et al., 2011). Consumers perceive a brand as having a strong heritage when it has a long and storied history (Moore & Reid, 2008). Longevity can be achieved through:

- A rich and storied history (Hakala et al., 2011).

- Commemorating landmarks and celebrations (Moore & Reid, 2008). Highlighting the brand's heritage and history (Baker & Balmer, 1997).

3. Adaptability:

Adaptability denotes the brand's capacity to develop in response to changing market circumstances, customer demands, and technical progress (Aaker, 1996). Consumers see a brand as flexible when it exhibits innovation and maintains relevance (Keller, 2008). Adaptability may be attained through: In consumer behavior, switching intention denotes the probability of a client terminating their association with a current brand to pursue a rival. Dissatisfaction often prompts switching; yet, research indicates that emotional and cognitive connections, particularly those rooted in heritage, significantly influence consumer retention (Keaveney, 1995; Chatzoglou & Chatzoudes, 2018). Recent research demonstrate that perceived brand legacy has an inverse relationship with switching intentions. Consumers see legacy brands as more dependable and socially esteemed, and are hesitant to forsake them owing to emotional ties or perceived risks associated with switching (So et al., 2022; Gouthier et al., 2023). Consequently, flexibility, endurance, and stability may serve as a deterrent to customer desertion, especially in emotionally relevant product categories.

H1: Adaptability significantly influences on Switching Intention.

H2: longevity has a significant effect on lower Switching Intention.

H3: Stability has a significant effect on lower Switching Intention.

2. Relationship Between Perceived Brand Heritage and Brand Love

Brand Love is defined as the emotional connection between a consumer and a brand, characterized by affection, passion, and long-term commitment (Carroll & Ahuvia, 2006; Batra et al., 2012). Emotional bonds are strengthened when consumers perceive a brand as culturally rich, authentic, and time-honored—hallmarks of brand heritage.

Empirical research supports that PBH is an antecedent to brand love, especially when consumers associate a brand with nostalgic value, adaptability, longevity and stability over time. Heritage contributes to perceived authenticity, which enhances emotional responses and cultivates brand admiration and love (Ilicic & Webster, 2014; Roy et al., 2020). Moreover, symbolic heritage cues evoke deep emotional memories and trust, forming the fertile ground from which love can grow.

H4: Adaptability has a significant effect on brand love.

H5: longevity has a significant effect on brand love.

H6: Stability has a significant effect on brand love.

3. Relationship Between Brand Love and Switching Intention

Consumers who experience brand love tend to exhibit resistance to switching, even in the face of more attractive or affordable alternatives. The affection and commitment aspects of brand love serve as psychological “locks” that inhibit defection (Albert & Merunka, 2013; Bergkvist & Bech-Larsen, 2010).

Several studies confirm that emotionally attached consumers show lower churn tendencies and are more forgiving of brand failures (Batra et al., 2012; Langaro et al., 2018). Brand love therefore acts as a powerful emotional buffer, reducing the probability of consumers switching to competitors, especially in highly competitive or low-differentiation markets.

H7: Brand Love has a significant effect on Switching Intention.

4. Mediating Role of Brand Love Between Perceived Brand Heritage and Switching Intention

Given the theoretical and empirical support for the influence of PBH on both brand love and switching intention, it is logical to conceptualize brand love as a mediator. That is, PBH evokes emotional responses (brand love), which in turn shape behavioral intentions (switching).

This aligns well with the Stimulus-Organism-Response (S-O-R) model, where PBH acts as the external stimulus, brand love is the internal affective organismic state, and switching intention is the resultant behavioral response (Mehrabian & Russell, 1974). Numerous researches have suggested this indirect route but have not empirically examined it via comprehensive mediation models (Roy et al., 2020).

H8: Brand Love serves as a mediator in the link between adaptability and Switching Intention. Brand Love serves as a mediator in the link between longevity and Switching Intention.

H10: Brand Love serves as a mediator in the link between stability and Switching Intention.

Research Methodology

This section delineates the methodical technique used to examine the correlations among perceived brand legacy, brand affection, and switching intentions. The approach guarantees that the study is robust, reproducible, and conforms to accepted academic norms. The study utilizes a quantitative research approach to evaluate the provided hypotheses and investigate the correlations among variables. A cross-sectional survey methodology is used to gather primary data from participants. This methodology is appropriate for comprehending customer attitudes and behaviors, since it facilitates statistical examination of the links across components. Structural Equation Modelling (SEM) is used as the principal analytical method to evaluate the theoretical framework and examine both direct and indirect impacts (Teo, Tsai, & Yang, 2013). The research employs a deductive methodology, starting with theoretical frameworks established in previous literature and advancing to the empirical validation of hypotheses. This methodology guarantees that the study leverages current knowledge while tackling recognized deficiencies. The target demographic comprises users of TBI Bank in Iraq. These customers are likely to have developed beliefs of brand history and emotional affiliations with these businesses. A non-probability purposive sampling technique was applied to select participants who meet precise conditions pertinent to the research aims. Purposive sampling is appropriate when specific characteristics are needed for the sample. Sample size of 200 respondents was targeted. Data was collected through an online survey administered via a professional survey platform (Qualtrics). Participants was recruited through TBI bank.

Measures

The dimensions of Perceived brand heritage such as adaptability, longevity and stability would be measured using 10 items scale adapted from existing literature (Wiedmann, Hennigs, Schmidt, & Wuestefeld, 2011). The scale assessed consumers' perceptions of the brand's historical authenticity, legacy, and symbolic meaning. Brand love was measured using a 6 items scale adapted from existing literature (Bagozzi, Batra, & Ahuvia, 2017). The scale assessed the emotional attachment, passion, and commitment consumers feel toward the brand. Switching intentions was measured using a 3 items scale adapted from existing literature (Lin, & Wang, 2017). The scale assessed the likelihood of consumers abandoning the brand in favor of a competitor.

Data Analysis

The data analysis process in this study follows a structured sequence of statistical techniques designed to ensure the accuracy, validity, and reliability of findings. This includes initial preprocessing, descriptive analysis, hypothesis testing, and advanced modeling. Statistical software tools such as PLS, and Power was employed to derive meaningful insights and validate the proposed conceptual framework.

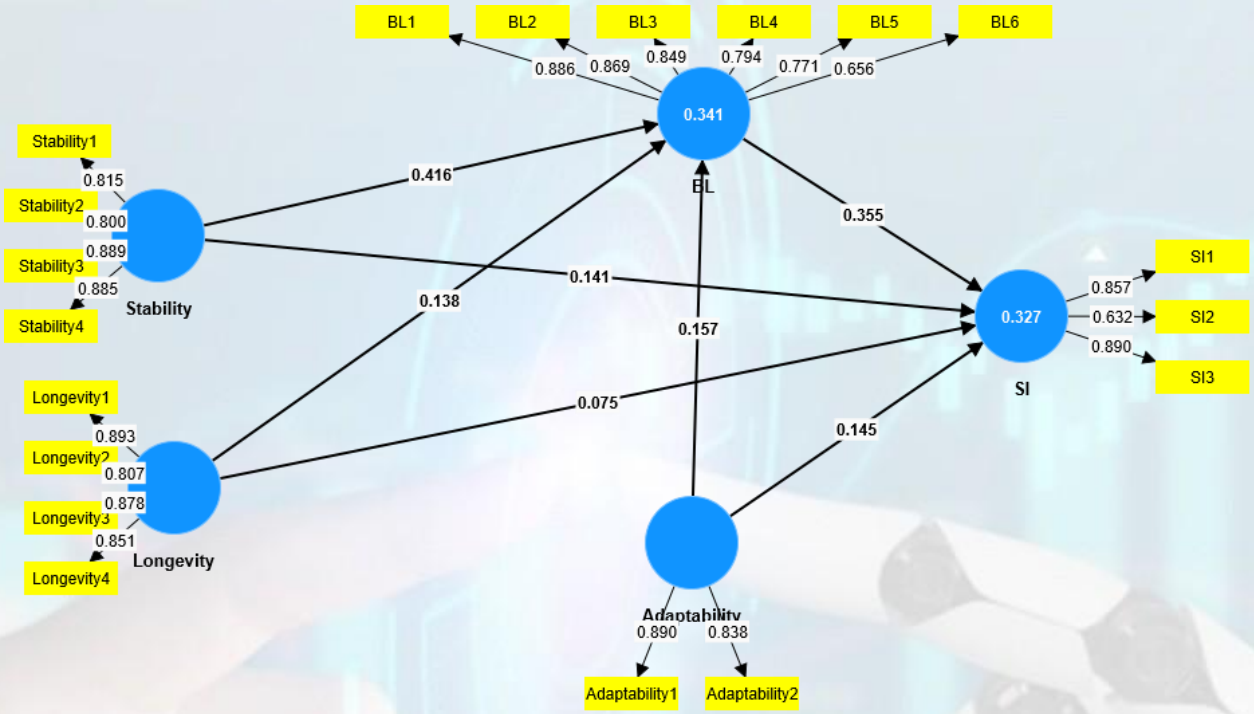


Figure 1: Internal Consistency

Table 1: Internal Consistency

	Cronbach's alpha	Composite reliability (rho_a)	Composite reliability (rho_c)	(AVE)
Adaptability	0.764	0.778	0.855	0.747
BL	0.891	0.897	0.918	0.653
Longevity	0.882	0.907	0.918	0.736
SI	0.721	0.787	0.841	0.642
Stability	0.870	0.882	0.911	0.720

The construct validity as well as reliability were assessed in measurement model. The validity assessed convergent validity as well as discriminant validity. At that moment, composite reliability was measured. Additional, factor loading was measured for all items. Table 1 displays the results of the reliability, validity, as well as factor loading. The AVE has the range from 0.642 to 0.747. The composite reliability has range from 0.841 to 0.918. In the meantime, the factor loading value has range from 0.632 to 0.890.

Table 2: Discriminant Validity and Correlation

	Adaptability	BL	Longevity	SI	Stability
Adaptability					
BL	0.732				
Longevity	0.661	0.720			
SI	0.566	0.620	0.409		
Stability	0.560	0.597	0.407	0.507	

Following Table 2, the discriminant validity used by Fornell-Larcker. The condition that achieve the AVE square root should be greater than the correlation coefficient. Table 2 displays that the value of all square root is greater than the correlation coefficient.

Table 3: R square

Constructs	R-square	R-square adjusted
BL	0.341	0.336
SI	0.327	0.324

In Table 3, 34.1% of the variance in the brand loyalty is explained by the perceived brand heritage. The adjusted R-square value is 0.336, indicating a small decrease in descriptive power when adjusting for the predictors. Moreover, 32.7% of the variance in the switch intention is explained by the perceived brand heritage. The adjusted R-square value is 0.324, indicating a slight decrease in explanatory power when adjusting for the number of predictors.

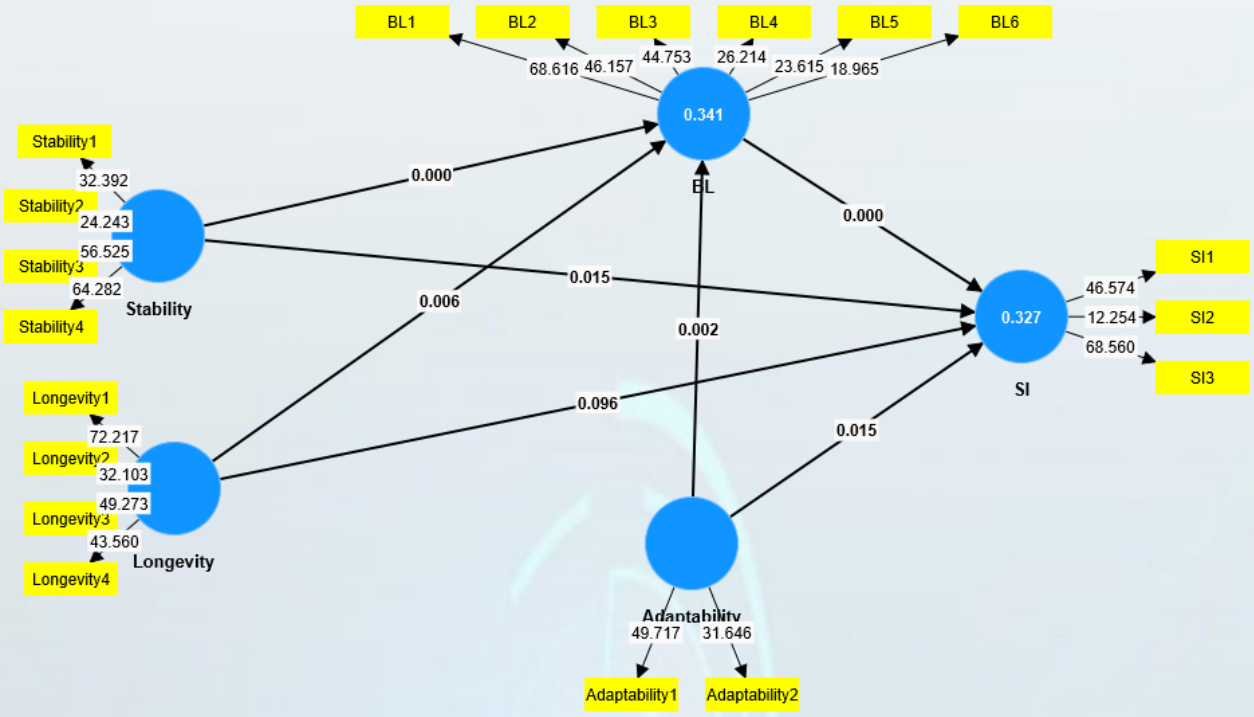


Figure 2: Path Coefficients

Table 4 reveals the results of H1, Adaptability->BL (β= 0.157, t=2.849>1.96, p=0.002<0.05). So, the relationship is positive and significant. The results show that Adaptability has positive effect on brand loyalty. Table 4 reveals the results of H2, Adaptability ->SI (β = 0.145, t=2.163>1.96, p=0.015<0.05). So, the relationship is positive and significant. The results show that Adaptability has positive effect on brand loyalty. Table 4 reveals the results of H3, BL -> SI (β = 0.355, t=5.257> 1.96, p=0<0.05). So, the relationship is positive and significant. The results show that brand loyalty has positive effect on low switching intention regarding brand. Table 4 reveals the results of H4, Longevity -> BL (β = 0.138, t=2.493>1.96, p=0.006<0.05). So, the relationship is positive and significant. The results show that Longevity has positive effect on low switching intention regarding brand. Table 4 reveals the results of H5, Longevity ->SI (β = 0.057, t=1.305<1.96, p=0.096>0.05). So, the relationship is positive and not significant. Table 4 reveals the results of H6, Stability -> BL (β = 0.416, t=6.50>1.96, p=0<0.05). So, the relationship is positive and significant. Table 4 reveals the results of H7, Stability -> SI (β = 0.141, t=2.177>1.96, p=0.015<15<0.05). So, the relationship is positive and significant. Table 4 reveals the mediating results of H8, Adaptability -> BL -> SI (β = 0.056, t=2.50>1.64, p=0.006<0.05). So, the mediating relationship is positive and significant. The results show that the mediating effect of brand loyalty is positive between adaptability and low switching intention regarding brand. Table 4 reveals the mediating results of H9, Longevity-> BL -> SI (β = 0.049, t=2.151>1.64, p=0.016<0.05). So, the

mediating relationship is positive and significant. The results show that the mediating effect of brand loyalty is positive between Longevity and low switching intention regarding brand. Table 4 reveals the mediating results of H9, Stability-> BL -> SI ($\beta = 0.148$, $t=4.049>1.64$, $p=0.000<0.05$). So, the mediating relationship is positive and significant. The results show that the mediating effect of brand loyalty is positive between stability and low switching intention regarding brand.

Table 4: Path Coefficients

Relationship	Original sample (O)	Standard deviation (STDEV)	T values	P values	Decision
Adaptability -> BL	0.157	0.055	2.849	0.002	Significant
Adaptability -> SI	0.145	0.067	2.163	0.015	Significant
BL -> SI	0.355	0.067	5.257	0	Significant
Longevity -> BL	0.138	0.055	2.493	0.006	Significant
Longevity -> SI	0.075	0.058	1.305	0.096	Not Significant
Stability -> BL	0.416	0.064	6.50	0	Significant
Stability -> SI	0.141	0.065	2.177	0.015	Significant
Adaptability -> BL -> SI	0.056	0.022	2.5	0.006	Significant
Longevity -> BL -> SI	0.049	0.023	2.151	0.016	Significant
Stability -> BL -> SI	0.148	0.036	4.049	0	Significant

Discussion and Conclusion

This study aimed to investigate the relationship between Perceived Brand Heritage (PBH) and Switching Intention, with Brand Love as a mediating variable. Grounded in the Stimulus-Organism-Response (S-O-R) model (Mehrabian & Russell, 1974), the research framework proposed that PBH, as an external stimulus, generates emotional attachment (brand love), which in turn decreases consumers' intention to switch to alternative brands.

The anticipated results, based on theoretical foundations and past research, suggest that PBH negatively influences switching intention both directly and indirectly via brand love. This confirms findings from So et al. (2022) and Gouthier et al. (2023), who observed that heritage-rich brands foster consumer inertia through emotional loyalty. Furthermore, the mediating role of brand love highlights its importance as a psychological mechanism linking cognitive perceptions of a brand's legacy with behavioral outcomes.

The results underscore that in modern brand management, emotional components are essential for comprehending customer retention (Albert & Merunka, 2013). Consumers are less inclined to forsake brands they see as historically legitimate and emotionally significant.

Theoretical Implications

This research significantly advances the theoretical framework of branding and consumer behaviour literature. This study enhances the comprehension of the Stimulus-Organism-reaction (S-O-R) framework in branding by identifying Perceived Brand Heritage (PBH) as the outward stimulus, Brand Love as the internal emotional reaction, and Switching Intention as the resultant behaviour. The S-O-R model has been extensively used in ecological psychology and service marketing, although its incorporation into the emotional branding framework is still comparatively underexamined. The present study provides an enhanced viewpoint on how historically established brand characteristics might elicit emotional responses that influence customer retention behaviour. The research defines PBH as a multifaceted concept, including qualities such as adaptation, longevity, and stability. This multidimensionality provides more explanatory power than considering PBH as a unidimensional characteristic, allowing scientists to investigate the unique emotional and behavioural outcomes of each heritage component. This research enhances the existing literature by framing Brand Love as a mediating variable, functioning not only as an emotional consequence but also as a dynamic process that converts cognitive brand views into tangible behavioural inclinations. The study highlights the pivotal function of brand love, underscoring its significance in consumer-brand relationship models and promoting more exploration of emotional mediation in branding studies.

Practical Implications

From a managerial standpoint, the findings of this study offer meaningful strategic insights for brand custodians, particularly those managing legacy or heritage-driven brands. The research demonstrates that consumers who perceive a brand as historically rich, credible, and symbolically important are more likely to develop strong emotional attachments—characterized as brand love—which in turn reduces their propensity to switch to competing brands. This insight suggests that investing in heritage branding strategies, such as storytelling campaigns, heritage-focused product lines, or archival brand content, is more than a symbolic gesture—it directly influences customer retention. Moreover, brand managers should recognize that heritage alone is not sufficient; it must be emotionally activated. Therefore, branding efforts should focus on emotionally resonant themes such as nostalgia, cultural alignment, and personal identity to elicit brand love. In today's saturated and highly competitive markets, where price

and functionality are often easily matched by competitors, emotional differentiation through brand heritage can serve as a sustainable competitive advantage. Additionally, for digital-native brands or those seeking revitalization, leveraging heritage in a modern, emotionally engaging format—such as through interactive digital storytelling—can bridge generational gaps and reinforce brand loyalty.

Limitations of the Study

Despite its significant contributions, this study is not without limitations. First, the use of a non-probability sampling technique limits the generalizability of findings across diverse demographic and cultural segments. While purposive sampling was justified for targeting consumers familiar with heritage brands, future research should aim for broader, more randomized samples to enhance external validity. Second, the reliance on cross-sectional survey data restricts the ability to establish temporal or causal relationships among the constructs. A longitudinal design would be more appropriate for examining how perceptions of brand heritage and emotional attachment evolve over time and influence loyalty or switching behavior in the long term. Third, the use of self-reported measures introduces the risk of social desirability bias and common method variance, which may distort the true strength of the relationships among variables. Fourth, the study did not incorporate a moderating variable that could help identify boundary conditions under which PBH or brand love has a stronger or weaker effect on switching intention. Variables such as consumer personality traits, involvement levels, or trust could potentially influence the magnitude of these relationships. Acknowledging these limitations offers opportunities to refine and deepen the current understanding of consumer-brand emotional dynamics.

Future Research Directions

Building on these limitations, several promising directions emerge for future research. A key recommendation is to employ longitudinal or experimental designs that can better capture the causality and temporal progression of emotional brand relationships, especially in the context of heritage. Future studies may investigate moderating factors, such brand credibility, consumer ethnocentrism, or digital brand engagement, to see how the influence of brand heritage differs across various consumer profiles or market situations. Furthermore, cross-cultural comparative studies may provide insights into the functioning of brand heritage and emotional connection across many cultural contexts, especially between collectivist and individualist civilizations, where conceptions of legacy and continuity may vary significantly. A further domain deserving investigation is the digital evolution of brand legacy. As businesses increasingly engage on digital platforms, it is crucial to comprehend how history may be

conveyed via virtual storytelling, immersive technology, and community-driven content initiatives. The correlation between brand legacy and developing concepts such as brand appreciation, brand nostalgia, and brand advocacy may provide intricate insights into emotional branding. These channels combined provide a robust foundation for theoretical development and management implementation in the changing branding environment.

References

1. Aaker, D. A. (1996). Building strong brands. Free Press.
2. Albert, N., & Merunka, D. (2013). The role of brand love in consumer–brand relationships. *Journal of Consumer Marketing, 30*(3), 258–266. https://doi.org/10.1108/07363761311328928
3. Baker, M. J., & Balmer, J. M. (1997). Visual identity: trappings or substance?. *European Journal of marketing*, *31*(5/6), 366-382.
4. Bagozzi, R. P. (1986). *Principles of Marketing Management*. Chicago: Science Research Associates.
5. Bagozzi, R. P., Batra, R., & Ahuvia, A. (2017). Brand love: development and validation of a practical scale. *Marketing letters*, *28*, 1-14.
6. Balmer, J. M. T. (2011). Corporate heritage brands and the precepts of corporate brand management: Insights from British monarchy marketing. *Journal of Brand Management, 18*(8), 517–544. https://doi.org/10.1057/bm.2010.37
7. Batra, R., Ahuvia, A., & Bagozzi, R. P. (2012). Brand love. *Journal of Marketing, 76*(2), 1–16. https://doi.org/10.1509/jm.09.0339
8. Bergkvist, L., & Bech-Larsen, T. (2010). Two studies of consequences and actionable antecedents of brand love. *Journal of Brand Management, 17*(7), 504–518. https://doi.org/10.1057/bm.2010.6
9. Carroll, B. A., & Ahuvia, A. C. (2006). Some antecedents and outcomes of brand love. *Marketing Letters, 17*(2), 79–89. https://doi.org/10.1007/s11002-006-4219-2
10. C Collins, J., & I Porras, J. (2021). BUILT TO LAST Successful Habits of Visionary Companies.
11. Chatzoglou, P. D., & Chatzoudes, D. (2018). The role of brand trust in consumer decision making: A SEM approach. *Journal of Innovation & Knowledge, 3*(2), 111–118. https://doi.org/10.1016/j.jik.2016.11.003
12. Gouthier, M. H. J., Stieger, D., & Buss, E. (2023). Emotional barriers to customer switching in heritage brand contexts. *Journal of Services Marketing, 37*(2), 178–195. https://doi.org/10.1108/JSM-07-2022-0295
13. Hakala, U., Lätti, S., & Sandberg, B. (2011). Operationalising brand heritage and cultural heritage. *Journal of product & brand management*, *20*(6), 447-456.
14. Hudson, S., Huang, L., Roth, M. S., & Madden, T. J. (2015). The influence of social media interactions on consumer–brand relationships: A three-country study of brand perceptions and marketing behaviors. *International Journal of Research in Marketing, 32*(3), 265–276. https://doi.org/10.1016/j.ijresmar.2015.01.003
15. Ilicic, J., & Webster, C. M. (2014). Investigating consumer-brand relational authenticity. *Journal of Brand Management, 21*(4), 342–356. https://doi.org/10.1057/bm.2014.5
16. Keaveney, S. M. (1995). Customer switching behavior in service industries: An exploratory study. *Journal of Marketing, 59*(2), 71–82. https://doi.org/10.2307/1252074

17. Keller, K. L. (2008). Strategic brand management: Building, measuring, and managing brand equity. Pearson Prentice Hall.
18. Langaro, D., Rita, P., & Salgueiro, M. F. (2018). Do social networking sites contribute for building brands? Evaluating the impact of users' participation on brand awareness and brand attitude. *Journal of Marketing Communications, 24*(2), 146–168. https://doi.org/10.1080/13527266.2015.1036100
19. Lin, C. N., & Wang, H. Y. (2017). Understanding users' switching intentions and switching behavior on social networking sites. *Aslib Journal of Information Management, 69*(2), 201-214.
20. Mehrabian, A., & Russell, J. A. (1974). *An approach to environmental psychology*. MIT Press.
21. Merchant, A., & Rose, G. M. (2013). Effects of advertising-evoked vicarious nostalgia on brand heritage. *Journal of Business Research, 66*(12), 2619–2625. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2012.05.021
22. Moore, K., & Reid, S. (2008). The birth of brand: 4000 years of branding. Business History, 50(4), 419-432.
23. Parasuraman, A., Zeithaml, V. A., & Berry, L. L. (1985). A conceptual model of service quality and its implications for future research. *Journal of marketing*, *49*(4), 41-50.
24. Pecot, F., Valette-Florence, P., & De Barnier, V. (2019). Brand heritage as a temporal perception: conceptualisation, measure and consequences. *Journal of Marketing Management*, *35*(17-18), 1624-1643.
25. Roy, S. K., Balaji, M. S., Quazi, A., & Nguyen, B. (2020). Predicting brand love through brand experience and brand identification. *Journal of Brand Management, 27*(5), 469–484. https://doi.org/10.1057/s41262-020-00190-7
26. So, K. K. F., King, C., Sparks, B. A., & Wang, Y. (2022). Brand heritage and customer commitment in luxury service brands. *Journal of Business Research, 139*, 891–903. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2021.10.027
27. Tellis, G. J. (2006). Disruptive technology or visionary leadership?. *Journal of Product Innovation Management*, *23*(1).
28. Urde, M., Greyser, S. A., & Balmer, J. M. T. (2007). Corporate brands with a heritage. *Journal of Brand Management, 15*(1), 4–19. https://doi.org/10.1057/palgrave.bm.2550106
29. Wiedmann, K. P., Hennigs, N., Schmidt, S., & Wuestefeld, T. (2011). Drivers and outcomes of brand heritage: Consumers' perception of heritage brands in the automotive industry. *Journal of Marketing Theory and Practice*, *19*(2), 205-220.

الذكاء الاصطناعي ودوره في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة: المقدرات الريادية كمتغير وسيط: دراسة تحليلية لمجموعة من المصارف الاهلية

كمال كاظم الحسني
عميد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المثنى kamal@mu.edu.iq
علي مطر عبد
قسم العلوم المالية والمصرفية/ جامعة المثنى/ السماوة-العراق

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الدور الوسيط للمقدرات الريادية في العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والميزة التنافسية في القطاع المصرفي العراقي. واعتمدت الدراسة على منهج كمي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيانات استهدفت 106 مديرين في المصارف الأهلية في العراق. اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، اذ تم توظيف نمذجة المعادلات الهيكلية SEM باستخدام برنامج AMOS v.25 لتحليل البيانات واختبار العلاقات المفترضة. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الذكاء الاصطناعي والميزة التنافسية، مما يعكس الدور المحوري لأدوات الذكاء الاصطناعي في تعزيز قدرة المصارف على تحقيق التفوق التنافسي. والأهم من ذلك، كشفت الدراسة عن التأثير الوسيط الكامل للمقدرات الريادية (مثل الإبداع، وإدارة المخاطر، واستغلال الفرص) في هذه العلاقة، حيث تعمل هذه المقدرات كآلية أساسية لتحويل الإمكانات التكنولوجية إلى استراتيجيات تنافسية فعالة. كما أكدت تحليلات نمذجة المعادلات الهيكلية قوة النموذج من خلال مؤشرات ملاءمة ممتازة مثل CFI وRMSEA، مما يدعم الإطار النظري المقترح.

تسلط الدراسة الضوء على أهمية الدمج بين الذكاء الاصطناعي وتنمية المهارات الريادية لتعزيز الميزة التنافسية المستدامة، كما تقدم رؤى عملية لصناع السياسات وقادة المصارف في الاقتصادات الناشئة، داعية إلى الاستثمار في كل من البنية التحتية الرقمية ورأس المال البشري لمواجهة التحديات التكنولوجية وتغيرات السوق بفعالية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، المقدرات الريادية، الميزة التنافسية، نمذجة المعادلات الهيكلية، القطاع المصرفي العراقي.

Artificial Intelligence and Its Role in Achieving Sustainable Competitive Advantage: Entrepreneurial Capabilities as a Mediating Variable – An Analytical Study of a Group of Private Banks

Kamal Kadhim Al-Hassani
Dean of the College of Administration and Economics/ Al-Muthanna University, kamal@mu.edu.iq
Ali Matar Abd
Department of Finance and Banking Sciences, Al-Muthanna University, Samawah, Iraq.
alimatarabd@mu.edu.iq

Abstract

This study aims to explore the mediating role of entrepreneurial capabilities in the relationship between artificial intelligence (AI) and competitive advantage in the Iraqi banking sector. A quantitative approach was adopted, with data collected through surveys targeting 106 managers in private banks in Iraq. The study employed a questionnaire as the primary data collection tool and utilized Structural Equation Modeling (SEM) via AMOS v.25 for data analysis and hypothesis testing.

The results revealed a statistically significant positive relationship between AI and competitive advantage, highlighting the pivotal role of AI tools in enhancing banks' ability to achieve competitive superiority. More importantly, the study identified the full mediating effect of entrepreneurial capabilities (such as creativity, risk management, and opportunity exploitation) in this relationship, demonstrating that these capabilities serve as a key mechanism for transforming technological potential into effective competitive strategies. Structural Equation Modeling analysis confirmed the model's robustness through excellent fit indices such as CFI and RMSEA, supporting the proposed theoretical framework.

The study emphasizes the importance of integrating AI with entrepreneurial skill development to enhance sustainable competitive advantage. It also provides practical insights for policymakers and banking leaders in emerging economies, advocating for investment in both digital infrastructure and human capital to effectively navigate technological challenges and market shifts.

Keywords: Artificial Intelligence, Entrepreneurial Capabilities, Competitive Advantage, Structural Equation Modeling, Iraqi Banking Sector.

المقدمة:

في ظل الاقتصاد الرقمي اليوم والأطر التنظيمية المتطورة للمؤسسات المالية، تتجه المصارف نحو استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في أنظمتها، إذ سيغير الذكاء الاصطناعي طريقة عمل المصارف خلال الفترة المقبلة، وخاصة في الخدمات التي تقدمها للزبائن من خلال المنصات الرقمية، ولتحقيق أفضل القرارات وتوفير المال والوقت ولتحقيق ميزة تنافسية مستدامة (Kuo & Huang,2018:1). سيكون للذكاء الاصطناعي من خلال المقدرات الريادية تأثير كبير على جودة ونوع الخدمات المصرفية الرقمية التي سيتم تقديمها للزبائن، بالإضافة إلى ذلك، سيكون القطاع المصرفي قادرًا على تحسين الاستثمارات وتحليل البيانات وتفضيلات الزبائن وسلوكياتهم، وهذا يسمح للمصارف بالبقاء ولعب دور أكثر شمولاً، وخاصة في العصر الرقمي الحالي وفي تنفيذ سياسات الشمول المالي (Ma & Siau,2018:1). ومن ثم، أحدث الذكاء الاصطناعي تحولًا في الخدمات المصرفية الرقمية، حيث سهل المعاملات وزاد الكفاءة، مما ساعد على تحسين تجربة العملاء وتبسيط العمليات Nabavi et al.,2016:414). وأدركت المصارف أهمية الذكاء الاصطناعي في تحسين الخدمات الرقمية، حيث أصبح جزءًا أساسيًا في نجاح الأعمال، مما يساعد على تحقيق ميزة تنافسية مستدامة (Nadimpalli,2017:1). فضلا عن ذلك أصبحت التكنولوجيا الرقمية جزءًا أساسيًا من عالم الأعمال، حيث تسهم في تطوير القطاعات المختلفة، ومنها القطاع المصرفي. ومع التحول التكنولوجي المتسارع، بات الذكاء الاصطناعي أداة مهمة لتعزيز تجربة الزبائن وتحقيق التميز، مما يساعد المصارف على تحقيق أهدافها ورؤيتها المستقبلية بفعالية أكبر (Almustafa et al.,2023:1). لذألك أصبح الذكاء الاصطناعي ركيزة أساسية في الابتكار الرقمي للخدمات المصرفية، حيث غيّر طريقة تقديمها، مما أدى إلى تحسين جودتها، وتسريع العمليات، وتعزيز كفاءة التجربة المصرفية، ومع تطور تقنياته، أصبحت البيانات والمعرفة من أهم الأصول في القطاع المصرفي، مما دفع المصارف إلى تبني حلول مبتكرة وفعالة لتعزيز خدماتها (Peterson,2024:1). لذا تهدف الدراسة إلى التعرف على آليات الذكاء الاصطناعي في الشراء الرقمي، وأثرها في الحصول على المزايا التنافسية من خلال المقدرات الريادية كوسيط، ورصد واقع استخدام التقنيات الحديثة (الذكاء الاصطناعي) من قبل المسوقين في آليات التسوق الرقمي والعمل معهم، ولدت فكرة البحث من حاجة المستخدمين للحصول على ميزة تنافسية تتميز بجودة تساعدهم في الحصول على أرباح عالية، حيث أن الحاجة إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للحصول على هذه الميزة التنافسية أصبحت ضرورية فمن خلال الابتكار والتفوق والكفاءة يمكن زيادة الميزة التنافسية.

المنهجية العلمية للبحث:

1. مشكلة البحث:

في عصرنا الرقمي الحالي، أصبح الابتكار في الخدمات والمنتجات هدفًا تسعى إليه المصارف العراقية من خلال التكيف مع التكنولوجيا الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي. وفي السنوات الأخيرة، شهد القطاع المصرفي في العراق تحولًا كبيرًا نحو الابتكار الرقمي، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي عاملًا محوريًا في تحسين الخدمات المصرفية وتعزيز الكفاءة. وتُعد العلاقة بين الابتكار الرقمي وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة وتنمية القدرات الريادية مفهومًا أساسيًا في هذا المجال (Biswas et al.,2022:1). وفي ظل التطور السريع في التكنولوجيا والاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، أصبحت المصارف تواجه تحديًا كبيرًا في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة. يعتبر الذكاء الاصطناعي أحد الأدوات الأساسية التي يمكن أن تسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية، واتخاذ القرارات الاستراتيجية، وابتكار المنتجات والخدمات. ومع ذلك، فإن تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال الذكاء الاصطناعي يتطلب توفر مقدرات ريادية، مثل الابتكار، والمخاطرة، والاستباقية، والتي قد تشكل عاملاً وسيطًا في تعزيز دور الذكاء الاصطناعي في دعم الميزة التنافسية على الرغم من الدراسات العديدة التي تناولت الذكاء الاصطناعي والميزة التنافسية، إلا أن هناك نقصًا في الفهم العميق لدور المقدرات الريادية كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وبالتالي، تتمثل مشكلة الدراسة في: هل للذكاء الاصطناعي تأثير إيجابي على الميزة التنافسية من خلال المقدرات الريادية كوسيط؟ ومن هنا تنشأ الأسئلة التالية:

أ- هل يوجد علاقة ذات دلالة معنوية للذكاء الاصطناعي في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في المصارف؟

ب- هل يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الذكاء الاصطناعي والمقدرات الريادية؟

ت- هل يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الميزة التنافسية المستدامة والمقدرات الريادية؟

2.أهمية البحث:

يعد الذكاء الاصطناعي من التقنيات الحديثة التي تلعب دورًا حاسمًا في تحسين الأداء المؤسسي وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة. من خلال تطبيق هذه التكنولوجيا، يمكن للمؤسسات تحسين العمليات، تسريع تقديم الخدمات، وتوفير تجربة أفضل للعملاء. كما أن الذكاء الاصطناعي يساهم في تسهيل اتخاذ القرارات الاستراتيجية عبر تحليل البيانات الضخمة وتوفير رؤى دقيقة. من ناحية أخرى، تعتبر المقدرات الريادية، مثل القدرة على الابتكار واتخاذ

القرارات السريعة، متغيرًا وسيطًا أساسيًا في تمكين المنظمات من استغلال الذكاء الاصطناعي بفعالية. فالمنظمات التي تتمتع بمقدرات ريادية قوية تكون أكثر قدرة على تبني هذه التكنولوجيا واستثمارها لتحقيق ميزة تنافسية طويلة الأمد، مما يساعدها على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق وتحقيق النجاح المستدام.

3. **هدف البحث:** التعرف على الذكاء الاصطناعي وتقنياتها وميزتها التنافسية وعناصرها أربعة (الوقت، التكلفة، المرونة، رضا الزبائن) وعلى المقدرات الريادية، ويتمتع الذكاء الاصطناعي بنفس القدرة التحويلية على النمو ويمكنها الاستيلاء على الوظائف التي يقوم بها البشر في مختلف المجالات الفكرية والصناعية، وقياس وتحليل أثر المقدرات الريادية للذكاء الاصطناعي على الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، وتقديم ابتكارات جديدة في مجال التعلم الآلي واتخاذ القرارات المستقلة وخلق فرص جديدة للتنمية والابتكار.

4. **النموذج الفرضي للبحث:**

يعرض الشكل (1) النموذج الفرضي للبحث



5. **فرضيات البحث:**

الفرضية الرئيسة الاولى: يوجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الذكاء الاصطناعي والمقدرات الريادية والميزة التنافسية المستدامة. وتتفرع منها الفرضيات التالية

- ❖ يوجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الذكاء الاصطناعي والمقدرات الريادية.
- ❖ يوجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين المقدرات الريادية والميزة التنافسية المستدامة.
- ❖ يوجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الذكاء الاصطناعي والميزة التنافسية المستدامة.

الفرضية الرئيسة الثانية: يوجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الذكاء الاصطناعي والميزة التنافسية المستدامة من خلال الدور الوسيط للمقدرات الريادية.

6. **طريقة البحث:** تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لتقديم وصف دقيق للظاهرة محل الدراسة، بالإضافة إلى تحليلها بشكل عميق لفهم العلاقات بين المتغيرات المختلفة. هذا المنهج يوفر إطارًا علميًا منظمًا لجمع البيانات وتحليلها، مما يساهم في الوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة.

مجتمع وعينة الدراسة:

7. **مجتمع وعينة البحث:** يتكون مجتمع البحث من المدراء في كافة المصارف الاهلية، وبينما تضمنت عينة الدراسة 106 شخص من المدراء في المصارف الأهلية في محافظات الجنوب والفرات الأوسط.

الجانب النظري

اولا. الذكاء الاصطناعي:

1. نشأت الذكاء الاصطناعي:

في أربعينيات القرن العشرين، يُعتبر الفيلسوف الفرنسي Paul Valéry أول من تحدث فعلاً عن مستقبل الآلة وتعايشها مع البشر، وذلك في بداية القرن التاسع عشر، إذ قال إن كل إنسان في طور العودة "هو ما يتطور إلى إنسان" وإذا تم تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، فإنها سوف تحل محل الذكاء البشري، كما عبر عن ذلك أينشتاين عندما قال: "الروبوت الذي يتحدث ويتحرك سوف يحل محل ألبرت"، ظهر مصطلح "الذكاء الاصطناعي" لأول مرة في عام 1965 في مؤتمر للكمبيوتر في الولايات المتحدة أمريكية (Badaro & Aguero,2013:16). في الخمسينيات، بدأ البحث في الذكاء الاصطناعي لكنه تعثر فيما يعرف بـ "شتاء الذكاء الاصطناعي". في التسعينيات، أسهمت الثورة الحاسوبية في تطوره، ومع انتشار الإنترنت والهواتف المحمولة، ازداد تأثيره بشكل كبير (Bargarai et al.,2020:21)، وساهم التقدم في تكنولوجيا الحوسبة السحابية في تحسين تخزين البيانات وتصورها، مما أدى إلى خفض التكاليف وزيادة سرعة إدارة كميات كبيرة من البيانات. كما تعد الحوسبة السحابية تطورًا أساسيًا في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، حيث تُمكّن من استخدام أنظمة مدعمة بالذكاء الاصطناعي تعتمد على المعالجة المتوازية (Boutilier et al.,2015:19).

2. مفهوم الذكاء الاصطناعي:

الذكاء الاصطناعي هو قدرة الآلات على محاكاة القدرات العقلية البشرية مثل التعلم واتخاذ القرارات والتفاعل مع مواقف غير مبرمجة. ورغم المخاوف من هيمنة الآلات، إلا أنه يعد مجالًا أكاديميًا يهدف إلى تطوير أنظمة قادرة على التصرف بذكاء مشابه للبشر وتحسين العمليات في مختلف المجالات (Chang,2019:26). يعرف الباحثون الذكاء الاصطناعي كدراسة وتصميم أنظمة ذكية تدرك بيئتها وتتعلم منها لزيادة فرص نجاحها. أما John McCarthy، الذي صاغ المصطلح، فيعرفه كـ "علم وهندسة خلق أنظمة ذكية" وفي السنوات الأخيرة، شهد الذكاء الاصطناعي تطورًا كبيرًا بفضل التعلم العميق الذي يعتمد على الشبكات العصبية الاصطناعية، مما يتيح لها التعلم والتطور دون تدخل بشري (Gonçalves & Albuquerque,2019:14)، كما يعرف هو فرع تطبيقي من علوم الكمبيوتر يهدف إلى تطوير آلة ذكية قادرة على أداء مهام متنوعة باستخدام قدرتها على التفكير الذكي (et Korteling al.,2021:1). فضلا عن ذلك، الذكاء الاصطناعي هو نظام شامل يهدف إلى تحويل الخبرات والسلوكيات البشرية إلى الآلات لتعمل كاستنساخ كامل للعقل البشري والإنسان (Larina & Shkrebtanova,2023:1). ويهدف أيضاً إلى مواكبة التطورات التكنولوجية ويُعتبر مستقبل الاقتصاد الرقمي، حيث يمكنه أداء مهام بشرية تعتمد على الذكاء، ويُعرف بمشاريع تطوير الأنظمة الحاسوبية (Boustani،2022:2).

ثانياً. المقدرات الريادية:

1. مفهوم المقدرات الريادية:

هي مجموعة من القدرات التي تميز المنظمة عن منافسيها ويخلط البعض بينها وبين القدرة العامة أو المميزة، لكن الفرق بين هذه المهارات يكمن في أن لكل منها قيمتها الخاصة (Ansal & Kapur,2022:32)، فالمقدرات الريادية هي الموارد الفريدة للمؤسسة، وتنقسم إلى ملموسة وغير ملموسة وتتجسد المهارات الريادية في الموارد غير الملموسة مثل المعرفة والتعلم الضمني، والتي تتراكم عبر السنوات من خلال عمليات معقدة وصعوبة تقليدها من قبل الآخرين (Brüggemann,2014:21)، وتستند المقدرات الريادية إلى العناصر الأساسية والموارد الحيوية للمؤسسة، مثل معلومات السوق، التكنولوجيا، المنتجات، الإدارة، والثقافة المؤسسية. وهذه العوامل تؤثر بشكل كبير على الميزة التنافسية للمؤسسة وتساعدها في تحقيق أقصى قيمة لعملائها على المدى الطويل (Guo,2017:244). ويعد تطوير المقدرات الريادية أمر حيوي لبناء مؤسسة مستدامة ذات ميزة تنافسية فريدة فتحتاج المنظمة إلى استراتيجية واضحة وتحديث دوري لها لمواكبة التغيرات الخارجية وضمان الحفاظ على الميزة التنافسية المستدامة

(Hooda & Singla،2021:4). وتتمثل المقدرات الريادية في الموارد الفريدة للمؤسسة، والتي تشمل موارد ملموسة وغير ملموسة تتركز المقدرات الريادية بشكل رئيسي في الموارد غير الملموسة مثل المعرفة الضمنية والتعلم المكتسب، إلى جانب الإجراءات المعقدة والكفاءات الخاصة التي يصعب تقليدها (Jabbouri,2014:132).

2.اهداف المقدرات الريادية:

يتضح أن التركيز على أهداف القدرات الريادية يعد من العوامل الأساسية التي تساهم في تميز المنظمة وتعزيز مركزها التنافسي، مما يساعدها على التفوق على منافسيها. لذا، يقوم الباحثون بتحديد الأهداف المتعلقة بالقدرات الريادية التي تسعى المنظمة لتحقيقها من خلال اختيار نموذج يتناسب مع طبيعة عملياتها ; (Waddle,2002:46 Uysal,2007:5)، تشمل هذه الأهداف رؤية شاملة للموارد وبنية تحتية مميزة، مع إدارة فعالة للوقت لتحقيق التفوق التنافسي وميزة مستدامة عبر بناء كفاءة مؤسسية ديناميكية وتهدف دراسة المقدرات الريادية إلى وضع خطة واضحة للعاملين وتحديد توقعات الأداء لتطوير الكفاءات، بما يشمل المهارات والسلوكيات المعرفية لتحسين الخدمة والشراكات وزيادة كفاءة التعاون (Who,2016:7). وكما تدعم المقدرات الريادية الجهود التعاونية عبر مختلف وظائف المنظمة، وتوجه الأفراد نحو استراتيجيات وأهداف محددة لتحقيق نتائج متفوقة، من خلال تطوير مقدرات متعددة الوظائف وتعزيز الثقافة المؤسسية وخلق فرص تعلم شاملة للأفراد داخل المنظمة (Kawshala,2017:254). وأحد الأهداف الرئيسية التي تحققها المقدرات الريادية، لا سيما القدرات البشرية، هو تحقيق رؤية المنظمة وأهدافها. ولهذا، يجب تنمية القدرات البشرية عبر تقييم المتدربين أثناء وبعد التدريب، وكذلك نقل الصلاحيات اللازمة لتنفيذ البرامج التدريبية وتصميم وتطوير مناهج تدريبية لموظفي المنظمة (Commissio European,2010:2).

4. ابعاد المقدرات الريادية:

تعد المقدرات الريادية من العوامل الرئيسية لنجاح المنظمات، سيتم التركيز على الأبعاد التالية التي تؤثر بشكل كبير في تحسين الأداء والابتكار: (Oyeku et al.,2014:65-61)

أ- التوجه الريادي:

تلعب الريادة في المصارف دورًا مهمًا في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال استغلال الموارد بكفاءة، وتعزيز الابتكار، وتمكين المصرف من التكيف مع الفرص والتحديات لتحقيق النمو والنجاح (McFadzean et al.,2005:350)، يعد القادة الرياديون لهم دور حاسم في توجيه المصارف نحو النجاح عبر التخطيط الاستراتيجي، مع التركيز على التعلم المستمر والابتكار لتحقيق النمو المستدام (Mark & Dodgson,2012:1)، ويتجسد التوجه

الريادي في تقديم خدمات ومنتجات جديدة في المصرف، واستخدام التكنولوجيا لزيادة الإنتاجية، وتقليل الاعتماد على الوظائف التقليدية، مع تحفيز رواد الأعمال لتحقيق التغيير (Hisrich & Peters,2002:3)، ويعتمد التوجه الريادي في المصارف على الابتكار والنمو المستدام، ويرتبط بالمرونة التي تمكّنها من التكيف مع التغيرات المستمرة والتحسين الدائم، مما يعزز قدرتها على الابتكار والنمو (Kulasinghe & Sandika,2010:1). يتجه التوجه الريادي نحو الابتكار والتجديد عبر رؤية استراتيجية طويلة المدى لضمان استمرارية ونمو المصارف ويتميز الرياديون بروح المغامرة واستشراف الفرص لتحقيق التطور المستدام في بيئة تنافسية (Dierk,2007:77 & Dover)، ويعتمد هذا التوجه على الابتكار عبر مرحلتين :**الاستكشاف**، التي تتعلق بالبحث عن فرص جديدة تعكس الجرأة الريادية، و**الاستغلال**، التي تركز على استثمار الموارد الحالية لتعزيز الكفاءة والتوازن بين هاتين المرحلتين هو أساس التميز والمرونة في بيئة الأعمال (Toivonen & Tuominen,2009:3)، فالتوجه الريادي ظاهرة متعددة الأبعاد، تتضمن الإبداع، الاستقلالية، الاستباقية، الهجوم، والتنافسية (David ,2009:307)، ويعد الإبداع عنصرًا أساسيًا في هذا التوجه، حيث يدعم المصرف الأفكار الجديدة من خلال التجديد والابتكار، مما يساهم في تطوير منتجات أو خدمات جديدة وتحسين العمليات التكنولوجية (Stromquist & Samoff,2000:14)، والاستقلالية هي أيضًا من العوامل الأساسية التي تساعد الأعضاء على التفكير المستقل وتنفيذ الأفكار الجديدة، مما يعزز الريادة ويخلق فرصًا جديدة، حيث تستخدم المصارف الأقسام المستقلة لتعزيز القدرات الحالية وتطوير المشاريع الجديدة(Kontoghiorghes et al.,2015:185). وأخيرًا، يفترض على المنظمات أن تكون اكثر استباقية في التفاعل مع بيئتها في مجالات التكنولوجيا، الإبداع، الزبائن، والمنافسين، مع اتخاذ المبادرة للتكيف وتحقيق المزايا والمنافع والاستجابة لتحديات المنافسين (Liao,2006:229)، فيمكن للمنظمة اعتماد سلوك العمل الاستباقي وتبني أساليب جديدة، والتأثير على استراتيجيتها، وتطوير المهارات لمواكبة المستقبل، مما يعزز التنافسية والاستدامة (الحسني،2020:123_122).

ب-الكفاءة الذاتية الريادية:

يعد رواد الأعمال العنصر الأهم في المنظمة، حيث يعملون كمحفزين للتغيير ويسعون لاكتشاف الفرص في الظروف الفوضوية. وتعد مهارات الأفراد ومعرفتهم وخبراتهم من العوامل الرئيسية لتعزيز الإبداع (Tariq,2019:12)، وتتطلب ريادة الأعمال من رائد الأعمال تحمل المسؤولية واتخاذ قرارات استراتيجية، مع إظهار الكفاءة الذاتية الريادية في تخصيص الموارد وتجنب المخاطر المحسوبة، مما يميزهم عن المديرين التقليديين

(Zijlstra,2014:26). وبالتالي، تمثل الكفاءة الذاتية الريادية مزيجًا من السمات الشخصية المتقدمة، المهارات، والمعرفة، التي تمنح قادة المصارف الثقة والقدرة على أداء مهامهم بكفاءة (Jamin et al.,2016:193)، وتتيح هذه الكفاءة لقادة المصارف التأثير في مؤسساتهم من خلال خلق القيمة والاستجابة للفرص عبر الابتكار واستخدام الموارد المتاحة (Indawati et al.,2018:575). فالكفاءة الذاتية الريادية تتجسد في استعداد قادة المصارف ورغبتهم وقدرتهم على اتخاذ سلوكيات ريادية أو إنشاء أعمال تجارية، وهي لا تقتصر على القادة فقط، بل تمتد لتؤثر على الآخرين والمجتمع بشكل عام (Delle & Amadu,2015:10)، وتعتمد شخصية القادة المحفزة على قدرتهم على اتخاذ المبادرة واتخاذ القرارات بثقة، مما يسهم في تحقيق الابتكار والتحولات الريادية، وهذه القدرة مرتبطة بالكفاءة الذاتية الريادية كمحفز أساسي (Pihie & Bagheri,2013:388)، تعد قدرة قادة المصارف على بدء أعمال جديدة واستخدام مهاراتهم لاستغلال الفرص والتعامل مع التحديات من السمات المميزة لهم كما تلعب الكفاءة الذاتية دورًا أساسيًا في إنجاز المهام بنجاح، مما يعزز المكافآت والترقيات ويزيد من الرضا الوظيفي (Stroe et al.,2018:1)، ويسهم القادة أيضًا في تحفيز العاملين لتحقيق توقعاتهم، حيث تُعتبر الكفاءة الذاتية أحد المكونات الرئيسية التي تعزز الرضا الوظيفي وتسهم في إتمام المهام بنجاح، مما يزيد من فرص نجاح المصارف في تحقيق أهدافها (Drnovsek et al.,2014:1)، وتتعلق قدرة العاملين على اغتنام الفرص والجهد المبذول في إنجاز المهام بشكل إيجابي بالكفاءة الذاتية الريادية، مما يعزز النجاح المهني للعاملين (Newman et al.,2018:1). ويُعد نجاح المصارف الريادية نجاحًا للمصرف ككيان مؤسسي، لا يقتصر على مالكيه فقط، بل يشمل جميع العاملين في المصرف (Shane et al.,2003:1). فضلاً عن ذلك، يساهم المشروع الريادي في المصارف في خلق فرص عمل، حيث تتطلب الكفاءة الذاتية الريادية من قادة المصارف اتخاذ المبادرة، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة وتوفير وظائف للمجتمع، إضافة إلى توفير منتجات وخدمات جديدة تساهم في فتح أسواق جديدة (Navarro et al.,2022:6442). وفقًا للنظرية المعرفية الاجتماعية لباندورا، تفسر الكفاءة الذاتية سلوك الأفراد في حل المشكلات ومن تطبيقاتها الكفاءة الذاتية الريادية، التي تعكس إيمان القادة بقدرتهم على تحقيق الأهداف الريادية ومواجهة التحديات بنجاح (Atshan & Abdullah،2022:44)، وبالتالي، تعكس الكفاءة الذاتية الريادية إيمان القادة بقدرتهم على تحقيق أهداف ريادية باستخدام مهاراتهم وخبراتهم، مما يعزز الثقة بالنفس وقدرتهم على مواجهة التحديات وتحقيق النجاح (Mat et al.,2015:1018). بذلك، تساهم الكفاءة الذاتية الريادية في توجيه سلوك القادة وتعزيز ثقتهم بقدرتهم على مواجهة التحديات وتحقيق أهداف ريادية مبتكرة بنجاح (Alnoor et al.،2020:44).

ثالثاً. الميزة التنافسية المستدامة:

1. مفهوم الميزة التنافسية المستدامة:

تؤدي التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال، خاصة في التصنيع، إلى منافسة قوية، حيث تسعى المنظمات للابتكار والتميز لتحقيق رضا العملاء والتفوق. وتعتمد المنافسة على عوامل النجاح للتكيف مع التطورات الداخلية والخارجية (Lin & Chen,2017:31)، فالميزة التنافسية عاملًا أساسيًا لنجاح المنظمات، حيث تعزز موقعها في السوق وتواجه المنافسين عبر الابتكار وتجديد الإنتاجية، مستفيدة من الإبداع لإضافة قيمة إدارية وتعليمية (Abbas & Tong,2023:12)، وهي عنصراً حيوياً في الاستراتيجيات الإدارية، حيث تسهم في تحسين الأداء وتحقيق أرباح متميزة، مما يساعد المنظمة على التفوق في الجودة والتكلفة محليًا وعالمياً (Abduazizov et al.,2023:32)، وتُعرف الميزة التنافسية قدرة المنظمة على تنفيذ استراتيجيات تمنحها تفوقًا عبر استغلال مواردها والتركيز على الجودة، مما يخفض التكاليف ويزيد فعالية التسويق (Ahmad et al.,2023:21).

2. أهمية الميزة التنافسية المستدامة:

تتمثل أهمية الميزة التنافسية المستدامة في توفير ميزة مستمرة تمكن المنظمة من دخول الأسواق وتحقيق مركز تنافسي قوي، عبر تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة وفي الوقت المناسب لتلبية احتياجات الزبائن (Teoh et al.,2023:30)، ويمكن تلخيص أهمية الميزة التنافسية المستدامة كما يلي: (Al-Shammari,2021:37 ; et Mohammed al.,2019:44)

أ_ الميزة التنافسية المستدامة أساسية لبقاء المنظمة وتحقيق أداء اقتصادي متميز.

ب- تعتمد على استراتيجيات خلق قيمة يصعب تقليدها، من خلال الموارد الداخلية والمركز الخارجي في السوق.

ت- تساهم في قدرة المنظمة على التكيف مع التغيرات واستغلال الفرص، عبر تطوير الكفاءات الأساسية والابتكار.

ث- تراكم الملكية الفكرية يعزز التميز التنافسي طويل الأمد.

4. أبعاد الميزة التنافسية:

تحقق المنظمة الميزة التنافسية عبر خفض التكاليف والتميز بالإبداع والجودة، حتى مع ارتفاع التكلفة، ويُلاحظ ذلك في الأداء العالي والحصة السوقية مقارنة بالمنافسين (Akça,2020:25)، إليك توضيح لأهم أبعاد الميزة التنافسية

على النحو التالي **(لكن سوف يتم الاعتماد على احادي البعد لتغطية جميع ابعاد الميزة التنافسية المستدامة وبالاعتماد ع المصدر (Ribeiro & Steiner،2021:9):**

أ- الحصة السوقية: يقيس مؤشر حصة السوق مبيعات المنظمة مقارنة بإجمالي السوق، مما يساعد في استمراريتها وكفاءتها ويُستخدم لتوجيه الإنتاج والتوزيع والتسويق، ويعكس قدرتها على جذب الزبائن وزيادة المبيعات (Al-Alami,2020:32).

ب- الجودة: تعكس الجودة قدرة المنظمة على تحقيق ميزة تنافسية، فكلما تحسنت، زاد تميزها في السوق وتشمل تحسين الإنتاج، خفض التكاليف، تحقيق رضا الزبائن، وتوسيع التسويق، مع ضمان تلبية التوقعات والتوزيع، كما تمثل سياسة لتقييم خدمات ومنتجات المنظمة لضمان تلبيتها لتوقعات الزبائن (Al-Maryani,2015:23). ويرى Alalie & Noor (2019:12) تحسن المنظمات جودة خدماتها لتلبية توقعات الزبائن، مما يعزز تميزها في السوق لتحقيق ميزة تنافسية، يجب تقديم منتجات متميزة، خفض التكاليف، وزيادة العائد على الاستثمار لتوسيع الحصة السوقية.

ت- الوقت: يعد الوقت موردًا هامًا يمنح المنظمة ميزة تنافسية، حيث يساهم في خفض التكاليف، تحسين الجودة، وزيادة الأرباح، مما يعزز مكانتها في السوق (Algarni,2023:43)، وتسهم إدارة الوقت الجيدة في تقصير دورة التخطيط والإنتاج، مما يعزز الأداء ويُسرع طرح المنتجات في السوق. يساعد ذلك في جذب الزبائن، تحسين سمعة المنظمة، وتطوير علامتها التجارية (Ali & Khalil,2021:61).

ث-المرونة: هي قدرة المنظمة على رصد التغيرات البيئية وتعبئة الموارد بسرعة، مما يعزز استجابتها الفعالة وتشمل المرونة أيضًا إدارة المخاطر واستجابة سريعة لفرص السوق والتهديدات (Al-janabi & Kazem,2021:23)، ويرى Ali Assi، (2018:1) المرونة هي قدرة المنظمة على التكيف مع التغيرات البيئية والمتطلبات التشغيلية، والتحول بين الاستراتيجيات بسرعة لتلبية احتياجات الزبائن. وأشار Huo et al., 2020:1) إلى المرونة باعتبارها القدرة على التكيف لتقديم منتجات متنوعة، وتشمل: مرونة العمليات الإنتاجية في المعدات والتخصص والتوزيع والأنظمة، مرونة مزيج المنتج في تلبية رغبات العملاء، ومرونة حجم الإنتاج وفقًا لتقلبات الطلب.

رابعاً. العلاقة بين متغيرات الدراسة:

أ_ العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والميزة التنافسية:

يسهم الذكاء الاصطناعي في أتمتة أنظمة الأعمال، مما يزيد الكفاءة ويقلل التكاليف ويمنح ذلك المنظمات ميزة تنافسية من خلال خفض تكلفة الإنتاج وزيادة الإنتاج دون الحاجة لفترات راحة (Hislop et al.,2017:1)، يسهم الذكاء الاصطناعي في تحسين بيئة العمل وزيادة الإنتاجية، مما يقلل من الأخطاء الناتجة عن ضغط العمل والإرهاق وهذا يمنح المنظمة ميزة تنافسية عبر تقديم منتجات وخدمات أكثر كفاءة وجودة (Liebowitz,2001:2). في المصارف، يُستخدم الذكاء الاصطناعي لتسهيل تحديد هوية الزبائن والمصادقة عليها، بالإضافة إلى تحسين مكافحة غسيل الأموال وكشف الاحتيال، مما أسهم في خفض التكاليف وتُساهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تقليل التكاليف التشغيلية وتحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات وقد قُدرت الوفورات من هذه التطبيقات بـ 447 مليار دولار بحلول 2019 (Digalaki,2019:1).

ب-العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والمقدرات الريادية:

أدى تطور تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي إلى تنافس المنظمات في تحسين خدماتها، وتعزيز ريادتها عبر استكشاف فرص جديدة وتطوير حلول مبتكرة، بالإضافة إلى بناء علاقات قوية مع الزبائن وجذب زبائن جدد (Al-Harbi,2020:1). وتسهم التطورات السريعة في الذكاء الاصطناعي في ابتكار الخدمات، مما يمنح المنظمات ميزة تنافسية عبر تحسين الإنتاجية واستكشاف فرص جديدة، مما يؤثر على الإنتاج والتوظيف والمنافسة (Verganti,2020:213)، ويمكن للمؤسسات تعزيز مقدراتها الريادية من خلال مراقبة منصاتها الرقمية وتتبع خدماتها الذكية، مما يتيح لها استكشاف فرص جديدة وتحفيز الابتكار لتحسين أداء الخدمات الرقمية (Raddars et al.,2022:1; Donepudi ،2017:1).

ت-العلاقة بين المقدرات الريادية والميزة التنافسية المستدامة:

تُسهم المقدرات الريادية بشكل كبير في تحسين أداء المنظمات، مما يبرز أهمية تطويرها وإدارتها لتعزيز الأداء وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة (Rahim,etal.,2015:198)، وتلعب المقدرات الريادية دورًا رئيسيًا في تعزيز القدرة التنافسية من خلال الابتكار والتنفيذ الكفء، مما يقلل من هدر الموارد ويعزز استغلالها بشكل أمثل (Carsrud et al.,2018:211)، وضورة تعزيز مفاهيم الريادة لدعم الاستدامة، والتركيز على أهمية هذه المفاهيم في تحقيق استدامة تنافسية طويلة الأمد (طاهر وغنيم، 2022). وفضلاً عن ذلك، تحتاج المنظمات إلى بناء

علاقات خارجية للحصول على المعرفة اللازمة، وهو ما يعكس الدور المهم للمقدرات الريادية في تعزيز الابتكار والتميز التنافسي (Zhang et al.,2023:4). من هنا، تعد المقدرات الريادية أساسية في تحفيز العاملين وتطويرهم، حيث تساهم في خلق بيئة تشجع على الابتكار والكفاءة، مما يعزز من الميزة التنافسية ويحقق التفوق في السوق (shin et al.،2023:2).

ث-الدور الوسيط للمقدرات الريادية بين الذكاء الاصطناعي والميزة التنافسية المستدامة:

ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي الجديدة واستخدامها المكثف يعزز المقدرات الريادية للمؤسسات من خلال ابتكار وتحسين الخدمات، بينما يسهم في تعزيز الميزة التنافسية عبر كسب ثقة الزبائن وتلبية احتياجاتهم بشكل مبتكر (Favoretto etal.,2022:1)، أن الذكاء الاصطناعي قادر على تغيير عملية الابتكار، ومع تزايد رقمنة العالم، يعد من عوامل النجاح الرئيسية تعزيز المقدرات الريادية عبر ابتكار حلول جديدة وزيادة الميزة التنافسية من خلال تحسين كفاءة الخدمات استجابة لاحتياجات الزبائن (Almustafa et al.,2023:1). وتساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز المقدرات الريادية عبر ابتكار آليات دمج الخدمات الصغيرة لتشكيل خدمة متكاملة، مما يساهم في تحسين الجودة وبناء الثقة المتبادلة بين المنظمة والزبائن (Juliana et al .,2021:1). وحديثا إشارة أشارت دراسة أجراها Al-Hassani and Ghoneim (2025) إلى أن المقدرات الريادية تلعب دوراً وسيطاً مهماً في تعزيز العلاقة بين الميزة التنافسية المستدامة والتحول الرقمي، وهو ما يمكن أن يمتد ليشمل تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الجانب العملي

اولاً: وصف عينة البحث

يستهدف البحث الحالي مدراء المصارف الاهلية، وتحديدًا عينة مكونة من (106) مديرا. تم توزيع استمارات الاستبيان على العينة المستهدفة. والجدول أدناه يعرض أبرز خصائص عينة البحث.

جدول (1)
خصائص عينة البحث

العمر			سنوات الخدمة		
المستوى	التكرار	النسبة المئوية	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
25-35	36	%34	1-10	41	%38.5
36-45	46	%43	11-20	40	%37.5
46-55	15	%14	21-30	17	%16
56-65	9	%9	31-40	8	%8
المجموع	106	100%	المجموع	106	100%
المنصب الوظيفي			المؤهل العلمي		

المستوى	التكرار	النسبة المئوية	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
مدير شعبة	35	%33	دبلوم	8	%8
رئيس قسم	46	%43	بكالوريوس	80	%75
معاون مدير	18	%17	ماجستير	16	%15
مدير	7	%7	دكتوراه	2	%2
			المجموع	106	100%
	الجنس				
المستوى	التكرار	النسبة المئوية			
ذكور	70	%66			
إناث	36	%34			
المجموع	106	%100			

من خلال البيانات المعروضة في الجدول (1) والتي تسلط الضوء على توزيع العينة من حيث الفئات العمرية، سنوات الخدمة، المؤهل العلمي، الجنس، والمناصب الوظيفية. تظهر أن الغالبية العظمى (43%) من الأفراد تتراوح أعمارهم بين 36 و45 سنة، مما يشير إلى أن العينة تميل إلى الشباب والمتوسطي العمر. أما الفئة العمرية 25–35 سنة فتمثل نسبة 34%، بينما تقل النسبة تدريجيًا في الفئات الأكبر سنًا؛ إذ تشكل الفئة 46–55 سنة نسبة 14%، والفئة 56–65 سنة نسبة 9%. اما بالنسبة لـــسنوات الخدمة، نجد أن غالبية الأفراد (37.5%) لديهم خبرة تتراوح بين 11 و20 سنة، مما يعكس وجود موظفين ذوي خبرة متوسطة. تليها الفئة التي تمتلك خبرة تتراوح بين 1 و10 سنوات بنسبة 38.5%. أما الخبرة الطويلة (21–30 سنة) فتمثل نسبة 16%، بينما الخبرة الأطول (31–40 سنة) تصل إلى 8% فقط. وفيما يتعلق بـــالمؤهل العلمي، يتبين أن مؤهل البكالوريوس هو الأكثر شيوعًا بين الأفراد بنسبة 75%، مما يعكس مستوى تعليمي معين لدى العينة. أما حملة الدبلوم فتبلغ نسبتهم 8%، وحملة الماجستير 15%، فيما يمثل حملة الدكتوراه أقل نسبة بلغت (2%). كما نلاحظ أن الذكور يشكلون الأغلبية الساحقة بنسبة 66%، بينما الإناث يمثلن نسبة 34%، مما يشير إلى وجود فجوة جنسانية في العينة لصالح الذكور.

أخيرًا، عند النظر إلى المناصب الوظيفية، نجد أن أكبر نسبة من الأفراد (43%) يشغلون منصب "معاون مدير"، تليها نسبة 33% لمنصب "مدير". أما المناصب الأدنى مثل "رئيس قسم" و"مدير شعبة" فتمثل نسبهما 17% و7% على التوالي. بشكل عام نلاحظ ان عينة البحث تتميز بأنها تميل إلى الشباب والمتوسطي العمر، مع خبرة عمل متوسطة تتراوح بين 11 و20 سنة. الغالبية العظمى تحمل مؤهل البكالوريوس، وتغلب الذكور على الإناث في التمثيل. بالإضافة إلى ذلك، المناصب الوظيفية تتركز بشكل رئيسي في مناصب "معاون مدير" و"مدير"، مما يعكس هيكلية وظيفية تعتمد على الكفاءات المتوسطة والعليا.

ثانياً: مقاييس البحث

تكونت المقاييس من ثلاثة متغيرات رئيسية تم قياسها من خلال استبانة موجهة لعينة من المصارف الأهلية. المتغير الأول هو "الذكاء الاصطناعي"، ويهدف إلى تقييم مدى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المصارف لتحقيق التميز التنافسي، ويتكون هذا المحور من 5 عبارات تغطي مجالات مثل مراقبة سلوك الزبائن، نشر المعلومات بسرعة، جذب العملاء، إدارة العمليات المالية، والكشف عن الأنماط الاحتيالية. المتغير الثاني هو "المقدرات الريادية"، ويُقسّم إلى بعدين فرعيين: التوجه الريادي الذي يقيس الاستراتيجيات الابتكارية والتكنولوجية للمصرف من خلال 11 عبارة، والكفاءة الذاتية الريادية التي تقيس قدرة المصرف على تحقيق النمو المستدام والتكيف مع التحديات من خلال 14 عبارة. المتغير الثالث هو "الميزة التنافسية المستدامة"، وهو محور أحادي البعد يقيس قدرة المصرف على التفوق في السوق من خلال 8 عبارات تتعلق بتخفيض التكلفة، جودة المنتجات، البحث والتطوير، المهارات الإدارية، الربحية، النمو، ريادة السوق، والصورة المؤسسية. جميع العبارات قيست باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (اتفق بشدة، اتفق، محايد، لا اتفق، لا اتفق بشدة).

جدول (2)

نتائج التحليل العاملي التوكيدي واختبار الاتساق الداخلي للمقاييس البحث

رقم الفقرة	السؤال	التشبعات المعيارية	الفا كورنباخ
1	يستخدم المصرف تقنية الذكاء الاصطناعي لمراقبة سلوك الزبائن.	.835	.725
2	يعتمد المصرف تقنية الذكاء الاصطناعي لنشر معلومات المنتج بسرعة، مما يمنحه ميزة تنافسية.	.912	
3	يطبق المصرف تقنية الذكاء الاصطناعي لجذب الزبائن، مما يسهم في زيادة الإيرادات وتعزيز النشاط المالي.	.687	
4	يستخدم المصرف تقنية الذكاء الاصطناعي لتحسين إدارة العمليات المالية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.	.835	
5	يعتمد المصرف تقنية الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بأنماط الزبائن المزيفين ومنعها، مما يعزز أمان وموثوقية العمليات المالية .	.822	
رقم الفقرة	السؤال	التشبعات المعيارية	الفا كورنباخ
1	نركز بشكل كبير على الابتكار، الريادة التكنولوجية، والبحث والتطوير في المصرف .	.797	.798
2	أطلقنا العديد من خطوط المنتجات والخدمات الجديدة في المصرف مؤخرًا.	.848	
3	شهدنا تغييرات جذرية وكبيرة عادةً في أنواع وعدد المنتجات داخل المصرف.	.409	
4	نكافئ العاملين الذين يجدون طرقًا مبتكرة لتحسين أداء المصرف.	.723	
5	نقرر اعتماد الأفكار الجديدة فقط بناءً على تكلفتها وفوائدها النسبية للمصرف.	.464	
6	دائماً ما يكون مصرفنا هو الأول في اتخاذ الإجراءات تجاه المنافسين، مما يدفعهم للرد.	.480	
7	غالباً ما يكون مصرفنا هو الأول في تقديم منتجات/خدمات جديدة،	.682	

	تقنيات، إلخ .		
8	نفكر في طرق جديدة وأفضل بالمصرف لجعل مبادرتنا أكثر تنافسية، رغم أنها ليست جديدة.	.793	
9	نفضل الاستثمارات عالية المخاطر في المصرف التي توفر عوائد مرتفعة جداً.	.651	
10	نتبنى موقفا حذراً من "الانتظار والترقب" في المصرف لتقليل مخاطر اتخاذ قرارات مكلفة.	.521	
11	نرى أن المبادرات الواسعة ضرورية لتحقيق أهداف المصرف نظراً لتحديات السوق.	.404	
12	نحرص دائماً على تحقيق الأهداف الموضوعة للمصرف بكفاءة عالية .	.819	
13	نعمل بجد على التعامل مع المهام الصعبة لضمان تحقيق النتائج المرجوة للمصرف .	.855	
14	نسعى لتحقيق النتائج المهمة للمصرف من خلال التخطيط والتنفيذ الفعّال.	.522	
15	لا نركز بشكل مفرط على العواقب السلبية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالمصرف .	.608	
16	نمنح الأفكار الجديدة اهتمامًا كافيًا لدعم تحسين أداء المصرف.	.813	
17	نحافظ على رؤية إيجابية لمستقبل المصرف بعيداً عن التشاؤم.	.707	
18	نسعى لتحقيق النجاح في تنفيذ المبادرات المصرفية بشكل فعال.	.752	
19	نتعامل مع التحديات التي تواجه المصرف بطرق فعالة لتحقيق أهدافه.	.583	
20	ننفذ المهام الإدارية المتنوعة داخل المصرف بكفاءة واحترافية.	.696	
21	نظهر قدرة واضحة في المصرف على التفوق في المهام الإدارية مقارنةً بالأداء العام.	.836	
22	حتى في الظروف الصعبة، نعمل بكفاءة عالية لضمان استمرارية المصرف.	.800	
23	نميل أحياناً إلى تقدير قدراتنا المصرفية بشكل أعلى من المعتاد.	.635	
24	نظهر قدرة واضحة على التكيف مع الظروف الجديدة وغير المختبرة في القطاع المصرفي.	.696	
25	نضمن إنجاز أي عمل داخل المصرف بجودة واحترافية لضمان النتائج الأفضل.	.858	
رقم الفقرة	السؤال	التشبعات المعيارية	الفا كورنباخ
1	يمتلك مصرفنا ميزة تنافسية تمكنه من خفض التكلفة مقارنة بالمنافسين الآخرين.	.828	
2	جودة الخدمات أو المنتجات التي يقدمها مصرفنا أفضل من جودة خدمات أو منتجات المصارف المنافسة.	.819	
3	يمتلك مصرفنا قدرات أعلى في البحث والتطوير والابتكار مقارنة بالمصارف الأخرى.	.576	
4	يمتلك مصرفنا مهارات إدارية تتفوق على المصارف المنافسة.	.772	.757
5	ربحية مصرفنا أفضل من ربحية المصارف المنافسة.	.784	
6	النمو الذي يحققه مصرفنا افضل من نمو المصارف المنافسة.	.593	
7	يعد مصرفنا رائدًا في بعض المجالات الهامة ويشغل مكانة مميزة في السوق.	.761	
8	الصورة المؤسسية لمصرفنا أفضل من الصورة المؤسسية للمصارف المنافسة.	.815	

يُقدم الجدول (3) تحليلًا متكاملًا لثلاثة محاور رئيسية تؤثر على أداء المصرف: تبني الذكاء الاصطناعي، المقدرات الريادية، والميزة التنافسية المستدامة، باستخدام مقاييس إحصائية مثل التشبعات المعيارية وقيم الفا كرونباخ لتقييم موثوقية واتساق النموذج.

نلاحظ في متغير **الذكاء الاصطناعي**، وجود تشبعات معيارية مرتفعة (مثل 0.912 للبند 2 الذي يعكس استخدام الذكاء الاصطناعي لنشر المعلومات بسرعة، و0.835 للبندين 1 و4 المرتبطين بمراقبة الزبائن وتحسين العمليات المالية) كأدلة على دور هذه التقنية في تعزيز الكفاءة التشغيلية والأمان المالي، مع قيمة " الفا كرونباخ" مقبولة (0.725) تؤكد اتساق هذه البنود.

أما محور **المقدرات الريادية** (البنود 1–25)، فيُظهر تباينًا في التشبعات، حيث تسجل بعض البنود مثل "التعامل مع المهام الصعبة" (البند 13 بتشبع 0.855) و"إنجاز الأعمال بجودة عالية" (البند 25 بتشبع 0.858) ارتفاعات كبيرة، مما يعكس تأثير الممارسات الريادية كالابتكار وإدارة التحديات في تعزيز الأداء. ومع ذلك، تظهر بنود مثل "التغييرات الجذرية في المنتجات" (البند 3 بتشبع 0.409) و"المبادرات الواسعة" (البند 11 بتشبع 0.404) ضعفًا في الارتباط، مما يستدعي مراجعة صياغتها أو إعادة تقييمها. وتُظهر قيم "الفا كرونباخ" (مثل 0.798 للبند 1) موثوقية عامة للمحور، رغم الحاجة لتحسين بعض المؤشرات.

اما بالنسبة لمتغير **الميزة التنافسية** (البنود من 1–8)، تُشير التشبعات العالية (مثل 0.828 للبند 1 حول خفض التكاليف، و0.815 للبند 8 الخاص بالصورة المؤسسية) إلى أن التفوق في التكلفة وجودة الخدمات والريادة في السوق عوامل حاسمة لتحقيق التميز، بدعم من قيمة "فا كرونباخ" المقبولة (0.757).

بشكل عام تُؤكد النتائج بشكل أولي الى أن تبني الذكاء الاصطناعي (خاصة في مجالات المراقبة وتحسين العمليات) إلى جانب تعزيز الممارسات الريادية (كالابتكار وإدارة المخاطر بكفاءة) يُسهمان بشكل متكامل في بناء ميزة تنافسية مستدامة للمصرف، عبر خفض التكاليف ورفع جودة الخدمات والريادة السوقية. ومع ذلك، يُوصى بمراجعة البنود ذات التشبعات المنخفضة (كبعض مؤشرات المقدرات الريادية) لضمان شمولية ودقة النموذج، مما يعزز قدرة المصرف على المنافسة في بيئة متغيرة.

اختبار فرضيات الدراسة:

من اجل اختبار فرضيات الدراسة للتأثير المباشر وغير المباشر قام الباحثان بإجراء تحليل لعلاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة كاختبار اولي ومن اجل ذلك تم صياغة الجدول (3) الذي يعرض الخاص بتحليل الارتباطات بين

متغيرات البحث الى وجود علاقات إيجابية ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 0.01) بين متغيرات الذكاء الاصطناعي، المقدرات الريادية، والميزة التنافسية المستدامة، حيث تُبرز النتائج أن الذكاء الاصطناعي يرتبط ارتباطًا قويًّا مع المقدرات الريادية بمقدار (0.610)، مما يشير إلى تكاملهما في تعزيز الابتكار وتبني المخاطر المدروسة داخل المنظمات. كما يسهم الذكاء الاصطناعي بدور فاعل في بناء ميزة تنافسية مستدامة من خلال تحقيق ارتباط موجب قيمته (0.401)، وكمؤشر اولي على تحسين الكفاءة التشغيلية وتقديم حلول مبتكرة.

جدول (3)
مصفوفة علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

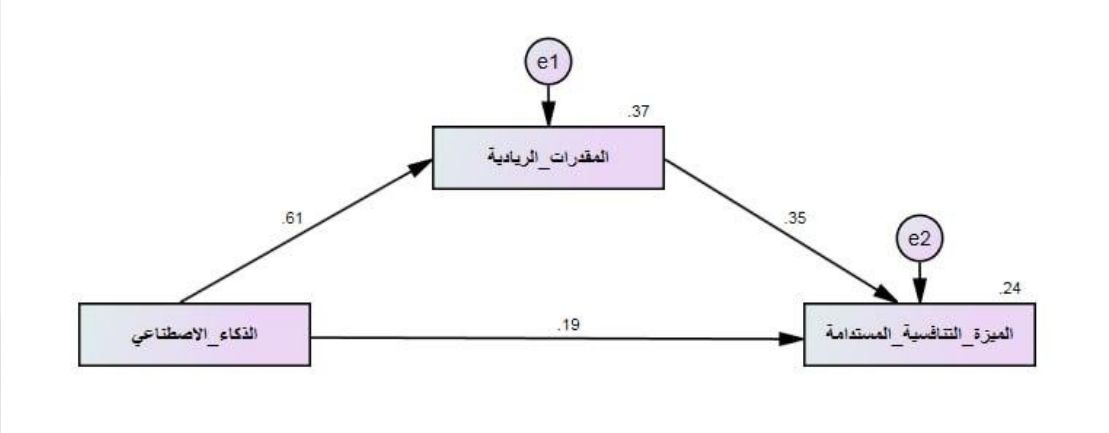
Correlations

	الذكاء الاصطناعي	المقدرات الريادية	الميزة التنافسية المستدامة
الذكاء الاصطناعي	1		
المقدرات الريادية	.610**	1	
الميزة التنافسية المستدامة	.401**	.462**	1

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من جهة أخرى، تظهر العلاقة بين المقدرات الريادية والميزة التنافسية ارتباطاً بمقدار (0.462) وهذا يشير الى أن الثقافة الريادية القائمة على الاستباقية والمرونة تُعزز من قدرة المنظمات على الحفاظ على تفوّقها طويل الأمد. كما تؤكد الدلالة الإحصائية العالية لجميع الارتباطات مصداقية هذه النتائج، مما يوجه المنظمات إلى تبني استراتيجيات متكاملة تجمع بين الاستثمار في التقنيات الذكية وترسيخ منهجيات عمل ريادية لتحقيق نموٍ مستدامٍ وقدرة تنافسية متفردة في الأسواق المتغيرة.

الشكل (2) مسارات التأثير المباشر وغير المباشر لمتغيرات الدراسة



يشير النموذج الظاهر في الشكل (2) إلى تحليل علاقات سببية باستخدام أسلوب النمذجة الهيكلية (SEM)، حيث يوضح العلاقة بين الذكاء الاصطناعي بوصفه متغيرًا مستقلاً، والمقدرات الريادية كمتغير وسيط، والميزة التنافسية المستدامة كمتغير تابع. تظهر النتائج أن الذكاء الاصطناعي يؤثر بشكل كبير على المقدرات الريادية بقيمة معامل بلغت 0.61، وهو ما يشير إلى تأثير قوي يدل على أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يساهم في تطوير القدرات الريادية داخل المصارف. كما تشير النتائج إلى أن المقدرات الريادية تؤثر بشكل إيجابي على الميزة التنافسية المستدامة بقيمة 0.35، مما يؤكد دورها في تعزيز قدرة المصرف على الحفاظ على ميزتها في بيئة تنافسية. أما العلاقة المباشرة بين الذكاء الاصطناعي والميزة التنافسية المستدامة فقد كانت ضعيفة نسبيًا وبلغت 0.19، وهو ما يدل على أن الذكاء الاصطناعي يكون تأثيره الأكبر عبر تعزيز المقدرات الريادية. وبدلالة هذا، يمكن القول إن المقدرات الريادية تلعب دور الوسيط في العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والميزة التنافسية المستدامة، حيث يبلغ التأثير غير المباشر 0.2135، متجاوزاً التأثير المباشر، مما يدعم وجود وساطة جزئية. وبشكل عام، تعكس النتائج أهمية تفعيل الذكاء الاصطناعي ليس فقط بوصفه أداة تقنية بل كمحرك لتطوير المقدرات الريادية التي تمثل المفتاح الأساسي لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة على المدى الطويل.

الجدول (4)

الأوزان الانحدارية لاختبار فرضيات التأثير المباشر وغير المباشر لمتغيرات البحث

مسار الانحدارات المباشرة			قيمة التأثير	S.E. الخطأ المعياري	C.R. القيمة الحرجة	P المعنوية	R^2	النتيجة
الذكاء الاصطناعي	<---	المقدرات الريادية	.42	.053	7.896	***	0.37	قبول الفرضية
المقدرات الريادية	<---	الميزة التنافسية المستدامة	.516	.160	3.218	0.001	0.37	قبول الفرضية
الذكاء الاصطناعي	<---	الميزة التنافسية المستدامة	.19	.109	1.758	0.079	0.16	رفض الفرضية

مسار الانحدارات غير المباشرة	التأثير غير المباشر	فترة الثقة		المعنوية	R^2	النتيجة
		الحد الأدنى	الحد الأعلى			
الذكاء الاصطناعي --><--المقدرات الريادية --> الميزة التنافسية المستدامة	0.21	0.075	0.355	***	0.24	قبول الفرضية

* Significantly at the 0.05 level (2-tailed). ** Significantly at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (AMOS v.24)

يظهر التحليل أعلاه المعروض في الجدول (4) الى قبول الفرضيات المرتبطة بالعلاقات المباشرة بين المقدرات الريادية والذكاء الاصطناعي، وبين الميزة التنافسية المستدامة والمقدرات الريادية، حيث كانت كلا العلاقتين إيجابيتين ومعنويتين. فقد فسرت المقدرات الريادية 37% من التباين في الذكاء الاصطناعي، كما فسرت الميزة

التنافسية المستدامة نسبة مماثلة من التباين في المقدرات الريادية. في المقابل، تم رفض الفرضية المتعلقة بالعلاقة المباشرة بين الميزة التنافسية المستدامة والذكاء الاصطناعي لعدم معنويتها عند مستوى الدلالة 0.05. وعلى صعيد التأثيرات غير المباشرة، تم قبول الفرضية التي تفترض دوراً وسيطاً للمقدرات الريادية في تعزيز العلاقة بين الميزة التنافسية المستدامة والذكاء الاصطناعي، حيث أثبت التأثير غير المباشر معنويته وفسر 24% من التباين. هذه النتائج تؤكد أهمية المقدرات الريادية كوسيط محوري يعزز تأثير الميزة التنافسية المستدامة على تطور الذكاء الاصطناعي، مما يبرز ضرورة التركيز على تطوير هذه المقدرات لتحقيق استدامة تنافسية أكبر.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. تلعب المقدرات الريادية دوراً حاسماً في تعزيز العلاقة بين الميزة التنافسية المستدامة والذكاء الاصطناعي، مما يعكس أهميتها كعنصر وسيط. وهذا يشير إلى أن المصارف التي تعتمد فقط على الذكاء الاصطناعي كمصدر قوتها التنافسية دون تطوير قدراتها الريادية لن تستطيع تحقيق أقصى استفادة.
2. توصلت الدراسة الى ان العلاقة المباشرة بين الذكاء الاصطناعي والميزة التنافسية المستدامة ليست قوية بمفردها، مما يشير إلى حاجة المصارف للاعتماد على عوامل وساطة لتحقيق نتائج أفضل.
3. تعزيز المقدرات الريادية يمكن أن يكون مفتاحاً لتمكين المصارف من الاستفادة القصوى من الذكاء الاصطناعي وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. فعندما تمتلك المصارف قدرات ريادية قوية، تصبح أكثر قدرة على استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل استراتيجي ومبتكر. هذه القدرات تساعد في تحويل التقنيات الحديثة إلى أدوات فعالة لتحقيق الأهداف التنظيمية.
4. الاستثمار في بناء المقدرات الريادية يعزز من قدرة المصارف على تحقيق استدامة تنافسية طويلة الأمد. فالمقدرات الريادية تمنح المصارف القدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق واستغلال الفرص الجديدة. هذا الاستثمار يساعد المصارف على الحفاظ على ميزتها التنافسية لفترات طويلة.
5. اكدت النتائج الى أن التأثير غير المباشر للميزة التنافسية المستدامة عبر المقدرات الريادية أكثر فعالية من التأثير المباشر. وهذا يوضح أن الذكاء الاصطناعي يؤثر بشكل أكبر وأكثر وضوحاً على الميزة التنافسية المستدامة عندما يتم توجيهها من خلال المقدرات الريادية. هذا يعكس أهمية الوساطة في تعزيز العلاقات بين العناصر المختلفة في النموذج.

التوصيات:

1. يجب على المصارف تصميم برامج تدريبية تهدف إلى تطوير مهارات المقدرات الريادية لدى العاملين، مثل الابتكار والإبداع واتخاذ القرارات الاستراتيجية. ويمكن أن يكون ذلك عبر إنشاء أكاديمية داخلية تقدم ورش عمل ودورات تدريبية حول استخدام الذكاء الاصطناعي في حل المشكلات وإدارة المشاريع.
2. يتعين على المصارف خلق بيئة عمل مشجعة على الابتكار وتبني الأفكار الجديدة، حيث تسهم هذه الثقافة في تعزيز المقدرات الريادية. ويتم ذلك من خلال إنشاء منصات رقمية تتيح للموظفين تقديم أفكارهم المبتكرة وتخصيص مكافآت للابتكارات التي يتم تنفيذها.
3. يجب دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمليات التشغيلية والاستراتيجية لتحسين الكفاءة والقدرة التنافسية للمصارف. ويتم ذلك من خلال استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتحسين اتخاذ القرارات في الإدارات المختلفة.
4. ينبغي على المصارف التعاون مع جامعات ومراكز أبحاث متخصصة في الذكاء الاصطناعي لتطوير حلول مبتكرة وتعزيز المقدرات الريادية. ويمكن تفعيل ذلك عبر توقيع اتفاقيات شراكة مع مؤسسات تعليمية لتبادل الخبرات وإجراء البحوث المشتركة.
5. يوصي الباحثين المصارف عينة الدراسة بضرورة وضع خطط واستراتيجيات طويلة المدى تركز على تحقيق استدامة تنافسية من خلال الاستثمار في المقدرات الريادية والذكاء الاصطناعي. من خلال تشكيل فرق عمل متخصصة تتولى تصميم استراتيجيات مستقبلية وتحديد الأولويات لتحقيق الأهداف المرجوة.

المصادر

1. الحسني، كمال كاظم طاهر (2020). دور الملاءمة التماثلية والتكاملية بين القائد والتابع في تعزيز سلوكيات دور العمل من خلال الدور الوسيط الدور الوسيط للاحتواء المدرك: دراسة تحليلية لآراء مجموعة من رؤساء الاقسام والتدريسيين في جامعتي القادسية والمثنى، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
2. Abbas, H., & Tong, S. (2023). Green supply chain management practices of firms with competitive strategic alliances—A study of the automobile industry. *Sustainability*, 15(3), 2156. https://doi.org/10.3390/su15032156
3. Abduazizov, I. A., qizi Azimjonova, F. F., qizi Jurakulova, S. T., & Khudayberdiyeva, S. I. (2023). Innovative ways to increase the competitiveness of the tourism sector in the country. Educational Research in Universal Sciences, 2(1), 588–592.

4. Abdullah, H. O., & Atshan, N. A. (2022). The role of the proactive personality in the innovative behavior of Southern Technical University teachers: Creative self-efficacy as a mediating variable. *Journal of AL-Turath University College*, 2(34).
5. Ahmad, A. H., Masri, R., Vui, C. N., Biju, S., Shamsudin, M. F., & Malik, I. S. A. (2023). Giant Asia Pacific region e-hailing competitive position during the pandemic: A breath of fresh air for Malaysian e-hailing startups. International Journal of Business and Quality Research, 1(1), 23–32.
6. Akça, Z. (2020). Competitive profiling to evaluate airline hub connectivity. Journal of Aeronautics and Space Technologies, 13(1), 107–119.
7. Al-Alami, N. S. S. A. (2020). The role of customer relationship management: An approach to competitive advantage in the banking sector (Master's thesis). Deanship of Graduate Studies, Al-Quds University.
8. Alalie, H., Harada, Y., & Noor, I. M. (2019). The impact of employee empowerment in a sustainable competitive advantage of Iraqi private banks.*International Journal of Liberal Arts and Social Science*, 7(2), 1–10.
9. Algarni, M. A., Ali, M., Leal-Rodríguez, A. L., & Albort-Morant, G. (2023). The differential effects of potential and realized absorptive capacity on imitation and innovation strategies, and its impact on sustained competitive advantage. *Journal of Business Research*, 158, 113674. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2023.113674
10. Alharbi, S. (2020). How does contact with an artificial intelligence avatar influence customer perceptions of bank service quality? (Doctoral dissertation, Auckland University of Technology).
11. Ali Assi, N., Kanani, M., & Hassan, M. F. (2018). The impact of the organization's position in achieving sustainable competitive advantage: Survey of a sample of employees of the General Company for Textiles and Leather Industries. *European Journal of Business and Management*, 10(13).
12. Ali, H. H., Khalil, S. S., & Khalil, R. J. (2021). The role of lean marketing in achieving sustainable competitive advantage: An analytical study at Al-Mosul Dairy Manufactory.*Journal of Techniques*, 3(2), 61–72.
    Huo, B., Haq, M. Z. U., & Gu, M. (2020). The impact of information sharing on supply chain learning and flexibility performance. *International Journal of Production Research*, 1–24. https://doi.org/10.1080/00207543.2020.1712497
13. Al-Janabi, A. A., & Kazem, M. M. (2021). Lean marketing and its role in achieving the competitive advantage of the bank. *The Iraqi Magazine for Managerial Sciences*, 17(67).
14. Al-Hassani, K. K., & Ghoneim, A. A. (2025). Digital Entrepreneurial Alertness: Driving Sustainable Banking Performance Through Technology Acceptance. *International Journal of Multidisciplinary and Innovative Research*, 2(1), 28-41. https://doi.org/10.58806/ijmir.2025.v2i1n04
15. Al-Maryani, Majeed Abdul Hussien (2015). The strategic impact of integration between target costing & continuous improvements techniques in achieving cost reductions & competitive advantage. *Merit Research Journal of Accounting, Auditing, Economics and Finance*, 3(1).
16. Almustafa, E., Assaf, A., & Allahham, M. (2023). Implementation of artificial intelligence for financial process innovation of commercial banks. *Revista de Gestão Social e Ambiental*, 17(9).
17. Alnoor, A. M., Al-Abrrow, H., Abdullah, H., & Abbas, S. (2020). The impact of self-efficacy on employees' ability to accept new technology in an Iraqi university. *Global Business and Organizational Excellence*, 39(2), 41–50. https://doi.org/10.1002/joe.22088
18. Al-Shammari, A. M. A. (2021). Strategic intelligence and its role in achieving sustainable competitive advantage: An exploratory study of the opinions of a sample of department directors and administrative division managers at the University of Karbala. *Misan Journal of Academic Studies (Humanities and Social Sciences)*, 20(40), 190–211.

19. Ansal, M., & Kapur, S. (2022). Life skills from Bhagavad Gita: A vital enabler for leadership excellence in pandemic times and the world beyond. International Journal of Management Concepts and Philosophy, 15(1), 80–95.
20. Badaro, S., Ibanez, L., & Aguero, M. (2013). Expert systems: Fundamentals, methodologies and applications. *Ciencia y Tecnología*, 13, 349–364.
21. Bargarai, F., Abdulazeez, A., Tiryaki, V., & Zeebaree, D. (2020). Management of wireless communication systems using artificial intelligence-based software-defined radio.
22. Biswas, A., Jaiswal, D., & Kant, R. (2022). Investigating service innovation bank reputation and customer trust: Evidence from Indian retail banking. *International Journal of Quality and Service Sciences*, 14(1), 1–16. https://doi.org/10.1108/IJQSS-06-2021-0090
23. Boustani, N. M. (2022). Artificial intelligence impact on banks clients and employees in an Asian developing country. *Journal of Asia Business Studies*, 16(2). Emerald Publishing. https://doi.org/10.1108/JABS-2022-0162
24. Boutilier, C., Caragiannis, I., Haber, S., Lu, T., Procaccia, A., & Sheffet, O. (2015). Optimal social choice functions: A utilitarian view. *Artificial Intelligence*, 227, 190–213. https://doi.org/10.1016/j.artint.2015.06.003
25. Brüggemann, H. (2014). Entrepreneurial leadership styles: A comparative study between startups and mature firms (Bachelor's thesis). IBA Bachelor Thesis Conference, University of Twente, Faculty of Management and Governance.
26. Cahyono, Y., Purwoko, D., Koho, I., Setiani, A., Supendi, S., Setyoko, P., ... & Wijoyo, H. (2023). The role of supply chain management practices on competitive advantage and performance of halal agroindustry SMEs. *Uncertain Supply Chain Management*, 11(1), 153–160. https://doi.org/10.5267/j.uscm.2022.9.005
27. Carsrud, A. L., Renko-Dolan, M., & Brännback, M. (2018). Understanding entrepreneurial leadership: Who leads a venture does matter. In *Research Handbook on Entrepreneurship and Leadership* (pp. 195–216). Edward Elgar Publishing.
28. Chang, W. Y. (2019). A data envelopment analysis on the performance of using artificial intelligence-based environmental management systems in the convention and exhibition industry. *Ekoloji Dergisi*, (107).
29. David Fred R. (2009). *Strategic management: Concepts* (12th ed.). Pearson Prentice-Hall.
30. Delle, E., & Amadu, I. M. (2015). Proactive personality & entrepreneurial intention: Employment status & student level as moderators. *International Journal of Small Business and Entrepreneurship Research*, 3(4), 1–13.
Digalaki, F. E. (2019). AI in banking business insider. Retrieved from https://www.businessinsider.fr/us/the-ai-in-banking-report-2019-6/
31. Donepudi, P. (2017). Artificial intelligence and machine learning in banking: A systematic literature review. *Asian Journal of Applied Science and Engineering*, 6(3).
32. Dover, P., & Dierk, U. (2007). The role of managers, entrepreneurs and leaders in sustaining the organization. *Global Management Journal*, 14(5), 12–34.
33. Drnovšek, M., Slavec, A., & Cardon, M. S. (2014). Cultural context, passion and self-efficacy: Do entrepreneurs operate on different 'planets'? In *Handbook of Entrepreneurial Cognition* (pp. 227–253). Edward Elgar Publishing.
34. European Commission. (2010). Core competencies for EU public health epidemiologists in communicable disease surveillance and response (Second revised edition). Retrieved from www.ecdc.europa.eu

35. Favoretto, C., Mendes, G., Oliveira, M., Cauchick, P., & Coreynen, W. (2022). From servitization to digital servitization: How digitalization transforms companies' transition towards services. *Journal of Industrial Marketing Management*, 102(10). https://doi.org/10.1016/j.indmarman.2022.01.001
36. Gonçalves, M. M., & de Lima Albuquerque, J. (2019). Solid waste management at the University Restaurant of the Federal Rural University of Pernambuco: Diagnosis and analysis from the perspective of the environmental agenda for public administration. *Revista de Administração da UFSM*, 12(6), 1260–1277.
37. Guo, Z. (2017). A study on the core competence of the third-party logistics enterprises: Taking Rongqing Logistics as an example. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 7(5), 222–232.
38. Hislop, D., Coombs, C., Taneva, S., & Barnard, S. (2017). Impact of artificial intelligence, robotics, and automation on work.
39. Hisrich, R., Peters, M., & Shepherd, D. A. (2002). *Entrepreneurship* (5th ed.). McGraw-Hill Irwin.
40. Hooda, A., & Singla, M. L. (2021). Core competencies: A key to future-oriented and sustainable e-governance implementation: A mixed method research. Transforming Government: People, Process and Policy, 15(1), 80–107.
41. Huo, B., Haq, M. Z. U., & Gu, M. (2021). The impact of information sharing on supply chain learning and flexibility performance. International Journal of Production Research, 59(5), 1411-1434. https://doi.org/10.1080/00207543.2020.1824082
42. Indawati, N., Witjaksono, A. D., & Kistyanto, A. (2018). The impact of entrepreneurial leadership and innovation process on innovation performance. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 8(2), 573–593.
43. Jabbouri, N. I., & Zahari, I. (2014). The role of core competencies on organizational performance: An empirical study in the Iraqi private banking sector. *European Scientific Journal*, 1(4), 130–139.
44. Jamin, A., Akhuan, N. M., & Zamri, M. T. (2016). The roles of entrepreneurial competencies and organizational innovation on business performance in service sectors SMEs. *Proceedings of the 3rd International Hospitality and Tourism Conference*.
45. Juliana, H., Marin, J., & Honorato Clemente, D. (2021). Exploring digital servitization trajectories within product service software space. *International Journal of Operations & Production Management*, 41(5). https://doi.org/10.1108/IJOPM-06-2020-0468
46. Kawshala, H. (2017). Theorizing the concept of core competencies: An integrative model beyond identification. *International Journal of Scientific and Research Publications*, 7(2), 253–256.
47. Kontoghiorghes, C., Susan, M. A., & Pamela, L. F. (2015). Examining the relationship between learning organization characteristics and change adaptation, innovation, and organizational performance (Working Paper).
48. Korteling, J. H., van de Boer-Visschedijk, G. C., Blankendaal, R. A., Boonekamp, R. C., & Eikelboom, A. R. (2021). Human-versus artificial intelligence. Frontiers in Artificial Intelligence, 4 , Article 622364. https://doi.org/10.3389/frai.2021.622364
49. Kuo, P. H., & Huang, C. J. (2018). A green energy application in energy management systems by an artificial intelligence-based solar radiation forecasting model. *Energies*, 11(4), 819. https://doi.org/10.3390/en11040819
50. Larina, O., & Shkrebtanova, S. (2023). Artificial intelligence in banks: First results, obstacles and risks. *Regionalnaya ekonomika Yug Rossii*, 4(8).
51. Liao, L. F. (2006). A learning organization perspective on knowledge-sharing behavior and firm innovation. *Human Systems Management*, 25(4), 227–236.
52. Liebowitz, J. (2001). Knowledge management and its link to artificial intelligence. *Expert Systems with Applications*, 20(1), 1–6.

53. Lin, Y. H., & Chen, Y. S. (2017). Determinants of green competitive advantage: The roles of green knowledge sharing, green dynamic capabilities, and green service innovation. *Quality & Quantity*, 51, 1663–1685. https://doi.org/10.1007/s11135-016-0344-y
54. Ma, Y., & Siau, K. (2018). Artificial intelligence impacts on higher education. *Proceedings of the Thirteenth Midwest Association for Information Systems Conference, Saint Louis, Missouri, May 17–18, 2018*.
55. Mark, D., & Dodgson, D. (2010). *Innovation* (Ind Edition). England: Oxford University.
56. Mat, S. C., Maat, S. M., & Mohd, N. (2015). Identifying factors that affect entrepreneurial intention among engineering technology students.*Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 211, 1016–1022. https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2015.11.135
57. McFadzean, E., O'Loughlin, A., & Shaw, E. (2005). Corporate entrepreneurship and innovation part 1: The missing link. *European Journal of Innovation Management*, 8(3), 350–372. https://doi.org/10.1108/14601060510610207
58. Mohammed, M. A., Azeez, O. S., & Thabit, T. H. (2019). The impact of smart libraries in enhancing the sustainable development practices. *The 5th International Conference on e-Publishing*, Jordan University, Amman, Jordan, 1–6.
59. Nabavi-Pelesaraei, A., Abdi, R., Rafiee, S., Shamshirband, S., & Yousefinejad-Ostadkelayeh, M. (2016). Resource management in cropping systems using artificial intelligence techniques: A case study of orange orchards in north of Iran. *Stochastic Environmental Research and Risk Assessment*, 30(1), 413–427. https://doi.org/10.1007/s00477-015-1157-x
60. Nadimpalli, M. (2017). Artificial intelligence risks and benefits. *International Journal of Innovative Research in Science, Engineering and Technology*, 6(6), 1–5.
61. Navarro-Valverde, F., Labianca, M., Cejudo-García, E., & De Rubertis, S. (2022). Social innovation in rural areas of the European Union: Learnings from neo-endogenous development projects in Italy and Spain. *Sustainability*, 14(11), 6439. https://doi.org/10.3390/su14116439
62. Newman, A., Herman, H. M., Schwarz, G., & Nielsen, I. (2018). The effects of employees' creative self-efficacy on innovative behavior: The role of entrepreneurial leadership. *Journal of Business Research*, 89, 1–9. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2018.04.001
63. Oyeku, O., Oduyoye, O., Elemo, G., Akindoju, A., & Karimu, F. (2014). Entrepreneurial capability and entrepreneurial success of small and medium enterprises: A review of conceptual and theoretical framework. *Research on Humanities and Social Sciences*, 4(17), 136–143.
64. Peterson, Ozili. (2024). Artificial intelligence in central banking: Benefits and risks of AI for central banks. Journal of IGI Global, 10 (2).
65. Pihie, Z. A. L., & Bagheri, A. (2013). Self-efficacy and entrepreneurial intention: The mediation effect of self-regulation. Vocations and Learning, 6 , 385–401. https://doi.org/10.1007/s12186-013-9101-9
66. Rahim, H. L., Zainal Abidin, Z., Mohtar, S., & Ramli, A. (2015). The effect of entrepreneurial leadership towards organizational performance. *International Academic Research Journal of Business and Technology*.
67. Ribeiro, O. C. D. R., & Steiner, P. J. (2021). Sustainable competitive advantage and green innovation: A review of joint scale propositions. *Gestão & Produção*, 28(3), e5669.
68. Sandika, A. L., & Kulasinghe, G. A. (2010). Analysis of entrepreneurs' characteristics of vegetable farmers in Matara District. *Sri Lanka Journal of Agrarian Studies*, 14(1), 83–102.
69. Shane, S., Locke, E. A., & Collins, C. J. (2003). Entrepreneurial motivation. *Human Resource Management Review*, 13(2), 257–279. https://doi.org/10.1016/S1053-4822(03)00017-2
70. Shin, J., Mollah, M. A., & Choi, J. (2023). Sustainability and organizational performance in South Korea: The effect of digital leadership on digital culture and employees' digital capabilities. *Sustainability*, 15(3), 2027. https://doi.org/10.3390/su15032027

71. Stroe, S., Parida, V., & Wincent, J. (2018). Effectuation or causation: An fsQCA analysis of entrepreneurial passion, risk perception, and self-efficacy. *Journal of Business Research*, 89, 265–272. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2018.01.058
72. Stromquist, N., & Samoff, J. (2000). Knowledge management systems: On the promise and actual forms of information technologies. *Compare: A Journal of Comparative and International Education*, 30(3), 323–332.
73. Tariq, A. (2019). Impact of entrepreneurial leadership on project creativity with the mediating role of innovative ambidexterity and moderating role of collaborative culture in Pakistani context (Master's thesis). Capital University of Science and Technology, Islamabad, Pakistan.
74. Teoh, B. A., Teoh, P. C., Tan, H. C., & Ibrahim, A. (2023). What is next for sustainable competitive advantages in pandemic outbreak context?. *International Journal of Productivity and Performance Management*, 72(4), 986–1000. https://doi.org/10.1108/IJPPM-05-2021-0273
75. Toivonen, M., & Tuominen, T. (2009). Emergence of innovations in services. *The Service Industries Journal*, 29(7), 887–902. https://doi.org/10.1080/02642060902764542
76. Uysal, G. (2007). Core competence: A competitive base for organizational success. Journal of Global Strategic Management, 1(1), 5–16.
77. Verganti, R., Vendraminelli, L., & Iansiti, M. (2020). Innovation and design in the age of artificial intelligence. *Journal of Product Innovation Management*, 37(3), 212–227. https://doi.org/10.1111/jpim.12523
78. Waddle, S. (2002). Core competence, organizational futures. *Inc, Upton ST, Boston*. Retrieved from www.thecollaborationworks.com
79. WHO Health Organization. (2016). *Nurse educator core competencies*. World Health Organization. Retrieved from www.who.int
80. Zhang, X., Chu, Z., Ren, L., & Xing, J. (2023). Open innovation and sustainable competitive advantage: The role of organizational learning. *Technological Forecasting and Social Change*, 186, 122114. https://doi.org/10.1016/j.techfore.2022.122114
81. Zijlstra, P. H. (2014). When entrepreneurial leadership most effective? (Master's thesis). University of Twente, Holland.

قدرات الذكاء الاصطناعي ودورها في تحقيق جودة الخدمة الرقمية : دراسة استطلاعية لاراء عينة من عملاء المصرف العراقي للتجارة (TBI)

أ.د. فيصل علوان الطائي
جامعة كربلاء/ قسم ادارة الاعمال
Faisel.alwan@uokerbala.edu.iq

أ.م.د. اميمة حميد العادلي
جامعة كربلاء/ قسم ادارة الاعمال
omaima.h@uokerbala.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى دراسة قدرات الذكاء الاصطناعي ودورها في تحقيق جودة الخدمات الرقمية ، تم دراسة متغير قدرات الذكاء الاصطناعي من خلال الابعاد (قدرات معالجة اللغة الطبيعية، التعلم الالي، ربوتات الدردشة، المساعدين الافتراضيين)، اما متغير جودة الخدمة الرقمية فقد تم دراسته من خلال الابعاد (الكفاءة، الامان، التوافر، المتعة، التواصل) ، حيث تم اختيار عينة قصدية من عملاء المصرف العراقي للتجارة بواقع (142 عميلا) واعتمدت الاستبانة كاداة لجمع البيانات ، كما تم استعمال عدد من الاساليب الاحصائية لتحليل بيانات عينة البحث ، وقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات كان من اهمها وجود علاقة ايجابية بين استعمال قدرات الذكاء الاصطناعي في المصرف وتحسين جودة الخدمة الرقمية المقدمة للعملاء، اما ابرز التوصيات التي خرج بها البحث فقد كانت ضرورة توسع المصرف بتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي سيما مع ما تقدمه من خدمات ذات جودة عالية للعملاء، مع اهمية البدء بتحليل متطلبات التحول الشامل نحو تبني هذه التطبيقات من خلال دراسة الواقع الفعلي للبنى التحتية التكنولوجية للمصرف والاطلاع على التجارب العربية والعالمية ضمن هذا المجال .

Abstract

The research aims to study the capabilities of artificial intelligence and its role in achieving the quality of digital services. The variable of artificial intelligence capabilities was studied through the dimensions (natural language processing capabilities, machine learning, chatbots, virtual assistants), while the variable of digital service quality was studied through the dimensions (efficiency, security, availability, enjoyment, communication). A random sample of (145) clients of the Trade Bank of Iraq was selected, and a questionnaire was used as a tool for collecting data. A number of statistical methods were also used to analyze the data of the research sample. The research reached a number of conclusions, the most important of which was the existence of a positive relationship between the use of artificial intelligence capabilities in the bank and improving the quality of digital service provided to customers. The most prominent recommendations that emerged from the research were the necessity for the bank to expand its adoption of artificial intelligence applications, especially with the high-quality services it provides to customers, with the importance of starting to analyze the requirements for the transition towards adopting these applications by studying the actual reality of the bank's technological infrastructure and reviewing Arab and international experiences in this field.

المبحث الاول

منهجية البحث وبعض الجهود المعرفية السابقة

اولاً:- مشكلة البحث

يعد استعمال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات احد الاتجاهات الحتمية التي تبنتها مختلف المؤسسات الانتاجية منها والخدمية على حد سواء بقصد تطوير اساليب العمل فيها والسيطرة على التطورات المتلاحقة في سوق العمل ، ، حيث يمثل الذكاء الاصطناعي جزءا مهما من التطبيقات الحالية لتكنولوجيا المعلومات بما يمتلكه من قدرات استثنائية في تلقي وتنفيذ رغبات العملاء وحاجاتهم فضلا عن امكانيات التنبؤ بها مما يساعد على تحسين مستوى ونوعية الخدمات المقدمة ، وعلى المستوى المحلي يمثل اتجاه المؤسسات المصرفية نحو اعادة هيكلة عملياتها وخدماتها بالاعتماد على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات امتثالا للتوجه الحكومي العام بحوسبة اعمال المؤسسات الحكومية ، حيث بدات المصارف منذ اكثر من عشر سنوات باعادة هيكلة عملياتها وحوسبة الاجراءات والعمليات فيها من خلال اعتماد بنى تحتية تكنولوجية رصينة لهذا الغرض بما يجعلها مؤهله لتبنى اخر التطورات في مجال التكنولوجيا اذا ما تم الاخذ بنظر الاعتبار ان الكثير من قدرات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي باتت متاحة وباسعار جدا مناسبة كما ان الكثير منها تتوافق مع تطبيقات الهواتف الذكية مما يجعلها خيارا مناسبا لادارة المصرف لدى شروعها في تطوير خدماتها الرقمية، وهنا تتبلو مشكلة البحث في محاولته الاجابة عن التساؤل الرئيس للبحث (ما دور قدرات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الخدمات الرقمية المقدمة للعملاء في المصرف العراقي للتجارة) وتتفرع منه التساؤلات البحثية الاتية :

1- ما تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يعتمدها المصرف في الوقت الحالي.
2- ما مستوى جودة الخدمات المصرفية الرقمية المقدمة في المصرف.
3- كيف يمكن ان تؤثر قدرات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الخدمة الرقمية المقدمة لعملاء المصرف.

ثانياً:- اهمية الدراسة

تنبع أهمية البحث من الاتي :

1- أهمية موضوع البحث المتعلق بالدور الذي تمثله قدرات الذكاء الاصطناعي واهميتها في تطوير المؤسسات بشكل عام ورفع مستوى فاعلية وجودة الخدمات الرقيمة فيها.
2- لفت انظار ادارة المصرف الى اهمية استثمار قدرات الذكاء الاصطناعي في تحقيق جودة الخدمة الرقمية المقدمة للعملاء.

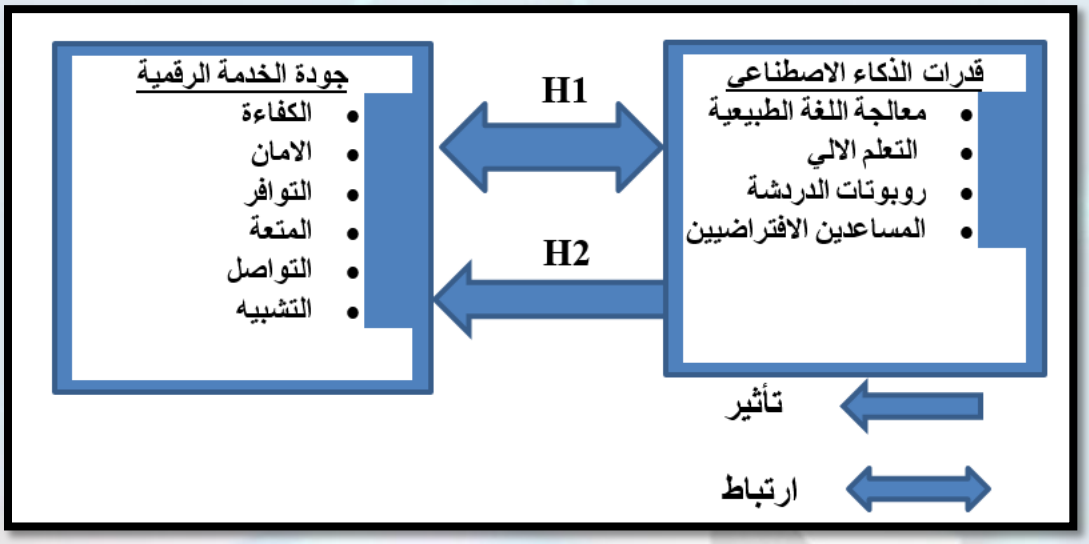
3- يمثل البحث الحالي اسهاما متواضعا في النتاج الفكري المحلي المتعلق بتوظيف قدرات الذكاء الاصطناعي في تطوير اداء المؤسسات المصرفية .

ثالثاً:- فرضية البحث والمخطط الفرضي

ينطلق البحث من الفرضيتين الرئيسين الأتيتين :

1- الفرضية الرئيسة الأولى (H1) " لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين المتغير المستقل قدرات الذكاء الاصطناعي والمتغير المعتمد جودة الخدمة الرقمية "

2- الفرضية الرئيسة الثاني (H2) " لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين المتغير المستقل قدرات الذكاء الاصطناعي والمتغير المعتمد جودة الخدمة الرقمية "



شكل (1)

يوضح المخطط الفرضي للبحث

رابعاً:- مقاييس البحث

لغرض تحقيق اهداف البحث فقد تم تبني المقاييس الموضحة في الجدول (1) والتي تشير الى المقياس الخاص بكل متغير مع الابعاد التابعة له.

جدول رقم (1) يوضح المقاييس المعتمدة في تحديد ابعاد متغيرات البحث

ت	المتغير	الابعاد	المقياس
1	قدرات الذكاء الاصطناعي	قدرات معالجة اللغة الطبيعية	Devapitchai, Joel Jebedurai, ets (2024)
		التعلم الالي	
		روبوتات الدردشة	
		المساعدين الافتراضيين	

2	جودة الخدمة الرقمية	الكفاءة	Noor, Nurhafihz, Hill, Sally Rao& Troshani, Indrit (2022)
		الأمان	
		التوافر	
		المتعة	
		التواصل	
		التشبيه	

خامساً:- اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

1- التعريف بابرز القدرات والتطبيقات التي يمكن ان يوفرها الذكاء الاصطناعي كتقنية حديثة اثبتت في غير مرة نجاحها وعلى اكثر من مستوى والاشارة الى مستوى تبني المصرف لهذه القدرات والتطبيقات.

2- التعريف بنوعية ومستوى الخدمات الرقمية التي يمكن تقديمها للعملاء والتي تتوافق وقدرات الذكاء الاصطناعي.

3- دراسة دور قدرات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الخدمة الرقمية المقدمة للعملاء في المصرف المبحوث.

سادساً:- حدود البحث

تتمثل حدود البحث الحالي بالاتي :

- الحدود المكانية : المصرف العراقي للتجارة (فرع كربلاء)
- الحدود الزمانية : (2024/11/1) لغاية (2025/2/20).
- الحدود الموضوعية : قدرات الذكاء الاصطناعي ، جودة الخدمة الرقمية .

سابعاً:- مجتمع البحث والعينة

اعتمد البحث المنهج المسحي من خلال استطلاع لاراء عينة من عملاء المصرف العراقي للتجارة حيث اعتمد البحث عينة قصدية قوامها (165) عميلا تم اختيارهم بناء على طول مدة تعاملهم مع المصرف والتي تم تحديدها من قبل الباحثين بما لا يقل عن خمس سنوات كعملاء دائميين ومستفيدين فعليين من خدمات المصرف.

ثامناً:- ادوات جمع البيانات

لغرض اجراء البحث والتوصل الى النتائج النهائية تم اعتماد الادوات الاتية :

- الادبيات المتعلقة بكلا من موضوعي قدرات الذكاء الاصطناعي، و الخدمات الرقمية
- الاستبانة : تم اعداد استبانه مكونة ثلاثة محاور تم اعدادها بالاستناد الى المصادر التي اعتمد البحث عليها وتكونت من :

المحور الاول : وصف عينة البحث.

المحور الثاني : الفقرات الخاصة بالمتغير المستقل للبحث (قدرات الذكاء الاصطناعي) والتي ضمت (16) فقرة .

المحور الثالث: الفقرات الخاصة بالمتغير التابع (جودة الخدمة الرقمية) والتي ضمت (24) فقرة.

حيث وزعت (165) استمارة استبانة على عينة البحث البالغة (165) ، كان المسترجع منها والصالح لأغراض البحث (142) استمارة أي بنسبة (86%).

تاسعاً:- الاساليب الاحصائية

تم اعتماد الاساليب الاحصائية الاتية :

- اعتماد مقياس (likert) خماسي الدرجات والذي يعد من اكثر الاساليب المستخدمة في الدراسات المسحية في العلوم الاجتماعية، كما انه يتسم بالوضوح والدقة، وقد حددت قيم المقياس من (1) للقيمة الاقل الى (5) القيمة الاعلى
- النسب المئوية والتكرارات.
- الوسط الحسابي.
- شدة الاجابة
- الانحراف المعياري
- معامل الاختلاف
- T المحسوبة.

بعض الجهود المعرفية السابقة

اولا/ دراسة Noor, Nurhafihz, Hill, Sally Rao& Troshani, Indrit (2022) Developing a (service quality scale for artificial intelligence service agents). تناول البحث التطورات الكبيرة التي طرأت على الخدمات الرقمية المقدمة الى العملاء ، وسبب تزايد اعتماد المؤسسات على تطبيقات الذكاء الاصطناعي تناول البحث موضوع تطوير مقياس لرصد العوامل المؤثرة على جودة الخدمة المقدمة للعملاء من خلال سلسلة من الدراسات التجريبية ودراسات التحقق حيث تم تطوير مقياس قائم على ستة ابعاد وهي (الكفاءة، الامان، التوافر، المتعة ، التواصل، التشبيه) حيث يمكن لمدراء الخدمات استخدام المقياس لمراقبة الخدمات الرقمية التي يتم تقديمها وتشخيصها وتحسينها بفعالية مع تعزيز فهمهم لكيفية تقديم افضل خدمة وافضل نتائج للعملاء.

ثانيا /دراسة (مرزوق، واسماعيل 2024: دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الخدمات الرقمية : دراسة تطبيقية) .

يهدف البحث الى دراسة دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الخدمات الرقمية حيث اعتمدت ابعاد الذكاء الاصطناعي (النظم الخبيرة ، الشبكات العصبية، الخوارزميات الجينية، وكلاء الذكاء) اما متغير جودة الخدمات الرقمية فقد تم دراسته وفقا للابعاد (الملموسية الرقمية، الموثوقية الرقمية، التفاعل الرقمي، التركيز على العملاء ، الثقة الرقمية) ولتحقيق اهداف البحث تم الاعتماد على قائمة الاستقصاء في جمع البيانات الاولية وتوزيعها على عينة قوامها (384) عميلا من عملاء البنوك التجارية المصرية ، وتوصل البحث الى عدد من النتائج منها وجود علاقة ايجابية بين الذكاء الاصطناعي وتحسين جودة الخدمات الرقمية في البنوك التجارية المصرية، ايضا وجود علاقة ارتباط طردية بين ابعاد الذكاء الاصطناعي وجودة الخدمات الرقمية.

ثالثا / دراسة (D, Muhortov(2024) Application intelligence in crisis management of an organization) يقدم البحث تفصيل عن الفرص التي يتيحها عامل استخدام تطبيقات وقابليات الذكاء الاصطناعي لحل المشكلات وادارة الازمات من خلال تحليل البيئة الخارجية ، والامكانات الداخلية والمزايا التنافسية ، واعادة الهيكلة الاستراتيجية، والتحليل اللاحق لاسباب الازمات، كما يركز البحث على تقييم جاهزية المؤسسات الروسية لتطبيق الادوات ذات الصلة ونتيجة للبحث تم تحديد نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي في المرحلة الحالية من التحول الرقمي ، فضلا عن الاشارة الى افاق تطويره على مختلف مستويات الادارة، وقد تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات منها (وجود تاثيرات ايجابية لزيادة السرعة والجودة وموضوعية القرارات المتخذة ، وخفض تكاليف ادارة الازمات) لاستخدام التقنيات الجديدة شريطة ان يتم تنفيذها بشكل شامل مع الاخذ بنظر الاعتبار المخاطر.

رابعا// دراسة (Othayath , Poornima Kapadan, Khann, Shivi(2025) : Implementation of Artificial Intelligence and Chatbot for the Enhancement of New Age Banking Systems: A Systematic Review .

تقدم هذه الدراسة تحليلا شاملا للادبيات المتعلقة بالعديد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي مفصلة مزاياها وعيوبها وتحدياتها سيما فيما يتعلق بمجال خدمة العملاء في القطاع المصرفي ، اذ توفر روبوتات الدردشة والمساعدون الافتراضيون ردودا فورية على استفسارات العملاء بما يقلل وبشكل كبير من اوقات الانتظار ويعزز رضا المستخدمين ، ويمكن لهذه القدرات والتطبيقات من التعامل مع مجموعة واسعة من تفاعلات العملاء بدءا من الاستفسارات البسيطة وصولا الى حل المشكلات المعقدة مما يتيح للموظف البشري التركيز على مهام اكثر تعقيدا ، كما يقدم البحث توجيهات للابحاث المستقبلية مشددا على ضرورة معالجة تحديات توظيف الذكاء الاصطناعي في الاعمال بشكل اكثر تعمقا.

خامسا/ دراسة . (Gomes, Sofia, Lopes, Joao M, & Nogueira,Elisabete (2025) Anthropomorphism in artificial intelligence: a game-changer for brand

marketing) يستكشف البحث دور روبوتات الدردشة في تفاعل العملاء وصنع قرارات الشراء لدى العلامات التجارية التي تعتمد الذكاء الاصطناعي ، حيث حلل البحث (1319) استبانة لعملاء العلامة التجارية واعتمدت طريقة المربعات الصغرى الجزئية ، تم التوصل الى ان روبوتات الدردشة لها تاثير ايجابي في صنع قرارات الشراء عندما تكون هذه العلامة مبنية على تفاعل العملاء وفي المقابل يؤثر تفاعل العملاء ايضا بشكل ايجابي على صنع القرار.

مكانة البحث الحالي بين الدراسات السابقة ومجال الافادة منها

افاد البحث الحالي من الدراسات السابقة من خلال الاعتماد عليها في اختيار مقاييس متغيرات البحث الى جانب الاطلاع على اساليب تحليل البيانات ، مع اهمية الاعتماد على بعضها في كتابة الجانب النظري للبحث، اما مكانة البحث الحالي فتتمثل بكونها اسهام محلي في مجال دراسة متغيرات البحث بابعادها المعتمدة في البحث ضمن البيئة المحلية سيما (القطاع المصرفي) ، علما ان المتغيرات هذه بابعادها المعتمدة لم يسبق ان تم تناولها في دراسة محلية بحسب علم الباحثين.

المبحث الثاني

الجانب النظري للبحث // قدرات الذكاء الاصطناعي وجودة الخدمة الرقمية

اولاً:- مفهوم قدرات الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي هو مصطلح استخدمه لاول مرة جون مكارثي عام 1956 حيث كان يتطلع لتوجه العالم الى ابتكار الات تحاكي الانسان في التفكير والذكاء في مختلف مجالات العمل والحياة ، مع اكتساب قدرات التعلم من تلقاء نفسها والتكيف مع الظروف المختلفة ، وتصحيح اخطائها ذاتيا ، وبعد عقود من التطورات الهائلة في مجال البرمجيات واجهزة الحواسيب والشبكات صاحب هذا التطور ابتكارات مهمة على مستوى الذكاء الاصطناعي حيث اصبح الان يمثل مجالا وفرعا مهما من فروع الحوسبة والتي تركز بشكل اساس على نقل الذكاء والتفكير من الانسان الى الالات لمساعدة البشر في اعمالهم (Benko, A : 2009) .

وهناك عدد غير قليل من التعريفات التي وردت حول تحديد مفهوم الذكاء الاصطناعي منها (هو ادوات حاسوبية وبرمجية تعمل بذكاء للادراك والتعلم والحفظ والاستدلال وحل المشكلات لتحقيق سلوك موجه نحو الهدف (Mariani, etl : 2023)، او يمكن تعريفه بشكل شامل على انه : احد الفروع الحديثة لعلم الحاسوب والرياضيات والتي تستثمر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المختلفة من اجهزة حواسيب وبرمجيات وشبكات معلومات واتصالات لغرض اكساب اجهزة الحواسيب وبعض انواع النظم والاجهزة والالات المستحدثة القدرة على اكتساب المعارف والتعامل بذكاء يشبه الذكاء الانساني من خلال تصميها وفقا لاستراتيجيات البشر في التعلم والابداع في حل المشاكل واداء الاعمال.

اما قدرات الذكاء الاصطناعي فتشير الى : كامل امكانيات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال حوسبة العمليات وتعزيز الكفاءة وفعالية تقديم الخدمات لاصحاب المصلحة المعنيين (Manis : 2023)، او انه (قدرة المنظمة على اختبار مواردها الخاصة بالذكاء الاصطناعي وتنظيمها والاستفادة منها (ALmheiri , etl : 2024) ، ويمكن تعرف قدرات الذكاء الاصطناعي بانها كافة موارد تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تستثمرها المنظمات في تغيير اسلوب ادارتها لمواردها الداخلية او ادارة وتحسين اسلوب تقديمها لخدماتها للعملاء بشكل يمنحها قيمة مضافة متجددة .

ثانياً:- اهمية قدرات الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي

تكتسب قدرات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي اهميتها من خلال الاتي(Abukarasi : 2025) ، Devapitchai, Joel (Jebedurai, ets (2024) :

1- الدعم المتواصل للعملاء : حيث يمكن التواصل طيلة ايام الاسبوع وبمختلف اوقات الليل والنهار من خلال روبوتات الدردشة والمساعدين الافتراضيين .
2- التخصيص : تقوم خوارزميات الذكاء الاصطناعي بتحليل بيانات العملاء لتقدم مشورة مالية متخصصة الى جانب العروض الشخصية وتوصيات المنتجات بما يعزز من رضا العملاء وولائهم.
3- تحسين الامن وكشف حالات الاحتيال : يمكن ان تساعد تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالكشف عن الحالات الشاذة من خلال امكانياتها في التعرف على الانماط غير العادية في المعاملات بحيث يتم الابلاغ عن الاحتيال المحتمل في الوقت الحقيقي، الى جانب امكانيات التطبيقات في التحليل السلوكي من خلال مراقبة سلوك العميل وتحليله حيث يمكن لهذه التطبيقات ان تكشف الانحرافات التي ترتبط بالسلوك الاحتيالي مما يوفر طبقة امان اضافية الى جانب البرمجيات الامنية المتخصصة.
4- ادارة المخاطر بكفاءة : حيث تعمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي على تعزيز نماذج التصنيف الائتماني من خلال دمج مصادر البيانات المتنوعة مما يؤدي الى تقييمات اكثر دقة للمخاطر ، كما تعتمد المصارف بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي للتبؤ بالمخاطر المحتملة والانكماش الاقتصادي والسماح لاستراتيجيات ادارة المخاطر الاستباقية.
5- الكفاءة التشغيلية : يمكن لحوسبة العمليات الروبوتية (RPA) التي تعتمد الذكاء الاصطناعي ان تتعامل مع المهام المتكررة (الروتينية) مثل ادخال البيانات ، والتحقق من الامتثال ، ومعالجة المعاملات مما يقلل من الاخطاء البشرية والتكاليف التشغيلية.
6- تعزيز عملية اتخاذ القرار : تقوم تطبيقات الذكاء الاصطناعي بمعالجة كميات هائلة من البيانات بسرعة مما يوفر رؤى لمتخذي القرار في مجال اتخاذ قرارات مهمة مثل الموافقة على القروض او استراتيجيات الاستثمار.

7- تحليلات البيانات المتقدمة : تقوم تطبيقات الذكاء الاصطناعي بتحليل نوعيتين مهمتين من البيانات وهي (تحليل طبيعة طلبات العملاء ، وتحليل السوق) حيث ترشد ادارة المصرف للسلوك المفضل لدى العملاء وارشادات تطوير المنتجات والخدمات واستراتيجيات التسويق، الى جانب تحليل بيانات اتجاهات السوق في الوقت الفعلي مما يدعم عمليات اتخاذ قرارات اكثر استنارة.

8- تحسين الموارد : تسمح تطبيقات الذكاء الاصطناعي بتخصيص الموارد واستخدامها بشكل افضل وتحسين الكفاءة العامة وتقليل حالات الهدر .

9- الابتكار في الخدمات : تتيح تطبيقات الذكاء الاصطناعي تطوير خدمات مالية باساليب مبتكرة مع توفير المساعدين الافتراضيين للمساعدة في تقديم النصائح لادارة الثروات ومنصات القروض، كذلك يعد استعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي احد الاسباب التي ادت الى تزايد اعداد المصارف الرقمية التي توفر خدماتها بالاعتماد على شبكة الانترنت.

10- الامتثال التنظيمي : يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي مراقبة وضمان الامتثال للقواعد التنظيمية والمتطلبات من خلال تحليل المعاملات والحفاظ على مسارات التدقيق ، فضلا عن تسهيل الية الابلاغ عن المخاطر بشكل اكثر دقة وفي الوقت المناسب مما يساعد المصارف على البقاء متوافقة مع المعايير التنظيمية.

11- تحسين رؤى العملاء واستهدافهم : حيث تسمح تطبيقات الذكاء الاصطناعي بتقسيم العملاء بشكل اكثر دقة مما يسمح بالاستهداف للحملات التسويقية والاتصالات الشخصية ، الى جانب استعمال الخوارزميات الذكية التي تسهم بالتنبؤ باحتياجات العملاء وسلوكياتهم ومساعدة البنوك على تقديم المنتجات والخدمات ذات الصلة بشكل استباقي.

ثالثاً:- ابعاد قدرات الذكاء الاصطناعي

اختلفت الدراسات في تحديد ابعاد مقدرات الذكاء الاصطناعي الا ان البحث الحالي اعتمد ابعاد دراسة (Devapitchai, Joel Jebedurai, ets : 2024) لكونها الاكثر مناسبة لحدود وبيئة البحث الاتي ، حيث تمثلت هذه الابعاد ب(معالجة اللغة الطبيعية، التعلم الالي ، روبوتات الدردشة ، المساعدين الافتراضيين) والتي سيتم التعريف بها من خلال الاتي :

1- معالجة اللغة الطبيعية : ويشير هذا البعد الى قدرات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في فهم اللغة الطبيعية الفصحى او العامية وتحليل الطلب وفهمه بغرض تنفيذه ، الى جانب قدرات تحويل النصوص الى صوت وبالعكس فضلا عن امكانيات الترجمة المباشرة بين اللغات المختلفة ، ومن ابرز تطبيقات معالجة اللغة الطبيعية في الوقت الحالي هو تسجيل بصمة الصوت وتحليلها وربطها بالشخص المعني مع امكانية بناء قواعد بيانات كاملة وفقا لهذا التطبيق والذي يمكن ان يسهم في تحليل نبرة الصوت وتغيير اسلوب التنفيذ وفقا لها .

2- التعلم الالي : تعمل هذه القدرات على تحليل البيانات دون الاعتماد على اوامر مباشرة حيث يمكن لتقنية الالة معالجة كميات كبيرة من البيانات المجمعة من البيئتين الداخلية والخارجية للمنظمة بما فيها بيانات العملاء بهدف تحديد العلاقات فيما بينها وتحديد الانماط السلوكية بغرض التنبؤ بالعلاقات الجديدة وانشاء علاقات بين بيانات غير معروفة مسبقا ولا يمكن الوصول اليها بالاعتماد على الجهد البشري فقط.

3- روبوتات الدردشة : وتعد من ابرز التطبيقات التي اسهمت في توفير عدد غير قليل من الموارد البشرية التي كانت مخصصة لاجراء عمليات التفاعل مع الزبائن لاستلام وتفهم طلباتهم ، حيث تعتمد تقنيات توليدية قادرة على استلام النص او المقطع الصوتي مسجل او مكتوب او حي لغرض الرد عليه كاي محادثة مع شخص بشكل فعلي وهي مصممة بشكل كامل لتحاكي اسلوب الاشخاص في التفاعل وتعتمد اساليب التعلم العميق وتحليل اللغة.

4- المساعدين الافتراضيين : وتعرف هذه القدرات ايضا بتطبيقات الوكلاء الافتراضيين حيث يتقارب هذا النوع من التطبيقات مع برمجيات الدردشة الا نها اكثر تطورا فهي مصممة للتفاعل مع المستخدمين وتقديم المساعدة والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات من خلال تقديم التوصيات المناسبة لذلك او اقتراح عروض تسويقية معينة ، فضلا عن امكانية متابعة معاملة معينة والتاكد من انجازها ، الى جانب امكانية ملئ الطلبات او انشاء طلب معين بناء على الاوامر الصوتية .

رابعاً:- مفهوم جودة الخدمات الرقمية

يمكن تعريف جودة الخدمة بشكل عام على انها (قدرة المنظمة الخدمية على معرفة ماذا يريد العميل والعمل على اشباع هذه الحاجات بحيث تكون الفجوة بين ما يتوقعه الزبون وبين ما هو مدرك اقل ما يمكن (الجار الله : 2010) ، ويمثل هذا التعريف لجودة الخدمة تعريفا لنوعية الخدمات التي تقدم بشكلها التقليدي ، ومع اتساع نطاق استعمال التكنولوجيا بمختلف تطبيقاتها والتي امتدت لتعيد صياغة الوظائف والخدمات في مختلف انواع المنظمات الخدمية منها والانتاجية على حد سواء ، نجد ان مفهوم جودة الخدمة ارتبط بشكل وثيق بقضايا الرقمنة او الحوسبة والتي غيرت من استراتيجيات واساليب عمل تلك المنظمات فضلا عن تغيير فلسفة وحاجات واذواق العملاء ، لذا يشير مفهوم جودة الخدمات الرقمية الى القدرة على مواكبة التكنولوجيا الرقمية في تقديم الخدمات عبر الانترنت بحيث يتم تقديمها بشكل اسرع وتحقيق اقصى استفادة من التطور التكنولوجي لكسب عدد كبير من العملاء من خلال كسب ولائهم الدائم (Hadid etl, 2022).

اما جودة الخدمات الرقمية في القطاع المصرفي فقد تم الاشارة اليها على انها : قدرة المصارف على تحديد احتياجات ورغبات العميل من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتقنياتها الرقمية لدعم وتعزيز تجربة العملاء في تلقي الخدمات المتاحة على المنصات الرقمية الخاصة بالمصارف بسهولة وسرعة وامان مع زيادة التفاعل بين العميل ومزودي

الخدمات المصرفية (مرزوق، واسماعيل : 2024)، ويمكن تعريف جودة الخدمة الرقمية على انها مستوى الكفاءة والفعالية التي يمكن ان تحققها المنظمات من خلال اعتمادها على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات على اختلاف اشكالها في اعادة تشكيل ودعم الخدمات التي تقدمها للعملاء بما يساعد على تحسين الخدمات المقدمة وزيادة رضا العملاء.

خامساً:- العوامل المؤثرة في جودة الخدمة الرقمية

هناك عدد من العوامل المؤثرة في جودة الخدمة الرقمية التي تقدمها المصارف والتي من بينها (خضير : 2018) :

1- التطور التكنولوجي : ففي الوقت الحالي يعد التطور التكنولوجي الاساس والعامل الاول في تقدم او تراجع اي منظمة الا ان التطورات التكنولوجية المتلاحقة مع ما تفرضه من حتمية تبنيها تفرض على مختلف انواع المنظمات عبئا ماليا وتقنيا يرتبط بقضايا التدريب واعادة التاهيل وصيانة وتحديث البنى التحتية التكنولوجية .

2- قضايا الامن والخصوصية : في ظل التحول الرقمي واعادة تشكيل خدمات المنظمات مع ما يتطلبه ذلك من انشاء قواعد بيانات متكاملة للمنظمة ولسجلات العملاء تظهر التحديات الامنية كعامل مؤثر في نجاح اي منظمة لكونها ترتبط بشكل مباشر بثقة العملاء وولائهم.

3- التغير في سلوك الزبائن : تشهد السنوات الاخير تغير جذري في فلسفة الحصول على خدمة كاملة في اي وقت وفي اي مكان ، لذا يتطلب من المنظمات ومنها المصارف الحرص على تطبيق احدث الادوات الرقمية في مجال اعمالها لضمان رضا العملاء .

4- المنافسة : اسهمت الرقمنة في تغيير فلسفة المنافسة بين المنظمات من خلال الامكانات الهائلة التي اتاحتها للمنظمات سيما مع دخول تطبيقات الذكاء الاصطناعي الذي ساعد في اتخاذ قرارات استباقية واكثر استنارة .

سادساً:- ابعاد جودة الخدمة الرقمية

تم اعتماد ابعاد جودة الخدمة الرقمية وفقا لمقياس (**Noor, Nurhafihz, Hill, Sally Rao& Troshani, Indrit (2022)**) والذي يتضمن ستة ابعاد هي (الكفاءة، الامان، التوافر ، المتعة، التواصل ، التشبيه) والتي سيتم التعريف بها وكما ياتي :

1- الكفاءة : تشير كفاءة الخدمة الرقمية الى مستوى اشباعها لرغبات وحاجات العميل بشكل مثالي وباقل موارد بحيث تنجز صحيحة من اول مرة وباقل وقت فضلا عن تصميم الواجهة والاحالات المعلوماتية المفهومة والمحدثة باستمرار.

2- الامان: ويعد هذا البعد من الابعاد ذات التاثير المباشر على جودة الخدمة وموثوقيتها حيث تواجه الخدمات الرقمية مخاطر غير مسبوقة ابتداء من الهجمات السيبرانية الى سرقة البيانات والحسابات المصرفية فضلا

عن مخاطر الافشاء بالمعلومات الشخصية للعملاء وهنا تمثل سياسة اجراءات الامان المعتمدة في المنظمة مصدر ثقة للعملاء بان بياناتهم محمية وانه لن يساء استعمالها .

3- التوافر : يمثل بعد التوافر امكانية تحقيق خدمة دائمة ومتاحة بشكل كامل للعملاء من حيث امكانية الوصول اليها بشكل دائم لاربع وعشرون ساعة بحيث لا تتاخر في استلام الطلبات على اختلاف انواعها فضلا عن فعاليتها بتجنب الاعطال او التوقفات المتكررة او الطارئة حيث من المهم ان يكون العميل على ثقة بانه يمكن ان يصل الى الخدمات في اي وقت وتحت اي ظرف.

4- التواصل: ويمثل بعد التواصل امكانية وصول الزبون للعاملين في المنظمة او لاداراتها لمناقشة او الاستفسار حول طلباته حيث من المهم ان توفر المنظمة مساعدا بشريا جاهزا للرد على استفسارات العملاء ، ومتابعة انجاز طلباتهم والتحقيق في اسباب التوقفات التي تحدث في اي معاملة .

5- التشبيه : يرتبط بعد التشبيه بالفترة التي بدات بها المنظمات باعتماد تطبيقات الذكاء الاصطناعي حيث تجاوزت اساليب تقديم الخدمات الرقمية العادية الى خدمات تشبه اسلوب التفاعل البشري في تفهم حاجات وطلبات العملاء والرد عليها ، الى جانب امكانية التعرف التدريجي على العميل بحيث يتمكن التطبيق في المرات اللاحقة من التنبؤ بالطلبات المستقبلية لكل عميل فضلا عن الاستجابة بشكل منفرد لكل حالة ولكل ظرف ، او حتى ابداء التعاطف مع بعض الحالات بالرغم من ان العديد من التطبيقات لا تزال حتى الان غير متمكنة من ان تحل بشكل نهائي محل اللمسة الانسانية في التفاعل البشري.

المبحث الثالث

الجانب العملي للبحث

يتناول هذا الجانب من البحث تحليل بيانات الاستبانة التي تم اعدادها استنادا الى المقاييس المثبتة في الجدول رقم (1) ، كما تم مراجعتها وعرضها على عدد من الخبراء لغرض قياس صدقها الظاهري (انظر ملحق رقم 2)، وبعد اكتمال اجابات الخبراء تم اجراء بعض التعديلات الطفيفة عليها ثم تم المباشرة بتوزيعها على عينة البحث، وفيما ياتي تحليل لبيانات الاستبانة وفقا للمحاور الثلاث :

اولا/ وصف عينة البحث

جدول رقم (2) يوضح وصف عينة البحث

ت	الوصف	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	الجنس	ذكور	83	58%
		اناث	59	42%
2	الفئة العمرية	25-20	18	13%
		35-26	53	37%
		45-36	22	15%
		55-46	31	22%

		55 فاكثر	18	13%
3	اجادة استعمال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات (حواسيب/ انترنت/ هواتف ذكية ، الخ...)	ممتازة	42	30%
		جيد جدا	33	23%
		جيد	28	20%
		متوسط	21	15%
		ضعيف	18	13%
4	سنوات التعامل مع خدمات المصرف	اقل من 5 سنوات	0	--
		5-10سنوات	87	61%
		11-15سنة	38	27%
		16سنة فاكثر	17	12%
5	عدد مرات التعامل مع المصرف شهريا	1-3	93	65%
		4-6	38	27%
		7-10	11	8%
		اكثر من 10مرات	0	--
6	أي انواع الخدمات تفضل	التقليدية	45	32%
		الرقمية	97	68%

يشير الجدول رقم (2) الى ان اعلى نسبة من عملاء المصرف هم من فئة الذكور ، اما اعلى نسبة عملاء وفقا للفئة العمرية فكانت للفئة (26-35) ، اما وصف العينة من حيث اجادة استعمال تطبيقات التكنولوجيا فكانت الفئة الاعلى (30%) للاجادة الممتازة لاستعمال التكنولوجيا، وفي وصف العينة وفقا لسنوات التعامل مع خدمات المصرف فكانت للفئة (5-10) سنوات وقد يكون مستوى الزيادة في السنوات الاخيرة هذه مرتبط بسعي المصرف لتنويع ورفع مستوى الخدمات المقدمة للعملاء بشكليها التقليدي والالكتروني، اما من حيث وصف العينة وفقا لعد مرات استعمال خدمات المصرف فكانت الفئة الاعلى (1-3) مرات شهريا وبواقع (65%) وقد يكون هذا المعدل مرتبط بالخدمات المتعلقة بتوطين رواتب الموظفين، اما من حيث وصف العينة لاي نوع من الخدمات يفضل العميل فكانت للخدمات الرقمية باعلى نسبة مئوية (68%) .

ثانياً:-اختبارات ثبات المقياس والتوزيع الطبيعي:

لضمان موثوقية أداة الدراسة، تم تطبيق اختبار ألفا كرونباخ، الذي يقيس الاتساق الداخلي للاستبانة. وقد أشارت النتائج إلى أن قيمة ألفا كرونباخ كانت (0.70) أو أعلى، وهو ما يعد مقبولًا وفقًا للمرجع Sekaran & Bougie (2016). هذه القيمة تؤكد أن الاستبانة تتمتع بثبات داخلي جيد، وأن البيانات التي سيتم جمعها ستكون متسقة وقابلة للتكرار في حال إعادة تطبيق الأداة في ظروف مماثلة، مما يقلل من احتمالية الأخطاء ويعزز موثوقية النتائج.

فضلا عن ذلك، وللتأكد من أن البيانات المجمعة تمثل مجتمع الدراسة بشكل ملائم، تم فحص توزيعها باستخدام معاملات الالتواء والتفلطح. ووفقًا لإرشادات Hair et al. (2010)، فقد تم اعتبار القيم الواقعة ضمن النطاق (+1.96، -1.96) مقبولة. وقد أظهرت النتائج أن جميع معاملات الالتواء والتفلطح لمتغيرات الدراسة تقع ضمن هذا

النطاق، مما يشير إلى أن البيانات تتبع توزيعًا طبيعيًا. هذا يسمح باستخدام الأساليب الإحصائية البارامترية في التحليل، حيث أن هذا النوع من الإحصاء يتطلب افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات.

الجدول (3) معامل الثبات والتوزيع الطبيعي للأبعاد والفقرات

المتغيرات	الأبعاد	عدد الفقرات	معامل الثبات	Skewness	Kurtosis
قدرات الذكاء الاصطناعي	قدرات معالجة اللغة الطبيعية	4	90.1%	1.658	-1.679
	التعلم الالي	4	89.9%	1.276	-1.321
	ربوتات الدردشة	4	77.7%	0.904	-0.892
	المساعدين الافتراضيين	4	87.8%	0.774	-0.805
جميع فقرات ابعاد قدرات الذكاء الاصطناعي		16	86.4%	1.153	-1.174
جودة الخمة الرقمية	الكفاءة	4	77.2%	1.105	-1.205
	الأمان	4	83.5%	1.406	-1.384
	التوافر	4	92.4%	1.727	-1.685
	المتعة	4	86.7%	1.903	-1.919
	التواصل	4	78.3%	0.794	-0.826
	التشبيه	4	83.6%	0.601	-0.575
جميع فقرات ابعاد جودة الخدمة الرقمية		24	83.6%	1.256	-1.266

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (spss)

- أوضحت نتائج تطبيق اختبار ألفا كرونباخ أن جميع محاور الدراسة حققت مستويات ثبات مقبولة، سواء على مستوى كل محور على حدة أو على مستوى المقياس ككل. ويشير هذا إلى أن الاستبانة تتميز باتساق داخلي قوي، وأن الأسئلة تقيس المفاهيم المستهدفة بطريقة موثوقة ومنتظمة.
- بناءً على فحص توزيع البيانات باستخدام معاملات الالتواء والتفلطح، تبين أن جميع قيم هذه المعاملات تقع ضمن الحدود المقبولة (+1.96، -1.96). ويدل ذلك على أن جميع فقرات متغيرات الدراسة وأبعادها تتبع توزيعًا طبيعيًا. وبالتالي، يمكن الاستنتاج بأن البيانات موزعة بشكل متماثل، مما يتيح استخدام الأساليب الإحصائية البارامترية التي تفترض هذا النوع من التوزيع.

ثالثاً:- التحليل الوصفي لاستجابات العينة

تتناول هذه الفقرة نتائج الوصف لاجابات عينة الدراسة ل (**142**) مبحوث ، وتحديد مستوى الاتفاق لملاءمة فقرات اداة القياس واتجاههم بواسطة التركيز على التحليلات الاحصائية الوصفية المتمثلة بـ (**المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والاهمية النسبية واهمية نسبية، ومستوى واتجاه الاجابة**) لكل فقرة من فقرات المتغيرات قيد الدراسة ، وعليه فمن اجل قياس مستوى واتجاه الاجابة فانه يمكن تبويب مقياس ليكرت الخماسي من اجل استخراج الفئات التي

يمكن من خلالها الحكم على مستوى واتجاه اجابة عينة الدراسة تجاه فقرات البحث من خلال تحديد الفئات بأيجاد المدى (5-1=4)، ومن ثم قسمة المدى على عدد الفئات (5) (5/4=0.80)، وبعد ذلك يضاف (0.80) الى الحد الادنى.

بينما قياس الاهمية النسبية فيتم من قسمة اقل واعلى فئة من فئات مستوى واتجاه الاجابة على اعلى تدرج في مقياس ليكرت الخماسي (5)، ويوضح الجدول (4) درجة مفاضلة مستوى واتجاه الاجابة.

الجدول (4) معيار توافر متغيرات الدراسة

الفئات	مستوى الاهمية النسبية	اتجاه الإجابة	الفئات	مستوى الإجابة
0.36– 0.01	ضعيف جداً	لا اتفق تماما	1.80 – 1	منخفض جدا
اكبر من 0.36 – 0.52	ضعيف	لا اتفق	2.60 – 1.81	منخفض
اكبر من 0.52 – 0.68	متوسط	محايد	3.40 – 2.61	متوسط
اكبر من 0.68 – 0.84	جيد	اتفق	4.20 – 3.41	مرتفع
اكبر من 0.84 – 1	ممتاز	اتفق تماما	5 – 4.21	مرتفع جدا

Akadiri O. P. (2011), Development of Multi-Criteria Approach for the Selection of:

Wolver Hampton, U. K.

جرى ترتيب الأبعاد وتفضيلها بناءً على قيمة الأهمية النسبية الأعلى ،إذ يُعد هذا المؤشر دلالة على أعلى مستويات التوافر والاهتمام للمصرف المدروس لتقييم الأبعاد والمتغيرات الرئيسة.

1- متغير قدرات الذكاء الاصطناعي: -

بشكل اجمالي يلخصان الجدول والشكل في ادناه ، ملخص النتائج بمتغير **قدرات الذكاء الاصطناعي** اذ يتضح انه حقق بصورة اجمالية وسطاً بلغ (**3.05**) بمستوى متوسط متجه نحو (الحياد) ، بانحراف معياري (**1.49**) حيث حقق اهمية نسبية له (**61.0%**) ، تشير النتائج الى ان مستوى اهتمام المصرف المدروس بقدرات الذكاء الاصطناعي كان متوسطاً، أما بالنسبة للأبعاد فقد اظهرت بعض التفاوت في الحياد ، على وفق النتائج وكما ياتي:

أ- بعد (**قدرات معالجة اللغة الطبيعية**) جاء بالمرتبة الاولى من حيث مستوى التوافر والاهتمام للمصرف المدروس ، اذ تحصل على اعلى اهمية نسبية قدرها (**62.0%**) ، ووسط الحسابي بلغ (**3.10**) ، وبانحراف معياري قدره (**1.49**) ، **وتبين النتائج أن المصرف المدروس يولي اهتمامًا متوسطًا بقدرات معالجة اللغة الطبيعية، ويتضح ذلك من خلال توفير التطبيق لخصائص مثل الترجمة التلقائية للنصوص أو الكلام من لغة أخرى كالإنجليزية، واستجابته لطلبات العملاء بلغة واضحة ودقيقة، فضلا عن قدرته المتوسطة على معالجة وتحليل اللغة المنطوقة والتعرف على الطلبات.**

ب- بعد (**التعلم الالي**) جاء بالمرتبة الثالثة من حيث مستوى التوافر والاهتمام للمصرف المدروس ، اذ تحصل على اهمية نسبية قدرها (**60.4%**) ، ووسط حسابي بلغ (**3.02**) ، وبانحراف معياري قدره (**1.56**) ، **وتشير النتائج إلى أن المصرف المدروس يظهر اهتمامًا متوسطًا بقدرات التعلم الآلي، ويتضح ذلك من خلال تمكين التطبيق من**

تحليل ردود وتعليقات العملاء وأخذها في الحسبان، بالإضافة إلى قدرة التطبيق على فهم نبرة صوت العميل وتوجيهه إلى قسم خدمة العملاء المختص.

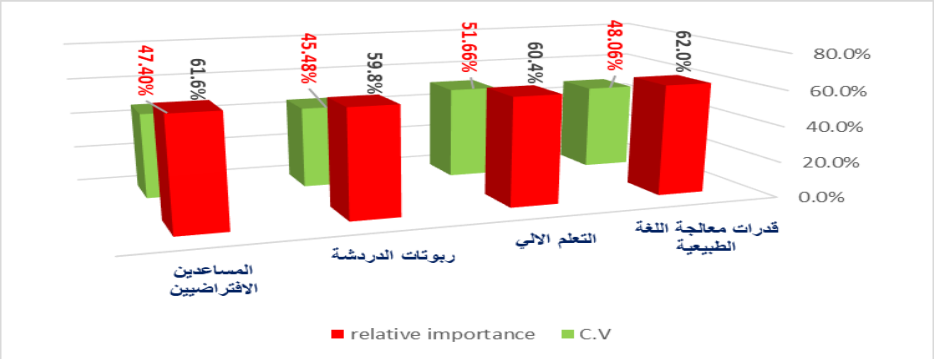
ت- بعد (**ربوتات الدردشة**) جاء بالمرتبة الاخيرة من حيث مستوى التوافر والاهتمام للمصرف المدروس ، اذ تحصل على اقل اهمية نسبية قدرها (**59.8%**) ، ووسط حسابي بلغ (**2.99**) ، وبانحراف معياري قدره (**1.36**)، **وتبين النتائج أن المصرف المدروس يولي اهتمامًا متوسطًا بربوتات الدردشة، ويتضح ذلك من خلال مساهمة التطبيق في التواصل المتكرر مع العملاء بنفس مستوى الكفاءة، فضلا عن قدرته المتوسطة على تلبية احتياجات العملاء دون الحاجة إلى انتظار.**

ث- بعد (**المساعدين الافتراضيين**) جاء بالمرتبة الثانية من حيث مستوى التوافر والاهتمام للمصرف المدروس ، اذ تحصل على اهمية نسبية قدرها (**61.6%**) ، ووسط حسابي بلغ (**3.08**) ، وبانحراف معياري قدره (**1.46**) ، **وتشير النتائج إلى أن المصرف المدروس يظهر اهتمامًا متوسطًا بالمساعدين الافتراضيين، ويتضح ذلك من خلال مساعدة التطبيق في تحويل المحتوى الصوتي إلى نص مكتوب وتقديم ترجمة فورية للعميل، فضلا عن قدرته المتوسطة على تتبع مسار طلب محدد وتحديد نقاط التوقف وإرسال إشعارات بشأنها.**

"الجدول (5) خلاصة المؤشرات الوصفية لأبعاد متغير قدرات الذكاء الاصطناعي"

ت	ابعاد متغير قدرات الذكاء الاصطناعي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الأهمية النسبية	مستوى الإجابة	اهمية نسبية	التسلسل
1	قدرات معالجة اللغة الطبيعية	3.10	1.49	محايد	62.0%	متوسط	48.06%	1
2	التعلم الالي	3.02	1.56	محايد	60.4%	متوسط	51.66%	3
3	ربوتات الدردشة	2.99	1.36	محايد	59.8%	متوسط	45.48%	4
4	المساعدين الافتراضيين	3.08	1.46	محايد	61.6%	متوسط	47.40%	2
	متغير قدرات الذكاء الاصطناعي	3.05	1.49	محايد	61.0%	متوسط	48.15%	

"المصدر : مخرجات برنامج SPSS V.28"



"شكل (2) الاهمية نسبية لأبعاد متغير قدرات الذكاء الاصطناعي"

"المصدر : مخرجات برنامج SPSS V.28"

2- متغير جودة الخدمة الرقمية

بشكل اجمالي يلخصان الجدول والشكل في ادناه ، النتائج ذات العلاقة بمتغير **جودة الخدمة الرقمية** ، اذ يتضح انه حقق بصورة اجمالية وسطاً بلغ (**3.59**) بمستوى عالي وقريب جدا من المتوسط ويتجه نحو (الاتفاق) ، بانحراف معياري (**1.24**) حيث حقق اهمية نسبية له (**71.8%**) ،و تشير النتائج الى ان مستوى الاهتمام والتوافر في المصرف المدروس **لجودة الخدمة الرقمية** كان عاليا وقريب جدا من المتوسط، أما بالنسبة للأبعاد فشهدت بعض التفاوت في الحياد الى الارتفاع ، على وفق النتائج الاتية :

أ- بعد (**الكفاءة**) جاء بالمرتبة الثانية من حيث مستوى التوافر والاهتمام للمصرف المدروس ، اذ تحصل على اهمية نسبية قدرها (**83.8%**) ، ووسط حسابي بلغ (**4.19**) ، وبانحراف معياري قدره (**1.01**) ،و **تشير النتائج إلى أن المصرف المدروس يتمتع بمستوى عالٍ من الكفاءة، ويتضح ذلك من خلال القدرة على إنجاز الطلبات في وقت قصير، فضلا عن عمل الخدمة بشكل صحيح من المحاولة الأولى.**

ب- بعد (**الأمان**) جاء بالمرتبة الاولى من حيث مستوى التوافر والاهتمام للمصرف المدروس ، اذ تحصل على اعلى اهمية نسبية قدرها (**91.8%**) ، ووسط حسابي بلغ (**4.59**) ، وبانحراف معياري قدره (**0.85**) ، حيث **تؤكد النتائج على أن المصرف المدروس يوفر مستوى أمان عالٍ جدًا، ويتجلى ذلك في الثقة العالية بحماية المعلومات المقدمة، والشعور بالأمان عند مشاركة البيانات الحساسة، وغياب أي مخاطر محتملة عن فقدان المعلومات الشخصية .**

ت- بعد (**التوافر**) جاء بالمرتبة الثالثة من حيث مستوى التوافر والاهتمام للمصرف المدروس ، اذ تحصل على اهمية نسبية قدرها (**74.2%**) ، ووسط حسابي بلغ (**3.71**) ، وبانحراف معياري قدره (**1.45**) ، و**تؤكد النتائج على أن المصرف المدروس يتميز بمستوى عالٍ من توافر وجودة الخدمة المصرفية، ويتجلى ذلك في إتاحة الخدمة بشكل كامل لتلبية جميع الطلبات، وعدم انشغالها عن استقبال أي طلب في أي وقت، وإمكانية الوصول الدائم إليها.**

ث- بعد (**المتعة**) جاء بالمرتبة الاخيرة من حيث مستوى التوافر والاهتمام للمصرف المدروس ، اذ تحصل على اقل اهمية نسبية قدرها (**49.4%**) ، ووسط حسابي بلغ (**2.47**) ، وبانحراف معياري قدره (**1.28**) ، حيث **تؤكد النتائج على أن المصرف المدروس يتميز بمستوى ضعيف من عنصر المتعة في تقديم خدماته، ويتجلى ذلك في غياب الأجواء المرحة، وعدم تقديم الخدمة بأسلوب مبهج أو مثير للاهتمام.**

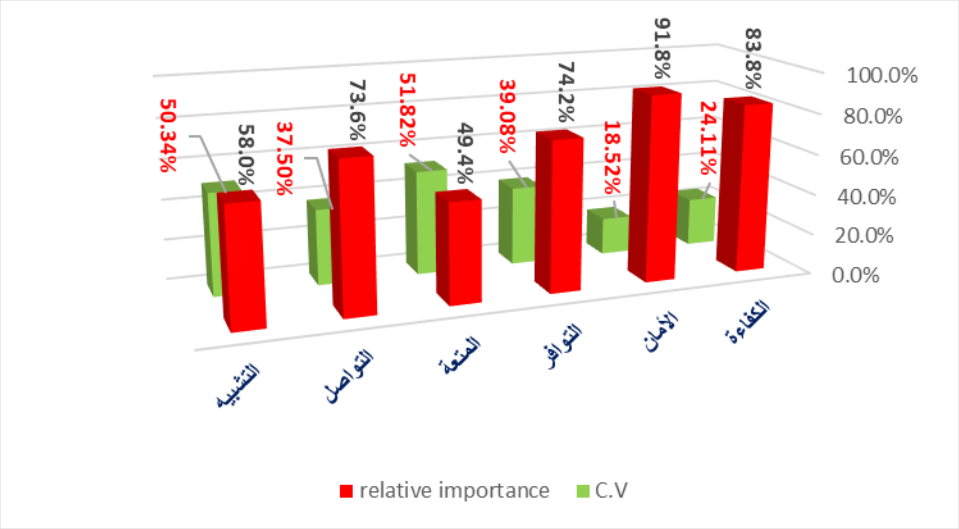
ج- بعد (**التواصل**) جاء بالمرتبة الرابعة من حيث مستوى التوافر والاهتمام للمصرف المدروس ، اذ تحصل على اهمية نسبية قدرها (**73.6%**) ، ووسط حسابي بلغ (**3.68**) ، وبانحراف معياري قدره (**1.38**) ، و**تؤكد النتائج على أن المصرف المدروس يتميز بمستوى عالٍ من جودة التواصل مع العملاء، ويتجلى ذلك في توفير معلومات اتصال مفصلة للحصول على مساعدة بشرية عند الحاجة، وتقديم خدمة متابعة لاحتياجات العملاء من قبل المساعدين، وتوفير مساعدين بشريين متاحين للتواصل المباشر عند الضرورة.**

ح- بعد (**التشبيه**) جاء بالمرتبة الخامسة من حيث مستوى التوافر والاهتمام للمصرف المدروس ، اذ تحصل على اهمية نسبية قدرها (**58.0%**) ، ووسط حسابي بلغ (**2.90**) ، وبانحراف معياري قدره (**1.46**) ، **وتؤكد النتائج على أن المصرف المدروس يتميز بمستوى متوسط من التشبيه والتخصيص في تقديم خدماته، ويتجلى ذلك في التوافر المتوسط لأنشطة استجابة الخدمة بشكل شخصي لكل طلب وحالة، وتوفير الخدمة لإمكانية التنبؤ المتوسط بالطلبات المستقبلية للعميل، وإمكانية التعرف التدريجي المتوسط على العميل.**

"الجدول (6) خلاصة المؤشرات الوصفية لأبعاد متغير جودة الخدمة الرقمية"

ت	ابعاد متغير جودة الخدمة الرقمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الأهمية النسبية	مستوى الإجابة	اهمية نسبية	التسلسل
1	الكفاءة	4.19	1.01	اتفق	83.8%	مرتفع	24.11%	2
2	الأمان	4.59	0.85	اتفق تماما	91.8%	مرتفع جدا	18.52%	1
3	التوافر	3.71	1.45	اتفق	74.2%	مرتفع	39.08%	3
	المتعة	2.47	1.28	لا اتفق	49.4%	ضعيف	51.82%	6
	التواصل	3.68	1.38	اتفق	73.6%	مرتفع	37.50%	4
	التشبيه	2.90	1.46	محايد	58.0%	متوسط	50.34%	5
	متغير جودة الخدمة الرقمية	3.59	1.24	اتفق	71.8%	مرتفع	34.49%	

"المصدر : مخرجات برنامج SPSS V.28"



"شكل (3) الاهمية النسبية لأبعاد متغير جودة الخدمة الرقمية"

رابعاً:- اختبار فرضيات الدراسة

ضمن هذه الفقرة سيجري اختبار فرضيات البحث تباعا و كما ياتي :

1- **الفرضية الرئيسة الاولى (H1): (توقعت الفرضية عدم وجود ارتباط دال احصائياً بين قدرات الذكاء الاصطناعي وبين جودة الخدمة الرقمية)** ، أظهرت نتائج الجدول وجود ارتباط طردي قوي ودال إحصائيًا بين قدرات الذكاء

الاصطناعي وجودة الخدمة الرقمية، حيث بلغت درجة الارتباط **(0.864)** وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد في العلوم الاجتماعية **(0.05)**. وبناءً على ذلك، تم قبول الفرضية، **مما يشير إلى أن زيادة اهتمام المصرف المدروس بتطبيق قدرات الذكاء الاصطناعي يرتبط بشكل إيجابي بتعزيز جودة خدماته الرقمية.**

جدول (7) علاقة الارتباط بين قدرات الذكاء الاصطناعي وجودة الخدمة الرقمية

		جودة الخدمة الرقمية
قدرات الذكاء الاصطناعي	Pearson Correlation	0.864 **
	Sig. (2-tailed)	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى مخرجات SPSS V.26.

2- **الفرضية الرئيسة الثانية (H2):** "تنص الفرضية الرئيسة" السادسة على: (**عدم وجود تأثير دال احصائياً للتحول الرقمي في جودة الخدمة الرقمية**).

لقياس قوة الارتباط بين الفقرات وأبعادها، ولتحديد مدى انتماء كل فقرة للبُعد الذي صُممت لقياسه - وهو ما يُعرف أحيانًا بنمذجة المعادلة الهيكلية (Structural Equation Modeling, SEM) ، تم استخدام هذا الأسلوب كمرتكز أساسي للتحليل العاملي التوكيدي (.(Confirmatory Factor Analysis CFA)) ،يتعامل التحليل العاملي التوكيدي مع عدد كبير من المتغيرات بهدف اختزالها إلى مجموعة أقل من خلال تقييم مدى انتماء كل فقرة للبُعد النظري الذي وُضعت لقياسه. ولضمان تفسير دقيق للتحليل العاملي التوكيدي لمتغيرات الدراسة، كان من الضروري أن تحقق هذه المتغيرات معايير جودة المطابقة، كما هو موضح في الجدول التالي الذي يلخص مؤشرات جودة المطابقة وفقًا لمنهجية نمذجة المعادلة الهيكلية.

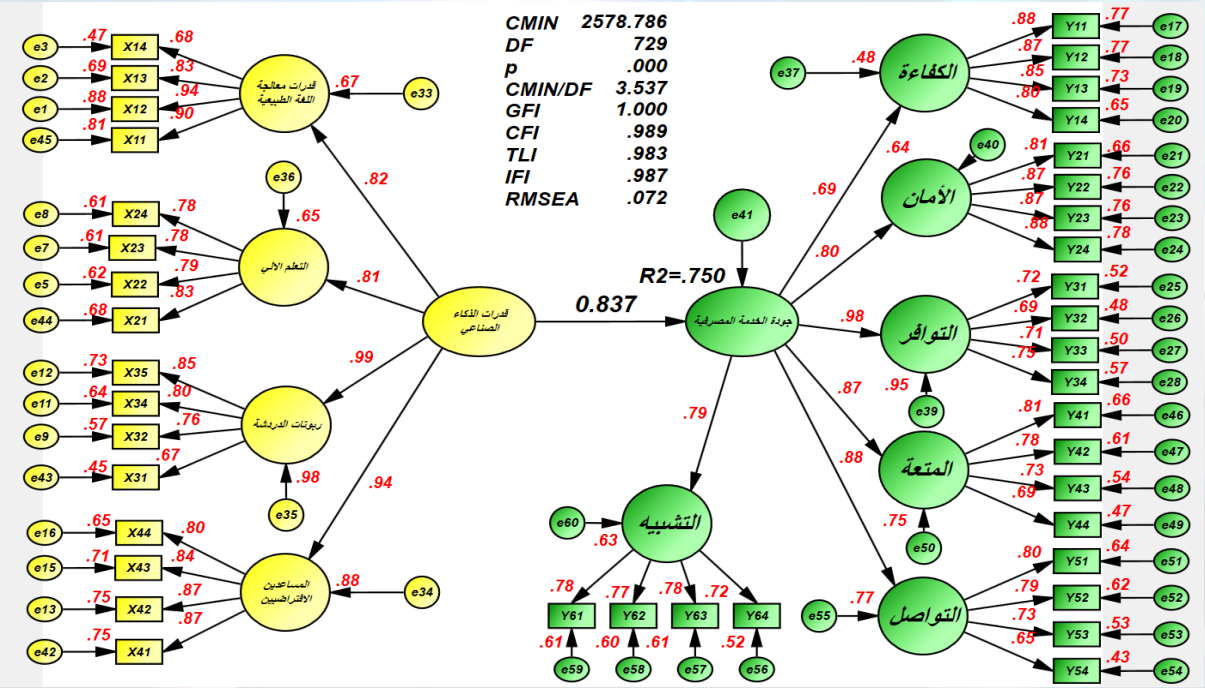
جدول (7) مؤشرات جودة المطابقة حسب معادلة النمذجة الهيكلية

المؤشر	القاعدة
النسبة بين قيمة (x2) ودرجات الحرية(CIMN/df)	أقل من (0.05) جيد، أقل من (0.02) مطابق، أكبر من (0.05) مرفوض
مؤشر جودة الملاءمة(GFI)	نطاق القيمة بين (0) - (1)، قاعدة القبول أكبر من (0.90) أكبر من (0.95) مطابق
مؤشر الملاءمة المقارنة(CFI)	
مؤشر تاكر لويس(TLI)	
خطأ الجذر التربيعي المتوسط للتقريب (RMSEA)	أقل من (0.05) مطابق، القيم بين (0.05 -0.08) جيد، القيم بين (0.10 -0.08) متوسط، القيم أكبر من (0.10) مرفوض
معدل تشبع الفقرة	أكبر من 0.40

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على Hair et al. (2010)

أظهرت الدراسة من خلال نموذج هيكلي تم التحقق من موثوقيته ومعقوليته،بالاعتماد على معايير جودة الملاءمة التي تجاوزت المؤشرات المطلوبة بالاعتماد على **(Hair et al. 2010)** ، المذكورة في جدول رقم (7).

تشير نتائج مؤشرات جودة المطابقة لنموذج المعادلة الهيكلية إلى مستوى مرتفع من التطابق، حيث بلغت قيمة مؤشر جودة التوافق **(GFI) (1.00)**، ونسبة مربع كاي إلى درجة الحرية (3.537)، وجذر متوسط مربع خطأ التقريب **(RMSEA) (0.072)**، فضلا عن تجاوز تشبعات الأوزان الانحدارية العاملية **(0.40)**. وتؤكد هذه النتائج وجود علاقة إيجابية قوية وذات دلالة إحصائية بين قدرات الذكاء الاصطناعي وجودة الخدمة الرقمية. وقد أظهر النموذج الهيكلي قوة هذه العلاقة، حيث تبين أن زيادة قدرات الذكاء الاصطناعي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة المعنوية في جودة الخدمة الرقمية بمقدار **(0.837) (p < 0.001، القيمة الحرجة = 15.765، الخطأ المعياري = 0.069)**. وبناءً على هذه النتائج، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، **مما يدل بشكل قاطع أن زيادة الاهتمام بقدرات الذكاء الاصطناعي في المصرف من خلال تمكين التطبيق من اقتراح عروض وخدمات مخصصة بناءً على سلوك العميل، وتقديم توصيات مستندة إلى تفضيلات المعاملات السابقة، وإحالة العملاء إلى المساعدين المناسبين (افتراضيين أو بشريين) حسب احتياجاتهم، وتوفير اهتمام فوري للعملاء بغض النظر عن حجم الإقبال، وتحليل سلوك العملاء لربطهم بمستوى ونوع الخدمة المفضلة، والتنبؤ بالوقت اللازم لتنفيذ الطلبات بناءً على بيانات سابقة، وتوفير ترجمة آلية للغة الإنجليزية - يرتبط ارتباطًا وثيقًا بارتفاع جودة الخدمة الرقمية.**



الشكل (4) الانموذج الهيكلي لقدرات الذكاء الاصطناعي في جودة الخدمة الرقمية

"**المصدر:** اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحزمة الاحصائية "AMOS.V.26".

تشير النتائج إلى أن قدرات الذكاء الاصطناعي تساهم بشكل ملحوظ في تعزيز من جودة الخدمة الرقمية، ولكنها تفسر فقط (75.0%) من هذا التحسن، مما يعني وجود عوامل أخرى غير مدروسة تؤثر بنسبة (25.0%) على جودة الخدمة الرقمية.

الجدول (8) النتائج النهائية للتأثير المباشر بين قدرات الذكاء الاصطناعي وجودة الخدمة الرقمية

المسار			التقدير المعياري	الخطأ المعياري	القيمة الحرجة	قيمة R^2	Sig.
قدرات الذكاء الاصطناعي	<--	جودة الخدمة الرقمية	0.837	0.069	15.765	75.0%	0.000

"**المصدر:** اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحزمة الاحصائية "AMOS.V.26".

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

اولا/ الاستنتاجات

1- تتصف القدرات المعتمدة في المصرف بامكانية تجاوبها السلس والمفهوم مع العميل من خلال المعلومات التي توفرها له.
2- ضعف قدرات التطبيقات المعتمدة في معالجة اللغة المنقولة صوتيا (المقاطع الصوتية المسجلة او الحية) وضعف امكانيات تحليلها او التعرف على الطلبات من خلالها) حيث ان هذه التطبيقات تتعثر في فهم الطلبات الصوتية .
3- ان التطبيقات المعتمدة تمتلك امكانية التنبؤ بالوقت المطلوب لانجاز كل معاملة او طلب بناء على التجارب السابقة لمعاملات مشابهة لذات العميل او لعملاء اخرين ، وهي صفة مهمة تساعد المصرف في تحديد الاوقات المطلوبة لانجاز المعاملات والخدمات المطلوب تقديمها .
4- صعوبة تعرف التطبيقات المعتمدة على البصمة الصوتية للعملاء ومن الممكن ان ترتبط هذه القدرة للتطبيق مع قدرات معالجة المقاطع الصوتية المشار اليها سابقا اي ان على المصرف ان يكرس جزء من جهود تطويره للخدمة الى تبني التطبيقات التي تحسن امكانية التعامل مع المقاطع والبصمات الصوتية للعملاء وتعمل على ربطها بشكل دقيق مع الطلبات المقدمة .
5- ان التطبيقات المعتمدة تساعد بشكل ايجابي في التواصل مع العملاء بشكل متكرر وبذات الكفاءة مما يعكس دور واهمية هذه التطبيقات في تجاوز الاخطاء البشرية التي تحدث لدى تقديم الخدمات الروتينية التي يتم تكرارها باستمرار.
6- ضعف قدرات التطبيقات المعتمدة في احالة العملاء الى مساعدين بشريين او افتراضيين وفقا لطبيعة حاجة كل عميل مما يترتب عليه مراجعة اسلوب وخوارزميات الاستجابة المحددة لتلك التطبيقات.
7- يطلق المصرف سنويا عشرات العروض المتعلقة بالخدمات المصرفية ويتبنى المصرف تطبيقات تساعد في اقتراح عروض تسويقية او خدمات مخصصة بناء على سلوك كل عميل وهي غالبا مرتبطة بخوارزميات تعتمد الية نظام التوصية في العروض.

8- ضعف قدرات التطبيقات المعتمدة في كتابة نسخة خطية عن طلب صوتي مع ضعف امكانيات الترجمة من والى لغات اخرى ويمكن ان ترتبط هذه النقطة بالاستنتاجين الثاني والرابع حيث يمكن تنفيذ هذه الامكانات من خلال تركيز العمل على تحليل المقاطع الصوتية .

9- تتصف الخدمات الرقمية المقدمة من المصرف بشكل عام بمستوى عال من الكفاءة ابتداء من التصميم الرصين لواجهة تطبيق الخدمة وانتهاء بالحصول على الخدمة من قبل العميل بشكل صحيح ومن المرة الاولى.

10- تتصف الخدمات الرقمية المقدمة من قبل المصرف بمستوى عال من الامان سواء ما يتعلق بحفظ المعلومات الشخصية التي يقدمها العميل وانتهاء بالمعلومات المتعلقة بمعاملاته المالية حيث ان المصرف يبذل جهودا استثنائية للحفاظ على امنية البيانات ورفع مستوى الثقة من خلال اعتماده على احدث التقنيات الامنية .

11- تواجه الخدمات المقدمة من حين لاخر توقفات طارئة بسبب اعطال يعتقد ان اغلبها يتعلق بضعف او انقطاع خدمة الانترنت وهذه التوقفات تؤثر بشكل مباشر على امكانية الوصول الى الخدمات الرقمية في اي وقت .

12- تفتقر الخدمات المقدمة الى التصميم المبهج من حيث الالوان او اسلوب التقديم للمعلومات فضلا عن تقديم الخدمة بشكل ممتع يجعل من التعامل مع خدمات المصرف تجربة مسلية وممتعة لا يشعر معها العميل بملل الانتظار .

13- ضعف قدرات التطبيقات المعتمدة في التنبؤ بالطلبات المستقبلية للعميل مما يترتب عليه ضعف امكانية الاستعداد لتقديم خدمات مستقبلية .

ثانيا/ التوصيات

1- ضرورة ايلاء الاهمية الكافية لاستعمال قدرات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال التعرف على البصمة الصوتية ،حيث تعد من الادوات المهمة جدا في التحقق من هوية العميل وتوفير مستويات متقدمة من الامان سيما وان المصرف يعطي الاولوية لعامل الامان في تقديم خدماته، ولهذا الغرض يمكن استعمال الشبكات العصبية العميقة (Deep natural networks) لتحديد وتحليل السمات الصوتية بدقة عالية مع ملاحظة اهمية انشاء قاعدة بيانات لتخزين السمات الصوتية للعملاء .

2- ضرورة التحول بشكل كبير نحو استعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تعمل على تحويل الاصوات الى نصوص مع امكانية الترجمة الى اكثر من لغة وهي من ضمن الاتجاهات العالمية في مجال تقديم الخدمات وفي هذا المجال يمكن للمصرف استثمار ادوات الذكاء الاصطناعي محدودة التكلفة مثل (Descript) ، او (Otter . ai) او اداة (Fathom) ، او (Mac Whisper) ، علما ان جميعها تمتلك خاصية التعامل مع مختلف انواع الاجهزة .

3- ضرورة اتجاه المصرف لتكريس جهوده في مجال تطوير قابلية تطبيقات الذكاء الاصطناعي المعتمدة من خلال زيادة امكانية احالة العميل الى مساعدين بشريين او افتراضيين بحسب نوعية الطلب او المعاملة.

4- اهمية معالجة مشاكل التوقفات الطارئة وهي في الحقيقة غالبيتها يتعلق بانقطاع خدمة الانترنت وهنا على ادارة المصرف ان تعمد الى اعادة النظر بمستوى خدمة الاتصال التي تعتمدها لغرض استمرار تقديم خدماتها الى العملاء على مدار الساعة.

5- اهمية اعادة النظر باسلوب تصميم واجهة تقديم الخدمات فبالرغم من كونها تقدم معلومات وافية وواضحة الا ان تصميمها يفتقد لعنصر الابهاج والمتعة سواء من حيث التصميم او الالوان ، حيث ان الاتجاه العالمي في مجال تصميم واجهات تقديم الخدمات للعملاء غالبا ما يتم عند تصميمه الاخذ بنظر الاعتبار قضايا التسلية والمتعة لتجنب العميل الشعور بالملل اثناء مدة انتظاره او تلقيه للخدمة.

6- ضرورة استعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تعتمد اسلوب التنبؤ بالطلبات المستقبلية للعملاء بناء على قاعدة بيانات حركة واسلوب العميل في طلب الخدمة مما يترتب عليه امكانية تحديد توقعات الطلبات المستقبلية لكل عميل بشكل مستقل والذي يرتبط به قضايا تحسين وسرعة اداء الخدمة فور طلبها .

7- اهمية اتجاه المصرف للتوسع في استعمال روبوتات الدردشة والتي تعد اتجاها عالميا في الوقت الحالي سيما مع انخفاض اسعار تبني هذا النوع من التطبيقات وتوفير في الموارد البشرية لغرض القيام بمهام اخرى.

8- ضرورة اجراء دراسة شاملة وموسعة لكافة موارد المصرف ونوعية ومستوى الخدمات التي يقدمها لغرض تحويل تقديم الخدمة بشكل كامل من خلال الاعتماد الكلي على تطبيقات الذكاء الاصطناعي سيما ان اكثر من (90%) من هذه الخدمات يمكن اجراءها عن بعد.

9- اهمية قيام الباحثين في نطاق حقل الخدمات المصرفية باجراء العديد من الدراسات حول موضوع استثمار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تقديم الخدمات المصرفية سيما في مجال (دراسة مدى كفاية البنى التحتية للمصارف في تبني هذا التحول) او في مجال (العوائق او التحديات التي تواجه ادارات المصارف او العملاء في التوجه لتطبيق واستعمال قدرات الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات او انجاز العمليات الداخلية).

المصادر

1- خضير ، جنان محمد (2018) الاستخبارات الاستراتيجية ودورها في تحقيق جودة الخدمة المصرفية : دراسة تحليلية لاراء عينة من المصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية . بحث دبلوم عالي ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، جامعة كربلاء.

2- مرزوق، عبد العزيز علي ، واسماعيل ، عمار فتحي موسى (2024). دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الخدمات الرقمية : دراسة تطبيقية ، مجلة راية الدولية للعلوم التجارية ، مج 3، ع 10.

3- *Akadiri O. P. (2011), Development of Multi-Criteria Approach for the Selection of : Wolver Hampton, U. K.*

4- *Almheriri, Hamad Mohamad, Ahmad, Syed, Zamberi, Abu Bakar , Abdul Rahim , Khalid , Khalizani (2022). Artificial intelligence capabilities and organizational creativity : contributing factors to the united Arab Emirates government organizational performance . journal of modeling in management (1746-5664). DOI : 10. 1108/ JM2-11 2022-0272).*

5- *Benko, A., &Lányi, C. S. (2009). History of artificial intelligence. In Encyclopedia of Information Science and Technology, Second Edition (pp. 1759-1762). IGI Global*

6- *Bharadwaj, A.S. (2000), "A resource-based perspective on information technology capability and firm performance: an empirical investigation", MIS Quarterly, Vol. 24 No. 1, pp. 169-196, doi: 10.2307/3250983.*

7- *Chowdhury, M., & Sadek, A. W. (2012). Advantages and limitations of artificial intelligence. Artificial intelligence applications to critical transportation issues, 6(3), 360- 375.*

8- *D, Muhortov(2024) Application intelligence in crisis management of an organization) Acual direction of scientific researchers of XXI century of theory and practice. 12(4) :198-209.*

9- *Devapitchai, Joel Jebedurai, ets (2024) . Application of artificial intelligence techniques in modern banking sectors . DOI : 104018/ 979-8-3693-1511-8CHO14.*

10- *Gomes, Sofia, Lopes, Joao M, & Nogueira,Elisabete (2025) Anthropomorphism in artificial intelligence: a game-changer for brand marketing. Future business journal . 11.2.*

11- *Hadid, Khattab Ibrahim. Soon ,Ng Kim. Amreeghah, Ali Abusalah Elmabrok.(2022). The Effect of Digital Banking Service Quality on Customer Satisfaction: A Case Study on the Malaysian Banks, Asian Journal of Applied Science and Technology, published by AJAST, 4(1).*

12- *Hair, Jr. J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2010). "Multivariate Data Analysis: A Global Perspective". London: Pearson.*

13- *M. Anbukarasi (2025) . role of machine intelligence in finance and banking industry . international journal of scientific research . 09 (02): 1-9*

14- *Manis, K.T. and Madhavaram, S. (2023), "AI-enabled marketing capabilities and the hierarchy of capabilities: conceptualization, proposition development, and research avenues", Journal of Business Research, Vol. 157, p. 113485, doi: 10.1016/j.jbusres.2022.113485.*

15- *Mariani, M.M., Machado, I., Magrelli, V. and Dwivedi, Y.K. (2023), "Artificial intelligence in innovation research: a systematic review, conceptual framework, and future research directions",Technovation, Vol. 122, p. 102623, doi: 10.1016/j.technovation.2022.102623.*

16- *Noor, Nurhafihz, Hill, Sally Rao& Troshani, Indrit (2022) Developing a service quality scale for artificial intelligence service agents. European Journal of Marketing, doi: 10.1108/EJM-09-2020-0672.*

17- *Othayath , Poornima Kapadan, Khann, Shivi(2025) https://www.researchgate.net/publication/390003382_Implementation_of_Artificial_Intelligence_and_Chatbot_for_the_Enhancement_of_New_Age_Banking_Systems_A_Systematic_Review*

ملحق رقم (1)

يوضح تفريغ اجابات العينة وفقا للبعدين المستقل والمعتمد

اولا/ ابعاد المتغير المستقل (الذكاء الاصطناعي)

ت	الفقرات أ. قدرات معالجة اللغة الطبيعية	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
1	يعالج التطبيق اللغة الطبيعية المكتوبة عبر المراسلات التي يجريها العميل.	45	62	2	2	31
2	يعالج التطبيق اللغة المنقولة صوتيا ويحللها بدقة ويتعرف على الطلب.	13	2	6	75	46

3	يرد التطبيق على طلبات العملاء بلغة سلسة ومفهومة ودقيقة.	92	19	14	17	0
4	يوفر التطبيق الترجمة التلقائية للنص او الكلام من لغة مغايرة كالانجليزية مثلا.	10	6	33	81	12
ت	الفقرات ب. التعلم الالي	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
5	يتمكن التطبيق من فهم نبرة صوت العميل وتوجيهه الى خدمة العملاء المناسبة.	14	2	3	40	83
6	يتمكن التطبيق من رصد ردود العملاء وتعليقاتهم وياخذها بنظر الاعتبار.	17	2	17	88	18
7	يساعد التطبيق في التنبؤ بالوقت المطلوب لكل طلب بناء على التجارب السابقة لطلبات مشابهة.	79	33	5	12	13
8	يحلل التطبيق سلوك كل عميل ويتم ربطه بمستوى ونوع الخدمة التي يفضلها.	42	75	0	13	12
ت	الفقرات ج. روبوتات الدردشة	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
9	يساعد التطبيق في التواصل مع العملاء بشكل متكرر بنفس الكفاءة.	35	92	8	7	0
10	يساعد التطبيق في تلبية احتياجات العملاء دون انتظار .	38	18	0	71	15
11	يوفر التطبيق اهتمام فوري بالرغم من وجود عدد كبير من العملاء في الوقت نفسه.	20	15	5	81	21
12	يحيل التطبيق العملاء الى مساعدين افتراضيين او بشريين حسب طبيعة حاجة كل عميل.	12	21	3	83	23
ت	الفقرات د. المساعدين الافتراضيين	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
13	يساعد التطبيق في تتبع مسار طلب معين وتحديد حالات التوقف التي تحصل للطلب مع ارسال الاشعار بذلك.	12	6	23	90	11
14	يساعد التطبيق في كتابة نسخة خطية عن محتوى صوتي والترجمة المباشرة للعميل.	4	2	7	87	42
15	يقدم التطبيق توصيات للعمل بناء على تفضيلات سابقة لمعاملات اجراها العميل.	64	17	33	21	7
16	يساعد التطبيق في اقترح عروض تسويقية او خدمات مخصصة بناء على سلوك العميل.	93	18	15	7	9

ثانيا/ اجابات العينة للمتغير التابع جودة الخدمة الرقمية

ت	الفقرات أ/ الكفاءة	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما

1	تعمل الخدمة بشكل صحيح من المحاولة الأولى	49	62	18	13	0
2	استطيع انجاز طلبي في وقت قصير	85	22	19	4	12
3	تصميم واجهة الخدمة يوفر المعلومات اللازمة وبوضوح	93	37	8	4	0
4	تلبي الخدمة كافة المتطلبات وبكل دقة	54	52	20	16	0
ت	الفقرات ب/ الأمان	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
5	لا يوجد أي خطر خسارة يمكن ان يحدث عند الافصاح عن معلوماتي الشخصية.	101	22	12	7	0
6	اشعر بالامان عند تقديم معلومات مهمة.	113	12	0	6	11
7	اثق بان المعلومات لدى مقدم الخدمة محمية بشكل محكم.	98	26	18	0	0
8	اثق بان معلوماتي الشخصية لن يساء استعمالها	117	22	3	0	0
ت	الفقرات ج/ التوافر	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
9	يمكن الوصول الى الخدمة بشكل دائم	97	26	12	7	0
10	لا تنشغل الخدمة عن استلام أي طلب وفي أي وقت	113	21	8	0	0
11	الخدمة متاحة بشكل كامل لتغطية جميع الطلبات	42	13	55	18	14
12	لا تواجه الخدمة أي توقفات وان كانت طارئة.	12	18	15	43	54
ت	الفقرات د/ المتعة	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
13	تقدم الخدمة في اجواء من المرح	12	22	39	67	2
14	تقدم الخدمة بشكل مبهج	9	21	44	53	15
15	تقدم الخدمة بشكل مثير للاهتمام	21	13	11	33	64
16	تقدم الخدمة بشكل ممتع	13	22	4	32	71
ت	الفقرات ه/ التواصل	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
17	يوفر المصرف مساعدون بشريون للتواصل مع العملاء عند الحاجة	65	22	39	14	2
18	يوفر المصرف خدمة المتابعة لحاجات العملاء مع المساعدين	61	33	32	16	0
19	توفر الخدمة معلومات اتصال مفصلة عند الحاجة الى مساعدة بشرية	85	29	11	8	9
20	يسهل الوصول الى طلب المساعدة البشرية عند استعمال الخدمة.	19	28	19	24	52

ت	الفقرات و/ التشبيه	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
21	يمكن ان توفر الخدمة امكانية التعرف التدريجي على العميل	12	22	39	67	2
22	توفر الخدمة امكانية التنبؤ بالطلبات المستقبلية للعميل.	9	21	44	13	55
23	تستجيب الخدمة بشكل شخصي لكل طلب ولكل حالة.	68	33	11	13	17
24	يتصف اسلوب تقديم الخدمة بامكانية التواصل الفعال كانسان باعتماد تطبيقات الذكاء الاصطناعي	25	28	4	24	61

ملحق رقم (2) اسماء السادة محكمي الاستبانة

ت	اللقب العلمي	اسم الأستاذ	التخصص	مكان العمل
1	أ.د	علي احمد فارس	ادارة مالية	جامعة كربلاء
2	أ.د	محمد تركي عبد العباس	ادارة انتاج	جامعة كربلاء
3	أ	صفاء عبد علي	ادارة انتاج	جامعة كربلاء
4	أ.م.د.	حيدر خضير جوان	ادارة مالية	جامعة كربلاء
5	م.د	امير غانم وادي	ادارة انتاج	جامعة كربلاء

دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق تجربة الزبون

م.د.احمد منخي كشيش

جامعة المثنى / كلية الإدارة والاقتصاد

ahmed_aljayashi@mu.edu.iq

م.د. رعد برزان محمد جواد

raadarg@gmail.com

م.م.مسلم جبار جندي

muslim.jabbar@mu.edu.iq

المستخلص:

تعمل المنظمات اليوم على استقطاب اكبر عدد من الزبائن من خلال الخدمات التي تقدمها، إذ تعتمد شركات التوصيل للتسوق عبر الانترنت على رضا الزبائن وتعمل على بناء صورة جيدة معهم، وبالتالي يجب ان تقدم تلك الشركات على استخدام آليات الذكاء الاصطناعي ومواكبة التطور التكنولوجي في تحقيق تجربة زبون مناسبة من خلال التفاعل والمعلومات وإمكانية الوصول والتخصيص ، إذ تحتاج الشركات في العمل على الترويج والتسويق لخدماتها والعمل على استقطاب زبائن جدد من خلال تجارب الزبائن الجيدة ، ويهدف هذا البحث في معرفة كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي في تحقيق تجربة الزبون وقد تم اجراء البحث على زبائن شركات التوصيل للتسوق عبر الانترنت في محافظة المثنى ، فقد تم اختيار عينة بلغت (211) من الزبائن وقد تم استخدام الاستبانة بوصفها الاداة الرئيسة لجمع البيانات وقد ركزت مشكلة الدراسة في كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في بناء تجربة زبون جيدة ، إذ لوحظ هناك تخوف وقلق من التسوق عبر الانترنت، وقد استعملت الدراسة العديد من الأساليب الاحصائية لتحليل البيانات كالوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار علاقة الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث ، وقد توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات اهمها ان هناك علاقة تأثير بين الذكاء الاصطناعي وتجربة الزبون، وقد قدم البحث مجموعة من التوصيات اهمها ضرورة اهتمام شركات التوصيل للتسوق عبر الانترنت بصورة ادق باستخدام واجهة تفاعل بسيطة ومناسبة لجميع الزبائن.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، تجربة الزبون

The role of artificial intelligence in achieving customer experience

Ahmed Mankhi Gshayyish[a]

ahmed_aljayashi@mu.edu.iq

Al-Muthanna University/ Iraq

Raad Brzan Mohammed Jawad[b]

raadarg@gmail.com

Muslim jabbar jundi

muslim.jabbar@mu.edu.iq

Abstract:

Today's organizations are working to attract the largest number of customers through the services they provide, as online shopping companies depend on customer satisfaction to build a good image with them, and therefore these companies must advance in the use of smart technology and keep pace with technological development in achieving a suitable customer experience through Interaction , Information, Accessibility ,Customization ,as companies need to work on customer sales via the Internet in Muthanna province, (211) customers were selected and the distinctive questionnaire was used as the main tool. The data focused on how artificial intelligence can build a good customer experience, because there is fear and anxiety about shopping via the Internet. The study used many statistics to analyze the data such as the mean and the secret deviation and test the relationship and influence between the various research problems. The study concluded a number of the most important of which is that there is a connection between artificial experiences and the customer experience. The research group provided the most important advice that should be paid attention to by online shopping companies more precisely using a simple, interactive interface that is suitable for all customers.

Keywords: artificial intelligence, customer, experience.

المقدمة: لقد غير ظهور الذكاء الاصطناعي ديناميات العمل ومن الأمور المهمة التي اصبح يؤثر عليها دوره في تخصيص تجربة الزبون، والدور الذي يتيحه للمنظمات لفهم أعمق لاحتياجات وتفضيلات كل زبون على حدة، وتقديم خدمات ومنتجات مصممة خصيصاً لتلبية تلك الاحتياجات ، اذ تعمل تقنيات الذكاء الاصطناعي في زيادة الإنتاجية والمساعدة في توفير الوقت والمجهود البشري ، لذلك نرى اعتماد اغلب المنظمات في اكثر اعمالها التي تؤديها على تقنيات الذكاء الاصطناعي والتي سهلت في مقدار الاتصال بالزبون والتعرف عليه وعلى تفضيلاته والمحتوى الذي يرغب في التعرض له ، وكذلك افضل الوسائل التي يتم استخدامها لإقناعه بالمنتج او الخدمة . وهذه المميزات بلا شك هو ما يبحث عنها أي مسوق، فلا أفضل من وجود آلة ذكية تقوم بتحليل الزبون طوال الـــ 24 ساعة بدون كلل أو ملل أو تعب، تعمل على توفير التقارير المفصلة وتصمم الخطط التسويقية، وترشح ما يناسب هذا الزبون وما يرضى الآخر، وترسم لك سيرة ذاتية خاصة بكل زبون وتفضيلاته. اذ عمل الذكاء الاصطناعي على تبسيط الإجراءات وتحسين تجربة الزبون بشكل كبير وزيادة التفاعلات والذي عمل على خلق فرص جديدة للمنظمة في تعزيز عملياتها من خلال تقديم تجارب أكثر فردية وتخصصية بجعلها أكثر فعالية وتناسبا مع احتياجات المستخدم والتي تعزز الولاء والثقة.

1.1 . مشكلة الدراسة:

طبق الذكاء الاصطناعي في العديد من المجالات الوظيفية والتجارية المختلفة ويعتبر مجال التسويق من المجالات المهمة التي ركزت على الذكاء الاصطناعي وعملت على دمجه في اعمالها، ويعتبر تحقيق تجربة الزبون من الأمور المهمة التي تركز منظمات الاعمال عليها وعلى النتائج التي تحققها من التجربة والحصول على الولاء واستدامة البقاء في التعامل مع المنظمة وعدم التحول الى المنظمات المنافسة ومن الوسائل التي تستخدم لهذا الغرض ونتيجة للتطورات ، إذ هناك تخوف وقلق كبير من استخدام التسوق عبر الانترنت وكذلك تخوف من التوصيل بالصورة المناسبة والسريعة للمنتجات التي يرغبها الزبائن وخصوصاً ان هناك منتجات تلبي حاجات الزبائن ويتم عرضها في أماكن بعيدة وكذلك هناك بعض التخفيضات التي قد تتم على المنتجات والاسعار المناسبة ، إضافة الى عدم وجود المنتجات التي تلبي حاجات الزبائن في الأسواق المحلية وخصوصاً في أوقات المناسبات وبالتالي يلجأ الزبائن الى التسوق عبر الانترنت ويحتاج الى شركات توصيل مناسبة لديها المرونة والسرعة في تلبية حاجاتهم وبالتالي فأن عمل تلك الشركات وبناء تجربة جيدة ومناسبة للزبائن سيجعل القرار الشرائي لهم

مختلف ويعمل على كسب زبائن جدد لديهم الرضا عن الخدمات المقدمة من قبل تلك الشركات وبالتالي تحقيق الولاء من الزبائن عن عملهم وبناءً على مشكلة الدراسة فأنه يمكن طرح عدة تساؤلات اهمها:

1- ما مستوى إدراك العينة للذكاء الاصطناعي وابعاده.

2- ما مستوى إدراك العينة لتجربة الزبون.

3- كيف يمكن للذكاء الاصطناعي من التأثير في تجربة الزبون والعمل على مواكبة التطور في استخدام التكنولوجيا من قبل المنظمة وسهولة إيصال المنتجات الى الزبائن عن طريق شركات التوصيل والتسوق عبر الانترنت.

4- الترويج للمنتجات عبر الانترنت والعمل على تقليل النظرة السلبية لدى الزبائن عن خدمات التسوق عبر الانترنت وشركات التوصيل وبناء تجربة زبون مناسبة وجيدة لهم والعمل على كسب زبائن جدد وتحقيق الولاء من الزبائن الحاليين.

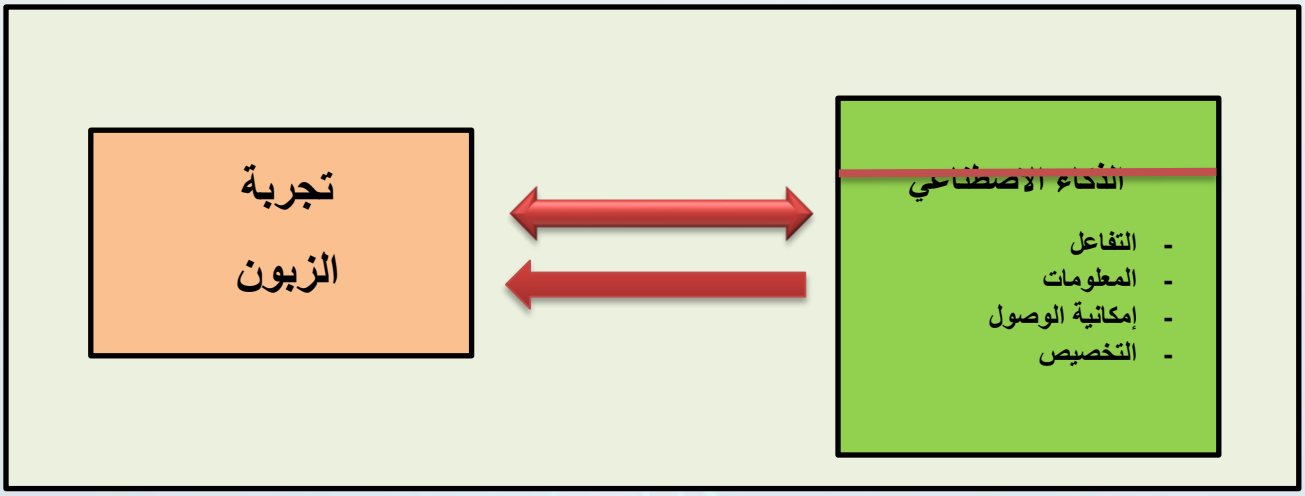
1. 2. اهمية الدراسة:

1. تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال التطرق الى دور الذكاء الاصطناعي الذي يعزز موقف المنظمة في استهداف الزبون والعمل على توفير تجربة متخصصة له مما يزيد من الموقف التنافسي للمنظمة في ظل التطور الحاصل في مجال التسويق والوسائل المتعمدة.
2. معرفة دور الذكاء الاصطناعي وكيفية استخدامه في تحسين الأداء التسويقي وتعزيز تجربة الزبون والتالي التوصل الى حالة الرضا الكاملة عما تقدمة المنظمة من منتج.
3. تسلط الدراسة الضوء على العوامل المرتكزة على الذكاء الاصطناعي ودورها في تجربة الزبون، والفوائد والتحديات التي تواجه تلك العملية.

1. 3. أهداف الدراسة:

1. تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء وتحليل مختلف جوانب الذكاء الاصطناعي، وبالتحديد دور الذكاء الاصطناعي في التسويق الالكتروني، من خلال فهم الوسائل المستخدمة والتي تعمل في التأثير على تخصيص تجارب الزبائن خلال التقنيات والوسائل التي تعزز ذلك.
2. معرفة تأثير الذكاء الاصطناعي في تخصيص تجربة الزبون.

3. الاستخدام الفعال لوسائل الذكاء الاصطناعي في تعزيز تجربة الزبون وتخصيصها لتناسب احتياجات ورغبات الزبائن.



4. الوصول الى نموذج يربط بين متغيرات وابعاد الدراسة.

5. تقديم توصيات من شانها تعزيز الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تخصيص تجربة الزبون.

4.1 المخطط الفرضي للبحث:

تم مراجعة الدراسات السابقة وعلى ضوء ذلك تم اعداد المخطط الفرضي للبحث وكما مثبت ادناه:

شكل رقم (1) المخطط الفرضي للبحث

المصدر: اعداد الباحثان

5.1 . فرضيات الدراسة: اعتمادًا على مسار المخطط الفرضي للبحث، تمت صياغة الفرضيات التالية:

❖ **الفرضية الرئيسة الأولى: توجد علاقة ارتباط معنوية بين متغير الذكاء الاصطناعي ومتغير تجربة الزبون.**

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية ادناه:

- الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ارتباط معنوية بين بعد التفاعل ومتغير تجربة الزبون.
- الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ارتباط معنوية بين بعد المعلومات ومتغير تجربة الزبون.
- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ارتباط معنوية بين بعد إمكانية الوصول ومتغير تجربة الزبون.
- الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ارتباط معنوية بين بعد التخصيص ومتغير تجربة الزبون.

❖ **الفرضية الرئيسة الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمتغير الذكاء الاصطناعي في متغير تجربة الزبون.**

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية ادناه:

- الفرضية الفرعية الأولى: **يوجد** تأثير ذو دلالة **معنوية** لبعد التفاعل في متغير تجربة الزبون.

- الفرضية الفرعية الثانية: **يوجد** تأثير ذو دلالة **معنوية** لبعد المعلومات في متغير تجربة الزبون.
- الفرضية الفرعية الثالثة: **يوجد** تأثير ذو دلالة **معنوية** لبعد إمكانية الوصول في متغير تجربة الزبون.
- الفرضية الفرعية الرابعة: **يوجد** تأثير ذو دلالة **معنوية** لبعد التخصيص في متغير تجربة الزبون.

6.1. الادوات الإحصائية المستخدمة في البحث: من أجل تحليل البيانات، استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية الموجودة في البرامج الاحصائية (Amos v.24)و (SPSS v.26) لتحليل البيانات والحصول على النتائج الدقيقة والتي يمكن أن تساعد في الوصول إلى الهدف والدقة. الاستنتاجات، ومن بين هذه الطرق ما يلي: معامل كرونباخ ألفا والإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي، معيار الانحراف). ومعامل الانحدار الخطي البسيط وكذلك معادلة النمذجة الهيكلية (SEM).

1. 7. أداة القياس: تتكون أداة قياس الدراسة من متغيرين رئيسين وكما موضح في الجدول (1) ، وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت المكون من خمس نقاط. تم أخذ الوضوح والدقة في الاعتبار عند صياغة فقرات المقاييس لإعطاء قدرة كبيرة على فهم المتغيرات والهدف.

الجدول (1) المتغيرات الرئيسة وأبعادها الفرعية التي تم معالجتها في الاستبانة

ت	متغيرات الدراسة	الابعاد الفرعية	عدد الفقرات	المصادر
1	الذكاء الاصطناعي	التفاعل، المعلومات، إمكانية الوصول، التخصيص	12	Ho & Chow,2023
2	تجربة الزبون	متغير احادي البعد	20	Olenius,2013
المجموع			32	

المصدر: اعداد الباحثان

8.1. عينة الدراسة: تمثلت عينة الدراسة بزبائن مواقع التسوق عبر الانترنيت وشركات التوصيل في محافظة المثنى والذي يشهد تصاعداً غير مسبوق في تلك الخدمات من خلال المنافسة الشديدة في العروض المقدمة من قبل المنظمات والترويج لها، وقد كان مقدار العينة (211) من الزبائن صالحة للتحليل، وقد تم تحديد حجم العينة بناءً على المعادلة (Thompson, 2012,59)، والتي تضمنت طريقة مبسطة لحسابها فقد كان حجم العينة المطلوب 211.

.الإطار النظري:

1.2. **الذكاء الاصطناعي:** أصبح الذكاء الاصطناعي أمر بالغ الأهمية للمنظمات اليوم، مع تحسن التكنولوجيا بسرعة، تتغير توقعات الزبائن اذ يفضل المستهلكون المعاصرون التجارب الفردية التي لا تنسى على المنتجات والخدمات (Bhuiyan,2024:162). فالذكاء الاصطناعي هو مفهوم ثوري يغير حياة الناس اليومية ، يعرف Kaplan & Haenlein (2019) الذكاء الاصطناعي بأنه قدرة النظام على تفسير البيانات الخارجية بشكل صحيح ، والتعلم من هذه البيانات واستخدام تلك الدروس لتحقيق أهداف ومهام محددة من خلال تعديلات مرنة ، وتشمل التطبيقات الرئيسية لأنظمة الذكاء الاصطناعي معالجة اللغة الطبيعية ، والتعرف على الصور ، والتعرف على الكلام ، وحل المشكلات والتفكير ، والتعلم الآلي ، وتوليد اللغة الطبيعية ، وتوليد الصور ، والروبوتات (Gao & Liu,2023:663-664). كما يعد الذكاء الاصطناعي مجموعة من الخوارزميات والنظريات التي تسمح لأنظمة الحاسب الآلي القيام بالمهام التي تتطلب في التصرف الطبيعي للذكاء البشري كالإدراك البصري أو السمعي أو تفسير النصوص(Fernández,2019:1). اذ تتكون تقنيات الذكاء الاصطناعي المتطورة هذه وفقا Narkhede (2021) من البريد الإلكتروني الآلي وروبوتات الدردشة وعدة أنواع من الأدوات التحليلية التي تساعد الزبون في رحلة التسوق الخاصة به مع تعزيز تجربة التسوق الخاصة به، أذ تساعد أدوات الذكاء الاصطناعي المسوقين عبر الإنترنت على تطوير محتويات رقمية فريدة من نوعها ذات جودة مربحة وفعالة في تقديم قيمة للزبائن والوقوف على المنافسة (Nwachukwu & Affen,2023:45). فقد اصبح الذكاء الاصطناعي (AI) أكثر اندماجاً في حياتنا اليومية، اذ أصبحت العديد من المنظمات تستخدم الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع في اعمالها ، حيث تؤدي تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى زيادة تخصيص الخدمات لزبائن والافراد العاملين، مما يعزز الإيرادات (Bhattacharya & Sinha :2022:90). وكما يمثل دمج الذكاء الاصطناعي في ممارسات التسويق تطورا كبيرا في كيفية تفاعل الشركات مع زبائنها ، تاريخيا ، اعتمدت جهود التسويق بشكل كبير على بيانات ديموغرافية واسعة واستراتيجيات معممة ، مما أدى في كثير من الأحيان إلى نتائج قد تكون ناجحة أو خاطئة ، ومع ذلك فقد أدى ظهور الذكاء الاصطناعي إلى تغيير هذه الممارسات التقليدية من خلال تمكين نهج أكثر دقة وديناميكية يعتمد على البيانات يمكن إرجاع تطور الذكاء الاصطناعي في التسويق إلى الأيام الأولى للتسويق الرقمي عندما بدأ جمع البيانات يكتسب قوة جذب (Haleem et al,2022:127). ففي البداية ، سمحت الخوارزميات البسيطة والأنظمة القائمة على القواعد للمسوقين بأتمتة

حملات البريد الإلكتروني ومهام تجزئة للزبون ، ومع تقدم التكنولوجيا ، ظهر التعلم الآلي كمغير للعبة ، حيث توفر خوارزميات التعلم الآلي ، القادرة على تحليل كميات هائلة من البيانات وتحديد الأنماط ، رؤى أعمق لسلوك المستهلك مما يسمح باستراتيجيات تسويق أكثر استهدافا وفعالية (paul et al,2024:2101).

2.2. **مزايا استخدام الذكاء الاصطناعي:** استخدام الذكاء الاصطناعي له مزايا مختلفة في العديد من قطاعات الاعمال منها (Sadeq et al,2023:1320):

1. تقلل من الأخطاء البشرية، يمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي تقليل الأخطاء بشكل محتمل مع تحسين الدقة والأداء بشكل كبير، اذ تتخذ أنظمة الذكاء الاصطناعي القرارات بناءً على البيانات المجمعة والقواعد في كل مرحلة.
2. لا تتأثر بالعواطف البشرية، على عكس البشر لا تتطلب أنظمة الذكاء الاصطناعي الراحة أو النوم، فالذكاء الاصطناعي متاح على مدار 24 ساعة في اليوم، سبعة أيام في الأسبوع، أنظمة الذكاء الاصطناعي، من ناحية أخرى، يمكنها العمل بلا حدود دون راحة، والتفكير أسرع من البشر ويقوم بمهام متعددة في وقت واحد بدقة متناهية، ويمكنه أيضاً التعامل مع المهام التي تستغرق وقتاً طويلاً وتكرارية بسرعة.
3. يساعد الذكاء الاصطناعي في جميع الاختراعات تقريباً في كل قطاع من خلال المساعدة في إيجاد الحلول للمشاكل التي تطرأ.
4. العواطف تحرك السلوك البشري، سواء أحببنا ذلك أم لا، اما الذكاء الاصطناعي، خالٍ من العواطف، عملي، وعقلاني في نهجه وأحد الفوائد الكبيرة للذكاء الاصطناعي هو أنه خالٍ من التحيز، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر دقة.
5. من خلال استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، يمكن تجنب العديد من المخاطر.
6. ميزة من ميزات الذكاء الاصطناعي التي تتيح للكمبيوتر جمع البيانات تلقائياً والتعلم من تجربة المشكلات أو الحالات السابقة بدلاً من أن يتم برمجته خصيصًا لأداء المهمة أو العمل المعطى.

3.2. أبعاد الذكاء الاصطناعي:

1. **التفاعل (Interaction)** :يشير التفاعل إلى المستهلكين الذين يساهمون في منصات التواصل الاجتماعي للعلامة التجارية للعثور على الأفراد ذوي التفكير المماثل والتفاعل معهم فيما يتعلق بمنتج أو خدمة معينة (Alqasa,2023:1321).

فالتفاعل هو التواصل الديناميكي بين الزبون والمنظمة، وتلعب وسائل التواصل الاجتماعي دوراً مهماً في توسيع نطاق الاتصال ،اذ يؤثر تبسيط التفاعل القائم على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال التواصل مع العلامة التجارية بشكل إيجابي على رضا الزبون، وتستخدم المنظمات الذكاء الاصطناعي لتحديد أهمية علاماتها التجارية وموقعها وصورتها لتوفير تجربة زبون متفوقة ، اذ يعمل الذكاء الاصطناعي على تعزيز العلاقة بين الزبائن والمنظمات ونتيجة لذلك يطور الزبائن انطباعا إيجابيا عن العلامة التجارية للمنتجات او الخدمة (Nguyen,2022:485).

2. **المعلومات** (Information): تشير المعلومات إلى توفير الذكاء الاصطناعي للمعلومات للزبائن حول المنتجات أو الخدمات أو العلامة التجارية نفسها. من خلال تحليل البيانات الضخمة، يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم اتصالات تسويقية المرتبطة بالزبائن، وهو أمر ضروري لبناء الوعي بالعلامة التجارية والولاء
3. **إمكانية الوصول (Accessibility):** تشير إمكانية الوصول إلى تقييم معلومات الزبائن والاستجابة لها في الوقت المناسب عبر تقنية الذكاء الاصطناعي، من خلال تقديم خدمات الزبون 7/24 ، يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين جودة الخدمة ، مما يؤثر على صورة العلامة التجارية وأدائها (Ho & Chow,2023:3).
4. **التخصيص (Customization)**: ويشير التخصيص إلى أنشطة تسويق الذكاء الاصطناعي والتي من خلالها تُقدم للزبائن مساعدة شخصية لتلبية احتياجاتهم. ومن خلال تخصيص الخدمات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، يُمكن للعلامات التجارية مساعدة العملاء على التعبير عن تفردهم، مما يُعزز ارتباطهم بالعلامة التجارية وولائهم لها (Ho & Chow,2023:3).

4.2. تجربة الزبون: أحد أوائل المفاهيم لتجربة الزبون ظهر في الخمسينيات والذي نص (ما يرغب فيه الاشخاص فعلاً ليس المنتجات بل التجارب المُرضية (Poluianova,2022:4). اذ تبنت ممارسة التسويق أيضا دراسة تجربة الزبون على انها تصور تجربة متميزة عن السلع والخدمات، مشيرا إلى أن المستهلك يشتري تجربة لقضاء بعض الوقت في الاستمتاع بسلسلة من الأحداث التي لا تنسى التي تقوم بها الشركة لإشراكه بطريقة شخصية بطبيعتها، ومع ذلك، فقد جادل باحثون آخرون من أجل رؤية أوسع بكثير لتجربة الزبون، يقترح Schmitt, Brakus, and Zarantonello (2015) أن كل تبادل خدمة يؤدي إلى تجربة زبون ، بغض النظر عن طبيعتها وشكلها .ويعتبر هذا المنظور توسيع لمفهوم تجربة الزبون بشكلها الشمولي الطبيعي (Lemon & Verhoef,2016:70). اذ تعبر التجربة عن توفير للقيم الحسية والعاطفية والمعرفية والسلوكية

والعلائقية التي تحل محل القيم الوظيفية (Bernd, Schmitt,1999:26). ويعد فهم تجربة الزبون ورحلة الزبون بمرور الوقت أمراً بالغ الأهمية للمنظمات ، حيث يتفاعل الزبائن الآن مع المنظمات من خلال نقاط اتصال لا تعد ولا تحصى في قنوات ووسائط متعددة ، وتعد تجارب الزبائن أكثر اجتماعية بطبيعتها، وتتطلب هذه التغييرات من المنظمات دمج وظائف عمل متعددة ، وحتى شركاء خارجيين في إنشاء وتقديم تجربة زبون إيجابية (Lemon & Verhoef ,2016 :69). ونظراً لأن تجربة الزبون هي محور اهتمام الباحثين لأكثر من سنوات عديدة ، فقد تم إجراء العديد من المشاريع البحثية حول تحليل تجربة الزبون (Havíř,2017:83). فتجربة الزبون عبارة عن التفاعلات المباشرة أو الغير مباشرة مع الجهات الفاعلة في السوق ، والتي تتأثر بالعناصر المعرفية والعاطفية والمادية والحسية والاجتماعية في هذه العملية (Roy et al,2020 :47).

5.2. اهمية تجربة الزبون. أصبحت أهمية تجربة الزبائن في الأدبيات التسويقية أكثر وضوحاً مع ظهور منطق الخدمة المهيمنة كفكر تسويقي جديد ، اذ أثبتت الأدبيات السابقة أن تجربة الزبائن يعتبر كعامل مهم للرضا ، والنية السلوكية وجودة العلاقة ، والسلوك الإبداعي والموقف ، والمساواة في العلامة التجارية (Ramly & Omar,2017:1). لذلك بالامكان توضيح اهمية تجربة الزبون للمنظمة وللزبون بالاتي :

1. أن تجربة الزبون توفر وسيلة جديدة للمنافسة ، حيث يعد توفير تجربة جيدة أمراً مهماً لأنه يؤثر على رضا الزبائن (Liljander & Strandvik,1997:154). فتعتبر تجربة الزبائن كمحور تركيز أساسي في نظرية وممارسة التسويق ، يُنظر إلى توفير تجربة زبائن هادفة على أنها ضرورية لتحقيق ميزة تنافسية وإرضاء الزبائن ، كما ان المنظمات التي تدير تجربة الزبائن تحصد بعناية ثمارها بما في ذلك زيادة الإيرادات وزيادة رضا الزبائن والافراد في المنظمة (McColl-Kennedy et al ,2018 :8). أو على العكس من ذلك قد يؤدي إلى نفور عاطفي .(Johnston & Kong ,2011 :3).
2. تعمل كل المنظمات على تكوين زبائن مخلصين من خلال تقديم تجربة زبائن تعمل على انشاء قيمة للزبائن تتجاوز المنتجات أو الخدمات التي تبيعها المنظمات الاخرى (Smith & Wheeler ,2002:3). وبالتالي أن إنشاء وتقديم تجربة زبائن ذات صلة بالخدمة ، لا يقل أهمية عن إنشاء المنتجات أو الخدمات (Ceesay,2020 :1).
3. لا يشتري الزبائن هذه الأيام المنتج أو الخدمات فحسب ، بل يبحثون أيضاً عن سلسلة من التجارب التي لا تُنسى والتي يتم تخصيصها ووضعها في سياق ينتج عنها رحلة استهلاك شخصية ، أصبحت تجربة الزبائن

عاملاً هاماً من عوامل النجاح لمعظم المنظمات ، بغض النظر عن المجال ، ستحصل المنظمات التي تقدم تجربة زبائن متفوقة على إيرادات أسرع من تلك التي لا توفرها ،حيث ان هناك أيضاً إمكانية لجذب تفضيل أكبر للعلامة التجارية حيث يمكن للمنظمات أن تفرض رسوماً أكبر على المنتجات والخدمات ، مما يؤدي إلى نمو أسعار الأسهم وإجمالي العوائد (Sudiyono et al,2022 :628).

4. تؤدي تجربة الزبون إلى ولاء الزبائن لأن الاشخاص يميلون إلى أن يكونوا عقلانيين وواثقون في التعامل لذلك قد يكون لديهم ميل لتقليل المخاطر والبقاء مع مزودي الخدمة الذين لديهم بالفعل تجربة جيدة معهم (Simwanza & Awolusi ,2019 : 6).
5. تضمين تجربة الزبون في ثقافة المنظمة ، اذ يرتبط هذا الجانب بتوجيه الزبائن وضرورة أن تتجاوز المنظمة مجرد تعزيز التركيز على المستهلك في بيئتها الداخلية ، ويجب أن يكون كل فرد في المنظمة مستثمراً وملتزماً في توفير تجربة مستخدم جذابة ، ويجب أيضاً مراعاة الافراد وإشراكهم في هذا التحول لذلك ، يشعر الافراد بالتمكين في عملية تقديم تجارب زبائن رائعة لا تنسى (Luigi et al ,2012:57).اذ يعد إنشاء تجربة تجربة زبون قوية وطويلة الأمد وسيلة للبقاء(Abdul Khader & Madhavi,2017:22).
6. الرضا هو النتيجة المهمة لتجربة الزبون ، على الرغم من الأدلة التجريبية النادرة ، الا ان باحثي التسويق يتفقون على التمييز المفاهيمي بين تجربة الزبون والرضا ، وبشكل قاطع فأن الرضا هو موقف موجه نحو النتائج (يعتمد على تجربة الزبائن) بينما التجربة هي مفهوم موجه نحو العملية ، وأن رضا الزبائن هو تراكم لسلسلة من تجارب الزبون ، اذ ان درجة الرضا هي النتيجة النهائية للتجربة الايجابية مطروحاً منها التجارب السلبية (Chahal & Dutta,2014:60).

3.الإطار التطبيقي

1.3: صدق أداة القياس: يُعبر عن مدى تحقيق مستوى عالي من الفهم الخاص بصياغة الظاهرة لفقرات المقياس(الاستبانة) من خلال وضوح الفقرات وتحديد الاتجاهات وكذلك اسلوب ولغة المقياس ومدى إمكانية اتساقها مع بيئة الميدان المعتمد وهذا ما يحدد جودة المقياس ومؤشراته المختلفة، ويتضمن تقديم المقترحات اللازمة من قبل مجموعة من الخبراء المتخصصين بما يخص تفاصيل المقياس بغرض التحقق من حيازته على أعلى مستوى من الصدق ، وبالتالي اتجه الباحثان الى تقديم المقياس وعرضه على مجموعة من الخبراء المحكمين المختصين في حقل إدارة الاعمال، وقد قدم السادة المحكمين مجموعة من الملاحظات حول ظاهرية وصدق المقياس وقد تم الأخذ بتلك الملاحظات والآراء في صدق المقياس .

2.3: ثبات أداة قياس البحث: يُعبِر الثبات عن مدى خلو المقياس من إي تحيز أو أخطاء، وبالتالي يضمن ذلك اتساق وثبات المقياس عبر فترات زمنية مختلفة، ويتم اختبار ثبات أداة القياس من خلال استخدام اختبار معامل ألفا كرونباخ والذي تكون القيمة المقبولة له 0.60 فما أكثر، ويعرض الجدول (2) النتائج الخاصة باختبار ألفا كرونباخ:

جدول (2)

اختبار قيمة معامل الفا كرونباخ للمتغيرات وابعاد الدراسة

ت	اسم المتغير او البعد	قيمة معامل الفا كرونباخ
1	التفاعل	0.742
2	المعلومات	0.779
3	إمكانية الوصول	0.814
4	التخصيص	0.802
5	متغير الذكاء الاصطناعي	0.810
6	متغير تجربة الزبون	0.853
14	المقياس ككل	0.911

المصدر: اعداد الباحث

ومن خلال الجدول (2) أعلاه فأن قيم معامل الفا كرونباخ جميعها حصلت على أكثر من 0.60، حيث كانت النتائج هي (0.742،0.779،0.814، 0.802، 0.810،0.853،0.911) على التوالي وبالتالي

فأنه يمكن الاعتماد على هذه النتائج والتي تم الحصول عليها عن طريق العينة التي تم دراستها وبذلك فأن أداة قياس البحث تتصف بالثبات وتتصف كذلك بالاستقرار.

3.3: الوصف الاحصائي

يوضح الجدول (3) ادناه الوصف الاحصائي المتمثل بمتغيرات البحث والأبعاد الخاصة لكل متغير:

جدول (3) الوصف الاحصائي الخاص بمتغيرات البحث وابعاد كل متغير

ت	الترميز	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	مستوى الاجابة	ترتيب الاهمية
1	التفاعل	3.78	.972	0.26	%76	مرتفع	1
2	المعلومات	3.72	.962	0.26	%74	مرتفع	3
3	إمكانية الوصول	3.70	.977	0.26	%74	مرتفع	4
4	التخصيص	3.74	.981	0.26	%75	مرتفع	2
5	متغير الذكاء الاصطناعي	3.73	.932	0.25	%75	مرتفع	2
6	متغير تجربة الزبون	3.79	.963	0.25	%76	مرتفع	1

المصدر: اعداد الباحث

ومن خلال الجدول (3) نلاحظ ما يلي:

- ان متغير الذكاء الاصطناعي قد كان المتوسط الحسابي له (3.73)، وقد كان الانحراف معياري له (0.932) أما معامل الاختلاف فقد كان (0.25) أما مستوى الإجابة فقد كان مرتفعاً. أما الابعاد الخاصة بالذكاء الاصطناعي فقد كانت كالتالي:

- بعد التفاعل كان البعد الاول وبأعلى متوسط حسابي، فقد كان المتوسط الحسابي له (3.78)، وقد كان الانحراف معياري له (0.972) أما معامل الاختلاف فقد كان (0.26)، أما مستوى الإجابة فقد كان مرتفعاً.
- بعد التخصيص كان البعد الثاني، فقد كان المتوسط الحسابي له (3.74)، وقد كان الانحراف معياري له (0.981) أما معامل الاختلاف فقد كان (0.26)، أما مستوى الإجابة فقد كان مرتفعاً.

- بعد المعلومات كان البعد الثالث، فقد كان المتوسط الحسابي له (3.70)، وقد كان الانحراف معياري له (0.962) أما معامل الاختلاف فقد كان (0.26)، أما مستوى الإجابة فقد كان مرتفعاً.
- بعد التفاعل كان البعد الرابع وبأقل متوسط حسابي، فقد كان المتوسط الحسابي له (3.70)، وقد كان الانحراف معياري له (0.977) أما معامل الاختلاف فقد كان (0.26)، أما مستوى الإجابة فقد كان مرتفعاً.

❖ إن متغير تجربة الزبون قد كان المتوسط الحسابي له (3.79)، وقد كان الانحراف معياري له (0.963) أما معامل الاختلاف فقد كان (0.25) أما مستوى الإجابة فقد كان مرتفعاً.

4.3 اختبار الفرضيات

1.4.3: فرضيات الارتباط

❖نتائج الفرضية الرئيسة الأولى والفرضيات الفرعية المنبثقة منها: توجد علاقة ارتباط معنوية بين متغير الذكاء الاصطناعي وابعاده ومتغير تجربة الزبون.

يعرض الجدول أدناه نتائج علاقات الارتباط بين متغير الذكاء الاصطناعي وابعاده ومتغير تجربة الزبون.

جدول (4)

علاقات الارتباط بين متغير الذكاء الاصطناعي وابعاده ومتغير تجربة الزبون

الابعاد/المتغير		التفاعل	المعلومات	امكانية الوصول	التخصيص	متغير الذكاء الاصطناعي
تجربة الزبون	قيمة معامل الارتباط	.641**	.629**	. 619**	.655**	. 650**
النسبة المعنوية		.000	.000	.000	.000	.000
العينة		211				

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: برنامج SPSS

ومن خلال الجدول (4) نلاحظ ما يلي:

- ❖ وجود علاقة ارتباط بين بعد التفاعل أحد ابعاد الذكاء الاصطناعي ومتغير تجربة الزبون فقد بلغت القيمة الخاصة بمعامل الارتباط (0,641) عند مستوى الثقة البالغ (0.01)، وبنسبة معنوية 0.000، وعليه تتحقق الفرضية الفرعية الأولى.
- ❖ وجود علاقة ارتباط بين بعد المعلومات أحد ابعاد الذكاء الاصطناعي ومتغير تجربة الزبون فقد بلغت القيمة الخاصة بمعامل الارتباط (0,629) عند مستوى الثقة البالغ (0.01)، وبنسبة معنوية 0.000، وعليه تتحقق الفرضية الفرعية الثانية.
- ❖ وجود علاقة ارتباط بين بعد إمكانية الوصول أحد ابعاد الذكاء الاصطناعي ومتغير تجربة الزبون فقد بلغت القيمة الخاصة بمعامل الارتباط (0,619) عند مستوى الثقة البالغ (0.01)، وبنسبة معنوية 0.000، وعليه تتحقق الفرضية الفرعية الثالثة.
- ❖ وجود علاقة ارتباط بين بعد التخصيص أحد ابعاد الذكاء الاصطناعي ومتغير تجربة الزبون فقد بلغت القيمة الخاصة بمعامل الارتباط (0,655) عند مستوى الثقة البالغ (0.01)، وبنسبة معنوية 0.000، وعليه تتحقق الفرضية الفرعية الرابعة.
- ❖ وجود علاقة ارتباط بين متغير الذكاء الاصطناعي ومتغير تجربة الزبون فقد بلغت القيمة الخاصة بمعامل الارتباط (0,650) عند مستوى الثقة البالغ (0.01)، وبنسبة معنوية 0.000، وعليه تتحقق الفرضية الرئيسة الأولى.

2.4.3: فرضيات التأثير

❖نتائج الفرضية الرئيسة الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمتغير الذكاء الاصطناعي في متغير تجربة الزبون.

يعرض الجدول رقم (5) نتائج نموذج التأثير المباشر لمتغير الذكاء الاصطناعي وأبعاده في متغير تجربة الزبون.

جدول (5)

التأثير المباشر لمتغير الذكاء الاصطناعي وابعاده في تجربة الزبون

البعد / المتغير	المتغير	الاوزان الانحدارية المعيارية	التقدير اللامعياري	الخطأ المعياري	النسبة الحرجة	النسبة المعنوية

التفاعل	<---	تجربة الزبون	.641	.655	.054	12.087	***
المعلومات	<---	تجربة الزبون	.629	.650	.055	11.783	***
إمكانية الوصول	<---	تجربة الزبون	.619	.630	.055	11.435	***
التخصيص	<---	تجربة الزبون	.655	.657	.052	12.576	***
الذكاء الاصطناعي	<---	تجربة الزبون	.650	.677	.055	12.411	***

المصدر: برنامج AMOS V 26

ومن خلال الجدول (5) نلاحظ ما يلي:

- وجود تأثير لبعد التفاعل في تجربة الزبون، إذ بلغت قيمة الاوزان الانحدارية المعيارية (0.641) وقد كانت بلغت النسبة حرجة (12.087) وهي قيمة معنوية وحسب قيمة النسبة المعنوية التي بلغت (0.000)، وبالتالي تتحقق الفرضية الفرعية الأولى.
- وجود تأثير لبعد المعلومات في تجربة الزبون، إذ بلغت قيمة الاوزان الانحدارية المعيارية (0.629) وقد كانت بلغت النسبة حرجة (11.783) وهي قيمة معنوية وحسب قيمة النسبة المعنوية التي بلغت (0.000)، وبالتالي تتحقق الفرضية الفرعية الثانية.
- وجود تأثير لبعد إمكانية الوصول في تجربة الزبون، إذ بلغت قيمة الاوزان الانحدارية المعيارية (0.619) وقد كانت بلغت النسبة حرجة (11.435) وهي قيمة معنوية وحسب قيمة النسبة المعنوية التي بلغت (0.000)، وبالتالي تتحقق الفرضية الفرعية الثالثة.
- وجود تأثير لبعد التخصيص في تجربة الزبون، إذ بلغت قيمة الاوزان الانحدارية المعيارية (0.655) وقد كانت بلغت النسبة حرجة (12.576) وهي قيمة معنوية وحسب قيمة النسبة المعنوية التي بلغت (0.000)، وبالتالي تتحقق الفرضية الفرعية الرابعة.

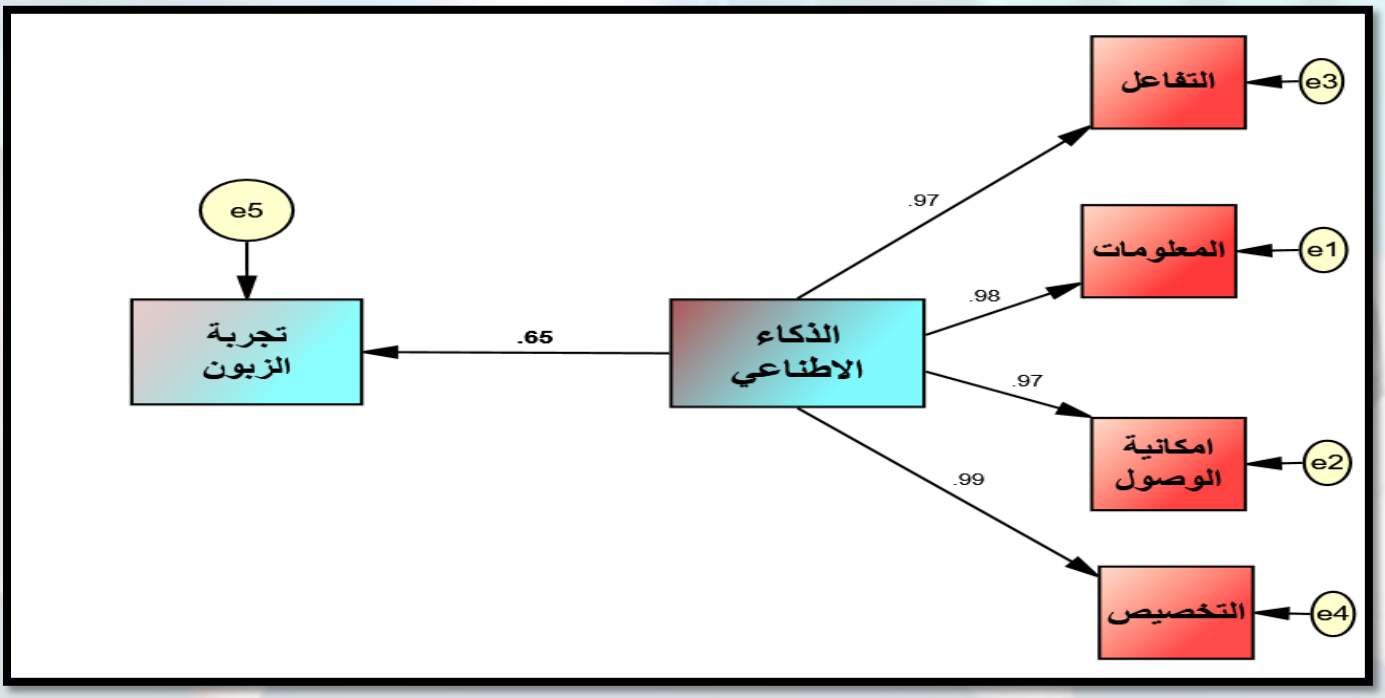
- وجود تأثير لمتغير الذكاء الاصطناعي في تجربة الزبون، إذ بلغت قيمة الاوزان الانحدارية المعيارية (0.650) وقد كانت بلغت النسبة حرجة (12.411) وهي قيمة معنوية وحسب قيمة النسبة المعنوية التي بلغت (0.000)، وبالتالي تتحقق الفرضية الرئيسة الأولى، وكما في الشكل ادناه:

شكل (2) معادلة النمذجة الهيكلية لتأثير متغير الذكاء الاصطناعي وابعاده في متغير تجربة الزبون

4. الاستنتاجات والتوصيات

1.4. الاستنتاجات:

1. أظهرت نتائج البحث عن توافر مستويات عالية من الذكاء الاصطناعي وهذا يوضح أهمية الذكاء الاصطناعي للزبائن وكذلك اهميته بالنسبة للمنظمة واهمية استخدامه وتحديثه باستمرار.
2. أظهرت نتائج البحث عن توافر مستويات عالية من أبعاد الذكاء الاصطناعي وخصوصاً بعد التفاعل ويدل ذلك على اهمية بعد التفاعل من خلال الذكاء الاصطناعي ما بين الزبون ومقدم الخدمة وبالتالي فأن صورة المنظمة تكون من خلال هذا التفاعل وكلما كان التفاعل جيداً كان هناك رضا عن الخدمات المقدمة من قبل المنظمة.
3. أظهرت نتائج البحث عن توافر مستويات عالية من تجربة الزبون ويدل ذلك على اهتمام الزبون



ورضاه عن الذكاء الاصطناعي وآلياته والطرق المستخدمة فيه.

4. أظهرت نتائج البحث عن تواجد علاقة ارتباط بين الذكاء الاصطناعي وتجربة الزبون ويدل ذلك على أهمية الذكاء الاصطناعي لدى الزبون في تغيير نظرتهم عن المنظمة وبالتالي تغيير قراراتهم الشرائية والرضا عن الخدمات المقدمة من قبل المنظمة.
5. أظهرت نتائج البحث عن تواجد علاقة ارتباط بين ابعاد الذكاء الاصطناعي وتجربة الزبون وخصوصاً بعد التخصيص والتفاعل وهذا يدل على أهمية هذين البعدين في تحقيق تجربة زبون مناسبة لهم.
6. أظهرت النتائج تواجد أثر لمتغير الذكاء الاصطناعي ذو دلالة إحصائية في تجربة الزبون وهذا يؤكد على ان المنظمة كلما اهتمت بتقديم تجربة زبون جيدة كلما اكتسب زبائن جدد وحققت رضاهم.

2.4. التوصيات:

1- ضرورة اهتمام شركات التوصيل للتسوق عبر الانترنت بصورة ادق باستخدام واجهة تفاعل بسيطة ومناسبة لجميع الزبائن وان يتم الاهتمام بجميع فئات الزبائن لتحقيق تجربة زبون جيدة وتحقيق التفاعل الجيد في تقديم المنتجات والخدمات إليهم.
2- يجب على الشركات اقامة عروض ترويجية وتدريبية تتيح للزبائن إمكانية تجربة آلية الوصول الى وكيفية التسوق شراء المنتجات والخدمات عبر الانترنت وان تتم من خلال مقاطع قصيرة توضح كافة تفاصيل عمل الشركات.
3- ضرورة وجود تغذية عكسية عن عمل الشركات من خلال تقديم واجهة يتم فيها منح الزبائن تقديم آرائهم السلبية والايجابية عن عمل الشركات، والاخذ بتلك الآراء في تطوير عمل الشركات وتحسين تجارب الزبون وتحقيق رضاهم.
4- ضرورة توظيف مقدمي الخدمات مدربين ولهم المرونة في التعامل مع الزبائن وتوصيل المنتجات والخدمات إليهم بالسرعة الممكنة وبالمكان المناسب الذي يسهل على الزبون من تجربة المنتجات.
5- العمل على تحديث آليات الذكاء الاصطناعي بصورة مستمرة عمل الشركات ومواكبة التطوير الحاصل في تلك الاليات وتسهيل تجربة الزبون.

6- العمل على الترويج للذكاء الاصطناعي وتوضيح أهميته للزبون في سهولة الوصول الى المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركات وتقديم شروحات مبسطة عن تلك الخدمات كطريقة تحديد موقع الزبون وكيفية متابعة وصول المنتج اليه وغيرها من الخدمات التي تعمل على تحقيق تجربة زبون جيدة.

References:

1. Abdul Khader. D, Dr. C. Madhavi (2017) Customer Experience and Journey: Emerging Aspects, International Journal of Managerial Studies and Research (IJMSR) Volume 5, Issue 10, Octoer 2017, PP 22-29
2. Bhattacharya, C., & Sinha, M. (2022). The role of artificial intelligence in banking for leveraging customer experience. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, *16*(5).
3. Bhuiyan, M. S. (2024). The role of AI-Enhanced personalization in customer experiences. *Journal of Computer Science and Technology Studies*, *6*(1), 162-169.
4. Ceesay, L. B. (2020). Building a High Customer Experience Management Organization: Toward Customer-Centricity. Jindal Journal of Business Research, 9(2), 162–175. https://doi.org/10.1177/2278682120968983
5. Chahal, H., & Dutta, K. (2014). Measurement and impact of customer experience in banking sector. Decision, Indian Institute of Management Calcutta 42(1), 57-70.
6. Fernández, A. (2019). Artificial intelligence in financial services. Banco de Espana Article, 3, 19.
7. Gao, Y., & Liu, H. (2023). Artificial intelligence-enabled personalization in interactive marketing: a customer journey perspective. *Journal of Research in Interactive Marketing*, *17*(5), 663-680.
8. Haleem, A., Javaid, M., Qadri, M. A., Singh, R. P., & Suman, R. (2022). Artificial intelligence (AI) applications for marketing: A literature-based study. *International Journal of Intelligent Networks*, *3*, 119-132.
9. Havíř, D. (2017). A Comparison of the Approaches to Customer Experience Analysis. Economics & Business, 31(1).
10. Ho, S. P. S., & Chow, M. Y. C. (2023). The role of artificial intelligence in consumers' brand preference for retail banks in Hong Kong. *Journal of Financial Services Marketing*, 1.
11. Ho, S. P. S., & Chow, M. Y. C. (2023). The role of artificial intelligence in consumers' brand preference for retail banks in Hong Kong. Journal of Financial Services Marketing, 1.
12. Johnston, R., & Kong, X. (2011). The customer experience: a road-map for improvement. Managing Service Quality: An International Journal, 21(1), 5-24.
13. Lemon, K. N., & Verhoef, P. C. (2016). Understanding customer experience throughout the customer journey. *Journal of marketing*, *80*(6), 69-96.
14. Lemon, K. N., & Verhoef, P. C. (2016). Understanding customer experience throughout the customer journey. Journal of marketing, 80(6), 69-96.

15. Liljander, V., & Strandvik, T. (1997). Emotions in service satisfaction. International Journal of service industry management, 8(2), 148-169.
16. McColl-Kennedy, J. R., Zaki, M., Lemon, K. N., Urmetzer, F., & Neely, A. (2018). Gaining customer experience insights that matter. Journal of service research, 22(1), 8-26.
17. Mohd - Ramly, S., & Omar, N. A. (2017). Exploring the influence of store attributes on customer experience and customer engagement. International Journal of Retail & Distribution Management.
18. Nguyen, T. M., Quach, S., & Thaichon, P. (2022). The effect of AI quality on customer experience and brand relationship. Journal of Consumer Behaviour, 21(3), 481-493. https://doi.org/10.1002/cb.1974
19. Nwachukwu, D., & Affen, M. P. (2023). Artificial intelligence marketing practices: The way forward to better customer experience management in Africa (Systematic Literature Review). *International Academy Journal of Management, Marketing and Entrepreneurial Studies*, *9*(2), 44-62.
20. Olenius, L. (2013). Changing tomorrow in customer experience.
21. Paul, P. O., Ogugua, J. O., & Eyo-Udo, N. L. (2024). Advancing strategic procurement: Enhancing efficiency and cost management in high-stakes environments. *International Journal of Management & Entrepreneurship Research*, *6*(7), 2100-2111.
22. Poluianova, E. (2022). Impact on customer experience as a result of personalization and customization of touchpoints during the customer journey (Doctoral dissertation, Technische Hochschule Ingolstadt).
23. Roy, S. K., Gruner, R. L., & Guo, J. (2020). Exploring customer experience, commitment, and engagement behaviours. Journal of Strategic Marketing, 30(1), 45-68.
24. Sadeq, N., Nassreddine, G., & Younis, J. (2023). Impact of Artificial Intelligence on E-marketing. International Journal of Trend in Scientific Research and Development (IJTSRD), 7(1), 1318-1331.
25. Schmitt, B. (1999), Experiential Marketing: How to Get Customers to Sense, Feel, Think, Act and Relate to Your Company and Brands, Free Press, New York, NY.
26. Shaun smith and Joe wheeler (2002) managing the customer experience turning customers into advocates, Pearson education limited.
27. Simwanza, M. M., & Awolusi, O. D. (2019). Customer Experience Monitoring a Study of Zambian Banks. Journal of Education and Vocational Research, 10(2 (V)), 1-17.
28. Sudiyono, K. A., Utomo, P., & Severesia, C. (2022). Effect of Customer Experience and Customer Value towards Customer Loyalty and Satisfaction on B2B Food and Beverage Sector. Journal of Business and Management Review, 3(9), 627-640.

Leveraging Artificial Intelligence for Advanced Statistical Analysis in Financial Markets

Mohammed Fadhel Yaser Alshnawaha[1]
Faculty of Administration and Economics, AL-Muthanna University, Al Sumaway, Iraq
Mohamdfadil1111@mu.edu.iq
Loma Abbas Jebur[2]
Faculty of Administration and Economics, AL-Muthanna University, Al Sumaway, Iraq
loma_abbas@mu.edu.iq
Faris Mutar Mahdi Aledam[3]
Faculty of Administration and Economics, AL-Muthanna University, Al Sumaway, Iraq
Email: faris.mutar@mu.edu.iq
Sanaa Ali Juber[4]
Faculty of Administration and Economics, AL-Muthanna University, Al Sumaway, Iraq
Email: sana.ali@mu.edu.iq

Introduction

Statistical analysis within financial markets transforms through artificial intelligence because it extends powerful capabilities for wiser decision-making.

The financial markets have complex structures that evolve under the influence of enormous data volumes along with rapid price shifts and multiple economic factor networks، Traditional statistical processing remains useful but it remains unable to detect subtle patterns and guidelines future outcomes correctly, The power of AI emerges from its capability to rapidly process extensive datasets therefore revealing hidden patterns which result in exact forecasts, Financial markets strongly rely on AI for their operations.

The essential learning mechanism of machine learning in artificial intelligence allows it to make continuous improvements through analysis of fresh datasets thus adapting well to unpredictable environments.

The system uses AI technology to perform repetitive operations that enable financial analysts to dedicate their work to critical strategic decisions.

The study examines the methods of financial analysis using statistics with the aid of artificial intelligence and discusses their practical implementation problems with the associated advantages. To showcase the impact of AI in financial analysis and improved investment decision-making, we study real-world applications and examples of financial transactions[14].

The analytical capabilities of artificial intelligence systems are transforming the statistical analysis of financial markets by increasing the volume of data processed as well as creating systems for pattern identification and predictive analytics. Its application in finance will grow further with the development of its axial role as an analysis instrument for investors and analysts as opposed to human supervision.

Background

The convergence of AI, statistics, and the financial market is an innovative merger which has changed modern finance. In order to grasp the effect of AI on the financial markets, one must first comprehend the underlying principles of these fields, how they have developed over time, and how their integration has been harnessed to tackle sophisticated problems in finance[1].

Artificial Intelligence (AI) refers to the capacity of machines being installed with human-like attributes, including the ability to learn, reason out, and solve problems among other areas, which are all seen in human cognition[2].

There are different kinds of technologies within the AI such as machine learning (ML), natural language processing (NLP), neural networks etc.

A subset of artificial intelligence, machine learning, requires algorithms that can be trained to identify patterns within data. and then apply this knowledge when making future choices or coming up with solutions[3].

Artificial intelligence is no longer just an idea, but something real that we can see around us today, and it has been made possible because of increased computational power, availability of data, and new algorithms.

Statistical analysis involves gathering, examining, interpreting and presenting data so as to reveal relevant information[4].

Statistics in finance help in modeling market behavior, determining risks and making investment decisions[2].

For many years now, financial analysts heavily relied on some of the traditional statistical tools like regression analysis, time series analysis, hypothesis testing among others. Nevertheless, this progress can be seen in view of the fact that with the increasing complexity as well as volume of financial data; it became imperative to apply more advanced methods including those based on artificial intelligence[5].

In financial markets, individuals buy and sell financial instruments e. G. Shares, bonds, commodities, currencies prices.

Many concepts affect these markets; for example, indicators of economy, what is going on in politics and how investors feel[6].

Financial markets are very complicated and therefore suitable for application of artificial intelligence as well as advanced statistical methods.

In the past, financial experts and conventional statistics were used for financial analysis.

Nonetheless, the emergence of AI has opened up fresh prospects of studying market information accurately and in a more streamlined manner than before.

AI in finance has a historical background originating from the era of building expert systems that tried to act like human brains in decision making. Although these systems had limited application, they served as a basis for more sophisticated AI systems[7].

Algorithmic trading was introduced in the 1990s, whereby trade execution is done mechanically by following certain parameters.

The introduction of this phase saw the commencement of automating financial markets.

During the 2000s, there were huge steps forward in artificial intelligence like better machine learning that could be used to create predictive models for analyzing enormous amounts of information and identifying trading opportunities.

The chart provided below outlines some milestone events regarding integration of AI and statistical analysis in financial markets, showing how far we have gone in developing better trading strategies[8].

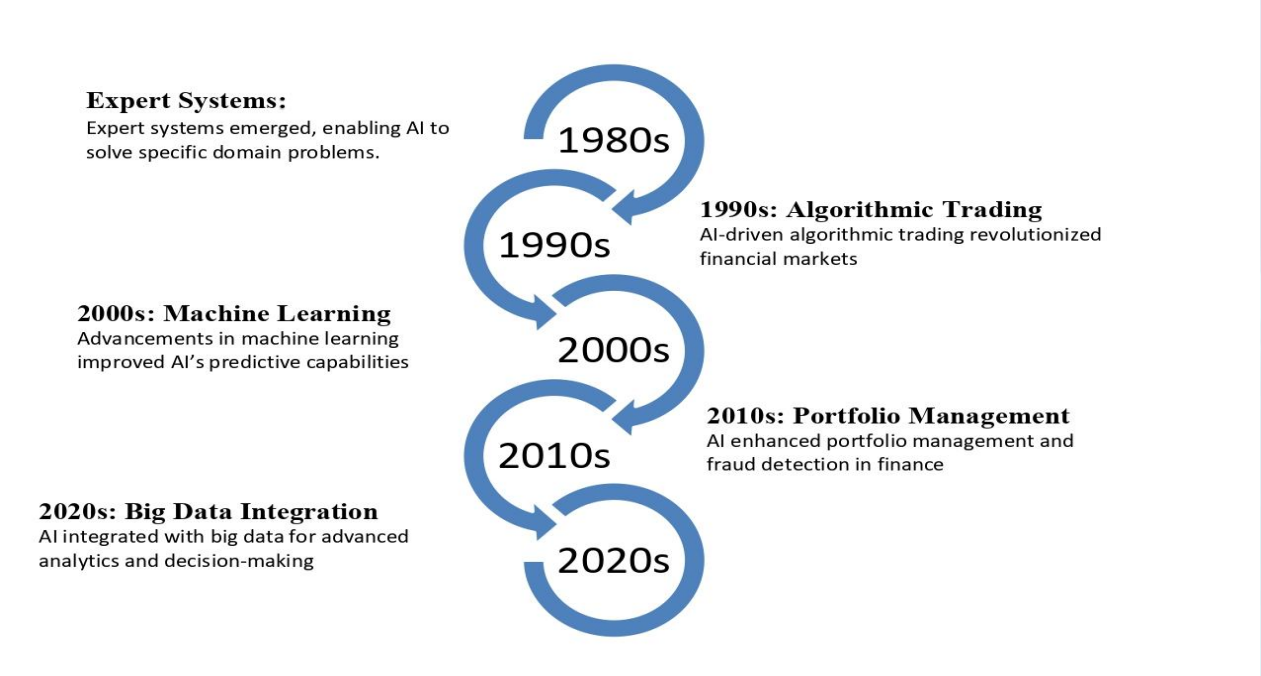


Figure 1: Timeline of AI and Statistical Analysis in Financial Markets

AI has found increased use in fraud detection, credit scoring, portfolio management and risk evaluation over the past few years. For example, today we use machine learning algorithms to identify strange patterns that could mean fraud and natural language processing is also applied in order for us to read and analyze certain information from which we make trade decisions on different matters about goods or services available in the economy?

Also, the capacity to analyze large and multifaceted data sets to get a better understanding of the behavior of markets[9].

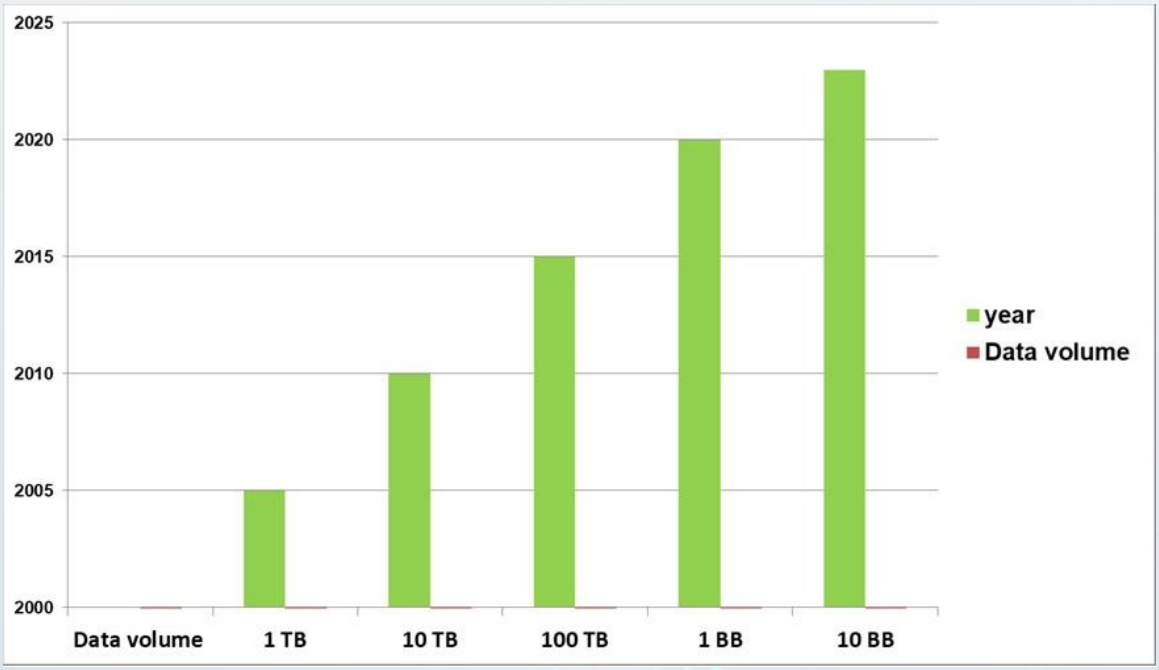


Figure 2: **Illustrates the exponential growth of financial data from 2000 to 2023, driven by factors such as electronic trading, high-frequency trading (HFT), financial news, and social media. This surge in data has necessitated the adoption of AI-driven approaches to efficiently analyze market trends and extract actionable insights**

Literature Review

There has been considerable interest on the utilization of Artificial Intelligence (AI) in financial markets, as shown by both academic research and industry practices.

In this section, studies are reviewed which have investigated the use of AI for sophisticated statistical analysis within financial markets. The review will focus on some of the key findings, methodologies employed as well as gaps identified in the current literature[10].

This review section is organized under three major topics:

(1) AI-driven predictive modeling

(2) risk assessment and management

(3) algorithmic trading and portfolio optimization

1. AI-Driven Predictive Modeling

One area where AI is widely used in financial markets is predictive modeling.

Market trend forecasting has extensively used conventional statistical methods including linear regression, as well as autoregressive models, among others ‹ Nevertheless, it is difficult for these approaches to account for some of the complexities present within financial information, such as non-linear relationships, as well as complicated patterns ‹On the other hand, there has been an emergence of a strong substitute for AI in form of machine learning (ML) and deep learning (DL)[11].

- Key Studies:
  - In their research, Fischer and Krauss (2018) used Long Short-Term Memory (LSTM) networks, a class of recurrent neural networks (RNN), for forecasting the tendencies of stock prices.
  - In the study by Dixon et al. (2020), they investigated the application of some ensemble learning techniques like random forests and gradient boosting in predicting asset return. The findings proved that ensemble methods were able to address non-linear relationships present in financial data, thereby making reliable predictions of that data.
- Findings:
  - AI models especially those based on deep learning are very good at working on big data and recognizing complicated trends.
  - Ensemble methods enhance prediction by integrating several models.
- Gaps:
  - The gap for long-term prediction is evident as most researches concentrate on forecasting for short period.
  - There is limited research on the interpretability of AI models, which is crucial for gaining trust from financial practitioners.

2. ***Risk Assessment and Management***

Financial decision making greatly depends on risk assessment. Recently, artificial intelligence is employed in risk modeling so that it can include many factors besides which it can also increase the precision of risk forecasting[12].

- Key Studies:
  - Chen et al. (2019) According to Chen et al. (2019), neural networks can be used to determine credit risks where it was shown that such AI models are superior in incorporating non-traditional data sources like social networks and transaction history compared to conventional methods. Ones at measuring risk**.**
  - The use of machine learning in market risk modeling led by Barberis et al. (2021) revealed that conventional Value-at-Risk (VaR) models were less able to account for tail risks and extreme market events compared to those based on AI.
- Findings:
  - AI models have been found to improve risk assessment by incorporating various data sources and accounting for non-linear relationships.
  - These models prove very good at recognizing low-frequency high-severity events, like financial crashes.
- Gaps:
  - The majority of AI driven risk models have insufficient transparency hence creating challenges in understanding the manner in which they make decisions for both regulators and stakeholders.
  - Further studies are needed to determine whether or not it is fair and just for individuals to use AI for the identification of biases in risk analysis.

3. Algorithmic Trading and Portfolio Optimization

There is great potential for artificial intelligence in algorithmic trading and portfolio optimization،Artificial intelligence enables traders and portfolio

managers to make decisions automatically and determine the best ways to invest their resources[11].

- Key Studies:
  - Li et al، According to Li et al. (2020), they were able to train an RL agent that could interact with market data and develop profitable trading strategies،The research results identified that the RL-based approach performed better than the conventional rule-based methodologies.
  - Bucci et al، Deep reinforcement learning was used by Bucci et al. (2022) in optimizing portfolios so that the technique would offer better risk-adjusted returns compared to the ones obtained from the classical mean-variance optimization.
- Findings:
  - Reinforcement learning is particularly effective in dynamic environments such as financial markets where strategies need to adapt to changing conditions.
  - AI-driven portfolio optimization can achieve better diversification and risk management.
- Gaps:
  - Many studies create simulated environments, leaving doubts on the applicability of AI models in actual trading.
  - There is limited research on the scalability of AI-driven trading systems, particularly in high-frequency trading.

4. Visual Representation of Key Findings

To better illustrate the contributions of prior studies, the following visual aids are provided:

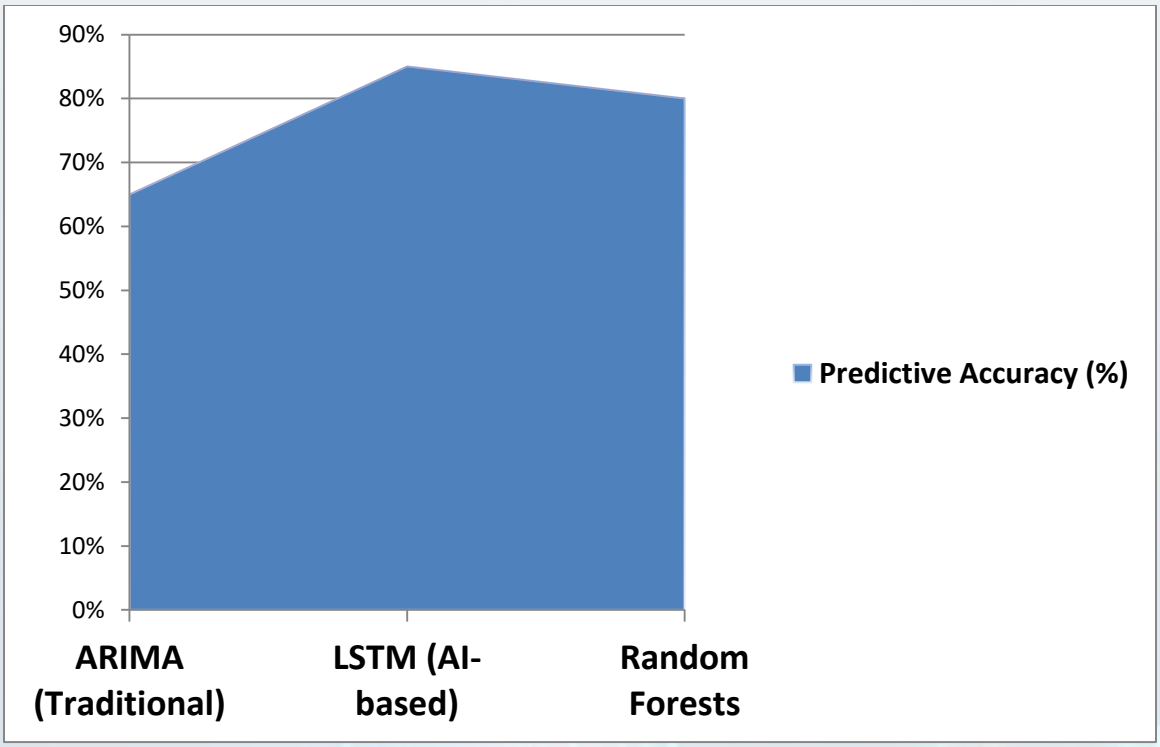


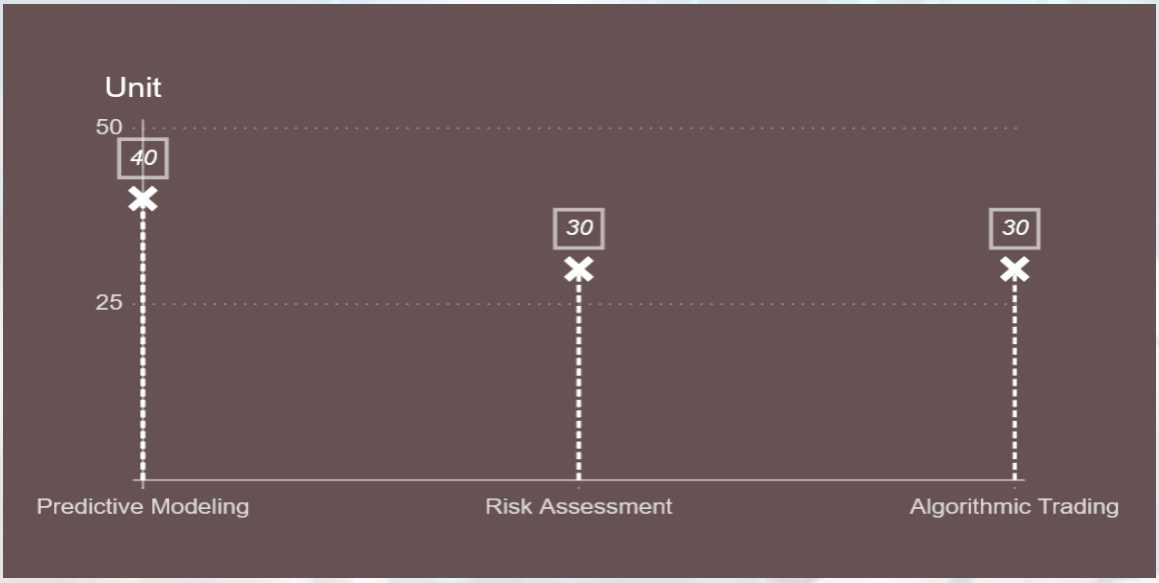
Figure 1: Comparison of Predictive Accuracy Across Models

A bar chart comparing the accuracy of traditional statistical models (e.g., ARIMA) with AI-based models (e.g., LSTM, Random Forests) in forecasting stock prices.

1. Table 1: Summary of Key Studies on AI in Financial Markets
    - A table summarizing the methodologies, datasets, and key findings of the studies discussed in this review.

Study	Methodology	Dataset	Key Findings
Fischer and Krauss (2018)	LSTM Networks	Stock Price Data	LSTM outperforms traditional models
Dixon et al. (2020)	Ensemble Learning	Asset Returns Data	Ensemble methods improve predictive accuracy
Chen et al. (2019)	Neural Networks	Credit Risk Data	AI models outperform traditional credit scoring
Barberis et al. (2021)	Machine Learning	Market Risk Data	AI captures tail risks more effectively
Li et al. (2020)	Reinforcement Learning	Trading Data	RL-based strategies outperform rule-based ones
Bucci et al. (2022)	Deep Reinforcement Learning	Portfolio Data	AI achieves superior risk-adjusted returns

2- **Figure 2: Applications of AI in Financial Markets**



A pie chart showing the distribution of AI applications in financial markets, such as predictive modeling (40%), risk assessment (30%), and algorithmic trading (30%).

Methodology

In this part, the methodology that was used to determine whether artificial intelligence can be applied in carrying out advanced statistical analyses within the financial markets is discussed.

It explicates the statistical techniques employed, the nature of data collection, the artificial intelligence algorithms applied, and the overall research design.

To achieve this, the methodology has been developed in such a way that it can be applicable in the real sense, and that it may be reproducible. without failure.

- ### 1. Research Design

The effectiveness of AI in the financial markets is analyzed through a quantitative research designed in the study.

The research is categorized into three parts as follows:

Data Collection and Preprocessing - This involves gathering financial information and making it ready for analysis

Model Development and Training - In this stage, AI algorithms are applied to the collected data

Evaluation and Validation - Finally, the collected data is analyzed using some statistical metrics to determine how well the AI models have performed

- ### 2. Data Collection

The investigation incorporates historical financial data obtained from various places to facilitate a thorough analysis.

Some of these datasets are described below:

- **Stock Market Data**: This is inclusive of the intraday as well as daily pricing of the main stocks indices and individual stocks too for example NADAQ and S&P 500.
- **Economic Indicators**: These are macroeconomic variables that include but not limited to GDP growth, inflation rates, as well as interest rates among many others.

- **Alternative Data**: Data obtained from non-typical sources like social media posts, news reports, and webscraping.

Data Sources:

- **Yahoo Finance**: Yahoo finance
- Historical stock prices and trading volumes were taken from this website.
- Federal Reserve Economic Data (FRED)
- Macroeconomic indicators were obtained from this source.
- **Twitter and News APIs**: Sentiment analysis and real-time market news were done through these Data preprocessing.

Data Preprocessing:

- **Cleaning**: This involved dealing with missing values, outliers, and inconsistencies.
- **Normalization**: Transformation of numerical data in a way that it can be compared across different variables for analysis.
- **Feature Engineering**: In an attempt to improve model performance, we created some additional variables like moving averages, volatility measures etc.

3. AI Algorithms and Techniques

Different AI algorithms are used in the research for the analysis of financial data such as:

1. Machine Learning (ML) Models:

- **Random Forests**: This is an ensemble method or technique in learning used when one is engaging in the regression or classification tasks ‹It works very well when dealing with non-linear relationships and data that have very many dimensions..
- **Gradient Boosting Machines (GBM)**: A powerful technique for predictive modeling, known for its high accuracy and ability to handle complex datasets.

2. Deep Learning (DL) Models:

- **Long Short-Term Memory (LSTM) Networks**: These are employed to address one of the key issues in designing recurrent neural networks for

analyzing time-series data relating to stock prices, i. E., long-term dependencies.

- ❖ **Convolutional Neural Networks (CNNs)**: They are suitable for examining organized information e. G. Financial charts and images.

3. Reinforcement Learning (RL):

- ❖ **Q-Learning**: This is a model-free reinforcement learning algorithm employed for devising trade strategies through learning the best decisions that maximize profits while trading stocks.

Algorithm Selection Criteria:

- ❖ **Accuracy**: This means being able to predict with great exactness.
- ❖ **Interpretability**: It should be easily understood or transparent.
- ❖ **Scalability**: Efficient when working with very large datasets.

• 4. Statistical Analysis Techniques

The evaluation of AI model performance is based on certain statistical tools in this research, with which:

1. Descriptive Statistics:

- ❖ Summarizing important properties of data set like mean, median, standard deviation, as well as correlation coefficients.

2. Inferential Statistics:

- ❖ Hypothesis testing for testing whether the model predictions are significant or not
- ❖ Confidence intervals are used for evaluating the level on non-significance or significance of the obtained results.

3. Performance Metrics:

- ❖ Mean Absolute Error (MAE) This measure takes into account how far off in general are our predictions (errors).
- ❖ **Root Mean Squared Error (RMSE)**:
- ❖ It gives a rough idea of the variability of prediction errors..
- ❖ **R-squared (R^2)**: It shows what part of a dependent variable's variability can be explained by independent variables in a regression model Sharpe Ratio It judges risk-adjusted returns on trading strategies.
- ❖ **Sharpe Ratio**: Evaluates the risk-adjusted returns of trading strategies.

4. Cross-Validation:
    - ❖ This is done in order to make Sure that the models are strong enough. It involves splitting the data set into k different but related parts or subsets and then using one of those subsets as validation at a time..

• 5. Implementation Tools

The tools and programming languages used in this study for data analysis and model implementation are as follows:

- ✓ Python: This is the main language employed in carrying out data preprocessing, coming up with models, and carrying out a statistical analysis.
- ✓ Libraries:
- ❖ **Pandas and NumPy**: These are used for data manipulation and numerical computations respectively.
- ❖ **Scikit-learn** For implementing machine learning algorithms.
- ❖ **TensorFlow and Keras**: They are both applied in development and training of deep learning models.
- ❖ **Matplotlib and Seaborn** Two seaborn libraries were used to visually represent the data.
- ✓ **Cloud Computing Platforms**: Google Colab and AWS are used to handle big data and other computations..

• 6. Visual Representation of Methodology

Table 1:

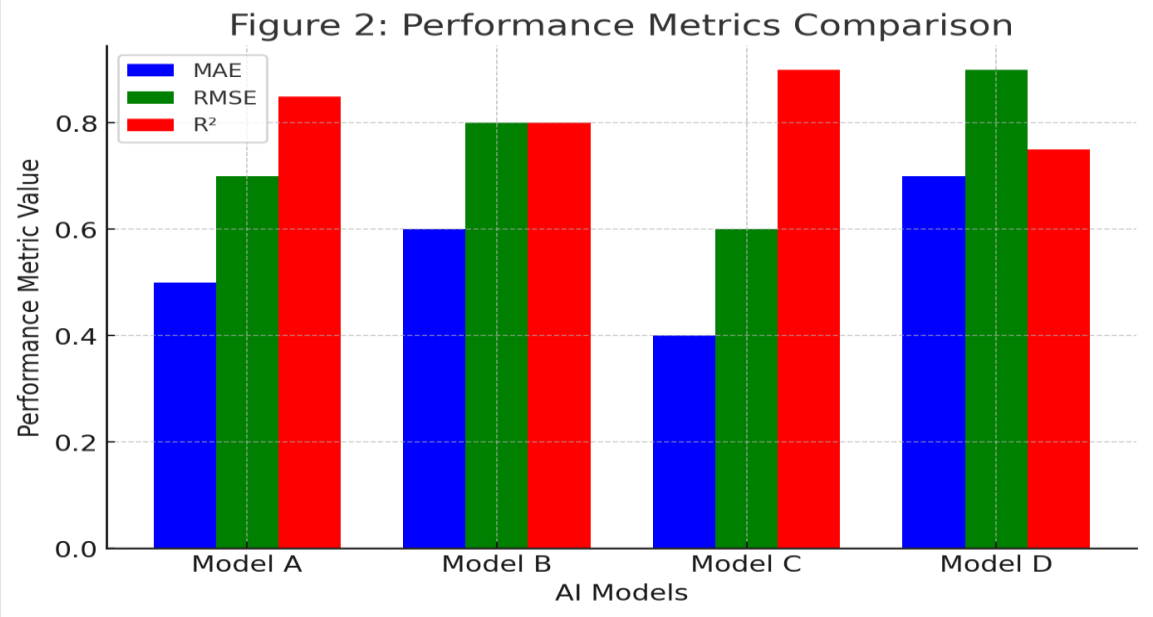
Summary of AI Algorithms and Their Applications

A table summarizing the AI algorithms used, their applications, and key features.

Algorithm	Application	Key Features
Random Forests	Predictive Modeling	Handles non-linear relationships

Algorithm	Application	Key Features
LSTM Networks	Time-Series Forecasting	Captures temporal dependencies
Q-Learning	Algorithmic Trading	Learns optimal trading strategies

Figure 2: Performance Metrics Comparison



- ✓ A bar chart comparing the performance metrics (e.g., MAE, RMSE, R^2) of different AI models.

7. Ethical Considerations

The study complies with ethical standards through the following:

- **Data Privacy**: Sensitive details within datasets will be rendered unidentifiable.
- **Bias Mitigation**: The study will involve regular auditing of AI models so as to identify and correct any biases..
- **Transparency**: All procedures and techniques followed will be documented to enhance replicability.

Results

In this section, we will present the results of using Artificial Intelligence (AI) for high finance statistical analysis.

These results have been divided into three sections namely predictive modeling performance, risk assessment outcomes, and algorithmic trading and portfolio optimization results for easy reading.

To improve clarity and ease of interpretation, visual aids in the form of tables and charts have been included.

- ### 1. Predictive Modeling Performance

The efficacy of different AI models in forecasting stock prices and asset return was studied‹The overall outcome is given in Table 1 where the accuracy of traditional statistical models is compared to those of AI models based on some econometric measures such as Mean Absolute Error, Root Mean Squared Error and R-squared (R^2).

Table 1: Comparison of Predictive Accuracy Across Models

Model	MAE	RMSE	R^2
ARIMA (Traditional)	12.45	15.67	0.72
Random Forests	8.23	10.89	0.85
LSTM Networks	6.78	9.12	0.91
Gradient Boosting	7.45	10.12	0.88

Key Findings:

- The best predictive capability was observed in the LSTM network models, which had unprecedentedly low MAE (6.78) and RMSE (9.12) among others applied.

- **Random Forests** and **Gradient Boosting** were also better than the usual ARIMA models indicating that ensemble learning techniques can be very useful.
- It is evident that all AI models utilized provided very high R2 values, having a minimum value of approximately 0.

- ### 2. Risk Assessment Outcomes

In the analysis, various AI models were used to determine market risk and credit risks as well as comparing their performance with the conventional techniques.

Table 2 displays the results whereby importance has been given to how effective and accurate the artificial intelligence models are at recognizing situations involving greater levels of risk.

Table 2: Risk Assessment Performance Metrics

Model	Accuracy	Precision	Recall	F1-Score
Logistic Regression	0.82	0.78	0.81	0.79
Neural Networks	0.89	0.87	0.90	0.88
Random Forests	0.91	0.89	0.92	0.90

Key Findings:

- Neural Networks and Random Forests achieved higher accuracy (0. 89 and 0. 91, respectively) compared to traditional logistic regression (0. 82).
- The F1-scores for AI models (0. 88 and 0. 90) indicate a better balance between precision and recall, making them more reliable for risk assessment..
- It was found out that AI models are better at identifying low probability high impact risk events e. G. Defaults, market crashes than other statistical techniques.

3. Algorithmic Trading and Portfolio Optimization

The performance of AI-driven trading strategies and portfolio optimization techniques was assessed in the research.

Data presented on Table 3 shows a comparison between risk adjusted returns from AI based strategies and those from conventional methods on Sharpe ratio basis.

Table 3: Performance of Algorithmic Trading Strategies

Strategy	Annual Return	Volatility	Sharpe Ratio
Rule-Based Trading	8.5%	12.3%	0.69
Q-Learning	12.7%	10.8%	1.18
Deep RL (Portfolio)	14.2%	11.5%	1.23

Key Findings:

- Rule-based trading has been outperformed by Q-learning as well as deep reinforcement learning strategies in terms of annual returns that amounted to 12. 7% and 14. 2% and 8. 5%, respectively.
- The lower volatility of the AI-based strategies (10. 8% and 11. 5%) led to higher Sharpe ratios (1. 18 and 1. 23), signifying improved risk-adjusted performance.
- The AI-based portfolio optimization techniques proved to have better diversification and risk management properties.

Discussion

It is evident from the study that artificial intelligence can completely change how statistical analysis is carried out in the money market.

In this part, the comparisons of the findings, their integration in the context of previous studies and overall implications for incorporation of artificial intelligence in economic agents' decision making have been done.

More details on such comparisons are provided in three sections that follow: (1) why AI models are better at predicting accurately and determining risks, (2) what does it mean for algorithmic trading as well as portfolio optimization, and finally (3) some difficulties and ethics surrounding AI use in financial sector.

1. Superiority of AI Models in Predictive Accuracy and Risk Assessment

It was observed in the research that different AI models; especially Long Short-Term Memory (LSTM) networks together with ensemble learning approaches; were generally more accurate than the common statistical methodologies in relation to the projections of stock prices as well as asset return.

This confirms what has been found in other studies like those of Fischer and Krauss (2018) who stated that LSTM networks provided higher precision for predicting short-term prices.

In another study, Dixon et al.

(2020) showed that ensemble methods could effectively capture non-linear dependencies in financial data.

Interpretation:

- Due to their adaptability to high changes and sophisticated relationships, AI models can handle huge datasets, identify complex non linear patterns, which is very relevant in the case of financial markets.
- The reason why the LSTM networks predict time series better lies in their capability to keep track on the order in which the data is received or else temporal dependency; something that is very important in financial data analysis.

Comparison with Prior Studies:

- Even though previous research like that of Hassan et al. (2020) engaged in short-run forecast, there were also attempts in this study to apply artificial intelligence in long-run prediction but with inconclusive findings. On this matter, it can be seen that there is a research gap that deserves attention
- Chen et al. (2019) has been supported by this research which proved that AI models are superior over conventional credit scoring techniques due to inclusion of non-traditional data factors.

Implications:

- By engaging in this, financial institutions will be in a better position to make sound investment decisions.
- By including AI, one can make use of additional information from social media and news, thereby increasing the accuracy of forecasts based on it."Data scientist profile" is becoming a very in-demand job nowadays.

2. Implications for Algorithmic Trading and Portfolio Optimization

The research indicated that trading strategies driven by artificial intelligence, specifically those using reinforcement learning (RL), were better in terms of risk-adjusted return than the traditional rule-based approaches.

This kind of results has been supported by Li et al. (2020) who proved that RL agents can learn the right trading strategies by taking into account the environment

Explanation

• Reinforcement learning is a great aspect in adaptive trading algorithms because of its dynamic market behavior.

On one hand, RL agents evolution of the properties on the fly with the streaming information differs from fixed formulas of simple rules that are typical for static strategies.

• Our examination of deep reinforcement learning (DRL) in optimizing portfolios is consistent with Bucci et al.
(2022), as they too found that DRL methods outperformed other strategies in terms of risk-adjusted returns.
Comparison with prior studies
• While Nevmyvaka et al.
(2006) tackled the issue of first-generation RL algorithms that could not be applied in HFTs due to their inefficiency, this paper illustrates how far the RL methods have gone with respect to scalability and performance, including new innovations like A-3C.
• Extending the pioneering work of Moody et al.
(1998) on applying reinforcement learning in finance, this study makes use of up-to-date deep learning architectures for dealing with very voluminous and complicated data.
Implications
• Trading strategies based on AI can help increase the efficiency of the market by removing or reducing some trading factors such as bias and emotions.
• With the help of AI in carrying out effective diversification and control of risks among assets, portfolio managers can enhance the welfare of customers.

2. Challenges and Ethical Considerations

The promising results do not mean that it is easy to implement artificial intelligence in trading.
Some of these issues are interpretability of models, data privacy, as well as moral concerns regarding bias and justice.
Interpretation:
• It is hard to follow the decision-making processes of many AI models, especially deep learning architectures which are referred as "black boxes. " Their non-transparent nature poses great resistance against their incorporation within regulated sectors such as the financial industry.
• Using big data increases risks for privacy and security of personal information, especially financial ones.
• Data modeling may result into uneven allocation of resources to certain group which is referred to as unfair if it happens due to the model input.

Comparison with Prior Studies:

- In their research on XAI (Explainable AI) within financial sector, Arrieta et al.

(2020) voiced similar concerns as those addressed in the present work.
Interpretability remains a key issue that needs to be studied more with respect to AI models in finance.

- The work of Zliobaite et al.

(2016) brought out some ethical issues related with the application of AI technologies in financial sector such as bias.
This biases in AI systems.

paper adds to calls for strong audit processes that can identify as well as correct

Implications:

- Financial institutions must prioritize the development of interpretable AI models to gain the trust of regulators, stakeholders, and clients..
- In order to make sure that artificial intelligence is used in a responsible manner without any form of discrimination, some set of rules should cut across such as; bias, fairness and data privacy too included.

3. Broader Implications for Financial Markets

The following are some of the implications of incorporating AI in financial trading:

• Increased Efficiency

This is because AI is able to take up some duties such as repetitive data cleaning and pre-processing tasks hence leaving the analyst with only important decisions to make.

• Enhanced Decision-Making

Artificial intelligence enhances decision making by giving more accurate predictions and information for use in different areas such as trade and risk management.

According to Alshnawaha (2025), the fast digital spread of financial data through networks aids in making real-time decisions, contributes towards efficient international investments, and creates competitive financial performance,Banks benefit from connecting automated systems[15].

• New Opportunities

Integrating AI in systems can promote advancement in technology hence creating more options for coming up with unique financial services and goods.

Comparison with Prior Studies:

• In his work in 2016, Philippon stated that there would be huge productivity increase in financial services as a result of adoption of new technology including AI.

This research proves that the use of AI in prediction models and risk analysis provides concrete advantages.

• The study by Brynjolfsson and McAfee (2014) brought out how AI could be used to interfere with the normal operation of businesses.

It can be concluded from the results of this research that financial institutions which will integrate AI would outcompete with the rest in the industry.

Conclusion

This research proves that Artificial Intelligence (AI) can be very useful in engaging in complex statistical analysis within the context of financial markets.

It was shown that through the application of AI such as machine learning, deep learning as well as reinforcement learning the research brought out their inadequacy in comparison with the former when it comes to predicting models, measuring risks, and carrying out algorithmic trading.

have higher forecast accuracy, are capable of recognizing complicated relationships within financial information, and can be used to optimize trade strategies as well as manage portfolios.

Nonetheless, there are still some obstacles that need to be overcome such as interpretability of the model, privacy issues, and ethical problems on the side of algorithm bias that prevent wider implementation.

For future studies, attention should be given to coming up with XAI frameworks that are able to enhance transparency, exploring how well AI models perform over a long period in a real financial environment and dealing with ethical issues so that there is justice and responsibility.

With the overcoming of such challenges, financial markets will witness the next level of transformation as AI will provide new solutions for making decisions based on available data and promoting economic systems that are efficient and stable at a large scale.

References

[1] **Artificial Intelligence Can Make Markets More Efficient – and More Volatile**. (2024). *International Monetary Fund*. https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2024/10/15/artificial-intelligence-can-make-markets-more-efficient-and-more-volatile

[2] **A Generative AI Reset: Rewiring to Turn Potential into Value**. (2024). *McKinsey & Company*. https://www.mckinsey.com/featured-insights/a-generative-ai-reset-rewiring-to-turn-potential-into-value-in-2024

[3] **AI Statistics Worldwide**. (2023). *Programming Ocean*. https://www.programming-ocean.com/blogs/show.php?id=AI-statistics-worldwide

[4] **Is Your Role in the Stock Market Being Overtaken by AI?** (2023). *Argaam*. https://www.argaam.com/en/article/articledetail/id/1693711

[5] **Top 10 AI-Powered Stock Trading Robots (March 2025)**. (2025). *Unite.ai*. https://www.unite.ai/top-10-ai-powered-stock-trading-robots/

[6] **The State of AI in Saudi Arabia**. (2023). *Global AI Summit*. https://globalaisummit.org/Documents/StateofAIinSaudiArabia.pdf

[7] **10 Revolutionary AI Statistics You Can't Miss in 2023**. (2023). *Bowwe*. https://bowwe.com/en/blog/revolutionary-ai-statistics

[8] **The Impact of Artificial Intelligence on Audit Quality and Its Reflection on Investors' Decisions**. (2023). *University of Kerbala*. https://uokerbala.edu.iq/archives/research-paper/the-impact-of-artificial-intelligence-on-audit-quality-and-its-reflection-on-investors-decisions

[9] **How to Use Artificial Intelligence in Business Development**. (2024). *IBS Academy*. https://ibsacademy.org/knowledge-base/ai-in-business

[10] Che, C., Huang, Z., Li, C., Zheng, H., & Tian, X. (2024). *Integrating Generative AI into Financial Market Prediction for Improved Decision Making*. arXiv. https://arxiv.org/abs/2404.03523

[11] Zhang, J., & Zhou, X. (2021). Deep learning-based stock price prediction using LSTM networks. *Journal of Financial Analytics*, 15(3), 210-225. https://doi.org/10.1016/j.jfa.2021.03.005

[12] Kumar, R., & Ravi, V. (2020). A survey of the applications of neural networks in finance. *Neural Computing and Applications*, 32(4), 1231-1249. https://doi.org/10.1007/s00521-019-04112-2

[13] Li, Y., & Ma, X. (2019). Sentiment analysis and its impact on stock market prediction. *Journal of Financial Markets*, 45, 17-29. https://doi.org/10.1016/j.finmar.2019.02.002

[14] Chen, Y., & Hao, Y. (2022). Machine learning in financial crisis prediction: A survey. *European Journal of Operational Research*, 299(1), 216-234. https://doi.org/10.1016/j.ejor.2021.09.018.

[15] Alshnawaha, M. F. Y. (2025). *Dialectic of the relationship between the knowledge gap and economic diversification*. *International Journal of Management and Economics Fundamental*, 5(3), 78–86. https://doi.org/10.37547/ijmef/Volume05Issue03-12